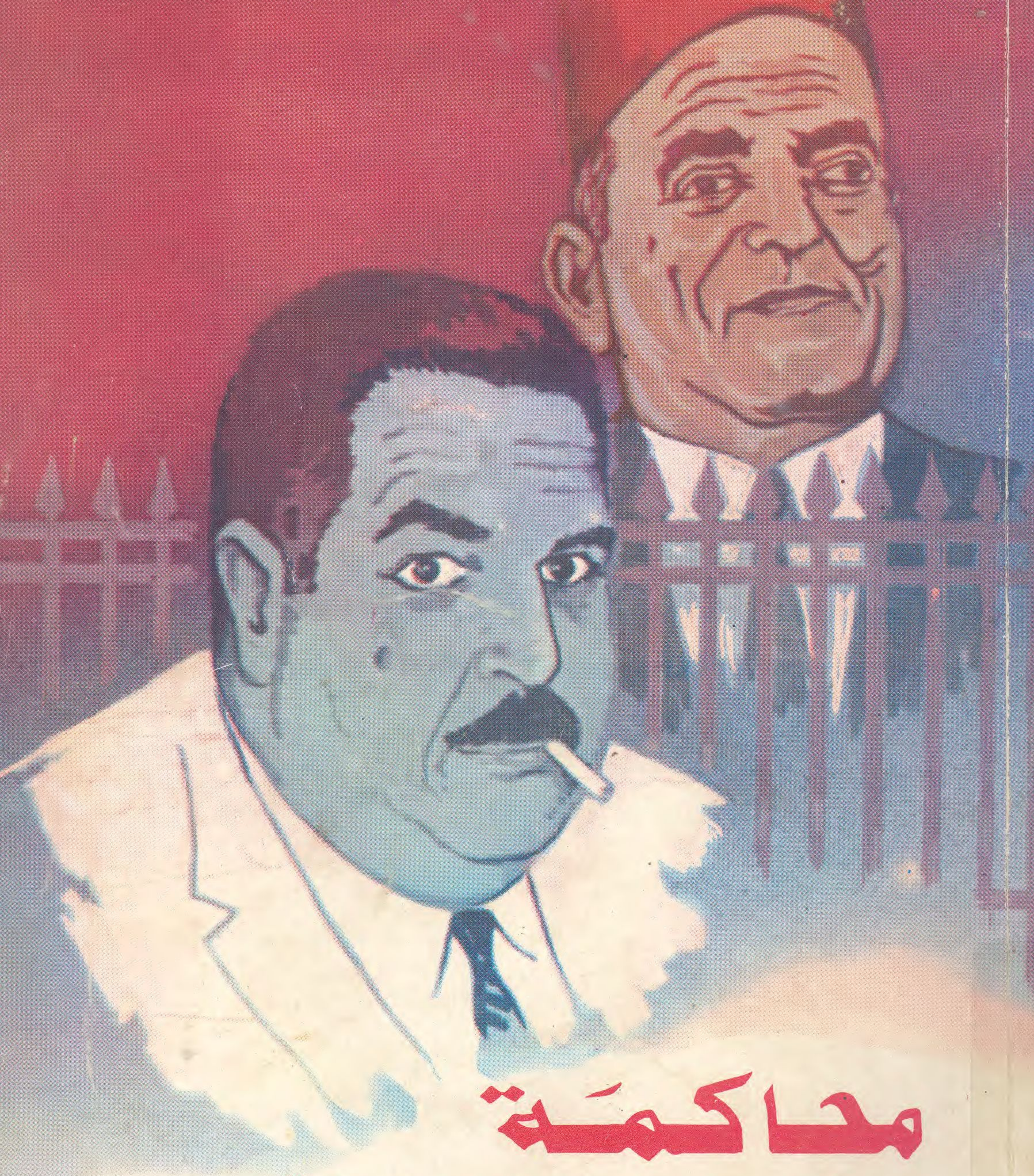


حين وضعت ثورة عبد الناصر ثورة سعد زغلول ومصطفى النحاس في قفص الاتهام



محاكمة فنّاد سراج الدين باشا

تحقيق ودراسة صلاح عيسى

دفاتر التاريخ العربى (٢) —



دفاتر التاريخ العربى

"نحو عصر تنوير عربى جديد"

محاكمة فؤاد سراج الدين باشا

الجزء الأول

تحقيق ودراسة: صلاح عيسى

الطبعة الأولى - يناير ١٩٨٣

مكتبة مدبولي - القاهرة

■ الى الصحفي الكبير الأستاذ محسن محمد

■ الذي كان اول ما انجزه - حين تولى رئاسة تحرير جريدة الجمهورية في مارس ١٩٧٥ - ان انتهز فرصة غبت فيها وراء اسوار السجون - بتهمة اننى افكر - فالقى « هوامش المقرئى » التى كنت اكتبها كل صباح : صلاة في معبد مصر ، الأم الشجاعة التى علمتنا العطاء والصبر والكبرياء .

■ ثم كان آخر ما فعله ، ان انتهز فرصة مطاردة أجهزة الأمن لى طوال عام ١٩٧٧ - لأننى لم اكف عن التفكير - ففصلنى من عملى للصحفى ، محققا بذلك - كما قال لى فيما بعد - واحدة من امنيات عمره !

■ ذلك امر يستحق معه ان امدى اليه هذا الكتاب ، الذى بدأت به وأنا مطارد ، وواصلت العمل فيه وأنا سجين ، وأتممته وأنا اواجه حرب تجويع ..

■ ربما يقتنع ان هناك من البشر من يفضلون الموت واقفين على ان يعيشوا راکمين .

« صلاح عيسى »

٦ فبراير ١٩٧٨

■ « **الدفاتر العربية** » مجموعة من سلاسل الكتب غير الدورية ، تسعى **لأحياء العقلية العلمية العربية** ، بطرح كل الظواهر العربية في التاريخ والاقتصاد والثقافة والسياسة **للحوار العلمي** ، الخصب والبناء والديمقراطي ، بما يتيح لنا أن نفهم واقعنا في شموله ، بعيداً عن « **السطحية** » التي لا تؤصل الواقع بالنفاز الى جذوره ، وبعيداً عن « **الجزئية** » التي لا تربط بين كل الظواهر في آنيتها كما تربط بينها في منشئها وبعيداً عن « **التعصب** » الذي يقدر ما لا يقدر .

■ ونحن نبداً بـ « **دفاتر التاريخ العربي** » لأن أمة لم تعان من النقص في الوعي بتواصل ووحدانية تاريخها كما عانت الأمة العربية ولأننا ممن يقولون بأن التاريخ هو علم فهم الماضي من أجل السيطرة على المستقبل .

■ ونحن نثق أن القارئ العربي سيقف في صف طموحنا المشروع للدفاع عن الثقافة الوطنية ضد عمليات التخريب المعنوي للجماهير ، وضد الثقافات المعادية للإنسان ، فيتيح لنا بتشجيعه ومساندته أن نحقق حلمنا في إصدار « **دفاتر الفكر العربي** » و « **دفاتر الثقافة العربية** » . الخ .

■ ان أمة تسعى الى الاستقلال السياسي والتقدم الاجتماعي والوحدة القومية ، لا تستطيع أن تحقق ذلك دون « **عصر تنوير عربي جديد** » نتخذه شعاراً ، نجاهد في سبيله ، وندعو الآخرين لكي يجاهدوا معنا من أجله .

■ **المحرر المسئول : صلاح عيسى**

البرجوازية المصرية و لعبة الطرد خارج الحلبة

دراسة بقلم : صلاح عيسى

لم يكن المازق الذى وقع فيه عيسى الدباغ - بطل رواية السمان

والخريف - لنجيب محفوظ ، نادر الحدوث بالنسبة لجيله ، ان العكس قد يكون صحيحا تماما ، فلا شك أن الجيل الذى تكونت رؤاه الأيديولوجية وأهدافه السياسية فى الفترة التى شهدت ثورة ١٩١٩ وما تلاها ، جيل قد عانى كثيرا - على الصعيد الفكرى والنفسى والحركى - بعد ثورة ١٩٥٢ .

وكانت وطنية « عيسى الدباغ » قد استقت جذورها من ثورة ١٩١٩ ، وحين آن له ان ينتمى لحزب يمارس من خلاله دوره السياسى ، اختار الوفد المصرى ، حزب الوطنية المصرية المعادى للاستعمار ، وحزب الفضال للديمقراطى المتصدى للديكتاتورية ، تقلب بين صفوفه ، من شاب رومانسى يناضل ويسجن ويضحي ، الى شخصية عملية ، تحسب الحياة بمقاييس الربح والخسارة ، وحين صعد حزبه الى السلطة ، انتفع وارتزق وتلوث وباع المناصب واستغل النفوذ ، فانتقل من خانة الثوار الى صفوف التجار .

وفى الفترة بين حريق القاهرة - ٢٦ يناير (ك ٢) ١٩٥٢ - وبين استيلاء الضباط الأحرار على السلطة فى ٢٣ يوليو - تموز - ١٩٥٢ ، تفرغ « عيسى الدباغ » لهوموه الشخصية ، فتزوج زواجا فخما - لم يراع فيه المبادئ ولا السياسة - فى انتظار أن يعود حزبه الى الحكم ، ولكنه فوجئ بالتغيرات السياسية العنيفة والمتلاحقة التى شهدتها مصر فى صيف ١٩٥٢ ، وقد قابلها بترحاب بعد ان ازلت من الطريق خصومه السياسيين التقليديين ، فاجبر الملك فاروق على التنازل عن العرش ، وظن الوفديون - وعيسى من بينهم - ان الطريق أصبح ممهدا لعودتهم الى الحكم ، بعد ان اطاح بهم انقلاب ٢٧ يناير ١٩٥٢ الذى تلا حريق القاهرة .

ولكن تلك الآمال العريضة ما لبنت ان انهارت . ففي الشهور التالية بدأت
الطارق تتهاوى على رأس « عيسى » فأوقف عن العمل وحول للجنة التطهير لكي
تحاسبه على استغلال نفوذه ثم فصل بمرار من تلك اللجنة من وظيفته .
وأصبح واضحا أن « العهد الجديد » - كما كان يوصف حينذاك - ضد فتح
النار على « العهد القديم » وأنه اختار « الوفد المصرى » رمزا لذلك السار .

وعاش عيسى الدباغ الازمة بكل كيانه . ذلك انها لم تقتصر على العصف
بحزبه واعتقال قادته وتهشيم نفوذه السياسى . ولكنها طالتة هو نفسه
بشكل مباشر ، فمع نفوذه المفقود فقد خطيبته التى كانت تراهن على ذلك
النفوذ ، ووصلت أزمته الى ذروتها عندما ضبط نفسه متلبسا ابان العدوان
الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ وهو يتمنى أن ينتصر الغزاه . فيحتلون
مصر ، ويزيحون الضباط الأحرار الذين افقدوه نفوذه وفضوا على مستقبله .

على أن عيسى لم يكن متفردا فى مشاعره تلك . كما أن الشكل الذى
تفاعل به (الوفديون) مع ثورة يوليو ١٩٥٢ ، لم يكن كله على هذا النمط ،
ولعل نجيب محفوظ باعتباره شاهدا على المرحلتين ، لا نزاع فى انتمائه العاطفى
والسياسى للوفد ، كان مؤهلا - أكثر من غيره - على رسم خريطة (نفسه
- سياسية) للصراع الضارى الذى عاشه الوفديون ، وهم يرون ثورة يوليو
١٩٥٢ تحقق مطالبهم الوطنية - ربما بأفضل مما كانوا يحلمون - ولكنها
تفعل ذلك دونهم ، بل وهى تعتقلهم وتحتقرهم وتزدري بهم .

□ عصر السباب البرجوازى □

وحين نتأمل اليوم ذلك الركام الهائل من الخطب والمقالات والتصريحات
التي أدلى بها قادة ثورة يوليو ضد الوفديين - وخاصة فى الفترة بين
١٩٥٢ و ١٩٥٦ - والتي 'تشهر' فى معظمها بافتقاد حكمهم للنزاهة واستغلالهم
لنفوذهم ، وسرقتهم لأقوات الشعب ، وثرائهم على حسابه مع التركيز فى
ذلك على نفوذ السيد زينب الوكيل - حرم الرئيس الراحل مصطفى
النحاس - التي تتهم أنها وأشقائها كانوا وراء كل فساد فى الوفد . نستطيع
أن نفهم ذلك السرور العصبى الذى شمل الوفديين ، حين ذاعت واستطارت أنباء
عن تورط بعض « الضباط الأحرار » فى فضائح تتعلق بنزاهة الحكم وسرقة
الأموال العامة واستغلال النفوذ ، حتى لقد علق عليها الأستاذ محمد الوكيل
- شقيق حرم زعيم الوفد - قائلا لصديق له :

— اولاد الكلب ٠٠ ان كل ما سرقناه بالنسبة لما سرقوه لا يجعل قدرنا
يزيد عن نشالي للترام (١) !!

وبعد ربع قرن كامل وقف فؤاد سراج الدين — سكرتير عام الوفد المصرى
حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — ليعلن بأعلى صوته أنه يتحدى رجال القانون ان
يدلوه على جريمة واحدة وردت فى قانون العقوبات لم ترتكبها ثورة ١٩٥٢ (٢)
وفى موازنته بين الثورتين (١٩١٩ — ١٩٥٢) اعترض من حيث الشكل على
اطلاق مصطلح الثورة على انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ العسكرى ، لأن الثورة
« تبدأ من القاعدة لا من القمة » أما فى الموضوع فان ثورة ١٩١٩ — كما يرى
فؤاد سراج الدين — « خلقت الانسان المصرى ، ايقظته من سبات عظيم ،
وثورة ١٩٥٢ قتلت الانسان المصرى واهدرت كرامته » . واستطرادا يقول
« ثورة ١٩١٩ ايقظت الشعور الوطنى فى النفوس ، وثورة ١٩٥٢ اشاعت
فى النفوس الهزيمة والاستسلام ، ثورة ١٩١٩ قامت لتحقيق جلاء الانجليز ،
وثورة ١٩٥٢ ادت الى احتلال اسرائيل لمر مرتين ، ثورة ١٩١٩ لقي ابطالها
وقادتها ألوانا من صنوف التعذيب والتنكيل والنفى والتشريد ، وثورة ١٩٥٢
عاش رجالها وابطالها عيشة الملوك والقيصره ٠٠ ثورة ١٩١٩ كان ابطالها —
وعلى رأسهم الرجل المسن المريض سعد زغلول — يقضون جانبا كبيرا من
حياتهم فى المنفى يلقون من اصناف التعذيب والتشريد والبعد عن الوطن
ما يلقون وابطال ثورة سنة ١٩٥٢ عاشوا فى القصور ٠٠ واية قصور ٠ قصور
اغتصبوها من اصحابها او قصور شيدوها بمال غير معروف مصدره ، ثورة
١٩١٩ لم يعرف عن احد من ابطالها أنه استغل موقعه ، او انه بنى قصرا
او كون شركة او اقام مصنعا ، وثورة ١٩٥٢ بنى ابطالها الفيلات ، والقصور
فوق الربى والقتال (٣) ، ثورة ١٩١٩ يا اخوتى كانت السيدات يسرن فى
الطرقات يلقين الجند البريطانى وصدرهن معرضة للرصاص ، وثورة ١٩٥٢
كانت السيدات تهتك اعراضهن فى السجون ٠٠ وكان الرجال يعاملون معاملة
النساء ويؤمرون بتلبية النداء اذا ما نودوا باسماء النساء كما هو ثابت فى
قضايا التعذيب وقضية كمشيش ، ثورة ١٩١٩ وقف نائب فى مجلس النواب
الوفدى يصرخ بأعلى صوته : اننا نحطم اكبر رأس فى البلد اذا اعتدى على
الدستور ، وفى ثورة ١٩٥٢ وقف نائب آخر فى مجلس الأمة يرقص طربا على
اشلاء آلاف القتلى فى سيناء لان رئيسه ومولاه تنازل وتفضل وعدل عن
التخلى عن الحكم (٤) ، هذا نائب وهذا نائب ٠٠ وهذا عهد وهذا عهد ٠٠
وهذا مجلس وهذا مجلس ٠٠ وهذا وفد وهذا اتحاد اشتراكى ٠٠ ثورة

(١) هوامش المقدمة مجمعه فى نهايتها ٠٠ أما تعليقاتنا على جلسات
المحاكمة فهي مجمعة فى نهاية الكتاب ابتداء من ص ٢٧٤ .

١٩١٩ كانت مبعث النهضة الاقتصادية وثورة ١٩٥٢ خربت اقتصادنا الى ما تحت للصفر(*) .

ان هذا للتوصيف يبحر قاسيا وبعيدا عن الموضوعية بنفس الدرجة التي كانها هجوم ثوار يوليو (تموز) ١٩٥٢ على الوفد ، وخاصة في السنوات الأولى للثورة ، ولو حاولنا ان نستشهد على ذلك بنصوص رسمية او شبه رسمية ، لوجدنا ان الضباط الأحرار قد وجهوا لثورة ١٩١٩ ولحزب الوفد - ولفؤاد سراج الدين بالذات - من التهم ما يتطابق بالفاظه مع ما قاله فؤاد سراج الدين عنهم بعد ربع قرن من الزمان .

وربما يذهب البعض الى القول بان اللصين قد اختلفا فظهر المسروق ، فحين تتصارع حلقتي متتاليتين من حلقات الثورة البرجوازية يظهر المختبئ ويبرح الخفاء ، فنكتشف - نحن الكادحين - حقيقة البرجوازية ، انه صراع بين شريحتين من اللصوص ، إهدرا كرامتنا ، ونكلا بنا ، واجاعانا واضاعا حرية وطننا ، ولم تنجزا شيئا يستحق ان يبقى ، اللهم الا تلك الحسرة المتشفية على لسان محمد الوكيل لأنه خسر في سباق استغلال النفوذ ، وخرج من الصفقة بنصيب (نшал الترام) بينما خرج منها منافسوه بنصيب الأسد .

ومع ان هذا القول ليس استخلاصا خاطئا ، الا أنه يتضمن تبسيطا قد تختل معه كثير من الموازين عند النظر الى ظواهر تاريخنا الحديث والمعاصر ، كما أنه قد يغري بتناول الجانب الفكه من الموضوع مما يؤدي الى تستطيع وعينا بالظاهرة وفهمنا لها . . ثم ان انتماء هذا الاستخلاص الى نقاط الظل في الظاهرتين - الزغلولية والناصرية - يبعد بنا شوطا عن الموضوعية التي يتطلبها العلم وتنشدها السياسة . وذلك لا يعنى بالقطع أن تكون الموضوعية مشجبا يخفى عجزنا عن الادلاء برأى ، او عزوفنا عن اتخاذ موقف ، أو تقييم للظاهرة تقييما تختل معه الموازين بالفرض او بالجهل .

وليس ثمة جديد في ظاهرة السباب البرجوازي ذاتها . . فالانطباع العام للذى سبق لنا - ولغيرنا - أن سجلناه ، يقول بأن موقف الحركات السياسية العربية من التاريخ موقف ينبغى أن نأخذه بحذر ، ذلك أن الحلقات المتتالية من محاولات البرجوازية العربية لتحقيق ثورتها قد نظرت بعين المقت والكراهية لما سبقتها من حلقات ، فهونت من شأنها أو لوثت تاريخها ، أو أخضعت حملات دعاية مركزه ومكثفة تبغى اقتلاعه ، وذلك خطر يتجاوز العلم والسياسة لي طرح قضية للتكوين السياسى للمواطنين العرب ، فلا نتيجة لكل تلك الحملات الا ان

يفقد هؤلاء المواطنون الثقة بتاريخهم ، اذ يتحول من واقع يمكن فهمه ، الى خرافة يصعب تصديقها .

وعلة هذا الهم شائعة ومعروفة . اذ تنبع أصلا من أسلوب خاص في الصراع السياسى بين أجنحة البرجوازية العربية . ولست أدري من أين ينبع هذا الخلط الشديد لدينسا بين التاريخ والسياسة . . . ومن التكرار المفيد أن نقول : أن السياسة كمفهوم آنى وحلقى تفسد التاريخ ، وذلك لا يعنى أنه على المؤرخ ألا يكون سياسيا . ولكن هناك فروق بين الانتماء الأيديولوجى المنهج من مناهج البحث وبين اخضاع التاريخ - وهو علم - لمتطلبات الصراع السياسى بين هذه الفصيلة أو تلك من فصائل الحركة السياسية .

ولأن ضرورات الصراع السياسى كثيرة وقد تدفع لبعض الميكيافيلية - يراها البعض مشروعة - فإن مشكلة من يقحمون التاريخ تحت تلك المظلة تصبح مفهومة بعض الشيء . وتظل هناك مشكلة هؤلاء الذين يقبضون ذلك من قراء التاريخ أو من باحثيه ، فيصدقون هراء كثيرا قليل ولا يتحفظون تجاهه ولا يدركون أنه يخرج عن إطار العلم ليدخل فى مجال السياسة . ولأنهم لا يدركون ذلك يدهشهم أحيانا ذلك التقلب العسير على الفهم فى تقييم الحدث التاريخى ايجابا أو سلبا بتناسب طردى مع الانفعالات المصاحبة للصراع السياسى .

ولا خطأ فى القول بأن كثيرا من الباطل ضد قيل عند التاريخ لظواهر حياتنا لأن برجوازيتنا العربية قد أخضعت التاريخ لأسلوبها فى الصراع السياسى . وهو أسلوب تميز عموما بضيق الأفق والفيلية بحكم نشأة حركاتنا السياسية البرجوازية فى ظروف غير ملائمة .

وبالنظرة السريعة والعابرة فى تاريخ برجوازية عربية كالبرجوازية المصرية - أسبقها جميعا تبلورا وأسبقها فى التحرك السياسى - سنلاحظ على الفور أن كل حلقة من حلقات حركتها السياسية قد نظرت الى ما سبقها نظرة مقت وكرامية ، فحاولت أن تقلل من قيمتها وربما أن تمحوها . . . فما قاله « مصطفى كامل » عن « عرابى » لا يختلف كثيرا عن ذلك الذى قاله « سعد زغلول » عن « محمد فريد » . . . وفى مذكرات الأخير بعض ضيق بمصطفى كامل نفسه ، وبعض ميل لتلويثه أو على الأقل عدم حماس للدفاع عنه . وفيما بعد قال « الوفديون » - الحزب الذى قاد ثورة ١٩١٩ - فى مصطفى كامل كلاما تتواضع أمامه مقولات مالك فى الخمر . . . ثم قبضوا نفس الثمن البرجوازى من خلفائهم : جاءت ثورة يوليو (تموز) المصرية لترد الثمن للوفديين فمحت بالهجوم والدعاية ببعض مؤلفات التاريخ الغثة كل انجازات فترة ما بين

الثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ، حتى **سعد زغلول** نفسه ، وصفه الميثاق - مانيفستو العسكريتاريا البرجوازية - بأنه مجرد انتهازى ركب موجة الثورة .

وكثيرون يدهشون أو يذهلون لما تفعله البرجوازية المصرية الآن تجاه **ذكرى عبد الناصر** - أمجد وأعظم أبناء البرجوازية العربية وأكثرهم استنارة وتقدما - ولو وعوا بعض القوانين النوعية لحركة التاريخ العربى لادركوا أن ذلك كله هو تطبيق لقانون البرجوازية العربية فى فهم التاريخ وفى صياغة أحداثه .

ذلك داء برجوازى قديم وجديد ولا براء منه بالبرء منها : البرجوازية العربية ، رجلنا المريض ، والعصى على الشفاء والمتشبت بعدم الرحيل . . . ذلك هو فهمها لقانون المنافسة ، اعتمدت قوانين البرجوازية وأقدمها . بهذا القانون - وعندما كانت البرجوازية الأوروبية فى زمن بكارتها الثورية - استنار العالم الأوروبى : تقدمت مباحث العلوم ، واستقلت وتحطمت كل الحواجز التى قدمت ، **جاليليو** ، متهما أمام محاكم التفتيش . وفى التطبيق العملى كانت المنافسة تعنى فى بعض وجوها : الصراع الضارى بين العقلانية الزاحفة واللاهوتية المنحجرة كما كانت تعنى حرية الفكر والضمير والرأى والعقيدة والاجتهاد السياسى ، لكننا عرفنا قوانين البرجوازية كلها بعد أن فقدت الطبقة نفسها على الصعيد العالمى - بكارتها ، وجاءنا قانون المنافسة الحرة فى عصر تتوجه فيه البنية الاقتصادية للبرجوازية نحو الاحتكار . . . وهكذا حمل القانون ترابا كثيرا من العقلية القبلية والزراعية ، فاختلطت للخصومة الشخصية بالخلاف فى الرأى ، وتركز الاحساس بالذات - وهو احساس برجوازى المنشأ - بالصراع على الزعامة ، وذلك - جميعه - كان وراء ميل كل حلقة من حلقات الثورة البرجوازية للتهوين من شأن سابقاتها ، تهوينا يصل الى حد المسخ والتشويه أحيانا ، هنا انحط الصراع حول التاريخ لياخذ طابعا خاصا ، وصلت اليه البرجوازية الأوروبية بعد أن فقدت بكارتها الثورية وبدأت به برجوازيتنا حياتها^(١) . أن المسألة فى هذا الضوء تأخذ أبعاد أهم بكثير من جانبها الفكى الذى يحلو للبعض أن يقصرها عليه ، ثم أنها أيضا تتطلب نفاذا لعمقها تنتظم به تفاصيلها مع القوانين العامة التى يمكن استخلاصها من تلك التفاصيل .

وفى هذا الضوء فإن محاكمة ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، لـ **فؤاد سراج الدين** - سكرتير عام حزب الوفد المصرى آنذاك - فى الفترة بين ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٣ . . . ومارس (آذار) ١٩٥٤ ، هى جزء من ذلك الصراع الرهيب بين حلقتين من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية فى أفقها البرجوازى .

وهو جزء يتميز بدرجة عالية من « اللااخلاقية » اهن بها التاريخ وزورت بعض صفحاته ، واستخدمت اكثر اساليب الصراع السياسى دناءة واقلها احتراماً كالتشهير الجنسى ، واستخدام كل ما هو خاص وشخصى ، لتلويت الخصوم السياسيين .

وحين يعود حزب الوفد للنشاط السياسى بعد ربع قرن من التوقف عن العمل ، ومن محاولات التحطيم والتدمير ، بذلك الهجوم العنيف وغير الموضوعى الذى شنه فؤاد سرج الدين على ثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر فان الامر يصبح ابعـد مدى واكثر عمقا من مجرد مناظرة تاريخية بين حلقين من حلقات الثورة البرجوازية ، ان اسلوب الصراع السياسى يكاد يكون واحدا : فما وجهه سراج الدين من الفاظ وتوصيفات لثورة يوليو ، لا يقل اسفافاً ولا يزيد احتراماً عما وجهته اليه تلك الثورة حين كان فى نفس القفص ، بيد ان الأكثر أهمية فى ذلك كله هو ان التصور الذى قال بأن ما اداء ثوار يوليو كان قطعاً لكل جذور الماضى وانقلاباً طبقياً وثورياً عليه ، يثبت من جديد سطحيته ، اذ ظل جوهر هذا الماضى وهو الانتهاب الطبقي قائماً بعد ربع قرن من ادعاء القضاء عليه ، وحين شاعت الظروف خرج عملاقا يصارع من طردوه خارج الحلبة بنفس اسلحتهم ، مختلفا معهم فى شكل الاستغلال لا فى مضمونه ، طارحاً نفسه بديلاً لأبناء العمومه والاصهار .

وتظل المشكلة ، هى مشكلة الكادحين ، الذين اسلموا مقودهم طوال الحلقات القتالية من ثورة البرجوازية القومية ليصبحوا ذيلاً لها فخدعهم البرجوازيون وما حققوا هدفاً واحداً من اهداف النضال الوطنى بشكل حقيقى ، وما انتصروا يوماً الا ليهادنوا سننات .

وحين يتابع الكادحون هذا الصراع اليوم ، يخطئون اذا نظروا اليه مجرداً عن مضمونه الطبقي ، كما يخطئون فى المقارنة بين شرائح البرجوازية ، او فى المراهنة على احد اجنحتها ، ذلك ان خبرة كل ما مضى تؤكد شيئاً واحداً : ان المراهنة على شىء غير استقلال الكادحين فى معركتهم ، هو اهدار لكل اهداف النضال الوطنى ، وهو استمرار لتلك الحلقات الجهنمية التى فرضت خلالها البرجوازية بطريـركيتها على الجماهير ، فقادتـها الى تحقيق طموحها البرجوازى المحدود والمتقطع الأنفاس ، والذى ظل يقعد بها على حجر الامبريالية العالمية ، ترضع لبنها ، حتى طرت شواربها .

□ العودة الى الجذور □

وحقيقة الأمر ، أننا لا نستطيع ان نفهم طبيعة الصراع بين ثورة مارس (آذار) ١٩١٩ و ثورة يوليو دون ان تفهم الطبيعة النوعية والخاصة للثورة الوطنية الديمقراطية على النمط المصرى . ونرصد السمات المعينة للحركة السياسية للبرجوازية القومية التى قادت هذه الثورة على امتداد حلقاتها المتتالية ، وبالتأكيد فان ثورة يوليو تعبر عن أكثر شرائح البرجوازية القومية المصرية ثورية . ووطنية ، برغم كل ما احاط بها من ظروف معقدة . سواء فى التحديات التى واجهتها أو فى المطامع التى قادتها ، أو فى الأخطاء التى كان لا بد لها ان ترتكبها ، والا كانت شيئاً آخر تماماً .

وحين نقول ان شرائح متنامية من البرجوازية المصرية القومية ، هى التى قادت المراحل المتتالية من ثورة التحرر الوطنى المصرية ، فان هذا يمرض علينا ان نؤكد أنه فى كل هذه المراحل ، فان الجماهير الشعبية كانت أداة الثورة الرئيسية ، وقوتها الضاربة ، تحملت تضحيات بالغة ، وأعطت بغير حد ، وأخذت من الحقوق ما سمحت به موازين القوى الاجتماعية ومن المكاسب .. ما يتناسب مع اقتادها دائما للوعى والتنظيم .

وهذا التوصيف الاجتماعى يؤكد أن أسلوب ، التحالف الشعبى ، بقياده شرائح من البرجوازية القومية ، كان أسلوباً رئيسياً من أساليب نضالها ، وبالطبع فان قيادة هذا التحالف كانت تنمو تدريجياً من شرائح تجارية وحرفية فى اول حلقات الثورة البرجوازية الى شرائح صناعية - أكثر تقدماً بالقطع - فى آخر مراحلها ..

وفى نفس الوقت فان التحالف الشعبى كان يتطور تدريجياً من تجمع يضم فقراء الفلاحين واشباه الاقنان وصعاليك المدن ، فى أول هذه الحلقات الى تجمع أكثر رحابة ، بحيث اتسع التبلور الطبقي لضم العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين والشرائح الصغرى من البرجوازية ثم الطبقة العاملة الصناعية .

وطوال المراحل المتتالية من الثورة القومية ، فان الهدف الرئيسى ظل ثابتاً . مع تغيير فى شكل الصراع وليس فى مضمونه .. فمنذ البداية كان الشعار المطروح هو تحقيق الهدف المزدوج لايه ثورة قومية تقودها برجوازية محلية ، أى

■ الاستقلال بالسوق الوطنية والانفراد بها بعد انتزاعها من براثن الاحتكارات الأجنبية .

■ اقامة نظام ديمقراطى يسمح للطبقات الاجتماعية الجديدة بالتعبير عن مصالحها ، وبناء سلطتها الوطنية مع محاولة تفتيت أشكال العلاقات الانتاجية السابقة على الرأسمالية .

وبينما كان العدو الرئيسى فى أول مراحل الثورة الوطنية هو الاستعمار التركى والاحتلال الفرنسى ، أصبح فى مراحل تالية هو الاستعمار الأمريكى باعتباره ممثلا لقيادة المعسكر الامبريالى على النطاق العالمى واداته الفعالة .

ومن البديهي أن عمق العداء للاستعمار ، وطبيعة التعبير عن هذا العداء عمليا وتنظيميا كانا يرتبطان فى كل مرحلة من المراحل ، بنمو البرجوازية القومية وشدة حاجتها الى سوقها الوطنية . وتبلور مصالحها ، وتطور الفئات الاجتماعية الأخرى التى شكلت التحالف الشعبى التابع لها .

وعلى امتداد القرن ونصف القرن الأخير ، فإن الثورة القومية المصرية ، قد مرت بأربع مراحل متتالية ، شملت كل واحدة منها ، محاولة البرجوازية المحلية لتحقيق ثورتها وبناء سلطتها :

■ كانت المرحلة الأولى هى حرب التحرير التى واجهت الغزو الفرنسى لمصر (١٧٩٩) وقد تصدت للقيادة خلالها ، عناصر من البرجوازية التجارية والحرفيين ومثقفى الأزهر المنتمين فكريا واجتماعيا لهذه الطبقة ، وكان التحالف الشعبى الذى ساند هذه القيادة يضم صعاليك المدن وأشباه الأقبان فى الريف والعربان .

وبرغم البداية المتواضعة ، وسذاجة الشعارات السياسية وارتباكها ، والافتقار شبه الكامل للقدره على تنظيم الجماهير فإن ما حققته هذه المرحلة من أهداف كان مكسبا طيبا يتناسب مع امكانيات تلك الشرائح وطبيعة تكوينها .

لقد بدأت الحرب ضد الغزو الفرنسى بشعارات أهمها انسحاب الغزاة وعودة الحكم التركى المملوكى ، بيد أن موقف المماليك والعثمانيين خلال الحرب ضد الغزو الفرنسى كشفهم تماما أمام الشعب كطبقة غريبة وطفيلية وفاقدة لآى انتماء قومى لمصر ، ما أسهل ما باعت أهداف المقاومة وساوحت المستعمر .

وترتب على هذا الموقف ، أن وعت القوى القومية وحلفائها من الجماهير الشعبية هدفا أفضل ، فرفعت شعار إسقاط الحكم المملوكى . وهو ما حدث بالفعل فى انتفاضة مارس (آذار) ١٨٠٤ ، ثم سقط الحكم العثمانى نفسه فى ثورة مايو (آيار) ١٨٠٥ ، وبهذا حدث انقلاب فعلى فى شكل السلطة السياسية فى مصر ، وتولى **محمد على** الحكم بإرادة التجار والحرفيين كطليعة نشطة للبرجوازية المصرية المحلية التى كانت مفوضة وقائدة للتحالف الشعبى .

وعلى امتداد ٤٣ عاما متصلة حكم **محمد على** مصر خلالها ، تأكدت سلطة تحالف الملك مع التجار ، وهى إحدى الصيغ التى عرفت الثورات القومية الأوربية فى بعض مراحلها ، لكنها بسبب الظروف المصرية الخاصة - أخذت طابعا نوعيا مميزا .

وبرغم كل أخطائه وخطايا . فإن **محمد على** قد وضع اللبنات الأولى فى بناء مصر الحديثة معتمدا على نظام أوتوقراطى وتكنوقراطى يحتقر الشعب ، وسلطة فردية ترفض ديموقراطية الفوغا ، وهو ما خلق له المشاكل مع حلفائه التجار ، لكن أهم ما أنجزه بالفعل ، هو أنه اتبع سياسة « الباب المغلق » . باحتكاره التجارة الخارجية وسيطرته على الأرض ، وبذلك حمى مصر من الوقوع فى براثن الرأسماليات الأوربية التى كانت تتلمظ لأسواق العالم فى ذلك الوقت . وتسعى لتصدير فائض انتاجها السلمى إليها .

ومن ناحية أخرى كان الرأسماليات الأوربية كانت تمر آنذاك . بمرحلة التنافس السلمى حول الأسواق ، وتسعى كل منها للحصول عليها معتمدة على جهاز الثمن ، أى على رخص الأسعار نسبيا ، ومن هنا فإنها لم تكن فى حاجة ملحة للاستيلاء على السوق المصرية .

بيد أنه لظروف متعلقة بمغامراته العسكرية . وطموحه للاستيلاء على قباده الامبراطورية العثمانية ، وأحباء رجل أوربا المريض . مما يبعث أخطار العسكرية التركية من جديد . وبمعرض الأمن الأوربى للخطر . ولأن سياسة « الباب المغلق » قد استقرت الرأسماليات الأوربية . خاصة أن **محمد على** كان يطبقها على البلاد التى فتحها وضمها لامبراطوريته مما خلق أسواقا واسعة تحول دون التصريف السلمى لمنتجات الرأسمالية الأوربية .

بسبب هذا كله ، تحالفت الاحتكارات الأوربية ضد محمد على . وحطمت الجيش المصرى وفرضت عليه من بين ما فرضت من شروط أن يلغى سياسة « الانغلاق » . و « يفتح » السوق المصرية لكل المنتجات .

■ وتمثلت المرحلة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها . في الثورة العربية ، التي كانت في جوهرها محاولة من البرجوازية المصرية لايقاف الغزو الاستعماري الأوربي .

فمنذ خمسينات القرن الماضي - والى ثمانيناته - كانت الرأسماليات الأوربية تتشكل في كيانات احتكارية . وبينما كانت السمة الأساسية للمرحلة الرأسمالية هي تصدير الفائض من الانتاج السلمى مع كمية محدودة من رأس المال ، فان السمة الأساسية للمرحلة الاحتكارية ، هي تصدير الفائض من رأس المال . وهذه السمة تغير طبيعة الصراع بين الدول الرأسمالية . فشعار التنافس السلمى على الأسواق ، هو شعار المرحلة الرأسمالية . أما المرحلة الاحتكارية فشعارها الأساسى هو ، الاستيلاء على الأسواق والانفراد بها .

وعلى امتداد ثلاثة عقود من القرن الماضي ، فان سياسة الباب المفتوح ، قد أدت الى تسلسل رؤوس الأموال الأوربية الى مصر ، فتمكنت من الاستيلاء على السوق المصرية . وتحويلها الى سوق تابعة . وهو ما انعكس على السلطة السياسية التي أصبحت ، مختلطة ، بكل معنى الكلمة ، فقد كان هناك وزيران أوربيان في الوزارة ، وقضا، مختلط له وحده حق النظر في قضاياهم كما كانت هناك جمعية عمومية للقضاء المختلط تعرض عليها كل القوانين التي تطبق على الأجانب . وهكذا انقسمت السلطات الثلاث التقليدية [التشريعية . . التنفيذية . . القضائية] بين المصريين والأجانب .

وفي نفس الوقت فان شرائح جديدة من البرجوازية القومية كانت قد نمت ، ففي العقود الثلاثة بين خمسينات وثمانينات القرن الماضي - بين أواخر عهد محمد على وأواخر حكم اسماعيل - تبلورت شرائح البرجوازية المصرية الزراعية نقيحة لسيادة أسلوب الانتاج الرأسمالى في الزراعة اذ تحولت الأرض كوسيلة انتاج الى ، سلعة ، باقرار حق الملكية الفردية فيها ، وإباحة حق التصرف والاستغلال ، ونشأ العمل المأجور ليحل محل السخرة . واتجه الانتاج في مجمله الى الزراعة الرأسمالية الكثيفة للتصدير ومظهره الأساسى التوسع في زراعة القطن . . كما ان هذا الانتاج قد اعتمد بشكل أساسى على التمويل المصرفى بانتشار البنوك العقارية .

وقد وجدت تلك السرائح النامية من البرجوازية المحلية ان سقوط السوق المصرية في يد الاحتكارات الأوربية يضر بمصالحها ويحول دون نموها ، بل ويفقرها ، وجاءت الثورة العربية تعبيرا عن ذلك كله . فتصدت للاحتكارات الأوربية . وعلى امتداد عشرين شهرا - هي كل عصر الثورة - حاولت البرجوازية

المصرية طرد المتسللين الذين احتلوا مصر سلميا ، ورفعت شعارات الثورة القومية بعد أن بلورتها بصورة أكثر دقة . لكنها لم تكن تستطع شيئا في بادٍ احتل سلميا بالفعل . خاصة أن امكانياتها الذاتية ووعيتها . قد قعدا بها عن طرح برنامج فلاحى يكفل حشد أوسع الجماهير الشعبية في حبهه واحدة^(٧) .

بيد أن هزيمة الثورة العربية لم تكن تعنى أن البرجوازية المصرية قد كفت عن محاولات تحقيق ثورتها . وكان لابد أن يمر وقت قبل أن تنمو شرائح جديدة . من تلك الطبقة ندرجيا فتزداد حاجتها الى السوق القومية . ويتزايد تناقضها مع الاستعمار . وبولادة تلك الشرائح تصدت طلائعها السياسية لقيادة حلقة جديدة من محاولاتها لبناء سلطتها . وكان طبيعيا أن تكون تلك الشرائح من البرجوازية أكثر ثورية وأكثر صلابة . وان ظلت ثورتها وصلابتها في الإطار الذى لا تستطيع أن تخرج عنه .

وبين طلام الهزيمة التى وقعت فى خريف ١٨٨٢ . وومج الانتصار الذى بدا فى ربيع ١٩١٩ . مضت أربعة عقود من الزمن . تطورت خلالها أطراف الصراع وتغيرت مواقع بعضها .

■ مفد تطور الصراع بين الاحتكارات الأوروبية . الى أن انمجر بالفعل بين ألمانيا والحلفاء فى الحرب العالمية الأولى لتقسيم الأسواق واجتمع المختصرون فى مؤتمر الصلح لاعادة توزيع الأسواق . لتظل مصر - بموافقتهم - فى حورة الاحتكارات البريطانية . تنفرد بها . وتنقضى - الى زمن محدود - فترة المناوشات بين الدول الأوروبية حول مصر .

وشهد المؤتمر موه دولية جديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية . التى دخلت الحرب فى مرحلة متأخرة . وكان عليها وقد كسرت ستار العزلة أن تغلف مطامحها الاستعمارية بأحلام براءة تلائم العصر الذى كانت المطالبة بالاستقلال والتحرر أعلى شعاراته صوتا .

من هنا جاءت شروط الرئيس الأمريكى ولسن لدخول بلاده الحرب فى صف الحلفاء . ومنها حق تقرير المصير . وقد كشف ولسن بهذا عن ذكاء أمريكى مبكر . فقد مضل أن يقدم كتكتيك مرحلى ما يمكنه من تنازلات شكلية . لم تتجاوز - كما تبعت فيما بعد - الكلام . لضمان تأييد شعوب المستعمرات ضد العدو الألمانى . ولكسب مواقع ولاء للولايات المتحدة الأمريكية فى مستعمرات حلفائها وقد تمخض هذا كله عن نحت أسماء

شاعريه ليمس الظواهر . فاصبح « الانتداب » و « الوصاية » بدلا من « الاحتلال » و « الحماية » ..

وبرغم كل الطنطنه الامريكىة حول حق تقرير المصير . فان الرئيس الامريكى الرومانتيكى تيودور ولسن قد اعترف بالحماية الانجليزىة على مصر واقصر انفراد بريطانيا بالسوق المصرىة دون شريك او منافس فعل ذلك بينما كان سعد زغلول - زعيم ثورة ١٩١٩ - يشدد الرجال اليه ليستعين به . وبستجزه وعده باعطاء مصر حق تقرير المصير .. وبذلك اجهضت - قبل الاوان - اول احلام البرجوارىة المصرىة فى الولايات المتحدة الامريكىة كقطب منافس لدول الاستعمار التقليديہ .

وعابت روسيا عن مؤتمر الصلح مقد انفجرت ثورتها الاشتراكية الكبرى أثناء الحرب فانسحبت منها ووفعت صلح « بريست ليتوفسك » المنفرد مع الألمان . ثم دخلت مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التى استهدفت القضاء على الثورة .

وبرغم الطرف النعس الذى كانت الثورة السوفيتية تمر به آنذاك . فان اهتمامها بثورة الشعب المصرى وتأييدها لها لم يغيب فى دوامات الهجوم الاستعمارى الشرىس على الشعب السوفيتى .

وكان الأساس النظرى للسياسة السوفيتية حول المسألة المصرية واضحا . وفى المرحلة السابقة للحرب الأولى كان الفكر الماركسى يعتبر المسألة الوطنيه جزءا من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية .

أى ان الاستقلال القومى لا يمكن أن يتحقق الا بقيادة الطبقة العاملة .. لان قيادة البرجوازية لهذه الثورات تؤدى الى وقوعها فى قبضة الاستعمار العالمى .

وبعد الحرب العالمية الأولى . تكشففت تناقضات النظام الامبريالى فاصبحت المسألة الوطنيه بهذا جزءا من الثورة الاشتراكية العالمية . لأنها تسعى لتقويض المعسكر الامبريالى .. ومن هنا اشاد ستالين بثورة ١٩١٩ . ماشار الى أنها برغم عدائها للاشتراكية الا أنها حركة ثورية من الناحية الموضوعية .

■ وخلال المرحلة بين الثورتين ١٨٨٢ - ١٩١٩ . حاولت الاحتكارات الانجليزىة أن تطوع الاقتصاد المصرى والسلطة السياسية فى مصر لخدمة

اهدافها . ميمد الاحتلال مباشره صفي الجيش المصرى وألغى الدستور ومجلس النواب . أما الاداره فان اللورد « دوفرين » - الذى أنيط به وضع تقرير عن السياسة الانجليزية فى مصر المحتلة - قد أشار الى ضرورة وجود صهوة من المواطنين الأوربيين ذوى العمول الراححة لتنظيم المالية والأشغال العامة .

وكان الهدف الرئيسى للاحتكارات الأوربية هو تطويع امصاد مصر لعمالون الامتصادى للمستعمرة . اى أن نصبح سوقا يصدر المواد الخام ويستورد السلع المصنعة وتصدر اليها رؤوس الأموال - وخلال الثلاثين عاما الأولى من الاحتلال راد رأس المال المستثمر فى مصر من آراء مليون جنيه الى حوالى مائة مليون . وبلغت نسبة رأس المال المملوك خارج البلاد ٨١٪ من الاستثمارات وفى نفس الوقت تزايدت السيطرة الأوربية على جهاز الادارة .

وكان اللورد دوفرين قد رسم فى تقريره الخطوط العامة للسياسة التى نعددها ، كرومر ، - أول ممثل الاحتلال - باقتدار . . . ومد أوصى « دوفرين » بالانطلاق من ثلاثة محاور متداخلة

● سيطره اجنبية سياسيه على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية .

● المحافظة على امبيارات المناب العليا من البرجواريه الزراعيه ومحاولة استغلال وصعبيها المسيطره اجتماعيا - فى مجتمع ذى سمة أبوية - لتطويع المجتمع كله للسيطره الاستعمارية .

● تطبيق سياسه زراعيه تهدف الى خلق طبقه من صغار الملاك ومنوسطيهم . ويتمشى وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعماري . اذ تنصب هذه الطبقة دور المستهلك للسلع المصنعة فى انجلترا . والمنتج النشط للمادة الخام المصدرة اليها . وسياسيا فانها ستقوم بدور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون فى المستقبل الى تكرار محاولتهم للمشاركة فى السلطة .

وحول هذه المحاور الثلاثة تمت المقاومة تدريجيا . فقد أدى تطبيق هذه السياسة الى تدعيم مواقع البرجوازية التجارية . ودخول فصائل صناعية الى الطبقة ككل .

وتكشف التقارير التى كتبها ممثلو الاحتلال فى مصر ، عن طبيعة الدور الذى لعبه الانتاج الزراعى وخاصة القطن فى تدعيم نمو شرائح جديدة

من البرجوازية المحلية في الرراعه والنجاره . والواقع ان عدا النشاط التجاري الزائد كان ضروره حتمية لسكل الاستغلال الاستعماري . تصدير السلع واستيراد المواد الخام .

وتقول الأرقام أنه بينما كانت فيه الصادرات والواردات في العشر سنوات التالية للاحتلال ١٩٧٧ مليون جنيه . وصلت في سنوات الحرب الأولى وحدها إلى ٦٦٥ مليون جنيه . وقد أدى هذا النشاط التجاري إلى نمو فئة من ملاك السفن وأصحاب منشآت الغزل . كما أدى إلى دخول المصريين إلى عمليات تجارة القطن بشكل واسع . واستنبح التوسع في تجارة القطن انتشار وسائل النقل والمواصلات وتطوير وسائل الري كما أنه قاد أيضا إلى وفرة نشاط العاملين بالوساطة وقصى على العديد من السمات الاقطاعية ، اذ تجاوز الفلاح المصري مرحلة الاكتفا . الذاتي . وبدأ الاقتصاد الزراعي يعتمد بشكل أكبر على المنتج المقاول . . والمالي الممول .

وبينما كانت الصناعة المصرية تعتمد مبيلا الحرب الأولى على الصناعة اليدوية . فان الصناعة الآلية قد ظهرت بصورة أوسع خلال الحرب نتيجة لانقطاع الواردات ، اذ بدا بعض من يحوزون فائضا نفديا من الزراعة أو التجارة ينشئون فابريكات للانتاج الصناعي .

وبالإضافة إلى هذا فان سنوات الحرب قد أثرت في امتصاديات مصر تأثيرا كبيرا . فبينما كان الميزان التجاري يمثل زيادة قدرها ٤٦ مليون جنيه في السنوات العشر السابقة على الحرب أي بمتوسط ٤٦ ألف جنيه سنويا . اذ بهذه الزيادة ترتفع إلى ٦٥ مليون جنيه أي بمتوسط مليوني من الجنيهات سنويا . وهذه الزيادة في الميزان التجاري بقدر ما تكشف عن نمو التجارة تكشف أيضا عن أن الواردات - التي قلت نتيجة الحرب - قد نشطت الصناعات المصرية التي رأى المحتل نفسه مرغما على السماح بها لكي يشبع احتياجات جيوشه المتحاربة .

وأدى تطبيق وصايا « دوفرين » بشأن تكوين طبقة من صغار الملاك لاستغلالها واستخدامها كقوة في مواجهة الطبقات الأخرى ، أدى إلى نمو هذه الطبقة وتكوينها لبرجوازية زراعية متحررة . وفي نهاية الحرب فان من يملكون بين ٥ - و ٥٠ فدانا كانوا يشكلون ٣٨٪ من الملاك . . و يملكون ٣١٪ من الملكيات الزراعية ، وكانت هذه الطبقة تعاني ضغوط كبار الملاك من ناحية ، كما كان تحديد سعر القطن وتثبيتته يضر مصالحها .

وبالإضافة إلى هذا كله فقد أدى انتشار التعليم إلى زيادة أعداد

العناصر المنقمية الى الشرائح الصفري من البرجوازية المحلية والمتمثلة لفكرها من طلبة وموظفين وحرفيين وملاك صغار . .

وتكتلت كل تلك الشرائح ، لتتقود محاولة جديدة من محاولات الثورة البرجوازية ، بدأت هادئة بما يتناسب مع وقار قيادتها ومصالح الشرائح القائدة لها من البرجوازية ، ثم دخلتها الجماهير العريضة من (الفوغاء) و (الصعاليك) : دخلها العمال وفقراء الفلاحين ليحيلوها الى ثورة متوجهة . وحقت ثورة ١٩١٩ مكسبين :

- الاستقلال الذاتى الذى نالته مصر بمقتضى تصريح فبراير الشهير .
- ودستور ١٩٢٣ الذى مكن البرجوازية المحلية من مشاركة الاستعمار سلطته والتعبير من خلال هذه المشاركة عن بعض مصالحها .

ومن المؤكد ان السنوات الواقعة بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ قد شهدت أعمق التغييرات فى الواقع الاجتماعى المصرى وأسرعها أيضا ، بحكم التراكم السريع للتقدم ، فيما يتعلق بتطور ونمو الشرائح الصناعية من البرجوازية القومية ، وفيما يتعلق بالعوامل التى أحاطت بحركتها السياسية ، وفى هذا الصدد فاننا نستطيع أن نرصد الملاحظات الآتية :

■ ان الوضع العالمى فى فترة ما بين الحربين كان ينذر بازمة جديدة للنظام الامبريالى فرغم ان انجلترا كانت قد خرجت من الحرب الاولى بمستعمراتها كاملة ، وبقدرتها على التصريف السلمى ، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت متفوقة فى تصدير رأس المال وفى التجارة الخارجية .

ومن ناحية اخرى كان ميزان القوى يتغير لكى يقضى على التقسيم الذى حدث للمستعمرات عقب هزيمة المانيا فى الحرب الاولى .

وفى نفس الوقت فان الثورة الاشتراكية التى تفجرت فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩١٧ كانت تحقق انجازات رائعة فى المجال الانتاجى ، نقلت الاتحاد السوفيتى من دولة متخلفة الى دولة صناعية كبرى . .

وتزايدت الرغبة لدى بريطانيا فى تصفية ما كانت تعتبره مشاكل داخلية بالنسبة لامبراطوريتها وأملاتها ومستعمراتها فبدأت بماهدة العراق (١٩٣٠) ثم الماهدة المصرية (١٩٣٦) وهى كلها معاهدات تعطى فرصة محدودة للبرجوازية المحلية لمشاركة الاستعمار فى السلطة دون ان تقطع

الحبل السرى الذى يربطها بالاحتكارات الدولية التى لم تكن البرجوازيات القومية فى البلاد المستعمرة مادرة - أو راغية - فى قطعه بحكم نموها فى احضان الاستعمار .

وسهت نفس تلك السنوات أقصى مد نوري لشرائح البرجوازية المصرية التى قادت الثورة الوطنية عام ١٩١٩ والتي وقعت شهادة تسليمها بمعاهدة ١٩٣٦ . بعد أن أدركت أن تطرفها المستمر بمصبتها عن السلطة مما يصر بمصالحها . وبينما حاول الاستعمار أن يحتضن الجناح المعتدل من هذه الطبقة (الأحرار الدستوريين) . ليضرب به الجناح المتطرف (الومد) فإن ذلك أدى الى تزايد تطرف الومد بارتمائيه فى احضان الجماهير الشعبية .

وسعى الاستعمار الى تجميع أجنحه الطبقة الواحدة فيما عرف بالجبهة الوطنية التى وقعت معاهدة ١٩٣٦ .

■ وأخطر ما حدث فى تلك السنوات ان الشرائح الصفري من البرجوازية القومية ، أو ما يعرف (بالبرجوازية الصغيرة) ، قد بدأت منذ ثلاثينات القرن رحلة خروجها عن قيادة الوفد وقد حدث هذا نتيجة للمواقف المتهاذنة التى اتخذتها قيادة هذا الحزب البرجوازي العتييد بعد أن فت فى عضدها المقاومة الضارية لديكتاتورية محمد محمود ، ثم ديكتاتورية اسماعيل صدقى ، فهادنت حكم توفيق نسيم ، وقال التحاس عبارته المشهورة (نحن مبسوطون من هذه الوزارة) لكن الطلبة والعمال لم يعجبهم هذا الانبساط ، فخرجوا فى مظاهرات نوفمبر ١٩٣٥ دون اذن من قيادة الوفد واستطاعوا ان يفرضوا مطالبهم على قيادته .

وبدأت هذه الشرائح تبحث عن اوعيه تنظيميه لها فظهرت حركة (الاخوان المسلمين) وحركة (مصر الفتاه) ، واضطربت خطوات الحركتين . لكن البرجوازية الصغيرة كانت قد خرجت بالفعل وبدأت تتخذ لها مساراً مختلفاً ولكن فى اطار أنها جناح من البرجوازية القومية . وشريحة من شرائحها .

■ وشهدت سنوات ما بعد الحرب العالميه الثانيه ، بلور جناح صناعى كبير من البرجوازية القومية ، جناح كان يرى ان بقاء مصر فى اطار المستعمرة . الضعيفة اقتصاديا . والتي تعتمد على الزراعة بشكل شبه كامل . يضر بمصالحه ، ويعوق حركته ، كان رأس المال يرحل الى الزراعة ويجبر عن الاستغلال الصناعى . وكانت السلطة السياسية المتهرئة تتخذ سياسيات ديماجوجية لا فائدة - فى تصوره - من ورائها .

وكانت عملية الافقار المتزايدة للعمال والفلاحين . تجعلهم يعيشون
فى ظل املاق حرهم من الحياة الكريمة . وأفقدتهم حتى امكانية شراء المنتجات
التي ينتجها هذا القطاع .

وفى ظل هذا ، كان الجميع يبحثون عن حل .

وكان لابد من حل . . من ثورة .

□ نحو أيديولوجية جديدة

كان المهاتما غاندى - زعيم الثورة الهندية - يشيد دائما بثورة ١٩١٩ .
وفى أكثر من مرة اعترف « غاندى » بأنه تعلم كثيرا من أساليب تلك الثورة
وتأثر بحركة الشعب المصرى المتوجهة أمامها . بيد أنه كان يقر دائما بأن
« حزب المؤتمر » - قد فشل فى بعض ما نجح فيه « الوفد » المصرى .

وكان غاندى يضرب لذلك مثلا واحدا لقد نجح الوفد فى تنظيم اضراب
للموظفين خلال الثورة . . ولكن حزب المؤتمر فشل فى ذلك .

و « اضراب الموظفين » واحد من اعجب حوادث الثورة البرجوازية على
النمط المصرى ذلك أنه - فى حدود ما نعلم - لم يسبقه مثيل ، ولم يقله شبيهه . .
فالموظفون معرومون لدى مهندسى الثورات بأنهم منقلوبون بالأعباء ، مغلولون
بالأسر والأبناء ، ينتظمون فى سلك ترفيية متصاعد فى المكانة ، وعلاوات
دورية فى الأحر . ومعاش بعد التقاعد . بما يجعلهم دائما حريصين على
رزقهم المصموم . مهما قل شأنه أو تفهت قيمته .

وليس كذلك العمال مثلا . انهم فى المجتمع الرأسمالى « أبناء سبيل ،
بلا ضمان ، يعمل الواحد منهم شهرا وينعطل شهرين ، وينتقل من « فابريكة »
الى « مصنع » الى « الطريق » ، ويأخذ شجاعته من وجوده وسط كتل
كثيفة من « العفريتات الزرقاء » ، ومن أنه عادة لا يخسر الا القليل .

بيد أن ما أدهش الزعيم الهندى غاندى ، بصوغ حقيقة من اهم
حقائق الثورة الوطنيه الديمقراطية . تلك أن الشرائح الصغرى من
البرجوازية المصرية قد لعبت دورا ممبزا فى الثورة القومية . وكانت من
أنشط عناصرها .

وفى كل حلقات تلك الثورة لعب الحرفيون والطلبة وصغار
الملاك فى الريف والمهنيين وصغار التجار ادوارا مؤثرة فى تحقيق

اهداف النضال المصرى وشكلوا القيادات الوسيطة التى تحرك الشارع ، وتقوده ، وتوجهه ، واحيانا تطوعه الى ما تريد ، بان تستل مخالفه وتهدى من غضبه اذ فار هذا الغضب فطال حق الملكية المقدس برجوازيا او حددته ادنى تهديد ، فعلوا ذلك فى الثورات التى واجهت الغزو الفرنسى ، وفى الثورة العرباوية ، وفعلوه ايضا فى ثورة ١٩١٩ الى الدرجة التى جعلت ادنى فصائلهم رغبة فى المخاطرة - وهم موظفوا الحكومة - يضربون عن العمل ويقفون موقفا تضرب به الامثال .

وقد تزايد هذا الدور فى فترة ما بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ بصورة ملحوظة . . فمنذ بدأت هذه الشرائح رحلة خروجها عن قيادة الوفد فى منتصف الثلاثينات ، وجهت كل جهودها المنظمة والتلقائية نحو صياغة حلم طوباوى بتحرير مصر من الاستعمار لتصبح دولة قوية تتمتع بالرخاء والرفاهية .

وكان الوفد قد أعلن بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أن القضية الوطنية قد انتهت ، وأن مصر قد تحررت ، بموجب « معاهدة الشرف والاستقلال » التى دافع عنها مكرم عبيد - وهو من اعظم المحامين - دفاعا شديدا للحرارة يتميز بالحكمة والمرونة ويبعد تماما عن التطرف الذى أصبح فى تلك السنوات « تهورا » و « مزايدة » ، وتبع هذا أن بدأ الاهتمام بما سُمى فى هذا الوقت بالقضية الاجتماعية .

وكان « سعد زغلول » يقول دائما ان الوفد ليس حزبا ولكنه « وفد موكل من الأمة فى قضية بعينها » وأنه ليس مطالباً بأن يعد الناخبين « بماذا سيفعل فى الصحة او فى التعليم ، وهل سيجفف البرك والمستنقعات ام لا . . ولكنه يعدهم - فقط - بالاستقلال التام » ، وقبل أن يوقع المعاهدة عقد « الوفد » أول مؤتمراته العامة فى عام ١٩٣٥ وهو المؤتمر الذى صاغ فيه برنامجا اجتماعيا جديدا لمرحلة ما بعد الاستقلال .

وتوازى مع جهده هذا جهد مجموعة من منظرى البرجوازية الاذكيا والمستقيرين الذين بدأوا منذ عام ١٩٣٦ وما بعدها يصوغون تيارا اصلاحيا صبك شعاره المعروف فى مقولة « محاربة الفقر والجهل والمرض » . وتزايدت الدعوى للاهتمام بالصحة العامة والتعليم والعمران وتزويد الريف بالمياه للفقيه للتسرب .

وتدرجيا فان مجموعة المقولات التى طرحها هذا التيار ، قد صاغت

ما يمكن أن نسميه « راديكالية مصرية » من النمط البرجوازي » ولم تكن هذه الراديكالية المصرية في جوهرها أو شكلها معادية لحق الملكية كاحد الحقوق المستقرة ، كما أنها لم تجهل بعض شروئ تلك الملكية ، لكنها على أى حال كانت ترى أنه من مصلحة المالكين أن يتغذى الشعب ويأكل يزداد جهده في العمل ، لكي يجد في يده قروشا يشتري بها ما ينتجه أصحاب المصانع .

ومن الثابت أن هذا التيار في مجمله كان يدعو بالحاح للتوسع في الانتاج الصناعي ، وكان يقلقه أن رؤوس الأموال ترحل بشكل مذهل الى الزراعة وشراء الأرض ، في حين أن مصر لن تتقدم اجتماعيا أو فكريا الا اذا أصبحت دولة صناعية ، بل أنها لا يمكن أن تستقل الا اذا تدعمت صناعتها فأمنت مناقشة الانتاج الصناعي للدول الأوروبية المتقدمة .

وبين توقيع المعاهدة وانفجار ثورة يوليو ، كان هذا التيار يستقيم تدريجيا ليصبح معبرا عن مصالح الشرائح الصاعدة من البرجوازية الصناعية ، والذي لم تجد فيه جماهير العمال والفلاحين ما يتصادم مع طموحاتهم آنذاك . . . والنقطة المحورية التي ينبغي الالتفات اليها هنا أن هذا التيار قد صاغ « أيديولوجية جديدة » ، للبرجوازية القومية تتيح لها أن تشد اليها من جديد الجماهير الشعبية التي كانت الأفكار الجديدة التي سادت حركة التحرر الوطني العالمية في أعقاب الحرب تجتذبها .

والأرجح أن هذا الجناح من البرجوازية الصناعية كان يعيش في رعب شديد من أن تخرج الطبقات الشعبية من تحت جناحة في ظروف الاملاق التي كانت تعانيها نتيجة للفوضى الاقتصادية ورحيل رؤوس الأموال للزراعة مما يحول دون تجديد الانتاج الرأسمالي ، فضلا عن تزايد حركات العنف الفلاحية والعمالية في عصر أشتد خلاله ساعد الثورات الاشتراكية .

غير أن هناك مثلبا رئيسيا شاب هذا التيار وخاصة في نشأته الأولى ذلك أن فكرة الاصلاح الاجتماعى قد عولجت بدرجة من الانفصال بينها وبين القضية الوطنية ، بل أنها وضعت في اطار أولويات خاطئة أحيانا ، اذ سادت في فترة من الفترات أفكار تقول بأن على مصر ألا تضيق وقتها في المطالبة بالجلء وأن عليها أن تهتم بالاصلاح الداخلى أولا وبعد ذلك تهتم بالجلء وهذا الانفصال في رؤية ترابط القضيتين الاجتماعيه والوطنية كاد يصيب التيار نفسه في الصميم . اذ أكد أن « راديكالية البرجوازية المصرية » قد ولدت واقفة على رأسها لأنها نشأت في الأساس على يد العناصر الأكثر ذكاء من نفس الشريحة البرجوازية التي كانت تحكم والتي كانت قد تعبت من أعباء مواجهة الاستعمار ، ولم تعد ترى بصيصاً من نور ،

فضلا عن التداخل بين مصالحها ومصالحه . ومن هنا لم تدرك القيود التي يفرضها وجود الاحتلال البريطاني على انطلاقتها تلك ، وكان نفل الراديكالية المصرية من الوقوف على رأسها الاعتدال على قدميها رهين باستعداد مساعد الشرائح العليا من البرجوازية الصناعية ، التي كانت حاجتها الى الايديولوجية الجديدة أكثر إلحاحا .

وحيث قدمت ثورة يوليو تنظيراتها الأولى ، جاءت برعم حاجتها انعكس الادراك بخلل « الراديكالية البرجوازية » ، وفي معالجة عبد الناصر السطحية لفلسفة الثورة ، اشارة صريحة لما سماه توازي خطوات الثورتين السياسية والاجتماعية بتوجيه ضربة للمستعمر وضربة للاقطاع في نفس اللحظة .

ومن المؤكد أن سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت بلورة جديدة لفكر الصناعيين المصريين ، فيما يتعلق بوضعية الثورة الوطنية من الصراع الدولي ، وأكثر من أى وقت مضى فإن تلك السنوات قد أكدت وجود الثورة الاشتراكية كواقع فعلى وعملى ، لم يتأكد بفشل محاولات اجهاض الثورة السوفيتية فقط ، بل تأكد أيضا بانتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب ونشأة المعسكر الاشتراكي كقوة دولية مؤثرة ومختلفة كيفييا عن الدول العظمى التقليدية ، وازدادة الى ذلك فان انتشار حركات التحرر الوطنى بعد الحرب وانتفاض شعوب المستعمرات لمقاومة الامبريالية كل هذا قد زود برجوازية ما بعد الحرب بفكر عصر ما بعد الحرب .

والعناصر التي قادت ثورة يوليو هم ممن ينتمون للبرجوازية المصرية منشأ ومصالحا ، فطبقا لنتائج بحث يقول احمد حمروش أنه اجراه مع كافة الضباط الذين تحركوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فان أحدا منهم لم يكن والده ليلة الثورة يملك ما يزيد على خمسين فدانا ، كما أن أصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكرية أى يتوارث الأنبياء فيها مهنة الأباء اذا استثنينا محمد نجيب ، وهو يؤكد أن الضباط الأحرار كانوا من الطبقة البرجوازية المتوسطة . عدا قلة منهم كانت من أبناء فقراء هذه الطبقة ، أبناء صغار الموظفين الذين تنقل أعباء الحياة كاهلهم ويضطرون الى الاستدانة لدفع مصروفات أبنائهم في الكلية الحربية التي كانت تصل في مجموعها الى ٨٠ جنيها (٨) .

وكما فرضت طبيعة عصر انتصار الثورات الاشتراكية والمد التحررى تجسيدا برجوازيا يستطيع أن يواجه التحدى بما لا يعصف بقانون النهب الطبقي ، فقد فرضته أيضا طبيعة العناصر التي قادت ثورة يوليو ، والتي كانت تنتمى شخصا لأوفر عناصر البرجوازية المصرية الصغيرة ثوريه ، وهكذا

**ندبت (سلطة يوليو) نفسها للعمل لصالح تجديد برجوازي كان لابد منه لتزيم
بناء البرجوازية النهار .**

وبعكس ما كان متواترا فان النظرة الى **الخطر الشيوعي** كانت قد باتت
نظرة أكثر ذكاء وأكثر وعيا ، فالشرائح العليا من البرجوازية الصناعية كانت
ترى أن **الملك فاروق هو أخطر شيوعي في مصر** ، وهي نفس الفكرة التي كانت
وراء قلق الولايات المتحدة وأصدقائها وعملائها في مصر من تردى الأوضاع
الاجتماعية نتيجة لفساد الحكم مما يجعل المناخ مهيئا لانتشار الشيوعية .

**وبدئى أن رديكالية البرجوازية المصرية كانت تسعى بذكاء
مقتدر لاطالة عمر الاستغلال البرجوازي للجماهير الشعبية . أنها
فكرة قد تبدو عصية على الفهم ، ولكن علينا الا ننسى أن الأمير
الملوكى محمد بك الألفى قد زار إنجلترا في عام ١٨٠٧ وعاد ليعد
بان الله اذا فتح عليه بحكم مصر فسوف يعمل على راحة أهلها ،
قياسا على أن مالك البقرة لو غذاها ورعاها لمنحته خيرا وفيرا
بينما لو أجاعها وأساء معاملتها لماتت جوعا وحرمة من خيرها .**

ومانيفستو راديكالية البرجوازية المصرية هو « ميثاق العمل الوطنى ،
الذى قدمه عبد الناصر للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ ، والذى
ظل انجيلا للنظام الى أن أعلن رسميا خلال عام ١٩٧٦ فك الارتباط به ،
وهو يتضمن اشارة واضحة وصريحة الى أن صياغة فكر ثورى فى مرحلة
انتصار الثورات الاشتراكية يتطلب رؤية جديدة للعالم .

ومع تدهور الوعى النظرى بالفكر العالمى فان كثيرين قالوا بان « الميثاق ،
وثيقة « ماركسية » وهو ما لا يمكن أن يقول به أى انسان له المام بسيط
سواء بالماركسية أو بالميثاق ، حتى اذا صرفنا النظر عن النصوص الكثيرة التى
ظلت منذ ولادة الميثاق حتى وفاته مجرد كلام انشائى لا يطبق ، فان « التميع ،
المقصود للمصطلحات الأساسية للميثاق مثل « الاستغلال ، الذى كان يعرف
رسميا بأنه « ما تراه القسيادة السياسية استغلالا » فى مواجهة التعريف
الماركسى الذى يراه « الاستيلاء على فائض قيمة العمل الماجور » « والاشتراكية
العلمية » التى عرفها عبد الناصر نفسه بأنها استخدام العلم فى التطبيق كما
يستخدم فى كرة القدم ، « والعمال والفلاحين ، وقد شمل تعريفهم الفئات
للعليا من التكنوقراطيين والبيروقراطيين ، هذا « التميع ، المستهدف للمفاهيم ،
ليس صدفة ، من هنا تبدو اشتراكية الميثاق نموذجا لأفكى التفسيرات
البرجوازية من حيث تخليقها ، لأفضل شروط ، الاستغلال الطبقي نظريا وعمليا
بما يتواءم مع ظروف العصر .

وقد كان محتما أن تصطدم تلك الأيديولوجية بما هو تقليدى من أفكار البرجوازية المصرية التى قادت ثورة ١٩١٩ وهى أفكار كانت تدور فى أفق المصالح المحدودة التى تتواءم مع نموها آنذاك ، فهى لم تسع فحسب الى محاولة الاستيلاء على سوقها القومية من الاستعمار ، ولكنها - وفق ظروف عصرها - كانت تضع شرائط الاستغلال الطبقي وتنظمه ، وفى هذا للصدد أطلقت حرية التملك وحمتها ، ونظمت العلاقة بين مشترى قوة العمل وبائعيها وفقا لمصالح المستغلين (بكسر الغين) ، وهو وضع تاملت الطبقات الشعبية منه بشدة وخاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وحين قررت تلك الشرائح أن تعدل بعض شروط الاستغلال الطبقي لم تفعل ذلك بحماس كاف ، وفيما عدا الوفد الذى كان يقدم خدمات اجتماعية واصلاحية ذات ثقل الا انها سمجملها ظلت محدودة لأن التمسك بشروط الاستغلال الطبقي القديمة كان شديدا لدى العناصر الأقل ذكاء من البرجوازية ، وهذا ما دفع الأمريكين الذين كانوا يطرحون أيامها أفكارا من نوع « الرأسمالية الشعبية » والذين كانوا ينظرون بقلق لاحتمال انفجار ثورات شيوعية فى المنطقة ، الى التدخل والاتصال بعناصر سياسية مصرية - كان منهم الضباط الأحرار - محاولين دفعها لكى تحاول القيام بانقلاب سلمى من داخل النظام القديم ، وقد اتصلوا بهمصطفى مرعى ثلاث مرات على أسس رفضها منها أنه ضد الملك وليس ضد النظام ، وأنه مع الديمقراطية وضد الحكم الفردى كما رفض اقتراحهم بتطبيق قانون الاصلاح الزراعى وأبلغهم أنه يفضل تطوير قانون عضو الشيوخ السعدى محمد خطاب بحيث يضطر كل من يملك أكثر من ٣٠٠ فدان الى بيعها^(١) .

وكان أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد والذى استقال منها فى صيف ١٩٥١ من اصفياء السياسة الأمريكية الذين يتزعمون الدعوة لسياسة اصلاح اجتماعى يتفادى خطر الثورة ، وهو صاحب مشروع المراكز الاجتماعية التى تقدم خدمات للريف . وقد اقترح على رئيس الوزراء « على ماهر » أن يطلب الى الملك - مكافحة للشيوعية وتصفية للسخط الشعبى - اعلان تنازله عن أملاكه أو عن نصفها للشعب مثلما فعل شاه ايران ، فيما بعد أثناء معركة البترول . وقد اعتذر عن عدم الاشتراك فى وزارة على ماهر عندما عارض فى رفع شعار : التطهير قبل التحرير^(٢) .

ومع ان الوفد كان معروفا طيلة عمره بأنه الحزب الأكثر ذكاء فى تناول علاقة حكومة البرجوازية بالطبقات الخاضعة لاستغلالها ، الا ان ما قدمه من خطوات على درب تحسين شروط الاستغلال - كمجانية التعليم والضمان الاجتماعى - كان أدنى مما مطلوب لتفادى الثورة الشعبية ، وربما لو كانت الظروف قد تركت قيادته لجناحه اليسارى « الطليعة الوفدية » لاستطاع ان يفلت من الشنقة .

والواقع انه لم يكن غريباً ان يتردد الوفد بعد الثورة فى قبول مشروع الاصلاح الزراعى ، وان يكون تردده ذاك مبرراً لتركه الساحة السياسية ، ذلك أنه كان يفتقد لذكاء الخبير الاقتصادى الألمانى الغربى الدكتور « شاخت » الذى قال لـ **أحمد نجيب** تعليقاً على غضب بعض الملاك من قانون الاصلاح الزراعى : « ان هؤلاء الأفراد الغاضبين سوف يجيئون بعد ثلاث سنوات ليشكروك اذ ان مشروع تحديد الملكية سوف يفيدهم كما يفيد أى انسان آخر ، واذا كانوا غاضبين اليوم فسيعرفون غداً مقدار فائدة هذا المشروع لهم . . فان الطريقة التى كانوا يسировن عليها كانت ستفقدهم كل شىء ، والآن سيوجهون أموالهم الى مشروعات اقتصادية أكثر فائدة لهم وسيتقادون ثورة شيوعية تقضى عليهم تماماً (١) » .

وبنفس الدرجة كان لا بد لـ **أعلام الليبرالية** التى رفعها الوفد أن تنتكس ، وأن تذهب بجداً صرخاته للمطالبة بالحريات الديمقراطية وبالبرلمان والدستور ، ولكن تلك الاعلام انتكست بيد نفس الطبقة ولحسابها ، ولم يكن طبيعياً على النحو الذى سيرد ، ان يتلقى **فؤاد سراج الدين** مطلب عبد الناصر بأن يوافق الوفد على قانون الاصلاح الزراعى ببعض الفتور وأن ينتظر منه حماساً لمطلبه هو بتشكيل وزارة ادارية لاجراء انتخابات ديمقراطية . ذلك أن الاصلاح الزراعى كان بعضاً من ترسانات الدفاع ضد انفلات غول الجماهير الشعبية من القفص للبرجوازي ، وهو ما لم يحركه **سراج الدين** .

والواقع أن ثورة يوليو قدمت تجديداً هاماً ، طورت به خطأ تقليدياً من خطوط أيديولوجية البرجوازية المصرية ، التى كان مدها الديمقراطية دائماً محدوداً ، بحكم ضعفها التاريخى ومن هنا اختلط تراثها الديمقراطى بقيود شديدة الوطأة ، ولم تحصل الطبقات الشعبية التى عبأتها البرجوازية فى شراع مطامعها على مكاسب ديمقراطية جذرية بحكم ضعف تنظيمها وتدنى وعى قياداتها ضمن للضعف العام للمجتمع ككل . وهو ما مكن البرجوازية من وضع قيود على حركتها السياسية والطبقية . وقد جاء دستور ١٩٢٣ مليئاً بالثقوب فيما يتعلق بالحريات العامة التى يضمنها للطبقات الشعبية ، اذ وضع ذيلاً لأهم مواده المتعلقة بالحريات - كحرية الاجتماع وحرية الصحافة - يجعل من حق السلطة مصادرة تلك الحريات اذا كان ذلك ضرورياً لحماية النظام الاجتماعى ، كما أعطى سلطات واسعة للملك ، فضلاً عن أنه قد مسح كثيراً فى التطبيق العملى وعصف به بحيث أصبح مسخه بعضاً من مواده .

وبرغم ذلك فإن بعضاً من الحقوق الديمقراطية المحدودة التى وردت به أعطت امكانيات لحركة نسبية للجماهير الشعبية ، سرعان ما اتسعت عندما اعجز للضعف البرجوازية عن السيطرة على الوضع السياسى ، حتى وصل الأمر

لأن عصتها أجهزة القمع التابعة لها كالبوليس الذى اضرب ضباطه فى عام ١٩٤٧ وتظاهر جنوده فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم الجيش الذى تصاعد التمرد داخله فى حركة لولبية انتهت باستيلاء الضباط الأحرار على السلطة فى ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ .

والملاحظ أن تعامل البرجوازية المصرية مع حركة الجماهير الشعبية قد خضع دائما لتناقضها مع الاستعمار ، ذلك أن خشيتها من الاستعمار لم تقل لحظة عن خشيتها من تلك الجماهير ، وقد كان شباب المحامين فى أثناء ثورة ١٩١٩ هم الذين حموا ملكية الباشوات من غضبة الجوعى الذين كانوا يطالبون بالقوت ، وبرغم ضعفها نجحت البرجوازية المصرية فى تأطير حركة الجماهير الشعبية ضمن مصالحها بحيث أصبحت حركة تابعة لها ، ولم تسمح لها أبدا أن تدفع بالحركة المعادية للاستعمار الى أفق ينتهى بتقوية تلك الجماهير واستقلالها تنظيميا وأيديولوجيا ، ولأن تناقض البرجوازية مع الاستعمار كان محدودا بضعفها وحاجتها الى السوق المحلية ، فقد كانت دائما قادرة على ارباب الاستعمار باطلاق الجماهير الشعبية فى الشوارع ، فإذا ما خضع المستعمرون للابتزاز وقدموا تنازلا للبرجوازية سارعت تتفق معهم ، ويكون الثمن دائما إعادة الشعب الى القفص بالقوانين الاستثنائية وبالسجون والمعتقلات .

وكان الوفد الذى صبت الحجافل الشعبية فى أشرعه ، هو أكثر أحزاب البرجوازية ديمقراطية لكن ذلك لم يحل دون أن تكون بنيته الداخلية غير ديمقراطية ، فقد كان أعضاء هيئة الوفد يتم تعيينهم بالاقتدار من قبل أعضاء نفس الهيئة وليس بالانتخاب من قبل القاعدة الوفدية وكانت هيئة الوفد العامة تعين من قبل هيئة الوفد باختيارها لهم أولا كمرشحين فى الانتخابات ثم يكتسبون عضوية الهيئة الوفدية العامة بعد ذلك سواء نجحوا أو لم ينجحوا وكان عضو لجنة الوفد المركزية أو العامة يعين كذلك بالاقتدار وليس بالانتخاب^(١٢) .

وحين كرز مكرم عبيد بنظرية « الزعامة المقدسة » معلنا أن الحركة الوطنية قد انتهت الى (وفد) وأن الوفد انتهى الى زعامة وأن الزعامة تقدرت فى شخص مصطفى النحاس ، كان يبشر فى الحقيقة بنظرية « المستبد العادل » أو « البطريك البرجوازي » الذى يلائم طبيعة البرجوازية المصرية . وهى فكرة كانت تطوف آنذاك فى الساحة ، وقد عبرت عن نفسها على لسان كتاب مصريين برجوازيين منذ الثلاثينات ، كتوفيق الحكيم صاحب عودة الروح ، وعلى مشارف ثورة ١٩٥٢ كتب احسان عبيد القدوس فى روز اليوسف مقالا بعنوان : أن مصر فى حاجة الى ديكتاتورية . . فهل هو على ماهر ؟ مطالباً برجل

يكون « ديكتاتورا للشعب لا على الشعب ، ديكتاتورا للحرية لا على الحرية ، ديكتاتورا يدفعها الى الامام ولا يشدها الى الوراء » . وفى نفس الوقت تقريبا ظهر بعده مقالات كتبها الكاتب الأمريكى « جوزيف السوب » قال فيها أن الحديث عن انعاش الديمقراطية فى بلد كمصر يعنى فيه أغلبية الشعب عبثه أخط من عبثه الحيوانات هو لغو فارغ ، أن مصر لا تحتاج الى ديمقراطية بل تحتاج الى رجل فرد ، الى رجل ككمال اتاتورك ليقوم بالاصلاحات الضرورية اللازمة للبلاد ، لكن مشكلة مصر فى كيفية العثور على الديكتاتور فليس بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور (١٣) .

والواقع أن الأنبياء الديمقراطية التقليدية للبرجوارية المصرية كانت قد أصبحت أضيق من أن تتحمل مطامح البرجوازية العليا الصناعية التى كانت صاعدة آنذاك ، أنها لا تحول دون سياسات برسد الاستغلال الطبقي متمتع بمجار السطح الشعبى محسب . ولكنها تقف أيضا حائلا دون تغيير نمط الاستثمار السائد فى المجتمع بما يساعدها على النمو ، مرحيل الاستثمارات الى الأراضى الزراعية والصناعات التقليدية ، وممايسة المنتجات الأجنبية نتيجة لانفود الاستعمارى وفوضى الجهاز السياسى الذى يخلق عدم استقرار بهز السوق ، فضلا عن أن تلك الأبيية كانت عاجزة عن سد الربو الذى أخذت الجماهير الشعبية فى توسعه منزعها حقوق ديمقراطية كل يوم .

وحس حاتم ثوره يوليو بفرسان البرجوارية المدحجين بالسلاح ، أن الأوان لحكم حازم توضع فيه الجماهير الشعبيه فى القفص بثمن بسيط هو الاصلاحات الاجتماعية التى تحسن شروط الاستغلال الطبقي وتمنع شرور الحركة الطليقة للطبقات المقهورة بما يحقق مكسبا مزدوجا لها فهى تستغل بشكل أفضل وأكثر أمنا فى نفس الوقت .

وكان الصراع بين الطليعة المدنية للبرجوازية القديمة ، وبين الطليعة العسكرية للبرجوازية الصاعدة ، صراعا بين حزب الوفد وبين مجلس قيادة الثورة . استخدمت فيه كل الأسلحة ، وانتهى بتصفية مؤقتة للوفد ، أخلى بمقتضاها الساحة لديمقراطية العسكريةتاريا التى تختلف أبنيتها التنظيمية وفكرها السياسى عن الوفد من حيث الدرجة لا النوع . فالزعامة مقدسة ، والاتحاد الاشتراكى تنظيم قمى ، لكن مزيدا من دمج السلطات يتقدم كسمة جديدة ونوعية لرؤية القيادة الجديدة ، وحين تنتصر فكرة كفكرة الوطن الواحد فتحل محل فكرة وطن الطبقات والأحزاب ، فأنها تعكس ادراكا بأهمية صف الكادحين ودمجهم فى البنى الطبقية والأيدىولوجية للبرجوازية ، وبدرجة أخص بطليعتها من

العسكريتاريا ، ولذلك لم يكن غريبا ان حماس نقابة البرجوازيين الصناعيين - أو اتحاد الصناعات - للدفاع عن الأحزاب عندما حلت والدستور عندما ألغى أو للاحتجاج على المعتقلات حين فتحت ، لم يكن متوهجا أبدا ، بعكس القلق الشديد الذى أحسوا به حين تعرضوا هم أنفسهم لضربات موجعة بقرارات ١٩٦١ .

ويبدو الذكاء القادر فى تجديد الفكر البرجوازى المصرى لمقولاته الديمقراطية لمصلحة بطيركية الانتهاب الطبقي واضحا فى نظرية الميثاق الديمقراطية التى تتقدم بواجهات من الفكر الماركسى تتحدث عن طبقية الديمقراطية . لتنتقل فتفترض نعسفا أن نظامها السياسى هو المعبر عن ديمقراطية الطبقات الكادحة ، بينما كانت أبسط الحريات السياسية والعامه والشخصية للكادحين تنتهك كل يوم .

وحين واحبب ديمقراطية الوفد ذلك بأفكارها التقليدية : نظام برلمانى فائمه على عدد الأحزاب ودرجة من حريات الرأى والعقيدة ، وسلطات ثلاث منفصلة مصدرها الأمة . كان لا بد أن تخسر الرهان لأن تلك الأفكار كانت أعجز من مواجهة متطلبات البرجوازية الصناعية العليا فلا هى ديمقراطية عميقة الجنور بحيث تحول دون عدم استقرار الحكم الذى أصبح سمة ثابتة لتدخل السراى الأمر الذى تهتز معه شروط الاستثمار ، ولا هى محكمة بحيث تستطيع أن تضع عول الجماهير الشعبية فى القفص .

ويسمى المطلق فان « الصداقة المصرية السوفيتية » تبدو ذكاء مقتدرا فى مهم متطلبات النمو الاقتصادى فى عصر الحرب الباردة بين العسكريين ، والبرجوازية المصرية التى كانت قد تعلمت من ضعفها أن تلعب دائما على التناقض بين أطراف الجبهة الامبريالية ليكون هذا اللعب هو قوتها الضارب والاساسيه بدبلا عن تنظيم وحشد الطبقات الشعبية - عن طريق برنامج ملاحى أساسا - مد استخدمت « الصداقة المصرية السوفيتية » لتكون « فزاعة » تخيف بها الجبهة الامبريالية لتعطىها بعض الفتات دون أن تفكر جديا أن تقسطنع عنها .

ونظرة عابرة الى محاولة كل من محمد على وعرابى ومصطفى كامل ، الاستفادة من التناقضات بين فرنسا وانجلترا عندما كانا مرسا رهان فى العالم ثم محاولة محمد فريد والحزب الوطنى من بعده ، الاستفادة من التناقض بين الدول الأوروبية مجتمعة وبين المانيا أيام شبابها الاحتكارى ، نظرة كتلك كفيلا بأن تضىء لغير العلاقة بين ثورة يوليو والاتحاد السوفيتى وأن تضعها حيث يجب أن تكون .

ان محاولة **عرايى** اللعب على التناقض بين انجلترا وفرنسا خلال مرحلة المد التنافسى بينهما ، لا تختلف من حيث الجوهر عن الفكرة التى أشار اليها **مصطفى كامل** فى كتابه « **المسألة الشرقية** » حين اعتبر ان المانيا ستكون حليف المستقبل بالنسبة للحركة الوطنية المصرية وهو ما جعل **محمد فريد** يتخالف بالفعل مع المانيا فى الحرب العالمية الاولى .

ومع أن البرجوازية المصرية قد ضربت دائما من مراهناتها المستمرة على التناقض بين أطراف المعسكر الامبريالى ، الا أنها كانت أعجز من أن تخرج عن مجاله المغناطيسى ، فخيانة فرنسا « **لعرايى** » ، التى جعلت وزارة « **دى فريسييه** » ترسم سياسة لا تقوم على التصادم مع انجلترا مما أدى الى اجهاض ثورة ١٨٨٢ ، قد تكررت حين وقعت فرنسا وانجلترا الاتفاق الودى الذى اطلقت فيه فرنسا يد انجلترا فى مصر عام ١٩٥٤ طاعنة بذلك أحلام **مصطفى كامل** فى « منع البلايا عن شعوب تهزها ذكرى الثورة الفرنسية » ، كما ذكر فى قصيدته الركيكه التى تسول بها تأييد فرنسا الاستعمارية لمطلب استقلال مصر - وكانت مراهنه **سعد زغلول** على رومانتيكيات الرئيس الأمريكى **ولسن** أقصر من أن تعيش .

وكان طبيعيا وقد انتهت الحرب بحل التناقضات داخل المعسكر الاستعمارى أن تغير البرجوازية المصرية من استراتيجيتها فى الاعتماد على تناقضات الجبهة الامبريالية ، وان تدعن لحكم الضرورة - اذ البديل لذلك هو اطلاق الجماهير الشعبية من القفص البرجوازى فقبلت المفاوضة المباشرة مع انجلترا . وتقدم **سعد زغلول** رافعا شعار « ثنائية المسألة المصرية » ، وفى واحدة من رسائله التى كان يكتبها من باريس قال « **أن القضية المصرية تحل اما بالتقاضى او بالتراضى ، فأما الاول فيحتاج الى قوى دولية مساندة** » أما وقد ثبت له « **انعدام الصديق والنصير** » فلم يعد ثمة أمل الا بالتراضى اى بالمفاوضة المباشرة مع انجلترا .

وقد ظل هذا هو الخط الثابت للوفد المصرى منذ نشأته حتى حله فى عام ١٩٥٣ ، ولكن أقساما أخرى من الطلائع السياسية للبرجوازية القومية فى مصر بدأت تتجاوز هذا الخط فى خلال الحرب العالمية الثانية لتطرح من جديد أسلوب اللعب على التناقضات داخل المعسكر الامبريالى ومن هنا سعت لتأييد « **المحور** » قلبيا وعمليا ، ولم ينته هذا الأسلوب بهزيمة هؤلاء فى الحرب ، ذلك أن هزيمة المحور لم تؤدى الى هبوط التناقضات داخل المعسكر الامبريالى بعد أن تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتصارع على مركز القمة فيه ، وهو ما ساعد المطامح البرجوازية فى الاستفادة من التناقضات الجديدة بين أمريكا والامبريالية الانجلو فرنسية لحل مشاكلها .

على أن الصراع على مركز القمة في المعسكر الامبريالى لم يدم طويلا ، اذ سرعان ما استنامت الاحتكارات الانجلو فرنسية التي خرجت منهكة في الحرب من ناحية ، كما أن المواجهة مع المركز الجديد في عالم ما بعد الحرب وهو الاتحاد السوفيتي فرضت وحدة قسرية كان طبيعيا أن يقودها المركز الأكثر شأبا وهو الاحتكارات الأمريكية .

والواقع أن ممارسات ثورة يوليو في السياسة الدولية لم تخرج بها عن اطار الخبرة التاريخية الثابتة للبرجوازية المصرية ، فقد حاولت أولا الاستفادة من السياسة الأمريكية لابتزاز الاستعمار الانجليزى لمصر ونجحت بالفعل في الحصول على جلاء ١٩٥٤ المشروط والمقيد ، ولكن مطامحها لتجديد شباب الاقتصاد القومى وتنشيط السوق لم تلق استجابة ملائمة من الأمريكين وهنا بدأت لعبة الابتزاز التاريخية التي لعبتها ثورة يوليو باقتدار ، بالأخذ من احد المعسكرين للضغط على الآخر .

وكثيرون من عتاة البرجوازيين يحملون ثورة يوليو وزر الصداقة المصرية السوفيتية ، دون أن يدركوا الدور الذي لعبته هذه الصداقة لصالحهم ، وللثابت من الأرقام يقول أن ديون مصر الناصرية لدول المنظومة الاشتراكية حتى عام ١٩٦٥ لم تزيد عن ٤٨٢ر٩ مليون جنيه مصرى ، بينما بلغت قروضها من الدول الرأسمالية في نفس التاريخ ٧٧٢ر٥ مليون جنيه مصرى ، بزيادة تصل الى حوالى الثلث ، والفارق الكبير يتضح من المقارنة بين ديون مصر للاتحاد السوفيتي وحده وهي ٣٣٢ر٥ مليون جنيه وبين ديونها للولايات المتحدة الأمريكية وحدها وهي ٥٣٥ر٦ مليون جنيه . برغم عدم التناسب بين سعر الفائدة المرتفع على ديون مصر للكتلة الغربية وسعرها المنخفض على ديونها لدول المنظومة الاشتراكية^(١٤) .

وواقع الأمر أن الشرائح الصناعية العليا من البرجوازية المصرية كانت تنمو في أعقاب الحرب العالمية الثانية في اطار ظروف غير ملائمة من كل النواحي ، اذ كانت السمة الزراعية الغالبة على علاقات الانتاج تحد من انطلاقها ، كما أن ظروف المد الديمقراطي الجماهيري التي تولدت من التقاليد الديمقراطية المحدودة التي أرسنها ثورة ١٩١٩ - وبالذات الوفد المصرى - ونمت بمبادرات الجماهير بعد الحرب ، كانت تهدد بأوخم العواقب خاصة مع ضعف السلطة السياسية وتهروؤ نظام الحكم واستمرار الاحتلال العسكرى البريطانى الذى يغذى نوازع التمرد لدى الجماهير ، وهو ما قد يقود جميعه الى ظروف ثورية تعصف بكل شىء ، فضلا عن أنه كان يعوق نمو تلك الشرائح التي كانت عاجزة نسبيا عن طرح رؤاها السياسية من خلال السلطة القائمة بكل مؤسساتها .

وهذه الشرائح التي كانت وراء المراهنة على الجواذ المحوري خلال الحرب العالمية الثانية نقلت طموحها بعد الحرب الى الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن خروج أمريكا من الحرب بفتوتها الاقتصادية كفيل بتعاون يسمح بتجديد الاقتصاد المصري ، على أن درجة النمو التي بلغت كانت تنشد استقلالاً حقيقياً وتعارفاً مخلصاً ، وهو ما لم تفهمه السياسة الأمريكية وخاصة في عهد « جون فوستر دالاس » بينما أدركت أبعاده مؤسسة أخرى من مؤسسات السياسة الأمريكية وهي وكالة المخابرات الأمريكية المركزية ، وبسبب محاولات التطبيع الجامع ، بالضغط التي تحول موضوعاً دون تجديد الاقتصاد المصري ، جاءت صدامات « سلطة يوليو » مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي صدامات دفعتها الى ممارسة الأسلوب التقليدي الذي اعتمدت عليه البرجوازية المصرية منذ نشأتها : ابتزاز أحد العسكريين بالآخر ، لكن هذا التغير في الدرجة لم يكن ينسجم مع الوعي المحدود الذي كان يسود شرائح برجوازية ثورة ١٩١٩ ، وطلعتها السياسية .

ومع أن (الوفد) كان - كشأنه دائماً - أكثر أحزاب البرجوازية ادراكاً لضرورات السياسة الدولية عقب الحرب ، وهو ما دفعه مثلاً لاتخاذ موقف الحياء في حرب كوريا ، كما دفعه لرفض الدخول في حزام الاحلاف ، التي كانت الكتلة الغربية تسعى لاحاطة الاتحاد السوفيتي بها أبان محادثات (النحاس - سليم) ، في عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، لكن اجتهاد الوفد كان أعجز من أن يواجه متطلبات رسم سياسة دولية تنعّب باقتدار على التناقض بين العسكريين بها يخلق شرائط أفضل للنمو الاقتصادي ، ولهذا كان لا بد له من أن يخلق الطريق وأن يغادر الحلبة تاركاً أياها لفرسان البرجوازية الأكثر فتوة .

وهكذا أصبح محتماً أن تقود العسكرية تارياً تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية ، وأن تندب نفسها لقيادة حركة تجديد وبعث برجوازيين ، تعتمد على أسلحة السوى ، وعلى تنظيرات أذكى ، لتخوض عباب عالم كان الصراع الطبقي العنيف قانونه في الداخل والخارج .



وحين شغل « جمال عبد الناصر » - قائد تلك الحقبة ومهندسها ومنظرها - نفسه في كتابه (فلسفة الثورة) بالاجابة على سؤال نصه :

■ لماذا كان يجب أن نقوم نحن الجيش دون غيرنا بالذي قمنا به في ٢٣ يوليو ؟

جاءت اجابته كاشفة تقول أن الجيش كتله واحدة لا يفرق بين أبنائه

□ ٤ فبراير بين تهمة الخيانة .. وعقدة الذنب □

يمكن القول بأن مشاعر العداوة التي حملها الضباط الأحرار للوفد ، تسبق بكثير استيلاؤهم على السلطة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ . فمند حكومة الوفد التي جاءت في أعقاب حادث ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢ ، اتخذ الضباط موقف العداوة للوفد ، ولم يكونوا آنذاك يشكلون كيانا تنظيميا واحدا ، ولكنهم كانوا ينتظمون في مجموعات تشتغل بالسياسة ، وترى أن الوفد قد وصل إلى الحكم فوق أسنة حراب المستعمرين . وكان رد الفعل المباشر للحادث في الجيش عنيفا فقد « قدم اللواء محمد نجيب استقالته ولكن لليساور عبد الله النجومي السوداني الأصل اقنعة بسحبها »^(١٥) ، واجتمع ضباط سلاح الطيران وقرروا تسجيل أسماءهم في سجل التشريفات وذهب **عبد اللطيف البغدادي** و**عبد الحميد الدغيدى** - من ضباط الطيران - إلى **أحمد حسنين باشا** رئيس الديوان ليحصلوا منه على تقييم لموقف مصطفى النحاس حتى إذا كان خائفا يقتل على حد تعبيرهم ، ولكن **أحمد حسنين** أبلغهم أنه سيرفع الأمر إلى مولاه ليتصرف بحكمته ، وأوقف **مجدي حسنين** حفلا في نادي الضباط بالاسكندرية أقيم بمناسبة عيد ميلاد الملك فاروق في ١١ فبراير ١٩٤٢ - أي بعد الحادث بأسبوع - وقام **البكباشى محمد كامل الرحمانى** بحركة نشطة في الجيش تاييدا للملك وانتهت بتشكيل مجموعة متعاطفة معه كان **أحمد حمروش** واحدا من أعضائها ، كان هدفها منع البريطانيين عند انسحابهم أمام الألمان من تدمير المنشآت مثل الكبارى والجسور وانتهى الأمر إلى اعتقاله هو والقائمقام **فؤاد صادق** - الذى أصبح قائدا للقوات المصرية المقاتلة في حرب فلسطين بعد ذلك - ، وبلغت الآثار بين الضباط حدا جعل ضابطا في مصلحة خفر السواحل اسمه **شبانة** يلقي حذاه على رئيس الوزراء **مصطفى النحاس** عند خروجه من مسجد الرفاعى بعد الصلاة فيصيب **عبد الحميد عبد الحق** أحد الوزراء الوفديين وتطوع عدد من الضباط للشهادة معه رغم عدم وجودهم في مكان الحادث^(١٦) .

ويذكر **أنور السادات** في مذكراته أن صواب الضباط قد طاش على أثر حادث ٤ فبراير لأنهم كمسكرين شعروا بأنها ضربة عسكرية لا يرد لها سواهم .. وفي فورة الحماسة وعنف الشباب بدأت الاجتماعات تعقد علنا في نادي ضباط الجيش لمناقشة الموقف وتقرير الخطة بصورة مفتوحة لا يمكن أن تؤدي إلى خير .. وهو يضيف أن التشكيل السرى الذى كان يعمل من خلاله آنذاك قرر أن يرد الضربة للانجليز ولكنه أجل موعد الرد لأن ذلك للجو المفتوح الذى نوقشت فيه المسائل بنادى الضباط كان يوجب عدم القيام بأى شيء من خلاله ،

وحين وصل القائد الألماني روميل الى (العلمين) كان التشكيل قد وصل في استعداداته الى تجهيز مائة الف زجاجة من الزجاجات المعروفة بكوكتيل مولوتوف ، كما تمكن من انشاء ورشة كاملة لصنع المسدسات وبدأت تخرج السلاح فعلا ، وكان قد استورد من ريف مصر كميات كبيرة من البارود الذى يصنعه الفلاحون من زمن بعيد ، وتمكن من تحضيره تحضيراً علمياً بحيث يمكن الاعتماد عليه ، الا ان الظروف لم تسمح لهم بالقيام بضربتهم التى حددوا موعداً لها لحظة المواجهة الساخنة بين الانجليز والألمان فى صحراء مصر الغربية بسبب اعتقال السادات وحسن عزت بتهمة الاتصال بالجواسيس الألمان^(١٧) .

والحقيقة أنه لا وعى الضباط آنذاك ، ولا الحقائق التى كانت فى متناول أيديهم كانت تسمح لهم بتكوين وجهة نظر سليمة حول هذا الحادث^(١٨) الذى استخدم فيما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليكون وقود حملة اعلامية هجومية ضارية ضد حزب الوفد . وبعد ثلاثين عاماً كاملة من وقوعه ، وعشرين عاماً من انتصار الضباط الأحرار على خصومهم الوفديين ، ذكر كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ، أنه بعد أن قرأ مذكرات كيلرن ووثائق وزارة الخارجية البريطانية اكتشف أن النحاس كان بريئاً فى ٤ فبراير . ويعلق أحمد حمروش - عضو تنظيم الضباط الأحرار - على ذلك بأنه قد تأثر من كلمات كمال الدين حسين ، ولعله على حق فى قوله أن : البراءة بعد ٣٠ عاماً تصبح كلمة فى التاريخ ولكن ادراك حقيقتها فى حينها كان كفيلاً بتغيير كثير من الأمور^(١٩) .

ومما يلفت النظر أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن أول تدخل بريطانى عنيف فى السياسة الداخلية لمصر بين صدور تحفظات فبراير ١٩٢٢ وحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ . وقد استفدت السياسة الانجليزية فى تدخلها فى شئون مصر الداخلية على النقاط الأربع التى احتفظت لنفسها بحق التصرف فيها حين منحت مصر اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بالاستقلال الذاتى المورد والمشرط ذلك الاستقلال الذى قبلته البرجوازية المصرية وعملت فى ظله ، لأنها لم تكن تملك « تجريده » أو حملة عسكرية كما قال سعد زغلول وهذه المسائل الأربعة هى : مسائل السودان وحماية الاقليات والدفاع عن مصر بالذات والواسطة والامتيازات الأجنبية ، وفى الفترة بين صدور تحفظات فبراير ١٩٢٢ وتوقيع معاهدة ١٩٣٦ التى نقلت العلاقات بين مصر وبريطانيا الى مرحلة جديدة نسبياً تدخلت بريطانيا - على سبيل الحصر - ثلاث مرات تدخلات عنيفة - أى مصحوب بتهديد عسكرى - فى سياسة مصر الداخلية .

■ **التدخل الأول فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٢٤** عقب مقتل السيرلى ستاك - سردار الجيش المصرى وحاكم السودان - وقد صيغ فى انذارين قدمهما اللورد (اللنبى) المنحوب السامى البريطانى الى سعد زغلول

رئيس الوزراء وقد تضمننا سبعة مطالب حدد النبي بانه ، اذا لم تلب هذه الطلبات في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان ، وعندما رفضت الوزارة الزغلولية اربعة من تلك المطالب لم يبق للنبي وزنا لرفضها ، وامر حكومة السودان مباشرة بتنفيذها ثم صدرت التعليمات في الحال الى جنود صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، كمظهر من مظاهر التهديد العسكري للشعب اذ بدرت منه بادرة مقاومة .

■ **وجاء التدخل الثانى** فى ٢٩ مايو (ايار) ١٩٢٧ على عهد حكومة **عبد الخالق ثروت** الائتلافية وقد عرف بأزمة الجيش اذ قدمت الحكومة البريطانية مذكرة عن طريق دار الندوب السامى تعترض فيها على محاولة مجلس النواب تحصيل المناصب الكبرى فى الجيش المصرى واقصاء السيطرة البريطانية عنه ، ورأت المذكرة البريطانية أنه « يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى وعلى حماية المواصلات الإمبراطورية » وأكدت بأن دولة الاحتلال « ترغب فى أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، ولذلك فهم على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية ، » وقد سحب المذكرة تحرك ثلاث بوابج بريطانية وصلت من مالطه واستقرت فى الاسكندرية وبور سعيد .

■ **وارتبط التدخل الثالث** ببعض الأعمال التشريعية التى استهدفت اعطاء حقوق ديمقراطية للجماهير ، فقد لاحظت الحكومة البريطانية « بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التى أقرها البرلمان والتى ذا عمل بها أضعفت أضعافا جديدا من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال » وانطلاقا من هذا القلق « فإنها تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى فى نظرها أن الحالة تقتضيه » . وقد انفجرت هذه الأزمة تعبيرا عن اعتراض الحكومة البريطانية على **نظر قانون الاجتماعات** أمام مجلس النواب ، وطلبت مذكرة الندوب السامى البريطانى فى ٤ مارس (آذار) ١٩٢٨ من **مصطفى النحاس** رئيس الوزراء أن يتخذ فى الحال الاجراءات اللازمة **لمنع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من أن يصبح قانونا** . وقال الندوب السامى أنه مكلف بأن يطلب من **النحاس** « اعطائه تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر فى نظر المشروع المذكور » وهدد بأنه فى حالة عدم وصول هذا التاكيد فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية « تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى ان الحالة تستدعيه » . وقد ارتكن هذا التدخل على **التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات** ، فقد رأت الحكومة البريطانية « ان السماح بالتجمعات والمظاهرات السياسية يمكن أن يؤدى الى اختلال

الأمن العام ، مما دفعها الى تذكير الحكومة المصرية ، بأنه ليس في وسعها أن تسمع بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢ للخطر ، .

أما بالنسبة للأشكال الأخرى من التدخل فان بعضها قد وقع قبل تولي سعد زغلول الحكم (١٩٢٤) ، اذ طلبت الحكومة البريطانية الغاء النص الذي وضعته لجنة الدستور والخاص بأن يلقب الملك بلقب « ملك مصر والسودان » على أساس أن (السودان) من المسائل المتحفظ عليها بنص نصريح فبراير واجابتها حكومة توفيق نسيم الى طلبها كذلك اتضح خلال الأزمة للدستورية عام ١٩٣٥ ن لبريطانيا يدا في منع دستور ١٩٢٣ من العودة ، هذا فضلا عن لفت للنظر المستمر الذي كان المندوبون الساميون البريطانيون يقدمون عبره ما عرف بالنصائح الملزمة للوزارات المصرية المتعاقبة .

ومن الثابت أن التدخلات البريطانية العنيفة في سياسة مصر الداخلية لفرض تحفظات فبراير قد أدت الى أحداث تأثيرات شديدة في المبادرات السياسية لزعماء البرجوازية وخاصة زعماء الوفد بحيث تشكلت بعض مواقفهم - بعد ذلك - على ضوء تلك التدخلات وما نتج عنها ، وقد طرحت نتائج التدخل العنيف الذي أعقب مقتل السردار نتائجها في موقف سعد زغلول السياسي الذي تعتبر السنوات التالية لعام ١٩٢٤ هي سنوات جزره النضالية حيث غلب الطابع التهادني على ممارساته ، وقد نقل عنه أنه قال عقب تدخل نوفمبر ١٩٢٤ « كانت غلطتنا أننا صدقنا أننا مستقلون ، كما أنه - في عام ١٩٢٧ - لم يعترض - وكان رئيسا لمجلس النواب - على تهادن حكومة ثروت وتراجعها في موضوع أزمة الجيش ، وهو نفس ما حدث لخليفته مصطفى النحاس الذي كان رئيسا للوزراء ابان أزمة قانون الاجتماعات ولم يجد المجلس حلا للتدخل البريطاني سوى أن يطلب الى مجلس الشيوخ تأجيل نظر القانون الى اجل غير مسمى ، وبذلك يحقق أهداف التدخل البريطاني مع الاحتفاظ بشكالية السيادة المصرية ، وقد اطلق النحاس على هذا التصرف تشبيهه المشهور « الحل الموفق السعيد » .

ومع أن موقف الوفد - بالذات - في هذه الأزمات قد تعرض للهجوم والتشهير من قبل أعدائه من أحزاب الأقليات السياسية ، الا أن حادث ٤ فبراير قد نال من التشهير أكثر مما ناله غيره ، ووصف بالخيانة ، والفارق في توصيفه وتوصيف ما شابهه من أحداث يعود في رأى المشهدين الى سببين :

■ الأول : أنه أول تدخل يعقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، التي كان ينظر اليها على وجه العموم باعتبارها قد أكدت استقلال مصر ، اذ جاءت لتحل محلا .

تحفظات فبراير التي كانت بريطانيًا تتدخل استنادًا إليها في السياسة المصرية الداخلية .

■ الثاني : أن النحاس لم يفاجأ بتدخل بريطانيا العنيفة في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما فوجئ **سعد وثروت والنحاس ذاته** بتدخلاتها السابقة ، ولم يأت التدخل ضده أو على غير رغبته ولكنه جاء **بتواطؤ** مسبق بينه وبين « السير **مايلز لامبسون** » السفير البريطاني .

وقد انضم الضباط الأحرار على وجه العموم إلى وجهة نظر الأقليات السياسية في تقديم مرقف الوفد - **ومصطفى النحاس** بالذات - فوصفوا الحادث بأنه خيانة وطنية لا تحتاج إلى شك وكان هذا سبباً رئيسياً في التنافر بينهم وبينه ، حتى أنهم شنوا على الوفد - بعد استيلائهم على السلطة - حملة دعائية ضارية ، واستدعت صحافة الضباط كل ما نشر في صحافة أحزاب الأقليات السياسية المعادية للوفد والمائلة للسراي في السنوات العشر السابقة على الثورة لتجعلها وقود الحملة . وتبدو الرغبة في التلوين واضحة من الإصرار على طرح موضوع ٤ فبراير (شباط) للنقاش والمحاسبة إبان محاكمة **فؤاد سراج الدين** أمام محكمة الثورة ، ذلك أنه لم يكن عضواً مؤثراً في الوفد حين وقع الحادث ولم يشارك فيه بأية صورة من الصور ، ومع ذلك فقد فرض الموضوع نفسه على الضباط - الذين احتلوا مقاعد القضاء - كتعبير عن الثقة بحكم الادانة .

والواقع السببان اللذان اعتمد عليهما منظروا **دعوى الخيانة** مرتبطان بشكل لا يمكن معه النظر لأحدهما دون الآخر . ذلك أن تحفظات فبراير - كمعاهدة ١٩٣٦ - كانت تنظم ارتباطاً بين البرجوازية المصرية والاستعمار البريطاني ، والفارق بين الرباطين **فارق في الدرجة لا في الكيف** فتحفظات فبراير ١٩٢٨ الأربعة كانت مطلقة بينما كانت الارتباطات في معاهدة ١٩٣٦ تتعلق بحالة الحرب ، وهي حالة كانت قائمة وقت وقوع الحادث . ومعنى هذا أن أساس التدخل من ناحية الحقوق التعاقدية كان مقبولا من الأحزاب المصرية كلها ، وقد جاء الاختلاف تعبيراً عن الرغبة في الكسب السياسي الداخلي وليس تعبيراً عن رفض معاهدة ١٩٣٦ ذاتها .

فاذا نحينا جانباً وجهة النظر التي ترى أن معاهدة ١٩٣٦ قد أعطت مصر استقلالاً كاملاً لا يجوز في ظله قبول أي تدخل إنجليزي عنيف في السياسة الداخلية المصرية ، باعتبار أنها وجهة نظر تنطلق من كذبة اطلقتها الأحزاب السياسية المصرية لتخدع بها الجماهير المصرية ثم صدقتها ، اذا نحينا وجهة النظر تلك فإن تحقيق **دعوى خيانة مصطفى النحاس** وتواطؤه مع

السير مايكل لامبسون لتدبير تدخل ٤ فبراير ١٩٤٢ ضرورة لا محيص عنها ليس لأن الصراع حول تقييم الحادث قد لعب دورا هاما في تغذية الصراع بين حلقين متتاليتين من حلقات الثورة البرجوازية فحسب ، ولكن لأن التعبير عن (تهمة خيانة مصطفى النحاس) قد أخذ فرصته بينما لم يأخذ الاحساس بالظن تجاه الاعلان ببراءته - وهو ما عبر عنه كمال الدين حسين لأحمد حمروش - أى فرصة يعبر بها عن نفسه .

ودون تكرار لما يعرمة الكل من تفاصيل الحادث . نركز في روايته هنا على أهم الجوانب التي تم التركيز عليها في اتهام مصطفى النحاس - والوفد - بالخيانة الوطنية ، وخاصة في ضوء الوثائق البريطانية التي اذيعت نصوصها في عام ١٩٧٢ .

في ٢ فبراير ١٩٤٢ استقالت وزارة حسين سرى وقابل السفير البريطاني مايكل لامبسون الملك فاروق وطلب منه استدعاء مصطفى النحاس - رئيس الوفد المصرى - لتأليف الوزارة وقدم توضيحات أخرى لأحمد حسين - رئيس ديوان الملك - منها أنه في كل الأحوال لا بد أن يوافق النحاس تماما - باعتباره ممثل الأغلبية في البلاد - على أى شيء يتقرر عمله سواء كان حكومة انتقالية أو ائتلافية (٢٠) .

وقابل الملك زعماء الأحزاب لاستشارتهم في الموقف . ومن بينهم مصطفى النحاس الذى استدعى يوم ٣ فبراير لمقابلة الملك وكان النحاس انذاك في جولة بالصعيد وبلغته الدعوة وهو في قنا فتوجه الى الاقصر ومنها الى القاهرة حيث استقرار أولا في منزل الدكتور أحمد حسين حتى يتمكن من تدبير ملابس رسمية تصلح لمقابلة الملك - اذ كان قد نسي مفاتيح منزله - وتمت المقابلة بينهما في الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم . وفيها رفض النحاس فكرة طرحها الملك للاشتراك مع احزاب أخرى في تشكيل حكومة وأصر على انه لا يقبل تشكيل أى وزارة ائتلافية برئاسته لسببين هما افتقاد الشعب للثقة في عناصر الأقليات السياسية التي كانت تحكم وأنه لا يستطيع الارتباط بعناصر مفتقدة لثقة الشعب ، ومن ناحية أخرى فان هذه العناصر كثيرة القامر والدس ، وستعرض الحكم لتاعب لا تمكنه من اجابة المطالب الملحة للشعب خاصة وان الناس يتضورون جوعا (٢١) .

وعقب ذلك كرر السفير - في لقاء له مع رئيس الديوان الملكى - طلبه باستدعاء النحاس بشروطه ولكن السراى التي كانت تصر على الا يعود الومد للحكم منفردا تعللت بان أمامها فرصة للمناورة (٢٢) .

ونتج عن هذا أن قدم السفير انذاره الشهير ظهر يوم ٤ فبراير الذى نص على أنه « اذا لم اسمع قبل الساعة السادسة مساء بأن النحاس باشا قد دعى لتشكيل وزارة ، فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » .

ودعى الملك الى اجتماع سياسى عال مؤلف من رئيسى الشيوخ والنواب ، ومن رؤساء الوزارة السابقين ، ومن ممثلى الأحزاب ، وأعضاء هيئة المفاوضات فى معاهدة ١٩٣٦ وكان عددهم ١٧ (٢٣) .

وتدارس المجتمعون الانذار . ورفض النحاس كل الحلول التى اقترحت لمواجهة الموقف التى تقدم بها ممثلو الأحزاب ومنها فكرة الوزارة المحايدة او المؤتلفة وأصر الا يشكل الا وزارة وفدية وقبل فقط التوقيع على قرار برفض الانذار باعتباره تدخلا فى الشئون الداخلية لبلد مستقل وتجاوزا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ ، بعد أن أبدى تحفظا بأنه كمجرب وخبير بأعمال الانجليز يعتقد بأن الانذار تنفيذى لا تهديدى وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ولكن يجب النظر فى طريقة تتخذ لتفادى التنفيذ (٢٤) . وحمل رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين القرار - الذى انتهى اليه المجتمعون - الى السفير ويعودته انصرف الزعماء الى بيوتهم بعد أن أبلغهم رئيس الديوان ما قاله السفير من أنه سيأتى الى القصر فى التاسعة مساء . واستدعى القصر الزعماء فى نفس الليلة بعد أن نفذ الانجليز تهديدهم ، فحاصروا سراى عابدين وتوجه مايلز لامبسون الى مكتب الملك حاملا وثيقة تنازله عن العرش طالبا منه التوقيع عليها ، ولكن فاروق أبدى استعداده لتنفيذ الانذار واستدعاء النحاس لتشكيل الوزارة فعدل السفير عن طلبه بالتنازل عن العرش .

ومن المتفق عليه لدى كل الذين تناولوا الحادث بالتحليل أن مصطفى النحاس ليس مسئولا عن تصور الانجليز بأنه يجب أن يكون رئيسا للوزارة فقد انطلق الانجليز فى ذلك ضيق شديد بالنشاط المالى للمحور والذى كانت السراى بؤرته وهو ما كان يعرقل نشاط الحلفاء العسكرى أو يعرضه للخطر ، وبالتالي فان المسئولية السياسية عن الحادث تقع على عاتق الذين ظاهروا الفاشيست متصورين أنهم سيمنحون مصر استقلالها وعلى رأس هؤلاء الملك فاروق من ناحية ، وحكومات الأقليات التى كانت تترك للملك - وضد الدستور - فرصة الحكم المباشر وخاصة ما يتعلق منه بإطلاق العنان لنشاط عملاء المحور فى السراى ، وحدود مسئولية مصطفى النحاس - كما يصورها خصومه - تتحدد بأنه تواطأ مع لامبسون فى يومى ٣ و ٤ فبراير اذ كان يعلم أن الانجليز سيحاصرون القصر فى حالة رفض الملك الموافقة على فكرة تشكيل وزارة وفدية وسيفرضونه بالقوة المسلحة على فاروق ، وبسبب علمه وتواطؤه ذاك فقد تعنت وأصر على رفض جميع الحلول التى عرضت عليه والتى كانت فى رأيهم

صالحة للتخلص من مطب الانذار البريطاني . وهناك آخرون يرجعون بزمان تواطؤ النحاس الى شهر يسبق الحادث وبأنه علم بما يدبره الانجليز وهو في الصعيد فعاد الى القاهرة من قنا وهو عالم بالمؤامرة التي أخطر بها وهو في الاقصر او أسوان في بعض الأقوال ، وعلى رصيف محطة قنا ذاتها في روايات أخرى .

وعبر هذه التصور لمقولة خيانة النحاس في ٤ فبراير ، يقدم خصوم الوفد بعض التعميمات الأخرى وردت في بعض الروايات عبرت عن مواقفهم ومنها :

■ **موقف السراي** الذي تمثل في رواية أحمد حسنين باشا رئيس الديوان من أن الملك فاروق عندما رأى اصرار النحاس على رفض كل اقتراح لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم قال لحسين بالانجليزية :

— يظهر أن النحاس باشا واثق من الأرض التي يقف عليها (٢٥) .

■ **موقف الأقليات السياسية** يوم الحادث ، وقد بلوره أحمد ماهر باشا — زعيم الحزب السعدى الذى انشق عن الوفد عام ١٩٣٧ — في اجتماع ما بعد حصار القصر عندما قال للنحاس .

— انك تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية .

وهو ما كرره أحمد ماهر بعد ذلك في الرسالة الشهيرة التي أرسلها للسفير احتجاجا على الانذار البريطانى وقد قال فيها مخاطبا لامبسون .

— انكم لا تستطيعون أن تقنعونا بحال أن النحاس باشا لم يكن على علم بالنيات الخفية التي اعتزمتوها ، والا فهل كان من المفعول أن تحتّموا تشكيل وزارة وفدية بذلك اللاحاح البالغ وتجاوزوا في هذا السبيل بتقديم انذار تؤيدونه بالقوة المسلحة لو لم تكونوا على يقين سابق وتأكيد صريح باتفاق النحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة الميئته (٢٦) .

وكان هذا الظن متوافرا لدى كل الذين حضروا اجتماع القصر الذى أعقب الانذار ، وكلهم من أقطاب الأقليات السياسية التي عاشت تعادى الوفد — ويذكر د . هيكل — وكان وقتها ممثلا للأحرار الدستوريين في الاجتماع — في مذكراته ان النحاس قد طلب الكلمة بعد أن تلا رئيس الديوان نص الانذار فقال ، أنه يذكر أنه ساعة ان حضر هذا الاجتماع لم يكن يعرف شيئا مما حدث وجاء ذكره في كلمة الملك ، وأنه لا يعرف بالانذار البريطانى . ويضيف الدكتور

هيكل أن الحاضرين سمعوا عبارة النحاس « وعلى فم بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها يكاد المريب يقول خفونى » .

وفى مذكرات هيكل يتناثر الشك بأن النحاس كان متواطئا وعلى اتصال دائم بالسفير ، حتى أنه - هيكل - قد عبر عن قلقه بعد انتهاء الاجتماع الأول برفض الانذار لأن الزعماء انصرفوا ، إذ كان يفضل « أن نبقى جميعا بالقصر حتى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال بالنحاس باشا بطريق مباشرة أو غير مباشرة » (٢٧) . ويصل الدكتور هيكل الى شك اقرب الى اليقين فيذكر أن « أمين عثمان » كان فى استقبال النحاس فى محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صباح يوم ٣ فبراير . وقبل مقابلة النحاس للملك . ثم يتسأل شاكا عما إذا كان أمين عثمان قد أبلغ النحاس رسالة من السفير . هى التى دفعت النحاس للتشدد ورفض فكرة الوزارة القومية وهو يتشكك ايضا فى أن يكون النحاس علم بخطة السفارة وهو فى الأقصر (٢٨) .

■ موقف الأقليات التى كانت فى الومد يوم الحادث بم خرجت على الوفد بعد شهور قليلة منه ، ويمثلها مكرم عبيد ومجموعته التى انشقت عن الوفد بعد شهور قليلة من الحادث ، وقد عبرت عن وجهة نظرها عبر الحملة التى شنتها جريدة « الكتلة » فى نوفمبر ١٩٤٥ مؤكدة أن النحاس كان على علم بما سيفعله السفير ، واستندت على شهادة أدلى بها لها زكى ميخائيل بشاره عضو مجلس الشيوخ ، الذى كان وفديا ثم انشق مع مكرم عبيد . ذكر فيها أنه رأى النحاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ بقابل بعض كبار الانجليز ثم ذكر مكرم عبيد نفسه أن النحاس كان بأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال ستون - قائد القوات البريطانية فى مصر آنذاك - أسوان وأن ثمة اتصالا تم بينهما .

ويبلور جلال الحامصى فى كتابه « معركة فى نزاهة الحكم » موقف هذا الجناح - وكان من بين النواب الوفديين الذين انشقوا مع مكرم عبيد - فيؤكد أن تعنت النحاس يعود الى أنه كان يعلم مقدما بما سيجري (٢٩) وأنه كان من عناصر التآمر التى صاغت الحادث ولذلك رفض أن يشترك فى أى اجتماع على احباط مؤامرة الانجليز بقبول فكرة الوزارة الائتلافية أو الادارة لأنه كان قد وعد بالاشتراك فى تنفيذها حتى النهاية ولم يكن توقيعه برفض الانذار لبذل من مواقيت المؤامرة (٣٠) . وبجزم الأستاذ الحامصى - الذى كان نائبا وفديا وسكرتيرا لتحرير المصرى كبرى صحف الوفد الصباحية أيام الحادث - بأن مكرم عبيد لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية البريطانية .

ذلك هو البناء المنطقي الذي تقوم عليه - بالوقائع والاستنتاجات - دعوى خيانة مصطفى النحاس فمن ناحية الوقائع : فانه كان يعلم مباشرة او بالواسطة بما يعتزم الانجليز فعله من حصار للقصر وانذار للملك وانه كان ينسق مع السفير وذلك ما يفسر تعنته ، الذي يصبح استنتاجا - واقعة مادية على الخيانة .

واظن ان مواجهة ذلك تصبح أيسر في ضوء الوثائق البريطانية التي نشرت في عام ١٩٧٢ وفي ضوء أوراق كيلرن التي نشرت في نفس العام ، والتي تبلور مجموعة من الحقائق الهامة يمكن عرضها على النحو التالي :

■ ان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية منذ نشوب الحرب وبالتحديد منذ استقالة وزارة على ماهر وكان هذا - كما يقول الدكتور محمد أنيس - معروفا للوفد ولخصومه وللسرائي ، ولم يكن هذا حبا في الوفد ولا رضاء عن النحاس ، ولكن لشعورهم ان حكومات الاقليات السياسية مكروهة من الشعب من جانب وهذا لا يكفل هدوء الجبهة الداخلية في مصر بما يهدد الخطوط الخلفية لجبهات القتال ، ولحاجتهم - من جانب آخر - الى الرجل الأول الذي وقع معاهدة ١٩٣٦ ليلتزم بتنفيذها ، والأهم من هذا ، لمجابهة الميول الواضحة لدى الملك فاروق وبعض وزرائه وبعض الشخصيات السياسية للمحور وللفاشيست عند اقتراب الخطر الايطالي من مصر .

■ انه منذ ذلك الحين وحتى استقالة وزارة حسين سري فان الانجليز لم يكونوا على علم باتجاهات النحاس نحوهم ، وكان الذي اقترح دعوة النحاس لرئاسة الوزارة وارغام الملك على قبوله هو حسين سري نفسه الذي قال للسفير قبل أن يستقيل « ارغموا الملك فاروق على أن يرسل في طلب الوفد . وهو ما انتهى اليه السفير (٣١) » ، وقد نصح السير انتونى ايدن - وزير الخارجية البريطانية آنذاك - السفير البريطاني ألا يطالب بالنحاس الا بعد الاتصال به والاتفاق معه على شروط توليه لرئاسة الوزارة وبنى الوزير رأيه ذلك بناء على تعليقات السير « موريس بيرتسون » - رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية - التي قال فيها : « ان تولي حكومة وفدية السلطة في غمار الحرب ليس حدثا يمكن أن ننظر اليه بغير خوف » .

وقد عارض ايدن في دعوة النحاس دون شروط واقترح في برقية أرسلها للامبسون (٣٢) أن يتصل أولا بالنحاس وقبل اعلان استقالة حسين سري وأن يطلب منه ايضاحات وتوكيدات عما اذا كان النحاس يوافق على تنفيذ المعاهدة بروح طيبة ، وان يتخلص من العناصر الموالية للمحور وخاصة في السراي ، فاذا رفض النحاس ذلك فانه يتيح لنا اسبابا قوية لردده وازاحته .

ولم يكن ايدن على ثقة من أن النحاس سينفذ أى تعهد يقطعه على نفسه ، ولكنه كان يريد أى مبرر لازاحة النحاس . وفى هذه الحالة فعلى السفير « أن يعمل على ابقاء وزارة حسين سرى فى مكانها - ولم تكن قد قدمت استقالتها بعد - أو يقبل شروط الملك والاتيان بأى وزارة يرأسها أحد رجاله ، . ومعنى هذا أن الانجليز وحتى مساء ٢ فبراير ١٩٤٢ لم يكونوا قد اتصلوا بالنحاس بتاتا ولم يكن لديهم أى علم بنياته واتجاهاته لدرجة أن ايدن طلب من لامبسون أنه فى حالة ما اذا استدعى الملك النحاس من تلقاء نفسه أن يشترط على الملك ألا يكلف النحاس بتشكيل الوزارة ما لم يعط التعهدين المطلوبين .

وما حدث أن برقية ايدن رقم ٥٧٢ وصلت متأخرة للامبسون ، وقد وصلت معها برقية أخرى من ايدن أيضا برقم ٦٠٢ وفى هذه البرقية الأخيرة عدل ايدن عن فكرته بقبول أى وزارة يرأسها رجل من رجال الملك ، وكانت فكرة ابقاء وزارة سرى قد أصبحت غير ذات معنى اذ قدم سرى استقالته ، قبل وصول رسالة ايدن رقم ٥٧٢ . وقد رفض لامبسون نصيحة ايدن بالاتصال بالنحاس قبل لقائه بالملك ، لأن ذلك قد يخرجه - يقصد النحاس - بل انه قد يمنعه من الذهاب للقاء الملك اذا عرف أننا ندفعه مقدما للاتفاق معنا .

ومن الواضح حتى مساء ٢ فبراير أن الموقف كان كما يلى :

■ لم تكن وزارة الخارجية البريطانية تثق بالنحاس أو بالوفدين عموما وكانت تفضل الحصول على تأكيدات من النحاس تتعلق باستعداده لتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح طيبة ، وطرد المحوريين من السراى .

■ أن السفير كان يعلم طبيعة شخصية النحاس الذى ينفر من الاحساس بأن هناك من يريد أن يحوله الى عميل أو يتفق معه اتفاقات خاصة لدرجة خشى معها لامبسون أن الاتصال بالنحاس قد يدفعه لعدم لقاء الملك أصلا .

وهذا كله يهدم تهمة أن النحاس قد جاء من قنا ولديه علم بالموضوع فيما عدا العلم العام لدى الكل من أن الانجليز يفضلون توليه حكومة وفدية .

ولكى يكون الأمر واضحا تماما فان علينا أن نحصر الاتهام الموجه الى مصطفى النحاس فى زاويتييه التى حددها كل الذين اتهموه بالخيانة . من هنا تصبح مهمتنا محدودة بتهمة الخيانة التى تمثلت - كما يقول الذين

وجهوا الاتهام - فى ان الرجل كان يعلم بان الانجليز سيوجهون انذارا يطلبونه بمقتضاه لرئاسة الوزارة ، وانه كان على اتصال بالسفير البريطانى فى هذا الشأن ، وان هذا هو الذى دفعه - اى النحاس - الى التشدد والتعنت ورفض قبول اى حل آخر فساعد بذلك السفير البريطانى على تحقيق اهدافه .

اما وقد انتهينا الى بلورة حقيقة هامة من خلال الوثائق البريطانية نفسها ، تلك هى ان مصطفى النحاس الذى كان خارج القاهرة وفى مدينة قنا حتى مساء يوم ٢ فبراير ، لم يكن بينه وبين الانجليز اى اتصال قبل هذا التاريخ ، فان هذا يهدم تماما كل اتهام للرجل بانه جاء الى القاهرة ولديه علم بالمؤامرة او ان الانجليز قد اتصلوا به فى اثناء رحلته الصعيدية . .

ولا يبقى سوى ان يكون هذا التواطؤ قد حدث فى وقت ما بين صباح ٣ فبراير وبين الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وهى الساعة التى كانت ختام هذا اليوم العاصف .

فى صباح ٣ فبراير ١٩٤٢ ظهر امين عثمان على مسرح الحوادث ، وقابل لامبسون فى الحادية عشر صباحا ، وهذا يعنى انه - اى امين - لم يخطر النحاس بشئ، عندما التقى به على رصيف محطة القاهرة كما يشكك الدكتور هيكل فى مذكراته ، هذا بالاضافة الى ما ذكره لامبسون من ان مقابلته مع امين عثمان كانت الاولى بعد انقطاع طال الى ثلاثة شهور « لأمنع اى اساس لشائعات التآمر مع السفارة » (٣٣) ، وهذا تأكيد آخر بان النحاس قد جاء من الصعيد ولم يحدث بينه وبين الانجليز اى اتصال لا بالذات ولا حتى بواسطة امين عثمان ، ويلفت النظر ان كيلرن يذكر فى أوراقه ان امين عثمان اوضح له انه قادم بموافقة النحاس باشا فى حين ان كيلرن لم يذكر ذلك فى برقيته عن المقابلة التى أرسلها الى وزارة الخارجية برغم علمه بالحاح الوزارة عليه فى الحصول على تعهدات من النحاس قبل المغامرة بفرضه على الملك .

ويذكر لامبسون فى برقيته انه شرح الموقف البريطانى لعثمان . بينما يتخبط فى مذكراته فيقول : ان عثمان أخطره ان النحاس مستعد لتولى الحكم اذا ساندته السفارة . وهو تخبط يبدو غريبا فلو كان امين عثمان قد أبلغه استعداد النحاس لأبلغ وزارة الخارجية فى حينه بهذا ليواجه الحاحها بالحصول على تعهدات من النحاس وتخوفها من عودة الوفد للحكم ، والرواية المتفق عليها بين الأوراق والبرقية ان لامبسون طلب من عثمان

ابلاغ النحاس رايه بانه يفضل تشكيل وزارة ائتلافية ولا يجرى انتخابات جديدة لمجلس النواب .

ويقول لامبسون فى برقيته رقم ٤٦٢ أن أمين عثمان عاد اليه حاملا رد النحاس . وسنفرض جدلا أن أمين عثمان كان أمينا فى نقل كلام كلا الطرفين . وأنه كان ينقل ما يعلمه الى النحاس باعتباره رسولا معتمدا ينقل الى لامبسون رسائل شفوية من النحاس ويتلقى ردودا شفوية عليها .

• فى ضوء هذا الافتراض الجدلى :

— ماذا كان رد النحاس على شروط الانجليز ؟

يقول لامبسون : ان أمين عثمان أبلفه رفض النحاس بتاتا لفكرة الوزارة الائتلافية وأنه مستعد لتنفيذ المعاهدة وأن « ما يريده هو قيام ديمقراطية حقيقية » . وطلب لامبسون من عثمان ان يبلغ النحاس ما يقترحه السفير ليقوله النحاس للملك وهو « أن يبدى النحاس فى حديثه مع الملك استعداداه لتخصيص بعض المقاعد لسائر الأحزاب ولأن يشكل مجلس استشارى من كل الأحزاب ليكون رمزا للائتلاف » فهل وصلت هذه الرسالة الى النحاس ؟ . لا . لأن النحاس لم ينتظر عودة أمين عثمان بل توجه على الفور لمقابلة الملك . ولو صح أن النحاس أرسل عثمان برسالة فلم لم ينتظر جوابها ؟ .

ان معنى هذا أن النحاس قد قابل الملك ولديه فكرة بأن الانجليز يطلبون أولا : وزارة ائتلافية ، وثانيا : عدم اجراء انتخاب . وهما شرطان رفضهما النحاس فى لقاءه الاستشارى الأول مع الملك وعندما عرضهما عليه الملك رفضهما أيضا ، أى أنه كان — بافتراض صحة الرسائل المتبادلة وقتها — يتصرف وفق شروطه هو وليس وفق شروط أى طرف آخر . وكان تعنته فى المقابلة الأولى لحسابه ، وليس لأنه يعلم أن الانجليز سيؤيدونه بل لقد ذهب لمقابلة الملك رافضا شرطا كان الانجليز والملك معا يطلبونه وهو تشكيل وزارة مؤتلفة وهذا كله يهدم تماما القول بأن النحاس تعنت مع الملك اعتمادا على تأييد احد .

ونلاحظ أن برقية لامبسون رقم ٤٦٦ قد تضمنت محضرا للقاء النحاس بالملك ، وقد ورد فى مقدمتها « فيما يلى التسجيل الذى أملاه النحاس بنفسه عن الحوار الذى دار بينه وبين الملك فاروق » وهى عبارة غامضة لاختفاء المفعول به فيها ، اذ لم تذكر البرقية من أملى هذا النص ؟ هل أملاه النحاس بنفسه على السفير ؟ بينما توضح أوراق كيلرن هذه النقطة

اذ يقول أن أمين عثمان باشا هو الذى اتصل به فى السادسة مساء وأمله ما حصل فى القصر .

واذن فان الوضع حتى مساء ٣ فبراير كان محمدا فالنحاس يرفض شروط الانجليز ، وهى نفسها شروط الملك ، بأن يؤلف وزارة مؤتلفة ويصر على ألا يؤلف وزارة وفدية لحما ودما ، ليس هذا فقط بل ان النحاس طلب من الملك أثناء لقائه به ان يسمح له بالعودة الى قنا حيث كان قد ترك أسرته ، ولكن الملك طلب منه البقاء لاحتمال استدعائه مرة اخرى للمشاورة ، ولو كان هناك واطو لما تعجل الرجل بطلب الاذن بالسفر .

وأدى تمسك النحاس بشروطه الى أن عدل لامبسون طلباته . وفى المقابلة التى جرت بين لامبسون والملك فى أول فبراير ، وصل الاثنان الى تصور مشترك هو دعوة النحاس لرئاسة وزارة مؤتلفة ، كان الانجليز يريدون النحاس ولكن دون اغصاب السراى التى كانت تخشى دائما من عودة الوفد الى الحكم لأنه يقلص نفوذها الاستبدادى ومن هنا تحالفوا مع الملك لدعوة النحاس بشروطهما معا . وما حدث أن رفض النحاس لفكرة الوزارة المؤتلفة هو الذى دفع لامبسون لاستدعاء أحمد حسنين - رئيس الديوان الملكى - مساء ٣ فبراير وطلب منه دعوة النحاس لرئاسة الوزارة بأى شروط يراها (٣٤) ، ومن النقاش الذى دار بين الاثنين اكتشف لامبسون أن السراى مصرة على المناورة وقد هدد لامبسون حسنين من طرف خفى ولكن هذا لم يتنبه للتهديد .

■ وفى صباح ٤ فبراير بدأ مايلز لامبسون بارسال الانذار الشهير ، وقد تسرب خبره لدرجة أن الدكتور هيكل يقول فى مذكراته أنه علم بمضمونه من نادى محمد على فى الساعة العاشرة صباحا ، ومعنى هذا أن النحاس كان على علم به كما كان الزعماء الآخريين على علم أيضا به (٣٥) ، لكن الوثائق البريطانية لا يوجد بها ما يدل على أن النحاس - أو حتى أمين عثمان - كان على علم بالانذار . وقد علم النحاس بالانذار من الدكتور النقيب الذى أوفد اليه من السراى الملكية ليدعوه الى حضور اجتماع للزعماء للمشاورة فى أمر الانذار . ومعنى هذا أن النحاس قد علم بأمر الانذار كما علم به كل الزعماء عن طريق السراى الملكية وليس عن طريق الانجليز .

■ لا يوجد بالوثائق البريطانية ولا بأوراق كيلرن ما يثبت أن النحاس كان على علم بما سيحدث فى التاسعة من حصار القصر بالدبابات ، وتثبت برقيات كيلرن وأوراقه أن التفكير فى استخدام القوة يعود الى يوم ٢ من فبراير - وكان النحاس ما زال بقنا - وأن النحاس لم يعرف فى أى وقت من الأوقات أن الانجليز سوف يستخدمون القوة لفرضه على الملك .

وعندما حضر النحاس اجتماع الساعة الرابعة يوم ٤ فبراير وهو الاجتماع السياسى العالى الذى دعا اليه الملك لتدارس الانذار لم تكن لديه - ولا لدى أمين عثمان - أى معلومات عن الانذار من أى مصدر انجليزى .

وما جرى فى اجتماع الزعماء من نقاش حول رفض الانذار يكشف عن ضحالة وتفاهة ممثلى الأقليات الذين كانوا مسئولين عن الحادث موضوعيا بحكم أنهم هم الذين تركوا العنان لأنصار الفاشيست والنازيين ، ومع ذلك فإن كل ما طلبوه فى الاجتماع هو أن يرفض النحاس تشكيل وزارة وفدية ويقبل تشكيل وزارة مؤتلفة وقد سألهم النحاس عن الحكمة فى هذا فقالوا ان تشكيل الوزارة الوفدية هو انصياع للانذار .. وسألهم النحاس ساخرا :

- هل لو شكلتها وحدى يكون هذا انصياعا للانذار أما اذا شاركتمونى فهذا يعنى رفض الانذار ؟ ..

وانتهى الاجتماع بقرار برفض الانذار وتعاهد المجتمعون على عدم قبول تشكيل الوزارة تحت الضغط البريطانى حتى ولو جاء الطلب من الملك شخصيا . وكان النحاس من أوائل الذين وقعوا على قرار الرفض برغم أنه حذر المجتمعين ونبههم الى أن الانذار تنفيذى لا تهديدى .. وطالبهم باتخاذ الاجراءات لمواجهة التنفيذ .

وعندما قرر لاهبسون - بعد وصول قرار الزعماء برفض الانذار اليه - التدخل عسكريا أخطر أمين عثمان بما سيحدث . وكان النحاس وقتها فى القصر ، وقد أكد أمين عثمان للسفير باغلظ الايمان بأن النحاس سيتولى الحكم فى حالة ارغام الملك على التنازل أو عزله ، وهو تأكيد يلزم أمين عثمان ولا يلزم النحاس بشئ .

ويلاحظ أن كيلرن فى روايته لوقائع يوم ٤ فبراير قد ذكر انه بعد أن أعد عدته ورسم خطة محاصرة القصر واجهته مشكلة التأكد من المكان الذى سيتواجد فيه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم . ويذكر انه كان من الصعب عادة العثور على النحاس ، وأنه عثر فقط على أمين عثمان وطلب منه ان يكون على اتصال بالنحاس باشا طول اليوم . وهو امر غريب ، اذ :

● كيف يخفى مكان المقامر على شركائه .

● ولماذا لا يبدو النحاس فى الصورة أبدا سواء بمكالمة تليفونية أو لقاء شخصى ؟ .

● ولماذا دهش لامبسون عندما رأى توقيع النحاس على قرار الزعماء برفض الانذار ، ان الدكتور هيكل يفسر هذه الدهشة بتواطؤ النحاس في حين أنها كانت تشككا في أمين عثمان الذي سارع فقدم تفسيراً لهذا بأن النحاس وقع متورطاً مع الزعماء الآخرين .

والنقطة الهامة في كل هذا هي :

● هل كان أمين عثمان ممثلاً للنحاس فيما يعرض من أفكار ؟ هل كان ينقل اليه الصورة كاملة أم مخففة ؟ وهل كان فيما ينقله الى السفير رسولا من النحاس أم جاسوسا عليه ؟ .

الذى لا شك فيه أن النحاس كان يعلم بصلة أمين بالسفارة . وانه كان يعتقد - كما ذكر في شهادته في قضية الاغتيالات - أن أمين عثمان برغم صداقته للانجليز كان يقدم الصالح الوطنى على الصداقة . وفى ضوء هذا فان عثمان كان مصدراً من مصادر المعلومات عن نيات الانجليز لم يكن بوسع النحاس تجاهلها . أما أن ينقل عن لسانه الى الانجليز شئ، فهذه نقطة تحتاج الى بعض التأمل . فعندما سئل النحاس في شهادته في قضية الاغتيالات عما اذا كان في الفترة بين اجتماع بعد الظهر الذى رفض فيه الانذار واجتماع الليل الذى أعقب حصار القصر قد ذكر لأمين باشا بأنه عرض عليه وزارة قومية فرفضها قال :

- كنت أقول ذلك لكل انسان ولا أعرف أن كان منهم أمين باشا أم لا ؟ . ومعنى هذا أن أفكار النحاس وشروطه كانت شائعة وقبل وقت طويل - كانت فكرة الوزارة الائتلافية قد عرضت عليه في كفر عشنا عام ١٩٤٠ ولكنه رفضها - ولم يكن فيها جديد ليبلغه للانجليز ، والملاحظة العامة على ما نقله أمين عثمان على لسانه للسفير أن بعضه يمكن أن يندرج تحت دائرة التجسس على النحاس ومنه مثلاً نص الحديث الذى دار بين النحاس والملك في مقابلة ٣ فبراير . كما أن بعضه الآخر يندرج تحت دائرة التوقع والاستنتاج مثل تأكيد أمين عثمان بأن النحاس سيقبل الوزارة في حالة عزل الملك وهو تأكيد لم يكن - وقت قوله - قد خاطب النحاس بشأنه اطلاقاً .

والملت للنظر بعد هذا أن بعض ما أرسله الانجليز لمصطفى النحاس عن طريق أمين عثمان لم يصله أو بمعنى آخر لم يؤثر في تصرفاته العملية ومن ذلك سماحه للأحزاب الأخرى ببعض المقاعد في مجلس النواب وتشكيل المجلس الاستشارى ، فقد رفض النحاس الاحتفاظ للمعارضة بمقاعد في

المجلس تزيد عن ٢٠٪ لحرصه على كل الأغلبية المقررة في الدستور وكان زعماء المعارضة هم الذين طلبوا هذا الطلب بعد تشكيل الحكومة من لامبسون .

فاذا ما رصدنا موقف أمين عثمان خلال علاقته بالامبسون ادركنا انه كان يعمل لحسابه ضد النحاس . فالامبسون يذكر انه التقى به صباح ٥ فبراير وطلب منه أن يوحى للنحاس بشيئين هما تعيين حسين سرى رئيساً للديوان ونقل احمد حسنين الى منصب كبير الأمناء . ومن الواضح ان كلا الأمرين لم يتحقق في عهد وزارة ٤ فبراير . وقبل مرور خمسة اسابيع على تشكيل الوزارة أخطر أمين عثمان السفير البريطاني بأن النحاس يسعى لتحسين علاقته بالسراى وأنه يتردد في تنفيذ مطالب الانجليز .

وفي رواية مصطفى النحاس لما حدث عقب حصار السراى يتأكد أنه تردد بشدة في قبول الوزارة ، وأعلن التزامه بقرار رفض الانذار وبتعهد الزعماء بعدم تشكيلها حتى ولو جاء أمر التشكيل من الملك نفسه ، وهي رواية قالها كيلرن في نفس الليلة ، كما أنه رفض المرور على السفير لطمانته الا بعد الحاح شديد من الملك وهو يقول خطبته في ٢٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥ ، وشهادته في المحكمة ، انه احتج لدى السفير بشدة وصاح فيه :

— « انك أسأت الى فى غيابى وما كان يصح أن تفعل ذلك ، » .

وسأله :

— « كيف تصر على أن أشكل الوزارة دون إذن منى أو برضاى وماذا يضمن لك موافقتى على ذلك (٣٦) » .

وبرغم أن كيلرن يتجاهل هذا الجزء في مذكراته فانه يؤيد اجزاء اخرى من وقائع نفس الليلة ومنها تردد النحاس الشديد في قبول الوزارة ومنها ان النحاس حدثه عن ضرورة تسهيل الأمور المعاشية للشعب ، وعلى حد رواية النحاس فانه قال للسفير :

— ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه الى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ؟ .. هل أقول أن الانجليز جابونى وأنتم جمانين وكيف استطيع أن أطعمهم ؟ ..

وطالب النحاس وزير الدولة البريطانى بأن يفتح الخزانة ويدفع كل ما اخذه الانجليز من البلد . وليس ثمة ما يمنع من قبول رواية النحاس برمتها

طالباً أيد كيلرن أجزاء هامة منها إذ من البديهي أن كيلرن قد أذهله قول النحاس بأنه لم يكن يعلم بشيء ولم يكن يستطيع بالطبع أن يخطر وزارة الخارجية بأن الحاحها في أحداث اتصال بالنحاس قد انتهى إلى لعبة قام فيها أمين عثمان باستغلال الظروف واللعب على كل التناقضات .

والحقيقة أن القسم المصرى بورارة الخارجية البريطانية قد لاحظ تعليقاً على انتهاء الأزمة ملاحظة خطيرة تشكل تبرئة كاملة للنحاس ، فقد جاء فى مذكرة بيترسون عن الحادث ما يلى :

« عندى تحذير واحد خطير لابد أن أبسطه واعتقد أنه قد يتناول نقطة ستكون مكلفة لنا فى المستقبل وهذه النقطة هى أنه لم يحدث فى أى وقت خلال هذه القضية سواء بالنسبة لتشكيل الوزارة الجديدة أو احتمال عزل الملك أن أجرى سير مايلز لامبسون اتصالاً شخصياً مع النحاس والنتيجة هى أنه لم يعد متاحاً فقط للنحاس أن ينكر علناً أنه ليس مديناً بشيء حتى يساعدنا أو أنه ملتزم بشيء أزعنا ، لكن كذلك ليس لنا فى الحقيقة ما نلوح به ولو بصفة سرية فى وجهه إذا ما نشبت الأزمة التالية » .

وقال بيترسون :

اننى لا اعتبر الرسائل المختلفة المتبادلة بين لامبسون والنحاس بواسطة أمين عثمان بمثابة بديل مرضى على الاطلاق لحوار شخصى بين السفير وبين الزعيم الوفدى ، إذ أن مثل هذه الرسائل التى عهد بها الى مثل هذه الوساطة ربما تكون قد سلمت فى شكل مخالف تماماً لما ارسلت به ، اننا نراهن على أن السياسة المصرية ستكون متعبة وكذلك الوفد بصفة خاصة » .

والمعنى الهام لمذكرة بيترسون أن هناك شكاً ما فى اجراء لامبسون ، إذ أدرك وكيل الخارجية البريطانية أن رسائل لامبسون بها نقطة غامضة وهى :

● لماذا لم يتصل السفير مباشرة بالنحاس طوال الوقت ؟ .

وينبغى أن نتنبه هنا الى أن الوثائق - أى وثائق - هى مجرد مصدر واحد من مصادر المعلومات التى يبنى عليها المؤرخ استنتاجاته ، والبيروقراطيون من المؤرخين فقط هم الذين يتصورون دائماً - كما يقول روزشتين صاحب كتاب خراب مصر - أن الملفات الحكومية تحوى دائماً الحقائق وأن السجلات

الرسمية لا تكذب ، وبالنسبة للتاريخ المصرى بالذات فان هناك عشرات الدلائل على أن سفراء انجلترا ووكلائها فى مصر كانوا دائما يكذبون فيما يرسلونه من تقارير الى وزاراتهم لتغطية سوء تصرفهم أو حماقاتهم أو فهمهم القاصر للظروف المصرية ، وفى أيام الثورة العربية مثلا زكمت أكاذيب القنصل الانجليزى العام ماليت والرقيب المالى الانجليزى كولف أنوف كل المؤرخين المنصفين والمحايدين .

وأكاذيب لامبسون واضحة فى مذكراته وفى رسائله لوزارة الخارجية البريطانية التى كلفته بالاتصال بالنحاس - لأنها كانت تتخوف منه - فلم يتصل به ، وحاول أن يوحى فى كل ما أرسله أن أمين عثمان كان رسولا معتمدا من النحاس دون أن يتأكد من ذلك ، معتمدا فى كل تصرفاته على استغلاله أزمة الحكم فى مصر ومعرفته بنقاط الضعف فى مؤسساته السياسية ، من هنا فان أى قراءة للوثائق البريطانية عن الحادث لابد وأن تكشف على الفور مجموعة من التناقضات الغريبة والمريبة ، ومفتاح فهم حادث ٤ فبراير ليس فى التسليم بما جاء فى هذه الوثائق ولكن فى اكتشاف التناقض فيها . وجوهر هذا التناقض تصوغه هذه الأسئلة :

■ لماذا حرص لامبسون وأمين عثمان على عدم الاتصال بالنحاس فى شىء ؟ .

■ وكيف يكون من رأى لامبسون أن النحاس حساس لدرجة أن أى اتصال انجليزى به سيشعره بأن هناك من يستخدمه أو يدفعه لما لا يريد ومع ذلك يتصور لامبسون ببساطة أنه موافق على التآمر معه ؟ .

■ لماذا يجهل أحد قطبى المؤامرة مكان الآخر ؟ .

■ ولماذا تردد النحاس - بل ورفض - قبول الوزارة فى التاسعة والنصف مساء ٤ فبراير وبعد انصراف الدبابات من حول القصر التزاما بقرار الزعماء وما السبب الذى من أجله لم يلفت هذا الرفض نظر لامبسون عندما أخطره به النحاس فى لقائه معه فى نفس الليلة بتكليف من الملك ؟ .

■ ألا يعنى هذا أن أمين عثمان فيما ينقبل لم يكن معبرا عن رأى النحاس ؟ .

■ واذا فلماذا لم يتنبه لامبسون الى هذه الحقيقة فيذكر النحاس بأن بينهما رسائل متبادلة ؟ . الأرجح أن لامبسون كان يعلم أن أمين عثمان لم يكن رسولا بينه وبين النحاس سواء من بداية اتصاله به فى الحادية عشر صباح

يوم ٣ فبراير أو في وقت لا حق ، وانه كان مجرد جاسوس أو صديق ينقل له أخبار النحاس . .

اسئلة قليلة تؤكد كلها براءة مصطفى النحاس نهائيا من تهمة التواطؤ . .
وتبقى بعد ذلك براءته سياسيا منه ، وهي البراءة التي أعلنها أستاذنا
الدكتور محمد أنيس قبل سنوات من خلال تحليل للاتجاهات الوطنية في
هذه الفترة خلص منه الى أن الوقوف في المعسكر الديمقراطي ضد النازية
الزاحفة كان هو الموقف الذي ينسجم مع مصالح الشعب المصري في تلك
المرحلة برغم مخاطر هذا الموقف وقسوته على النفس .



على أن وعى الضباط آنذاك كان أضحل من أن يقودهم الى مفهوم
سليم للحادث ، كما أن الحقائق المتوفرة لم تكن كافية بالدرجة التي تواجه
شكوكهم ، والأثر الخطير لذلك المفهوم غير الواعي الذي تكون لديهم عن
الحادث يتجاوز ردود الفعل العصبية المباشرة الى تعميق احساس العناصر
التي قدر لها بعد ذلك أن تقود ثورة ٢٣ يوليو بالعداء للوفد ولكل
ما يمثله .

ويقدم **أنور السادات** تفسيراً للحادث قد يصعب قبوله لكنه يوصف
توصيفا صحيحا أثار الحادث على الجبهة الداخلية في مصر فهو يذهب الى أن
انجلترا كانت ترى - قبل الحادث - أن هناك تقاربا بين الملك والشعب من
ناحية ، وبين الملك والجيش من الناحية الأخرى « فقد كان الملك في نظر
الشعب وفي نظر الجيش شابا وطنيا وكان محبوبا . . وراة انجلترا أن هذا
التقارب سيوحد جبهة متحدة من الجيش والشعب ، فأرادت أن تحطم هذه
الجبهة وأن تعزل الجيش عن الشعب ، وكان يوم ٤ فبراير هو الوسيلة
لذلك فقد صممت انجلترا فيه على تكليف **النحاس** زعيم الشعب - بتشكيل
الوزارة فأصبح الشعب بذلك في ناحية والملك والجيش في الناحية الأخرى
وبدأت انجلترا بعد هذا تقييم سياستها على أساس عزل الجيش عزلا كاملا
عن الشعب بتغيضه اليه واشعار الشعب بأن جيشه هو الوسيط الذي
سيلهب ظهره باسم الملك (٣٧) .

ويعيب هذا التفسير أنه يتجاهل الدور الذي لعبته السراى وأحزاب
الأقليات منذ نشوب الحرب العالمية الثانية في المراهنة على المحور بظن أنهم
سيحققون نصر مطالبها الوطنية وهي رؤية كانت تجتذب ضباط الجيش
الذين كانوا بحكم تربيتهم العسكرية يميلون الى النموذج الذى صاغته

العسكرية الألمانية والايطالية واليابانية ، وكانوا فى ذلك مجرد شريحة من شرائح كثيرة من البرجوازية المصرية ، كانت كلها ترى أن حل مسألة الاحتلال البريطانى مصر ، يكمن فى الاستفادة من التناقضات الجديدة فى صفوف الجبهة الامبريالية بين المحور والحلفاء ، والمراهنة على الجبهة التى ظنوا آنذاك أنها منتصرة فى الحرب .

ومع خطأ هذا التفسير فانه يقدم توصيفا حقيقيا لأثر الحادث على موقف الجيش من الصراع السياسى فى الداخل ، اذ قاد الحادث ضباط الجيش للاحتفاظ بمشاعر عدائية شديدة للوفد ، أدت الى ارتمائهم بين أحضان العناصر المعادية له ، والتى كانت تطرح نفسها بديلة عنه كالاخوان المسلمين والحزب الوطنى ومصر الفتاة والجمعيات الارهابية وهى عناصر تجاوز عداؤها للوفد الحدود ليصبح عداا للفكرة الحزبية ذاتها .

وأخطر الآثار التى تركها حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ على مجموعات الضباط المشتغلين بالسباسة آنذاك هو تعاطفهم مع **الملك فاروق** ، الذى نظروا اليه كضحية لخيانة **مصطفى النحاس** وتواطؤه مع الاحتلال البريطانى ، فانضم عدد منهم لذلك الحزب غير العلن وغير الرسمى والذى سعى لتشكيله **أحمد حسنين باشا** رئيس ديوان الملك آنذاك ، ليكون « حزب ٤ فبراير » والذى ضم المتعاطفين مع السراى من الصحفيين - دار أخبار اليوم مثلا - ومن أحزاب الأقليات وأيضا من ضباط الجيش الذين استدرج بعضهم للعمل فى تنظيم ارهابى مهمته اغتيال خصوم السراى هو « **الحرس الحديدى** » الذى كان يتصرف عليه **الدكتور البكباشى يوسف رشاد طبيب الملك** ، فضلا عن الجمعيات الارهابية المدنية التى كانت تتحرك فى اتجاه تصفية الخونة الذين ارتكبوا حادث ٤ فبراير .

وفضلا عن حادث ٤ فبراير يضيف أحمد حمروش^(٢٨) الى مبررات تباعد الضباط عموما عن الوفد ، عوامل أخرى منها أن فرص الوفد فى التسلل الى الجيش عن طريق دفع مؤيديه وأنصاره الى صفوف الكليات العسكرية كانت فرصا محدودة جدا ، فبين معاهدة ١٩٣٦ - وهو التاريخ الذى أعطى مصر فرصة لبناء الجيش بعيدا عن سيطرة الاحتلال - وثورة ١٩٥٢ ، لم يتول الوفد الحكم الا فترة قليلة جدا بالنسبة لأحزاب الأقليات ، وفضلا عن ذلك مان القيادة الوفدية قد تثبتت دائما بمبدأ فصل السلطات وابعاد الجيش عن السياسة ، وحرص الوفد على تنفيذ ذلك لادراكه ان الجيش كان آنذاك يتحرك بأوامر السراى الخاضعة للنفوذ الاستعمارى ، ولذا لم تكن هناك صلات أو محاولة عقد صلات بين الوفد ورجال الجيش .

وثمة عامل آخر له أهميته القصوى ، وهو تأثير **الاخوان المسلمين** على الضباط ، الذين كان اتصالهم بهم « عريضا ومنتشرا » وفيما يذكر حمروش فان « ضباط الطيران كانوا على اتصال بالاخوان وأنور السادات كان على صلة شخصية بحسن البنا الذى كان أول من أتاح له التعرف بعزیز المصرى ونعب عبد المنعم عبد الرؤوف قائد السرب الذى حاول الهرب مع عزيز المصرى - ١٩٤١ - الى خطوط الألمان دورا نشطا فى هذا المجال استمر الى ما بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخالد محيى الدين - عضو مجلس قيادة الثورة فيما بعد - كان عضوا فى الإخوان ضمن مجموعة من الضباط انضموا معه الى الجهاز السرى العسكرى لهم ، وهم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين ، ٠٠ ويلفت حمروش النظر الى أن الضباط المتصلين أو المنتمين **للاخوان** كانوا يعادون الحزبية بأشكالها القائمة على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها الاجتماعية مما رسب فى نفوسهم روحا معادية للديمقراطية .

وقد ظل الوفد بعيدا عن الحكم بين ٨ أكتوبر (تشرين الأول) و ١٢ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٠ وهى الفترة التى طرحت خلالها الحرب العالمية الثانية آثارها الهامة والخطيرة على المجتمع المصرى ، اذ كشف تحالف أحزاب الأقليات السياسية (الأحرار الدستوريين - السعديين - المستقلين) الذى ظل يحكم طوال تلك الفترة عن فشل سياساته الأكثر عداء للجماهير الشعبية فى الوقت الذى اشتد فيه ساعد الحركة الجماهيرية ممثلة فى قيادات بدأت تصعد آنذاك وتطرح رؤى جديدة أو تجدد رؤاها القديمة ، ومع أن الوفد كان يحاول تجديد ذاته ، وطرح مفاهيم جديدة لحركته السياسية حتى لقد برز بين صفوفه أيامها جناح يسارى عرف « بالطليعة الوفدية » ، الا أنه ظل قاصرا عن أن يفرض رؤاه على الحزب العتيد ، فضلا عن أن « عقدة ٤ فبراير » كانت ما تزال تحكم العلاقة بينه وبين الضباط ، اذ استمر « الحرس الحديدى » فى العمل لتصفية خصوم السراى - وخاصة الوفديين - بأساليب ارهابية ، واشتد تأثير الإخوان المسلمين على جناح من الضباط ، ومع أن جناحا آخر قد جدد رؤاه السياسية بتفاعله مع الصراع الاجتماعى - الذى كان حادا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - الا أن تأثيره ظل محدودا .

والخطورة الحقيقية لتأثير الفهم المخلوط لحادث ٤ فبراير ، هى أنه قد خلق أساس رواج فكرة « المستبد العادل » ، وهى فكرة كانت قد أخذت دفعات قوية قبل ذلك من الأوضاع التى سبقتها أحزاب الأقليات السياسية عن غوغائية الجماهير وتدنى وعيها الذى يحول دون اختيارها الصحيح لمن يمثلها . تلك المقولة التى كأنه الشرائح البرجوازية الجديدة التى نمت خلال الحرب تعتمدها ، بل وترى ألا بديل لها اذا أريد إصر أن تتجاوز التخلف الذى يحبس طاقات الاستثمار الخلاق .

والذين يعتمدون تحليل الحادث كخيانة وطنية يسلمون في الواقع عقولهم للحملة الديماغوجية التي شنّها فريق من البرجوازية ضد فريق آخر ، ذلك أن حادث ٤ فبراير لم يخرج في جوهره عن عشرات من الأزمات المماثلة التي قبلت فيها البرجوازية تدخلات الاستعمار في سياستها، ومن هنا فإن الغضب الذي أحاط به لم يكن غضبا لوطن أهينت كرامته بقدر ما كان اهتماما بالانقلاب على الأطر الديمقراطية التي كان الوفد يمثلها ، ويتمسك بها نسبيا ، والتي كان ضروريا أن تذهب لتبقى البرجوازية وتعيش .

□ الوفد والضباط : آخر الآمال □

تحولت مجموعات الضباط المتناثره - والتي كانت تعمل بالسياسة منذ بداية الحرب الثانية - الى تنظيم واحد هو « حركة الضباط الأحرار » التي شكلها جمال عبد الناصر من الشخصيات والقوى السياسية بين ضباط القوات المسلحة في نهاية عام ١٩٤٩ . وبعد أسابيع قليلة من ذلك التاريخ وصل الوفد الى الحكم بحصوله على الأغلبية في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف ١٩٤٩ .

ومع أن عقدة ٤ فبراير كانت ما تزال مؤثرة ، إلا أن ابتعاد الوفد عن السلطة طوال السنوات التي تلت الحرب كان عامل تهدئة لمشاعر الضباط المعادية له ، وقد ساعد على ذلك أن المؤسسة البديلة التي كان الرهان يجرى عليها ، وهي القصر الملكي - في ظل حكم الملك فاروق - كانت قد تكتشفت عن فساد لا يجعلها صالحة لتحقيق الآمال التي تعلقت بها . فمنذ تولي فاروق للعرش وآمال البرجوازية في اصلاح عن غير الطريق البرلماني - تأثرا بصعود النازية والفاشية - ترتبط بشخصه . وهي آمال غذاها منذ البداية خوارج البرجوازية الصغيرة من الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ثم انضم اليها - ابان الحرب الصناعيين المصريين الذين بدأوا بالرهان على الجواد المحورى ، ثم انتقلوا للمراهنة على الجواد الأمريكى بعد هزيمة المحور .

وفي وهج المد الجماهيرى الذى صاحب نضالات مرحلة ما بعد الحرب ، كشفت السراى - كمؤسسة سياسية - عن فساد يجعلها غير صالحة لأداء دور القائد لمرحلة تجديد برجوازي ، إذ لم تصبح نزعاتها الديكتاتورية أى نزعات اصلاحية يمكن أن تقلل من حدة الصراع الطبقي .

وخلال الفترة بين عودة الوفد للحكم في ١٢ يناير (كانون الأول) ١٩٥٠ ، وبين نشوب الثورة في ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، كان التفاعل

بين الضباط الأحرار وبين الوفد لا يوشى بصدام عنيف - كذلك الذى حدث فيما بعد - نتيجة لبروز محورين فاسدين فى رأى الضباط : الوفد والقصر . بل انفسا لا نجاوز الصواب اذا قلنا أن حركة الضباط الأحرار قد تكونت ونشطت عبر ظروف أتاحتها لها وزارة الوفد الأخيرة التى أطلقت المد الديمقراطى الى ذرى غير مسبوقه فى تاريخ البرجوازية المصرية ، وهى ما أتاح لكل القوى السياسية الراغبة فى هدم النظام القحيم الفرصة لتدعيم صفوفها ونشر دعاويها واعداد خططها .

وقد استفاد الضباط الأحرار من ذلك المناخ فى توجيه هجومهم الى القصر ، الذى كان قد نحدد كبؤرة للفساد من وجهة نظرهم ، الا أن عقدة ٤ فبراير حالت دون سعيهم للتحالف مع الوفد تحالفا جديا يواجه فساد القصر . وليس الوفد بريئا من مسئولية موقف الضباط الأحرار منه ، ذلك أنه قد حاء الى الحكم فى عام ١٩٥٠ برغبة فى تجنب الاقالة كلما كان ذلك ممكنا ، والاعلان - اللفظى والعملى - المتكرر عن أن الوفد قد تعب ، وأنه فى حاجة لالتقاط أنفاسه وأنه سوف يهادن القصر ما استطاع الى ذلك سبيلا ، كان مؤشرا على أن جواد البرجوازية التقليدى قد شاخ ، ولم يعد قادرا على مواجهة ظروف المرحلة .

وعند تحليل هذا الموقف ، لن نخطئ الدور الذى لعبته أحزاب الأقليات السياسية فى تفتيت صلابة الوفد ، اذ استطاع القصر دائما أن يجد من تلك الأحزاب حماسا مشاركتة فى انقلابات دستورية تطيح بالأغلبية الوفدية ، أو تنقلب على الأطر الدستورية ، أو تزور الانتخابات ، بما يجعل الوفد بعيدا عن الحكم . وهو ما انتهى الى تنازله عن تشده المعروف أمام السراى أملا فى أن يحول تهادنه بين تحالف القصر مع أحزاب الأقليات السياسية ضده .

وبرغم أن الضباط الأحرار لم يتحالفوا مع الوفد تحالفا سياسيا معلنا فى بداية عهد وزارته الأخيرة ، الا أنه أتاح لهم فرصة نادرة لفضح القصر والنظام بمجمله ، حين شنوا حملة الأسلحة الفاسدة ، وهو ما خلق رأيا عاما معاديا للنظام القحيم داخل الجيش ، ومع أن القضية نفسها كانت تافهة اذ لم تزد عن كونها قضية دعاية أكثر من أنها قضية مخالفة للقانون ، وقضية إثارة أكثر منها قضية اختلاس وسرقة ، الا أنها ساهمت فى إثارة مشاعر الجماهير والضباط ضد الملك ورجال الحاشية لأنهم ربطوا بين السرقات وهزيمة الجيش واعتقال الوطنيين الأحرار ، (٤٠) .

وأبرز وقائع التفاعل بين الضباط الأحرار وبين حكومة الوفد الأخيرة ،

هو موقف الضباط من الصراع بين الملك والحكومة حول السيطرة على الجيش ، وقد عبر هذا الصراع عن نفسه منذ اللحظة الأولى لتشكيل الوزارة اذ طلب الملك استمرار بقاء محمد حيدر في منصبه وزيرا للحربية - وهو المنصب الذى احتفظ به في وزارات « محمود فهمى النقراشى » و « ابراهيم عبد الهادى » و « حسين سرى » - كممثل للملك في مجلس الوزراء من جانب وأداة لسيطرة القصر الكاملة على الجيش من الجانب الآخر . وقد رفض « مصطفى النحاس » ذلك رفضا باتا وأصر على تعيين وزير وفدى هو « مصطفى نصرت » ، وكحل وسط للمشكلة اتفق على انشاء منصب جديد يعين فيه الفريق حيدر وهو منصب قائد عام القوات المسلحة ، ومع ان هذا الحل قد حقق للنحاس مكسب طرد جاسوس للسراى من مجلس الوزراء فانه قد حقق للملك بقاء الجيش تحت سيطرته من حيث ترقية الضباط وتعييناتهم وتنقلاتهم .

على أن التحقيقات في قضية الأسلحة الفاسدة ، قد خلقت توترا جديدا بين الجيش والوفد ، وقد نسب لحكومة الوفد أنها كانت تظاهر الملك في محاولته للتستر على أفراد حاشيته ممن اتهموا بالاتجار بالسلح الفاسد ، وهو ما أثبتت كل التحقيقات في القضية فيما بعد عدم صحته ، كما أن العناصر التى كانت تستغل وقائع قضية الأسلحة الفاسدة للتشهير بالنظام الملكى عجزت على أن تضرب بعض الجماهيرية التى كانت للفريق حيدر بين صفوف الضباط . اذ طلب النائب العام من حيدر أن يستقيل من منصبه كقائد عام للقوات المسلحة حتى لا يكون مى وجوده على رأس الجيش ما يؤثر فى مجرى التحقيق ، وانتهز الملك أقرب فرصة فاعاده الى منصبه برغم معارضة الوفد الذى قال للملك أن اعاده حيدر ستؤدى الى كارثة وأن الضباط سينثرون ، ولكن الملك أعاده ، وتعهد أن ينبيه عنه فى آخر لحظة لحضور حفل اقامة نادى ضباط الجيش احتفالا بعيد جلوسه وكان مصطفى نصرت وزير الحربية الوفدى حاضرا الحفل ، وقد استقبل الضباط حيدر بعاصفة من التصفيق بينما استقبلوا الوزير الوفدى بتحيةة فاتره . ويقول فؤاد سراج الدين أن ذلك « وضع الوزير مى حرج شديد وشل الحكومة مى موقفها من الملك شللا كاملا » ويعتبر أنور السادات ما حدث « لطمة وجهت الى حكومة الوفد وأضعفت موقفها » أدت - كما يذكر حمروش - الى تعميق شعور الوفد بانصراف الضباط عنه وبأنهم القوه التى يستند اليها الملك (١) .

وبالرغم من ذلك فان الغاء وزارة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ وبدء الكفاح المسلح فى القنال قد خلق أشكالا من التعاون بين حركة الضباط الأحرار وبين الحكومة الوفدية وبالذات مع فؤاد سراج الدين الذى كان القلب المحرك لتلك الحكومة .

ويبدو أن هذا التعاون كان فاتحة تفكير في علاقة أوثق ، إذا سعى الضباط الأحرار للاتصال بالوفد وأجروا محادثات سياسية معه . وقد جرت هذه المحادثات في نفس الشهر الذي ساعد فيه فؤاد سراج الدين الضباط الأحرار على نقل لغم بحرى كبير الى سيناء ضمن خطة لتفجيره في قناة السويس لإغلاقها أمام الملاحة البحرية وهو شهر ديسمبر ١٩٥١ . ويذكر أنور السادات أن تقديرا للموقف قام به عبد الحكيم عامر قد انتهى الى ضرورة قيام الضباط الأحرار بعمل سريع إذ « كان الشعب يغلى وكان الجيش يغلى » . وكان لابد من عمل « . آنذاك قرر الضباط الأحرار الاتصال بالوفد برغم أنه « قد هادن الملك في أول عهده ثم اضطرت الظروف واضطرت نفس القاعدة الشعبية التي لم يكن يستطيع أن يغفل حسابها الى انهاء لمعاهدة وبدء الكفاح المسلح » وكان الهدف من الاتصال - كما يذكر السادات - تقوية الوفد في موقفه وأن يكون الشرارة التي يطلق منها الضباط الأحرار قذيفتهم ، وكلف الضباط الأحرار عبد الناصر بهذا الاتصال فطلب من اليوزباشى (الرائد) جمال القاضى أن يتصل بعمره « عبد اللطيف محمود باشا » - الوزير الوفدى إذ ذاك - لاتفاهم معه على أوجه المساعدة التى يريد الوفد أن يحصل عليها من تشكيل الضباط الأحرار فى سبيل إيقاف الملك عند حده ومنع اعتداءاته على الدستور . واعتذر عبد اللطيف محمود عن المباحثة فى الأمر مقترحا أن « تتم المفاوضة مع فؤاد سراج الدين شخصيا » ، وكلف جمال عبد الناصر رشاد مهنا بإبلاغ فؤاد سراج الدين « أن الجيش اليوم لم يعد مستعدا للوقوف الى جوار الملك ضد أى إجراء شعبى تتخذه حكومة الوفد ويؤدى الى محاولة الملك البطش بها أو إقالتها » وبعد اعتذار رشاد مهنا حمل البكباشى أحمد أنور الرسالة . بعد أن أسر اليه عبد الناصر بأنه يشك أن سراج الدين لن يستجيب وحذره بأنه قد يحاول استدراجه للحصول على معلومات عن تشكيلهم ، وأن عليه أنذاك ألا يبوح له بشئ ، والا يرتبط معه متعللا بضرورة الرجوع الى قبادته .

وقد تمت المقابلة بحضور الأخوين جمال وفاروق القاضى - وكان الأخير سكرتيرا لفؤاد سراج الدين - وبدأها أحمد أنور بهجوم على الملك الذى كان قد عين حافظ عفيفى رئيسا لديوانه دون استشارة الوزارة الوفدية وبرغم التصريح الذى كان قد أدلى به معترضا على إلغاء المعاهدة ، ومطالبها بتحالف مع الدول الغربية . كما نقد أحمد أنور سكوت الوزارة الوفدية على هذا التعيين وطلب تبريرا له ، وقد برر سراج الدين ذلك بأنهم - أى الوفديين - خائفين من الجيش الذى يعتمد عليه الملك .

ونفى أحمد أنور ذلك مؤكدا أن الجيش هو جيش الشعب ولن يكون شأى حال جيشا للملك ، وأضاف أن جميع ضباط الأسلحة مستعدون لاتخاذ أى

موقف يراه الضباط الأحرار وإن الحكومة الوفدية مطالبة بأن تتخذ أى موقف قوى فى مواجهة الملك وأن الضباط يمكن أن يساندوها ضده . وحاو سراج الدين أن يحصل من أحمد أنور على معلومات عن حجم الحركة فى الجيش وقيادتها لكن مندوب عبد الناصر كان حذرا ، كما أن سراج الدين نفسه كما حذرا فى الارتباط بشئ ، مذكرا أحمد أنور بموقف الضباط عندما استقبلوا حيدر بتصفيق حاد مما أخرج وزير الحربية الوفدى ودل أن الجيش فى صف الملك ضد الحكومة . . . وعندما طلب أحمد أنور بصراحة من سراج الدين أن يتخذ الوفد موقفا وطنيا شديدا من الملك حتى إذا أقالهم تمسكوا بهمرا كزهم تارك الباقي للجيش . وهو على استعداد كله للوقوف الى جنبهم وقوفاً قوياً فعلاً مؤزراً ، رد قواد سراج الدين قائلاً :

– ربنا يسهل . . . وإن كان رأى الصريح هو أن الجيش يجب أن ياز نسئونه الخاصة .

وقد فسر « أحمد أنور » موقف سراج الدين بأنه تعبير عن الصرا بين الوفد والملك للسيطرة على الجيش ، وبأن سراج الدين كان يسعى للحصول على معلومات عن حجم الحركة المناوئة للملك بين صفوف الضباط لكى يش الملك أنه على علم بكل شئ ، ثم يستغل هذا فى الوصول الى هدفه فى أن يكو وزيرا للحربية . ومع أنه حمل لسراج الدين جميلاً « لأنه كان يستطيع الاضر به بعد المقابلة » إلا أن نتائج اللقاء – التى لم يبلغها سراج الدين لأحد من وزر الوفد فيما عدا رئيسه مصطفى النحاس – جاءت من جانب الوفد كما يقو سراج الدين فى هيئة طلب تقدم به وزير الحربية الوفدى مصطفى نصر للقصر بعزل الفريق محمد حيدر عن منصبه كقائد عام لقوات المسلحة ، وه طلب ظلت السراى تتلأأ فى الرد علنه ، حتى اقبلت حكومة الوفد بعد حري القاهرة .

وظل الضباط يتابعون سياسه الحكومة الوفدية انتظاراً لاتخاذ موقفا حاسما من الملك ، إلا أن ترددها قد انتهى بحريق القاهرة ، الذى أعد الملك فرصة لاقتها وانها ، سياستها المتشددة تجاه الاحتلال الانجليزى .

ويقول أنور السادات أن تردد الحكومة الوفدية آنذاك ، هو الذى أنه آخر الامال التى كان الضباط الأحرار يعقدونها عى الوفد (٤٢) .

كان الوفد كان قد وصل الى الطريق المسدود ، ولم يعد قابلاً كما ك فى فتوته للقيام بمغامرات يتحدى فيها سلطة الملك ، اذا كان قد استقره زمن على القبول « بالأساليب الشرعية » كوسيلة وحيدة لتحقيق أهدافه التى كانت قد أصبحت أضيق من طموح الشرائع العليا للبرجوازية المصر

الصناعية ، التي رأت فيه جوادا عجوزا لا يخلو من طيبة ، ولكن عواطف الصحبة الطويلة لم تكن قادرة على أن تحول دون ضرورة الفراق .

كانت صيغة الوفد الأساسية كحزب ملكي دستوري قد أصبحت أضيق من أن تحتل متطلبات الواقع المصري المضطرب بعوامل التغيير ، فبمقتضى تلك الصيغة ، كان الوفد يعمل من خلال النظام الذى كان قائما « ويرتبط به وعليه أن يصون دعائم هذا النظام ضمانا لاستمراره هو ، ويتطلب هذا أن يتحاشى الحزب أى سياسته أن يزحزح الملك كلية من السلطة وأن يتحاشى أن يغلق أمام الملك جميع المنافذ حتى لا يضطره إلى المخاطرة بالدستور ذاته انتصارا لأى حكم استبدادى سافر واستعانة بأى قوه خارجية أو داخلية تعينه على إبقاء ملكه ، فإن لجؤ الملك إلى هذه السبل من شأنه أن يهدم قوائم المعبد الذى يحيا فيه الوفد وأن يصعد بالصراع بين الطرفين إلى مستوى لا يستطيع الوفد بقيادته وتاريخه وأسلوبه أن يضم سيطرته عليه . والكفاح السلمى المشروع - ايقونة الوفد - يتطلب دائما المحافظة على أسس النظام وعلى حدود الشرعية التى يفرضها . بهذا لم يكن المطلوب من قيادة الوفد أن تضيق الحصار على الملك ولا أن تستفز به المخاطرة بدستور ١٩٢٣ الذى يمثل أساس النظام القائم ، ولم يكن المطلوب أن يصبح النظام سجنا للملك خشية أن يعمل على هدمه ، وإنما صار المطلوب بعد أن خلص « النظام » للوفد بالقضاء على الأحزاب المنافسة أن يعمل أكثر من أى وقت مضى على المحافظة عليه وأن يعمل على احتواء الملك ضمانا لبقاء النظام وضمانا لاستمرار الوفد فى الحكم (٤٣) » .

وهكذا انقض العسكر على الملك وحدهم ودون مشاركة الوفد ، بل وضد وجوده . . . وأن لحزب البرجوازية العتيد أن يغادر الحلبة .

□ الطرد خارج الحلبة □

استولى الضباط الأحرار على السلطة بينما كان « مصطفى النحاس » ومؤاد سراج الدين « بصطافان فى سويسرا » وكانا قد وصل إلى « جنيف » يوم ٢٤ يوايه بعد رحله بالبساخرة ، ويفسول « مؤاد سراج الدين » أنه « والنحاس » لم يكونا يملكان نبذة العودة إلا بعد أن ألح عليهما أحمد أبو الفتح وابراهيم فرح وجميل سراج الدين لكى يعلننا تأييدهما للثورة على أساس أن « هذه رغبة اخواننا أعضاء مجلس قيادة الثورة (٤٣م) » ويذكر محمد حسنين هيكل أن أعضاء مجلس قيادة الثورة هم الذين استدعوا النحاس من أوروبا لانهم فى ذلك الوقت كانوا يتصورون أن فى الامكان اجراء انتخابات حرة ، ومن

الطبيعى ما دام الوفد هو حزب الغالبية أن يتسلم السلطة بعد ذلك . وجاء النحاس من أوروبا ومعه سراج الدين فوصلا القاهرة بعد منتصف ليلة ٢٦/٢٧ يوليو (تموز) ١٩٥٢ أى بعد مغادرة الملك فاروق . أصر معزولا عن العرش بعدة ساعات وكان فى استقبالهما بالمطار أحمد أبو الفتح - رئيس تحرير المصرى - الذى طلب منهم أن يذهبوا لتهنئة رجال الثورة وهم يستيقظون فى انتظارهم طوال الليل . ويقول « حمروش » أن النحاس وافق بعد استشارة « **فؤاد سراج الدين** » إلا أنهما عندما وصلا الى القيادة فى الثانية بعد منتصف الليل كانت فى صمت مطبق وليس فيها بادرة تشير الى انتظارهم لزيارة أحد . وانتظر النحاس فى غرفة صغيرة بالدور الأرضى ريثما يصعد أبو الفتح الى أعلى حيث تأخر أربعين دقيقة صعودا بعدها حيث وجدا **محمد نجيب** فى مكتبه وحوله ضباط القيادة ورحب نجيب بمصطفى النحاس واحتضنه . ويقول « حمروش » أن تحية الضباط لهم كانت باردة وجافه . ويذكر هيكى أن النحاس لم يكن لديه « ادراك » بالمعنى الحقيقى للثورة . ولأن عبد الناصر ورفاقه كانوا متهيئين أمام الرجل الذى استدعوه من أوروبا وكانت أفكارهم تجاهه طيبة فقد تركوه يتكلم مع **محمد نجيب** لكنه - النحاس - بمجرد أن بدأ الكلام أصيبوا بشىء من الذهول ، وقد بدأ حديثه قائلا لمحمد نجيب :

- أهلا وسهلا .. هه .. بقى أنت قائد ستين ألف وأنا قائد ١٨ مليون .

وكان النحاس يقصد أن **محمد نجيب** هو قائد الستين ألف الذين هم أفراد الجيش المصرى آنذاك ، وأنه - أى النحاس - قائد الثمانية عشر مليون الذين هم شعب مصر . ويقول هيكى أن النحاس راح يتستم الملك ولم يقل له محمد نجيب شيئا ، وإنما أوضح له أن الثورة قامت ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الزراعى وقضايا أخرى على صعيد التحول الاجتماعى . ورد النحاس قائلا على الفور : لا .. لا . ويضيف هيكى أن جمال عبد الناصر صدم بالنحاس ، وأنه تساءل : إذا كان زعيم الغالبية هكذا فكيف يكون زعما ، بقية الاحزاب .

على أن أيا من المصادر التى روت المقابلة لم تشر بشىء الى حضور هيكى لها من جانب (وهو يذكر أنه حضرها وعبد الناصر ونجيب وجمال سالم وضباط آخرين مع النحاس وسراج الدين) . كما أنها تجمع على أنها كانت زيارة مجاملة ، وأن الانطباع الذى خرج به النحاس منها هو فتور الضباط الشبان تجاهه وهو ما فسره عبد الناصر لابراهيم طلعت بأنهم كانوا منهكون بعد عمل طويل^(٢٢) .

وببدو أن رواية هيكى - التى لا يؤيد الأجزاء الرئيسية منها مصدر آخر -

ليست دقيقة وخاصة فيما يتعلق باعتراف مجلس قيادة الثورة دعوة الوفد لتسلم الحكم باعتباره صاحب الأغلبية الشعبية في مجلس النواب المنحل . والدليل على ذلك أنه عندما تحتمت دعوة هذا المجلس للاجتماع لكي يؤدي أوصياء العرش اليمين الدستورية أمامه بعد عزل الملك فاروق استجاب الضباط لفتوى كان وراءها سليمان حافظ - وكيل مجلس الدولة - تحول دون دعوة مجلس النواب الوفدي للانعقاد .

وكان دستور ١٩٢٣ يحدد عدة أوضاع تتعلق بوفاة الملك ، وبالصاية على العرش في حالة كون الملك الجديد قاصرا . ومن بينها ضرورة اجتماع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإذا كان المجلس منحلا وكان الموعد المعين لاجتماع المجلس الجديد بعد انتخاب أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب دعوة المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

وفيما يتعلق بالسلطات التي يمنحها الدستور للملك القاصر فإن دستور ١٩٢٣ كان يفوض مجلس الوزراء في توليها في الفترة بين وفاة الملك القديم وأداء أوصياء العرش لليمين أمام البرلمان . وكان أداء هذا اليمين شرطا لأداء أعمالهم .

وكان من رأى الوفد أن المواد الدستورية التي تنطبق على حالة الملك يجب أن تنطبق على حالة عزله - التي لم ترد بشأنها نصوص محددة في دستور ١٩٢٣ . وانطلاقا من ذلك فإن عددا من القانونيين الوفديين قدموا مذكرة لرئيس الوزراء آنذاك - على ماهر - وقائد الجيش - اللواء محمد نجيب - يفتون فيها بضرورة دعوة مجلس النواب الوفدي المنحل للانعقاد لكي يحلف أمامه أوصياء العرش اليمين . لكن سليمان حافظ الذي برز على المسرح السياسي آنذاك ، وكان من المتأثرين بفكر الحزب الوطني المعادي للوفد ، أخذ بفكرة عرضها عليه الدكتور حسني فداوي - عميد كلية حقوق اسكندرية وقتها - تقضى بعدم جواز دعوة مجلس النواب المنحل ، مع تعديل الأمر الملكي رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ - الخاص بنظام الأسرة المالكة - بحيث ينص على أنه في حالة نزول الملك عن العرش وانتقال الملك الى خلف قاصر يجوز لمجلس الوزراء - اذا كان مجلس النواب منحلا - أن يؤلف هيئة وصايا للعرش من ثلاثة تتولى بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة . وقد عرضت هذه الفكرة على مجلس القيادة فاتفق الرأي على تفويض الأمر الى قسم الرأي بمجلس الدولة ، وقد صدر قراره باجماع الآراء - عدا رأى الدكتور وحيد رافت - بالأخذ بفكرة حسن فداوي . وقد استند قسم الرأي الى ذلك الى أنه لا يجوز القياس والأخذ في حالة النزول عن العرش بالأحكام التي أوردها الدستور في حالة الوفاة . وفسرت الفتوى السكوت

على حالة النزول عن العرش في الدستور - وفي الأمر الملكي الصادر عام ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة - بأن « الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش لأن هذا النزول يقع عادة أثر ثورة أو انقلاب فلكل منها ملابسات خاصة هي التي تسيطر عليه وتنظمه » .

ومع أن الأخذ بهذا الاتجاه لم يكن باجماع مجلس الثورة ، اذ اعترض عليه محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، مان ذلك لم ينف أن هناك اتجاهها بدأ يبرز لتجاهل الأغلبية الشعبية التي كان يحوزها الوفد ، كما أنه كان أول تأكيد لفكرة أن « الثورة أو الانقلاب لها ملابسات خاصة » .

والثابت أن مجموعة الحزب الوطني ، التي بدأت تلعب دورا مؤثرا آنذاك ، كانت وراء تأكيد هذه الفكرة في أذهان الضباط ، وكان **سليمان حافظ** مستشارا قانونيا لرئيس الوزراء **علي ماهر** - بحكم منصبه كوكيل لمجلس الدولة - وعن هذا الطريق استطاع أن يقنع **علي ماهر** بالافراج عن **فتحي رضوان** الذي كان معتقلا حين قامت الثورة بدعوة أنه على صلة بضباط القياادة والافراج عنه بسهل العلاقة معهم فتدعم موقف الأخير اذ اعتمده الطرفان - مع **سليمان حافظ** - كوسيطين ، وكان الضباط الذين استولوا على السلطة . لا يملكون تصورا تفصيليا لما ينبغي لهم القيام به ، من هنا تزايدت حاجتهم الى من يسير عليهم بالصيغ القانونية لوضع أفكارهم العامة موضع التطبيق . على أن السرعة التي نفذت بها أفكار الاثنين - حافظ ورضوان - أكدت أنهما لم يكونا يلقيان بذرة الحكم اللاديمقراطي في أرض بور ، فقد تفاعل معهما الضباط بسرعة أدت في النهاية الى التمكن من رقبة « حزب الوفد المصري » وازهاق روحه .

وجاءت نقطة التوتر الثانيه حول ، قانون الاصلاح الزراعي ، الذي نجحت مكرته في الاجتماعات الأولى للجنة التأسيسية للضباط الأحرار أثر استيلائهم على السلطة (ولم تكن قد تحولت بعد الى ما عرف بمجلس قيادة الثورة) ويذكر **ابراهيم طلعت** أن **عبد الناصر** أكد له في ٢ أغسطس (آب) ١٩٥٢ ، أن المهم هو اعداد قانون الاصلاح الزراعي . وقابله مرة أخرى في العاشر من أغسطس طالبا أن يعد مشروع القانون وعندما اقترح **ابراهيم طلعت** التريث في اصدار القانون حتى يتم التخلص من **علي ماهر** ، الذي يكون جبهة قوية مع **محمد نجيب** ، تشكك عبد الناصر في موقف الوفد من القانون ، وهو ما دفع الى دائرة الضوء ، اقتراحا بلقاء بين سراج الدين وعبد الناصر^(٤٥) وقد تجدد الاقتراح حين فهم بعض قادة الوفد خطأ أن مركز الثقل بين ضباط الثورة هو محمد نجيب فبدأوا يتعاملون معه مما أثار ضيق **عبد الناصر** ، فكان اللقاء بينه

وبين **فؤاد سراج الدين** دايلا يقدمه الوفد على اعترافه بمكانة عبد الناصر بين زملائه . وقد حضر الاجتماع من الجانب الوفدى مع **سراج الدين** كلا من **أحمد أبو الفتح** و**ابراهيم طلعت** ومن الضباط حضره **أحمد شوقي** و**صلاح سالم** و**عبد الحكيم عامر** ، واستمر خمس ساعات دارت المناقشات خلالها حول القضيتين المحوريتين اللتين كانتا محل خلاف بين الضباط وبين الوفد :

■ ففيما يتعلق بالاصلاح الزراعى نفى **فؤاد سراج الدين** ما يشاع من انه من كبار الاقطاعيين وذكر أن كل ما يملكه هو وأسرته لا يزيد عن ٣٠٠ فدان جزء منها يمتلكها بالاميراث والجزء الآخر من الاراضى البور التى استصلحتها وأضاف انه مستعد أن يتنازل للدولة عن أى قدر من الاراضى الزراعية يكون ملكا له غير هذه الثلثمائة فدان . وأبدى دهشته وسروره حين قيل له أن النائب الوفدى « **ابراهيم طلعت** » قد شارك فى صياغة مشروع قانون الاصلاح الزراعى ، وأن هذا هو سر انفراد « المصرى » - جريدة الوفد - بنشر مشروع القانون .

وأعلن أنه بصفته الشخصية وبصفته سكرتيرا للوفد يوافق على القانون من حيث المبدأ ، أما فى التفاصيل فانه اقترح أن يحسب ثمن الفدان على أساس عشرة أمثال القيمة الايجارية ، وليس على أساس ثمن الفدان بسعر ما قبل الحرب العالمية الثانية حتى لا تبخس قيمة الاراضى الزراعية وهى أساس الثروة القومية . وقد أخذ القانون فعلا بهذا الرأى عند صدوره . وأضاف **سراج الدين** أن القانون لا يضره هو أو أسرته كما أن ٩٠٪ على الأقل من أعضاء الوفد لا يضارون به . بل واعتبر أن المشروع كان كريما فى اقتراح الحد الأقصى بمائتى فدان^(٤٦) .

تلك رواية نفاها **جمال عبد الناصر** الذى قال - ابان مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية عام ١٩٦٢ - بأن **فؤاد سراج الدين** عارض قانون الاصلاح الزراعى ، واقترح الاكتفاء بفرض ضريبة تصاعدية على الأرض ، على أن **فؤاد سراج الدين** يستشهد على موقفه بالتصريح الذى نشرته له جريدة **الأهرام** فى ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ - أى قبل صدور القانون بأربعة أيام - والذى قال فيه أنه يوافق على تحديد الملكية الزراعية من حيث المبدأ ، ولكن له بعض الملاحظات والتعديلات على المشروع سبق أن أبلغها للمستولين ، بهدف أن يصدر التشريع سليما من كافة النواحي ومحققا الأهداف الطيبة التى يرمى اليها مع عدم الاضرار بالاقتصاد القومى أو الانتاج الزراعى أو تموين البلاد^(٤٧) .

• و ذكر **محمد عوده** - وهو ناصرى متشدد معاصر للاحداث - أن أقصى

ما وصل اليه **فؤاد سراج الدين** أنه صرح أنه يقبل الاصلاح كمبدأ ، واستنادا الى من يصفهم بالشهود الاحياء يقول أن **سراج الدين** حينما رأى أن القانون سيصدر حتما بدأ يفاوض فاشترط تعديل حد الملكية لتكون ١٢٠٠ فدان ، ثم طالب بأن تكون خمسمائة فدان ، وهو أقصى ما يمكن أن يوافق عليه كما قال .

ويضيف الكاتب الناصري بأن **سراج الدين** أعلن أنه قد يوافق ، ولكن لا بد له أن يراجع أعضاء الوفد الذين حرضهم جميعا على الانضمام الى « جبهة الملاك » ، وكانت سكرتيرتها سيدة اقطاعية وفدية قديمة . ويذكر عوده ، أن **محمود سليمان غنام** - السكرتير العام المساعد لحزب الوفد حين حله - صرح للصحف العربية قبل وفاته عام ١٩٧٤ أن حزب الوفد رفض قانون الاصلاح الزراعى وطالب بدلا منه بالضرائب التصاعدية ، ويضيف غنام أن التاريخ أثبت صحة موقف الوفد بعد ما تدهورت الزراعة فى مصر (الباشا والثورة ص ٢٦) .

والثابت أن الرواية الناصرية صحيحة ، باعتراف **فؤاد سراج الدين** نفسه ، الذى ادلى بشهادة حول هذا الموضوع لأحمد حمروش فى تاريخ سابق على خطبته الأخيرة فى نقابة المحامين - فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٧٧ - ، وعلى طرح موقفه من قانون الاصلاح الزراعى للتشهير السياسى - من قبل حزب مصر الحاكم الآن - ، وفى هذه الشهادة قال **سراج الدين** أنه عندما نوقش الموضوع بينه وبين **عبد الناصر** فى الاجتماع الذى تم بينها فى منزل اليوزباشى **عبسى سراج الدين** ، كان من رأيه اقرار مبدأ الضريبة التصاعدية على الاراضى الزراعية (أحمد حمروش - شهود ثورة يوليو - ط ١ - المؤسسة العربية لدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٧ - ص ٣٠١) .

ويذكر **عبد الفتاح حسن** - وهو من اللصيقين بفؤاد سراج الدين - أن اقترح فى لقاء له مع **سليمان حافظ** ، أن تحدد الملكية بالحد الذى يتفق عليه على أن يترك للمالك حرية التصرف فى المساحة الزائدة بالبيع خلال ثلاث سنوات ، على أن يكون التصرف فعليا وصحيحا ، والا يقل ما يتصرف فيه فى كل سنة على حده عن ثلث المساحة الزائدة . ويضيف أن **سليمان حافظ** قال له تعقيبا على ذلك بأن الهدف ليس تفتيت الملكية ولكن تفتيت الرؤوس وهو ما اعتبره **عبد الفتاح حسن** « اشارة لنوازع لا تحمد عقباهما بين المواطنين » .

ووفقا لرواية أخرى نقلها د . **عبد العظيم رمضان** (عبد الناصر وأزمة مارس - ص ٥٤ و ٥٥ و ٥٦) عن **فؤاد سراج الدين** ، فانه فى مقابلة الزيتون الشهيرة بدأ الحديث بالاعلان أنه سوف يقبل المشروع سواء بالملاحظات أم بغيرها

وذكر أن من سلبيات القانون أنه سوف يترتب عليه تدهور الثروة الحيوانية نظر لان المالك الصغير الذى سوف توزع عليه الاراضى لا يملك ما يملكه المالك الكبير من امكانيات بناء الحظائر وتربية الاعداد الكبيرة من الماشية . كذلك فار تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور رتب القطن . بسبب ضعف امكانيات الفلاح الفنية . وفى مقابلة تالية بين **سراج الدين و د . راشد البراوى** - الذى كان يعاون مجلس الثورة فى دراسة مشروع قانون الاصلاح الزراعى - أعاد البراوى الحديث عن فكرة القضاء على العصبية العائلية فى الريف . وهو تحليل رفضه **سراج الدين** مؤكدا أن العصبية العائلية فى الريف لا تقوم على الثروة العقارية وحدها ، وأضاف متحديا **البراوى** ، أن يأتى باحصائية تثبت أن النواب الذى دخلوا المجلس بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢ كانوا جميعا من كبار الملاك ، أو حتى ممن يملكون مائتى فدان فقط ، وكان تقدير **سراج الدين** لنسبة هؤلاء النواب انها لا تتجاوز ٥٪ .

على أن هناك من أعضاء الوفد ، من قبلوا المشروع دون تحفظات ومنهم **مصطفى النحاس** - الذى لم يكن يملك شيئا - و**عبد السلام فهمى جمعه** ، فضلا عن أن معظم أعضاء هيئة الوفد قد وقفوا فى صفه . وانتهى الحوار باعلان الوفد موافقته على المشروع « من حيث المبدأ » مع ابداء « ملاحظات وتعديلات » تملت فى اعطاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف فى المقدار الزائد ، مع فرض صرائب تصاعدية أثناء هذه المدة تصل الى ٩٠٪ ، وترك الاراضى البور المستصلحة فى يد أصحابها فترة من الزمان ، حتى يتمكنوا من استعواض ما انفقوه فى اصلاحها . وضرورة التفرقة بين الاراضى الخصبة والاراضى الأقل خصوبة فى تحديد الحد الاعلى للملكية ، والتفرقة بين من له أولاد ومن ليس له أولاد ، وعلى ملاحظات وضع معظمها فى الاعتبار عند الصياغة النهائية لمشروع القانون .

ومما يمكن التوصل اليه من خلال تلك الروايات - المتقاربة والمتناقضة فى ذات الوقت - أن الوفد حاول أولا أن يوقف اصدار القانون ، وهو أمر طبيعى من حزب فى مثل تكوينه ، لكن من الثابت أنه قبله فى النهاية .

■ وعند النقاش فى المسألة البرلمانىة ، قدم عبد الناصر تحليلا للموقف الذى كان قائما آنذاك فذكر أن هناك أربع جبهات قوية معادية للوفد فى مؤسسات السلطة العليا . فهناك **على ماهر** الذى يظن أنه السياسى الوحيد الذى يستطيع أن يقود السفينة والذى يفضل أن يحكم بلا دستور خاصة وأنه قد استولى تقريبا على **محمد نجيب** . وهناك ضباط الصف الثانى الذين أغرامهم نجاح الحركه بالبقاء فى السلطة وهو ما قد يتطور الى التفكير فى انقلابات عسكرية أخرى فضلا عن الاخوان المسلمين الذين يشيرون أنهم هم الذين قاموا

بالحركة مما خلق رأيا عاما متعاطفا معهم داخل الشعب والجيش وأخيرا فهناك أعداء الوفد الذين يحيطون بضباط القيادة ويقدمون لهم المشورة مثل **سليمان حاذق وفتحى رضوان والسهنورى** .

وانطلاقا من هذا التحليل أكد عبد الناصر :

■ أن ما يشيعه خصوم الوفد من أن الضباط معادون له ليس صحيحا .

■ أنه بنق بوطنية **مصطفى النحاس** ، كما يشهد بنزاهة ووطنية **فؤاد سراج الدين** ، فهو صاحب فضل كبير على حركة الكفاح ضد الانجليز بعد إلغاء المعاهدة .

■ أنه ليس فى نية الضباط الأحرار الاستمرار فى الحكم وانهم جادون فى إعادة الحياة الدستورية والعودة الى تكتاتهم للتفرغ لانهاء الاحتلال البريطانى بعد خروج الملك .

■ أن بعض الأشخاص من الاعضاء البارزين فى الأحزاب السياسية ، لم يكونوا فى الماضى على مستوى المسئولية فى النزاهة والسلوك الوطنى ، وأنه على الأحزاب أن تتخلص من هؤلاء ، وخصوصا الوفد .

وردا على هذا التصور أكد سراج الدين :

■ تفهمه لادراك الضباط لدرهم وحرصهم على الحياة البرلمانية ، وشكر لهم ثقتهم فيه وفى **مصطفى النحاس** .

■ أن الظروف قد تفرض بعض الشخصيات على الأحزاب خصوصا اذا كانت تتولى الحكم ، وأنه لا يستطيع أن يعد الموجددين بأى شىء فيما يتعلق بالتخلص من بعض العناصر غير المرضي عنها فى الوفد الا بعد الرجوع فى ذلك الى **النحاس باشا** فهو وحده القادر - بما له من سلطة أبوية على الجميع - أن يجبر بعض الأعضاء على الاستقالة أو يقيلمهم . ومع ذلك فإنه على استعداد للاحاق بعض الشباب المشهود لهم بالوطنية والكفاءة بعضوية الوفد . ووافق على اقتراح من **عبد الناصر** بالحاق **ابراهيم طلعت وأحمد أبو الفتوح** بعضوبة الوفد ، برغم أنهما اعترضتا على ذلك لأن تلك مسئلة حزبية لا ينبغى أن يعرضها أو يفرضها أحد من خارج الحزب .

■ أنه لا بد من تعاون كامل بين الوفد وبين رجال القيادة وتبادل وجهات النظر بينهما على ان يكون رائد الطرفين الصالح العام والصراحة الكاملة

وأن الوفد على استعداد لحضور أى اجتماع مع رجال القيادة لمناقشة أى أمر .

وبعد أن حدد كل من الطرفين موقفه تم الاتفاق على التخلص من **على ماهر** على أن تشكل وزارة إدارية تتولى الإعداد لإجراء الانتخابات . واقترح **عبد الناصر** أن تكون برئاسة الدكتور **وحيد رافت** أو الدكتور **عبد الرازق السنهورى** . ورد **سراج الدين بانه** - مع ثقته بالسنهورى - بمضلل وحيد رافت^(٤٨) وانفض الاجتماع بعد تحديد موعد آخر للقاء^(٤٩) .

الا أن بعض ما دار بالاجتماع قد تسرب الى الصحف عن طريق ابراهيم طلعت الذى لخص ما دار فيه بحسن نية لصديقه الصحفى كامل الشناوى . فبادر بنشره فى « أخبار اليوم » بعد تشوية بعض ما دار فيه . بما جعل نشره ذا أثر سلبي بفسد النتائج التى حققها الاجتماع . خاصة أن مجلة آخر لحظة - وكانت تصدر كملحق لمجلة آخر ساعة ابان رئاسة **محمد حسين هيكل** لتحريرهما - قد نشرت نبذة صغيرة عن الاجتماع ذكرت بها أن فؤاد سراج الدين قد صرح بأنه وضع الضباط فى حبيبه . وأدى هذا الى زيادة العداء للوفد . وهزيمة الجناح المؤيد له بين ضباط القيادة^(٥٠) .



وكان **عبد الناصر** قد نجح فى أن يظهر بصورة المدامع عن الوفد والمتحمس له ، والمغلوب مع هذا على أمره أمام نزعات الحكم الفردى السائدة بين زملائه ضباط القيادة . وهى صورة تتنافى مع ما كان المقربون له من الوفدين - **كابر ابراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح** يعلمونها عن مكانته فى التنظيم ومع ذلك قد قبلوا وعوده ويشيع بين من كنبوا عن تاريخ تلك الفترة هذا القول وهو ما لا ينسجم موضوعيا مع نمط الحكم الذى طبقه عبد الناصر مما بعد الذى يستحيل منطقيا أن يكون ثمرة ظروف نشأت بعد الثورة .

ويكفى للتدليل على ذلك أنه فى اللحظة التى كان يعطى الوفدين صورة وردية حول قناعاته الديمقراطية واصراره على تسليم الحكم للمدنيين ، ويشكو لهم من الاخوان المسلمين الذين يحاولون جر رجل الحركة الى حكم لا ديمقراطى ، كان يتحدث مع الاخوان حول نفس الافكار ويسعى للتحالف معهم ضد الوفدين .

ان **عبد الناصر** ، الذى كان مناورا نادر المثال ، قد استثمر بذكاء حالة التحلل التى كان الوفد قد وصل اليها ، بعد أن أصبح جوادا هزما ،

لا تترايط أجهزته التنظيمية ولا تتسق رؤاه الايديولوجية ، ويكاد ينفجر بالجماهير الشعبية التي تزحم بناؤه المنهك . لكى يقود الوفد الى حنقه .

وبينما كان الوفد يقدم تنازلا اتر تنازل لكى يمكن صديقه « جمال عبد الناصر » من التغلب على أعداء الديمقراطية داخل مجلس القيادة ، وكان بينهم واحد اتهم مرتين بتدبير اغتيال النحاس هو أنور السادات ، كان صديق الوفد يستثمر تلك التنازلات ويرفعها درجة بعد درجة بما يؤدي الى انقسام فى صفوف الوفد ، والى عزله بالتالى عن أى مواجهة .

وكانت أولى تنازلات الوفد قبوله للعبة التطهير التي دعا اليها **محمد نجيب** فى خطاب له القاه بعد منتصف ليلة ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ دعا فيه الأحزاب والهيئات « الى تطهير صفوفها كما فعل الجينس » وأن تعلن « برامجها محدودة واضحة المعالم حتى يكون الشعب على بينة من أمره » وقد تمت مقابلة **سراج الدين لعبد الناصر** بعد هذا الاعلان ، وبعد المقابلة اجتمع الوفد المصرى فى ٤ أغسطس (أب) ١٩٥٢ وقرر فصل أنى عشر عضوا من أعضاء الهيئة الوفدية منهم ثلاثة وزراء سابقون هم **عبد اللطيف محمود و د . حامد زكى وحسين الجندى** وتسعة من الشيوخ والنواب هم **أحمد قرشى وأحمد عثمان حمزاوى ومحمود عثمان حمزاوى وشحاته متولى وسليمان عبد الفتاح وأمين المغربى وعبد الرحيم مكاوى ويحيى محمد مصطفى وحسن السيد فوده ومهنى أمام قرشى ومهنى شريف قرشى** . ويقول الرافعى أنهم « أعضاء ثانويون ليسوا هم المقصودين بدعوة التطهير »^(١) .

والواقع أن الوفد بقبوله مبدأ التطهير قد وقع فى أنسوطه نصبت له . وقد نبه **أحمد أبو الفتح** لهذا فى مقال نشره بعد أن تبخرت فكرة الوزارة الادارية التي اتفق مع عبد الناصر على أن تؤلف لتجرى الانتخابات وبعد لقاء له مع الدكتور السنهورى - الذى كان مرشحا لرئاسة الوزارة - وسليمان حافظ - المرشح لمنصب نائب رئيسها والمستشار الأول للضباط - اكتشف فيه أن كليهما غير متحمس لاعادة الحياة النيابية^(٢) .

وفى مقاله « الى أين » انتقد **أحمد أبو الفتح** بعنف الأحزاب التي سارعت للاستجابة لطلب **محمد نجيب وعلى ماهر** بتطهير نفسها حسب تصريحات **نجيب** السابق نشرها فى « المصرى » فى التاسع من أغسطس (آب) ١٩٥٢ ، وحذر **أبو الفتح** الأحزاب من الوقوع فى المصيدة التي نصبتها الحكومة لها ، والتي انتهت بتعرية تلك الأحزاب واحداث انقسامات كبيرة فى صفوفها ، وهاجم مايردهه المسئولون من أنه لا انتخابات الا بعد تطهير الأحزاب . كما هاجم ما اشيع

وقتئذ من اعتزام السلطة اصدار قانون بتنظيم الأحزاب ، وأنهى مقاله بقوله « أين أنت أيها الدستور ؟ قل أيها الدستور نحن في طريقنا الى أين(٥٣) ؟ » .

لكن صرخته تلك ذهبت في واد ، ففي نفس اليوم أقيمت وزارة **على ماهر** لتحل محلها وزارة برئاسة **محمد نجيب** اختار أعضاءها **فتحي رضوان** و**سليمان حافظ** عدوا الوفد . وكان أول أعمال هذه الوزارة اصدار قانون الاصلاح الزراعى وقانون الأحزاب فى يوم واحد هو ٤ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ . وقد **تعمد سليمان حافظ** اصدار القانونين فى يوم واحد لكى يشنت الانتباه عن قانون الأحزاب الذى تضمن نصوصا تقيد عمل الأحزاب وتخضعها لرقابة السلطة التنفيذية ، وقد نص القانون على أن المقصود بالحزب السياسى هو كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة تشتغل بالشئون السياسية للدولة : الداخلية منها والخارجية لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ، وقضى بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه بأن يحيط بذلك وزير الداخلية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وأن يشفع هذا الكتاب ببيان عن نظام هذا الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ولوزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب فى حلال شهر من تاريخ اخطاره وفى حالة الاعتراض يعرض الأمر على محكمة القضاء الادارى لتفصل فيه فى جلسة تحدد بعد أسبوعين من وقت تقديم الاعتراض ، والزم القانون كل الأحزاب بايداع أموالها فى مصارف لبتنم الصرف منها ، ونصت المادة ١٦ منه على أن الأحزاب القائمة عند العمل به تعيد نكوبنها وفقا لأحكامه . وقضى القانون بعقاب الأمناء على أموال الحزب بالحبس اذا تخلفوا عن ايداع أمواله فى المصارف العمومية عن خمسة عشر يوما من تاريخ العمل به . وحظر على رئيس الحزب أو أعضاء مجلس ادارته أن يكون أيهم عضوا مديرا أو عضوا فى مجلس ادارة شركة تكفل لها الحكومة مزايا خاصة .

وكان القانونان أول انجازات وزارة **محمد نجيب** ، وقد صاحبهما بحملة اعتقالات واسعة ضمت ٧٤ شخصا كان من بينهم عددا من قيادات الوفد **كفؤاد سراج الدين** و**محمود سليمان غنام** ، يبررها **محمد نجيب** بالرغبة فى تهدئة الجو السياسى الذى اضطرب فى الأيام الأخيرة لوزارة **على ماهر(٥٤)** « وبرغم ذلك فهو يعترف فى مذكراته بأن الهدف الرئيسى لاصدار قانون الأحزاب هو تصفية الوفد وضربه(٥٥) » .

وقد شنت الأحزاب - وخاصة الوفد - حملة شديدة ضد القانون ، لكن **جمال عبد الناصر** لعب دورا بارعا فى المناورة على كل القوى . فقد بدا شديد الضيق بالقانون ، حتى أن **سليمان حافظ** يقول فى مذكراته « أن خلافا شديدا

مام بينه وبين **عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق** « أصر فيه سليمان حافظ على » تنفيذ قانون الأحزاب تنفيذا تعدل فيه الصرامة النصفة ، وصممت اذنى عن سماع أى كلام آخر فى هذا الموضوع ، ويقول بأن **محمد نجيب وجمال سالم وصالح سالم وأنور السادات** كانوا فى صفه^(٥٦) .

ان ضيق **عبد الناصر** بالاخوان باعتبارهم أعداء للديمقراطية - على النحو الذى عكسه كلامه فى مقابلته مع **سراج الدين** - لم يمنع من أن يتدخل شخصيا لى يسحب الاخوان الاخطار الذى كانوا قد قدموه باعتبارهم حزبا سياسيا ، فى محاولة منه لحمايتهم من قيود قانون الأحزاب ، وهو ما يؤكد أن الضيق الذى عبر عنه تجاههم فى مقابلته **لسراج الدين** كان نوعا من المناورة على كل القوى . ويذكر **ابراهيم فرج** أن **عبد الناصر** قد تأمر لاحداث انقسام فى الوفد ، اذ اتصل بنفسه بالمرحوم **عبد السلام جمعه** ، الذى كان يتولى رئاسة آخر مجلس النواب وفدى قبل الثورة ، وتمت مقابلة بين الاثنين فى عزبة **عبد السلام جمعه** بالغربية ، وحاول تشجيعه على احداث انقسام فى الوفد ، ذاكر له ان تطهير الوفد هو شرط تعاون الضباط معه . وحين نقل **عبد السلام جمعه** نتيجة المقابلة الى زعيم الوفد **ثار النحاس** واعتبرها عملا تخريبيا ، ونبه على **عبد السلام جمعه** بالا يتحدث باسم الوفد فى شىء من أمور اعادة تنظيم الوفد . ويقول **ابراهيم فرج** أنه فى نفس الأسبوع اتصل **سليمان حافظ** بالدكتور **طه حسين** ، - الذى كان محل تقدير خاص من النحاس - ونتيجة لذلك بدأ **طه حسين** يتزعم الدعوة لتنحى **النحاس** كرئيس عامل للوفد ليبقى رئيسا فخريا له طول حياته . وكان **طه حسين** - كما يقول **ابراهيم فرج** - يعتقد أنه بهذا الحل يسحب البساط من تحت أقدام المناوئين للوفد ويعمل على تهدئة الموقف مما يساعد العناصر الديمقراطية فى مجلس قيادة الثورة على مواجهة النزعات الديكتاتورية للضباط الآخرين ويقول **ابراهيم فرج** أن **النحاس** لم يكن يؤمن بهذا الحل ، ويعتقد أنه خطوة الى الهدف الاصيل للضباط وهو القضاء على الوفد ، ولكن **طه حسين** استطاع بأسلوبه أن يؤكد صحة نظريته ، وحرر باملأته البيان الخاص باعادة تنظيم الوفد واختيار **النحاس** رئيسا فخريا ويضيف أن هيئة الوفد وافقت على البيان بشبه اجماع ضمنى - الا ان البيان ما كاد يصل وزارة الداخلية طبقا لقانون تنظيم الأحزاب حتى اعترض عليه وزيرها **سليمان حافظ** فطعن أمام محكمة القضاء الادارى على رئاسة **النحاس** الفخرية وعلى عضوية **عبد الفتاح الطويل** الذى كان عضوا بارزا فى الوفد بالاسكندرية^(٥٧) وهى القضية التى يقول الوفديون ، أن تأكد **سليمان حافظ** من أن محكمة القضاء الادارى ستحكم فيها لصالح **النحاس** ، هو الذى أدى الى صدور قرار مجلس الثورة بالغاء الأحزاب فى ١٧ يناير (ك ٢) ١٩٥٣ ، وكان اعلانا بالغاء دستور ١٩٢٣ قد صدر فى ١٠ ديسمبر (ك ١) ١٩٥٢ .

وفى تلخيص « **ابراهيم طلعت** » للموقف السياسى فى مصر خلال السنة الاولى للثورة حله من وجهة نظر وفدية على النحو التالى :

● ثورة قامت لتصحيح الأوصاع الديمقراطية ولصيانة الدستور واعادة الحياة النيابية وضمان الحريات السياسية لجميع المواطنين . . وبعد أسابيع استطاع أن يلتف حولها بعض **الانتهازيين** فحولوا مسارها الى طريق **الديكتاتورية** بعد أن تذكرت للديمقراطية ، مألغت الدستور والحياة النيابية وفتحت السجون والمعتقلات للكثير من الاشراف الذين جاهدوا وحاربوا الاحتلال البريطانى وطغبان السراى وأحزاب الأقليات .

● وعادت مصر الثورة الى **مبدأ المفاوضات** مع انجلترا بعد أن أعلنت عدم الرجوع الى التفاوض وتأكدت أن الاستقلال سيحققه المصريون بتضحياتهم وبطريق الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال .

● كما أعلنت مصر الثورة قبولها **لبداً الاستفتاء فى السودان** وحقوق السودان فى تقرير مصيره بعد أن كان ضمير الشعبين يرفض هذا الأمر طوال سنوات الكفاح^(٨٥) .

وبالغاء الأحزاب والغاء الدستور والاعلان عن فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات أصبح الصراع مكشوفاً بعد أن كان قبل ذلك مكتوماً ، ولكن الوفد كان مكتوف اليدين ، فبرغم أنه كان ما يزال يحتفظ بجماهيره الواسعة بين صفوفه ، وباحتفظ بحماسها له - وعدم تألفها مع القيادة الجديدة التى كانت بلا تاريخ - ، الا ان عجزه عن قيادة تلك الجماهير كان غلباً . وهو ما يتضح من رفض **مصطفى النحاس** رئيس الوفد - والذى كان قد امتنع عن أى اتصالات سياسية مباشرة بعد عودته من أوروبا تاركاً **فؤاد سراج الدين** يعالج الموقف - أى اقتراح بحركة جماهيرية تواجه المد اللاديمقراطى الذى كان يكتسح البلاد . . وكانت حجته فى ذلك - فيما يقول **ابراهيم طلعت** - أنه لو دعا الى مقاومة العسكريين فربما يودى ذلك الى نشوب حرب بين الشعب والجيش وهو وضع لن يستفيد منه الا أعداء البلاد : انجلترا واسرائيل .

وأختار **النحاس** توقيتاً دقيقاً لبداً حركة احتجاج محدودة ، وكان ذلك فى ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٥٣ وكان الخلاف قد اشتد آنذاك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبين اللوا **محمد نجيب** ، كما ظهرت توترات فى علاقتهم بالاخوان المسلمين ، وهم القوة السياسية الوحيدة التى أبقي عليها الضباط لتساندهم فى موقفهم من الأحزاب الأخرى ، ويضيف **عبد الرحمن الرافعى** الى ذلك أن المباحثات التى كانت دائرة آنذاك بين مصر وانجلترا بشأن الجلاء عن قاعدة

السويس كنات قد تعثرت وبات واضحا أن الوضع مهيا لانفجار ، وهو ما دفع السفارة البريطانية لان تنصح رعاياها بالرحيل من البلاد ايذانا بأن أحداثا خطيرة ستقع في مصر^(٩) .

وكان اختيار النحاس لهذا التوقيت دليلا على نكاء ، فانتهاز فرصة حلول ذكرى وفاة **سعد زغلول** فتحدى القرار الصادر بمنع الاحتفال بها ، وتوجه الى ضريح سعد وألقى خطابا هاجم فيه الثورة للأساليب التي اتبعتها في القضاء على الحرية والدستور والحياة النيابية ، وطالب بالافراج فورا عن المعتقلين ، كما هاجم سياسة الحكومة في المفاوضات مع الانجليز بعد أن لفظت البلاد هذا الأسلوب . كما ندد بموافقة السلطة الحاكمة على ما عرضه الانجليز من منح السودانين الحكم الذاتي تمهيدا للاستفتاء على مبدأ تقرير المصير . وقال **النحاس** .

— ان أمانى مصر القومية قد أهدرت تماما على يد الحكام الجدد .

وحذر من مغبة التفريط في حقوق البلاد . وقال :

— ان الأمة بقطة لما يدبره لها أعداؤها في الخفاء .

ثم ختم خطابه قائلا :

— ان حبل الباطل قصير . . وهو ان طال شفق صاحبه ! .

وسرعان ما تحول الخطاب الى منشور سرى وزع بكثافة ، خاصة أن **النحاس** قد اتبعه بصلاة الجمعة التالية بمسجد سيدي المرسى أبى العباس بالاسكندرية حيث أثار ظهوره معركة بين البوليس والجماهير .

وجاء رد الضباط حاسما بما يتناسب مع ادراكهم للوهن الذى أصاب الوفد ، فبعد أقل من ثلاثة أسابيع على خطاب النحاس في ذكرى سعد ، وقف **محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصالح سالم** يعلنون بدء سياسة « الحزم والشدّة » ويصعدون الحملة ضد الوفد . وتمخض مؤتمر ١٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣ عن انشاء محكمة الثورة .

وكان التفكير في محاكمة السياسيين القدامى قد بدأ في أواخر عام ١٩٥٢ عندما صدر مرسوم بقانون بانشاء « محكمة الغدر » أعده **سليمان حافظ** ، وقد ظل قانونا على ورق ، الى أن بدأت محكمة الغدر — في مايو (أيار) ١٩٥٣ — تنظر القضايا التى قدمت لها كخطوة من محاولة مجلس قيادة الثورة مواجهة النشاط المعادى لسلطته .

وبرغم أن محكمة الغدر كانت إشارة انذار واضحة الدلالة على اصرار العسكريين على طرد القوى السياسية القديمة من الحلبة ، الا أن أولئك لم يفهموا الإشارة ، كعرض من أعراض الشيخوخة التي وهنت معه قواهم ، بل أن الوفد نفسه لم يفهمها ، وقبل أن يقف من كبار قادته أمامها المهندس **عثمان محرم** ، وأسرة الوكيل - أصهار مصطفى النحاس زعيم الوفد - برغم أنها محكمة استثنائية ، ولعله أطمأن إلى وجود عنصر من القضاء المدني - مستشاران - يمكن الاطمئنان إلى أنه سيوازن جموح أغليبتها العسكرية ، كما أن أحكامها لم تكن سالبه للحرية .

وكانت « **محكمة الثورة** » خطوة أكثر قسوة في مواجهة اصرار القيادات البرجوازية التقليدية على التواجد في الساحة السياسية ، لكنها جاءت في إطار تصور شامل يرفض وجود الحزبية أصلا ويرأها خطرا آن الأوان لضربه والتشهير به . مصلحة التيار الصاعد . وكان عبد الناصر صادقا وفاهما لما يفعله حين قال لابراهيم طلعت « **أن محكمة الثورة محكمة سياسية وليست قضائية وأنها لا تحاكم أفرادا أو أحزابا ولكنها تحاكم نظاما قديما رأسماليا ليبراليا** » (٦٠) . ومع أن محمد نجيب يقول أنه عارض في فكرة المحكمة لأنها « تجعل منا خصما وحكما في نفس الوقت » ، الا أن تبريره لموافقته على قانونها ، بوقوف أغلبية مجلس قيادة الثورة ضده واصرارهم على تشكيلها (٦١) لا يبدو أكثر صدقا من تأكيد **عبد الناصر** للوفديين أنه صديقهم . . وقد اعترف **البغدادى** أنه وإن كان السبب الرئيسى لتشكيل المحكمة هي « حملة التشكيك التي قام بها رجال الأحزاب السابقة على أثر حلها والتي استمرت عدة شهور » حتى ضيقنا بها ذرعا ، الا أن الهدف من المحكمة كان التشهير بزعماء الأحزاب « بغرض العمل على افقاد الشعب الثقة فيهم » (٦٢) .

ويلفت **حمروش** النظر إلى عامل لعب دوره في انشاء المحكمة ، وهو عودة الأحزاب السورية للعمل بعد أن أطيح بالحكم العسكرى للعقيد **الشيشيكلى** الذى كان قد حلها منذ عام ١٩٤٩ . وكان انتصار الأحزاب السورية على ديكتاتورية الشيشيكلى - بعد أربعة أعوام - يؤرق رجال الثورة بصفة عامة و**جمال عبد الناصر** بصفة خاصة لأنهم كانوا يدركون أن مجرد وجود الأحزاب بشكل خطرا على سلطتهم في لحظة زمنية معينة تحت ضغط ظروف مواتية (٦٣) .

ولم تكن ظروف المواجهة أيامها تسمح بتدليل الأحزاب القديمة والتغاضى عن حركتها . ويشير « **مايلز كوبلاند** » [رجل المخابرات الأمريكية الشهير الذى كان قريبا من مسرح الأحداث المصرية فضلا عن أنه كان واحدا من المستشارين المقربين ل**جمال عبد الناصر** آنذاك] إلى أنه في صيف ١٩٥٢ بدأت السفارة الأمريكية تقلق على الوضع في مصر بعد أن شعر السفير الأمريكى ، **جيفرسون**

كافرى « بالقلق على نظام عبد الناصر ، اذ أن الحركات المضادة عادة ما تظهر - فى رأى وكالة المخابرات المركزية - بعد مرور عام واحد على الحركة السابقة وكان كافرى يتوقع الخطر على ثورة يوليو من ثلاثة مصادر :

• أولها : بعض الشخصيات التى عولت على النظام السياسى البائد وربطت به مصالحها .

• ثانيها : بعض السياسيين الانتهازيين الذين قد يفكرون باغتناء فرصة القلق وعدم الاستقرار .

• وثالثها : العناصر السياسية اليسارية كالشيوعيين الذين كان كافرى يرى أنهم « تظاهروا بتأييد عبد الناصر ، ولكنهم كانوا يتحينون الفرصة للانقضاض عليه وتحقيق آمالهم فى الحكم .

ووصل تحليل كافرى أن هناك ثلاثة احتمالات تدور كلها ، فى افق الانقلاب ضد عبد الناصر يمكن أن تأخذ أحد الأشكال الثلاثة التالية

• انقلاب عسكرى شبيه جدا بانقلاب عبد الناصر يقوم ب المعارضون والمنشقون من أفراد حاشيته بالتعاون مع بعض ضباط الجيش والبوليس من ذوى المراكز الحساسة .

• انقلاب عسكرى - ولكنه مضاد للثورة - يعتمد على عناصر من نوعى سببها بعناصر الانقلاب المتوقع آنفا ومدعومة بعناصر سياسية من خارج الضباط الأحرار ولديها قدرة للسيطرة على الشارع وتأييد الجماهير ضد نظام عبد الناصر .

• تغفل بعض القوى داخل حكومة عبد الناصر تحت ستار الصداقة ومظاهر التأييد ولكن بأهداف وغايات على نقيض أهداف وغايات عبد الناصر .

ويقول « كوبلاند » أن كل الدلائل والمعلومات الواردة من نظام مخابرات عبد الناصر الى جانب المعلومات الواردة من كل من المخابرات المركزية الأمريكية . والمخابرات البريطانية كانت تشير الى أن الخطر الأول ذو احتمالية ضئيلة . فى حين كان السفير كافرى يهتم بالخطر الأخير^(٦٤) .

ويبدو أن احتمال قيام انقلاب عسكرى مضاد للثورة ومدعوم بعناصر سياسية من خارج الضباط الأحرار كان الاحتمال الأكثر ترجيحاً ، واستنادا الى خبرة سابقة لمجلس قيادة الثورة تمثلت فى انعقاده على شكل محكمة احاكمه ضباط المدفعية المتمردون ، طرحت فكرة بأن يلبس الضباط مسوح القضاء ليحاكموا آبائهم ..

وتم الاعلان عن تشكيل محكمة الثورة في مؤتمر شعبي عقد بميدان الجمهورية في ١٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٣ ، خطب فيه اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة - معلنا أن الثورة « قررت تعديل سياستها وانتهاج سياسة أشد حزما » وأشار الى أن الضباط افترضوا بعد انتصار الثورة أن « محاربة الاستعمار وتحقيق حرية البلاد أمر لا يختلف فيه اثنان من المصريين ، فاتخذوا في أول الأمر المسألة أساسا لمعاملتهم ، ولكن بعض ذوى الأغراض والمصالح والأفكار الرجعية أراد وأن يسخروا هذه الثورة البريئة لخدمة مصالحهم ، »

وأكد جمال عبد الناصر في خطبته نفس القرار ، مهددا بأن « عجلة الثورة ستستمر في تقديمها محطة في طريقها كل خائن وكل خائر ولن تعرف الثورة بعد اليوم الا الصرامة والقسوة لكل من تحدثه نفسه بالوقوف في طريقها أو تزييف الحقائق على هذا الشعب البريء الذي يجب أن يفرق بين الحق لذاته والحق الذي يراد به الباطل » .

وقدم « صلاح سالم » الذي كان يوصف أيامها بأنه « لسان الثورة وميزانها الحراري » تحليلا سياسيا لخط الحزم والتشدد ، يقوم على ادانة الحزبية واعتبارها سبب بلاء مصر ، مركزا بفظاظة على « الوفد » ومهاجما زعامته من خلال التشهير ببعض ما نسب الى قاداته من مواقف - بعد الثورة وقبلها - دون أن يذكر أسماءهم صراحة . وفي هذا التحليل قال صلاح سالم :

● أن الاستعمار الأجنبي لم يحكم مصر ولم يوطد أقدامه فيها بقوة السلاح والجنود ولكن المحتلين حكموا مصر - حتى يوم ٢٣ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٢ - بواسطة بعض الخونة من المصريين .

● أن ثورة ١٩١٩ قد قبرت وقت أن اختفى الهتاف الموحد بحياة مصر وظهرت الهتافات للأشخاص والأحزاب عقب تكوينها ووقت أن سمعنا هتاف : الاحتلال على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان .

● أن الاستعمار اغتتم الفرصة وأخذ يقرب فريقا ويساعده على الوصول الى الحكم تارة بالأوامر المباشرة وتارة بالوسائل والمؤمرات وأخرى بقوة الجنود والدبابات .

● أن مصر لو قدر لها أن تظل صفا واحدا وحزبا واحدا يظل لها هدف واحد وقائد واحد ، كما كانت خلال ثورة ١٩١٩ ولم تتفرق وتتفائر لما ظلت

محتلة ، ولما تخبطت مشاريعها الحيوية للاصلاح الداخلى ولما استشرت السراى ولما عاش الخونة . ولا معنى لتفريق البلاد بعد عام ١٩١٩ الا المصلحة الخاصة والغل والحقد والحسد والضعيفة والكمد .

وتاكيدا لهذا التحليل استشهد « لسان الثورة وميزانها الحرارى » بمواقف تشير للوفد ، ذاكر أن من بين زعمائه من سارع بعد قيام الثورة بيوم واحد وقبل عزل الملك بيومين الى تسجيل اسمه فى سجل التشريعات الملكية [مشيرا بذلك الى الدكتور محمد صلاح الدين - وزير الخارجية فى آخر حكومة للوفد - وعلى زكى العربى باشا رئيس آخر مجلس شيوخ وفسدى] وهاجم مصطفى النحاس بشكل مباشر مشيرا الى أن « بعض من حكمونا باسم الدستور وباسم البرلمان وباسم الحرية والديمقراطية ، وقفوا يوما ما باسم الشعب يستعرضون جنود انجلترا المحتلة فى ميدان الاسماعيلية » . وأن « زعيما أرسل برقية الى مجلس الأمن يطعن زعيما آخر وقف يطالب بحقوق البلاد ويسب أعداء البلاد أمام العالم أجمع قائلا اندوبى الأمم المتحدة : هذا الزعيم المصرى الذى يطالب بحقوقنا ويدافع عن فضيتنا لا يمثل مصر » . وذكر أن زعيم حزب ما ، فاز فى الانتخابات ، فكانت أولى طلباته أن يقبل دولا الملك . . كما شن هجوما ساحقا على جريدة « المصرى » لسان حال حزب الوفد آنذاك ، والتي كانت تقاوم بشدة اتجاهات الضباط نحو الحكم الفردى ، ذاكر أن صاحب احدى الصحف أرسل من الخارج برقية يقول فيها للمشرفين على تحريرها « أوقفوا حملاتكم على بريطانييا لمصلحة عليا » . كما هاجم موقف النحاس فى مفاوضات عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

واشار الى طرف من الجرائم الحديثة التى ارتكبها زعماء الأحزاب المنحلة ومنها :

● أنهم يبيكون على الدستور والحريات تارة ، وتارة اخرى ينادون بالديمقراطية وحكم الشعب بواسطة الشعب .

● أنهم يشككون فى كل عمل يعمل ، فالاصلاح الزراعى فشل . ومشروع السد العالى خيالى . والغابات التى زرعت ماتت .

● أنهم يشيرون أن مجلس الثورة منقسم على نفسه .

● أنهم ينتقدون مسلك مجلس الثورة فى المفاوضات ، ويشيرون انها تتضمن تفريطا فى حقوق البلاد . برغم أنهم قبلوا الدفاع المشترك ، فى حين أن الثورة تعلن بكل قوة انها لن تقبل دفاعا مشتركا بأية صورة من الصور .

وتأكيدا لهذا قرا صلاح سالم ما وصفه بأنه « نص الوثيقة الخطيرة التي وقعت في أيدي مجلس الثورة والتي تكشف عن التحالف الوثيق بين الاستعمار الأجنبي والخونة الرجعيين في هذه البلاد » . وقد حذف وهو يقرأها اسم الدولة الأجنبية التي تشجع المتمردين من رجال الأحزاب . وقد حاء فيها أن هدف التحالف بين الدولة الأجنبية المعنيه وبين رجال الأحزاب هو « بث روح السخط ضد النظام وتشجيع الأفكار التي تنادى بعدم صلاحيته وتدعيم الوسائل التي تؤدي الى تدهور الاقتصاد والانفاق في أوساط الصحفيين والاتصال بدولة أجنبية أخرى - غير الدولة التي تنظم هذا المخطط - واستمالتها الى جانب الجهة المذكورة ، وبذل جهود وتعهدات بالعمل على ايجاد مصالح اقتصادية لها عندما يلي رجال الجبهة الحكم ، أما الهدف النهائي فهو « إعادة النظام الملكي ، أو على الأقل « اقضاء أي الضباط - عن الحكم كخطوة أولى ، باتباع وسائل منها « استمالة بعض الضباط وأقارب أبناء الضباط الذين تركوا الخدمة بالجيش بسبب الثورة ، وايجاد « جبهة من الضباط الشبان من أبناء الطبقات الارستقراطية التي أضرت بها الثورة ، والعمل على خلق ونشر « روح التضمر بين طبقة الموظفين الحكوميين . ومواجهة كل تشريع أو عمل تقوم به الحكومة باشاعة بنفسه أهميته وتبعد عن أذهان الناس قيمته . والتركيز على العمل في أوساط العمال والطلبة » .

وذكر صلاح سالم أن العمل لقلب مجلس الثورة كان محددا له مدة أقصاها يوليو ١٩٥٤ .

وأعلن في نهاية تلاوته لتلك الوثيقة قراران هامين يضعان سياسة « الحزم والصرامة والشدة » محل التطبيق هما :

● إعادة الرقابة على البرقيات الصحفية الواردة والخارجة من مصر ، كما أن الرقابة على الصحف في داخل مصر « ستظل قوية بتارة تضع سيفها فوق كل رأس مخربة تريد أن تبليب الأفكار وأن تشيع الفرقة والانهيال في صفوف شعب مصر ، . ذاكرنا « أننا سنظهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة ولن ننسأك في هذا المضمار يا صاحبة الجلالة الصحافة » .

● تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال الثورة ، على أن تنظر قورا فيما ية-دم اليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة ، على أن يقوم مجلس الثورة مجتمعا بتقديم أسماء المتهمين تباعا الى هذه المحكمة التي ستصدر احكامها باسم المجلس ، .

وبرر صلاح سالم تشكيل محكمة ثورية بأنه « لم يحدث في تاريخ ثورة

من الثورات أن احتكمت للقضاء العادى فى أمور حياتها . . فلقوانين العادية قيودها وحدودها ولا يمكن لقضاتها أن يتعدوا هذه القيود والحدود ، لأنها شرعت لظروف الحياة الطبيعية .

وتبدو هذه الوثيقة - التى لم تنشر ولم يواجه أيا ممن قدموا لمحكمة الثورة بوقائع محددة تستند إليها - نصا للدراسات المشتركة التى جرت بين أجهزة السفارة الأمريكية - ومن بينها وكالة المخابرات المركزية - وبين أجهزة الأمن الناصرية على النحو الذى أشار إليه مايلز كوبلاند وأشرنا إليه فيما سبق .

وتطبيقا لما أعلن فى المؤتمر الشعبى ، أصدر مجلس قيادة الثورة فى اليوم التالى أمرا بتأليف « محكمة الثورة » برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم . على أن تختص بالنظر فى « الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة ، وبالنظر فى الأفعال التى ساعدت على فساد الحكم وتمكين الاستعمار بالبلاد ، وكل ما كان من شأنه افساد الحياة السياسية أو استغلال النفوذ دون مراعاة صالح الوطن سواء كان ذلك بالتحايل على أحكام الدستور الذى كان قائما ، أو غير ذلك من الوسائل ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر » .

وأباح الأمر للمحكمة النظر فى كل ما يرى مجلس قيادة الثورة عرضه عليها القضايا أيا كان نوعها - حتى ولو كانت منظورة أمام المحاكم العادية أو غيرها ما دام لم يصدر فيها حكم . ونص الأمر على العقوبات التى يحق للمحكمة الحكم بها وهى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بالسجن أو الحبس ، ولها أن تقضى فضلا عن ذلك على المتهم بتعويض للخزانة العامة مقابل ما أفاد من أفعال ، أو أضاع على الخزانة العامة بسببها ، كما يجوز لها الحكم بمصادرة أموال المتهم كلها أو بعضها إذا ما تبين لها أنها كانت نتيجة كسب غير مشروع .

والحق الأمر بالمحكمة مكتباً للتحقيق والادعاء يضم نوابا عسكريين وأعضاء من النيابة العامة بعينهم مجلس قيادة الثورة يتولون التحقيق ورفع الدعوى والادعاء بالجلسة فى الأفعال التى تختص المحكمة بنظرها ، ولهم حق الأمر بالقبض على المتهمين وحبسهم احتياطيا ولا يجوز المعارضة فى هذا الأمر .

كما حرر الأمر المحكمة من الاجراءات وحصن أحكامها من الطعن بأى طريقة من الطرق وقد وقع على الأمر جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة آنذاك (٦٠) .

وقدم للمحاكمة أمام محكمة الثورة ٣٤ شخصا بعضهم من السياسيين ،
والآخرين من المتهمين بالتجسس والاتصال بجهات أجنبية أو ترديد الشائعات .
وحكم من الوفديين ستة هم : ابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وفؤاد
سراج الدين وزينب الوكيل ومحمد أبو الفتح وحسين أبو الفتح وحكم من رجال
السراى ثلاثة هم : كريم ثابت وأحمد النقيب ومحمد حلمى حسين والنائب العام
السابق كامل القاويش وسعدى وأحد هو ابراهيم عبد الهادى ، ودستورى واحد
هو أحمد عبد الغفار وضابطان هما قائم مقام عبد الغفار عثمان وأميرلاى أحمد
شوقى ، فضلا ١٣ جاسوسا و ٣ من مروجى الشائعات واثنان لتسترهما على
اتصالات بجهات أجنبية (٦٦) .

ويذهب حمروش الى القول بأن « محكمة الثورة » كانت موجهة أساسا
ضد الوفد وبقياء الأحزاب والتنظيمات السياسية . فقد حكم من الوفد كل
الأعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة والستين من العمر (٦٧) .

كانت محكمة الثورة باجماع كل المؤرخين محاولة للتصفية السياسية لبقايا
أجنحة البرجوازية القديمة . ولأن الوفد كان أخطر هذه الأحزاب فلقد ناله
نصيب الأسد من القضايا وفى نفس الوقت من التشهير السياسى الذى لم
يتعفف عن البذاءة أو الابتذال ويمكن القول بأن محاور الهجوم على الوفد قد
تركزت فيما يلى :

● التأكيد بأن ثقة الشعب فيه - التى تمتلأت فى حصوله على الأغلبية
المطلقة فى انتخابات ١٩٥٠ - ثقة لم تكن فى محلها ، أستغلها الوفد للوصول
الى كراسى الحكم متخليا عن صلابته فى التصدى لديكتاتورية القصر الملكى
رغبة فى البقاء أطول مدة ممكنة .

● التركيز على فساد الحكم الوفدى ، وعدم نزاهته وتحوله الى وسيلة
توزيع الغنائم المنهوبة من أموال الشعب على الأقرباء والانسباء والمحاسيب ،
فى هذا الصدد تم التركيز على شخصية السيدة زينب الوكيل حرم الرئيس
لراحل مصطفى النحاس وأقاربها ، فضلا عن عدد من الزعماء الوفديين اللذين
تهموا باستغلال النفوذ واستخدام المشروعات الحكومية - كشق الطرق وإنشاء
أكبارى - لمصلحة أقاربهم أو مصلحتهم الداتية .

● الهجوم على النظام البرلمانى باعتباره نظاما يدفع بعناصر مشبوهة
أغراض ، وسيئة السلوك تدعى تمثيل الشعب بينما تعمل ضد مصالحه ،
تتعفف حتى عن الاتجار بالمخدرات . وصولا الى تأكيد فكرة امكانية
استغناء عن البرلمان كوسيلة لتمثيل الشعب .

● التشكيك فى وطنية كل العناصر التى كانت مؤثرة على مسرح الحياة السياسية المصرية آنذاك، باعتبارها دعى تحركها السفارة البريطانية الأمر الذى يجعل من استمرارها خطرا على امكانية تحرير مصر من الاستعمار البريطانى . وفى هذا الصدد القت هيئة المحكمة ظللا كثيفة من الشك على سلامة القرار الذى اتخذته حكومه الوفد الأخيرة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ . وبذلت المحكمة جهودا مع النشود ومع المتهمين - 'بان محاكمة فؤاد سراج الدين - للإيحاء بأن القرار لم يصدر عن عداء حقيقى للاستعمار ، أو رغبة جديّة فى طرده ، وإنما صدر عن رغبة من الحكومة الوفدية للاستمرار فى مقاعد الحكم . وهو بهذا التصوير يصبح مناورة سياسية تفتقد للجديّة بل يمكن أن تقود الى كوارث ، تؤدى بمستقبل الوطن .

● السعى لتلوّث كل القيادات الحزبية ، وبالذات قيادات الوفد بحيث تبدو أمام الجماهير شخصيات تافهة وذيلية ، وفى هذا الصدد نال زعيم الوفد **مصطفى النحاس** من التشهير ما **أم يناله غيره** . وكان الضباط الأحرار قد عجزوا عن تقديمه شخصيا للمحاكمة لأدراكهم صعوبة ذلك . وربما خشيتهم من أن تؤدى محاكمة الرجل الى مزيد من التعاطف الشخصى والسياسى معه . اذ لم يكن من السهل تجاهل المكانة التى ظل النحاس يشغلها فى نفوس الشعب المصرى منذ تولى رئاسة الوفد عقب وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ .

وما يذهب اليه بعض الباحثين من أن محاكمة زينب الوكيل وفؤاد سراج الدين كان المستهدف منها بالدرجة الاولى هو مصطفى النحاس نفسه ، استخلاص صحيح لوقائع هاتين المحاكمتين بل أن أحد وزراء الوفد وهو **ابراهيم فرج باشا** ، قد قدم للمحاكمة بتهمة الاتصال بجهات أجنبية وعلم فيما بعد أن السبب الأساسى لمحاكمته هو حضوره لقضاء تم بين الزعيم الهندى « **جواهر لال نهرو** » وبين **مصطفى النحاس** (١٨) .

كما تضمنت وقائع هذه المحاكمات كلها أسئلة وإشارات الى أحداث لا علاقة للمتهمين بها ولكنها تتعلق بكل مباشر ب**مصطفى النحاس** و**بحرمة زينب الوكيل** . بل أن بعض شهود هذه القضايا قد استدعوا للدلاء بأقوال كانت برمتها خارجة عن موضوع القضية وعن شخصية المتهم . ومنهم **مكرم عبيد** الذى استدعى للشهادة فى محاكمة **فؤاد سراج الدين** ، كى يعيد على الازمان وقائع خلافة التشهير مع **مصطفى النحاس** التى ضمنها « الكتاب الأسود » . ووصل الابتذال الى الحد الذى حرّضت فيه المحكمة **مكرم عبيد** على رواية التاريخ الجنسى **مصطفى النحاس** ، وهو أسلوب من أدنا أساليب الصراع السياسى التى مارستها - وتمارسها - البرجوازية المصرية ضد أجنحتها المختلفة ، وضد خصومها الطبقيين والأيدىولوجيين (١٩) .

وكان الهدف من تشويه **مصطفى النحاس** هو ضرب زعامته التي استمرت ربع قرن حتى ذلك الوقت ويبدو أن الضباط الأحرار قد أدركوا أن النمط الغالب على الحركة السياسية للبرجوازية المصرية هو « **الزعامة الفردية** » وأن ضرب هذه الزعامة كفيل بضرب الحركة كلها التي لا تعتمد على أبنية تنظيمية ولا تحتفظ بوشائج أيديولوجية . ومن هنا كان تركيزهم على ضرب زعامة **مصطفى النحاس** ضنا منهم أن طرده خارج الحلبة يتيح لهم أن يحلو محله وأن يحققوا باسم التي تختلف مع رؤا .

□ من أطفأ سراج الوفد ؟ ! □

ومن بين الوفديين كان اختيار **فؤاد سراج الدين** لحاكمته ، اختيارا لأكثر رس مؤثرة في الحزب العتيق ، ولم يكن الرجل من مؤسسى الوفد ، ولا كان من انزعيل الأول من المجاهدين ، بل أنه قد ظهر على خريطة الحزب في مرحلة ما بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وهي مرحلة اتسم موقف الوفد خلالها بميل للتهادن مع أعدائه التقايديين بعد سبعة عشر عاما من مواجهة تحالف الاستعمار والقصر وأحزاب الأقليات .

ونمة اجماع - بين المحايدين من محلى ومؤرخى سياسة الوفد - عن أن **سراج الدين** قد لعب دورا سلبييا فى مسار حركة الوفد ، حتى أن « **سلامة موسى** » كان قاطعا حين أكد « أن الوفد قبل **سراج الدين** كان حزبا ثوريا فصار بعده حزبا أرسمةقراطيا ، وأصبح الرصف الملائم للوفديين أنهم ناثرون راعون (٧٢) » . واعتبر **أحمد بهاء الدين** ، أن ظهور **سراج الدين** فى مركز الصدارة بين قادة الوفد عرض من أعراض **تحلل بنيان الحزب** الذى اتاح للعناصر الغربية عنه - ممن لبست لهم سابقة جهاد معين و تضحية بارزة أو بلاء مذكور - أن تتسرب اليه كما يتسرب الماء الى شقوق الجدار حتى يهوى متصدعا (٧٣) .

وسراج الدين الذى يصفه كاتب من كاتب الإخوان المسلمين ، بأنه كان « **يفطر مع الشيوعيين ، ويتغذى مع الاقطاعيين ويتناول الشاي مع الاشتراكيين ويتعشى مع الرأسماليين** (٧٢) » ، هو الذى يصفه **محمد زكى عبد القادر** بأنه « **عرف بالاعتدال فى وفديته ، مما جذب حوله النواب والشيوخ وأصحاب المصالح والراغبين فيها** (٧٣) » . بينما يعتبره طارق البشرى مؤسس الجناح اليميني فى الوفد (٧٤) .

لكن **فؤاد سراج الدين** كان يعتبر نفسه منتميا لهيئة « **تدين بمبدأ الاشتراكية ، وسياستها سياسة اشتراكية** » ، وهو يبرهن على ذلك بأن « **حكومة**

الوفد هي أول حكومة عملت على تشكيل المبادئ الاشتراكية فسياسة الوفد التي تنادى أن من حق الفقير أن توفر له سبل العيش ، وأن من حق المريض أن يعالج ويعتنى به ، وأن من حق الجاهل أن ينهل من مناهل العلم مجانا ، وأن على الغنى أن يدفع أكثر مما يدفع غيره ، وبالجمله أن تحقق العدالة الاجتماعية على أحسن صورها^(٧٥) ، هذه السياسة التي جعلته يعلن أنه يؤمن بالاشتراكية^(٧٦) .

وليس ثمة جديد في زعم **فؤاد سراج الدين** بأنه اشتراكي ، فالاشتراكية كتيار من تيارات الفكر المصرى - قد بايت من كثرة الذين تنازعوها - لكن الفارقة بين الزعم وبين اجماع المحللين المحايدين ، هي التي تستحق الوقوف عندها ، بيد أن ما يفسر ذلك هو العودة للمحور الرئيسى الذى فسرنا به أزمة البرجوازية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك أمر لا ينكره حتى الوفديين أنفسهم وحين اتهمت العناصر الأكثر غباء وجهلا من أحزاب البرجوازية اصلاحات الوفد الاجتماعية بأنها شيوعية ، تحداهم زعيم الجناح اليميني في الوفد - **فؤاد سراج الدين** - مؤكدا أنه اذا كان نداء حكومة الوفد بالاشتراكية في نظر أعدائها شيوعية فان الوفد ليفخر بسياسته هذه ولا يتبرأ منها^(٧٧) ، وكان رئيس الوفد **مصطفى النحاس** نكيا وهو يقول « ينبغي ألا يكون نظام الارهاب والعنف وسيلة الى مكافحة الشيوعية ، بل أخرى أن يكون ذلك ببذل الجهود لزيادة الانتاج ، وبالنضال ضد العوز والفقر ، وجمله القول ينبغي أن تواصل الجهود لزيادة التقريب بين الطبقات ، ولايجاد نظام اقتصادى يستطيع أن يحصل جميع المواطنين في ظله على حاجاتهم الضرورية^(٧٨) . ذلك أمر كان ضروريا لتجنب الثورة التي باتت خطرا مطلا حذر منه بعض منظرى الوفد لأن « الثورة نوع من الهدم والواجب على المصرى المخلص أن يكون عامل بناء لا معول هدم خصوصا وأن الشعب المصرى ، شعب معظمه مسلم^(٧٩) » .

ها هي روح الأمير المملوكى « محمد الألفى » تتناسخ في النحاس وسراج الدين ، كما تناسخت بعدهما في عبد الناصر ، وقانون الانتهاب الطبقي هو ، هو ، يومها قال الألفى : لو فتح الله على بحكم هذه البلاد . لاطعمت أهلها وكسوتهم ، ألا ترى أنك اذا امتلكت بقرة ، فأحسننت اطعامها ، واراحتها لدرت عليك اللبن ، أما اذا اجعتها وأرهقتها فربما ماتت . . .

أما أن تشرب البقرة لبنها أوت طعمه أبناءها ، فهذا خروج على قوانين الانتهاب للطبقي ، وهذا هو الهدم ، وهو الالحاد !

ويعود السؤال الأصلي ليطل :

■ أين تكمن على وجه الدقة مسئولية فؤاد سراج الدين عن تحلل الوفد وانهيأه ؟

أمام سؤال مثل هذا لابد أن نتحفظ بعض الشيء ، فالملاحظة العابرة نؤكد أن معظم الذين قيموا دور الرجل قد فعلوا ذلك متأثرا بحملات الدعاية المكثفة التي تعرض لها **فؤاد سراج الدين** خلال حكم وزارة الوفد الأخيرة ، والتي انتهت عقب ثورة يوليو ، حين اختير الرجل ليكون كبش فداء يصفى الضباط الأحرار - طلائع البرجوازية الجدد - من خلاله تأرهم مع الطلائع التقايدية للأجنحة المنهزمة من نفس الطبقة .

وربما يدعو للدهشة أن أجهزة الاعلام الرسمية - الناطقة باسم الضباط - قد حطت بكلها على **فؤاد سراج الدين** وحزب الوفد ، بينما قدمت زعماء الاقليات السياسية باعتبارهم أبطالاً وطنيين ، حتى أن منصب رئيس الجمهورية قد عرض على أحمد لطفى السيد^(٨) ، قطب الأحرار الدستوريين الذى شارك فى انقلاب **محمد محمود** عام ١٩٢٨ والذى أصدر قانون حفظ النظام فى معاهد التعليم .

لكن هذه الدهشة يمكن أن تزول ، اذا ما أدركنا أن تلك الأحزاب كانت بلا جماهيرية حقيقية تدعو للخشية منها ، بينما كان الوفد هو المحرك الرئيسى للشارع المصرى . وانطلاقاً من ذلك أن نقيد أنفسنا عند البحث فى مسئولية **فؤاد سراج الدين** عن تدهور الوفد وفنائه بعدة قيود .

■ أولهما أن التركيز على دور فرد ما أو مجموعة أفراد فى التأثير على ظاهرة تاريخية معينة ، ليس ما نعتمده فى رؤيتنا لظواهر التاريخ . أن القول بأن الوفد قد فسد بسبب زواج **مصطفى النحاس** من السيدة **زينب الوكيل** ، أو بسبب بروز دور **فؤاد سراج الدين** ، يغفل عشرات العوامل المعقدة التى أدت الى تحلل بنيان هذا الحزب العتيق . ويحصر المسألة فى جوانب فرعية - مهما كان تأثيرها - فأنها لا تستطيع وحدها أن تؤثر فى الظاهرة التاريخية تأثيراً يقلبها من النقيض الى النقيض .

والواقع أن التركيز على نفوذ **زينب الوكيل** و**فؤاد سراج الدين** - سواء فى الدعاية السياسية أو فى المحاكمات غير القانونية كالمحاكمة التى تنشرها اليوم أو فى التحليلات التاريخية - ليس أكثر من شهادة تبرئة للخلل الرئيسى الذى

نتج عن عجز البرجوازية المصرية عن أداء أى دور ضمن الصيغة التى كان الوفد يقدها ، وبروز أجنحة جديدة منها تريد أن تنقلب على هذه الصيغة ، وأن تطرد الوفد من الحلبة . وإضافه الى ذلك فان هذا التركيز يقدم شهادة تبرئة للدور المخرّب الذى لعبه « جيروند البرجوازية المصرية » من أحزاب الاقلية الذين قدموا أنفسهم دائما للقصر والاحتلال كفرسان للحكم اللاديمقراطى ، مستعدون دائما للعمل فى ظل أى انقلاب دستورى .

وابان محاكمة محمود سليمان غنام ، ثم فؤاد سراج الدين ، كان المحور الرئيسى لوجهة النظر المعادية للوفد - كما عكسها ممثل الضباط الأحرار عبد اللطيف البغدادى - هو القول بأن الوفد برغم الأغلبية الشعبية التى حصل عليها لم يستطيع أن يواجه الملك . وهو ما رد عليه ممثلوا الوفد - من المتهمين والمحامين - بالقول بأن ذلك كان غير ممكن ، لأن الوفد فى النهاية حزب للمدنيين ، بينما كان الظاهر أن قوات الجيش بأكملها تساند الملك .

ومما يلفت النظر أن كل الهجوم على فؤاد سراج الدين قد ارتبط بفترة محددة ، هى الوزارة الوفدية الأخيرة (بين ١٢ يناير ١٩٥٠ و ٢٧ يناير ١٩٥٢) ، اذ لم يشر أحد من الطاعنين على الرجل ، أنه لعب دورا مخربا فى الوفد ، فى الفترة السابقة على ذلك التاريخ ، كما أنه لم يكن ممكنا أن يلعب هذا الدور بعد ذلك التاريخ .

وقد ولد فؤاد سراج الدين فى ٢ نوفمبر (ت ٢) ١٩١٠ ، أى أنه كان أقل من التاسعة من عمره حين قامت ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن ممكنا آنذاك أن تكون له « سابقة جهاد أو بلاء فى الحركة الوطنية » وتخرج فى كلية الحقوق ، وعمل فترة قصيرة فى النيابة . الى أن تفرغ لإدارة شئون أسرته ، وكان والده من أقطاب « حزب الشعب » الذى أسسه اسماعيل صدقى باشا بعد انقلابه الدستورى الشهير .

ويقول عبد الفتاح حسن فى دفاعه عن سراج الدين^(٨) - كمتهم فى هذه القضية - ، أن الوفد هو الذى سعى الى ضم فؤاد سراج الدين الى عضويته ، وان الأستاذ مكرم عبيد الذى كان سكرتيرا عاما للوفد ، قد زار قريته « كفر الجرايده » فى عام ١٩٣٥ وألقى خطابا سياسيا فى منزل فؤاد سراج الدين وانه بعد ذلك أجريت انتخابات سنة ١٩٣٦ ودخلها سراج الدين ، وفاز بالتزكية كنائب وفدى ، وأصبح بذلك عضوا فى الهيئة الوفدية البرلمانية .

وعندما أقيمت حكومة الوفد فى نهاية عام ١٩٣٧ وحل البرلمان الوفدى ، وبدأت وزارة محمد محمود تعد للانتخابات العامة كان الوفد حريصا

على نجاح رئيسه **مصطفى النحاس** فى الانتخابات ، ولكنه استشعر أن هناك مؤامرة لاسقاطه فى بلده الأصلية « سمنود » ، وتقدم فؤاد سراج الدين ليحل المشكلة ، فرشح نفسه فى دائرة « الزعفران » ، واثقا أن أحداً لن يتقدم لمنافسته فيها ، على أن يتقدم النحاس بأوراق ترشيحه فى نفس الدائرة قبل لحظات من قفل باب الترشيح ، ويتنازل له سراج الدين بعد ذلك ، فيفوت بذلك الفرصة على الذين كانوا يتآمرون لاسقاطه فى الانتخابات .

ومع أن المناورة لم تنجح إلا سارعت الحكومة فدفعت - بعد قفل باب الترشيح - تأميناً لشخصين آخرين ، لتحول بذلك دون نجاح **النحاس** بالتركية ، وتمكنت بذلك من اسقاطه . إلا أن تلك المبادرة كانت بداية لمعان نجم فؤاد سراج الدين فى الوفد . وفى ٣١ مارس (آذار) ١٩٤٢ عين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة ، على اثر انتخاب **عبد السلام فهمى** جمعه - الذى كان يشغل هذا المنصب - رئيساً لمجلس النواب . وفى يونيو سنة ١٩٤٣ عين وزيراً للداخلية مع قيامه بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية .

وكان **سراج الدين** وقتها فى الثانية والثلاثين من عمره، وهى سن مبكرة على تولى المناصب الوزارية فما بالك بالجمع بين وزارتين ، واحدة منهما - وهى الداخلية - من أهم الوزارات المصرية ، التى ساد تقليد بأن يتولاها رئيس الوزراء بذاته . واستناداً الى شهادة واحد من أقرب معاونيه اليه وهو **عبد الفتاح حسن** ، فإن أداءه للمهام الوزارية قد اتسم بذكاء وقدره على اكتشاف المواهب وتجنيدھا ، فقد كان **عبد الفتاح حسن** يعمل ايان الحرب قاضياً فى مكتب مراجعة الأحكام العسكرية وهو مكتب تابع لوزير الداخلية مهمته مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية - وكانت الأحكام العرفية قائمة بسبب الحرب - وفى لقاء له مع فؤاد سراج الدين - وزير الداخلية - طلب عودته الى عمله القضائى السابق ، مبرراً ذلك بأن ضميره القضائى غير مستريح لأن أحكام القضاء العسكرى تعرض عليه لمراجعتها ، ومع ذلك فإن التصديق النهائى عليها رهين بموافقة مدير الأمن العام ، ثم رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام ، الذى كان يترك خاتمه عند أحد موظفى الرئاسة ، ومعنى هذا أن أحكام القضاء تقع فى يد جهات غير قضائية ، واقترح **عبد الفتاح حسن** - رداً على سؤال من الوزير - تشكيل مكتب لمراجعة الأحكام من عدد من القضاة . وببساطة - وسرعة غير معهودة - اقتنع **سراج الدين** بوجاهة الاقتراح واستصدر قراراً بتشكيل المكتب ، وعين **عبد الفتاح حسن** عضواً فيه ، ثم ما لبث أن أنتدبه مديراً لمكتبه الفنى ، ومديراً لمصلحة المستخدمين فى الوزارة دون أن يكون وفدياً^(٨٢) .

وابان عمله وزيرا للداخلية ، قام سراج الدين باصلاحات كثيرة جعلته من الوزراء المحبوبين من ضباط البوليس وجنوده ، كان منها تحسين مرتبات صف ضباط البوليس ، واصدار قانون هيئات البوليس الذى نظم ترقيةاتهم تبعاً للأقدمية المطلقة ، واصلاح نظام الدراسة فى كلية البوليس ، وفى وزارة الشئون الاجتماعية استصدر قانون محو الأمية ، وعُدل قانون التعاون ، وادخل تطويراً على بنك التسليف جعله بمقتضاه بنكا تعاونيا . فضلا عن صدور قانون الاعتراف ببنقابات العمال .

وفى عام ١٩٤٦ انتخب عضواً بمجلس الشيوخ ، حيث كان من أذكى وألمع الشيوخ المعارضين ، وقد سجل مواقف كثيرة تستحق التقدير - فى حدود الموقف العام لحزبه ولطبقة وللمرحلة نفسها - ومنها موقفه عند مناقشة قانون التزام المرافق العامة ، وموقفه فى جلسة مجلس الشيوخ السرية فى ١١ مايو (آيار) ١٩٤٨ التى ناقست مسألة دخول الجيش المصرى حرب فلسطين .

وفى عام ١٩٤٧ توفى صبرى أبو علم . وخلا بوفاة منصب سكرتير الوفد المصرى ، وتبعاً للتقاليد التى كان الوفد يسير عليها ، عرض المنصب على **عبد السلام فهمى جمعه باشا** - أقدم أعضاء الوفد آنذاك - ، وتولاه الى أن حالت ظروفه الصحية واقامته الدائمة خارج القاهرة دون استمراره فيه ، واعتذر **عبد الفتاح الطويل** - الذى يتلوه فى الأقدمية - عن تولي المنصب بسبب ظروف اقامته بالأسكندرية . فاختر فؤاد سراج الدين سكرتيراً عاماً للوفد فى عام ١٩٤٨ ، وكان آنذاك فى السابعة والثلاثين من عمره .

ولم ينسب أحد لسراج الدين أية تهمة تتعلق بتأثير سلبي على حركة الوفد خلال خمسة عشر عاماً ، بدأت بعام ١٩٣٥ . وانتهت بعام ١٩٥٠ . لكن التركيز الأساسى جاء على نفوذه ابان وزارة الوفد الأخيرة . اذ كان سراج الدين خلالها الرئيس المعلى للوزارة ، بحكم شيخوخة الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ، وعجزه النسبى عن العمل .

واذا نحينا جانبا ، العوامل الشخصية فى الصراع السياسى . التى تخلق حزازات وأحقاد مصدرها أسلوب المنافسة البرجوازية على النمط العربى ، وهو أسلوب تميز بانحطاط ولا أخلاقية نادرة . لم ينج منه حزب . حتى الأحزاب الشيوعية المصرية ، التى يفترض أن تمارس الصراع داخلها وفقاً لأكثر المعايير موضوعية ، فان مسئولية **فؤاد سراج الدين** عن . ساد الوفد وتحله ، ، يمكن أن تتحدد بشكل أكثر دقة وأكثر انصافاً . ذلك أن اعتماد

« تبيء المنافسة ، كحقائق يربك خيوط كل تاريخ ، ويخرج به عن أى إطار علمى .

وفى هذا الصدد يبرز سؤال يستحق الوقوف عنده :

■ هل كان تصدر سراج الدين لقيادة الوفد - فى العامين الأخيرين - عرض من أعراض تحلل الوفد ؟ أم سببا من أسبابه ؟!

عند النظرة الموضوعية ، فإن واقع الحال يجيب بالنفى على كلا الاحتمالين وذلك فى ضوء عدة اختيارات مضادة لم يكن لها بديل ، فقد كان ضروريا أن يجسد الوفد شباب قيادته ، ومعظم الذين قاموا بأدوار هامد فى عهد وزارته الأخيرة كانوا من قيادات الوفد الأكثر شبابا ومنهم عبد الفتاح حسن ومحمد صلاح الدين وإبراهيم فرج . والتعلل بمسألة « سابقة الجهاد » و « سابقة البلاء » ينطلق من تصور وهى بأن « الوفد » قد عاش حياته يدبر الثورات ، وهو أمر غير حقيقى ، فمنذ ارتضى الوفد صيغة النضال الديمقراطى السلمى وانتقل الى مرحلة « الشرعية » ، وهو يقيس الأمور بمقياس مختلف .

ولا يجوز لنا هنا أن نضع له مقاييسا من عندنا ، اذ لوفعلنا ذلك لكان الاختلال فينا لا فيه .

أن الوفد كان حزبا للبرجوازية المصرية ، وهى برجوازية سبق لنا أن شرحناها ، وحين نضع مقاييسا تحاسب سراج الدين على أنه لم يكن بروايتاريا ، نكشف عن جهلنا بالتاريخ ، كما نعجز عن ادانة الرجل ولو كان مدانا .

وواقع الأمر أن سراج الدين ، كان هو الامتداد الطبيعى لقيادة الوفد التقايدية التى بدأت بسعد والنحاس ، بما يتواءم مع التغيرات فى البنى الطبقيه التى لحقت بالبرجوازية المصرية ، وبطلانها السياسية بالتالى . . . والقول بأن فؤاد سراج الدين كان ممثلا لجناح من كبار الاقطاعيين فى الوفد عمل على شد الوفد نحو مزيد من اليمينية يغفل الحقيقة التى تقول بأنه لم يكن يملك أكثر من ٣٠٠ فدان ، ولم يقدم أحد من القائلين بغير ذلك دليلا على أنه كان ممن يجوز توصيفهم ضمن كبار ملاك الأراضى ، صحيح أنه كان يرتبط بصلات مصاهرة مع أسرة البدرأوى ، التى كانت تملك مساحات ضخمة من الأراضى ، لكنه شخصا كان يرتبط أكثر بالاستثمار فى مجالات الصناعة والمصارف والعقارات وتجارة القطن . كما أن موقفه عندما اعترض

مجلس النواب الوفدى على القانون الذى قدمه برفع الضريبة على الأطنان والمحاسبة على ذلك بأثر رجعى حين أعتبر موافقة المجلس على مشروع الضريبة موازياً للثقة به ، مما دفع المجلس الى تغيير رأيه موقف يقدم دليلاً على تفضيل المصلحة العامة على المصالح الضيقة التى دفعت النواب لمعارضة مشروع القانون .

وهذه التهمة لا تنسجم مع مقولة شائعة عن **فؤاد سراج الدين** تذهب الى أنه كان صاحب النفوذ الأكبر فى تشكيل حكومة الوفد الأخيرة ، اذ جاء هذا التشكيل متضمناً لاسماء عدد من الدكاترة الذين لم يعرفوا بوفديتهم هم : **طه حسين وزكى عبد المتعال وحامد زكى وأحمد حسين** وهم الذين ساهموا فى صياغة سياسات اصلاحية لتقديم خدمات لقطاع أعرض من الجماهير الشعبية مثل الضمان الاجتماعى ، ومجانية التعليم ، والمراكز الاجتماعية فى الريف . . الخ ففضلاً عن أن سياسة تلك الوزارة على وجه الاجمال تمثل أقصى ما يمكن توقعه من حزب تقليدى كالوفد ، سواء فى معالجتها للقضية الوطنية أو فى حرصها النسبى على تقديم بعض الاصلاحات الاجتماعية الجزئية . ومع أن معالجة حكومة الوفد الأخيرة للقضية الوطنية لم تخرج عن الاطار العام الذى مارست به البرجوازية حل تفاقضها مع الاستعمار وهو أسلوب « المفاوضة » ، إلا أنها تشددت فى شروطها ربما بما لم يحدث من قبل . وقد رفض **النحاس** المحور الرئيسى الذى كان المفاوض البريطانى ينطلق منه ، وهو أن هناك خطراً سوفيتياً يحيق بمصر ، يتطلب وجود قاعدة بريطانية أو تحالف عسكرى مع الغرب . وردا على ذلك قال **النحاس** ان الاحتلال البريطانى لمصر أمر مادى واقع ، وأنه لا يستطيع أن يقنع شعبه بأن هناك خطراً من بلد على بعد عشرات الآلاف من الأميال ، متجاهلاً الخطر الذى يراه الناس بأعينهم^(٨٢) . بل أن حكومة الوفد الأخيرة رفضت أن تكون طرفاً مؤيداً للغرب فى الحرب الكورية ، وآثرت أن تقف على الحياد^(٨٤) .

واتهام **فؤاد سراج الدين** بأنه كان وراء السياسة التى التزمت بها حكومة الوفد الأخيرة من « مهادنة » القصور « مجاملته » يتطلب معالجة هذا الأمر من خلال نظرة أكثر شمولية من الوقوف عند بعض من الظواهر السطحية . ان اجتزاء فقرة من خطبه تتضمن نفاقاً للملك أو قراراً بمنحه مرتبة ادة سنة مقدماً - وغيرها من الوقائع التفصيلية التى سترد أمثلة عديدة لها فى وقائع محاكمة **سراج الدين** - هو اغراق فى جزئيات لا تنسجم ضمن خط عام . والنقطة التى تستحق التساؤل والتحليل :

■ هل كانت هذه السياسة ضرورة أم لم تكن ؟؟؟ .

فى تلخيص **أحمد بهاء الدين** لموقف حكومة الوفد من السراى ، ومبررات

هذا الموقف من وجهة نظر الوفد ينقل عن الوفديين قولهم أنهم عمدوا الى « مجاملة الملك » هذه المرة بالذات وارضاء طلباته وتنفيذ ما يستطيع منها وانظواهر بمحاولة تنفيذ ما لا يستطيع . مع السعى فى الخفاء وفى نفس الوقت لاحتياط المطلوب مثلما فعل فى تشريعات الصحافة . . . اذ ناز الملك على الوزارة وأنذرهما بضرورة اغلاق الصحف التى تهاجمه فأوعزت الى النائب الوفدى **اسطفان باسيلي** بتقديم تشريعات الصحافة . . وتظاهرت أنها مهتمة باقرارها . . وأوعزت فى الوقت نفسه الى الصحافة الوفدية والنواب الوفديين بمهاجمة التشريعات ورفض الموافقة عليها .

وفيما ينقله **أحمد بهاء الدين** عن الوفديين فأنهم يذهبون الى « أن الوفد كان قد تحمل كل هذا العناء لسبب واحد . هو أنه كان ينوى إلغاء المعاهدة وكان يعلم فى الوقت نفسه أن الملك لن يرضى عن هذه الخطوة . ولما كان لا يجرؤ على اقالة الوزارة بسبب محاربتها للانجليز . فإنه سيعهد الى التمهك فى أى أزمة داخلية لاجراج الوزارة وتفويت فرصة إلغاء المعاهدة . لذلك قرر الوفد أن يتجنب أى أزمة داخلية مهما كان الثمن ابتغاء تحقيق العمل الأكبر وهو إلغاء المعاهدة » .

ذلك ما كان بقوله الوفد منذ كان فى الوزارة « فقد حذب أن النحاس كان عائدا من الاسكندرية الى القاهرة فى القطار . وكان معه فى الديوان بعض النواب الوفديين ، فقالوا له أن الناس « أكلت وجوههم » من « انحناء الوفد » وتدخل غير المسئولين فأنفجر فيهم النحاس وشرح لهم السبب^(٨٥) .

وفى تقييمه لهذه السياسة يقول **أحمد بهاء الدين** أنه مع اعتماده لهذا السبب كمبرر مقبول لتراجع الوفد الا انه يعتبر « ان هذه الحقيقة ذاتها هى ابلغ دليل على التغيير الذى أصاب الوفد والضعف الذى نال منه . فلو كان الوفد باقيا على قوته وتطرفه القديمين لسلك لاجراج الملك وتوريطه فى إلغاء المعاهدة وسيلة أخرى . كان حريا بالوفد أن يرتبط بالجماهير وبالرأى العام وبالطوائف ارتباطا قويا وأن ينبه هذه الجماهير بلاباقة الى الخطر الذى يهدد القضية من الملك . وكان الناس مهيايين تماما لتقبل هذه الحقيقة بل كانوا يعرفونها فعلا وبدلا من أن يلوح فى وجهه القصر برابة المساومة كان عليه أن يرفع فى وجهه سلاح التهديد^(٨٦) » .

ان رايا مثل هذا يغفل تماما الطبيعة الطبقية للوفد كحزب ويغفل ايضا الطبيعة النوعية لموقف البرجوازية المصرية من الجماهير الشعبية فمنذ اولى حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الافق البرجوازية وموقف البرجوازية المصرية من الجماهير

الشعبية موقف ثابت لا يتغير . فبرغم أن مصالحها كانت تخلق تناقضنا مستمرا بينها وبين الاستعمار تدفعها للاستعانة بالجماهير الشعبية ، إلا أنها - بسبب ضعفها وحدودية تناقضها مع الاستعمار - كانت تسارع عند أول فرصة للحصول على الفتات الذي يعرضه عليها الاستعمار ، آنذاك تلتفت بخوف الى الجماهير الشعبية فتعيدها الى القفص الذي اطلقتها منه . وقد يلفت النظر هنا أن ثورة يوليو ذاتها - وهي الظاهرة التي انتمى اليها الاستاذ أحمد بهاء الدين أبديولوجيا وسياسيا - حين استأنفت المفاوضات مع الانجليز ، لم تقبل بأسلوب العمل الفدائي الجماهيري كوسيلة لضغط على المفاوض البريطاني ، بل مارست هذا الضغط من خلال إدارة انشأتها ضمن جهاز المخابرات العامة سميتها إدارة بريطانية ، وظل هدف العمل المناوئ للمحتل البريطاني محدودا في « مساومته » للحصول على أقصى تنازلات ممكنة . وحين بدأ أن الوضع الداخلي ينفذ بخطر تحرك شعبي جماهيري للمطالبة بالحقوق الديمقراطية ، سارع عبد الناصر بقبول مبدأ الدفاع المشترك عندما قبل النص في المعاهدة على السماح بعودة قوات الاحتلال الى قاعدة السويس عند تعرض إحدى الدول الموقعة على ميثاق الضمان الجماعي العربي أو تركيا لعدوان خارجي^(٨٧) .

وحتىه الأمر أن سياسة مهادنة الملك كثرمن لالغاء المعاهدة - مع اطلاق الحريات الديمقراطية بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر - كانت أقصى ما يمكن أن يطالب به الوفد كحزب برجوازي تقليدي .

وإذا كان فؤاد سراج الدين هو المسئول عن رسم مثل هذه السياسة فإنه لا يكون معبرا عن ضغط يميني ، بل يعبر عن آخر صيحة يمكن أن تصدر عن حزب في مثل ظروف الوفد وتركيبه .

ومن الثابت أن فؤاد سراج الدين لم يكن محبوبا أو مرضيا عنه من الملك فاروق أو من رجال السراي ، ويذكر عبد الفتاح حسن أنه حين قابل الملك فاروق لحلف اليمين عند تعيينه وزيرا قال له الملك « صاحبك فؤاد سراج الدين أنا موسى مبسوط منه ، ومش مطمئن له^(٨٨) » وهو ما شهد به عدد من رجال السراي الذين أكدوا أن الملك لم يكن يثق بفؤاد سراج الدين أو يطمئن له أو يعتمد عليه من رجاله . وقد ضرب فؤاد سراج الدين في خطبته الأخيرة أمثلة على الاحتكاكات التي حدثت بينه وبين الملك ، منها أنه رفض تعيين القائمقام

اسماعيل شيرين زوج الاميرة فوزية شقيقة الملك محافظا للقاهرة ، حتى أنه ترك منصب المحافظ شاغرا حتى يتجنب الاحراج ، كما رفض تعيين كريم ثابت وزيرا بطلب مباشر من القصر فضلا عن أمثلة أخرى كثيرة^(٨٩) .

وما يغفله كثيرون من الباحثين ، أن اتهام حكومة الوفد الأخيرة بالانحناء الذليل للملك ، تهمة قد صدرت أصلا عن عملاء السراى الذين هاجموا الوفد دائما بسبب تعنته مع الملك ، فواقعة طلب النحاس تقبيل يد الملك فى أول لقاء بينهما - بعد الفوز الذى حققه الوفد بحصوله على الأغلبية فى انتخابات ٣ يناير ١٩٥٠ - واقعة تنسب لحسين سرى - رئيس الديوان الملكى آنذاك - الذى كان شاهدا الوحيد . وهو رجل احترف بعد الثورة التشهير بالوفد لحساب الضباط كثرين لاعفائه من المحاكمة على جرائم عديدة ارتكبها وثبتت بأدلة قاطعة ، على رأسها أنه كان عديلا للاستعمار البريطانى ، بل كان صاحب فكرة اجبار الملك على استدعاء مصطفى النحاس - فى ٤ فبراير (شباط) ١٩٤٢ - لرئاسة الحكومة بالقوة المسلحة .

ولعبت دار « أخبار اليوم » الدور الأساسى فى التشهير بالوفد قبل الثورة وبعدها ، وهو نفس الدور الذى لعبته « روز اليوسف » فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، فاذا نحبنا جانبا أن هذا التشهير قد سمحت به حكومة الوفد نفسها - بل أن فؤاد سراج الدين نفسه قد تعرض لهجوم شخصى صار طوال عهد الوزارة الأخيرة - ولاحظنا أن « روز اليوسف » منذ خروجها على الوفد عام ١٩٣٧ كانت قد تحولت بالفعل الى « مجلة ملكية » ، وأنها ، فى الفترة بين ١٩٣٨ - ١٩٥٠ - كانت تعمل فى خدمة تحالف أحزاب الأقليات وفريق القصر ، بالإضافة لادار « أخبار اليوم » التى أسست فى عام ١٩٤٤ لكى تكون لسان حال حزب ٤ فبراير - وهو حزب غير معن أسسه أحمد حسنين باشا كحزب للقصر ومهمته الوحيدة تحطيم الوفد وتلويث سمعته - وقد ظلت تحارب الوفد لحساب السراى ، ثم انقلبت فجأة تهاجم الاثنين فى العامين الآخرين ، وهذا أمر لابد أن يدفع لريبة أى مؤرخ محايد أو محلل منصف .

وحقيقة الأدر أن « دار أخبار اليوم » التى كانت تخدم منذ البداية طموح السياسة الأمريكية للظول محل دول الاستعمار التقليدية فى المنطقة العربية عموما ومصر خصوصا ، كانت قد فقدت الأمل فى إمكان الاعتماد على الملك فاروق للقيام بدور البديل الجماهيرى للوفد ومن هنا ظهرت نغمة النقد للملك فى صحفها مع استمرار عدوانها التقليدية للوفد ، وبدأت تبشر باوضاع جديدة تتواءم مع بحث الولايات المتحدة الأمريكية عن يلعب دورا لحسابها فى مصر .

وتكشف وفائع **محاكمة سراج الدين** عن خطأ كثير من المقولات التي كانت سائدة حول العلاقة بين الوفد وبين القصر بل وتزيج الستار عن مواقف بطولية وعهبة فيها البعض لانسيهم على حساب الوفد ومنهم د. **محمد زكي عبد المتعال** - وفد ادانته محكمة الثورة في حكمها - الذي قدمته صحف « **أخبار اليوم** » كدجال ، ثم ثبت د. : ذاك عمالته السراي فضلا عن صلاته الوثيقة بالدوائر الامريكية ، كما افترض مرقف النائب العام الأسبق **محمد عزهي** من تهقيقات فضة الاساحة الفأدة التي ذهب بعض المؤرخين^(٩) الى اتهام الوفد بأنه المسئول من حارده من منصبه تايية ارغبة السراي واعتبروه بطلا ، ثم ثبت فيما بعد انه هو الذي تواطا - على غير رغبة الحكومة الوفدية - لافساد فضة الأسلحة الفاسدة احساب السراي طعما في مرتب مجر .

ان محك النخبيم الرئبسي لسياسة مهادنة مصر - كمن مدفوع سلفا لافناء المعاهدة وبصرف النظر عما اذا كان **فياد سراج الدين** هو المسئول عنها ام ام يكن - هو طبيعة الوفد كحزب برجوازي تقايدى ودور القوى المناهضة له ، وفيمة الهدف الذى بدع له هذا النمن ، والسياسة الوقائية التي اتبعها لكى تقلل من فداحة التمس المدفوع . وفي رأينا ان سياسة مهادنة الملك لم تكن ذات آثار سلبية ، اذا ما نظرت الى وجهها الآخر وهو اطلاق الحريات العامة الى ذرى غير مسبوقة في تاريخ البرجوازية المصرية .

ولقد كان من الممكن ن نكرن هذه السياسة ذات آثار سلبية او اقترنت باهـ دار لـ هذه الحريات او لو كان الهدف منها - وهو الفناء المعاهدة - لم يتحقق .

ان وافع الأمر امامنا يقول أن الملك قد تعرض في خلال حكم وزارة الوفد الأخيرة **ما لم تتعرض له السراي طوال عهدها** ، اللهم الا ايان انقسام مصر الى بادين أيام الثورة العربية . فخلال حكم وزارة الوفد الأخيرة هتفت الجماهير فى الشوارع بسقوط الملك والملكية ، وفيما يذكر « واين » فان « عشرات الآلاف من المصريين وجهوا الشتائم الى ملكهم ، وكانت الضربة قاصمة عندما ردوا .

ناريما ن . . ناريما ن . . ابنك عنده سنان

لمحين بذلك الى الاشاعة التي ترددت فى ذاك الوقت بأن الملك فاروق قد أصر على أن تحمل الملكة ناريما ن منه صبيا قبل أن يتزوجها شرعا^(١٠) .

وعقب تعيين **حافظ عفيفى** رئيسا للديوان الملكى هتف الطلاب فى الشوارع « يسقط عفيفى وحافظ عفيفى » وهو تلميح ذكى لاعتراضهم على قرار التعيين

الذى أصدره الملك دون مشورة الوزارة ، ومع أن مثل هذه الهتافات لم تكن تعبر عن الدرجة المطلوبة من الوعي ، فإن الصحف الأكثر راديكالية مثل « الملايين » ، واللواء الجديد ، « الاشتراكية » وغيرها كانت تنهال على أسس النظام بمحاول هدم أولها لما استطاع تسعون ضابطا - هم كل عدد تنظيم الضباط الأحرار - أن يهدموا هذا النظام .

أن يمينية فؤاد سراج الدين ، تعبير صحيح ، اذ قارناه ، بتيار « الطليعة الوفدية » الصاعد والذى كان تعبيرا عن ضيق ما تبقى من شرائح البرجوازية المصرية الصغيرة بين صفوف الوفد بسياساته التى كانت فى خدمة الشرائح الأصلية التى كونته ، والتى كان معظمها قد خرج قبل ذلك مشكلا لالاخوان المسلمين ومصر الفتاة والفصائل المتعددة من الحركة الشيوعية المصرية ، ولكنه يصبح خطأ بالغا اذا اعتبرنا أن محك ذلك هو وجود تيار وفدى أصيل بتوسط الاثنى كان فؤاد سراج الدين على يمينه ، وكانت « الطليعة الوفدية » تلى يساره .

وتبقى النقطة الأخرى الأساسية وهى :

■ هل كان بمقدور الوفد أن يقود ثورة جديدة كتلك التى قادها فى عام ١٩١٩ ؟

بصرف النظر عن زعم الوفديين ، فإن الحقائق التاريخية صريحة فى أن طامح الطلائع البرجوازية التى أرسلت ممثلها الثلاثة فى ١٨ نوفمبر ١٩١٨ لاقابلة السير « ريجنالد وينجت » - المندوب السامى البريطانى آنذاك - تطلب السماح لها بالسفر الى مؤتمر الصلح لعرض قضية مصر عليه ، لم تكن تطمح فى أكثر من حكم ذاتى محدود .

بل أنه حتى عندما نفى زعماء الوفد الثلاثة فى ٩ مارس ١٩١٩ - فإن الباقين من الزعماء لم يكونوا راغبين فى أحداث « فرقه » حتى أن عبد العزيز فهمى باشا قال لطلاب مدرسة الحقوق حين ذهبوا يستشيرونه فى التظاهر :

- دعونا نعمل فى هدوء وانصرفوا الى دراستكم ولا تزيدوا الخرق على الزائق .

ولولا أن الطلاب لم ينتظروا وفدهم الذى ذهب لاستشارة زعماء الوفد ، فخرجوا متظاهرين بادئين بذلك كل عنف ثورة ١٩١٩ ، لما طاف بخلد طلائع البرجوازية السياسيين أن يقوموا بثورة أو أن يدعو لقيامها .

وفى ضوء ذلك فان الوفد لم يكن مؤهلا او مطالبا بان يقود ثورة جديدة ضد الملكية ، او ان ينتمى للجماهير الشعبية التى اذا لم تكن قد تحركت فتلك مسئولية طلائعها السياسية التى كانت عاجزة عجزا ذاتيا بحكم ظروف ليس هنا مكان الحديث فيها .

وفى التقييم الحقيقى لسياسة حكومة الوفد الاخيرة نستطيع ان نقول ان هذه السياسة قد عبرت عن آخر صيحات العداء للاستعمار وآخر صيحات الديمقراطية الليبرالية التى يستطيعها حزب برجوازى تقليدى كالوفد ، وهى صيحة كانت ضد مطامح شرائح البرجوازية الصناعية التى كانت صاعدة آنذاك . فاذا كنا منصفين حقيقة لوجب ان نقدر للوفد انه اختار ان يموت موته شريفه ، وان يخرج من التاريخ كما دخله ، وفيما للوطنية كما يستطيعها ، وللليبرالية كما تسمح بها بنيته الطبقية والله لا يكلف طبقه - او فردا - فوق ما يطيق او ما يريد (! !) ومن الانصاف للتاريخ - ولفؤاد سراج الدين - ان نقول انه كان - كما تعود انصاره ان يهتفوا « سراج الوفد » ، وان ما اطفأ هذا السراج كان هو الزمن نفسه ، ذلك انه كان آخر محاولة لكى تضى شرائح البرجوازية القديمة ، وكان لابد له ان يطرد خارج الحلبة ، لكى يتقدم عسكر البرجوازية فيضيئوا شعلتها . .



ولم تكن محكمة الثورة هى الخطوة الاخيرة لتصفية جماهيرية حزب الوفد . ولم تكن كافية لطرده خارج الحلبة لكى يتقدم عسكر البرجوازية فيضيئوا مصر الجديدة ، اذ لم يكن سهلا ان يغادر الوفد الحلبة وهو صاحب رصيد من للنضال يصل الى ربع قرن ، فى حين ان البدائل المطروحة - والمتمثلة فى الضباط الاحرار - لم تكن قد طرحت شيئا يستحق المراهنة عليه . وحين استطاعت ملامح السياسة الناصرية المعادية للامبريالية ان تطرح نفسها ، موازية للاصلاحات الراديكالية ، غابت ليبرالية الوفد تحت السطح ، ولم تجد من يبكى عليها - بل ويحمل مشعلها سوى الشيوعيين المصريين الذين كانوا مع تاييدهم للسياسة الناصرية فى خطوطها العامة يرون ان سبل التقدم تسد بمقدار الحيلولة بين الجماهير الشعبية وبين حقها المشروع فى انشاء منظماتها المستقلة نقابيا وسياسيا وايدولوجيا ، وهو موقف ظلوا يتمسكون به حتى ارغموا بالقهر والتعذيب ، وبتطبيق قاعدة ذهب المعز وسيفه ، وبالتشوش الفكرى والتنهؤ التنظيمى ، على التخلّى عن قضية الديمقراطية ، ودفعوا ثمن ذلك وجودهم نفسه ، وفضلا عن انهم تخلوا عن قضيتهم

الأساسية ، فانهم بما فعلوا قد تواطأوا - مع الناصريين أنفسهم - على نسف كل انجازات تلك الحلقة من حلقات الثورة البرجوازية ، نسفا تبسو ملامحة اليوم ظاهرة للعيان بلا حاجة الى دليل .

والغريب أن الوفد كان قد أدرك متأخرا القيمة الحقيقية لدور الشيوعيين كقوة ديمقراطية ، وهو ما تمثل في قبوله تأسيس جبهة معهم بدأت على المستوى الطلابي في بداية الثورة ، وشارك فيها الطلاب المنتمون للوفد والحزب الاشتراكي مع الطلاب الشيوعيين ، وكان برنامجها يتلخص في تأييده حركة الجيش ضد الاقطاع والرجعية ، واستمرار النضال ضد الاستعمار ، والتحرر الوطني ، والغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية وحرية الصحافة . الى جانب مطالب متعلقة بحصانة الجامعة وحرية الحركة الطلابية ، واستطاعت هذه الجبهة أن تسيطر على اتحادات طلاب جامعات مصر الثلاث .

وقبل **مصطفى النحاس** - عقب الغاء الأحزاب والدستور - أن يدخل الوفد في جبهة وطنية ديمقراطية مع أحد فصائل الحركة الشيوعية « حدتو » . وعين النائب الوفدي **حنفي الشريف** ممثلا له في قيادة هذه الجبهة التي ضمت جناحا من الحزب الاشتراكي ، كما أن الاخوان المسلمين قبلوا التنسيق معها ، مع رفضهم لعضويتها .

وفي الاجتماع الأول للجبهة اتفق مندوب « حدتو » ، **أحمد الرفاعي** - ومندوب الوفد - **حنفي الشريف** - على اصدار بيان يعلن تأسيسها تحت شعار : استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال البريطاني . مع الاتفاق على نشاط جبهوية هي : عودة الجيش الى ثكناته - عودة الحياة النيابية - تأمين حريات الشعب الديمقراطية وفي مقدمتها حرية حمل السلاح ضد العدو - تأمين حقوق التنظيم النقابي والسياسي للطبقات الشعبية - تأمين حقوق العمال الزراعيين في تكوين نقاباتهم والفلاحين في تكوين اتحاداتهم - بناء علاقات مصر الدولية على أساس مواقف الدول من الاحتلال البريطاني .

وطبقا للشهادات التي أدلى بها أطراف هذه الجبهة **للدكتور عبد العظيم رمضان** (١٢) فإنه في الفترة من تاريخ انشاء الجبهة بين « حدتو » والوفد ، وحتى نوفمبر (ت ٢) ١٩٥٣ تاريخ القبض على أعضائها، استطاعت أن تقود حركة معارضة سرية نشطة ضد نظام الحكم الديكتاتوري الذي أقامته حركة الجيش . فحين أعلنت الجمهورية في ١٨ يناير (ك ٢) ١٩٥٣ أصدرت الجبهة منشورا تحت عنوان « نريد جمهورية ولكن ديمقراطية » هاجمت فيه المضمون الديكتاتوري للجمهورية الجديدة كما أصدرت كتيبا من ٣٥ صفحة يوم ٧ سبتمبر ، بمناسبة

مرور عام على اعدام العامل **مصطفى خميس** ، كما هاجمت اعلان تشكيل محكمة الثورة في بيان طويل ، بل وهاجمت موقف الضباط من المفاوضات مع بريطانيا وخاصة موافقتهم على بقاء عشرة آلاف خبير بريطاني في قاعدة قناة السويس بعد الانسحاب منها . ووصل حماس الوفديين للتعاون مع الشيوعيين الى الحد الذي أصر فيه **محمود سليمان غنام** - السكرتير العام المساعد لحزب الوفد قبل حله - على الاشتراك في الدفاع عن عدد من الشيوعيين الذين قدموا للمحاكمة أمام مجلس عسكري عال في شهر يوليو ١٩٥٣ . وحين اعتقل **غنام** طلب الى المتهمين الذين كان يدافع عنهم ، الاصرار على استدعائه من السجن ليواصل الدفاع ، وهو ما دفع الضباط الى تقديمه لمحكمة الثورة بتهمة الاشتراك في نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامه . وبعد القبض على قيادة الجبهة نجح عبد الناصر في احداث انشقاق داخل « حدتو » فأيده عدد من قياداتها - الذين كانوا معتقلين بالسجن الحربي ببيان شهير - بينما ظل الباقي مصرا على موقفه .

والواقع أن **لعبة الانقسامات وتفتيت القوى** ، كانت أنجح وأذكى تكتيكات عبد الناصر السياسية . ويمكن القول أن أبرع ضرباته في هذا الصدد ، كانت نجاحه في الحصول على البيان المعروف باسم « **بيان السجن الحربي** » الذي أيد بمقتضاه فريق من قيادة « حدتو » عبد الناصر ، وهو ما حال موضوعيا دون امكانية استمرار الجبهة في عملها ، خاصة أنها كانت قد تلقت ضربة بوليسية قاصمة بالقبض على قياداتها . وحين تفجرت أزمة مارس ١٩٥٤ - التي تلت استقالة محمد نجيب في ٢٨ فبراير بعد خلافه مع مجلس قيادة الثورة - كانت القوى التي تراهن على الديمقراطية تفتقد لوجود هذه الجبهة ، اذ كانت جماهير الوفد العريضة تتحرك بلا قيادة حقيقية بعد الافراج عن **غواد سراج الدين** ليبقى معتقلا في مستشفى مجدى ، ومضاعفة الحراسة على **مصطفى النحاس** ، الذي كان محدد الإقامة في منزله . وفي نفس الوقت كانت « حدتو » - وهي أكبر فصائل الحركة الشيوعية آنذاك وأكثرها جماهيرية - تعاني من آثار التفتت الذي أحدثه بيان السجن الحربي وهو ما ترك المجال حرا للقوة السياسية الوحيدة التي كانت منظمة آنذاك بدرجة وافر وهى الاخوان المسلمين ، لكن تكون مركز الثقل الحقيقى الذى يستطيع أن يرجح إحدى الكفتين فى الصراع الذى كان موضوعه الأساسى : حكم برجوازي مدنى ديمقراطى ، أم حكم برجوازي عسكرى لا ديمقراطى .

وكان طبيعيا أن يقف الاخوان المسلمون على الحياد، وأن يراهنوا على الجواد اللاديمقراطى ، وهم بطبيعة تكوينهم وأيديولوجيتهم أبعد القوى عن الايمان بالديمقراطية أو الوقوف فى صفها ، وحسم موقفهم المعركة لصالح العسكريين ،

بظن أنهم - الاخوان - يستطيعون تصفيتهم أو تطويعهم للعمل باسمهم فيما بعد ، وهو ظن دفع الاخوان ثمننا له عذابا - مهما كان رفضنا له - الا أنهم صناعة والمسئولون عنه قبل أى أحد آخر (١٢) .

ومن المؤكد أن الأزمة فى مجملها كانت فوق الطاقة الذاتية لكل الفصائل التى كانت تعمل فى الساحة السياسية آنذاك ، فالشيوعيون - أو قسم منهم - تشوشوا - تعبيرا عن أنهم كانوا منذ البداية جزءا من حركة البرجوازية الصغيرة أكثر مما كانوا طلائع للبروليتاريا - فطامنوا أعناقهم لمشنقة الانقسام التى نصبتها لهم **عبد الناصر** - عن طريق ضابط مخابراته الذكى حسين عرفة - الذى انتزع من قيادة « حدتو » بيان السجن الحربى . وحتى الوفديين أنفسهم ، كانوا أقل صلابه من الاستمرار فى معركة الديمقراطية ، وليس أدل على ذلك من أن عددا من أقطاب الوفد كانوا قد قبلوا فى مرحلة سابقة ، الانضمام الى هيئة التحرير - أول تنظيم سياسى أقامه الضباط - ثم عدلوا فيما بعد عن هذا الموقف ثم عادوا فقبلوا ابان أزمة مارس اقتراحا حملة **أحمد الألفى عليه** الى **ابراهيم الطحاوى** ، بأن ينضم مجلس قيادة الثورة الى الوفد ، فيكون عبد الناصر سكرتيرا عاما له ، ومصطفى النحاس رئيسا ، وهو اقتراح يعبر عن عجز الوفد ، وشعوره بنفاد طاقته ، لكن **عبد الناصر** الذى كان يعرف جيدا ما يريد ، رفض الاقتراح قائلا أن هذا يعتبر تخليا عن مبادئ الثورة التى قامت ضد هؤلاء ، وبصورة أكثر تحديدا وأبلغ دلالة ، قال عبد الناصر فى حوار لاحق :
- لماذا تريدون عودة الحياة النيابية . . ألكى يعود حكم زينت الوكيل ؟ !



وعودة حزب الوفد للنشاط السياسى ، بعد ربع قرن من التعتيم لاعلامى والتشويه التاريخى ، وبعد أن أعيد حرث التربة المصرية فاقتلعت جذوده منها لقتلاعا ، طن البعض ألا نبت لها بعده ، أمر طبيعى ، ذلك أن عبد الناصر ، كان ظاهرة غير طبيعية ، اعترضت مسار حياة البرجوازية المصرية ، لكى يتقدم بطريق واحد لطبقة كانت على وشك الاختناق موتا وعجزا ، فجسد البطريق ذا الرداء العسكرى شبابها ، وقدم لها - بذكائه وصلابته وقسوته - دفعة لكى تعيش عمرا أطول ، ومنذ تلقى ضربة ١٩٦٧ الموجهة - من داخل مؤسساته لا من خارجها - كانت الأرض المصرية تحرث من جديد ، وكان يتراجع خطوة بعد خطوة ، وما حدث فى ٢٨ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٠ ، هو أن الرجل قد دفن فقط ذلك أنه كان قد مات - موتا حقيقيا لا مجازيا - فى غروب الخامس من حزيران . . .

و حين يصرخ سراج الدين اليوم :

• لقد آن الأوان لكى يغادر « الانكشارية » المسرح ، ليعود
الحكم للمدنيين •

فهو لا يقول الا حقا ، وهو يطبق قوانين اللعبة البرجوازية
التقليدية : لعبة الطرح خارج الحلبة •

لكن ما نسبه ، وما ينسأه الانكشارية ، انهم لم يعودوا وخدمهم فرسان
الحلبة^(١٤) •

صلاح عيسى

القاهرة - ٦ فبراير (شباط) ١٩٧٨ (٢)

(٢) أعد هذا الكتاب للطبع قبل التطورات الأخيرة التى انتهت بإعلان
« حزب الوفد الجديد » حل نفسه على اثر الاجراءات التى أعلنها الرئيس
السادات فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو ١٩٧٨ •

□ هوامش الدراسة □

(١) قال محمد الوكيل هذه الكلمة للأستاذ مصطفى بهجت بدوى الذى رواها لى فى عام ١٩٧٣ .

(٢) فؤاد سراج الدين : « لماذا الحزب الجديد » ؟ - دار الشروق - سبتمبر ١٩٧٧ - ص ٢١١ .

راجع ردا كاملا على هذه الخطبه من وجهة نظر ناصرية متشددة فى كتاب محمد عوده : الباشا والثورة - روز اليوسف ١٩٧٧ .

(٣) كانت احدى شركات المقاولات قد بنت فيلات فخمة لأعضاء مجلس قيادة الثورة وباعتها لهم بأجور رمزية على آماط طويلة .

(٤) الاشارة الاولى لكلمة قالها النائب الوفدى عباس محمود العقاد فى مجلس النواب عام ١٩٣٠ قاصدا بها الملك فؤاد - والاشارة الثانية لنائب رقص فى مجلس الأمة المصرى يوم ١١ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ فرحا باعلان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عذوله عن تنحيه عن الحكم .

(٥) فؤاد سراج الدين - المصدر السابق - ص ٢٠ ، ٢١ .

(٦) سبق أن الححنا كثيرا على الفكرة الواردة هنا فى العديد من مقالاتنا ، راجع مقدمة كتابنا « الثورة العربية » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢ - ودراستنا «الايوان المسلمون» مأساة الماضى ومشكلة المستقبل المنشورة فى ترجمة كتاب الاخوان المسلمون لريتشارد ميتشل - مكتبة مدبولى - ١٩٧٧ . ومقالنا : تأملات تاريخية فى المسألة البرجوارية - الصراع بين مصطفى كامل وأحمد عرابى المنشور فى « آفاق عربية » البغدادية - ١٩٧٧ .

(٧) راجع صلاح عيسى - الثورة العربية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ .

(٨) أحمد حمروش - قصة ثورة يوليو - الجزء الاول - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ - ص ٢١٤ .

(٩) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٨٥ ويلاحظ أن العلاقات كانت وثيقة بين أصدقاء السياسة الأمريكية فى مصر فقد أفردت أخبار اليوم صفحاتها للدكتورين أحمد حسين وزكى عبد المتعال . راجع فى هذا الصدد كتاب موسى صبرى : قصة ملك و ٤ وزارات - كتاب اليوم - العدد ٧١ - أكتوبر ١٩٧٣ - دار أخبار اليوم - القاهرة .

(١٠) أحمد حمروش المصدر السابق - ص ١٨٤ .

(١١) محمد نجيب - كلمتى للتاريخ - دار الكتاب النموذجى - القاهرة ١٩٧٥ ص ١٦٥ .

(١٢) د . عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٦ - ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٣) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٩٠ .

(١٤) مايلز كوبلاند - لعبة الأمم - ترجمة مروان خير - انترناشنال سنتر - بيروت - ص ١٩٣ .

(١٥) يقول محمد نجيب في مذكراته ، أنه حين ذهب يودع الملك فاروق يعد خلعه في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ قال له : لقد كنت الضابط الوحيد الذي استقال من الجيش يوم اعتدى الانجليز على كرامة العرش في ٤ فبراير ١٩٤٢ . (كلمتي للتاريخ ص ٥٥) .

(١٦) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٠٠ - ١٠١ .

(١٧) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية - العدد ٧٦ من سلسلة كتاب الهلال - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٧ ص ٦٥ .

(١٨) في كتابه «فلسفة الثورة» اعتبر جمال عبد الناصر أن حادث ٤ فبراير كان نقطة تحول في فكرة السياسى وحركته العملية . وفي الخطاب الشهير الذى كتبه لصديقه حسن النجار فى أعقاب الحوادث والمنشور فى نفس الكتاب تفكير فى استخدام القوة لقلب النظام القديم .

(١٩) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٠١ .

(٢٠) برفية لامبسون رقم ٤٤٩ .

(٢١) شهادة مصطفى النحاس فى قضية الاغتيالات السياسية . أنظر لطفى رضوان - المحاكمة الكبرى فى قضية الاغتيالات السياسية - أنظر أيضا برفية لامبسون رقم ٤٦٦ .

(٢٢) برفية لامبسون رقم ٤٤٦ .

(٢٣) د . محمد حسين هيكل باشا : مذكرات فى السياسة المصرية - ج ٢ - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ - ص ٢٣٢ .

(٢٤) شهادة النحاس فى قضية الاغتيالات ، ومذكرات الدكتور هيكل - ج ٢ - ص ٣٢٦ .

(٢٥) محمد التابعى - أسرار السياسة والسياسة - الطبعة الاولى - القاهرة . ص ٢٠٨ .

(٢٦) محمد ابراهيم أبو رواع - أعمال أحمد ماهر باشا - م ١ - ص ٢٨٤ .

(٢٧) د . هيكل - مذكراته - ج ٢ - ص ٢٣٨ .

(٢٨) المصدر السابق - ص ٢٤٣ . هذا ويلاحظ أن النحاس كان فى قنا ولم يكن فى الاقصر ولكنه سافر الى الاخيرة لياخذ منها القطار .

(٢٩) جلال الدين الحمامصى - معركة نزامة الحكم - ط ١ - القاهرة ١٩٦١ ص ١٤ .

- (٣٠) المصدر السابق ص ١٦
- (٣١) برقية لامبسون رقم ٤٤٣
- (٣٢) برقية ايدن رقم ٥٢٢
- (٣٣) برقية لامبسون رقم ٤٦١
- (٣٤) برقية لامبسون رقم ٤٦٨
- (٣٥) د • هيكل - المصدر السابق - ص ٢٣٠
- (٣٦) خطبة النحاس في ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وشهادته في قضية الاغتيالات
- (٣٧) أنور السادات - المصدر السابق - ص ٦٥
- (٣٨) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١١١
- (٣٩) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١١٨ - ١١٩
- (٤٠) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٥٤
- (٤١) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ١٥٧ - ١٥٨ وأنور السادات - المصدر السابق - ص ٢٣٨ - ٢٣٩
- (٤٢) أنور السادات - المصدر السابق - ص ٢٢٨ - ٢٣٤
- (٤٣) طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ - ص ٣٠٢
- (٤٣م) محضر لقاء بين فؤاد سراج الدين و د • عبد العظيم رمضان - في « عبد الناصر وأزمة مارس » - ص ٣٥٣ - ٣٦٣
- (٤٤) مقابلة النحاس لنجيب وردت في المصادر التالية :
- محمد نجيب : كلمتي للتاريخ - دار الكتاب النموذجي - القاهرة ص ٦١
- د • عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - مطابع روز اليوسف ص ٥٤
- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الأول مصر والعسكريون - المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت - ١٩٧٢ - ص ٢٤٤
- فؤاد مطر : بصراحة عن عبد الناصر - حوار مع محمد حسنين هيكل - دار القضايا - ط ٢ - ص ٤٩ - ٥٠ فضلا عن المرجع الوارد في هامش ٤٥
- (٤٥) ابراهيم طلعت - أيام الوفد الأخيرة - مذكرات نشرت على حلقات بمجلة روز اليوسف القاهرية بين ٧/٣/١٩٧٧ ، ٢٣/٨/٧٦ ، ولم تكمل ، روز اليوسف ٦/٩/١٩٧٦
- (٤٦) ابراهيم طلعت - روز اليوسف - ١٣/٩/١٩٧٦
- (٤٧) فؤاد سراج الدين - لماذا الحزب الجديد ؟ - ص ٦٨/٦٩ - وراجع رواية عبد الناصر التي نقلها محمد عودة في كتابه : الباشا والثورة - ط ١ - مؤسسة روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٨ ، ٢٩

- (٤٨) ابراهيم طلعت - روز اليوسف - ١٣/٩/١٩٧٦ .
- (٤٩) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ٢٥٩ .
- (٥٠) ابراهيم طلعت - المصدر السابق - ٢٧/٩/١٩٧٦ .
- (٥١) عبد الرحمن الرافعي - ثورة ١٩٥٢ - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩ - ص ٤١ هذا ويذكر د . عبد العظيم رمضان (الصراع السياسي والاجتماعي في مصر - مكتبة مدبولي - ١٩٧٥) ان التطهير من وجهة نظر الوفد كان لاسباب تتعلق بالنزاهة أو بعدم الانضباط الحزبي ، فخرج أحمد قرشي لانضمامه لنجيب الهلالي انذى انشق على الوفد . وخرج حامد زكي بناء على اتهام د . محمد صلاح الدين له بافشاء اسرار مجلس الوزراء ، وفتح باب الحملة ضد رئيس مجلس الدولة ، واتخاذ موقف معارض للوفد في القضية الوطنية ، والاتصال المستمر بالسفير البريطاني وباقي سفراء الدول الأجنبية ، ومحاربة بعض موظفي القصر أيام كان وزيرا للمالية بالنيابة . وفصل عبد اللطيف محمود لثبوت اتجاره في بورصة القطن أثناء توليه منصب وزير الزراعة - وحسين الجندي لدوره في اثبات نسب الملك إلى الرسول . وذكر مصدر وفدي وقتها أن أعضاء البرلمان الذين فصلوا كانوا يتاجرون بعضويتهم في البرلمان في عقد صفقات تعود عليهم بالربح .
- (٥٢) ابراهيم طلعت - المصدر السابق - .
- (٥٣) المصري ٧/٩/١٩٥٢ .
- (٥٤) محمد نجيب - المصدر السابق - ص ٧٨ .
- (٥٥) محمد نجيب - المصدر السابق - ص ٧٦ .
- (٥٦) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ٢٧٠ .
- (٥٧) عبد الرحمن أبو عوف - حديث مع ابراهيم فرج باشا - صحيفة «الرأي» الاردنية في ٢/٨/٧٦ .
- (٥٨) ابراهيم طلعت - روز اليوسف - ١٣/١٢/٧٦ .
- (٥٩) عبد الرحمن الرافعي - المصدر السابق - ص ٩٣ .
- (٦٠) ابراهيم طلعت - روز اليوسف - ١٠/١/٧٧ .
- (٦١) محمد نجيب - المصدر السابق - ص ٩٨ .
- (٦٢) عبد اللطيف البغدادي - مذكراته - ج ١ - المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٧ .
- (٦٣) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ٢٨٣ .
- (٦٤) مايلز كوبلاند - المصدر السابق - ص ١٠٧ - ١٠٨ .
- (٦٥) وقائع المؤتمر منشوره في صحف ١٧/٩/١٩٥٣ .
- (٦٦) أحمد حمروش - المصدر السابق - ص ٢٨١ .
- (٦٧) المصدر نفسه ص ٢٨٢ . وراجع قائمة كاملة بقضايا محكمة الثورة في كتاب عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩٥٢ .
- (٦٨) ابراهيم طلعت - روز اليوسف - ٦/١٢/٧٦ .

(٦٩) أدلى مكرم عبيد بشهادته في ثلاثة جلسات بدأت في ٣١/١٢/١٩٥٢ واسترد ضمن الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(٧٠) سلامة موسى : كتاب التورات - ط ١ - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٠ - ص ١٩٤ .

(٧١) أحمد بها، الدين - فاروق ملكا - ط ١ - دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٥٢ - ص ٤٢ . ٤٣ .

(٧٢) أنور الجندى : فضائح الأحزاب السياسية في مصر - دار الجيب - القاهرة ١٩٥٢ - ص ٢٦ . وتجدر الانتباه هنا أن هذا الكتاب يعبر عن وجهة نظر الإخوان المسلمين في المسألة الحزبية . وقد صدر عقب الثورة مباشرة متضمنا دعوة صريحة لحل الأحزاب والعدول عن النظام الحزبي .

(٧٣) محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور - ط ١ - كتاب روز اليوسف - القاهرة ١٩٥٤ - ص ٦٣ ، ٦٤ .

(٧٤) طارق البشري : المصدر السابق - ص ٣٠٥ .

(٧٥) سيف الدين الغزالي : الوفد والاشتراكية - ط ١ - دار الجامعة للطبع والنشر القاهرة ١٩٥٠ - ص ١٧ - وقد أعيد طبعه حديثا بمقدمة لفؤاد سراج الدين .

(٧٦) الأهرام ١٩٥١/٩/٩ .

(٧٧) سيف الدين الغزالي - المصدر السابق - .

(٧٨) الأهرام ١٩٤٩/٨/١٨ .

(٧٩) أحمد أبو الفتح - حكايات مصر - كتب للجميع مطابع مصرى ١٩٥١ ص ٣٢ ، ٣٣ . وراجع أيضا : السيد محمد ع شماوى - تطور الفكر السياسى المصرى بين ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ . رسالة دكتوراه . كلية الاداب جامعة القاهرة - ١٩٧٧ .

(٨٠) د . عبد اللطيف حمزة : أدب المقالة الصحفية في مصر - ج ٦ - مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧ ص ٧ .

(٨١) دفاع عبد الفتاح حسن في محاكمة فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة - جلسة ٢٥ يناير ١٩٥٤ - وسننشر نصها في الجزء الثالث من هذا الكتاب .

(٨٢) عبد الفتاح حسن : فكريات سياسية - ط ١ - دار الشعب القاهرة ١٩٧٤ - ص ٩ ، ١٣ .

(٨٣) راجع : وزارة الخارجية المصرية - الكتاب الاخضر عن المفاوضات البريطانية المصرية في عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ - المطابع الاميرية ١٩٥١ .

(٨٤) راجع وجهة نظر منحايزة للغرب حول موقف وزارة الوفد الاخيرة من الحرب الكورية في كتاب على أمين : هكذا تحكم مصر - دار أخبار اليوم - القاهرة - ١٩٥٢ - ص ٩٦/٨٢ حيث يتضمن ايحاء بأن وقوف الحكومة للوفدية

على الحباد كان تغطية لما بسميه المؤلف فضيحة مراسيم الشيوخ . ومن المهم جدا ما ذكره المؤلف - المعروف بعدائه الشديد للوفد ولسراج الدين بالذات (فى ص ٩٤) من أن الافتراح بالوقوف على الحباد هو فكرة مؤاد سراج الدين .

(٨٥) أحمد بهاء الدين - المرجع السابق - ص ٤٠ / ٤١ .

(٨٦) المصدر نفسه .

(٨٧) حول دور المخابرات المصرية فى تنظيم أعمال المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة فى عامى ٥٣ - ١٩٥٤ راجع تقريراً بالغ الأهمية نشر ضمن كتاب لعدة مؤلفين بعنوان « المقاومة الشعبية فى الشرق » - سلسلة اخترنا لك - دار المعارف - القاهرة ١٩٥٧ . من المهم أيضاً مراجعة مذكرات كمال رفعت التى صاغها له مصطفى طيبة - دار الكاتب العربى القاهرة ١٩٦٨ . وحول موقف المفاوض المصرى وبالذات عبد الناصر من الدفاع المشترك راجع : أحمد حمروش - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات والبشر - بيروت - ١٩٧٥ ص ٣٣ - وحول دور الأمريكين فى اتمام تسوية ١٩٥٤ راجع : جلال الدين الحمامصى - معركة النهاية - القاهرة ١٩٥٨ ومايلز كوبلاند - لعبة الأمم .

(٨٨) عبد الفتاح حسن - المصدر السابق - ص ٣٢ .

(٨٩) فؤاد سراج الدين - لماذا الحزب الجديد - ص ٥٠ / ٥٢ .

(٩٠) كنموذج للتاريخ الحزبى الذى يعنى عن رؤية الحقائق الصحيحة راجع : تقييم عبد الرحمن الرافعى لحكم وزارة الوفد الاخيرة فى كتابة (فى أعقاب الثورة المصرية) - ج ٣ - ط ١ - مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ - ص ٢٩٥ / ٣٣٤ .

وراجع تقييمه لموقف النائب العام الاسبق محمد عزمى حيث اعتبر أن الوفد باقصائه للنائب العام قد تدخل فى أعمال القضاء ، برغم الموقف المريب للنائب العام الأسبق محمد عزمى من تحقيقات فضيحة الأسلحة .

(٩١) السيد محمد عسماوى - المصدر السابق - ص ٧٢ .

(٩٢) د . عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ - المصدر السابق .

وقد اعتمدنا عليه فى كل البيانات المتعلقة بالجبهة بين الوفد والشيوعيين وبالذات صفحات ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ومن المهم جدا الرجوع الى الشهادات الواردة فى آخر الكتاب وخاصة شهادات : أبو سيف يوسف وأحمد صادق سعد وأحمد طه وخالد محيى الدين والدكتور رفعت السعيد وزكى مراد وعبد المنعم الغزالى والدكتور فؤاد مرسى ومصطفى طيبة .

(٩٣) راجع رأينا فى هذا الموضوع فى دراستنا « الاخوان المسلمون : مأساة الماضى ... ومشكلة المستقبل » فى ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل : الاخوان المسلمون - مكتبة مديولى ١٩٧٧ .

(٩٤) الوثيقة التى ندفعها للنشر هنا لم يسبق جمعها فى كتاب على عكس

معظم محاكمات الثورة التي سبقتها والتي طبعت في طبعتين صدرت الاولى وهي بعنوان « محاكمات الثورة » في ٦ أجزاء متوسطة الحجم قسام بإعدادها الصاغ كمال كيره رئيس مكتبة شئون محكمة الثورة وطبعتها إدارة الاستعلامات بوزارة الارشادة القومي في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ . وقد توقف النشر عند نهاية محاكمة محمود سليمان غنام . وأصدرت شركة النيل للطبع والنشر ثلاثة مجلدات كبيرة بعنوان « محاكمة الثورة » تضمنت المحاكمات حتى محاكمة شارل بولس يوسف في ٨/١٠/١٩٥٣ . وأعدتها للنشر الصاغ أمين حسان كامل وهي تتضمن أربع محاكمات لم ترد في طبعة الاستعلامات . وقد بدأت محاكمة فؤاد سراج الدين في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ واستمرت حتى مشارف أزمة مارس ١٩٥٤ . وعقب انتهاء الأزمة عادت محكمة الثورة الى العمل حيث قدم أمامها خمسة متهمين هم السيدة زينب الوكيل والاخوين محمود وحسين أبو الفتوح والاستاذ أبو الخير نجيب والقائمقام أحمد شوقي ثم أنهت المحكمة أعمالها . والمحاكمات الأخيرة لم تنشر في كتب . اذ تعمدت الحكومة أحداث نوع من التعتيم الاعلامي حول محاكمة الثورة عقب انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ، بانسحاب كافة القوى السياسية القديمة من المسرح السياسي ، وبالذات محاكمة فؤاد سراج الدين الذي - كما سوف يلاحظ القارىء - نجح في الدفاع عن نفسه وعن حزبه نجاحا نادر المثل ، يؤكد ذكاؤه واقتداره كسياسي ، اذ كان أشجع المتهمين الذين واجهوا المحكمة على النحو الذي تعكسه وقائعها التي أمل أن انشرها في ثلاثة أجزاء .

وقد اعتمدت في الحصول على نص المحاكمة على جريدة « المصري » - لسان حال الوفد آنذاك - وكانت أكثر الصحف المصرية اهتماما بالقضية ونشرا لوقائعها .

بيد أنني رأيت أن اتدخل في النص المنشور بما يقلل من حجم الكتاب دون الاخلال بوثاقيقه فقمت بحذف الفقرات التي تتضمن تكرارا أو ثرثرة فضلا عن الاجراءات البيروقراطية التي لا تفيد قارئاً أو باحثاً . وبرغم ذلك فقد حرصت على ابقاء أجزاء الحوار التي تعكس الاحتكاك الدرامي بين ثورتى ١٩١٩ ، ١٩٥٣ . ولكي لا يقلق الباحثون على مدى واثاقية هذا النص أقدم نموذجا لبعض ما اضطررت الى حذفه في هذا الجزء ، فمثلا في شهادة اللواء عبد العزيز صفوت جاء في النص الأصلي ما يلي :

الشاهد : وطلب منى عمل تحريات عن هذه الواقعة تبين منها أن شخصا يسمى محمد محمد ابراهيم له ماضى فى المخدرات وانما كان مجرما معتقلا فى الطور وافرغ عنه .

الرئيس : من أى بلد ؟

الشاهد : موش من جمصة من جهة أخرى لا أذكرها .

الرئيس : من أى مديرية ؟

سراج الدين : من دكرنس .

الرئيس : تعرفوه ؟

سراج الدين : فى المحضر ، .

والحقيقة الوحيدة التى يمكن استنتاجها من هذا الحوار هو أن محمد محمد ابراهيم هذا من دكرنس فكان طبيعيا أن أحذف الحوار كله مختصرا وقت القارىء وحجم الكتاب وهكذا يجد القارىء نص شهادة اللواء عبد العزيز صفوت فى هذا الكتاب على النحو التالى :

« الشاهد : وطلب منى عمل تحريات عن هذه الواقعة تبين منها أن شخصا يسمى محمد محمد ابراهيم من دكرنس له ماضى » .

ولا تخرج معظم الفقرات المحذوفة عن هذه الصلورة العملية ، وقد رأيت أن أزود نص المحاكمة بتعليقات وإضافات وتوضيحات كان لا مفر منها وخاصة بالنسبة للقراء من الشباب . وتتضمن تراجم للشخصيات وبعض توضيحات للحوادث أو الإشارات الغامضة التى ترد أثناء الحوار . وتتضمن وقائع المحاكمة فضلا عن الشهادات الواردة فى هذا الجزء ، شهادات كل من أحمد كامل وعلى علوبة وحافظ رمضان ومكرم عبيد وعبد السلام الشاذلى ورشدى نعمان ومحمد على رشدى وعبد الفتاح الطويل ، وسوف يجمعها الجزء الثانى من هذه المحاكمة ، بينما يضم الجزء الثالث والأخير مرافعة المدعى العام عبد الرحمن صالح والمدعى العسكرى ابراهيم سامى جاد الحق ، ثم دفاع فؤاد سراج الدين عن نفسه ودفاع عبد الفتاح حسن عنه . وسوف تعالج الدراسة التى نقدم بها للجزء الثانى بشكل تفصيلى المناخ التاريخى الذى يعود فيه الوفد للعمل .

ومن المؤكد أن هذا العمل ما كان ممكنا أن يتم وسط الظروف الصعبة التى أحاطت بى ، بين البدء فيه وبين انهاءه ، والتى كانت من أصعب ما واجهته فى حياتى ، من حيث ظروف الاستقرار اللازمة لعمل مثل هذا لولا حماس الأصدقاء ومساعدتهم .

وانى لا شعر بامتنان عميق لعديدين قدموا لى مساعدات كنت فى أمس الحاجة إليها ولم يكن ممكنا لولاها اتمامه ، وفى هذا الصدد أذكر بالشكر المعونات التى قدمها لى كل من الأساتذة عبد المنعم الصاوى وزير الاعلام (وقد أذن لى حينما كان رئيسا لمجلس إدارة جريدة الجمهورية بنسخ نص المحاكمة) ، والأستاذ رشاد عصفور (رئيس قسم الوثائق والمعلومات بالجمهورية) فضلا عن الأصدقاء والزلاء الذين عانوا فى الأعداد والمراجعة والمشاركة فى جمع المواد والذين أذكر منهم كل من الأساتذة فاروق عفيفى وإسماعيل خليل وأمجد عفيفى وأمينة النقاش وسهام بيومى ونجاة حسن وسعاد أحمد العوضى و ابراهيم عبد المجيد .

النصر، الكامل لوقائع

محاكمة فؤاد سراج الدين باشا

أمام محكمة الثورة

الجلسة الأولى : الاجراءات

٩ ديسمبر ١٩٥٣

كانت الجلسة الأولى فى محاكمة فؤاد سراج الدين جلسة اجراءات لم تستمر أكثر من ساعة فقد افتتحت فى العاشرة والرابع من صباح الأربعاء ٩ ديسمبر ١٩٥٣ ، وانتهت فى الحادية عشرة والثلاث . وعقدت الجلسة برئاسة قائد الجناح عبد اللطيف بغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم ومنل الادعاء البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام .

وألقى رئيس المحكمة الادعاءات المقامة على المتهم وهى ثلاثة ، يتفرع الثانى منها الى ثلاثة ، ويتفرع الثالث الى خمسة . أى أن التهم الموجهة اليه كانت نسع تهم . وقد أعلن فؤاد سراج الدين أنه غير مذنب فيها جميعا . وهذه الادعاءات هى :

أتى أفعالا تعتبر خيانة لأمانة الحكم مكنت للفساد فى البلاد . . وذلك أنه فى خلال المدة من يناير سنة ١٩٥٠ الى يناير سنة ١٩٥٢ (١) بوصفه سكرتيرا عاما للحزب السياسى صاحب الأغلبية البرلمانية ووزيرا فى حكومته ، وبحكم صلتة الوثيقة برئيس ذلك الحزب (٢) تواطأ مع آخرين وبسوء قصد على توجيه سياسة ذلك الحزب وحكومته توجيهها غير كريم . . فجنى بها فى أوسع نطاق الى أهداف فاسدة أساسها الخنوع والاستسلام للملك السابق (٣) فتآمروا معه على تنفيذ أغراض ملتوية وتحقيق مصالح ذاتية لا تمت للمصالح العام بسبب وطرحا المثل الوطنية العليا . . وبذلك خان الأمانة التى حملها الشعب لذلك الحزب بتزكيته فى الانتخابات العامة وألقى مكنته من التربع على كراسى الحكم . . وأهدر النظم الدستورية الصحيحة . . الأمر الذى مكن

لطفيان الملك السابق وحاشيته وذويه في كل المرافق وهيا تربة صالحة للاستعمار . . وأثر في كيان الدولة اقتصاديا وسياسيا وأدبيا .

الادعاء الثاني : أتى أفعالا هي استغلال للنفوذ وافساد لاداة الحكم دون مراعاة لصالح الوطن وذلك أنه في خلال المدة من يناير سنة ١٩٥٠ الى يناير سنة ١٩٥٢ بوصفه وزيرا للداخلية ووزيرا للمالية ووثيق الصلة برئيس الحكومة .

أولا : اشترك مع السيدة زينب عبد الواحد الوكيل (٤) زوجة رئيس مجلس الوزراء اذ ذاك وشقيقتها عزيزه عبد الواحد الوكيل في استغلال النفوذ باجراء تصرفات وأفعال من شأنها التأثير بالزيادة في أثمان القطن الأشموني بقصد الحصول من الشركات والبيوتات التجارية والأفراد على فائدة من وراء هذه الزيادة فساندوا محمد أحمد فرغلي وعلى أمين يحيى وفرانسوا نصرى تاجر (٥) وغيرهم من تجار الاقطان في العمل على احتكار القطن الاشموني ورفع أسعاره رفعا مصطنعا ينتهي بالبائعين عند حلول أجل تنفيذ العقود الى العجز عن تسليم الأقطان ويخول المحتكرين قبض فروق الأسعار الضخمة .

ثانيا : (من نفس الادعاء) تزعم في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٠ الدفاع عن الطلبات التي تقدم بها المحتكرون تنفيذا لغرضهم . . وهي إلغاء الحد الأعلى لسعر القطن الأشموني وتعديل لائحة البورصة مع تسليم الأقطان المعاد كبسها كبسا ثانيا وتغيير هيئة الخبراء الاستثنائيين بجعلهم جميعا حكوميين ونتج عن موقف المتهم ومن تأثير شركائه ومن تدخل الملك السابق الى جانبهم أن وافق مجلس الوزراء في ١٠ يونيه سنة ١٩٥٠ على اجابة كافة طلبات المحتكرين بقرار ذي أثر رجعي .

ثالثا : من نفس الادعاء . قبل من الياس اندراوس (٦) بدخلا في عمله يضر بالمصلحة العامة ذلك أن هذا الأخير بوصفه مستشارا اقتصاديا للملك السابق ، وثيق الصلة به حمل المتهم على اصدار قرار في ٢١ مارس سنة ١٩٥١ بتحديد حد أدنى لسعر القطن ثم على اصدار قرار آخر في ٩ أبريل سنة ١٩٥١ بتدخل الحكومة مشترية له تحقيقا لمصلحته ولمصلحة التجار المضاربين الذين كانت الاقطان قد وصلت الى ايديهم وقد أذعن المتهم لهذا التدخل المعيب الذي ترتب عليه أن تحملت الخزانة العامة خسائر تقدر بمبلغ ١٥ مليون جنيه عن تدخل الحكومة في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ . كما قدرت الخسائر عن التدخل في سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ . بمبلغ ٧ ملايين و ١٠٠ ألف جنيه . . وكان من نتيجة هذه السياسة الفاسدة والعمليات أن ساءت سمعة البلاد التجارية في الأسواق العالمية وانعدمت الثقة في مركزها المالي فضلا عن الانهيار الاقتصادي الذي أودى بكثير من بيوت التجارة المصرية .

الادعاء الثالث :

أتى أفعالا من شأنها افساد اداة الحكم وأجرى تصرفات هي استغلال للنفوذ . . وذلك أنه .

أولا : فى شهر يوليه سنة ١٩٤٩ بوصفه وزيرا للمواصلات (٧) استغل نفوذه ليحصل صهره « عبد المنعم هنو » على فائدة من احدى السلطات العامة بالعمل على زيادة ثمن عقار مملوك له بجهة العجمى فأمر بإنشاء طريق يوصل بين طريق الاسكندرية - مرسى مطروح وبين ساحل البحر الأبيض المتوسط عند الكيلو رقم ١٧ ليخترق أرض ذلك الصهر وفعلًا اتخذت الاجراءات وسار التنفيذ بخطى سريعة غير عادية وتم انشاء الطريق على الرغم من أن مصلحة السياحة طالبت بإنشائه عند الكيلو رقم ١٤ ليكون قريبا من المدينة وليتيسر الانتفاع بهذه المنطقة فى الاصطيفاف وبذلك انفقت من أموال الدولة مبالغ كبيرة بلا مبرر اللهم الا المصلحة الخاصة وحدها على حساب المصلحة العامة .

ثانيا : من نفس الادعاء وفى شهر أبريل سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا للداخلية حصل على مبلغ خمسة آلاف جنيه من النائب السابق **محمود عثمان حمزاوى** « كرشوة فى مقابل أداء عمل من صميم خصائص وظيفته وهو نقل مقر مركز الروضة بمديرية أسسيوط من بلدة « الروضة » الى بلدة « المحرص » .

ثالثا : من نفس الادعاء وفى غضون سنة ١٩٥٠ وهو وزير غير متخصص « وزير داخلية » اتفق مع آخرين على عرقلة اجراءات تحقيقات الأسسلة والذخيرة الفاسدة باخفاء الأدلة المادية وتوجيه التحقيق وجهة تنكرها العدالة تنفيذًا لمشية الملك السابق تقربا منه وتوصلا لمرضاته . فتدخل سافرا وعمل على تهريب أحد المتهمين من رجال الحاشية « ادمون جهلان » (٨) الى الخارج وحماه بما له من سلطة من الوقوع فى قبضة المختصين . فلم يمكنهم من استجوابه او وضع يدهم على أدلة الجريمة . وترتب على هذا الاجراء البغيض ان افلت ادمون جهلان من العقاب .

رابعا : من نفس الادعاء وفى شهر فبراير سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للمالية خالف القوانين وتهاون فى مصلحة البلاد . فوافق على صرف مبلغ ١٠٠ ألف جنيه قيمة مخصصات الملك السابق عن سنة مقبلة على خلاف ما تقضى به الاصول المالية وقواعد الميزانية كما وافق على تحويل هذا المبلغ للخارج بالدولارات الأمريكية رغم ما تستلزمه المصلحة العامة من الاحتفاظ بالعملة الصعبة لحماية اقتصاد البلاد .

خامسا : من نفس الادعاء وفى شهر يناير سنة ١٩٥٢ بوصفه وزيرا للمالية وافق على تحويل مبلغ ١٢٥ ألف جنيه الى الخارج دون مبررات أو دواعى من المصلحة العامة بل كان الاعتبار فيه الصالح الخاص . فحاسبى السيدة « هند عريضة » مالكة العمارة رقم ١٠٦ بكورنيش الاسكندرية التى تعاقدت على بيعها لوزارة الأوقاف فأجابها الى ما اشترطته من تحويل الثمن الى الخارج فى الوقت الذى كان متعاقدا مع زوجها « جورج عريضة » على شراء العمارة رقم ٢٣ بشارع عبد الحالى ثروت بالقاهرة الأمر الذى يضمن على تصرفاته صفة الاستغلال ويدفعها بسوء القصد .

وعقب أن تلى رئيس المحكمة الادعاءات وقف الاستاذ عبد الفتاح حسن المحامى

عن المتهم ، وأعلن موافقته على البدء في نظر الادعاءات على أن تعطى له مهلة بعد ذلك ليستكمل الاطلاع على الاوراق واعترض المدعى (عبدالرحمن صالح) على ذلك على أساس أن الدفاع يستطيع طلب التأجيل الآن وليس بعد بدء المحاكمة ، وأيده رئيس المحكمة ، وبعد مناقشة وافق الجميع على البدء في نظر القضية ٠٠ ثم طلب الدفاع ضم الأوراق التالية :

١ - محضر جلسة محكمة الغدر (٩) التي سمعتم فيها أنهادة السيد محمود محمد محمود في القضية رقم ١ لسنة ١٩٥٢ المحكوم فيها ضد كريم ثابت (١٠) والدكتور أحمد محمد النقيب (١١) وبيان ذلك أن نفس القضية موجودة والدوسيه عليه محضر الجلسة فيها ٠ ولكنني عندما فحصت الملف لم أجد المحضر موجودا لعله في مكان آخر ٠٠ فأرجوا أن يستكمل هذا الملف بضم المحضر ٠

٢ - تحقيق النيابة في البلاغ المقدم من السيد محمد زكي عبدالمتعال (١٢) ضد فؤاد سراج الدين بشأن تصريح للأخير نشر في إحدى الصحف أثناء تولي السيد زكي عبدالمتعال وزارة المالية في وزارة السيد نجيب الهلالي (١٣) سنة ١٩٥٢ ، وبيان ذلك أنه صدر تصريح في إحدى الصحف للسيد فؤاد سراج الدين دون تحديد للشخص الذي يدور حوله التصريح فتقدم الدكتور زكي عبدالمتعال وهو وزير للمالية ببلاغ الى النيابة قال فيه أنه عناني بهذا التصريح وأنا اعتبر أنه قذف في حقى ٠٠ وجرى التحقيق وهو وزير للمالية والدكتور زكي عبدالمتعال شاهد في القضية ومن حقكم ان تعلموا مدى ما يتمتع به الشهود من احترام للحقائق أو سمعة تقدرونها فهذا التحقيق أرجو ان يضم ليكون تحت أمركم ٠

٣ - تحقيقات نيابة الغدر والجزء الناقص من تحقيقات لجنة التطهير الثانية (١٤) في شأن التلاعب بأسعار القطن والتي شمل فيها فؤاد سراج الدين ونيابة الغدر تولت التحقيق في هذا الشأن والجزء الأول موجود ٠٠ ولكن التحقيق الذى قامت به لجنة التطهير ينبغي أن يكون ضمن الملف ٠

٤ - القضية رقم ٤٦٧ سنة ٥٤ المحكوم فيها من محكمة القضاء الادارى فى ١١/٣/١٩٥٢ بشأن مركز المحرص والقضية المرفوعة فى ٢٢/١١/١٩٥٣ أمام القضاء الادارى من السيد محمود محمد كمال بطلب الغاء ووقف تنفيذ القرار الخاص بمركز الروضة من ضمن الادعاءات موضوع مركز المحرص وموقف اخوان حمزاوى منه وهذه القضية فصل فيها ٠٠ وأحمد عثمان حمزاوى ما قالوا بقلمهم هم لا بقلمنا نحن من ناحية سلوكهم ونصرفاتهم وما يتمتعون به من سمعة لا أستطيع أن أضعها تحت أنظاركم وانما سأترك الاطلاع عليها وتقديرها لكم لتعلموا قيمة أقوالهم ٠

٥ - ملف تحقيق استبدال أرض فؤاد سراج الدين ببليس بأطيان النوبارية ٠

المتهم : أطيان حكومة ٠

الدفاع : وبيان ذلك أنه أجرى تحقيق في هذا الشأن (بمعرفة لجنة التطهير) واشير الى أن هذه الواقعة يؤاخذ عليها وسنقدمها لكم كآية على مدى الترفع عن كل ما يمكن ان يثير الشبهات ٠

٦ - ملف طريق مطار بلبيس الموصل من طريق المعاهدة على ترعة
الأسماعيلية الى مطار بلبيس وهذا الموضوع له أهمية كبرى وسيظهر منه .
الرئيس : ميزانية المطارات الحربية الى خدوها وحطوها في طريق مطار
بلبيس وطرق انشصاص .

الدفاع : كل شيء ثابت في الأوراق ولن اتبدل ولن اترافع الا مؤمنا لكل
كلمة أقولها .

الرئيس : مالكم وماعليكم ؟!

الدفاع : أيوه . أمال . واذا كان المتشرف بالحديث اليكم يكون هنالك
ما يمكن أن يعلق به . فسأطرح نفسي أمامكم قبل المتهم لتسائلوني فما
وجدتم الا لهذا .

٧ - صورة من قرارات مجلس الوزراء ومذكرات وزير المالية المرفوعة
لهذا المجلس من سنة ١٩٤٩ حتى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢ بشأن **اليخت**
المحروسة فقد اشير اليها في صورة من مذكرة بديوان المحاسبة وهي المقدمة
عن اليخت المحروسة .

بدنا نعرف عن وزراء المالية كيف سوغوا هذه المسائل كيف اهدروا
وسوغوا . . نريد أن نعرفها مكتوبة . لا تقال منا أو من غيرنا معرفة
أو مجهلة . . وانما نحتكم الى الأوراق حتى تحكموا بما ترون .

٨ - تقرير لجنة التطهير في شأن تحقيق واقعة شراء وزارة الأوقاف لعمارة
هند عريضة .

٩ - وقبل أن أذكر هذا الطلب أود أن أذكر السبب الذي دعاني الى ان
التمسه منكم . . فقد ورد في الادعاء الأول عبارة من شأنها أن تشير الى أن
المتهم هيا فرصة صالحة للاستعمار وأنا من واجبي أن اعنى بمثل هذه المسائل
فان المسائل التي تتصل بكيان هذا البلد والتي يمكن أن تعتبر خيانة له
ينبغي أن تستوضحوها بكافة الوسائل وخاصة اذا كانت هناك أوراق تشهد
لنا أو علينا فهذا هو الذي دعاني الى هذا الطلب وهو اني التمس أن تأمروا
بضم صورة - أو الأصل - من كتاب السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية
في وزارة الرئيس السابق **على ماهر** (١٥) التي وليت الحكم في يوم ٢٧ يناير
سنة ١٩٥٢ بشأن سراج الدين وآخرين . فاذا كان ولا بد من البيان أقول :

المتهم : كفاية .

الدفاع : سيبنى اتكلم على كيفي ماتكلمش انت ، والمحكمة اظن من تقاليدها
انه اذا كان فيه محصامي المتهم ما يتكلمش . . أقول تبريرا لهذا الطلب ان
السفارة البريطانية سجلت على نفسها عارا جديدا بهذا الكتاب بأن طلبت
الى وزارة الخارجية محاكمة واتخاذ اجراءات معينة بالنسبة لأشخاص من بينهم
فؤاد سراج الدين وان للسيد **على ماهر** ردا لا أعرفه .

الرئيس : انت واحد منهم ؟

الدفاع : أنت ادري . وأنا متشرف بالوقوف أمامكم ولا أريد أن أقول أن

هذا شرف لا أدعيه . بل انه تاج ، ليس كالتيجان التي سقطت ، واني اعتقد انه لم يوضع على رأسي أكليل كما وضع أكليل هذا الكتاب الذي قال في حقنا ما قال والذي ان لم يكن السيد علي ماهر قد نفذ شيئا منه بالنسبة للأشخاص ، فقد نفذ الاستاذ نجيب الهلالي . حين رضى متآمرا مع الملك وأعوانه الى اعتقال فؤاد سرا ج الدين وعبد الفتاح حسن في ١٨/٣/١٩٥٢ هذا الاعتقال الذي أود أن اريكم أنه لم يكن حماية لي فالله قد حمانا . وانما لتعرفوا أنه في سنة ١٩٥٢ يرضخ رئيس وزارة لكتاب سجل على انجلترا من جديد أنها تمارس حق ملاحقة الأشخاص سواء كنا نحن في فترة أو كنتم أنتم في فترة أخرى . فما أنا حين أطلب ذلك أهدف الى شيء الا تحقيق رسالتكم في ان تروا كيف كانت المسائل تسير الى آخر وقت وقبل قيام حركتكم المباركة . ولا أريد أن أخوض في ترضيتكم لان احترامي لكم أكبر من أن يكون بالثناء عليكم في وجهكم ولكن احترامي لكم هو اعترافي لكم بالعمل الصالح الذي تقومون به والذي أدعو الله أن ينصركم فيه وفيما تتخذونه لتطهير البلد من أدران الاستعمار . وفيما يختص بالطلبات أريد أن أستمع الى ما تأمرون به في شأنها .

★ أما فيما يختص بالشهود فيمكن أن أقول أن أمر الشهود مرجعه الى معرفتكم بأشخاص الشهود وأنا لا يمكن أن أدافع عن شاهد لأنه شاهد نفى . . أو أن أذم شاهد لانه شاهد اثبات انما اقتضاني المقام أن التمس منكم أن تأمروا أو أن تأذنوا لي في أن استدعى شاهدين فقط أولهما الاستاذ عبد الفتاح الطويل المحامي (١٦) وقد ورد ذكره في الادعاء الخاص بمحاولة افساد تحقيق الأسلحة الفاسدة . وقد تفضلتم باستجلاء ذلك بعد مناقشة الشاهد الاستاذ محمد عزمي وأنا اريد استدعاء هذا الشاهد حتى تسمعوا الحقائق كاملة وقد قالوا « لا تقضى حتى تسمع كلام الطرفين » ومش جايبين عبد الفتاح الطويل ، الا لوقائع معينة تتصل بتصرفات فؤاد سراج الدين المنسوبة اليه . . وقد عرفتكم كيف عوقت هذه التحقيقات ومن حقكم ان تستقضوا كل مايتصل بها والشاهد الثاني هو الاستاذ محمد علي رشدي (١٧) لسماع أقواله في شأن الادعاء الخاص بمركز المحرص حيثسأل سسؤال واحد متصل بهذا الادعاء . . فاذا وافقتم على هذه الطلبات كنتم مشكورين واذا وافقتم على ما ترون منها فان شكرنا لا يقل .

الرئيس : قررت المحكمة بالنسبة لطلبات الدفاع .

أولا : تكليف الادعاء بضم جميع الأوراق التي طلبها الدفاع .

ثانيا : الترخيص للدفاع باعلان شهادتي النفي الاستاذ عبد الفتاح الطويل والاستاذ محمد رشدي .

ثالثا : تأجيل نظر القضية الى جلسة يوم السبت الموافق ١٢/١٢/١٩٥٣ الساعة العاشرة .

الجلسة الثانية (١٢ ديسمبر ١٩٥٣)

- ٢ • شهادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا
- ٣ • شهادة الرئيس السابق حسين سري
- ٤ • شهادة اللواء عبد العزيز صفوت

استمرت الجلسة الثانية من محاكمة فؤاد سراج الدين حوالى خمس ساعات ، وقد بدأت بأن تلى رئيس المحكمة عبد اللطيف البغدادى رسالة وصلته من أحمد نجيب الهلالي باشا الرئيس السابق للوزراء ، علق فيها على ما ذكره الاستاذ عبد الفتاح حسن (باشا) محامى فؤاد سراج الدين فى الجلسة الاولى من أن الهلالي قد رضح لكتاب من السفارة البريطانية فاعتقل كسلا من فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن ، وتآمر مع الملك فاروق لاعتقالهما . وطالب المدعى باستدعاء الهلالي للشهادة ، ورحب عبد الفتاح حسن بذلك ووافقت المحكمة على استدعائه ، وتلى المدعى تلغرافا وصله من البكباشى سعد الدين السنباطى مفتش خفر مديرية الفيوم ذكر فيه أن فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح تسترا على عبد العزيز البدر اوى فى تهمة التستر على شقى محكوم عليه بالاشغال الشاقة واحرازه أسلحة غير مرخص لها فى القضايا ٦ و ٧ و ٨ عسكرية شربين سنة ١٩٤٩ ويطلب سماع شهادته . . . وعلق عبد الفتاح حسن محامى المتهم بأنه سيعتمد بالحقائق الثابتة فى اصولها أما الشهود الذين يمكن أن يدلوا بأقوال فى مثل هذه الظروف ، فالأمر متروك للمحكمة . . . وقد قررت المحكمة استدعاء السنباطى كشاهد محكمة . وبدأت الجلسة بسماع شهادة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الاحرار الدستوريين ورئيس مجلس الشيوخ .

٢ - شهادة الدكتور محمد حسين هيكل :

المدعى : كنت سيادتك رئيسا لمجلس الشيوخ فى وقت كان الحكم فى يد حزب الوفد . أذكر للمحكمة معلوماتك عن سياسة هذا الحزب فى الفترة التى اتصلت به فيها .

الشاهد : كانت سياسة الوفد أول ما تولى الحكم سياسة ملاينة ومهادنة مع جميع الأحزاب لدرجة انى علمت فى ذلك الوقت - وتستطيع المحكمة أن تأخذ معلومات أوفى من السيد **حسين سري** فى ذلك - وقيل فى ذلك الوقت للرئيس **مصطفى النحاس** أن الشيوخ الذين عينوا فى عهد وزارة المرحوم **أحمد ماهر** هل تريد أن تلغى تعيينهم كما ألغيت تعيينات الشيوخ الذين عينوا فى عهد الرئيس السابق **حسين سري** فاعترض وقال اريد ان يكون الحكم فيه شئ من التعاون . وقد سمعت ان هذا فعلا ماسارت عليه وزارة الوفد (١) واستمر الحال كذلك فترة ما ثم سافرت فى مؤتمر برلمانى فى أبريل سنة ١٩٥٠ . وبعد عودتى وجدت فى جدول أعمال أول جلسة لمجلس الشيوخ سؤالاً موجهاً من الاستاذ **مصطفى مرعى** (٢) خاصاً باستقالة الاستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة كانت الحكومة أجابت عنه وما أرضتني هذه الاجابة الاستاذ **مصطفى مرعى** فعمله استجواباً والاستجواب أجل أربعة أسابيع وتكلم فيه **مصطفى مرعى** ورد عليه **فؤاد سراج الدين** كممثل للحكومة وبعد كده حصل أن فريق من الشيوخ فصل أو الغى تعيينه وعين فريق آخر وحصلت الحركة دى .

الرئيس : موضوع **كريم ثابت** ما كانش من ضمن الأسباب ؟
الشاهد : السؤال والاستجواب أصل سببه ان الاستاذ **محمود محمد محمود** قدم تقرير ديوان المحاسبة (٣) وذكر فيه مسألتين : الاولى ان **كريم باشا** استولى على مبلغ خمسة آلاف جنيه من المواساة بغير حق وبامضاء **الدكتور النقيب** . والثانية مسألة الاسلحة والذخائر الفاسدة وأن ورود المسألتين فى التقرير هو الى آثار ضجة تدخل فيها الديوان ، وتكلم رئيس الحكومة والاستاذ **فؤاد سراج الدين** مع الاستاذ **محمود محمد محمود** رجاء صرفه عن الاستقالة ولكنه تشبث وقبل هذا مسألة **كريم ثابت** ما كانت موضع بحث .

الرئيس : أثناء نظر الاستجواب من قال ان مقعد الرياسة يهتز ؟
الشاهد : لما جه **فؤاد سراج الدين** يرد على الاستاذ **مصطفى مرعى** بدأ مرافعته أو خطبته بأنه لاحظ أن كرسى الرياسة يهتز اهتزازاً عنيفاً لكثرة ما خولفت اللائحة الداخلية وأنا ما أردت أن اشير الى أى شئ خاص بى لاننا حنمشى فى مناقشة متعلقة بشخصى ، وبعد هذا تكلم الاستاذ **فؤاد سراج الدين** وناقش المسألة وقال أن هذه الحوادث وقعت فى عهد غير عهد الوفد

وحصل تحقيق في وزارة الحربية وثبت منه أن مفيش حد مسئول . وثاني يوم أراد الاستاذ مصطفى نصرت أن يرد فالاستاذ فؤاد سراج الدين منعه وقال كفاية كده .

الرئيس : هل تعتقد أن اشارة أو كلمة فؤاد سراج الدين بالنسبة لاهتزاز كرسى الرئاسة كانت تهديدا مستترا ؟

الشاهد : الواقع انى فى ذلك اليوم ما قدرتش أفهم انها تهديد انما أردت أن أحمله على أنه أراد أن يؤثر فى المجلس بمعنى أن رئيس المجلس كان متسامحا مع المستجوب فيما سماه حملة تشهير ، ولكن ما اخذتهاش على أن فيها معنى التهديد على الرغم أنه كان من حقى أن أسأل لانه بعد يوم واحد كريم ثابت قدم استقالته ورفضها الملك . . وفى هذه الجلسة لم أفهم هذا . وأنا محامى وفهمت هذا الكلام على أنه مرافعة محامين .

الرئيس : لكن فهمتها بعدين انها تهديد مستتر ؟

الشاهد : الحوادث الى حصلت بعد كده كانت ان الملك كان فى الاسكندرية ودعى الوزراء لتناول الغداء على المائدة « الملكية » . ودعا رئيس مجلس النواب وما دعاش رئيس مجلس الشيوخ . فهمت أن فيه نوع من عدم الرضا السامى وفكرت حيترتب عليه ايه ولكن ما استطعتش أن أربط ربطا على سبيل التوكيد بعد الحوادث لأنه كما اطلعت على أقوال حسن يوسف (٤) فى محكمة الغدر ان حكاية رئيس الشيوخ كانت محل أخذ ورد فى القصر بعد ذلك أكثر مما كانت فى الأيام الأولى لوزارة الوفد ثم حصل التفاهم على اخراج رئيس الشيوخ وأعضائه الى عينوا فى عهد المرحوم أحمد ماهر .

الرئيس : هل اخراج رئيس الشيوخ والأعضاء كانت عملية دستورية سليمة ؟

الشاهد : ما أعرفش من جانبهم هم يقدروها ازاي ولكن فى يوم ما تلى المرسوم الخاص بذلك فى مجلس الشيوخ أثار زميلنا الاستاذ عبد السلام الشاذلى (٥) هذه المسألة أمام المجلس وقال اذا كان اخراج الشيوخ محل مناقشة فان اخراج الرئيس مالوش أى مسوغ وبعد هذا حافظ رمضان (٦) - وأنا فى الجلسة الأولى بعد كده ما حضرتش لأن المعارضة كانت قررت الاضراب عن حضور الجلسات احتجاجا على هذا التصرف - وأراد حافظ باشا أن يثير هذه المسألة فمنع من رئيس المجلس حينئذ وكان الاستاذ حسين اتجنلى وصوتت أغلبية المجلس على أنه ما يصحش الكلام فى هذا الموضوع .

الرئيس : من الناحية الدستورية أيه رأيك ؟

الشاهد : احنا كمعارضة

الرئيس : أنا ما باكلمكش كمعارضة بل كرجل محايد .

الشاهد : رأى هو أن الدستور خولف ولما اعترض على هذا ، فؤاد باشا قال رياسته للآن سقطت فى فترتين ولكن فى رأى أنا ان رئيس الشيوخ يعين لمدة ١٠ سنين وما يصحش أنه يرفع من منصبه لأن ذلك مخالف للدستور .

الرئيس : الأعضاء الى خرجوا كان لهم نشاط معين وخرجوا على هذا

الاساس ؟ أو كان فيه قاعدة خرجوا بمقتضاها ؟
الشاهد : طبقوا قاعدة . والى حدث ان سنة ١٩٤١ كان الرئيس حسين سرى قال ان حالة الحرب لا تسمح بالتجديد النصفى لكن التعيينات ليس هناك ما يمنع من اجراءاتها ، وكان فيه ٢٩ شيخا انتهت مدتهم فخرجوا بالقرعة وعينت وزارة السيد حسين سرى بدلهم ولما جه الرئيس السابق **مصطفى النحاس** مع وزارة الوفد قالوا لابد أن الانتخابات والتعيينات تكون مع بعض . وعلى ذلك ألغوا مرسوم التعيينات وعينوا الخارجين وأنا كنت فى المراسيم كلها فاستمرت عضويتي . فلما جم سنة ١٩٥١ وعرض عليهم اذا كنتم عايزين ترجعوا المسألة سنة ١٩٤١ لان أحمد ماهر اعتبر تصرف الوفد غير سليم وأعاد مرسوم سنة ١٩٤١ . لما جه النحاس سنة ١٩٥٠ سئل اذا كان يريد العودة الى قاعدته القديمة بمعنى أنه يلغى مرسوم أحمد ماهر ويعيد مرسومه الأول قال لا . ولما جت مسألة الاستجواب رأى علشان ما يكونش ظاهر أنه علشان مسألة الاستجواب يخرج الرئيس عمل المسألتين على بعض وأخرج الأعضاء والرئيس فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ فاذا كانت هناك قاعدة يبقى خرج على هذه القاعدة .

الرئيس : أول ما ييجو الحكم لو كان لهم سياسة ما كانوش ينفذوها مباشرة ؟ لكن استمرارهم .

الشاهد : ده الى احنا قلناه ان هذا التصرف لو كان بعد ما جت وزارة الوفد مباشرة كان بقى تصرف معقول أما وقد حصل بعد خمسة أشهر يبقى واضح أنه حصل نتيجة لهذا الاستجواب ، الاستجواب أظن نظر فى ١٥ مايو واستمر حوالى أسبوع لغاية ١٩ و ٢٠ مايو واحنا خرجنا فى ١٧ يونيو .

الرئيس : هل سمعت أن **كريم ثابت** راح الساعة ٤ صباحا وقابل الاستاذ **فؤاد سراج الدين** ومعه كشف بأعضاء الشيوخ ؟

الشاهد : كلام قيل وأنا سمعت . والانسان لا يشهد الا بما يعلم علم اليقين لكن السماع أهو . . ويمكن بعض اخواننا سمع ويمكن حضراتكم سمعتم لكن الشهادة الى يؤديها الانسان يجب أن تكون حسب ما يعلم بطريق القطع .

الرئيس : فى أثناء وجودك كرئيس للشيوخ كان **فؤاد سراج الدين** عضو فى الشيوخ ؟

الشاهد : انتخب فى سنة ١٩٤٦ .

الرئيس : ايه الى كنت تلاحظه عليه ؟ هل مناقشاته كانت للصالح العام ولا الحزبية كانت تغلب عليه ؟

الشاهد : فى مدة المعارضة كانت علاقاتنا علاقة مودة وكان يجينى مكتبى وكنا نتزاور والواقع أن الاستاذ **فؤاد سراج الدين** رجل مهذب لطيف . . وهو باعتباره شاب رأى أن من حق نفسه عليه أن يظهر فى أحسن المظاهر فالواقع أنه كان كمعبر عن رأى الحزب الذى ينتمى اليه يعبر عنه أحسن تعبير . كان يدرس الموضوعات ما يتكلمش ارتجالا الا فى النادر . كان

يحاول أن يظهر أنه يتكلم عن فكرة وعقيدة ورأى مش متأثر بمصالح حزبية .
فمتلا هناك مسألة أود أن أذكرها للمحكمة المادة ١٣٥ من الدستور بتتكلم
عن انه ما يصحش ان الشركات تمنح امتياز احتكار الا بقانون والحكومة
أرادت أن تمنح « شركة اجيشيان أو بل فيلد » مساحات من الارض علشان
تعمل مباحث فهو اعترض على ذلك وأنا كنت من هذا الرأي .

الرئيس : وتشريعات الصحافة والحد من حريتها في نشر أنباء القصر . .
هل كانت للمصلحة العامة ؟ (٧)

الشاهد : أنا أفهم اذا كان فيه ضغط بشأنها يبقى مش ضغط حزبي
والمرحوم **صدقي باشا** (٨) وهو رئيس الحكومة أراد تقييد حرية الصحافة وان
يمتد هذا مش بس على الشيوعية وانما يتوسع فيه . وهذه الوزارة كان
العنصر الحزبي فيها الاحرار الدستوريين فأنا القيت بيان في مجلس
الشيوخ عارضت فيه هذا التشريع وأنا أرى أن كل تقييد للحرية ليس من
الصالح العام . ولذلك لما عملوا هذه القوانين مش أنا بس الى عارضتها وانما
كثيرا من أعضاء البرلمان وحتى أنصارهم وقفوا في سبيلهم وهذا
هو رأيي .

الرئيس : كان **فؤاد سراج الدين** تقدم افكر لمجلس النواب علشان قانون
الاشتباه السياسي ما عندكش فكره عنه ؟ .

الشاهد : **فؤاد سراج الدين** مش هو الى بيتقدم بالقوانين وانما
مجلس الوزراء فهو فقط متضامن مع زملائه .

الرئيس : بيتكلم بلسانهم ولازم أكون مقتنع بالفكرة علشان أعبر عنها .
الشاهد : الوزير وان لم يكن اقتناعه عميق لما تيجي الفكرة تعرض وتكون
مقدمة من مجلس الوزراء بيدافع عنها وفيه هنا تفصيل أما أن يبلغ ايمانه
بالفكرة حد الاقتناع بأنها ضارة بالمصلحة العامة وفي هذه الحالة يجب أن
يستقيل أما اذا كان يرى أنها مسألة تفصيلية لا تستحق الاستقالة يبقى
لما يدافع عنها يكون زي الافوكاتية .

الرئيس : تشريعات القصر تعتبرها ايه ؟ تفصيلية .
الشاهد : لا

الرئيس : طيب الحد من سلطان مجلس الدولة لما أحمد حسين كتب ضد
القصر ثم الغيت جريدته ورفع قضية امام مجلس الدولة . (٩)

الشاهد : ايوه متذكر لكن مش بدقة ومجلس الدولة مادام حكم يجب أن
ننفذ أحكامه أما اذا اعترضت السلطة التنفيذية فده مش من المصلحة العامة .

الرئيس : هل تكلمت مع **فؤاد سراج الدين** لما شعرت أنه فيه خنوع من
الوفدين للملك السابق وبعدين رد عليك وقال احنا بقلنا عشر سنين في
الشارع .

الشاهد : لما جه الاستجواب بتاع الاستاذ **مصطفى مرعي** رأى الاستاذ
فؤاد سراج الدين أن يقول كلمتين طيبتين عن **كريم ثابت** .

فأنا قلت له أنا وأنت كنا دائما نقعد مع بعض ونتكلم ونجيب سيرة القصر
و**كريم** فايه الى خلاك تدافع عنه دلوقت ؟ فقال لي احنا سياستنا

دلوقت أننا نهادن السراى لاننا بقالنا عشر سنين فى الشارع . ويصح يكون مؤمن بأن المصلحة العامة تقتضى انهم يكونوا فى الحكم والواقع أن وجه الحق فى هذه المسائل يختلف .

المدعى : . . كم سنة ظللت رئيسا لمجلس الشيوخ ؟ .

الشاهد : خمس سنين وخمسة شهور متصلة من ١٧ يناير سنة ١٩٤٥ الى ١٧ يونيو ١٩٥٠ .

المدعى : ذكرت الآن أن المتهم عندما وجه اليك العبارة الخاصة بأن كرسى الرئاسة يهتز ارتكن الى أنك خالفت اللائحة الداخلية للمجلس فهل خولفت اللائحة حقا ؟

الشاهد : كلا يا سيدي وأنا بعد ذلك اثبت فى المجلس أن اللائحة لم تخالف وانما دافعت عن حرية المجلس . . ولذلك فان منصة الرئاسة ثابتة كالطود . وأنا كنت افكر فى هذا الكلام وماكنتش فاكرا أنه بعد عشرة أيام سأطرد ، واللى ثابت من اللى قيل فى الفترة التالية أن هذه السياسة رسمت أولا فى القصر .

المدعى : ما الذى لمست من سياسة حزب الوفد قبل القصر ابان المعارضة والحكم ؟

الشاهد : دى مسألة معروفة حزب الوفد قبل سنة ١٩٥٠ ضد سياسة استئثار القصر بالحكم وده الى أدى سنة ١٩٣٧ الى ما يسمى بالأزمة الدستورية لما أرادت وزارة الوفد أن تعين الشيوخ وتغير قوانين الجامعة . ودايما كانت سياسة الوفد ضد القصر فلما شافوا ان الأحزاب الى بيسموها أحزاب أقلية حكمت مدة عشر سنين شافوا أن القصر أقوى من الهيئات الى بيعتمدوا عليها فأروا أن يتفاهموا مع القصر .

وأنا مش فى مركز حكم على هذه المسائل وانما المسائل الى انتهت الى الأوضاع الأخيرة - يعنى لما خرج الوفد سنة ١٩٥٢ حصل هذا الاضطراب والقصر قيل له أن الوفد لما ما قدرش يقف فى وجهه يبقى ما فيش أى وزارة تقدر تقف فى وجهه وبعدين جت وزارة الرئيس على ماهر ثم وزارة نجيب الهلالي ولم تكن الوزارات تستمر فى الحكم الا أيام ودى حاجة ما شفتهاش ولا فى فرنسا وانتهت الى النتيجة الى عملتوها . والواقع أن سياسة المصلحة العامة هى التى تؤدى الى الاستقرار وإن كل واحد يؤدى عمله وهو مطمئن الى حياته .

الرئيس : اذا كانوا سنة ١٩٤١ لغوا مراسيم وسنة ١٩٤٢ لغوا مراسيم وسنة ١٩٥٠ عملوا كده برضه . . هل روح الدستور تنص على أنه كل يوم يكون فيه تغيير ؟

الشاهد : أنا فى هذا ما أحبش استند الى رأى بس والاستاذ زكى العرابى وهو وفدى تولى رئاسة الشيوخ مرتين (١٠) له فى هذا رأى مكتوب ومنشور بأن الوزارات فى تعاقبها تمثل السلطة التنفيذية ولو تغير أشخاصها ، فاذا استنفدت وزارة حقها فى أمر مالم يجز لوزارة اخرى ان تلغيه ولذلك فتصرف سنة ١٩٤٢ بالغاء مراسيم تعيين الشيوخ التى صدرت سنة ١٩٤١ غير

دستورى ، خصوصا فى مجلس الشيوخ لانه هو الهيئة المستقرة دائما التى لا تحل ولا يجرى الحل على جزء منها فالرأى ده انا أويده أيضا وأظن الفقهاء الدستوريين كلهم يؤيدونه .

الرئيس : طيب انتم كتبتتم عريضة للملك السابق وحصل بيان رد عليها الوفديون روح العريضة معروفة .. لكن أيه رأيك بالنسبة للرد ؟ طبعاً اطلعت عليه .

الشاهد : اطلعت عليه والرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال ان ده اجرام سافر واحنا نعرف فى القانون ان ده مش اجرام وانما كان نصيحة لمصلحة البلد (١١) وأنا بعد هذا الرد عملت خطاب فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ كان فيه ما فى العريضة بالفاظ أعنف لأن الملك ما يقابلش رئيس الوزراء الا اذا أراد هو واذا طلب رئيس الوزراء مقابلته فيجوز أنه يرفضها وهو الذى يستأثر بالسلطة وفيه ناس غير مسئولين يتدخلوا فى شئون الحكم كل ده لخالفه للدستور وما أظنش أحدا منا يخالف هذا الرأى وانما الظروف كانت ضاغطة .

الرئيس : لو كانوا الوفديين وقفوا بجانبكم مش كان الحال اتغير ؟
الشاهد : لعلمهم خافوا لو وقفوا بجانبنا أن الملك كان ينفهم لان نظرية الاقالة فى نظرى آتعى النظريات فان الملك أو رئيس الدولة يقول للوزارة ياللا فيخرجوا .

الرئيس : نفرض أنهم وهم حزب الأغلبية متفقين مع المعارضة فتكون النتيجة تكتل ضد الملك يخافوا ليه اذا كانوا متكاتلين ؟
الشاهد : أنا اذا حببت ادافع عن نظريتهم أقول أن الملك ممكن يجيب أى واحد ويقول له ألفت الوزارة ويألف وزارة ومعه كل القوة والسلطة تحميه وده هو الى خافوا منه .

الرئيس : آمال فى الرأى العام والقوة الشعبية ؟
الشاهد : هم الى يقدرُوا يفسروا هذا أكثر منى .
الرئيس : يعنى القوة الشعبية كانت حاجة اسمية مش فعلية ؟
الشاهد : هم فى الواقع .. ده أيضا الى جعل الملك يمشى فى الطريق ده . لما جه انذار ٤ فبراير قيل له أن الشعب ها يعمل العجايب ولكن ما حصلش حاجة ففقد ايمانه بالشعب واخواننا لما وجدوا انهم اقبلوا مرة ومرة ورأوا الشعب يتقبل هذه الاقالات فلعلمهم اعتقدوا أن هذا الشعب اذا نفع فى الانتخابات فانه ما ينفعش فى مسألة حكومة قائمة خرجت من الحكم .

المدعى : ما الذى لمسته من نفوذ المتهم بوصفه سكرتيرا عاما للوفد فى دوائر الحزب أو فى حكومته ؟

الشاهد : من العسير الأجابة على هذا السؤال لانه حزب عمري ما كنت فيه وانما الى كنت أعرفه من كلام الاستاذ **فؤاد سراج الدين** لى أنه كان نافذ الكلمة وده الى جعله يصل بسرعة الى المناصب الكبيرة الى وصل اليها فى وقت واحد ، وزير داخلية ووزير مالية ، وده دليل على نشاطه وتأثيره فى دوائر حزبه وانما ما أقولش ايه نوع هذا النشاط وهذا التأثير .

الرئيس : وصل عن جدارة واللا لا ؟

الشاهد : النشاط مش عاوز جدارة فى الانتخابات كان بيخطب ويقابل

الناس ويعمل الترشيحات وكان محل ثقة الآخرين وده له أثر .

الرئيس : وده ما يعتبرش جدارة ؟ **الشاهد :** الجدارة أنا قلت أنه وهو مى

المعارضة كان يعبر عن موقف حزبه أحسن تعبير . أنا شفت اثنين كانوا

بالشك لده المرحوم **يوسف الجندى** ومن بعده الاستاذ فؤاد سراج الدين

كانوا أكبر اثنين يشرفوا . فاذا اعتبرتم أن دى جدارة وأنا أعتبرها كذلك

يبقى ده التقدير بتاعى . كان لما المرحوم **يوسف الجندى** بيتكلم ومن بعده

فؤاد سراج الدين كان كل الناس يحبوا يقرأوا وأنا كنت أحب أسمعهم .

الرئيس : وصول واحد لسكرتيرية حزب الوفد لابد أن يكون هنالك

جدارة . . ويكون أجدر واحد

الرئيس : بقية زملائه تعرفهم ؟ هل كان هو أجدر واحد فيهم .

الشاهد : حكاية كون الانسان وصل دى ما تتعلقش بالجدارة . الجدارة

دى بتتكون من مجموعة صفاته . فيه واحد من أعلم العلماء لكن فى مقابلته

للناس يبقى « كشر » وفيه واحد من أكثر الناس نزاهة وما يقضيش طلبات

حد ، فده ما يتحبش لكن لما تجتمع عدة صفات منها الجدارة وانه بيتسم

وانه ينفذ طلبات الناس .

الرئيس : الى تعرفه أن **فؤاد سراج الدين** كان ينفذ رغبات الناس من

أفراد الحزب ؟

الشاهد : أفراد ما أعرفش ؟

الرئيس : ما كنتش بتسمع .

الشاهد : أسمع أن عمدة انشال أو رفدوا واحد المسائل كانت يقال

كثير والانسان بيسمعها .

المدعى : المتهم له تأثير على رئيس حزبه **الشاهد :** كان موضع نقته

لا شك .

الرئيس : ما كنتش بتلمس حاجة . . النحاس له رأى النهارده وثانى

يوم يغيره علشان **سراج الدين** ؟

الشاهد : ما أعرفش .

المدعى : من الذى اعتذر للملك بسبب توقيع العريضة ؟

الشاهد : الاستاذ **حافظ رمضان** .

الدفاع : هل استوقف نظرك فى مضبطه جلسة الشيوخ التى نظر فيها استجواب

مصطفى مرعى أنه فى صدر كلام **فؤاد سراج الدين** وفى السطر الثانى

بالمضبط عبارة « من فرط ما خولفت اللائحة كما لاحظ ذلك سعادة الرئيس »

ألم يستوقف نظر سعادتكُم عبارة « كما لاحظ ذلك سعادة الرئيس » .

الشاهد : أنا ما أذكرش ويصح انها استوقفت . ولكن لما واحد يقول

انى لاحظت مش معناه أنه مخالفة للائحة واللى حصل ان الاستاذ « مصطفى

مرعى » لما كان بيتكلم وفؤاد سراج الدين حاضر كان فى بعض مواقف يحب

يبدى ملاحظة فأنا كنت ما أستوقفش المتكلم لانى كنت لا أرى من عبارته

ما ينبو عن اللائحة فالاستاذ فؤاد سراج الدين فى الجلسة الأولى الى تكلم

فيها الاستاذ **مصطفى مرعي** كان يريد أن أوقف المتكلم وأنا لم أوقفه لأنني ما لقتش في كلامه ما يخالف اللائحة .

الدفاع : ألم تنبه أكثر من عضو من أعضاء الشيوخ أثناء ادلاء الاستاذ **مصطفى مرعي** بكلامه الى حدود اللائحة ؟ **الشاهد :** لا أذكر وده كله ثابت في المحضر .

الدفاع : هل تذكر التاريخ الذي الغت فيه وزارة المرحوم **أحمد ماهر** مرسوم تعيينات الشيوخ الذي صدر في عهد الوفد سنة ١٩٤٢ ١٠٠ الا يعلق في ذهنك الآن أن هذا الالغاء تراخى ثلاثة أشهر فأكثر من وقت تأليف وزارة المرحوم **أحمد ماهر** ؟

الشاهد : على كل حال اللي أقدر أوكدّه أن المرحوم **أحمد ماهر** ألف وزارته في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وأنه أجل البرلمان شهر وانه بعد ذلك حل مجلس النواب فكان أمامه ثلاثة أشهر الحل مضافا اليه شهرين الى يجب أن يجرى الانتخاب فيهما ليستطيع أن يصدر المرسوم .

الدفاع : هل تذكر أن مرسوم سنة ١٩٤٢ الذي صدر عن حكومة الوفد عرض على مجلس الشيوخ وتمت الموافقة عليه باجماع آراء أعضاء الشيوخ باستثناء عشرة ؟

الشاهد : أظن حصل .

الدفاع : بطبيعة الحال كنتم عضوا في مجلس الشيوخ في جميع مراسيم التعيينات بما فيها ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ .

الشاهد : لما جه سنة ١٩٤٢ عينت في مجلس الشيوخ على أن التعيين يرجع الى سنة ١٩٤١ وفعلا انتهت مدتي في سنة ١٩٥١ ولما جم سنة ١٩٥٠ وببطبيعة الحال في مرسوم المرحوم **أحمد ماهر** ما دخلتش وانما عضويتي مستمرة وممتدة سواء بمرسوم الرئيس السابق **حسين سري** أو مرسوم الرئيس السابق **مصطفى النحاس** أو مرسوم المرحوم **أحمد ماهر** ما كانش فيه ما يسقط عضويتي سنة ١٩٥٠ واللى اسقطت هي الرئاسة .

الرئيس : ما استمرتش عضو ؟

الشاهد : استمرت لمايو سنة ١٩٥١ .

الدفاع : تعرضتم في أقوالكم عن مسألة اخراج **السنهوري** من مجلس الدولة الى الوزارة الوفدية التي كانت قائمة فهل تعرف اسم الوزير الذي خاطب **السنهوري** في شأن استقالته ؟

الشاهد : ذكر في الصحف انه وزير المالية الدكتور **زكي عبد المتعال** .

الدفاع : هل تذكر تاريخ تقديم العريضة التي اشترتم اليها والتي قدمت الى الملك ؟

الشاهد : بالضبط مش متذكر وأظن أكتوبر سنة ١٩٥٠ (١٢) .

نؤاد سراج الدين : أفتر قبل كده يا باشا .

الشاهد : على كل حال نهار ما جه الملك من الاسكندرية .

الدفاع : ألم يتضح لكم قبل تقديم العريضة شيء من مفاسد ومبازل الملك ؟ يعني قبل التاريخ ده كان كويس ولا ايه ؟

الشاهد : يعني في التاريخ ده كان كويس ؟

الدفاع : انت حاسم مع منى كثير قوى بس أنا عاوز أعرف هل الملك كان لويس وبعدين استيقظ الفساد فجأة ؟

الشاهد : الواقع أن هذا الفساد كان مستورا الى حد كبير . وكان المعتقد أن الوفد بيهادن الملك فلما جت حكاية الاستجواب وانكشفت حكاية المواساة وفساد الاسلحة وكانت البلد متألة مما حصل فى فلسطين واضيف الى هذا أنه فى سنة ١٩٥٠ لما سمح بأن يسافر الملك باسم **فؤاد باشا المصرى** (١٢) الى أوروبا كانت سمعتنا فى الخارج نزلت للحضيض بحيث ان الانسان كان بيخجل فى أوروبا بأن يذكر أنه مصرى وكان عندنا مؤتمر برلمانى فى « دبلن » وعدنا الى باريس فكانت صحف انجلترا وفرنسا وأمريكا بل صحف العالم أجمع اذا ذكرت مصر ذكرت بها بكل نقیضة وأصبح غسيلنا الوسخ منشورا فى العالم كله . حتى أنه فى سنة ١٩٥٠ بلغ الأمر الى أن جريدة فرنسية هى جريدة « لاموند » التى حلت محل جريدة « التان » ابتدت تكتب كلام ما أقدرش أقوله يعنى اتصالات نسائية وغير نسائية يتقزز منها الانسان . ولما بلغت المسألة هذا الحد وبلغ السيل اقصاه ما قدرناش نسكت . يعنى اذا كان **عبد الفتاح بك** . **باشا** يقصد اننا عملنا الكتاب ده أو العريضة لأننا زعلانين من الحكومة أو الملك لا . واحنا عملنا هذا الكتاب حين لم يبق محل لأمل فى اصلاح والى يدل على اننا لم نكن طامعين فى حكم ما حدث بعد هذا لما أعفى الوفديون من الحكم فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وكلف السيد على ماهر أنه يؤلف الوزارة فدعانا لنكون فيها . ودعانى ودعا **ابراهيم عبدالهادى وخشبه ومحمد على علوية وغالب** (١٤) فأتاقلنا له اننا ناس كنا ينقول للملك كذا أو كذا امبارح وبلغ من أمر الملك معنا أن ربنا أداله ولى عهد وهنيناه فماردش علينا وعلى هذا رفضنا رفضا باتا وهذه واقعة ذكرت فى الصحف وتقدرنا تسألوا فيها السيد **على ماهر** فالمسألة لم تكن مساله حكم وانما كنا وصلنا الى حالة يجب أن نقوم فيها بعمل فعلنا - لا أقول أذعف الايمان لأن أضعف الايمان بالقلب وانما عملنا الى فى الوسط - النبى قال « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الايمان » ونحن لم نعمل بقلبنا وانما قلنا بلساننا وقلنا بشده .

الرئيس : كان حايجى بعد كده بأيدينا ؟

الشاهد : وهى أيدينا كان فيها حاجة .

الدفاع : هل يستطيع سيادة الشاهد أن يذكر شيئا عن موقف حربه من الازمة الدستورية سنة ١٩٣٧ فى مطلع تولى الملك سلطته الدستورية ؟

الشاهد : الازمة الدستورية لى فيها خطبة وعلى هذا أقدر أقول ان الذى حدث أن الازمة الدستورية كانت تتناول ثلاث مسائل هى تعيين الشيوخ والمصروفات السرية وقوانين الجامعة . والواقع أن الملك فى ذلك الوقت كان لسه صغير والمشيرين عليه كان الحق فى ناحيتهم أكثر من الحكومة لانها أرادت تعيين المرحوم **فخرى عبد النور** عضو فى مجلس الشيوخ فعرض عليهم تعيين **عبد العزيز فهمى** (١٥) .

فما قبلوش . و جت مسألة القانون الاساسى بتاع الجامعة وقوانين الجامعة
يجب أن تعرض على مجلس الجامعة . وفى تلك السنة أرادت الحكومة أن
تفوت أولاد سقطوا فى الامتحان ولا فوتتش ده على مجلس الجامعة والاولاد
كانوا واخدين ٤٠٪ بس وكان النجاح من ٦٠٪ لان كان فيه شباب محل
عطفهم .

الرئيس : يعنى ده كان ضد المصلحة العامة ؟

الشاهد : ما أقدرش أقول لان بعضهم دولقت بقى حاجه ثانية .

الرئيس : يعنى طالب يأخذ ٤٠٪ بدل ٦٠٪ هل ده المستوى العلمى اللى
عاوزينه للجامعة بتاعتنا ؟

الشاهد : لا طبعا . و جت مسألة المصروفات السرية ، والاستاذ فؤاد كان
وقتها مش وزير ، كان عضو فى الهيئة الوفدية أرادت الحكومة أن ترفع
المصروفات ٢٠٠ ألف جنيه فاعترض القصر على أساس أنها جعلت لمصلحة
الدولة والحكومة كان بتصرف منها على **القمصان الزرق** اللى بيهددوا الناس (١٦) .
فى نظرى لو أنه حصل اتفاق على القاعدة اللى عرضها رئيس الديوان كان
الموقف بقى كويس لكن الوفد رفض ذلك . رئيس الديوان قال أنه يقترح
تعيين هيئة من وزراء الحقانية السابقين وأفراد معينين تكرر حكما بيننا
وبينكم واقترح أن يصدر بهذه الهيئة تشريع يجعلها دائمة ، فالوفدين قالوا
لا ده مقلب لان جميع هؤلاء ماهمش وفدين فحيحكموا للسراى وأنا كنت
أتمنى لو أن هذا حصل وبقيت الهيئة الى الآن علشان تكون زى المجلس
الخاص فى انجلترا .

الدفاع : هل يستطيع الشاهد أن يذكر لنا رأيه الدستورى فى موقف
الملك حين دعا الى مؤتمر سياسى بانشخاص وكنت رئيس شيوخ ورئيس حزب
مشترك فى الحكم . (١٧)

الشاهد : اللى أعمله أن وزير الخارجية أراد الاستقالة وقال كده للمرحوم
اسماعيل صدقى فقال له احنا بنتفاوض فى مسألة أكبر من المؤتمر وهى
مسألة مصر والسودان وعلشان كده ما تستقيلش وأنا أرى أن هذا خطأ لأن
الانسان لما يبسلم مرة يبقى مبدأ ويبطمع فى أكثر منه .

الدفاع : هل تذكرون حين سافر الملك لمقابلة الملك عبد العزيز آل
سعود ؟ (١٨)

الشاهد : وكان معاه كريم ثابت .

الدفاع : مين اللى كان متولى الحكم ؟

الشاهد : مش متذكر الوقائع دى متسلسلة فى ذهنى والحركة دى جت
بعد توقيع ميثاق الجامعة الى وقع سنة ١٩٤٥ .

الدفاع : يعنى وزارة مش وفدية . **الشاهد :** لا .

الرئيس : لا وزان بين دى وبين واقعة وزير يخلف اليمين فى كبرى ؟ (١٩)

الشاهد : مين هو الدفاع : عبد الفتاح حسن !

الرئيس : هو ده عمل دستورى ؟

الدفاع : دستورى وله سدايق فهل بذكر الشاهد ان جميع التعيينات

مجلس الدولة رئيس مجلس الدولة وأعضاءه والحركة القضائية أهلية وشرعية ومختلطة وقعت كلها في خارج البلاد وعلى فخر البحار .

الشاهد : مش متذكر . **الدفاع :** حاذرك . . حاقولك .

الشاهد : وحاقوللي ليه ما هو ده كان بيحصل وأنا أقول ما هو أهم .
في سنة ١٩٤٦ أراد المرحوم **صدقي باشا** أن يعدل وزارته والملك في رودس وأراد انهم يعينوا المرحوم **حفي باشا محمود** وزير دولة وكان وزير تجارة واحنا باعتباره من كرام الرجال في حزبنا لم نوافق انه يروح رودس .

سراج الدين : **صدقي باشا راح .**

الدفاع : أنا عاوز أقول أن الشاهد وهو فقيه من رجال القانون ولا بد انه قرأ ما يفهم منه أن السفن المصرية كأرض الوطن .

الشاهد : الاستاذ **عبد الفتاح حسن** حلف اليمين في المركب ؟

الدفاع : على فخر البحار .

اتشاهد : لا يبقى خلاص دي حكاية بسيطة يا أخى يا ريت كله كان كده .

الدفاع : أظن ما فيهاش لا مساس ولا حاجة ؟

الرئيس : كان الملك في عمل رسمي .

الدفاع : كان يمارس جميع الاعمال الى يمارسها في مصر يعنى هو كان وجوده هنا شرعى .

الرئيس : كان واخذ اذن من الوزارة ؟

الدفاع : هو الملك في حاجة الطغيان بياخذ اذن .

الرئيس : وفين الشعبية ؟

الدفاع : النطاق ده ما تخشش فيه الأغلبية الشعبية .

الرئيس : وانتم يعنى كنتم معتمدين على الأغلبية والا لا ؟ **الدفاع :** خلى ده للمرافعة .

الرئيس : أفهم من هذا انكم كنتم خاضعين ؟

الدفاع : ما حدثش خاضع واحنا ما ناخذش الناس بالجملة ناخذهم فرادى وانما احنا بنتكلم في شأن الحقائق ما يجوزش اننا نقف لما يقال أن الفساد استشرى في وقت مخصوص بل اننا نعارض هذا .

الرئيس : بتقول أن الفساد بقي .

الدفاع : بالعكس المسئولية تبدأ من وقت السماح لأول مرة .

الرئيس : لما واحد يسرق لازم أسرق كمان ؟

الدفاع : لا ما قلتش كده وانتم مش حاتسمعوا منى كلمة واحدة في تبرير مسائل لا يصح تبريرها .

٣ شهادة حسين سرى باشا :

المدعى : كنت رئيسا للديوان الملكي أثناء تولي حزب الوفد الحكم فى أوائل يناير سنة ١٩٥٠ فما الذى لمست فى سياسته الى حين أن تركت المنصب نحو السراى بصفة خاصة ؟

الشاهد : طلب منى الملك أن أكون رئيس الديوان بعد ظهور نتيجة الانتخاب وضرورة تولي الوفد الحكم وذكر لى أنه يخشى من أى مصادمة بينه وبين الوفد فقبلت على مضض مع العلم بأنى لا أصلح لمثل هذه الوظيفة وكان الملك يخشى تماما من مهاجمة الوفد أو مصادمته فكلفنى أن أطلب من مصطفى النحاس أن يشكل الوزارة فقلت له انه يحسن أن تدعوه بنفسك بعد ما طلبت منه تأليف الوزارة قلت انه أحسن يدعوه ويكلمه . فقال أنا خايف من هذه المقابلة فقلت له ده حاييقي رئيس الوزارة فقال تخلى المقابلات بينك وبينه فقلت له احضر أول مقابلة على أساس ما نتكلمش وأنا حتكلم وأعبر عن وجهة نظرك . فعلا يوم ١٢ يناير الساعة ٤ بعد الظهر حضر للسراى مصطفى النحاس وبعد أن دخل سلم من بعيد وبعد ما قعد قال ان لى طلبا عند مولاي وبطبيعة الحال الكلمة دى خلتنى اعتقد والملك ان حايحصل الى كان متوقعه ووش الملك اتغير واعتقد ان فيه طلبات جدت واتحضرت أنا لارد على الطلبات فما كان من النحاس الا أن قال أنه عاوز يقبل ايده .

الرئيس : برضه طلب ذو قيمة .

الشاهد : طلب ذو قيمة للراجل الى كان فاهم ان حاتبقى فيه خناسة بينهم فاتبدلت الخنافة بتقبيل اليد ، الملك استريح خالص ، والحاجة اللى اكثر من تقبيل اليد ، الخطبة اللى عملها النحاس وقال فيها أنه أخلص الناس للملك واحنا من رجالك . وهى تدل على أن مافيش بينهم وبين بعض أى شىء وان الماضى . فاروق بص لى ، وبعد ما طلع النحاس قلت للملك خلاص بقى انت جايبنى ومضيت الأمر بتساعى الساعة ١٢ والآن الساعة بقت أربعة والعبرة بقت بسيطة فأنا استقبل بقى قال استنى أما تشوف حايحصل ايه وكان الملك ما يحبش أنه يصادم . وجم الوزراء بالليل علشان يحلفوا اليمين الكل قبلوا ايده ما عدا ثلاثة . **زكى عبد المتعال وأحمد حسين وحامد زكى (١)** وأظن الاستاذ فؤاد سراج الدين ماكانش من اللى ما قبلوش . وابتدا العمل وطلب الملك من رئيس الديوان أن يكلف الحكومة بطلبات فأول طلبات كلفها بها كان طلبها منى ورفضتها وأنا رئيس وزارة فقلت له مش معقول طلبات أرفضها وأنا رئيس وزارة وأقدمها وأنا رئيس ديوان عليه تبليغ طلبات الملك . نهايته ادانى كشف طلبات وقابلت النحاس فقال لى : شوف

احنا النوبة دى جاين علشان نريخ أنفسنا وعاوزين نهادن الملك ، وأنة انكسفت أطلب منه الطلبات الى ما وافقتش عليها وابتديت بالطلبات الاخرى فقال لى وماله ووافق عليها . والطلبات كلها حاجات ادارية وكانوا حوالى عشرة اتناشر طلب وما فيش شك أنه فى مدة رياستى للديوان ان قابلت النحاس مرارا وقدمت له طلبات كثير ومش فاكر أن أول يوم كانت الطلبات جدية . واللى أذكره انى قدمت له حداثر أو اتناشر طلب الى كاتو قدامى فأجاب الطلبات الاولى اللى قدمتها وأجلت الباقى لمرة ثانية والنحاس قال لى أنه المرة دى عاوز المهادنة . أنا كنت معتقد أن الوفد هو أصلح الأحزاب ليتولى الحكم علشان يقدر يقف زى ما عمل فى الماضى أمام رغبات الملك غير الطبيعية . وبعد يناير سنة ١٩٥٠ انقلبت الآية والوفد بقى يتبع باستمرار طريقة اجابة جميع الطلبات وكان أغلبها طلبات غير معقولة وطلبات استثنائية . الحاجات الاولى ما كانتش مهمة قوى لكن بعدين كانت ضد المصلحة العامة . ودى كانت سياسة متفق عليها لكن **فؤاد سراج الدين** ما كلمنيش فى أى موضوع ، أغلب الوزراء كانوا قبل ما يقدموا الطلبات يقولوا ايه رأى السراى وأنا قلت ان الوحيد الى ما جانيش هو **فؤاد سراج الدين** .

الرئيس : الوفد أخذ أغلبية فعلا فى الانتخابات الى عملتها ؟

الشاهد : بحسب اعتقادى ايوه

الرئيس : ومع هذا مشى فى سياسة المهادنة فهل تعتقد أن هذا أضر بالبلد ؟

الشاهد : أيـوه .

الرئيس : ما كانش فيه قيمة للأغلبية الى سانداهم تحكم عليهم بايه ؟
الشاهد : حكمت عليهم الظروف بأنهم جم والبلد معاهم فكان يمكن أن يقفوا فى وجه أى تيار أو أى واحد ضار بالبلد .

الرئيس : السياسة الى رضوا بها كانت خفا من أن الملك يقبلهم **الشاهد :** أعتقد .

الرئيس : ويعتبر ده تسليم منهم ؟ **الشاهد :** أيـوه .

الرئيس : استقلت له من رئاسة الديوان ؟

الشاهد : لأن أول ما طلبت لرئاسة الديوان اشترطت على الملك أن أدير سياسة القصر وأن غير المسئولين (٢) ما يجروش فى المصالح والوزارات ويكونوا واسطة بين الملك وبينها وأعتقد أن ده استمر فى الشهر الأول وبعدين اتغير .

الرئيس : يعنى كان **محمد حسن وكريم وبوللى** بيتدخلوا ؟
الشاهد : ايوه والوزراء الوفديين كانوا بيقبلوا هذا التدخل أو يروحوا يقابلوه .

الرئيس : يعنى كان فيه طلبات بتمشى من غير ما تعرف ؟

الشاهد : بعد مدة شعرت بذلك فى واقعة ضريبة الدخل وكان الملك طلب منى أن أطلب من الحكومة اعفاؤه ولو باصدار قانون فقلت له ده غير معقول فى الوقت الى بينتظر فيه أن كل واحد يساعد البلد يبقى واحد بس هو الملك يعفى من الضريبة فقال لا ومع ذلك دى مسألة مالية أنا حاكم واحد

غيرك فيها فقلت له دى مسألة من صميم السياسة ولا يمكن أن يتكلم فيها غيرى فقال لما أشوف وعلمت بعد ذلك أنه كلم كريم ثابت وكريم راح قابل فؤاد سراج الدين فى هذا وقرأت فى الجرائد أن الاثنين راحوا للدكتور زكى عبد المتعال وكلموه فتأكدت من هذا . واتفقوا على أنهم ما يطالبوهش وهو ما يدفعش .

الرئيس : يعنى مستترة . أد ايه ضريبة الدخل دى ؟

الشاهد : الامير محمد على (٣) قال لى ان - وهذه معلومات من الذاكرة - بعث له كشف الحسابات الخاص بالأوقاف الملكية فقال ان الملك خد حوالى ٧٨٠ ألف جنيه فاذا أوضعت الـ ٧٨٠ ألف جنيه فى كشف الضرائب تبقى .

الرئيس : وأملاكه كمان .

الشاهد : ما بكلمش عن أملاكه أو ماهيته كان يدفع فى دى وحدها حوالى ٤٠٠ ألف جنيه لأن حسب قانون الضرائب يؤخذ منها أكثر من النصف .

المدعى : ذكرت أن هناك طلبات عرضها عليك حسن يوسف رئيس الديوان بالنيابة وانت رفضتها ثم عرضت عليك لتبليغها فما هو الداعى لأن ترفضها ؟

الشاهد : غير معقولة . استثنائية .

المدعى : وهى بذاتها الى عرضت رئيس الحكومة ومرت .

الشاهد : هى الى كلفت ان أعرضها وعرضتها وفاتت .

المدعى : ذكرت ان كريم فى مسألة الضريبة قابل المتهم ثم اتجها معا الى وزير المالية .

الشاهد : علمت ذلك وكل واحد عارف ان فؤاد سراج الدين فى ذلك الوقت كان الحاكم الأمر .

وفى العادة لما يكونوا عايزين يمشوا حاجة يروحوا لى يقدر يؤثر .
الرئيس : النفوذ ده جاله منين ؟ **الشاهد :** كان بيؤثر فى النحاس وأعتقد أنه شاطر .

الرئيس : أثر عليه من جهة أيه ؟ **الشاهد :** من جهة كفاءته ومن جهة أنه كان بيضم له الناس .

الرئيس : لمست هذا فى فؤاد سراج الدين ؟ **الشاهد :** ما فيش شك .

الرئيس : يعنى ده تأثيره الوحيد على النحاس ؟ **الشاهد :** بحسب معلوماتى . . . أيوه .

الرئيس : وحسب سمعك ؟ **الشاهد :** حسب سمعى يستحسن انى مذكروش لأنى لو ذكرت نص ما أسمع تبقى حاجات مش كويسة كثير .
الرئيس : قول لنا الربع بلاش النصف . **الشاهد :** دى حاجات غير لطيفة لدرجة انها لا تدخل فى الاعمال العامة . (٤) .

الرئيس : هل اطلعت على مذكرة لرفع معاش زوجة حيدر رستم فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ ؟ كانت عملت أعمال جلييلة علشان يرفع معاشها من ٣٢ جنيه الى ٨٥ جنيه وأقصى معاش فى الدولة ٩٠ ج . ادوها أقصى معاش ليه ؟

الشاهد : لأن دى كانت رغبتهم فى هذه الاحوال كنا بنكلم الملك السابقة ونقول له ده ما يصحش فكان يقول يا سيدى هم بيسيبيوا لنا شوية واحدة نسيب لهم شوية . يعنى شيلنى وأشيلك ؟ كانت دى هى الطريقة الماشية عنده ، وكانت تؤلم الواحد كثير جدا ومن أسباب استقالتي حكاية شيلنى وأشيلك دى .

الرئيس : هم كانوا بيوفتوا للملك شوية والا كثير ؟ **الشاهد :** الاثنين كانوا بيوفتوا .

ودارت مناقشة بين الشاهد والرئيس حول مبررات رفع معاشها ، الذى تم بناء على مذكرة رفعها مصطفى نصرت - وزير الحربية آنذاك - وهل كان ذلك لأنها صديفة ومرافقة لحرم النحاس أم أن هناك مبرر آخر لمصطفى نصرت غير أن زوجها الراحل كان ضابطا . . وردا على سؤال للرئيس قال حسين سرى انه رآها مع مصطفى نصرت فى جنيف وأنه تزوجها فى عام ١٩٥٣ وقال الشاهد - كوزير سابق للمالية أن رفع المعاش استثنائيا يجب أن تكون له مبررات قوية جدا . وعندما سئل فؤاد سراج الدين عن تفسير لهذا ، أحال السؤال على الوزير المختص آنذاك وقال : اذا المحكمة ضمت المذكرة الخاصة بذلك تقدر تبين المبررات .

وانتقلت المحكمة الى سؤال الشاهد عن زواج فاروق من ناريمان . . وكار وقت التفكير فى ذلك رئيسا للوزراء .

الشاهد : جه فاروق فى أغسطس ١٩٤٩ وقال أنه عاوز يتجوز فقلت له بصفتى رئيس حكومة أنه من المعقول انك تتزوج وتقلع عن الطريقة إلى أنت فيها ويجوز تجيب ولى عهد واذا كنت عاوز تتجوز أميرة دا حازع الشعب والأحسن انك تتجوز من مصرية وتبقى تقول لى مين هى علشان نبحت عن أحوالها فقال لى طيب واتفقنا على ذلك . وفى يوم من الايام جاء وزير المواصلات الاستاذ محمد على نمازى وكنت مشغولا جدا وعندى لجة فقال لى دى مسألة مهمة جدا ، وجالى فى الداخلية وقال لى النهارده جاني حسين صادق وقال ان الملك خطب بنته وانه يقدم استقالته من وزار المواصلات . الصبح جاني أخويا واسمه محمود وقال لى أنه ساكن جند حسين صادق وكانت أرسلت دعوات لحضور عقد زواج بنته ، وجاء حسين صادق قبلها بليلة وقال له أن عقد الزواج مش حا يحصل لأن الملك حا ياخذها فقلت له مش معقول ان الملك حا يعمل كده قبل ما يقول لى فلما جاني الوزير استغربت واندعشت فكلت بعض رجال الداخلية انه يجيبولى معلومات عن الموضوع ومعلوماتى عن حسين صادق كانت قليلة . كانوا عاوزين يرقوه من سكرتير عام للوزارة الى وكيل فعارضت وبتو الداخلية جابوا لى معلومات من أقسام الداخلية المختلفة خرجت على طوا قابلت الملك وقلت له حقيقى خطبت ؟ وكان فى الوقت ده راح عند أحمد نجيب الجواهرجى وشافها هناك هى وأمها . فقدمت له المعلومات التجميعها رجال البوليس وقلت له أنت اخليت بما اتفقنا عليه وأنا لا أوافق على هذا الزواج ولا بد أن توقفه . فقال حاضر بس أنا خلاص ارتبطت

واتفقنا مبدئيا على أساس نشر خبر في الجرائد بان المسألة دي سابقة
لأوانها .

طلبت ما يستمرش في العلاقة دي قال خلاص ما فيش جواز وأدهشني يوم
وأنا قاعد في بيتي انهم بيقولوا لي بأمر الملك أنت ورجال السراي تمشوا
في جنازة **حسين صادق** فقلت ده موظف بالمعاش . وأنا مش حامشي .
وكان **حسن يوسف** الي كلمني فقال لي ايه أفكارك بالنسبة لنا فقلت له
ده موقفي أنا كرئيس للديوان وانتم موظفي الديوان تتصرفوا زي ما يعجبكم
فكان أن جميع رجال السراي وعدد كبير من الوزراء مشوا في الجنازة .
وأيامها الوزارة كانت وفدية .

الرئيس : وانت رئيس ديوان تقدم مصطفى النحاس لاستصدار قرار لرفع
معاش والده ناريمان من ١٨ الى ٩٠ جنيه .

الشاهد : ما اتذكرش اطلاقا مش في مدتي ، أنا طلعت في ٢ ابريل .
المدعى : اذا أذنت المحكمة الأوراق الخاصة بذلك سرية . فاذا أذنت
المحكمة . اقرأ الخطاب . (سؤال للشاهد) هل كانت هذه المذكرات المرفوعة
للملك توقع منك ؟

الشاهد : المذكرات المرفوعة من الديوان تكتب على ورق من أوراق الديوان
ولكن بتوقيعي أو غيره مش مهم .

المدعى : هل تعتقد أن هذه المذكرة من الديوان .

الشاهد : من الديوان « بعد الاطلاع عليها » .

المدعى : بخط مين .

الشاهد : ما أعرفش وانما عبارة « انتظار التوجيه السامي » تبقى بتاعة
حسن يوسف .

المدعى : المذكرة مذكور فيها أن رئيس الحكومة أبلغ كاتب المذكرة أن
معاش السيدة أصيلة أصبح بعد وفاة زوجها ٥٢ جنيها شهريا فقط وأنه
مستعد لرفعه الى أقصى معاش مع مراعاة عدم نشر القرار وختمت بعبارة
« في انتظار التوجيه السامي » ثم ذيلت المذكرة بإشارة الى أن أقصى معاش
هو ٩٠ جنيها وان هذه المذكرة اشر عليها بعلامة « صح » دليل موافقة الملك
هناك مذكرة من وزارة المالية وقت ان كان المتهم وزيرا للمالية في
١٢ يوليو . بدأت بعرض حالة السيدة أصيلة وانتهت أن مجلس الوزراء قرر
رفع المعاش .

سراج الدين : كنت في أوروبا في ذلك الوقت .

الرئيس : دي سياسة عامة وكنت وزير في هذه الوزارة ما علمتش بالمسألة
دي بعد ما رجعت ؟

سراج الدين : لا .

الرئيس : القرار دا اتخذ ولم ينشر ورغبة الرئيس السابق **مصطفى النحاس**
أنه لا ينشر ايه سبب عدم النشر ؟

سراج الدين : اعتقد أن السبب بالنسبة لأن دي ام الملكة فمن باب اللياقة
أنه ما ينشرش .

الرئيس : مش قدر لها معاش ٥ آلاف جنيه فى السنه بعد كده ؟ يصح يصرف لها مثل هذا المعاش ؟

سراج الدين : حسب الظروف . وهذا الرفع لم يكن وأنا هنا وأنا لم أعمل أى استثناء وأفخر بأن شرطى لدخول الوزارة أن توقف الاستثناءات واتحدى أى وزير يكون أوقف الاستثناءات مثلى . وأنا كنت فى الاجازة وكان حل محلى فى وزارة المالية الدكتور حامد زكى .

الرئيس : يعنى استنوا لما سافرت وعملوا كده ؟ **سراج الدين :** جاز و جاز حصلت صدفه ؟

الرئيس : يعنى كنت تعارض لو كنت موجود ؟ **سراج الدين :** يجوز كنت اعدل أو وافق أو أرفض .

الرئيس : ومعاش حرم حيدر رستم ؟

سراج الدين : ماكنتش وزير مالية .

الرئيس : كنت وزير فى الوزارة ؟ **سراج الدين :** جاز كان هناك مبررات ؟ **الرئيس :** زى ايه ؟ **سراج الدين :** أحيانا يرفع المعاش لان صاحبه يكون مديون أو غير ذلك .

الرئيس : يعنى الحكومة تسدد ديون الناس ؟

سراج الدين : أنا بأقول عن الأموال العادية بالنسبة لشخص عادى بيصرف أحيانا معاشات استثنائية لأشخاص عاديين لظروف خاصة من غير صلات حزبية .

الرئيس : وحرم حيدر مش حزبية ؟ **سراج الدين :** بأقول أنه بيصرف لبعض الناس من غير أى صلات حزبية ودى لازم كان لها مبرر واذا جت المذكرة نقدر نعرف المبرر .

الرئيس : جيب لنا المذكرة .

المدعى : المذكرة فى ٤ مارس سنة ١٩٥٠ وهى تتضمن أن اللواء حيدر رستم كان ياورا للملك ثم احيل للمعاش بناء على طلبه فى يناير سنة ١٩٣٠ وربط له معاش قدره ٨٠ جنيهه وأنه توفى ولم يترك خلفه أرملته التى استحققت معاشا قدره ٦٢ م و ٣٢ جنيهه وانها التمسست أن تتجاوز الحكومة لها عن نصيبها فى المعاش لأن معاشها لا يقى بحاجتها وقالت المذكرة أنه نظر لخدمات زوجها وحفظا لمركز أسرته لا يسع كاتبها الا أن يطلب الموافقة على رفع المعاش والمذكرة قدمت لمجلس الوزراء وبتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٥٠ وافق المجلس على رفع المعاش الى ٥٠٠ م و ٨٥ جنيهه .

الدفاع : الجواب ده توصية ونحن لا ندافع عن هذه الواقعة وحاسبوا المسئول .

الرئيس : من المسئول ؟ احنا بنقول المسئولية الوزارية ؟

الدفاع : عاوزين جواب وزير المالية هل وافق ولا لا ورأيه ايه هل تقدر بمذكرة بين بها هذه الأسباب ؟

الرئيس : لكن من حقه أن يرفض . **الدفاع :** هل وافق على ذلك ؟

المدعى : موافق .

الدفاع : عاوز أسسمعها من المذكرة لان فيه بعض الحالات بترفع ويفوض الوزير الراى فيها للمجلس .

الرئيس : مادام هو الى تقدم بها يبقى موافق ؟

المدعى : وزير المالية نقل خطاب وزير الحربية ووافق عليه .

الرئيس : هل هذه مبررات كافية ؟

سراج الدين : لو قلت رأيي فقد يؤخذ على أنه دفاع وهو أن قرارات المجلس سرية ولن اهتمى فى هذا وانما أقول أن دورى لم يكن دور واحد من ١٦ وزيراً .

الرئيس : وايه رأيك كوزير ؟

سراج الدين : كان يصح تعديل المعاش لكن مش بالشكل ده .

الرئيس : وبالنسبة للسيدة أصيلة ؟

سراج الدين : اذا كانت حالتها تستوجب بالنسبة لانها أم الملكة كان يقدر الملك يديها من عنده وأحب أن المحكمة تشوف عدد الاستثناءات فى وزارة المالية فى العهود المختلفة .

المدعى : فى مسألة السيدة أصيلة لم يقدم الموضوع لمجلس الوزراء من وزير المالية وانما من جهة أخرى « دايركت » مباشرة .

الرئيس : مفهوم انها حاجة حاسين بجسامتها .

الدفاع : هل تذكرون عند بدء تشكيل وزارة الوفد فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ حين قابلت النحاس لآخذ الكشف منه ان الاستاذ **فؤاد سراج الدين** كان موجود واعتذر عن قبول الوزارة .

الشاهد : لا أذكر .

سراج الدين : فكر شوية يا باشا لما جيت بالليل بيت النحاس فى الأوده الى على الشمال وكنت أنا موجود ودخلت تطلب أسماء الوزراء بعد التعديل الى حصل بالنسبة لوزارة التموين وكنت باتكلم مع النحاس وألح عليه فى قبول الوزارة فقال لك تعال شوف **فؤاد** بيقول ايه مش عاوز يخش الوزارة .

الشاهد : أذكر ان حصلت حاجات طويلة وعريضة .

الشاهد : على الاسماء والواقعة الى بيقولها ما أذكرهاش ويجوز حصلت .

الرئيس : كنت عاوز ترفضها ليه مش حزب الأغلبية وانت سكرتيره ؟

سراج الدين : كنت أعتقد أن الوفد بيخطئ دايمًا بأنه يشرك سكرتيه فى الوزارة فكان بينشغل عن شئون الحزب . والحزب كان بيتعرض لهجمات كثيرة وماكانش يبقى متفرغ لشئون الحزب فأنا أردت أن يفضل واحد بره يتولى شئون الحزب .

الرئيس : حزب الوفد جيه فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ووافق على اعتماد المحروسة بعد عشرة أيام ورفع الاعتماد (٥) . هل تعلم أن السراى لها دخل فى الموضوع ؟

الشاهد : كان لها خمسين دخل . طلب منا فى الأول وأنا رئيس وزارة قبل تغيير سعر الجنيه اننا نفوت حكاية المحروسة فطلبت ذلك من وزير المالية فقال ان فيه شروط للجنة المالية بمجلس النواب فقلت لحسن يوسف

وكان وكيلا للديوان لا يمكن الا أن تنفذ طلبات مجلس النواب وفضلوا يلحوا على .. حسن يوسف عبد الفتاح عمرو (٦) .

الرئيس : عبد الفتاح عمرو ايه دخله فى الموضوع ؟

الشاهد : بصفته صديق لحسن يوسف ومحسوب السراى . ثم ضبطونى فى يوم وأنا عامل عزومة للهيئات السياسية فبعد ما خلصنا قالوا لى لازم حكاية المحروسة تفوت اقلت لا . وبعد كده تغير سعر الاسترلينى ثم بعد ذلك فى وزارة الوفد مشيت الحكاية دى مش بس بمليون جنيه بل ٣٠٠ ألف زيادة كمان .

الرئيس : لكن العقد ماكانش وقع . **الشاهد :** وقع فى حكومة النقرائى (٧)

الرئيس : وهل هذه العملية سليمة ؟ **الشاهد :** غير سليمة وغير طبيعية .

الرئيس : موافقة الوفد على العقد ولم يكن قد وقع مش كانوا يقدروا يرفضوا ؟

الشاهد : كان فى ايدهم انهم يقولوا احنا نطبق ما قرره مجلس النواب لكن المجلس الى قرر الشروط ماكانش بتاعهم .

الرئيس - أنا لما جيت الحكم أكون خاضع لسياسة الى قبلى نفرض أن الوزارة الى قبلى رأت من المصلحة اصلاح اليخت وأنا رأيت غير ذلك ؟

الشاهد : اذا تبين لهم ذلك يرفضوه .

سراج الدين : الى أذكره أن وزير المالية تقدم بطلب زيادة الاعتماد نتيجة لفرق العملة . واللى فى ذهننا ان فى هذا الوقت التعاقد كان موجود ولم يكن ثمة مفر وافتكر ان اللجنة قالت ان ده التزام لا مفر منه .

الرئيس : لكن تبين لك أن العقد ماكانش ابرم والا لا ؟

سراج الدين : تبين لى فى قضية الاستاذ سليمان غنام (٨) ان العقد لم يكن ابرم .

الرئيس : يعنى المسألة كانت ماشية ارتجالى ؟ وحتى لما يكون فيه عقد مبرم وفيه شرط جزائى لما لقيت المبلغ مليون جنيه وفرق عملة ٣٠٠ ألف جنيه تقدر تلغى العقد وتدفع الشرط الجزائى .

سراج الدين : فيه كمان التعويضات والارباح .

الرئيس : هل راجعت العقد نفسه ؟

سراج الدين : لا ما أقدرش ادعى هذا .

الرئيس : اعتماد بمبلغ ٣٠٠ ألف جنيه فرق عملة وفيه عجز فى الميزانية ١٦ مليون جنيه ؟

سراج الدين : هذا الاعتماد من سنة ١٩٤٨ ولم يخطر على بالى أن اعتماد من سنة ١٩٤٨ لسه ما نفذش .

الرئيس : ما عرفتوش انه ما نفذش ؟ **سراج الدين :** اعرف منى .

الرئيس : (للشاهد) لو كنت أنت رئيس حكومة وعرض عليك هذا الموضوع كنت توافق من غير مناسبة ؟

الشاهد : الى عرض خاص بالعملة ولو كان عرض على كان معقول جدا انى أسأل أين الأصل نفذ والا لا . كويس والا لا فاذا كنت أرفض الأصل طبعا أرفض الفرع .

سراج الدين : تسأل عن الاصل الى من سنة ١٩٤٨ لو انت رئيس وزارة

سنة ١٩٥٠ وعرض عليك اعتماد اضافي تم اصداره سنة ١٩٤٨ كنت تطلب بحث الموضوع والا بحث الاعتماد .

الشاهد : كنت اطلب الاعتماد الاضافي ولكن كلمة المحروسة اتيت في الجرائد لمسافة طويلة جدا سنة ١٩٤٩ وسمعت بها ولا جيت في انوزارة سنة ١٩٤٩ طلبت وزير المالية وقلت له هات لي الشروط الي عملتها اللجنة المالية لكن السؤال كما يقول الاستاذ سراج الدين يبقى الاعتماد سهني .
لر نظرنا للموضوع على أنه عمل من الأعمال تم سنة ١٩٤٨ وتغيرت العملة سنة ١٩٤٩ وقدم سنة ١٩٥٠ حانفذه .

الرئيس : اذا كان عمل له قيمة فهل المحروسة لها قيمة ؟
الشاهد : بالنسبة للمحروسة أقول لا . لان الجرائد ذكرت موضوعها وانكلمت عنه كتبر سنة ١٩٤٩ .

الدفاع : اقرأ لنا المذكرة الي رفعت للمجلس وفيها ان هذه المسألة حازت الرضا السامي .

الرئيس : يعني كنتم كنتم في الهوا سوا ؟ **الدفاع :** اريد أن يقرأ لنا علشان البلد كلها تعرف .

لمدعي : مجلس الوزراء في ٢٥ سنة ١٩٥٠ قرر الموافقة على اصلاح المحروسة مع زيادة الاعتماد الى مليون و ٣٠٠ ألف جنيه وفي جلسة ١ فبراير قرر اسناد العملية للشركة الايطالية فواضح أن الجلسة الأولى كانت لاعتماد والثانية كانت للتعاقد ولم يتم العقد فعلا الا في أون أبريل سنة ١٩٥٠ يبقى وقت العرض .

الرئيس : يعني الموضوع عرض كاملا على هذا الأساس ؟
الدفاع : سادتلك نأمر بالكتاب الاصل الي عرضت به المسألة ومذكرة وزير المالية نقرأ منها ولو سطر واحد لان فيها المبررات ؟
الرئيس : هل أنت ملتزم بما جاء في هذه المذكرة من تبرير ؟
الدفاع : علشان الموضوع يعرض كاملا .

الرئيس : الموضوع عرض في يناير سنة ١٩٥٠ على مجلس الوزراء فوافق بدنيا على المبلغ وفي فبراير وافق على الشركة التي اسندت اليها العملية بقى العملية كأنها جديدة بالنسبة لهذه الوزارة ؟

الدفاع : وزير المالية لما جه أرسل مذكرة وزير المالية السابق .
الرئيس : ده مبرر يعني ؟

الدفاع : لا ما أقولش مبرر أنا كل هدفى ان المسائل لما نحب نحصلها نلم كافة أطرافها وده مش معناه ان الي قبلي أخطأ وسامحوني ولكن علشان بقوا على بيئة من أن الي يذكر قد يكون فيه شيء من النقص وانتم اذا تيتوني باسوغ خطأ بخطأ ابقوا ارفضوا كلامي عاوزين نشوف مين وزير مالية الب قال الرضا السامي .

شاهد : وأنا كنت وزير مالية ؟ اسألوا وزير المالية .

الدفاع : لما آجى اترافع وأقول ده غلطان وسامحوني ابقوا قول لا .

الرئيس : انت موافق على السياسة الى اتبعت بشأن المحروسة ؟
الدفاع : ما كنتش وزير .
الرئيس : بصفتك محايد **الدفاع :** مانيش محايد دلوقت وأنا لى رأى لو سئلت عنه كشاهد أقول لكن الآن لى موقف آخر .
الرئيس : معاش السيدة أصيلة حاز الرضا السامى ؟ **الدفاع :** كله تعقبوه وخدوا كل مذهب بذنبه .
سراج الدين : الشاهد لما ييجى النهارده ويقول انا لو كنت فى مجلس الوزراء كنت أجيب المسألة سنة ١٩٥٠ .
الرئيس : المسألة تبين انها عرضت من أساسها . **الشاهد :** أنا اتكلمت عن رأى ؟
سراج الدين : ماكانش يقتفى وزير ماليتك . **الشاهد :** اسأل وزير ماليتى .
سراج الدين : هل يذكر لنا الشاهد أنه استقال والا طلب منه الاستقالة ؟
الشاهد : استقلت لتدخل غير المسئولين .
سراج الدين : آية ذلك ان مسألة الضرائب .
الشاهد : أيوه مسألة الضرائب .
سراج الدين : قلت انك قبلت رئاسة الديوان على مضض لانك غير صالح لها . غير صالح ليه ؟
الشاهد : مطلقا لانى رجل صريح راجل « سراتيلى » . الجو اللى فى السراى لم يوافقنى .
سراج الدين : يعنى ماكانش على الملك أى غبار فى هذا الوقت طيب ما تقول لنا ياأخى عاوز ين نسمع رأيك فى الملك ؟
الشاهد : انا اتكلمت كل ما يمكن أن يقال عن الملك كل ما هوش طيب وبيعمل حاجات بطالة ويهجعص كثير ويحب الفلوس كان الملك زى الزفت .
سراج الدين : هذا رأى الشاهد فى الملك قبل سنة ١٩٥٠ ؟
الشاهد : كان مجلس النواب ضد الوفد .
سراج الدين : رأيك ان الوفد كان أغلبية أو أقلية فى البلد ؟
الشاهد : معلوماتى انه فى سنة ١٩٣٨ كان مافيش شك فى أن الوفد أخطأ كثير فكانت البلد مش معاه .
سراج الدين : سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ ؟ **الشاهد :** كان لسه الوفد مالوش أغلبية .
سراج الدين : ليه أخذت كريم معاك فى الوزارة ؟ (٩) . **الشاهد :** لانى اعتقد أن ده يمنع تدخل غير المسئولين .
سراج الدين : يعنى لما يكون فيه حرامية آخذ منهم واحد علشان الباقى ما يسرقوش .
الشاهد : انت أصلك كنت عمدة وتعرف الحاجات دى كويس .
سراج الدين : ماكتش عمدة . **الشاهد :** أنا جدى كان عمدة ومايقولشر كده علشان حاجة .

سراج الدين : وانا أخويا كان عمدة وأبويا كان عمدة بس فيه ناس بيعتقدوا انى أنا كنت عمدة وده ما حصلش . يعنى سرى باشا لا يرى بأسا أن يأخذ شخصا هو فى نظره بطل علشان يمنع شر آخرين ؟
الشاهد : أيوه .

سراج الدين : اقلت فى حكومة الوفد الاخيرة انها كانت خاضعة ورئيس الدولة طلب عشرات الطلبات ولم تذكر منها طلب واحد لأنها لم تكن جدية . هل تذكر وقائع معينة عن خضوع حكومة الوفد للملك ؟ سيبك من الكلام العام ؟

الشاهد : انا قلت أن فيه طلبات قدمت لى ورفضتها وقدمتها كرئيس ديوان وقبلها النحاس باشا .

سراج الدين : يعنى ده مظهر الخنوع الوحيد .

الشاهد : من غير شك مظهر الخنوع ومظهر آخر ان النحاس قال لى فى وقت من الأوقات مادام الملك طالب حاجة حافوتها . احنا جاين المرة دى علشان المهادنة .

الرئيس : يعنى المهادنة خنوع ؟ **الشاهد :** طبعا .

الرئيس : والمحروسة ؟ **الشاهد :** طبعا .

الرئيس : واخراج أعضاء من مجلس الشيوخ . **الشاهد :** طبعا .
سراج الدين : رئيس الديوان لم يستطع أن يذكر واقعة واحدة معينة تدل على الخنوع هل تذكر ان الملك تدخل فى أعمال حكومته ١٩٤٩ ؟
الشاهد : تدخل .

سراج الدين : ما تذكرش حاجة حصلت بالذات معاك كوزير خارجية .

الشاهد : ما فيش شك كان بيتدخل كثيرا .

الرئيس : كنت وزير داخلية لما قتل ابن على ايوب ؟ **الشاهد :** ايوه .

الرئيس : تقدر تذكر لنا الحادثة دى ؟ **الشاهد :** انا كنت هناك ؟ (١٠)

سراج الدين : تذكر وأنت وزير داخلية سنة ١٩٤٩ انك نقلت الاستاذ

بنوى خليفة من اسكندرية الى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام .

الشاهد : تدخل الملك وقال لازم تاخد مرتضى المراغى للأمن العام قعدت مدة

طويلة ما فيش عمل **لمرتضى المراغى** ثم وجدت ان الصالح العام يقتضى انى

اخلى **مرتضى المراغى** للأمن العام علشان ما تحصلش خناقة .

الدفاع : الصورة اللى تدخل فيها الملك لتغير اختصاص وكيل الوزارة تقدر

تصورها لنا .

الشاهد : الملك قال لى مباشرة قال لى ان **بنوى خليفة** مش كفاية انى رضيت

أنه يكون وكيل وزارة دا راجل مريض وأنت أخذته علشان تطلع **عمارة**

فعاوزه وهو مكسر عمله للأمن العام ؟

الرئيس : مين اللى كان بيشير على الملك ؟ **الشاهد :** رجالته . محمد حسن

وبوللى وكريم .

سراج الدين : ما تذكرش انك قلت لى انك قلت لهم فى السراى يا تختارونى

يا تختاروا مرتضى المرافق وان الرد جه مرتضى المرافق .
الشاهد : ما أذكرش .
سراج الدين : وما تذكرش انك حد قال لك كده فى السراى ؟ **الشاهد :** لا .
سراج الدين : لكن مش بعيد . **الشاهد :** بعيدقوى
المدعى : لما جيت رئيس وزارة سنة ١٩٤٩ هل كانت وزارتك ترتكن الى برلمان .
الشاهد : كانت وزارتى بعد خناقات طويلة ضايقت البلد من الأحرار الدستورين والسعديين فأردنا أن تأتى بوزارة من الجميع لعمل انتخابات جديدة وبيجي برلمان تيجي وزارته الحكم ؟
المدعى : يعنى ماكانش فيه برلمان ؟ **الشاهد :** كان قائم ولكن البلد ما كانتش راضيه عنه .
المدعى : يعنى الوزارة ما كانتش ترتكن على المجلس . **الشاهد :** لا .
الرئيس : هو عاوز يوازن بين موقفك وموقف الوفد الى كان بيرتكى الى أغلبية برلمانية .
سراج الدين : وزارته كانت وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب أغلبية وأقلية .
الدفاع : باعتبار الشاهد قد عاصر الحياة البرلمانية فترة طويلة ما رأيك بصفة عامة فى فؤاد سراج الدين كعضو فى مجلس الشيوخ ؟ .
الشاهد : كان عضو نافع ولما يدافع عن موقف كنت اتبسط جدا لانه كان يوضب كلامه .
الدفاع : كان يستهدف المصلحة العامة بالجملة ان سئلت بالجملة ؟
الشاهد : أظن أقول أيوه .
الدفاع : أظن ليه ؟ أيوه والا لا ؟ **الرئيس :** كان يراعى المصلحة العامة أو الحزبية ؟
الشاهد : جميع الوفدين كانوا يقولون فى كل مناسبة الوفد قبل كل شىء واعتقد أن فؤاد سراج الدين كان من أحسن الوفدين دفاعا عن الطلبات ضد الحكومة القائمة . كان لما بيقف يستجوب فى المعارضة كانت تعجبني طريقته وكانت بطبيعة الحال تهدف للصالح العام .
الرئيس : كنت عضو شيوخ لما الغيت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟
الشاهد : أنا من ساعة ما طلعت من الديوان ما رجعتش المجلس ، وبطبيعة الحال ما كانوش يرضوا يرجعوني أبدا لان الملك كان غضبان على .
الرئيس - فيه نقطة نحب نستوضحها مع المتهم المعاش الى اقدر لحرم حيدر رستم مانتاش متذكره (وانصرف الشاهد) . ودارت مناقشة بين رئيس المحكمة وفؤاد سراج الدين حول حرم حيدر رستم . وتسائل الرئيس عما اذا كانت مجنونة ؟ . وهل لها منزل فى الهرم له سلم من الخارج . .
وأجاب سراج الدين بأنه لا يذكر . وانتهت شهادة الشاهد .

٤ - شهادة اللواء عبد العزيز صفوت :

المسمى : كنت مديرا لادارة مكافحة المخدرات في مصر . فهل لدى سيادتكم معلومات عن قضية التهريب الى سموها قضية « جمصة » .

الشاهد : ايوه في غضون أغسطس سنة ١٩٥٠ نشرت مجلة « آخر لحظة » (١) نبأ تحت عنوان « تهريب كمية كبيرة من المخدرات بيعت بمائة الف جنيهه واستفاد منها صاحب شخصية كبيرة » وكان بالتحديد في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٠ وطلب منى عمل تحريات عن هذه الواقعة ، تبين منها أن شخصا يسمى **محمد محمد ابراهيم** من دكرنس ليس له ماضى فى المخدرات وانما كان مجرما معتقلا فى الظور وافرج عنه . هذا الشخص يأويه **عبد العزيز البدرأوى** (٢) وهناك عمدة يدعى **عبد المجيد** كان يشتهر بتزعم عصابة تهريب مخدرات ويظهر أنه اصطاد هذه الكمية لحسابه عنوه وباع الكمية واشترى ٢٥ فدانا وثلاث سيارات . لاستخدام اثنين للنقل والثالثة للركوب ، ثم بنى بيتا وتبين من التحريات أنه توسع فى التهريب وجرت العادة أن المهربين يتصدوا الشخص القوي وكان **محمد ابراهيم حجازى** له أعوان كثيرة ، وثبت من التحريات أن **عبد العزيز البدرأوى** كان يحتضنه احتضانا متطرفا ، وقد سجلت ذلك فى تقرير مؤرخ فى ١٦/٨/١٩٥٠ وورد لى خطاب من السواحل باسكندرية يقول ان أحد العساكر شاهد عددا كبيرا من الاشخاص من ناحية نقطة بوليس السواحل وتبين بعد تبادل الاعيرة النارية أن شوهدت « جرة » لاشخاص عددهم ١١٠ وسيارة وتبين انها كانت تنقل كمية كبيرة من المخدرات لحساب محمد ابراهيم ونقلت فعلا الى الأرض بتاعته .

المهربين الى جم من البر كان عددهم كبير والى استلموا كان عددهم كبير والوزارة أمرت بإنشاء فرع للمخدرات فى دمياط فى ٣/١١/١٩٥٠ وفى نوفمبر سنة ١٩٥٠ طلبنى وكيل الداخلية بدوى خليفة وطلب وضع حد للبلاغات الى بتيجى وأنا فهمت ان له رغبة فى ضبط العصابة والواقع انها عصابةتين . عصابة **عبد المجيد شلبى** والثانية عصابة **محمد ابراهيم** . وفهمت أن **محمد ابراهيم** توسع فى شراء المخدرات من الخارج . . . وانه كان ينقل كمية كبيرة من أعماله بالطيارة الى مصر فعلا اتصل بالطيار عن طريق عمدة كفر الغاب ، ومحمود فهم العمدة أنه يهبط بالطيارة فى عزبته لان المنطقة ما تصلحش لانها أرض فضاء فالطيار أوعز الى محمود فرحات بعدما اعتذر فنيا ، وقال أنه يمكن الهبوط فى مطار مهجور بين مصر والقيسوم ، فعلا راحوا وأخذنا لهم صور ، ولكن محمود فرحات ما قبلش الا أن تهبط

الطيارة فى أرضه وتبين من التحريات أن **محمود إبراهيم حجازى** توسع فى التهريب وإن أحد المرشدين استطاع أن يجيب لى البرقيات المتبادلة والرموز التى تستعمل بين أفراد العصابة وكان فى النية استيراد طن من المخدرات وأنا خلّيته يستمر فى عمله واستطاع ضبط مكتب المخدرات أن يتصلوا بـ **محمد إبراهيم حجازى** واقتنعه بشراء كمية وأخذوا منه « عينة » والقضية لها محضر سرى سجل فيه جميع الوقائع والصفقة لم تتم . واستدعيت المرشد فقال أنه فهم من بعض أفراد العصابة أن البضاعة حتيجى فى مركب وحصلنا على العلامة وهى نصف ورقة فئة ٢٥ وقال انه علم أن الجمارك اللبنانية كانت نشطة ولذلك لم تتم العملية وانتهت القضية عند هذا الحد . وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ جانى اخطار عن تهريب كمية كبيرة من الحشيش والافيون وتمكن مكتب المخدرات من ضبط الكمية ١٩٠ ك حشيش و ١٩ ك أفيون وضبط اثنين من أفراد العصابة وتبين ان الجزء الذى لم يضبط كان لحساب محمد إبراهيم . ووزير الداخلية كان فؤاد سراج الدين وأنا عرضت عليه شخصيا هذا البلاغ وطلب منى المضى فى تحرياتى للقضاء على هذه العصابة . وهو الى أمر بإنشاء فرع دمياط لمكافحة المخدرات فى أكتوبر ١٩٥١ .

الرئيس : قلت له عن عبد العزيز البدراوى ؟ **الشاهد :** التقارير كان مكتوب فيها .

الرئيس : ما جبوش وقال له الواد ده ابعدك عنك ؟
الشاهد : عقيدتى أن **محمد إبراهيم** لا يجرؤ بالتوزيع على هذا الشكل الكبير الا اذا كان مطمئنا .

الرئيس : ايه الى تعرفه عن سفر عبد العزيز البدراوى .
الشاهد : قيل أن **عبد العزيز البدراوى** سافر بطريق البحر والواقع أنه سافر بطريق البحر وهو كان مسافر علشان أولاده وذلك على أثر الحادث والى أذكر أنه فى ١٩٥١/٩/٧ جانى وكيل الادارة ومعه أحد أعيان المنطقة وقال أنه اشاهد فى الشتاء السابق فى سبتمبر سنة ١٩٥١ كميات كبيرة من الحشيش منشورة فى أطيان الارز ملك **عبد العزيز البدراوى** . والعادة أن المهربين يهربوا الحشيش فى عجلات من الكاوتشوك . وقال أن كميات المخدرات نقلت من أرض **البدراوى** بواسطة « **حجازى** » الى جهة المعصرة عند أرض « **عبد العزيز عبد المجيد قاسم** » وهو من تجار المخدرات وأحيل البلاغ على رئيس فرع المخدرات بطنطا فقام بعملية تفتيش جاءت سلبية لانه كان بعد فوات الاوان .

الرئيس : هل كان فؤاد سراج الدين يمد يد المساعدة الجدية لك ولا سد خانة .

الشاهد : لم اطلب حاجة من فؤاد سراج الدين ورفضها .
الرئيس : كان مرة نائب هيهرب كمية من الحشيش وعملت له كمين ولا جاش ؟

الشاهد : كان نائب السويس واسمه « **البدوى** » .

الرئيس : كان نائب ايه « **سعالى** » ؟

الشاهد : نائب وفدى وبلغت الحادث لوكيل الداخلية « مرتضى الراغى » وهو سافر اسكندرية وتقابل مع السيد الوزير بخصوص هذا الحادث وكلمنى وقال ان الوزير يأمر باتخاذ الاجراءات ضد النائب اذا كان معاه مخدرات والنائب مجاش والمهرب ماكانش معاه حاجة .

الرئيس : فيه نواب وشيوخ كثير كانوا موضع شبهات ؟

الشاهد : عندنا ملف سرى يشمل أعضاء الشيوخ والنواب الى تحوم حولهم الشبهات .

الرئيس : ورينا كده علشان نشوف .

الشاهد : « محمود أبو رحاب حسن » عرف بتهريب المخدرات منذ عهد بعيد وانا ذلك فى كل العهود خصوصا مدة حكم السعديين وهو كان يستأجر للنقل . علشان الحصانة البرلمانية وهو نائب سعدى ومرة بلغت مدير المكتب « رسل باشا » عن هذا النائب فقابل التقراشى ويظهر ان الراجل علم بذلك فجه المكتب فحببت اتغافل ذلك لحد ما يضبط فى حالة تلبس ونخلص منه . « هاشم أحمد محمد عبد اترحيم » الشريف نائب أخميم السابق اشهر عنه بتهريب المخدرات وتعاطى الأفيون .

الرئيس : نائب ايه ؟ **المتهم :** غير وفدى .

الدفاع : احنا حنفصل نقول وفدى أو غير وفدى فيه كتيب فيه اسماء الاعضاء واسماء الأحزاب التى ينتمون اليها اذا اردتم نجيبه .

الشاهد : محمد عمر أبو بكر الهوارى « سعدى » نائب دشنا السابق اشتهر عنه نهريب المخدرات وتعاطيها .

محمد حسن قناوى اشتهرت عنه نهريب وتعاطى المخدرات وأثرى من وراء التهريب .

الاسماء دى أما من بلاغات أو تحريات ودى من سنة ١٩٢٩ .

الرئيس : بفى ما يكونش حد مظلوم من دول .

الشاهد : ما اعتقدش والى يتضح أنه ما ييشغلش نفسول قدامه فى الملاحظات .

الدفاع : هذا الشخص أيضا مش وفدى .

الرئيس : احنا بنتكلم عنهم علشان الحياة النيابية .

الشاهد : معوض جاد المولى تدور حوله الشائعات فى تهريب المخدرات وله سائق سيارة يقوم بالتهريب وهو موضع عطف خاص . **ابراهيم أبو حسن**

نائب دائرة « فاو » سعدى اشتهر عنه نهريب وتعاطى المخدرات . **هيشيل رزق شيخ قنا** « سعدى » تحوم حوله شبهات فى تهريب المخدرات .

فؤاد سراج الدين : ده نائب ينتمى الى حزب الكتلة .

الشاهد : الواقع انى مانش مرجع فى اللون السياسى .

الرئيس : هم يعرفوا بعض كنواب مع بعض .

الدفاع : اعملوا معروف . ماليش شأن صحيح زمالة لكن مش مفروض اننى أعرف كل واحد .

الشاهد : **محمد علوان** نائب بلبيس « سعدى » اشتهر عنه تهريب المخدرات والتستر على المهربين .

فؤاد سراج الدين : ده نقيب أشرف .
الدفاع : ده كان عضو فى المجلس وماكانش نقيب اشرف القطر كله .
الرئيس : كشف أمره يعنى ؟
الدفاع : كان له حكاية واللواء الشاهد يعرفها خاصة وان الشيخ أحمد الصاوى عمل تحقيق معاه وعزله .
الشاهد : الدكتور حلمى الجيار نائب المنصورة اشتهر عنه تهريب المخدرات والاشتراك مع المهربين وقد اخطرت عنه الوزارة بصفة خاصة للتصرف فيما يتخذ بشأنه وحتى الآن لم يصلنا الرد . **محمد أحمد البديوى** نائب السويس « وفدى » اشتهر عنه تهريب المخدرات لحسابه الخاص والاشتراك مع المهربين . **عبد الرحيم مكاوى** نائب بور سعيد « وفدى » اشتهر عنه معاونه الكثيرين من تجار المخدرات .
الدفاع : كان من ضمن أعضاء الهيئة الوفدية الى فصلوا بعد الحركة .
الرئيس : طيب فصلتوه علشان ايه ؟
الدفاع : اذا طلب منى ذلك فانى سأذكره .
الشاهد : **حامد الألفى** نائب « وفدى » اشتهر عنه مساعدة المهربين **محمد عبد اللطيف** نائب البحر الأحمر « وفدى » اشتهر عنه تهريب المخدرات ومساعدة المهربين الدكتور **على الرجال** نائب **ادكو** « نائب سعدى » اشتهر عنه مساعدة المهربين . **محمود حاتم** نائب ايتاى البارود اشتهر عنه تهريب المخدرات ومساعدة المهربين وهو نائب « مستقل » **عبد السلام علوان** « وفدى » اشتهر عنه تهريب المخدرات والتستر على المهربين ومعاونتهم **حامد طلبه صقر** « وفدى » له نشاط فى التهريب ومساعدة المهربين .
الرئيس : مش مظلوم ؟ **الشاهد :** مفيش حد فيهم مظلوم **أحمد عبد الرحمن عزام** نائب المطرية اشتهر عنه تهريب المخدرات والاشتراك مع المهربين وهو **وفدى** .

الدفاع : لا انت كاتبها ولا بتقرأ من عندك .
الشاهد : انا قلت من الاول اننى مانش مرجع فى اللون السياسى .
 * وهنا وقف أحد الأشخاص الموجودين بقاعة الجلسة واستأذن من الرئيس وقال : اقرر أن هذا الشخص لا ينتسب الى عائلة عزام الموجودة بحلوان .
الشاهد : (مواصلا القراءة) **اخنوخ فانوس** نائب وفدى له سائق سيارة نقل يشتغل فى تهريب المخدرات . **مرويس دوس** حوله شبهات كثيرة فى الاتصال بالمهربين وكان متصلا بمهنى **سليم سيد اروس** الذى عرف عنه الاتجار فى المخدرات . **اسماعيل أباطة** اشتهر فى الاتجار فى المخدرات ومساعدة المهربين وله مبنى مؤجر « قهوة » ضبط بها مخدرات وتوفى المذكور أخيرا . **محمد توفيق خشبة** نائب أسبوط تقدمت شكوى ضد سائقه ظهرت عدم صحتها . **أحمد عطا الله** « شيخ الاسماعيليه وفدى » شائعات كثيرة باتصاله بالمهربين . **عبد العزيز البندراوى** شبهات قوية فى اشتراكه مع **محمد ابراهيم حجازى** المهرب المعروف . هذه الاسماء دونت فى تقرير سلم لإدارة الأمن

العام في ٢٨/١٠/١٩٤١ وقد استلمه مدير الأمن العام ووعد بعرضه على رئيس الوزارة .

الدفاع : الشاهد قال انه لم يطلب شيئاً من فؤاد سراج الدين الا أجابه هل يستطيع أن يقرر ان كان وجد أى عقبة من فؤاد سراج الدين في الوقت الذي وصلت اليه التحريات أم لا ؟ . هل لمست تعويقاً لاداء مهمتك في هذا الشأن .
الشاهد : لا

الرئيس : هل قدم الكشف للوزارة الى اشتراك فيها سراج الدين .
الشاهد : قدم في وزارته والكشوف الأخرى قدمت في عهد أخرى والكشف الأخير قدم في ٧ فبراير سنة ١٩٥١ .
سراج الدين : لمن ؟

الشاهد : للاستاذ شسين صبحي مدير الأمن العام . والمفروض أن مدير الأمن يعرضها على الوزير .

الدفاع : هل تقدمت بأية مذكرة بعد واقعة النشر في آخر لحظة باسم عبد العزيز البدرأوى على أنه يعين هذه العصابة في تجارة المخدرات .
الشاهد : جميع التقارير اللاحقة لذلك كانت منضممة هذه الناحية .
الدفاع : ناحية ايه ؟

الشاهد : احتضانه لمحمد ابراهيم .
الدفاع : ايواؤه والا فيما يختص بتجارة المخدرات هل ذكرت انه ضالع في تجارة المخدرات .

الرئيس : هل الراجل ده توسع على أساس ان فيه واحد بيستره عبد العزيز البدرأوى أو هو في الأصل مجرم وماشى في الحكاية دي ؟
الشاهد : ايواء عبد العزيز البدرأوى واحتضانه له شجعه على التوسع والمهربين يرتاحوا لما يجدوا شخصية لها جاه .

رأنا لو تبين لي من التحريات ان عبد العزيز البدرأوى له أثر في ذلك لذكرته في تقريرى .

الدفاع : هل الشاهد يذكر أن التحريات الجديدة لسنة ١٩٥٢ اجرت النيابة فيها تحقيقاً .

الشاهد : أجرت .

الدفاع : وبماذا انتهى رأى النيابة سنة ١٩٥٢ .

الشاهد : أنا سردت اقوالى التي لا تخرج عما ذكرته الآن .

الدفاع : المحضر تقدم وفيه الأسباب التي دعت لحفظ هذا التحقيق .
سراج الدين : هل شعر اللواء عبد العزيز صفوت أن ايواء عبد العزيز البدرأوى لمحمد ابراهيم فيه أى صلة أو تعويق له من ناحية الحكومة للقبض عليه .

الشاهد : بالعكس انا كنت مدير الادارة وتابع لها فروع والتحريات الى تمت بعد كده في هذا الموضوع . . . مفيش حد من الضباط كان يعرفها لان هذه كانت تحريات لا نظير لها وقد عرفنا حسابات العصابة وصور أفرادها والاعلام التي كانوا يتبادلونها والرموز وكانت امنيتى ضبط هذه العصابة وعملت على شراء كمية من الحشيش من محمد ابراهيم ولكن لم تتم الصفقة .

الرئيس : هل تبين أن عبد العزيز له دخل ؟

الشاهد : تبين أنه قام بمجرد ايواء .

الرئيس : هل كان يعلم أنه مهرب ؟

الشاهد : قطعاً وعلى الأقل سمع من الجرائد .

الرئيس : بالرغم من أن الجرائد اشارت الى الموضوع فضل برضه يأويه ؟

الشاهد : الجرائد اشارت في أغسطس سنة ١٩٥٠ واستمر عنده الى سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

سراج الدين : عبد العزيز البدرأوى أنكر ذلك .

الندفاع : المتهم سأل الشاهد من قبل عن أن مجرد ايواء محمد ابراهيم عند عبد العزيز كان له أثر . هل الشاهد شعر بأن قريبه كان وزير وأن هناك عمل سلبي أو تصرفات أو ايحاء أو ايماء عوقه عن المضى فى التحريات أيوه ولا لا ؟

الشاهد : ما طلبت أى مأمورية خاصة بعمل من الاعمال من فؤاد سراج الدين الا ونفذها عاجلاً ؟

الندفاع : فى هذا الخصوص بالذات .

الشاهد : فى هذه الحالة بالذات لما عرضت عليه تفصيلات التحريات التى وصلت اليها رغب بها وطلب منى المضى فى التحريات بغية القضاء على هذه العصابة .

الندفاع : أنا أشكر الشاهد شكراً عظيماً وأذكره بواقعة وهو أنه بعد ما قابل الوزير قابلته أنا وقلت له بأى وسيلة يجب ان تضبط العصابة وكنت فى بيتى مريضاً وقلت له أنه لا يمكن أن نحمل شريراً .

الرئيس : ما تكلموش مع عبد العزيز انه يبعد محمد عنه ؟

الندفاع : ده مسألة أخرى .

سراج الدين : ألم يكن انشاء فرع دمياط لسبب ما قيل عن نشاط محمد ابراهيم .

الشاهد : أيوه .

الرئيس : ما اقنعتوش انه يبعد عن محمد ابراهيم .

سراج الدين : الحكاية بدأت بعملية نزع حزبي وعبد المجيد شلبي ده كان عمدة وفصل فى أيام الوفد وعبد العزيز البدرأوى يقيم فى المنطقة وكان نائب فيها وعبد المجيد شلبي اعتقد أن عبد العزيز هو الى فصله وهو كان زعيم عصابة تهريب وكان يشترك معه محمد ابراهيم ثم انفصل عنه .

الشاهد : الاثنين بتنافسوا وأنا قلت أنهم خطرين ولكن مش زى ما بيقول الوزير انهم كانوا مع بعض وانفصلوا .

سراج الدين : لو رجعتم للحملة الصحفية حول هذا الموضوع تجدوا مقالات وبيانات بتوقيع عبد المجيد شلبي وهو الذى أثار هذه الزوابع حول عبد العزيز البدرأوى وقد أبلغنا النيابة ضد الصحف والنيابة حققت الواقعة وقررت تقديم رؤساء الصحف الى المحكمة ثم صدر قانون العفو

الشامل فلم تنظر هذه القضايا ثم قدمت بعد ذلك شكوى بعد قيام الحركة وحقت وحفظت بقرار من جديد وأنا شخصيا عنيت أن أعرف محمد إبراهيم هذا فتبين أن شهرته في الاجرام لا تقل عن شهرته في تجارة المخدرات .
الرئيس : ما عرفتوش ما جاش مرة مكتبك ؟
سراج الدين : لا ولم أره أبدا ولم اقابله في حياتي .
الدفاع : (لسراج الدين) الرئيس يسألك مش معناه انه حصل وانما قيل ذلك في التحقيق .

سراج الدين : قيل ولكن ما قيل شيء وما حصل شيء آخر ومحمد إبراهيم حجازي قال في الصحف ان الوزير لازم يستقيل مادام ابن خاله عبد العزيز البدراوى موضع التحقيق فالجملة كانت موجهة لعبد العزيز للوصول الى وزير الداخلية لقد قالوا ان الوزير هربه بطيارته وبدون جواز سفر طلب له من مجلس النواب و كانت أسباب سفره أنه اصيب بذبحه صدرية فذهب للعلاج ولان له أربعة أولاد بالخارج يريد رؤيتهم .
الرئيس : كويس الى تبين كده لأن أنا شخصيا كنت اعتقد كده .
سراج الدين : عبد العزيز عنده ٥ آلاف فدان خلاف الأرض الى ورثها فهو غير محتاج من تجارة الحشيش وانما السياسة الحزبية العمياء هي التي أثارت الزوابع .

الرئيس : تقرر أن السياسة الحزبية كانت عمياء .
سراج الدين : في نواحي كثيرة ولكن مش في كل النواحي ودى الواقعة الى السنباطى طلب انه يشهد عليها والى كانت السبب أنه فتش بيت البدراوى وعمل فيه ما لا يعمل .
الدفاع : عاوزين المحكمة تسأله والمحكمة لها طريقته الخاصة فى النياشين التى تمنحها لبعض الشهود يبقوا شهود ومتهمين .

الجلسة الثالثة (١٣ ديسمبر ١٩٥٣)

شهادة الرئيس السابق أحمد نجيب الهلالي

★ أدلى الرئيس السابق أحمد نجيب الهلالي (باشا) بشهادته في الجلسة الثالثة التي استمرت خمس ساعات ، واستكملها في الجزء الأول من الجلسة الرابعة لمدة ساعة أخرى . وكان الهلالي قد أرسل الى المحكمة خطابا بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ تلى في الجلسة الثانية للمحاكمة ، هذا نصه :

سيدى الرئيس . جحية واحتراما وبعد لقد اطلعت على أقوال الاستاذ عبد الفتاح حسن فى الصحف وفيها يزعم اننى رضخت لكتاب من السفارة البريطانية ولذلك اعتقلت السيد فؤاد سراج الدين واعتقلته ، وقد اسند الى كذالك اننى تأمرت مع الملك السابق واعنته على اعتقالهما ثم قال للمحكمة الموقرة أن المسائل التى تتصل بهذا البلد يجب ان تسجل كما يجب أن يظهر البلد من أدران الاستعمار ومن أذئاب الملك السابق (١) ، ولذلك بادرت بارسال هذا الكتاب الى السيد الرئيس ملتصقا من محكمة الثورة الموقرة استدعائى برغم ما اعانيه من مرض لسماع أقوالى فى الدعوى وعندئذ يتاح للاستاذ عبد الفتاح حسن أن يسألنى ما يشاء فيما ذكره وفيما لم يذكره كما يتاح لمحكمة التاريخ أن تعرف على وجه اليقين ان ادعائه غير صحيح وأن تعرف كذلك أسباب قبولى الوزارة ومسلكى مع الجانب البريطانى منذ تأليفها الى حين استقالتها وأن الجانب البريطانى لم يطلب منى اعتقال أحد أو محاكته وأن باقى الطلبات التى قدمها لوزارة الخارجية قد رفضت جميعا وستبين المحكمة من أقوالى كذلك أسباب تحديد اقامة كل من السيد المدعى عليه والاستاذ محاميه ومسلك زملائهما أثناء المحادثات المصرية البريطانية على عهدى ، وما ترتب على هذا المسلك وبذلك يتيسر للمحكمة الموقرة أن تتبين من الذين كانوا يدافعون عن حقوق البلاد كاملة غير منقوصة .

وفى جميع ما قد يعنى للدفاع أو المحكمة الموقرة من أسئلة ستجدنى المحكمة رهن الإشارة موضحا أدلة الثبوت على صحة ما اقرر سواء من حيث الاتصال بالجانب البريطانى أم من حيث الخطورة عند الملك السابق وأذنبه .

✱ وتلبية لطلبه بدأت المحكمة مناقشته على النحو التالى :

المدعى - طلبت دعوتك للدلاء بمعلوماتك فما هى المعلومات التى لديك ؟

الشاهد - أحب أولا أن أطلع على الجواب الذى نسب الى أننى رضخت له . (ناوله الرئيس هذا الخطاب وكان مرفقا به مذكرة أرسلت أيضا من السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية) .

الرئيس - الدفاع يمكن أن يبين النقط الى فى الجواب والى أشار اليها .

الدفاع - يهمنى فى بادئ الأمر بعض فقرات معينة وبعد ذلك يمكن للمحكمة أن تناقش فيما تراه أو تأذن لنا بمناقشته والى يهمنى الى قلناه من أن .

الرئيس - السيد نجيب الهلالى نفذ أوامر السفارة بالقبض على أشخاص منهم فؤاد سراج الدين وائته .

الدفاع - أنا ما قلتش نفسى غيرى الى قالوا .

(اخراج الاستاذ عبد الفتاح حسن صورة خطاب السفارة ومذكرتها من حافظة أوراقه فقال الرئيس مش عاوز الجواب ده يعنى الصورة الاصلية .

الدفاع - لا يا افندم متشكر خلوها معاكم أنا عندى صورة منها .

الشاهد - قرئت النهارده فى أخبار اليوم خلاصة الجواب فاذا كان .

الدفاع - لا لا لا مش حنعمد على ذلك حنعمد على الأصل ، وأرجو أن يثبت ان هذه الترجمة التى اتلوها بالعربى هى الصحيحة - ويصح أن تصوب ان كان هناك لبس أو تحريف فى الترجمة - وقد حرصت على أن تكون الترجمة بالنص الحرفى وان كان غير متفق مع قواعدنا اللغوية .

ثم أخذ يتلو خطاب السفارة ، فقال :

الخطابات الانجليزية

السفارة البريطانية

القاهرة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٢

الى رفعة على ماهر باشا

(شخصى)

عزيزى

رئيس الوزراء . بناء على طلبك صباح اليوم (٢) . ارسل لك المذكرة التالية بالمراحل التى قطعناها فى حديثنا القصير :

١ - حوادث ٢٦ يناير لقد اخبرتك بحالة الشعور فى بريطانيا وبين الرعايا البريطانيين هنا واستحثت مجازاة جميع المجرمين بما فيهم المنظمون والرؤساء السياسيون والذين بتهاونهم فى صيانة الامن أعانوا الثوار .

ولقد أكدت فى هذا الصدد المسؤولية الشخصية لوزير الداخلية السابق (فؤاد سراج الدين) ووزير الشؤون الاجتماعية السابق (عبدالفتاح حسن)

✱ ولقد أظهرتم دولتكم عميق أسف الحكومة المصرية للطامة التى حدثت فى

الناهرة . كما اعلنتم عن نيتكم فى اجراء تحقيقات كاملة للتدليل على مسئولية هؤلاء والنظر فى مسألة التعويض .

٢ - تحقيق مذبحة (النيرف كلوب) طلبت من رفعتم أن ترتبوا تحقيق النيابة بحيث تكون شهادة شهود الرؤية يجب اما أن تؤخذ (بالكاميرا) واما على أية حال أن تحفظ اسمائهم سرا . وقد تعهدتم باعطاء أوامر مؤيدة لهذا .

٣ - مراقبة الاسلحة . طلبت وجوب أن تكون هناك رقابة مشددة على الاسلحة الخاصة بالافراد فى القاهرة وغيرها من المدن . وقلت ان نية الحكومة كانت واضحة تماما فى ان الهيئات الواقعة تحت رقابة الحكومة نفسها يسمح لها بحيازة الاسلحة وان هذه الاسلحة يجب أن تعامل معاملة اسلحة الجيش ولا تبقى فى منازل الافراد الخاصة .

٤ - الامن فى القاهرة . استحثت وجوب قيام نظام عسكري فعال لكفالة المحافظة على سلامة الكبارى الموصلة الى الجزيرة عند حدوث اضطراب .

٥ - تسهيلات لاجل الرعايا البريطانيين الذين يرغبون مغادرة النطر المصرى .

طلبت أن التسهيلات المالية وغيرها يجب أن تبذل لتمكين افراد الرعايا البريطانيين الذين يرغبون فى مغادرة مصر من أخذ متعلقاتهم الشخصية واموالهم .

يجب عمل الترتيبات الخاصة للأسراع فى الاجراءات المتعلقة بالمدرسين والموظفين العموميين الذين فصلتهم الحكومة الوفدية ، وتعهدت بأن تعمل كل ما يمكنك فى هذا الشأن كما اضفت انك يجب أن تتمكن من تشجيع الموظفين العموميين والمدرسين البقاء فترة أطول قبل تقرير مغادرتهم مصر ولكنك قلت انك لا تستطيع طبعاً أن تعمل هذا علانية .

وعلى أية حال كل التسهيلات الممكنة يجب بذلها للذين قرروا نهائياً مغادرة البلاد .

٦ - اجراءات ادارية . اثرت مسألة تحركات محافظى بورسعيد والسويس من والى منطقة النبال وقلت انه بينما لم يكن هناك اى اعتراض على مغادرتهم المنطقة فان عودتهما اليها يجب أن تتوقف على حرية تحركات أعضاء السفارة البريطانية من تلك المنطقة واليها . واستحثت فى هذا الصدد أن محافظ منطقة النبال عبد الهادى عزال بك يجب ان يسمح له بالخصور الى القاهرة والعودة الى المنطقة وانك ستعطى تعليمات لحرية تحركات أعضاء السفارة ، وطلبت أن أوجل انا شخصياً زيارتى للمنطقة الى حين سفر المحافظ الى القاهرة وعودته . وقلت اننى على أية حال لا انوى زيارة المنطقة فى الايام القليلة القادمة ولكنى اصررت على حرية تحركات موظفى سفارتى . وقلت انه لن تكون هناك صعوبة فى هذا .

وقد اظهرت أيضاً نيتك فى زيارة المنطقة فى اقرب وقت ممكن لايجاد اتصال مع السلطات المحلية والاعيان . واقترحت اننا يجب أن نناقش هذه المسألة ثانية قبل أن تعقد عزمك على الذهاب .

٧ - الصحافة المتطرفة - طلبت وجوب اتخاذ اجراءات ضد الصحف مثل (الجمهور المصرى) (٣) وقلت أنه بينما سيكون مستحيلا اصدار تشريع عام فستتخذ فى الواقع تدابير ضد هذه الصحيفة وغيرها من الصحف المثيرة للعنف .

٨ - قررنا أن أول شئ يعمل فى الموقف الحاضر هو تهدئة الشعور الشاهد : لا مش تهدئة الشعور .

الدفاع - ترجمتها الحرفية الحرارة . . حنقول تهدئة الحرارة ؟
الشاهد - نقول الحمى

الدفاع - (مستمرا فى القراءة) وكان جوابك لى هو أن حكومة رفعتك لا تنوى المضى فى الوسائل المعادية لبريطانيا مثل قانون منع التعاون الذى كان قيد البحث فى عهد الحكومة الوفدية (٤) واستحثتك على ضرورة الفاء الارهاب فى منطقة القنال فقلت أن الوسائل التى تحتاج اليها للسير فى هذا السبيل ستكون بالسماح للسلطات المحلية بالتعاون مع السلطات العسكرية البريطانية فى المحافظة على النظام ، وقد وافقت على هذا وقلت أن هذا هو أحد الاشياء التى أردنا أن أقترح وجوب تلاقينا ثانية فى المستقبل القريب .

المخلص جدا

امضاء (رالف . س . ستيفنسون)

وبعد أن فرغ الاستاذ عبد الفتاح حسن من تلاوة كتاب السفارة البريطانية ناول نسخة منه لسكرتير الجلسة . ثم قال : نقرأ المذكرة كمان لانها مكمله للخطاب . ثم وجه كلامه للشاهد قائلا : معايا بقى . . معايا فى المذكرة . . وان لقيت احسن قول لى . وبدأ فى التلاوة :

سفارة جلالة الملك تقدم تحياتها لوزارة الخارجية الملكية المصرية والحاقا لخطاب سفير جلالة الملك المؤرخ فى ٢٧ يناير أرفعه الى مصطفى النحاس باشا المرسلة صورة أيضا لوزير الخارجية وقتئذ - نتشرف بأن نوجه للوزارة أشد استهجان حكومة جلالة الملك للحوادث التى وقعت فى القاهرة فى ٢٦ يناير حيث قتل رعايا بريطانيون بأفطع طريقة بربرية وأعنفها واتلفت وخربت فيها ممتلكات بريطانية - ولا يكاد ابوليس المصرى قد بذل شيئا لمنع هذه الافعال الفاضحة التى أحكم فاعلوها تنظيمها فى ظروف توحى وتدل بجلاء على التواطؤ الرسمى .

* ولا تريد سفارة جلالة الملك فى هذا المقام أن تعيد على الاسماع حوادث السبب ٢٦ يناير بالتفصيل (٥) . ان مقدار التخريب كبه جدا بحيث لم تنبت بعد حقائقه كاملة . ورغم ذلك فان المعروف كاف لايفضاح أن هذه الاضطرابات كانت لا مثيل لها فى مصر فى العصر الحديث . والحوادث المخجلة الخسيسة التى وقعت فى (التيرف كلوب) بصفة خاصة من شأنها أن تسبب أعمق صدمة واشمئزاز المهذين من الناس . لقد كان هذا النادى البريطانى محوطا بغوغاء متوحشين تحت قيادة منظمة اقتحمت داره وأشعلت فيها النار وذبحت ببربرية الموجودين الذين لم يستطيعوا الهرب .

وكان عدد جميع الرعايا البريطانيين القتلى عشرة بما فيهم سيدة واحدة قتلت فيه عندما حاولت الهرب من هذا النادى كما جرح أربعة آخرون بجروح خطيرة ومن بين الاشخاص العشرة الذين عثر على جثثهم فى القربى كلوب وما حوله قد شوه أربعة من العنف والنار بحيث استحال تعرف شخصياتهم (٦) وفى أماكن أخرى فرق شاهرة النيران تعمدت الاعتداء على محال البريطانيين التجارية ودور السينما والمحال والجراجات والمكاف . . الخ . ولم تكن هناك خسائر أكبر فى الارواح ويرجع ذلك الى أن اليوم كان السبت بعد الظهر حيث كان أغلب تلك المحال خاليا ولكن الخسارة المادية لأغلب هذه المحال كانت كبيرة بحيث لا يزال مستحيلا تقدير كامل مداها .

• وان مسئولية الحكومة المصرية قد اكدها بصفة قاطعة وزير الخارجية السابق بالنيابة (٧) فى مكالمة تليفونية مع سفير جلالة الملك حينما بلغت الاضطرابات قممها بل أن تلك المسئولية قد تفاقمت بدليل أنه حتى استدعاء الجيش المصرى فان السلطات تكاد لم تبذل محاولة لتضييق الخناق على الثوار .

الشاهد - مش تضييق الخناق . وانما منعهم أو كبح جماحهم .
الدفاع - كويس (ثم عاد الى تلاوة المذكرة) . وفى بعض الحالات فان البوليس قد عاونهم على عدم الاكتراث والاهمال يحمل حتما على الاعتقاد بان الحكومة المصرية وقتئذ لم تكن فقط غر راغبة فى اقامة القانون والنظام ومنع الاضرار بحياة وممتلكات الاجانب المقيمين بل لعلها قد شجعت نشاط منظمى الاجرام وكانت علم باسرار مؤامراتهم .

• وسفارة جلالة الملك لا تجد أى تفسير آخر لامثال هذا التصرف مثل تعمد انقاص عدد حراس البوليس قحاة عند التجمعات كلوب من نحو ٤٠ رجلا الى ٤ فى وقت كانت حالة التوتر الشديد فى المدينة .

فمن العيث الادعاء بان هذه الاضطرابات كانت المظهر التلقائى لانفعال الجمهور . ان تنظيم فرق كثيرة مختلفة وترتيبها والدقة فى انسجام حركتها لا يمكن أن تكون الا نتيجة خطط موضوعة من أمد بعيد ، ومثال ذلك أن الفرقة التى حطمت دار (كايرو موتور كومبانى) قد أخذت حيطتها للتحقيق من أن وسائل حماية خاصة قد اتخذت حديثا باقامة قضبان من الصلب وأبواب مقواة فحاعت الفرقة مسلحة بعمدان من الحديد وأدوات (الأكسجين) استيلين (لفتحها بها) .

وكان واضحا قبيح وقوء الحوادث الموضحة آنفا ان الحكومة الملكية المصرية التى كانت فى الحكم وقتئذ كانت غير مكترثة بحفظ النظام العام والامن فى البلاد .

فان ما ظهر وما بطن من تشجيعها للعناصر المحرمة والخطب الملتهية التى خطبها الوزراء المسئولون وغيرهم (٨) ، وعدم مبالاتها للتهديدات الخاصة والعامة لارواح الاموات البريطانية واهمالها فى استباحة خرق القانون الدولى والمحلى قد جعل من حوادث ٢٦ يناير النتيجة المنطقية لسياستها .
وسفارة جلالة الملك يجب عليها حينئذ أن تحتج اشد احتجاج على تسلسل

الحوادث المبينة وتطلب من الحكومة الملكية المصرية أن تقدم تعهدا خاصا يكفل مجازاة هؤلاء المسئولين .

نجيب الهلالى (معترضا) - الترجمة الصحيحة من يكون مسئولا .
الدفاع - مافيش مانع . (ثم أخذ يكمل تلاوة الخطاب فقال) :
مجازاة من يكون مسئولا بأقصى جزاء بما فيهم هؤلاء الذين بتحريضهم على العنف وباهمالهم قد مكنوا لهذه الفظائع أن تحدث وكذلك الذين ارتكبوا فعلا هذه الجنايات .

وتطلب السفارة أيضا أن تضمن الحكومة الملكية المصرية ضمانة كاملة فعالة حماية ارواح الاجانب وممتلكاتهم في المستقبل وجعل تكرار مثل هذه الحوادث مستحيلا .

وتعمل حكومة جلالة الملك الحكومة الملكية المصرية المسئولية كاملة عن الضرر وخسارة الارواح التى حدثت وتحتفظ بكامل حقوقها لدفع التعويض وسائر حقوقها الاخرى .

وتفتنم سفارة جلالة الملك هذه الفرصة لتجدد لوزارة الخارجية المصرية تأكيد تقديرها السامى جدا .

السفارة البريطانية

القاهرة

٦ فبراير سنة ١٩٥٢

الرئيس - هل رد الرئيس السابق على ماهر على هذا ؟
الدفاع - ده الورق الى أشرنا اليه ولازم يكون فيه ورق تانى ؟
الرئيس - هل فيه ورق تانى ؟ ولا يعنى يفسر عدم الرد ده بايه ؟
المتهم - الكتاب الاول فى الواقع هو محضر اثبات شئ حصل ومش مطلوب رد عليه الا اذا رأى الرئيس السابق على ماهر ان فيها شئنا يخالف ما حصل .

الرئيس - الجواب الاول بيقول بناء على طلبكم صباح اليوم ارسل لك المذكرة التالية .

المتهم - ايوه يعنى المذكرة صادرة بناء على طلب الرئيس السابق على ماهر .
شاهد - وأنا مسئوليتى ايه عن هذا الجواب ؟

الدفاع : نحن نريد أن يدلى الشاهد بمعلوماته عن هذا الشأن . فالسفارة البريطانية فى كتابها خصت بالذكر وزيرين بذاتهما وهما وزير الداخلية السابق فؤاد سراج الدين ، ووزير الشئون الاجتماعية وهو المتشرف بالخطاب ونريد أن يفسر لنا سيادة الشاهد حكمة هذا الاعتقال الذى تم فى ١٨ مارس .

المهم عندى انك تفسر لنا ان فى ٨ مارس النائب العام قدم تقريره للحكومة عن حوادث ٢٦ يناير وأشير فيه الى انها حدثت بسبب العجز عن ضبط الامن فيما يختص بوزير الداخلية وفيما يختص بوزير الشئون الاجتماعية

انه القى خطبة مثيرة بنفس تعبير السفارة (٩) . ويضاف الى هذا ان السفارة طلبت شيئا آخر ، وهو طلب عجيب ، وذلك ان يتم التحقيق في جانب منه على صورة معينة . . فقالت حقكم ان التحقيق يكون سرى وعلى وجه معين والتحقيق لما انتهى على الوجه المعين . . أدى واقعيتين وأكثر من هذا أنه في ٨ مارس بالذات لما النائب العام اقحمنى لان النائب العام حطنى من غير مقتضى فقلت أنا عاوز انشر تصويب لهذه الواقعة . . فمنعت الرقابة نشر هذا وستقرؤونه وليس فيه حرف أو كلمة تخرج عن حد الادب فرفعت دعوى وعرضت هذه الدعوى أمام مجلس الدولة ونظرتها دوائرها المجتمعة التي تضم التسعة عشر مستشارا وهم جميع الاعضاء وقالت المحكمة في هذا الحكم الصادر من الدوائر المجتمعة ، الفكرة التي يعينني أن أبسطها أمام حضراتكم « ولا جدال في أن الثابت في التحقيق يخالف ما ذكره النائب العام في تقريره بالنسبة لعبد الفتاح حسن ومن حقه أن يطلب وقف مثل هذا المنع لانه كسياسي له ان يصوب فكرة الناس عنه » (١٠) ورفعت دعوى فيما يختص بالاعتقال . لما رفعت الدعوى أمام مجلس الدولة طلبت أن تنظر محكمة القضاء الادارى بجميع دوائرها هذه القضية وقلت أن الهالالي أراد أن يؤدبنى على وطنيتي ولهذا معناه أن هنالك أسبابا دفعته الى هذا التأديب ففيما يختص بي القضية كانت مرفوعة باسمي .

في أثناء الاعتقال أرسل الى محامى كان أحد اصهارى اسمه حسين كمال أحمد على ويوم الخميس ١٨ ابريل قلت لمدير الامن العام في التليفون أنا ماليش ذنب لاني ماليش بيت وخاطب الحاكم العسكرى اذا كانوا عاوزين يودوني بلدى أعرضوا عليه انى لى مسكن بالاجرة فى الاسكندرية أو فى بيت اختى أو عزبة مهجورة لو شافها الحاكم العسكرى ما يرضاش يعيش فيها ، فقال لى لا احنا اتصلنا بالمختصين وقالوا تروح البلد .

الشاهد - كلمة المختصين دى تشملنى والا لا ؟

الدفاع - أنا كنت باليسر وقال لى انه اتصل بالمسئولين ولم يذكر أنهم اتصلوا بك قالوا لى تروح البلد . قلت لهم أى بيت دخلونى فيه . وانتظرونا الامر لغاية ما تبدل الى منزل بنت اختى فى بلد آخر اسمها أسدومه . . فلما رحت هناك وبت ، بصيت لقيت القوة حاصرت البيت لان كان فيه كوكبة من ٦٠ عسكرى هجان تصوروا بقة كان ده وانا فى بيت راجل غريب الى هو جوز بنت اختى . الراجل الى حاكل عنده وابات عنده أقوم اجبله مصسة . فاتصلت بمدير الامن العام وقلت له أنا فى بيت فيه تليفون وفيه راحة واطمئنان . وأرجوا تبليغهم أنه عار على انى آكل من كد بنت اختى فقالوا لى حنعرض الامر على الحاكم العسكرى وأجاب مشكورا بانى أروح عزبة المحلة .

الرئيس - مين اللى كان الحاكم العسكرى ؟

الدفاع - هو الشاهد . . وفى يوم ١٨ ابريل جاءنى الاستاذ حسين كامل رسالة . . قال لى انا مش رافع القضية علشان تخرج ؟ قلت له طبعاً . نسيبى الى كان بيترافع عنى فى القضية قال لى أنا جاي علشان أبلفك

قال طيب **سامي مازن وكيل وزارة العدل** دعاني وقال لي انه حصل اجتماع في مكتب الرئيس السابق الاستاذ **الهلال** وانتهى الرأي الى انك تكتب تنازل للحاكم للحاكم العسكري وهو يطلعك . قلت له شوف أنا لا أخاطب الحاكم العسكري اصلا ولا أي واحد في وزارة الداخلية لاني أنا ان كتبت زي مابتقول يصبح الصبح ويقولوا تشفع لنا وعطفنا عليه . . أنا لي قضية في مجلس الدولة وحاكتب طلب للسنهوري وكان يومها الخميس وصياغته الآتي :

(حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الدولة . . نظرا لان الحاكم العسكري قد أصدر فعلا قراراتين سابقين بذلك تكون الخصومة منتهية وانا متنازل عن :
دعوى) .

تم وقعت على هذا الطلب بامضائي وقلت له سلمه الى رئيس مجلس الدولة فراح سلمه له كان الكلام ده يوم الخميس ١٨ أبريل وناني يوم جمعة ١٩ من الشهر واخلى سبيلي يوم السبت ٢٠ .

وفي هذا الميعاد وبعده بيومين لقيت كلمة في مجلة **آخر لحظة** بتقول أن عبد الفتاح حسن المسئولين لما شافوا ظروفه عطفوا عليه واخلوا سبيلة فرحت متصل **بأخبار اليوم** وقلت لهم اكتبوا عني أنا اني أنا لم أخاطب مخلوق ولم أكتب لاحد الا لمجلس الدولة ولعلكم قصدتم بهذا الخبر المذكرة التي قدمتها الى مجلس الدولة وقلت فيها ما قلت ولكني لم أخاطب أي أحد آخر ، وكنت اريد أن أنفي عن ذهن أي انسان اني تشفعت أو رجوت أو أي أحد ساعدني في هذا والقضية بتاعتني انتهت على هذا الوجه .

وفؤاد سراج الدين كان مازال معتقلا في بلبيس فرفعت دعوى وطلبت أن تنظر أمام الدوائر المجتمعة ويهمني في هذا الشأن - بخصوص ما يتصل بالشاهد - أن القضية تنظر أما المحاكمة بتاعة فؤاد سراج الدين فانا كنت حاضر فيها وأول جلسة يوم ١١ مايو والحكومة طلبت التأجيل لجلسة ٢١ مايو . . أهمية هذا ايه ؟ في ١٦ مايو في خلال فترة التأجيل التي طلبتها الحكومة لم أكن أعرف ماذا تضر في فترة التأجيل سدر مرسوم بئانون خاص بأن الدعاوى التي يكون القصد منها الطعن في اجراءات الحاكم العسكري بالغاء أو وقف التنفيذ يكون ممنوعا سماعه وصدر في ١٦ مايو يعني في الفترة ما بين ١١ مايو و ٢١ مايو .

الرئيس - ينص المرسوم على ايه تاني ؟

الدفاع - ينص على منع المحاكم من ان تنظر في الدعاوى الخاصة بالقرارات والاوامر التي تصدر من احاكم العسكري ولا معقب عليه قطعت في هذا المرسوم وقلت كلاما أرجوكم واستحلفكم أن تسمعوه لان له دلالة .

قلت (قد يتدبر الحكام بانه سيعصف بهم كما عصفوا بغيرهم وان هذا البلد لم يعرف له ظهر من بطن ، ونحن في ظرف لا نحكم احدا ولا نستطيع أن نقبل طغيانا وقلت انه لا يمكن أن يكون في مصر طغاة . . طغاة) .

وقلت في مجلس الدولة . . (انتم فينا قضاة) قلت كثيرا مما يمكن ان يكون قد حمل على أن يكون تهورا في ذلك الوقت ، مما لا يكون من الجائز أن يقال ، ان هناك طغيان لانه كان فيه عجز مسبل على البلد ، نحن طعنا في هذا

المرسوم لانه قصد به نعويق المحاكمة لو كان يعنى مرسوم أو قانون معمول للمصلحة العامة يشمل كل شيء مفيش مانع كل البلاد - بتعمل كده ولكن ده المرسوم يقصد أشياء معينة وقلت أن هذا مرسوم باطل لا يجوز أن الحاكم العسكري يؤله ، ويجب أن يخضع لقرارات المحكمة وهذا أحد مفاخر مجلس الدولة التي ينبغي أن تسجل لمجلس الدولة ورئيسه الدكتور **عبد الرازق السنهوري** (١١) . لما عمل هذا قلنا لهم ما تقولوا احنا مخلصين بالامن علشان ايه ؟ قالوا دول اثنين احنا وضعناهم تحت تحفظ وتحدد محل اقامتهم صيانة للامن .

★ قلنا لهم لا قولوا الأسباب . فقال محامي الحكومة ان **وزير الداخلية** قال مالناش دعوة بالبيان **فالسهنوري** قال مالكوش دعوة يعنى ايه ، هو انت مش حاصر عن وزير الداخلية فقال لا ماقولش الاسباب ، فراح مقدم الأسباب في اخر وقت واستأذنكم ان اتلو بعض الفقرات لان هذا هو ما يتمشى مع ماكتب من أن بعض الاتهامات الهامة بان **فؤاد سراج الدين** يتصل بضباط في الجيش لم يسمهم .

الشاهد - أنا حقولك .

الدفاع - وانه يعمل على اغراق البواخر والاعتداء على الانجليز في منطقة القنال بناء على هذا صحح مجلس الدولة هذه الاسباب ومن حقه أن يعقب عليها لان الذي لا يعقب عليه هو الله وحده دون سواه . وحكم مجلس الدولة في ٣٠ يونيو بوقف تنفيذ القرار واثبت أن هذه الاسباب لا تبرر ذلك والحكم ساقدم صورته الاصلية . بعد هذا .

لما اسكت يمكن ييجي واحد ويقول أوقفوا التنفيذ علشان عاوزين يطلعوا الراجل انما عاوز الحكم في أصل هذه الاسباب هل هي صحيحة أو غير صحيحة ؟ هل الحاكم العسكري صحيح له حق في ان يعتقله ؟ مفيش شك أنه مصرى وبيقوم بواجباته ان وجد فيه اى انحراف يتصرف كما يريد انما فيه سؤال آخر ينبغي أن تستجوبه فيه المحكمة حكمت في ١٧ أبريل في موضوع الدعوى الخاصة بى بأن القرار مخالف للقانون وحكمت بالزام الحاكم العسكري بصفته وزير للداخلية بالتعويض الرمزى الى كنت طلبته وهو قرش صاغ وأتعاب المحاماة فسجلت المحكمة أن الامر العسكري الذي صدر باعتقال **فؤاد سراج الدين** في ذلك الوقت مخالف للقانون تنفيذا لرغبة المتهم فاذا سمحتم لى أن اتلوا عليكم الفقرتين الثانية والرابعة .

نقول الفقرة الثانية (كما اجتمع سعادته غير مرة ما بين ٢٦/٢/٥٢ الى يوم ١١/٣/٥٢ بالمدعو مصطفى الجيار يعمل رئيسا لاحدى فرق الكتائب بالسويس وقد دفع له **فؤاد سراج الدين** مبلغا من المال على دفعات بقصد تدبير حادث نسف باخرة بريطانية وحوادث أخرى .

وتقول الفقرة الرابعة (اجتمع فؤاد سراج الدين بضابط من ضباط الجيش ممن كانوا في مساعدة الكتائب بمنطقة القنال لارتكاب حوادث في هذه المنطقة ضد الانجليز) .

الرئيس — هل دى وقائع صحيحة أو غير صحيحة ؟
الدفاع — انتم عارفين ده أكثر منى لا تصدقونى انما صدقوا الاوراق وحضراتكم الآن فى امكانيتكم من واقع أوراق الاشخاص الذين تثقوا بهم اسألوهم نحن لم نتباهى . . . نحن لم نعمل شيئا بل اقسم واجهر اننا لو استطعنا أن نفعل أكثر مما فعلنا مضروبا فى نفسه مليون مرة لفعلنا .
الرئيس — عملتم ايه ؟ **الدفاع** — سأقول . . . انا واثق انكم
الرئيس — حكاية الفدائيين ؟ **الدفاع** — مش الفدائيين بس . .
الرئيس — احنا مش عاوزين نعمل هالة . . **الدفاع** — أنا مش محامى بس
الرئيس — المسألة مش طنطنة نحن نريد أن تذكر وقائع .
الدفاع — نحن لا ننكر واقع

الرئيس — انت بتقول احنا . **الدفاع** — أنا لا اتكلم باسم عبد الفتاح حسن .

الرئيس — أنا بسأل هل هذه الوقائع صحيحة لأنه اذا كانت صحيحة يبقى له حق فى الاجراء الذى يتخذه من وجهة نظره هو مش وجهة نظرى أنا .
يمكن يكون له ظروف تتفق مع وجهة نظره . انتم مش عاوزين تقولوا اذا كانت هذه الوقائع صحيحة أم لا .

الدفاع — حنقول أنا اربط بين جواب السفارة وتقرير النيابة ولا يمكن ان وجود نفس العبارات تكون بحكم المصادفة فيقع على الاثنين حكم الاعتقال وحدهما وربما يكون ما جاء فى تقرير النيابة هذا بطريق المصادفة وانما تبقى مصادفة غريبة ، مصادفة غريبة فى المعانى الواردة فى تقرير السفارة فقد ذكر التقرير الأسباب أولا وبعدين سابها وبعدين ذكر أسباب أخرى وحصل فى القضية ما حصل من ناحية تسجيل مجلس الدولة وأستطيع أن أقول انه حكم فى شأنها بحيث أن ما ورد فى التقرير يخالف الثابت فى التحقيق .

وفيما يختص **بفؤاد سراج الدين** ليستصدر مرسوم فى أثناء نظر الدعوى وحصل ما حصل من تسجيل مجلس الدولة أن هذا القرار مخالف للقانون .
انا اقول أن جواب السفارة هو بذاته المتمشى مع ما حصل وللتدليل المبدئى على هذا اسنادنكم فى أن يقول الشاهد الفاضل ما هى الاسباب الأخرى التى تغاير ما فهمناه وما اقرتنا عليه محكمة القضاء الادارى ولعل له عذر . تقرير النائب العام تم ونشر فى ٨ مارس ، وحضرة الشاهد كان رئيس الحكومة وقدم اليه منشورا فلما تقرير النائب العام يصل للنتيجة التى كانت السفارة تذكرها فى كتابها بذات العبارة والمعنى وخصوصا أن السفارة كشفت نفسها حتى وصلت الى انها تشير اشارة معينة بالنسبة للتحقيق يبقى لا ينبغى على أن أربط بين هذه المسائل حتما وخصوصا ان هذا الكلام تم فى ٣٠ يناير .

على ما هرجه وقعد الآخر فبراير . ولو ان هذه المسائل بذاتها كان من شأنه أن يصدق عليها بل كلام السفارة كان على ما هر اتخذ هذا الاجراء وفعلا ما هر خرج فى فبراير ولم يعمل شيء .

سراج الدين : نقول ما نفذش بلاش نقول رفض . **الشاهد :** الجواب فيه تحقيق مش اعتقال .

سراج الدين - مجازاة . . الواقع أن الواقعة الخاصة باغراق سفينة انجليزية فى القنال لها نصيب كبير من الصحة ولكن مش بالوضع اندى ورد فى المذكرة وحدثت وأنا وزير داخلية مش فى عهد **نجيب الهلالى** ويشهد به أحد زملاء حضراتكم من الضباط الأحرار وإذا حلفونى أنا مستعد أقول اسمه وييجى حالا .

الرئيس - ايه الواقعة بالضبط ؟

سراج الدين - وأنا وزير داخلية فى أثناء معركة القنال فكر فى سد القناة فى آخر المعركة عن طريق نسف باخرة انجليزية وكان هذا الزميل المحترم متصل بى طول المعركة وجانى فى البيت وقال لى على الفكره أنا وافقت ، وقال لى أنا عندى لغم بحرى جاهز . بس الصعوبة فى نقله من القاهرة الى القنال فالصعوبة فى السكه الحديد والجمارك بتاعه القنطرة ، فانا نلتم الاسناد **حسن فهمى ابو ذكرى** وكان وكيل السكه الحديد وفلت له يا **حسن بك** فيه طرد رايح للبوليس فى القنطرة يهمنى ما حدش يشوفه وجايلك واحد اسمه **وجيه** حروح مع الطرد وأعمل له عربيه مخصوصه يسافر فيها فقال لى حاضر ونفذ هذا وكلمت مدير جمرك القنطرة وهو موظف صغير فى الدرجة السادسة قلت له يا فلان فيه طرد سرى لازم يعدى ومعه واحد افسدى اسمه كذا وطبعا قلت له اسم مستعار وفعلا سافر اللغم فى السكه الحديد مع الضابط والراجل جازف بحياته ان يسافر مع لغم عدى القنطرة وعدى الجمارك دون أن يقتحم ومع الأسف وقبل أن نصل الباخرة المنشودة فى القنال حصلت حوادث ٢٦ يناير واقيلت الوزارة .

الرئيس - تحب أقولك تصحيح الواقعة دى . الواقعة دى احنا الى عاملينها والى قالك الكلام ده شوشر شوية وهوش . هذا اللغم نقل بالطائرة بدون علم أى واحد من المسئولين ونقل الى العريش ونحن اشتركنا فى هذه العملية .

الدفاع - نحن متفقون فى هذا .

سراج الدين - هذا دليل على أن كان فيه معركة وانما أنا ما كنتش أعرف انكم انتم عملتم كده .

الرئيس - احنا كنا بنسرق ذخيرة ولو كان أى واحد منا ضبط وقتها كان حوكم .

سراج الدين - ابدا الذخيرة كانت بتيجى من الصعيد .

الرئيس - كنا بناخذها من قوة فلسطين بالرغم من احتياجهم الشديد لهذه الذخيرة . انتم لغيتم المعاهدة وإذا كنتم عاوزين تعملوا حاجة كنتم عملتم حاجة سليمة فكان لازم يكون فيه سياسة سليمة وكنتم تعطونا أسلحة بدل ما نسرقها زى اللصوص .

سراج الدين - يجب أن تقدر الظروف حكومة لها خطة مزدوجة .

الرئيس - لما لغيتم المعاهدة كنتم عاملين خطة تنفيذية ؟

سراج الدين - أيوه وهى **أولا :** سحب العمال من الانجليز ان سحبنا ٦٠ ألف

عامل واخفوا بالحكومة فى خلال شهر واحد . ثانياً : منع التمويل او أى تعاون تموينى مع الانجليز وتم هذا فعلاً وكانت قوات البوليس تقف فى الطريق لهذا الغرض .

الرئيس - كان الاهالى ييمنعوهم .
سراج الدين - ثالثاً - تزويد الفدائيين بالاسلحة والمال .

الرئيس - هل طلعتم تشريعات ؟ سراج الدين - أيوه فى البرلمان .
الرئيس - حاكمتم حد ؟ سراج الدين - كان فيه مشروع قانون بهذا وقدم للبرلمان ونظر فيه .

أولاً : المعركة بدأت فى ٨ أكتوبر وتقدم مشروع بقانون للبرلمان باباحة حمل السلاح .

ثانياً : الجيش ما كانش مفروض أنه يظهر فى المعركة .
الرئيس - طلبنا احالتنا على الاستيداع لنشترك فى المعركة ولم ترض الحكومة .

سراج الدين - احنا كنا فاهمين أن الجيش كان مشترك فى هذه الحركات بدليل انك كنت مشترك فيها .

الرئيس - فى الحالة دى كنا بنعمل عمل ثانى غير عملنا الرسمى فلو تغيبننا عن عملنا الرسمى كنتم حاكمتونا .

سراج الدين - انتم طلبتم اننا نعمل كتائب تدريب عسكرى فالقائد العام قال لا شأن لنا بهذا وعملنا لها ادارة .

الرئيس - مش كنتم تسألونا .

قائد الاسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) - دى سياستك انت ؟

الرئيس - وضعتم ١٠٠ ألف جنيه للتدريب العسكرى ولم ينفذ شىء .

سراج الدين - كل هذا فى نظرنا اعتبر وكنا لا نعرف ان كان الجيش مشترك او غير مشترك رسمياً فى كل هذه الاعمال . . وانما فى واقعة اللغم البحرى أنا أرى استدعاء لشاهد وأسألوه وهو يقول لكم كل حاجة .

الرئيس - حكاية اللغم دى احنا صحيح اننا فكرنا فى النقل بالسكك الحديدية ولكن كون أن ضابط راح واتصل بوزارة الداخلية فده تصرف خاص به هوه .

سراج الدين - أنا أقول واقعة حدثت وانتم تقدرؤا تجيبوا الضابط وهو أحد زملائكم هاتوه واسألوه . . أنا الى على اتصلت بمدير السكك الحديدية ورئيس الجمرك وده المطلوب منى أنا .

الرئيس - نحن لا نعرف هذا فكونه اتصل اتصال شخصى دى حاجة ما نعرفهاش .

الدفاع - تقدرؤا تجيبوه فى اودة المداولة وتسألوه (١٢) . ومفيش شك ان اللى يقول لكم ان المسائل كانت مستوفاة ومستكملة مفوهاش نقص بيقى بيظلم الحقيقة وانما احنا بنتكلم فيما يختص بالوطنية والظروف التى كانت فيها البلاد . . كنا نحارب فى جبهتين . . وكان علينا تعبئة الشعور العام ضد

الانجليز ومفيش شك انتم معانا فى ان البلاد كانت راغبة فى هذا الكفاح .
الرئيس - أيوه ٠٠٠ ولكن لارم البلاد تكون مستعدة والا تبقى مأساة .
الدفاع - اذا لم تكن البلاد مستعدة تبقى جريمة .
الرئيس - وهو الاستعداد يكون بكام عسكرى بلوكات النظام .
الدفاع - الواقع انهم ما كانوش كام عسكرى فمن الثابت أن القوة ارتفعت
فى هذه المنطقة الى ٤٠٠٠ عسكرى .
الرئيس - كانوا كلهم بيضربوا نار كويس ؟
الدفاع - أيوه .

كلهم بيضربوا نار كويس دول جنود حرف (أ) وأصلهم من الجيش والواقع
انه أرسل لهم كميات من الذخيرة ولقد اطلقت قـوات البوليس يوم حادث
الاسماعيلية نصف مليون طلقة .

الرئيس - كانوا بيضربوا فى الهواء والا اصيب الانجليز كثير ؟
الدفاع - أيوه اصيب انجليز كثير قبل أن تسلم القوات فى الواقع أن مفيش
فى الدنيا قوات بوليس تغلب قوات الجيش ولكن الفكرة اصلا هى الدفاع
عن الارواح وأموال المصريين ضد القوات الانجليزية التى كانت تنتهك
الاعراض وتسلب الاموال والارواح فاذا لم يصدوهم ويدافعوا عن المواطنين
ييقوا أخلوا بواجبهم فهذه هى وظيفتهم . **ثانيا :** كان الغرض هو اشعار
الانجليز اننا جادين فى مطلبنا وماكناش بنلغى المعاهدة جزافا .

الرئيس - بقى هو احنا أول ما نقول الغينا المعاهدة يأخذوا الحلقة على أكتافهم
ويمشوا من غير مقاومة .

الدفاع - لا ٠٠٠ الغرض كان اشعار الانجليز ان القاعدة أصبحت عديمة
الجدوى بالنسبة لهم ٠٠ هى دايمنا من الاسباب التى تجعلهم متهمسين
بالقاعدة سهولة المواصلات وتوفر العمال والحياة الاجتماعية فى مدن القنال
فاحنا العمال سحبناهم وشغلناهم عندنا وكانوا بيحبوا عمال من قبرص
يدوا الواحد جنيه فى اليوم ولا كانوش نافعين والحياة فى مدن القنال أصبحت
عسيرة عليهم حتى انهم خلوها بقت (اوت اوف باوند) والمواصلات حرم
عليهم استعمالها اطلاقا الى حد ان السفير أرسل يساومنا على أن يسحب
البتترول فى نظير استعمال قواتهم للسكك الحديدية المصرية .

الرئيس - نخلى الموضوع ده لوقت نانى ونرجع للموضوع .
الشاهد - الذى اريد أن أسأله هو هل فى مدتى حصلت وقائع ولا ده
افتراء ؟

الدفاع - احنا الى بدنا نعرف قرار ١٨ مارس نسب لنا فيه حاجات ؟
الرئيس - أنا أعرف ان حكاية اللغم دى قبل ٢٦ يناير فاحنا نقلنا اللغم فى
٢٥ ديسمبر اش دخل الشاهد فيها ؟

الدفاع - هو أشار اليها فى الاسباب المبررة لاعتقالنا .
الشاهد - الاسباب عديدة وذكرت للمحكمة ٠٠٠ وان كنتم تحبوا أبينها
مفيش مانع الى بدى أسأله هل مفيش منها سبب صحيح ؟

الدفاع - عاوزنا نروح نقول لمجلس الدولة أيوه ؟
الشاهد - الاتهام الموجه الى انى رضخت للانجليز لما يكون عملتم حاجة ضد
الانجليز جايز يمكن يكونوا اشتكوا لى وانا اعتقلتكم .
الرئيس - قولوا لنا هل هذه الوقائع صحيحة فاذا كنتم عملتم ده يبقى
شرف لكم .

الشاهد - ويبقى مركزى أثقل ولازم ادافع عن نفسى .

الدفاع - لقد تحققتم سيادتكم ان واقعة اللغم كانت قبل ٢٦ يناير ولم يقل
المتهم أنه لم يقم بها وانما قال ما طبق الحقيقة وهى أنها حوادث سابقة على
تاريخ الاعتقال وده دليل على أن الوقائع القديمة أخذت ذريعة لدى الحاكم
العسكرى لتبرير الاعتقال ومجلس الدولة رأى الا مبرر للاعتقال وهو يعمل
كده لا يمكن الا أن يكون قد قصد المصلحة العامة . . . فاحنا بينا ان الشاهد
يقول أنا اعتقلتكم لاسباب قوية هى كذا وكذا والمحكمة تشوف ربطنا الجواب
بالمسائل الاخرى هل هو الصحيح أو كلام الشاهد .

الرئيس : سؤال الشاهد للدفاع . . . هل الوقائع التى ذكرت فى تقرير
وزارة الداخلية عن اعتقالهما حقيقة أم لا ؟ نريد جوابا على ذلك قبل ما ندخل
فى موضوعات أخرى .

الدفاع - ردا على ذلك اتشرف بأن أقول ان المذكرة التى قدمت لمجلس الوزراء
حوت عدة اسباب فيما يختص بالانجليز وهى اسباب صحيحة
وانما اؤكد انها سابقة فى حصولها على خروج الوزارة الوفدية من
الحكم ، أما فيما يختص بالوقائع الاخرى خلاف هذه الوقائع المشار اليها فهى
وقائع اسمح لنفسي ان اؤكد انها غير صحيحة اطلاقا . . . فيه اسباب كثيرة
عن تهريب اسلحة واتصال بطالب وغير ذلك كلها غير صحيحة . هذا الطالب
كان موجود فى جامعة الاسكندرية وكان من الطلبة الوطنيين ولما حافظ
عفيفى (١٢) اتعين رئيس ديوان حصلت مظاهرة هتف فيها بسقوط الملك .
أنا قلت ان الفكرة التى كانت سائدة ان **حافظ عفيفى** انما عين خصيصا لى
تنقلب وجوه المسائل الى وجوه أخرى ، وقد دلل على ذلك بالبرقيات الواردة
من الخارج والتى جاء بها ان تعيينه هو **عبد الفتاح عمرو** القصد منه تغيير
السياسة وهذا ما قاله الانجليز وانه قد قيل ان الملك قد عمد الى اتخاذ
خطية اخرى تنقذ البلد مما كان جاريا فى معركة القنال .
كان المقصود ان حركة القنال ينبغى أن تقف بتدخل حافظ عفيفى وقد قال
فى محكمة الغدر انه لما قابلت الملك قال أنا زعلان من هذه الحركة فقلت له
استنى شويه لما تحصل حاجة .

ولما حصلت حوادث ٢٦ يناير اعفيت الوزارة الوفدية وتذرع الملك فى اعفائها
بأنها كانت عاجزة عن حفظ الأمن وهذا الكلام نفسه تكرر لما حصل فى سنة
١٨٨٢ واكد أن ما وقع فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ مشابه لما وقع فى سنة ١٨٨٢
حتى عبارات التراخى فى انزال الجيش قيلت فى سنة ١٨٨٢ فى حوادث

الاسكندرية فقد قيل انه تأخر نزول الجيش حتى تتفاهم الحالة . دم
حصل تمام .

الرئيس - طيب وتراخي البوليس ؟

الدفاع - برضه ... واحنا حانجيب لكم الأحكام الخاصة بهذا الموضوع
دى مؤامرة كبيرة . احنا مستعدين نقول كل شىء فى الوقت اللي
يناسبكم انتم .

الرئيس - هل صدر قرار بالغاء كتائب التحرير قبل ٢٦ يناير .

الدفاع - لا . احنا أصدرنا قرار بتنظيم كتائب التحرير .

الرئيس - وما اعتقلتوش كتائب التحرير فى الشرقية ومكانش فيه رقابة على
كتائب التحرير هناك ... كان فيه سياسة وتنظيم هناك من الحكومة .

سراج الدين - يسمح لى سيادة الرئيس أجاب . لم يصدر اطلاقا قرار
أو تشريع بالغاء الكتائب . ولا قبض عليهم وانما قبض على بعض الخطرين على
الأمن الى كانوا بيندسوا فى الكتائب ، يعنى لما الاقى واحد حرامى يسرق
اسببه يسرق . فيه بعض أفراد بيقفوا بالليل فى طريق القنال ويعترضوا
سيارات الاهالى وحتى اعتراضوا فى مرة سيارة مدير الشرقية وطلبوا منه
الفلوس الى معاه وهددوه وكان فيه وراه اوتومبيل تانى كان فيه قوة من
البوليس فالمدير قبض عليهم ، وتكررت الشكاوى من مصريين عاديين من انهم
تعرضوا لهؤلاء اللصوص اللى كانوا بيدعوا انهم من الكتائب .

الرئيس - قدرتم تعرفوا اللصوص من الكتائب ازاى .. هى كانت الكتائب
بمعرفتكم .

سراج الدين - بعضها كان بمعرفتنا وبعضها كان من الجامعيين .

الرئيس - هل طلبة الجامعة كانوا تحت اشرافكم وبمعرفتكم . يعنى انتم
الى جايينهم ومدرينهم .

سراج الدين - الحكومة فى يناير لما الحركة اتسعت قلنا نعملها حركة
تدريبية . واللى كان بيدربهم ضباط .

وكان فيه مجلس اعلى .

سراج الدين - ما أعرفش .. والتفصيلات دى يعرفها عبد الحميد عبد الحق

الرئيس - صالح حرب استقال ليه ؟ (١٤)

واحنا اعتمدنا مبلغ الف جنيه للكتائب وجبنا اسلحة .

الرئيس - قلتكم انكم جبتكم الفين بندقية ولكن ما سلمتوش منهم حاجة .

سراج الدين - لا يا افندم . افكر سلموا وكان هذا على يد أحد حضرات

المحاميين سلمهم الى الصاغ ثروت عكاشة (١٥) وثروت اعترف بكده فعلا .

واحنا رغم ان قيادة الجيش كانت حريصة على أن تبتعد عن هذه الناحية .

والجيش كان مستقل عن سياسة الحكومة الى حد ما .

الرئيس - كنتم راضين بالوضع ده سراج الدين - لا .

الرئيس - عملتم ايه لما ما كنتوش راضيين . سراج الدين - عملنا كتير .

الرئيس - شلتم القائد العام يعنى

سراج الدين - شلناه فعلا ورجع .

انهزنا فرصة قضية الجيش لما النائب العام طلب اخراجه اخرجناه . (١٦)
الرئيس - ده سبب اخر حكاية الاسلحة الفاسدة لكن انتم لكم سياسة مش
نمشوها . . . ايه اللى اتخذتوه .

سراج الدين - قبل ٦ مايو بأيام . وأنا أقول انكم ادرى بكل شىء وانتم
عالجتم هذا وطهرتم هذا كنا بعثنا للملك واصرت الحكومة على اخراج
حيدر . . . وكان فيه حفلة يوم ٦ مايو سنة ١٩٥٠ تحييها أم كلثوم فى نادى
الجيش والعادة جرت على أن وزير الحربية يلقي خطابه فى هذه الحفلة أمام
الملك ولكن مصطفى نصرت وزير الحربية وجد ان مندوب الملك فى هذه الحفلة
هو **حيدر** وبذلك انقلب الوضع وأصبح وزير الحربية مضطر أن يستقبل
القائد العام على باب النادى ويلقى خطابه بين يديه . والاضاع اللى كانت
موجودة قضت أن يقابل مندوب الملك بمظاهرة . وأنا كنت يومها أسمع فى
الراديو وطبعا ما كانش مظاهرة طبيعية وتانى يوم الملك بعث يقول لعل
رئيس الحكومة سمع اللى حصل فى النادى .

الرئيس - هل المظاهرة كانت مدبرة ؟
سراج الدين - طبعا المظاهرة مدبرة ولمسنا هذا وكنا نعمل ايه
وكان لنا هدف هو الغاء المعاهدة وعلشان أحصل على هذا الهدف فى حدود
لا أفرط فيها بالمصلحة العامة فكنا لا نريد اغضاب الملك حتى يوقع مرسوم
الغاء المعاهدة وبعد كده خرج حيدر فى قضية الاسلحة الفاسدة وبعدين رجع
برأى السراى .

الشاهد - الجواب (١٧) الظاهر انه أرسل للرئيس السابق **على ماهر** والظاهر
انه جه من وزارة الخارجية ، ولم أكن وزير خارجية **وعلى ماهر** كان وزير
خارجية والجواب حفظ وانما حصل بعد أيام من قبولى الوزارة انه عمل لى
ملف كبير عن استعدادات **على ماهر** للمفاوضات ، والملف يشمل فيما يشمل
معاهدة الدفاع الجماعى وميثاق الاطلنطى ووثائق كثيرة . . جانى الجواب فى
الأسبوع الثانى من مارس ومفتحتوش الا فى الاسكندرية . . لكن أفرض انى
فتحتة على طول لاننا كنا قاعدين نتخايق مع الانجليز **وعلى ماهر** لما جاله
الجواب . . مايمكنش مصرى برضى الوضع ده . رد عليه **على ماهر** وقال
أنا ما وافقتش على كيت وكيت والمسائل بعضها يمكن وافقت عليه وبعضها
قلت ابحت . **على ماهر** كان فى مركز حرج وهو معذور . ومضطر انه يمشى
بخطوات وثيدة لان الدول كانت ضدنا والانجليز كانوا متألمين من يوم
٢٦ يناير وكلنا نعرف ان الانجليز كانوا عاوزين يحتلوا القاهرة بعد ذلك
اليوم . واحد سياسى قدامه داهية زى دى والبلد كانت مفتوحة وقدامه
أمل يداعبه انه يفاوض ويحصل على شىء للبلاد فلا بد من جو ملطف والظرف
كان شديد لكن لما جيت كانت الظروف تحسنت من هذه الناحية . . ولذلك
لما جيت مقابلنيش السفير الا يوم ٦ مارس ، لانه كان مريض وجه حالته عيضة
وبيكم قال لى فيما قاله ان الحكومة البريطانية ابلغته انها مستعدة لبدء
المفاوضات . قلت له لا . . المفاوضات لازم تكون بعد مرحلة سابقة قال
ايه ، قلت اجيب لك وزير الخارجية وقبل هذه المقابلة كنت اتفقت مع وزير

ييجى للخارجية يقول فيه سفيرنا فى أمريكا التلغراف فى وصل فى ٢٠ مارس الخارجية عبد الحالى حسونة . وايه هى الخطوات التى نتبعها والسفير كان زار عبد الحالى حسونة . وحسونة رد له الزيارة . وقال له انى ارد هذه الزيارة عن نفسى وبالنيابة عن رئيس الوزارة وتانى يوم جانى رسول وقال لى الانجليز بيحتجوا لانك ما ردتش الزيارة للسفير . ما يجبش على رد الزيارة . زيارة السفير اللى يردها وزير الخارجية . الرسول قال لا على ماهر رد الزيارة للسفير . رديت أنا قلت ان على ماهر كان وزير خارجية الى جانب انه كان رئيس الوزارة فيردها بصفته وزير خارجية ومع ذلك ادى التليفون وعلشان تعرفوا انى على حق . واللى جانى كرسول هو **محمود غزالى** وكان وزير زراعة . طلبت ادارة البروتوكول بالخارجية بالتليفون فاكدوا ان ده ما يصحش أن رئيس وزارة يرد زيارة للسفير . وفى هذا اليوم لما راح حسونة للسفير قال له رئيس الوزارة قال لى ان قبل الدخول فى مفاوضات فيه مرحلة لابد تجتازها فسأل ايه المرحلة دى ؟ قال له أن يصدر منكم تصريح رسمى بأسس المفاوضات لان رأيته انه ما يدخلش فى تفاصيل ، والأسس غير متفق عليها . فالسفير أبدى دهشته . ووزير الخارجية قال له : لا . . أيام صدقى صدر تصريح عن الجلاء قبل المفاوضات والتصريح ده ربطه السفير عاوز يقابلنى على انفراد ومايكونش معانا وزير الخارجية فقلت له باندفاع المشترك واحنا مانقبلوش (١٨) ، وبعد يومين ثلاثة من ٦ مارس بعثلى الخارجية وأنا مش حاقله الا اذا كان وزير الخارجية موجود جنبى . بعث لى العرف غير كده ، لازم السفير ما يقابلش رئيس الوزارة الا اذا كان مع وزير السفير . ييجى يشرب شاي معاى . لا . تاخذ شاي معاه ؟ لا يا سيدى . أن حصل كيت وكيت وانه لا مقابلة بينى وبين السفير الا بحضورك مادام نجتمعوا فى بيت محايد ؟ لا برضه . ما وافقتش . . وبلغت وزير الخارجية القصد هو طلب التسليم بحقوق البلاد . قبل ما اقبل الوزارة كنت فهمت انهم مسلمين بالاسس ويبقى فاضل التفاصيل فعاوز أشوف صحيح مسلمين والا لا . قلت نتفق مع وزير الخارجية انه لا نحصل مقابلة الا بحضوره ورفضت أن اقبل السفير الى أن تقابلت مع السفير يوم ٢٢ مارس . وفى الفترة دى حصل عجائب كثير فى البلد . أولا علشان نسدد النمرة دى ونخلص من حكاية طلبات الانجليز . الطلبات بتاعتى أظن الاستاذ **عبدالفتاح حسن** يعرف ان لما ييجى رئيس حكومة ما يتكلوش على الطلب القديم يبعثوا طلب جديد وده الى بيحصل دايمًا خصوصًا انهم طالبين فى جوابهم تحقيق لاثبات مسئولية المسئولين وبيشتكوا من **فؤاد سراج الدين** و**عبدالفتاح حسن** . التحقيق حصل فى أيامى أنا ؟ ابدا ؟ أنا جيت فى ٢ مارس ويوم ٧ مارس نشر تقرير النائب العام ولم اقبل النائب العام منذ قبول الوزارة لغاية يوه ١٤ مارس وكان يهمنى صيانة حرية التحقيق وهو عامل حىوى . النائب العام فى ١٤ مارس قال انى ما قابلش رئيس الوزارة الى أن انتهى من التحقيق والزيارة كانت للتهنئة . وفيه تصريح بهذا موجود فى (المصرى) وانا حريص على الدين . وكانت دائما تكتب الحقائق كانت تشتمنى برضه . وانا اتعمد الاستشهاد بجريدة (المصرى) (١٩) لسان الحزب اللى ينتمى اليه

فؤاد سراج الدين . وكانت دائما تكتب الحقائق كانت تشتمنى برضه . قلت لحسونة ايه الى يتبع ؟ . قال لى احنا متفقين على اننا ما ندخلش المفاوضات الا اذا صدر تصريح من جانبهم بالتسليم بحقوق البلد . الانجليز كان لهم طلبات . كتبوا لوزير الخارجية . ولذلك جددوا كل شىء وكل طلب لهم . ماتنازلوش عن التعويضات ، ولا عن الاثنين بتوع السفارة الى قدموا وخلافه . فكتبوا لوزارة الخارجية ، الى يدل على اننا تجنبنا خطة المسألة لحكمة الجنايات ، ولا عن المدرسين اللى كانوا عاوزين مرتب ثلاثة شهور والملاينة أن مصر ابتدت ترتاح والاجانب اطمأنوا والانجليز ضاعت فرصة كبيرة منهم . طلبوا التعويضات . ومسألة المدرسين . بقى مسألة **فؤاد سراج الدين** وتحديد اقامته هو وزميله **عبد الفتاح حسن** أهم والا التعويضات الى طالبونا بها ؟ وطالبين منها مئات الالوف من الجنيهاات بقى الى خاضع للانجليز يقول لهم لا يا جماعة أمامكم لجنة من المستشارين لحكمة الاستئناف هى التى تقرر صرف التعويضات وفيه استمارات يقدمها طالبوا التعويضات وثابت انى قلت للانجليز شأنكم شأن رعايا باقى الدول بل شأن المصريين ولا يمكن أن ننظر فى أى تعويض بصفة خاصة وبغير الطريق المرسوم ودى لجنة ألفت فى عهد **على ماهر** وأظن دى ما تدلش على الخنوع .

فى أول جلسة لمجلس الوزراء وجدت مسألة خاصة بوزارة المعارف فى عهد **على ماهر** كان بعثها **عبد الخالق حسونة** وهو وزير للمعارف لمجلس الوزراء ، هى مسألة الموظفين اللى قرأها الاستاذ **عبد الفتاح حسن** والى مطلوب لهم ثلاثة شهور ومصاريف العودة . ثلاثة شهور بتقشيش وكانت موضوعة فى مجلس الوزراء فى ٩ مارس جيت قلت يا اخوانا ماتجاملش فى حاجة أبدا الا لما نعرف نية الانجليز ناويين يوافقوا على مطالب البلد والا لا . أجل . اتأجلت وبعدين أجل تانى . اتأجت وأخرتها حفظت والى الآن . أظن دى أهم من تحديد اقامة **فؤاد سراج الدين** و**عبد الفتاح حسن** يا جماعة .

هاتوا **عبد الخالق حسونة** يقول لكم . السفير حرم يقول حاجة لشدة يروحوا السويس بالملابس المدنية قلت مرفوض . كنت فى اسكندرية رئيس الوزارة . مش بس كده كانوا طلبوا سيارتين للعساكر البريطانيين والسفير مسافر وعاوز طائرة تنقله من فايد علشان يقول لى أوقفوا قلت : ممنوع ما فيش طائرة حربية تحلق فوق أرض مصر . ممنوع . مش ده الى يتهاون ويخضع للانجليز . الدوسيه بتاع **على ماهر** تجدوا فيه حاجات كثير وطلبات اذا اثبتوا انى نفذت منها شىء يبقى صحيح بنخضع .

جرائدهم (٢٠) فى ذلك الوقت تنشر أن **نجيب الهلالى** ثورى وكان قائد لحملة العرب على الجيش البريطانى سنة ١٩٣٧ واضطروا انهم يقدموا اعتذار عن هذا الكلام لما هددت برفع قضية على هذه الجرائد .

ليلة ما وقعت قرار الاعتقال أو تحديد الإقامة . كنا ليلتها عاملين اجتماع مع **حافظ عفيفى** و**عبد الخالق حسونة** وكان فيه **حسن يوسف** و**عبد الفتاح عمرو** (٢١) للمناقشة فى مسألة انى ما أدخلش فى محادثات الا بعد ما يثبتوا حسن نيتهم بتصريح . ليلتها حصل بينى وبين **حافظ عفيفى** اختلاف فى الراى . هو مبدئيا

رأيه أن ده تعطيل . الاصرار على التسليم بالمبدأ مسألة بسيطة . فقلت بسيطة
ازاي ؟ • وليلتها لأول مرة احتديت •

الرئيس - قدام مين ؟ **الشاهد -** قدام اللي كانوا موجودين وقلت لهم
دول ناس لا يوثق بنيتهم وهو اقتنع بعهدين وجريدة المصرى نشرت له
تصريح فى مارس قال فيه ان فيه بعد كبير بين النظريتين • مش بس كده ؟
انا اتهمت بانى كنت أخفى على البلد كل حاجة ودا مش صحيح وحكاية
التسليم بالاسس لها قصة طويلة والحناقة أصلها فى مارس وبعد كده
تطورت •

أنا جايب معايا الجرائد : « المصرى » « والاهرام » « والاخبار » كلها فى
١٦ ، ١٤ ، ١٣ مارس ومكتوب فيها اتساع الهوة بين فلان وفلان - أمريكا
ما بتضغطش على انجلترا ، وجوب اصدار البيان بالجلء أعداء مصر - دوائر
لندن قلقة - كل ده فى جرنال المصرى نفسه • المتحدث الرسمى بتساع
الخارجية الانجليزية قال انه ظهر ان الراجل ده أكثر نطوف من اللي سبقوه •
يبقى الجو ماكانش جو مودة وصاحب هذا التشدد وبجانبه تراخى من
الهيئات السياسية •

الرئيس - عاوزين تحديد الهيئات

الشاهد - الوفد - أنا حاقول حاجة - لما قرب ينتصف مارس شـعـرت
بدوامات زى ماقلت - الانجليز ابتعدوا يتضايقوا .. يعنى
ألواحـد يلف الوفدين نافدين على السراى وبعدين نفـدوا على الانجليز .
- أنا بادوخ لدوقت • وكل شىء عاوز ابينه • حاتشوفوا تلغراف من اللي
بيجى للخارجية بيقول فيه سفرنا فى أمريكا التلغراف وصل فى ٢٠ مارس
ومصدر فى ١٩ بيقول فيه « قابلت وزير الخارجية بالنيابة لاستخلاص حقيقة
الموقف فبدأت الحديث بان ابدت دهشتى لما روته انباء روتر من أن الانجليز
لا يرحبون بالمفاوضات مفضلين الانتظار الى أن ينجلي الموقف الداخلى اذ يرون
ان الحالة الداخلية تحجب المسائل السياسية » • جانى التلغراف وأنا فى
وسط احساس بالدوامات • بعد كده بصيت لقيت الجانب البريطانى كان
وافق على الصيغ وبعدين يرجع غيرها • وكان ستيفنسون يروح لحسونه
يقول له أنا عاوز حكاية السودان اعدل فيها علشان اسهل مسألة تقديم
السفير أوراق اعتماده باسم ملك مصر والسودان • وبعدين يقول لنا أسف
الصيغة دى من عندى وزارة الخارجية غير موافقة • ده تلغراف من وزير
الخارجية أرسله لسفيرنا فى ٦ أبريل يبسط له الى حصل فى ١٥ يوم
سابقة . شرح فيها هذا التراجع • بعد كده فى ١٣ مارس جرنال « المصرى »
قال : « قابل كبار المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية فقالوا له احنا
مضطرين الى مفاوضة رئيس الحكومة الحالى مع علمهم بان الوزارة أقلية » •
بعد كده فى ٢٠ مارس « احنا كنا نفكر ان يجيلنا واحد يرتبط باسم
الاجلبية » • بعد كده كنت شاعر ان فيه اتصال بين السراى وبين الوفدين ،
وبين الانجليز وبين الوفدين ، وفهمت ان السراى مش حاتعطى التصرف لى
الا لما يتفقوا الاثنين •

قال لي وزير الخارجية ان أحد السفراء الكبار ويمكن تتجه الاذهان اليه من غير ذكر الاسم (٢٢) قال « ان الوفدين بعثوا لي وقالوا لي اني اتوسط عند السفارة الانجليزية وانهم معترفون انهم غلطانين الي ما سمعوش النصيحة ومستعدين يسمعوها » . قصدهم انهم تشددوا وانهم حايثسأهلوا . حصل في مارس كده . حسونة . السفير قال له الكلام ده لانهم كانوا يعرفوا بعض في أوروبا من أربع سنين قبل كده كانوا ممثلين سياسيين في بلد واحدة . بعد كده سمعت أن الملك ناوي يقلب الوزارة . سمعت في النص الأول من مارس ان الملك لا يزال على اتصال مع الوفدين وأنا في الواقع ماكانش يهمني الا أن تكسب من الانجليز شيء . وبعد رحلت يوم عيد الدستور ١٥ مارس (٢٣) اقيدت اسمي في السراي قابلت هناك **الفريق محمد حيدر** كلمني فقلت له الانجليز ملاعين فهموا السراي انهم موافقين على كل الاسس ، ودلوقت بيتمحكوا قال أنا سمعت منهم الكلام ده . وأنا معاه جالي **كريم ثابت** سلم على وقال لي يا فندم أنا زايح أوروبا بكره والا بعنه . ليه ؟ قال لي ما هو أمرك وأنا خالي الذهن ولا اعرفش شيء . وقال لي تسمح اني افوت عليك مودعا . قلت انفضل . ما هو مستشار الاذاعة . ويوم ١٧ مارس قرئت انه طار على أوروبا .

برفضي المراغي (٢٤) قال لي ان سيسل كامبل قال له ان الانجليز طلبوا من الملك انه يغيرك قبل ٢٢ مارس ولكنه استشار اثنين من الممثلين السياسيين مقالش اسمهم ، انما أنا أقدر أن واحد منهم بناع البرنغال . فقالوا له أن مصر سمعتها في الوحل وانت محل مسئوليات ولو تغير على **ماهر** بعد شهر ونجيب الهلالى بعد عشرين يوم حاتبقى مسئوليتك خطيرة فعدل وتردد . وأنا قابلت الملك في ٢٢ مارس باحكيده انلي جرى قال والله الانجليز بعثوا وقالوا انت ناوي تخليه يفاوض ويانا ولا حاتغيره زى **ماهر** . فأنا (الملك) بعد تردد قلت له لا نخليه .

بعد كده جه بأه يوم الاعتقال . لما جاني **كريم ثابت** قعد مسسافة طويلة يفهمني انه ذو حظوة عند الملك ومن مزاياه انه يعرف الوقت المناسب للتحديث معه وان مافيش واحد من الرسميين ولا غيرهم يعرف النقطة والوقت المناسب للكلام الا هو وانه يضع نفسه تحت تصرفه وزاد على ذلك انه قعد يجيب نكل واحد عيب . وخاتمة الحديث أترجاك مادام انت السبب في اني سافرت تستدعيني من الخارج . وقال لي عنواني في الاذاعة تبقى تفهمهم انهم يبعثوا لي تلغراف ان حالة العمل تقتضى عودتي وهدفه من كده مادام أنا السبب لما أكتب له انه يرجع يبقى الملك ما عندوش مانع ايه الحكاية ؟ مش قادر أربط بينها وبين اني أنا السبب . والمراغي قال والله أنا مخبي عليك دا أصله عمل عزومة **لفؤاد سراج الدين** وشخص ثالث في المدة قبل ١٥ مارس . مش فاكر فين . وافته طبعاً تعرف ان **كريم** ظل الملك . ما يقدرش يعمل عزومة زى دي من غير موافقته . والحكاية دي أيدت لي كلام كامبل لكن الملك لما تراجع ونصحوه انه ميطلعنيش خاف اني أسمع حكاية العزومة فعمل مسألة سفر **كريم ثابت** ترضية . يعني ان هو مش مسئول عنها .

الرئيس : تعتقد ايه هدف **فؤاد سراج الدين** من العزومة دي ؟
الشاهد - والله ما حضرتش معاهم . وأسباب الاعتقال أنا قلت ان ما جانيش
جواب انى اعتقل ولا فيش فى جواب **على ماهر** انه يعتقل .

الرئيس - لما **المراغى** بلغك ان فيه عزومة عملها **كريم ثابت** ما كانتش دي حاجة
غريبة شوية .

الشاهد - كانت غريبة ده اللي حصل يبقى أنا لا جالى من الانجليز
باعتقال **فؤاد سراج الدين** ولا بمحاكمته حتى ولا بالتحقيق مع حد والجواب
اللى جبه لعل ماهر هو ده رد عليه والتحقيق اللى حصل خاص
بفؤاد سراج الدين و**عبد الفتاح حسن** حصل فى غير مدتى لان تقرير
النائب العام الطويل ده لما يقدم فى ٧ مارس يبقى لازم
يكون انتهى التحقيق بتاعه قبل كده بمدة وأنا لايمكن أن ينسب تصرفى

لهذا الجواب خصوصا وانى رفضت كل الطلبات اللى جت لنا من الانجليز
وهى أهم من تحديد اقامة **فؤاد سراج الدين** . أظن لما ياخدوا ٤٠٠٠ ر ٥٠٠ ألف
أو ٥٠٠ ر ٥٠ ألف جنيه أهم عندهم من بلبيس وقعاد **فؤاد سراج الدين** فيها
مسألة المدرسين رفضت والطيارة ترفض . وغيرها ده كله أهم .

نيجى للاعتقال لما طلع تقرير النائب العام تلى فى مجلس النواب وكان ذلك
فى جلسة ٩ مارس لأنى شفت فى الجرائد ان كان فيه جلسة نواب ،
والتقرير قدم يوم ٧ مارس ، تلى وبعض اخوانا الوزراء قالوا لازم **فؤاد سراج
الدين** و**عبد الفتاح حسن** يعتقلوا . أنا قلت لا أنا ما وققتش على اعتقال
الا اذا كان عليهم مسئولية جنائية لان عندنا فيه جريمة الاهمال فى القانون
فقلت ان **وزير العدل** يتداول مع النيابة فى ذلك ويقول لنا رأية فاذا كان فيه
مسئولية جنائية نقدمهم للمحكمة العسكرية لكن غير كده ما عتقلتهمش رجع
لى **كامل مرسى** وقال أنا تداولت مع النيابة ورايهم ان مافيش مسئولية جنائية
جنائية بعد التقرير كتب لى وزير الداخلية مذكرة علشان أعرضها على
مجلس الوزراء فى ١٥ مارس . اهى يا أفندم (وقدمها الى رئيس المحكمة)
بيقول ان فيه ناس بيرفعوا قضايا على الحكومة يطالبوا بتعويضات عن حريق
أو خسائر وقال ان رأى ان يعرض على مجلس الوزراء لان تقرير النائب العام
يسند الاهمال ل**فؤاد سراج الدين** فأعرض على المجلس ان كل
دعوى من هذا القبيل **فؤاد سراج الدين** باعتباره مسئول يدخل فيها .
فأنا فى اجتماع مجلس الوزراء قلت ان المجلس مالوش شأن دي
مسألة قضائية بعد كده جه يوم الاعتقال قبلها بيومين
ثلاثة بعد ١٥ مارس . وزير الداخلية قال لى فى حاجات خطيرة
ايه هيه ؟ قالوا **فؤاد سراج الدين** بيهرب جلجنايت - لداخلية
البلاد . قال البوليس السياسى الموضوع لمراقبته لاحظ أنه اجتمع ببعض
الاعراب الى لهم سمعة فى تهريب الأسلحة من الصحراء ولهم سابقة وكان
كتب ليه فى ورقة انهم سبق هربوا ١٣٠ ألف طلقة ومقدمين لمحكمة الجنايات
ولم يفصل فى قضيتهم . ولكن أخطر مسألة هيه بتاعة الجلجنايت وان

البوليس راقب الدروب من جهة العرب دول . فالدروب دى جه منها
اوتومبيلات مشحونة جلعنايت ضبطت وبلغ عدد المضبوط ٧٧٥٠ كيلو
جراما وقال : ان دى كمية تهد القاهرة ٠٠ قلت له : لا ياشيخ ٠٠ فى الوقت ده؟
بقى كان قدامى الانجليز عايزين يعملوها فرصة للاحتلال والسراى خلفهم
وتتصل بهم من جديد وانا بين أمرين . اذا سبت **فؤاد سراج الدين**
وعبد الفتاح حسن وحصل حاجة أبقي استحق الشنق . اذا الانجليز دخلوا
مصر ابقى استحق الشنق وكل الحاجات دى كتبتها الداخلية فى التقرير .
أقدر أقول تتحرق البلد ؟ وأنا عارف ان الانجليز نادمين على ضياع الفرصة
منهم فى ٢٦ يناير لاعادة احتلال القاهرة . مش بس كده . فخوفى طلع فى
محله وأنا أصدرت أمر الاعتقال بناء على التهم دى .

وفى يوم ١٢ ابريل جانى جواب من **مرتضى المراغى** باعتباره وزير حربية
يرفع فيه تقرير من مخابرات الجيش تاريخه ٦ ابريل برر فيه مخاوفى لان
فى ٦ ابريل ماكانش فيه الا الخلاف السياسى بيننا ، ومع ذلك فان التقرير
اتضح منه أن المناورات التى قامت بها القوات البريطانية عند طريق السويس
كانت القوة المشتركة فيها قد أعدت للعمل فى الصحراء للتقدم لدخول
القاهرة من ناحية المعادى لاعادة احتلال القطر فى الوقت المناسب ، ولذلك
جاء فى التقرير انه لذلك انتقلت عبر الصحراء لتفادى الاشتباك بين القوات
الانجليزية والقوات المصرية وانه سيكون غرض القوات البريطانية فى
الغالب احتلال **وادي حوف والمعادى** بصفة مبدئية وفيها مخازن الذخيرة
والمهمات الرئيسية التى تمون القوات المصرية .

وأنا لما حددت محل اقامة **فؤاد سراج الدين** فى بيته ببليس كان عنده
كل شىء كان عنده عربية ويمكن الهدايا الى جت له أيامها من أقاربه ٠٠
الاكل والمتع والراحة والزيارات قال لى أخ من اخوانى عاوز يزورنى قلت
كلهم يزوروه والتليفون سبته له وليل نهار يشتم فى الحكومة . ما يهمنيش
الشتيمة أنا أحب انشتم لانى راجل مجنون . وهو قال عنى انى مجنون . يشتم
ميهمنيش . انما هناك المحادثات التليفونية ٠٠٠ كان مرتضى المراغى وزير
الداخلية قال لى يا سيدى ولا دريت فيه مؤامرة واحد - وهو ماكانش يعرف
حديث السفير لعبد الحالى حسونة - قال فيه محادثة تليفونية مسجلة بين
النحاس وبين فؤاد سراج الدين .

الرئيس - بينه وبين مصطفى النحاس .

الشاهد - بينه وبين الست بتقول الراجل أيو وش أحمر على ما أذكر .

الرئيس - مين أبو وش أحمر ؟

الشاهد - والله هو يعرفه وعلى كل حال اتعرف عندنا النهارده . قلت له
وأنا ابشرك أنه راح فى الجهتين وان كل شىء ماشى على مايرام وان الراجل
أبو وش أحمر الى هو عبود باشا طلعت عليه الساعة انه حيعتقل جه جرنال
السياسة (٢٥) ولا بتاع كتب انه يعد لنفسه مكان فى أرمنييت «وآخر لحظة ؟»
نشرت انه حصل حديث بين سيدة وبليس وكان محل اهتمام فأنا فى الوقت
ده كنا بنعمل .

الرئيس - عبود كان عنده سلطان يعنى . **الشاهد** - كوسيط .
الرئيس - بين مين ومين ؟ **الشاهد** - بين الوفد والملك .
الرئيس - عبود له تاريخ سابق بحل المشاكل الى زى دى ؟
الشاهد - من أيام الملك فؤاد . عبود راح فى السفارة وقال لهم كده والسفير اتجنن صحيح السفير ما قالش لحسونة اسم لكنه فهم منهم ولكن الحديث صريح ومسجل ولما اشيح وكتب بعض الوزراء قالوا لى انتة ما سمعتش قلت واحد بيسعى . انه يسقط الوزارة أعمل آيه . الواقع أن عبود سبق انى ترافعت ضده فى قضايا وخفت يقال ان ده السبب . والسفير الى كنت خانع له ما كان يقول لى أعمل معروف ما تقبضش على عبود .
الرئيس - وعلاقة عبود (٢٦) بالوفدين طول عمرها كويسه .
الشاهد - مش طول عمرها بعد سنة ١٩٤٣ .
الرئيس - ايه السبب . **الشاهد** - كان أمين عثمان على ما أذكر .
الرئيس - وصداقة واحترامات متبادلة .
الشاهد - بعد سنة ١٩٤٣ كان فيه صداقة لكن الوفدين كانوا خارج الحكم ولما كانوا خارج الحكم دفع لهم مبلغ لشراء النادى السعدى .
الرئيس - سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ؟ **الشاهد** - ما عرفش حاجة لانى ما كنتش وزير ولا عضو مجلس نواب ولا شيوخ .
الرئيس - والضرائب المتأخرة عليه . **الشاهد** - فى مدتى طلبت احصاء لغاية يونية قالوا ١١ مليون ونصف أظن ٢٧ قضية واحنا فى مدتنا كان صليب سامى وزير تجارة .
الرئيس - ازاي تجمع المبلغ ده كله مش تساهل ؟ **الشاهد** - سمعت من قلم القضايا انه كان بيجلهم أمر يصهينوا وفى مدنها كان صليب رفع دعوى علشان حكاية السكر .
الدفاع - وزارة الوفد رفعت عليه قضايا قبل سيادتك ؟
الشاهد - أنا ما ظلمتش حد لو كان السفير له عندى كلمة كان يقول لى بلاش عبود وبعدين الدكتور **حافظ عفيفي** قال لى حتعتقل عبود ؟ قلت له ابدأ مادام ما بيشتغلش فى السياسة رسمى .
الرئيس - بيشتغل من وراء الستار يعنى . **سراج الدين** - غاوى ؟
الشاهد - لا بيحل مشاكل **وحافظ عفيفي** قال . أرجوك انتة مصمم على الفكرة دى ؟ لانى أنا السبب وقال أن السفير البريطانى كلمنى وهو منزعج . وبعد يومين ثلاثة السفير راح لحسونة قال له أنا متهم بأنى متآمر مع الوفدين ودى تهمة غير صحيحة وأنا ما عملتش شىء فى الظلام فحسونة قال التهمة انهم هما الى بيجروا وراك فقال له : آه ده وضع تانى . وعمل محضر بكده بعتوا لحسونة وهو موجود وأنا جيت **عبد الفتاح عمرو** قدام حسونة وقتت له احنا فى بلاد نيام نيام ايه السفير الى مسرح موظفين يتصلوا بالناس حتى وزراء يروح يكلمهم فى السياسة مع انى ما كنتش أقول لهم تفاسبل . وكان حصل أن المستشار التجارى فى السفارة قابل عبود علشان أعمال تجارية فقال له أنا جيت الموظفين الى عندى ونبهت عليهم ما حدش بتصل بناس من

الخارج أو وزراء الا عن طريق وزارة الخارجية كما هو الشأن أنا بقى لما ييجى وزير الداخلية ويقول لى فيه جلجنايت بيتهرب وضبطنا فعلا ١٧٧٥٠ كيلو كانت جاية من دروب توصل لبلد الاعراب الى كانوا مجتمعين مع **فؤاد سراج الدين** هل أعرض البلد للاخطار .

الرئيس - وزير الداخلية بين فؤاد سراج الدين حيستخدمها فين .
الشاهد - هوه قال لى انها تكفى لنسف اسكندرية وأنا ييجى وزير الداخلية يجيب لى وقائع خطيرة زى دى أقل ما تواجه به تحديد الإقامة ولما جاني تقرير المخابرات فى ٦ أبريل ودا كان مقصود .

الرئيس - هل كان فيه اتفاق بينهم وبين الانجليز أو الانجليز يعرفوا أن **فؤاد سراج الدين** حيعمل كده .

الشاهد - حرام . لا . ما قدرش أقول كده وده غير منهم . وهم فى ٢٦ يناير كانوا عاوزين يدخلوا وندموا الى ضيعوا الفرصة دى **وعبد الفتاح حسن** نعرض لمسألة تحديد اقامته . انا حددت الإقامة بناء على تقرير وزارة الداخلية وقد ارفق بالتقرير مذكرة . وأكره شىء على الحاكم الى زبى انه يعتقل ناس كانه اخه انه **وفؤاد** يعرف انى اتمنى له كل خير . صحىح كنت اشتكيتته لآخوانه لكن للآن العيش والملح له حق . واحنا ناس شرقيين . لكن هذا

الاجراء كنت فيه بين تارين . وانا أعرف انه جرى يعمل كل حاجه .
الشاهد - أنا مش قلت لكم انى مجنون ويمكن كان عاوز يجننى ويفرج البلد على .

فى سنة ١٩٥٠ كلمنى **زكى عبد المتعال** فى الاسكندرية وقال لى أن **ادجار جلاد** (٢٧) يحب يشوفك . حيشوفنى ليه يا زكى انا بطلت السياسة وأعلنت فى الجرائد انى انتقلت فى جدول غير المشغولين قال لى لا مش حيتكلم فى السياسة قلت طيب قدام شوية .

الرئيس - اش دخل **جلاد** فى السياسة هوه مش صحفى .
الشاهد - الصحفيين سياسيين كلهم . وبعدين كلمنى **حامد زكى** وقال لى أعمل معروف قابل **جلاد** وفعلا جه **جلاد** وكلمنى فى مسائل متفرقة غير مرتبطة وفى آخر الكلام قال تسمح ، أنا من حين لآخر بقدّم تقارير للملك السابق عن بعض الآراء . تسمح الآراء الى تقولها اذكرها قلت معلّش الى با أقوله ما فيهش طعن فى حد . وأنا فى هذا الوقت كنت ناوى اخرج من الوفد بلطافة وكنت ناوى اطلع فى الواقع منه من سنة ١٩٤٤ .

الرئيس - عاوزين نعرف سبب خروجك بس لما فخلص .

الشاهد - حكاية الجنون . فى شهر سبتمبر قالت الصحف أن **نجيب الهالى** يفسر القرآن وانه متصوف . تصوف ايه ؟ الى باجتهد فيه . انى اصلى الفرض حتى مش كل الاوقات فى مواعيدها وجانى واحد وقال ان **فؤاد** هوه الى قال كده **وجلاد** كلمنى وقال عاوز أقابلك برضه قعد قعدة زى الى قبلها وانما ذكر أن الملك عنده أوراق قد كده . ان الست ضاربت فى البورصة .
الرئيس - ست مين .

الشاهد - حرم النحاس بتضارب وخسرت مبلغ دفع من المصاريف السرية وحاجة ما اعلقش عليها .

الرئيس - سنة ١٩٥١ و لاسنة ١٩٥٢ .

الشاهد - ايوه سنة ١٩٥١ فى سبتمبر وفى مارس سنة ١٩٥٢ ما شفتوش تانى الا فى مارس سنة ١٩٥٢ وفى الصيف سنة ١٩٥١ لقيت الحملة فى الجرائد زادت وأنا أقسم انى كنت اعتزلت السياسة من غير نية الى عودة لانها كانت تقرف . لقيت فى **المقطم** (٢٨) بالبنت الكبير (الهلالى يخرج عن عزلته ويقابل ديبلوماسى بريطانى كبير) وأنا أقسم بالله انى ما قبلت ديبلوماسى ولا انجليزى الا **كامبل** وده قابلته على اثر التشريعات المقيدة للحسرية . وكانوا مفهمين الملك ان كان فيه معارضة فى البرلمان ضد قوانين الصحافة أنا الى بحركها حتى بعثوا لى وزير يقول قدام عشرة أو اتناشر موجودين بيميل على بصوا لقونى بزعم فيه بيقول التقارير التى قدمت للنحاس وبيقول ان عندهم بيانات فأنا دخلت فى مناقشات وفسرت حديثى بتساع ١٧ أغسطس ولما جانى **جلاد** قال لى ان دول فهموا الملك انك اتجننت فقال لى روح شسوفه اتجنن صحيح ولا لا ؟ فجيت أول مرة قلت له مش مجنون فقال لى روح تانى مرة .

الرئيس - ايه المناسبة وايه الفائدة ان الملك يفهم كده .

الشاهد - فى سبتمبر سنة ١٩٥١ كان حصل فى الصحف كلام وجه **عبد الفتاح الطويل** من أوروبا جانى وقال لى يا فلان تحضر اجتماع الوفد قلت له لا ما بحضرش من مدة قال دى مسألة مهمة قلت له أظن لما تقعد مسألة سنة ونصف أو اكثر فى مناقشات مش معقول انها فى جلسة واحدة تنفض ، أحسن يكون رأى من الى عالجوها وقلت له انتة معتبرنى فى الوفد . لا ازاي ابقى عضو فى الوفد وهمما فى وزارة سرى لما جم يختاروا الوزارة قالوا لى ادخل قلت لهم لا أنا بطلت الوزارات وجه قال لى ان الوفد قرر بناء على رغبتك أن بوافق على عدم دخولك لكن السراى كلفتنى انى أجيلك علشان تدخل مش كده يا فؤاد .

ساج الدين - أبوه ؟

الشاهد : وانا نيتى انى ابطل السياسة وانا صعيدى وقلت أنا ماخرجش من الوفد وهما بره لما يرجعوا الحكم اعتزل السياسة .

الشاهد - فعلا والا قانونا ؟ باعتبارى أنا لما رجعت فى أواخر سنة ١٩٤٩ كنت لا نائب ولا شيخ . حاولوا يعينونى فى الشيوخ من غير علمى باعتبارى مش معاهم فى ذلك الوقت فكنت عاوز انسحب والزمن بموت كل حاجة .

الرئيس - تقدر تدينا فكرة عن الكتاب الاسود ؟

الشاهد - الكتاب انعمل فى سنة ١٩٤٢ ودخلت الوزارة فى ٦ فبراير ودخا لهما كان ثقيل لان الانجليز كانوا متدخلين فى كل شىء وكان فيه دبابات ليلة الدبابات كنت المحاماة فضرب لى **مكرم** تليفون وقال احنا عاوزينك بسرعة : لان المسائل تتطور بسرعة **والباشا** فى السراى . فقلت له

طبيب ان ما قدرتش آجى حابعت لك سبرى ابو علم وحفنى الطرزي . وفعلا
جم وراحوا هم ورحت أنا على جروبي . وبعد نصف ساعة جه حسين فودة
وأحمد أبو الفضل واحنا هناك سمعنا أن فيه واحد شبه الدكتور عزيز قاعد
جنب واحد صاحبه بيقول له الانجليز حاصروا السراى بالدبابات . قلت
دبابات أيه ؟ قالوا ايوه . فقام حسين وأبو الفضل وراحوا يشوفوا الحكاية
دى . وبعدين رجعوا . وقالوا أيسوه فيه دبابات وكان معانا راضى أبو سيف
وهو الى جه قعد جنب عزيز ثروت قلت الدبابات فين قال فيه اشاعة أن
الانجليز حايعلنوا الحماية . لان حصلت مظاهرة هتف فيها (الى الامام
باروميل) والصبح كلمنى النحاس وقال يا نجيب تيجى دلوقت .

الرئيس - كانوا سهرانين فى بيت أحمد حسين ؟ .

الشاهد - كان نازل هناك . قلت له انت عارف ما حبش الوزارة . قال :
لكن مش لازم نتقابل وندبر أمورنا ؟ بعدها جابوا لى الجرانيل وفيها انه
كلف . وقال لى أنا عارف رغبتك انما نتداول فى الاشخاص ورحت بيت
أحمد حسين لقيت أخوانا ومعاهم مكرم قالوا تدخل الوزارة قلت لا . ومكرم
كان صاحبي .

حكى لى الناس انه لما حوصرت السراى والملك اترجاه انه يؤلف الوزارة
وما كانش راضى ولكن وجدوا أن الملك رغبته الوحيدة ان ينتهى الاشكال
ده . قال له . **يامصطفى باشا** روح السفارة وقول لهم أنا قبلت تأليف
الوزارة وبعدين أنا قبلت علشان النحاس يورينا ان الملك كان قبل تشكيل
الوزارة فقلت ما قبلش ادخل الوزارة لان حالتى الصحية ما تساعدش .

الرئيس - الحالة الصحية والا علشان الوضع ده ؟ كنت شايف بوادى خلاف
بن مكرم وبين النحاس من سنة ١٩٤١ . مكرم جانى وكانوا فى رأس البر .

وقال لى ان الست بتاعة النحاس بتضغط على عبد العزيز البناوى يبيع لها
أطيان وأنا قلت ده ما يصحش . طبعا تشتريها بثمن بخس ، وان عبد العزيز
شكا له وكلم النحاس فى ذلك وحاجات من القبيل ده .

الرئيس - الواقعة دى كانت سبب الخلاف مثلا ؟

الشاهد - هما الاثنين كانوا بيتحاشوا يظهروا الخلاف لكن مكرم كان أكثر
كلاما لانه كان خايف على النحاس وكان فيه فريقان ، فريق يدى مكرم حق
وفريق يدى النحاس حق . الى يقول مكرم غاير . والى يقول الراجل باكى على
الوفد وكان حصل ان النحاس عيان فى المستشفى الاسرائيلى وكانت حالته
خطرة فمكرم جالى وقال لى الحالة خطيرة ويظهر العلاج مش ماشى على ما يرام .
وأنا قلت له كلم الدكتور عبد السيد وهو دكتور فى الاسكندرية فنزلنا ورحنا
مكتب تلغراف المغربى وكتبنا له تلغراف وقامت زوبعة على وعاء مكرم .
كان فيه محاولة لابعاد مكرم حتى سمعت مرة انه . دخل للنحاس من
الشباك . المحاولة دى من اهل الست . وبعدين قعدوا يتهموه انه صاحب
الدكتور عبد السيد .

الرئيس - على أساس انه عاوز بخلص منه يعنى .

الشاهد - ابوه نهسايت لقيت فى سنة ١٩٤٢ ان الجو حايبقى معقد وكان

ظروف الدبابات يعنى البلد حانفهم ان النحاس جه على أسنة الرماح . وكم ان
أنا رجل فقير محتاج لعملى وبعدين مكرم هو الى تولى اقتساعى . . وقال
يخلصك الناس تقول دول عاملين عملة بطالة .

فى الوقت ده النحاس خرج . وبعدين قعدنا نداول فى الوضع ده علشان نكون
أكثر حرية فى غيابه . **فمكرم** قال يا اخوانى احنا يجب نطلب من الانجليز
الاعتذار والتعهد بعدم تكرار هذا . عجبنى الكلام . لكن قلت له طيب واذا
ما قبلوش قال ما ندخلش الوزارة وخذتنى العباطة والشهامة . وقلت له طيب
انا معاك ريحنى بالكلام ده . ومكرم حكى للنحاس الحكاية وقال له ايه العمل
أقوم أروح السفارة . . والنحاس راح السفارة ورجع لنا وكان الوقت
متأخر . . ثم قال لكديرن السفير البريطانى مكنش يصح تزجوا باسمى الناس
تقول ايه : اننى متواطىء معاكم . فقال له مفيش مانع وراح وجهه قال قبلوا
وعينوا اثنين من عندنا ينضموا الى اثنين من عندهم ويكتبوا صيغ تبادل
المذكرات . والاثنين الى من عندنا كانوا مكرم وأنا . حتى يومها متغدناش
ونكتب الجوابات والملك بعث واحد يشكر النحاس يمكن يكون **تيهور**
أوطلعت .

الملك السابق ، خد الاصل وحنى كان فيه خلاف على الحنة الى بحفلة فيها
الاصل وشكرنا الملك وفأل : ما حدش بعمل العمل ده الا النحاس . وبعدين
لما خرج مكرم والمهاترات ايرت كتب انه صاحب الاقتراح بتاع تبادل المذكرات
والنحاس كان فى الاسكندرية كلمنى فى مكنبى وقال : قرئت الى كنبه
مكرم ؟ قلت : أيوه . قال : مش صحيح . قلت ده الى حضرته . قال : لا ،
وادى **عبد الفتاح الطويل** السماعة . فقلت لعبد الفتاح : انت نعرف انه راجل
حنبل وحيجيونى فى الوسط انا حامل لك الى حصل واذا خرجتم عليه أنا حقول
الحق وقلت له عـ الى حصل قدامى . النحاس خد التليفون تانى وكلمنى
وقال : انت بنقول انه صاحب الفكرة قلت أيوه قال : لا ده اقتراحى . وأنا
قلت له عليه بالليل . فقلت : أنا با أقول الى حصل قدامى . وبعدين سنة
٤٢ لما قبلنا الوزارة كلفه مكرم كعادتهم السابقة انه يكتب خطاب العرش
مكرم ندهل أنا **وصبرى أبو علم** وقال احنا لازم نحمى النحاس من نفسه ومن
أهله . علشان ما يغلطش .

الريس - كان متعود الغلط مثلا ؟

الشاهد - عاوز يربطه بوعود فى خطاب العرش ولذلك كتب فى الابتعاد عن
المحسوبيات .

الرئيس - كان معروف ان النحاس غاوى محسوبيات ؟

الشاهد - كان له مناقشات قبل كده وحصل هيصة فى البرلمان واتكلموا فيها
ومكرم حتى يمكن دافع عنها وكانت الفكرة زمان ان الوفدين بيقدوا بـره
الحكم مدة طويلة وبييجوا ما يلقوش موظفين يعتمدوا عليهم .

الرئيس - المفروض ان فيه موظفين حزبين ؟

الشاهد - كان بيتعين ناس حزبين .

الرئيس - القانون سمح ؟

الشاهد - مش مفيدين حزبيين لكن كانوا معروفين .
الرئيس - اذا كان من حزب يتبع هذه السياسة مش كنا نوجد تفرقة بين الموصفين ؟

الشاهد - ايام ما ابتدأت الحركة سنة ١٩١٩ كان فيه كده وانما استعملت الى ان وصلت الى حد غير معقول ، ايام الحركة كان معظم الموظفين من تربية الانجليز وكان الي يخرج منهم يجيبوا بدله واحد من الي يعرفوه لكن في حدود معقوله .

الرئيس - كان فيه كفاءة تراعى ولا مسألة حزبية متغلبة .
الشاهد - والله دا حسب السنين لاننا تدهورنا بسرعة من سنة الى سنة ويمكن لغاية سنة ٣٦ كان الواحد ماشى بحساب . وبعد كده المسائل .
الرئيس - اتفرط عيارها .

الشاهد - صارت بالتدريج .
الرئيس - برضه نرجع للكتاب الاسود مكرم ما سابش الوفد علشان حكاية عبد العزيز البدر اوى .

الشاهد - لا . . . الى حصل انه من اول يوم مكرم قالى لازم نحمل النحاس من نفسه ومن أهله . . . ولاحظنا على مر الأيام أن الجفوة تزداد . . . مكرم من جهة يتكلم ويقول ان قرايب النحاس والست كانوا بيعملوا حاجات . . . حتى مرة فى اجتماع لمجلس الوزراء عقد فى مينا هاوس قالها بصراحة ان واحد من قرايب الست طلب منه اذن استيراد .

الرئيس - مجلس الوزراء كان فى مينا هاوس ؟
الشاهد - وكانوا بيجتمعوا فى **سان ستفانو** كمان قبل ما يشترتوا سراية زيزينيا قبلها كانت لوكاندة وكانوا بيجتمعوا فيها .

الرئيس - مجلس الوزراء البريطانى مثلا . . . **تشرشل** لو كان عيان وقاعد فى لوكاندة يجتمع فى لوكاندة ؟

الشاهد - والله معرفش ولكن ده الى حصل . . . فى مرة كان بيتكلم بصراحة فى الناحية دى والنحاس كان رايه ان مكرم بيغالى فى اظهار نفسه فى الجرائد ومرة حضرت مشادة مش لطيفة .

الرئيس - تسمح تقولها ؟ **الشاهد -** **النحاس** كان بيقوله العمود الاولانى يا مكرم ده للرئيس الجليل .

الرئيس - ومكرم كان بياخذ العمود الثانى ؟

الشاهد - كان بيجي اسمه فى العمود الاول (٢٩) . فكان فيه حاجات صغيرة وحاجات كبيرة بينهم انما فى وقتها ما كانش فيه الاصطدام الى ينذر بعاصفة ، ومرة كنا مجتمعين فى مجلس الوزراء وبيقروا خطاب العرش بعد الانتخابات ما تمت ، ومكرم كان اعتذر وقال انا معزوم . وبعد كده وجد فى المشروع **احياء وزارة التموين** وأظن ايام ما النحاس ألف الوزارة الغى وزارة التموين وكان فى خطاب العرش مطلوب اعادتها ولما اتلفت كانت من اختصاص مكرم . واحيائها بعث فى نفسه اعتقاد انه يريد اسنادها لغره ولما تلا هذا النحاس قال له : أقول لكم السبب فى اعادتها ؟ . أنا لاحظت انها ضرورية لان مكرم بيقول ان القمح الموجود فى

القاهرة ما يكفهاش اربع ايام ، ودى حاجه عايزه وزير . وانا لما للمنى الملك
 ناز دى نافع . وما ندمت معاه وفلت له خارجها فقال انا مش فلت لك
 بده . ومكرم ما ناش موجود وبعدين سمع الحدايه فهاج . ويظهر حصل
 بينهم شئ وفى يوم من الايام جالى عبد النصح الطويل ودى ناز فى مرب
 فى النيل ومعاه عثمان محرم وصبرى ابو علم وقالوا ان مكرم مش ناوى
 يعصر افتتاح البرلمان علشان اعاده وزارة التموين فلت طيب . قالوا نللمه .
 سالنا فى الفيسوم قالوا قام لمصر . المقصود رحنا له ولما رحنا قال لنا
 لا احضر افتتاح البرلمان وانعيون تنظر الى وتقول : ادى الوزير الى ما نجحش
 فى وزارة التموين وخذوها منه لوزير تانى . قلت له : يا مكرم دى الوقت
 العمل ايه ؟ المساله وصلت الى هذا الحد . وانت لو كنت موجود وكشفت هذه
 المسائل لنا كنا نتدبر . . لكن دلوقت بعمل ايه ؟ افترح حل يرضيك ويمنع
 الفرشه بعد المدة الطويله دى . يجتمع البرلمان وتيجى انت تنشق . الناس
 يفتكروا ايه فى يوم زى ده اشبه بيوم عيد ؟ . مكرم خادنى على جنب وقاللى
 الى يرضينى ان معلىش تمشى وزارة التموين لكن تستند الى شهر أو اثنين
 وبعدين أنا أقول العمل كثير واطلب اخدها منى . قلت له طيب قال واذا
 ما حصلش . فلت اخرج من الوزارة . فمكرم قال للموجودين أنا انفتحت
 خلاص مع الهلالى وانا قلت لسه طيب اتركلى المسألة . وخرجت انا وعثمان
 محرم وهو ساكن فى الهرم وأنا ساكن فى المعادى وركبت معاه العربيه لغاية
 كوبرى الملك الصالح . وفى السكة قلت له انت أقدم الوزراء تقول للنحاس :
 الى حصل وانى تعهدت لمكرم انه يتم وان ما تمتش زايح اتضامن معاه .
 فقال احنا بنلرزق فى واحد يبنوا اتنين . وتانى يوم الساعة ٩ صباحا كلمنى
 النحاس وقال أنا عايزك رحت له قالى لى انت عملت ايه انا ما نمتش طول
 الليل . انت بتتضامن مع مكرم قلت له الحكاية كيت وكيت وليه انت تخسر
 صديقك علشان مسأله فارغة زى دى ؟ فقال انت مش عارف دا قاعد يلم
 لنا حاجات وانت عبيط وبكره تشوف الحاجات الى قاعد يلمها .

الرئيس - يلم حاجات ايه يعنى ؟ **الشاهد -** علشان يشنع بها .
الرئيس - مخالفات يعنى واستثناءات ؟ **الشاهد -** ايوه . . فضلنا
 شهر ومسكنى النحاس وفى يوم كنت فى اسكندرية فى أودة الوزراء ،
 ونصادف أن مكرم بيشتكى من كثرة العمل فقلت له يا مكرم ما تسببها زى
 ما اتفقنا . ما رضيش . مسكنى النحاس تانى وقال جرى ايه ؟ قلت له
 هو مارضيش أعرف شغلك . وزاد بينهم الجفاء والحقيقة يعنى الى يقولها
 الواحد بضمير يرتاح اليه ان ماكانش فيه داعى للعجلة بتاعة النحاس لاخلأ
 الوزارة الا اذا كانت الفكرة انه يعين واحد فيها .

الرئيس - عينوا مين فيها ؟ **الشاهد -** حمزة أظن ولكن انصافا لجهة
 هو يوم ما تعين كان بيعيط . وبعد ما رفض مكرم ؟ ساءت العلاقات جدا لان
 النحاس كان بيعامل الكل زى أولاده يعنى كلام كاسر كده ويظهر انهم
 اتخانقوا وفى يوم دخلت لقيتهم بيتخانقوا ويذكره بذكريات وبيعيطوا
 الاثنين كانوا يصطلحوا وبعدين يتخانقوا . جيت فى ليلة رحت مينا هاوس

علشان أشوف الحكاية جالى هناك « حسن يس » طلعت للنحاس فالنحاس
قالى انا حستعيل من الوزارة مادام مكرم مش عاوز يطلع وببنى مركزى
انا ضعيف . . نزلت وقابلنى حسن يس معاه ناس وفان مكرم بيقول ان
المسألة فى ايدك وبعدين طلع حسن للنحاس كان حيضربه .

الرئيس - يعنى المسألة أساسها وزارة التموين ؟

الشاهد - مقدرش اقول كلها لانها عرض من اعراض الجفاء .

الرئيس - ولما ظهر الكتاب الاسود . **الشاهد -** كان فيه وقائع كثير

جدا واللى كنا فاهمينه احنا ان احمد حسنين كان له يد فى تشجيع مكرم .

والذى ورد فى الكتاب الاسود تبين بعدين ان بعضه صحيح وبعضه غير

صحيح . ولكن فى وقتها كان فى اعتقادنا كده . لانه ابتداء بحكاية الفرو .

وكان الشاهد عليها حسن نشأت والفرو ده كان يساوى ٢٠ جنيه . فرو

يعلب . حتى يومئذ النحاس كان يلنى بيانه قلت له الثعلب فات . قال

لى فات (٣٠) .

الرئيس - كان فيه حاجات نافية يعنى ؟ **الشاهد -** بس جسمت . مش

عارف انه كان قال لفؤاد انهم كان بياخدوا ازهار من جنيته ليحطوها على

قبر (٣١) حاجات وقتها لم تجد قبول . والنحاس ايامها كان بيجمع كل

مديرية او اثنين ويرد عليه وحصلت ردود فى البرلمان . فما حدش أخذ

الكتاب جدى من الهيئة الوفدية .

الرئيس - الكتاب وزع فى السودان صحيح . **الشاهد -** فيه الكتاب

الاسود . وفيه تقرير كان مطبوع فى المطبعة الاميرية (٣٢) . هو ده اظن

الذى وزع فى السودان .

الرئيس - سمعنا ان الانجليز كانوا بيشنروه ويوزعوه فى السودان .

الشاهد - وجايز طبعوه هم كمان . وانا قابلت سـمـارت أيام مشروع

البر (٣٣) وكانوا عاملين حفلة فى مينا هاوس . وكان متخوف من أن أعضاء

الهيئة الوفدية تمشى مع مكرم ودى عكس فكرة توزيع الكتاب فى السودان

والا يمكن كان بيستطلع .

الرئيس - ومشروع البر ده قصة ثانية الظاهر . **الشاهد -** مشروع البر

كان متغاضه منه السراى .

الرئيس - اتصرفت الفلوس فى البر صحيح ؟ **الشاهد -** الذى قيل لنا

أن **حافظ عفيفى** كان أمين الصندوق والفلوس كانت فى بنك مصر . وانه

ما بيصرفش شىء الا بامضائه .

الرئيس - مين الى كان قائم بجمع الفلوس . **الشاهد -** كان فيه

ايصالات . وأنا دفعت مبلغ وأخذت عنه ايصال .

الرئيس - اتعمل ايه بالفلوس دى ؟ **سراج الدين -** فضلت بنك مصر .

وأخذتها وزارة الشؤون وكان فيه ثلاث مؤسسات تابعة للمشروع . وعرض

الامر كله على المحكمة سنة ١٩٥٢ . كانوا طالبين حله والمحكمة رفضت .

الشاهد - فى عهدى أنا الوزارة طلبت حله باعتبار انهم أخذوا الأطيان .

الرئيس - هل تعتقد ان خروج مكرم بسبب وزارة التموين وشراء الست

أرض من عبد العزيز البدرأوى او الوقائع الى كتبها فى الكتاب الاسود .
هل دى اسباب فويه للخروج ؟ وان الهيئه الوفديه نظهر منقسمة .

الشاهد - لا ما اقدرش افون كده لانى وقتها كنت اعتقد ان ده نزيد من مكرم لان كل واقعة الواحد يحققها كثير منها يجد ان مانوش اصل لكن لما طلع تقرير سنة ١٩٤٥ يمكن أثر فى نفسى حاجتين ثلاثة منه فمثلا الاربعة آلاف جنيه بتوع كازينو شهر زاد (٢٤) المتهم فيها حافظ الوكيل اخو الست وكان فيه واحد اسمه **سلامون سلامة وسمير ذو الفقار** كانوا عاوزين ياخدوا **سراية لطف الله** يأجروها ويعملوها كازينو ومكرم طلع بالزنكوغراف وقال ان اخو الست أخذ أربعة الاف جنيه منهم على انه يجيب لهم الموافقه وحافظ الوكيل . كان موظف صغير بتاع عشرة جنيهات وبعدين لما طلع التقرير فضلوا يقولوا ان الايصال ده كان أودع عند واحد اسمه **محمد بك رفعت** سكرتير الماسون . وان فؤاد أخذه ورد الفلوس . واحنا فى الوزارة مكرم قال فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ . سلامون كان مكار وماكانوش راضيين يعطوا الاربعة آلاف جنيه الا لما يديهم حافظ الايصال . ولما اداهم الايصال راحوا خدوا صورتين منه ومكرم نشر صورته بالزنكوغراف . والتشنيع الى فى التقرير ان **فؤاد** دفع الاربعة آلاف جنيه واخذ الايصال .
الرئيس - ما تمتش العملية دى ؟

الشاهد - لا . وأنا لما شفت الحكاية دى . اتكدت والحفيظة قلت فى النادى المصرى يا اخوانا حاجه زى دى نحصل ما يقوللناش .
الرئيس - خد الاربعة آلاف جنيه كرشوه .

الشاهد - لا ماكنش العمل ده فى اختصاصه والكتاب فيه كثير عن الواقعة دى وانه كان واخدهم على ذمه كذا يعنى مش لنفسه .
الرئيس - لناس نانيين ؟ **الشاهد -** طبعا من الى حيعطوا الموافقة . موجود فى الكتاب كل نىء . لاخته . كان بيدعى كده . أنا اتكدت . لو طلعتنا واحد سرق من غير ما نعرف . لكن بعض زملاءنا يعرف . أنا عاتبتهم وقلت **لغنام** مين يدخل نانى ؟ حاجات زى دى فى التقرير هى التى بدأت توجد عندى الريبة فى بعض تصرفاتهم لكن أيام الكتاب الاسود لم أكن مقتنع . ومكرم معذور قاعد ٢٣ سنة .

الرئيس - النقراشى وماهر سابوهم ليه ؟ علشان استثناءات ؟

الشاهد - دى كلها ذيول من وزارة نسيم كان رأى مكرم والنحاس انهم يؤيدوا نسيم لانه مش غاوى حكم وعاوز يرجع دستور ٢٣ وكانوا بيعتبروا الانجليز لانهم هم الى كانوا معترضين على دستور سنة ٢٣ ويمكن احنا همزة الوصل بين الوفد .

حكاية - تحت الحذاء ياهور - الى كنا بنهنف بها لان هو الى كان معترض . . والنقراشى وماهر كانوا عكس كده وكان معاهم الست حرم سعد باشا .

الرئيس - ما كانش فيه مسائل نانية غير الخلاف السياسى .

الشاهد - لا جه بعدين اتهم **لعثمان محرم ولكرم** على خزان أسوان

والبلد كنب وكان فيه **محمود غالب** . أنا ما كمش معاهم لا فى الوفد ولا فى
الوزارة . . أنا ما دخلتش الوفد الا فى نوفمبر سنة ١٦٢٧ وانا لل ده
الصلى .

الرئيس - الذراشى لما سافر لعرض القضية على مجلس الامن النحاس بعث
بمعرف .

الشاهد - ايوه . . وكان عاوز يبعث وفد والمسألة اختلاف وجهة نظر لما جه
لهى احمد ماهر يقول ندخل احرب علشان يبقى لنا معد فى مؤتمر الصلح
واحرب نانت انتهت تقريبا . مسدين قتل ، وبعدين جه **تمقراسى** حب يعرض
القضية دوليا ، واظن حصل مناقشه فى مجلس الشيوخ ودى رأى شيوخ
الوفد ان القضية تعرض على الجمعية العمومية مش على مجلس الامن وانا لى
فى دى علم أكثر شويه . لما حصل المناقشه دى الوفد قال ان مش من
مصلحه مصر انها تعرض قضيتها فى مجلس الامن لانه عبارة عن الدول
الكبرى واظن كان الخلاف شديد فى مجلس الشيوخ . الوفد كما ن كان
بيعتبر ان الانجليز هم السبب فى حدوث انتكاس فى الحياة السياسية
لان لما جه هنا نشرشل - وكان جه مرتين - اجتمع بالملك . والملك شكك
حكومة الوفد **لتشرشل** وحصل منه طعن بانها حكومه غير نزيهه واللى
علمنه من الجهتين ان **تشرشل** وعده بان يكون له حق الاقالة بمجرد الالمان
والطليان ما بسيبوا أفريقيا .

الرئيس - مش غريبه ان ملك البلاد يتسكى لرئيس وزارة دولة أخرى ؟

الشاهد - الى حصل .

الرئيس - دى كانت العادة ؟ ما يقدرش يقبل وزارة الا لما ياخذ رأى
الانجليز .

الشاهد - كانت العادة كده .

الدفاع - منطق وجود العائلة المالكة كده . ودى مش حاجة غريبه بالنسبة
لهم . هما جم هنا ازاي ؟

الشاهد - سنة ٥٢ الانجليز كانوا مبينين النيه لدخول القاهرة وكان فيه
احساس ضد مصر فى الدول الثانية يمكنهم دوليا انهم يضحكوا على العالم .
ولما جه استنال **على ماهر** قالوا لى الوضع أسبح باين وأعمل معروف اقبل
الوزارة لان **على ماهر** استقال واحنا رجعنا للوضع الأول لأن الانجليز فيه
خطر أنهم يحتلوا القاهرة . سألت الى حيدخل مش لازم يعمل خدمة قالوا
لاهم - أى الانجليز - موافقين على الاسس ومفيش غير تفاصيل ومن الاجرام
أن فرصة زى دى تفلت . أنا صدقت الكلام ده ومعرفش مين الى ضحك على
النانى . . السراى ضحكت على الانجليز والا الانجليز ضحكت على السراى .

فى أبريل سنة ٤٤ كان معروف ان الملك اجيز له اقالة الوزارة واسندها فعلا
الى احمد حسنين وفاوض الوزراء وقبل بعضهم واعتذر بعضهم وتشرشل كان
وعد النحاس انه سيكون جنيه فى مائدة الصلح .

الرئيس - ماهى ظروف دخول **فؤاد الدين** الوزارة لاول مرة ؟

الشاهد - فؤاد عرض اسمه على وزارتنا ومكرم موجود . الى عرضه النحاس

باشا بن وقتها فؤاد نائب في البرلمان . النحاس عرض انه يبقى وكيل
داخليه ومحرم قال . . كنت امهم بعرضوا وزير ماحدثت يبقى به حرم لحن
ويل ابداحيه دي عايزه راجل مديرو في الدواوين وواحدنا على هـ
الاعراض وبعد ماخرج مكرم النحاس رشحه للوزارة وماحدثت اعترض .
سراج الدين - انا اصحح للشاهد . اظن الى عرض تعييني وكيل داخلية
سراج الدين - سيد النحاس الطويل .

الشاهد - جاز ان ما اجزمش انما المساله عرضت .
سراج الدين - اير اعتراض مكرم وبعدين حلت وزارة الزراعة تعينت وزير
زراعه وبن مكرم في الوزارة .

الرئيس - بعدما عيت وزير مكرم ما قبلتش وقالك حاجه ؟
سراج الدين - طبعاً هساي وما في كذا عرض يعينك وكيل وفلت
لا ما يصحش وفلت لازم عينك وزير .

الرئيس - خرجنا عن موضوع تلغراف النحاس هل نصره ده يحمده عليه ؟
وفد مسافر يطلب بحتوق ابلاد وبنى موجود فعلا وبعدين احنا بعطنا تلغراف
وفلنا لا دول ما يمتلوناش ؟

الشاهد - في ظاهر الامر دا عمل غير وطني والواحد ما يصحش يتجاهل
الحقائق . اذرت مساله . قيل ان الوفد يوافق على انكم تروحوا الجمعيه
العموميه ولكن الحكومه مارضيتهش . وانا قابلت واحد من أعضاء الوفد
المسافر هو الي فانهني في الموضوع فلت له كنت افضل الجمعيه العموميه
لان اغلب الدول الضعيفه من اعضائها وستناصرنا قان احنا راعينا اعتبار
ناني اننا انفقنا مع روسيا على أن القرار اذا كان ضد مصر نستعمل حق
الفيتو ، فلت له كويس جدا ولكن أول ما حط النقراشي رجله ، طعن في
روسيا . حاجه تجنن فقالوا له احنا نطلع لك حاجات عملوها الكبار عندكم
يروح سساكت . ويمكن فيه بيانات عند الناس أكثر من كده كثير ، واحنا
يعني خدنا ايه من مجلس الامن .

الرئيس - لكن مظهر الانشقاق الداخلي .
الشاهد - كان موجود ولا كانش مستخبي على حد ، وكانت كل الجرائد
بتكتب كل حاجه .

الدفاع - لو كان التلغراف فيه بس ان هذا الوفد لا يمثل مصر ، أوكد لكم
ان هذه تكون خيانة عظمى . أما التلغراف فيقول ان الوفد الي بيمثل مصر
لعرض قضيتها بيعرضها مبتورة وان مطالب مصر هي الاستقلال التام والجلء
الناجز فهذا الوفد لا يمثل البلد والشعب المصري مطالبه كذا وكذا ،
والتلغراف طويل من عدة ورقات فالصورة الي في ذهننا من انه طعن في
الوفد خاطئه ، وأنا قبل ما اقرأ التلغراف كنت مكسوف لكن بعد ما قرأته
لم أجده فيه شيئاً .

الرئيس - هل لمست نفوذ حرم النحاس ؟
الشاهد - حرم النحاس . عندنا في مصر سيدات ما يقابلوش الرجاله زي
الصعايدة ، وسيدات بيقابلوهم . مؤكد السيدات الي ما بتقابلش الرجاله

مهندس اي نفوذ اما الى بتقابل ما نخلص ان يكون لها نفوذ .

مدرم بان فان في الدباب الاسود ان اخونها . . وانا قلت مرة انه حصل ان
الحساس كان بيكلمني على برفيه مدرسه وانا وزير للمعارف . . قلت
ما افدرش ويظهر الست هي الى نانت مترجياه فعال طيب خد كلم الست
واداها التليفون للمتنى وفلت لها ما افدرش . وخلص انتهت الحدايه .

الرئيس - رملاوك ما نانش حد بيتكلم عن بدخلها في اعمالهم ؟

الشاهد - بعد سنه ٤٤ اهو مثلا جمعيه البر اهي كانت قدام الناس .

الرئيس - انا فاهم ان الفلوس راحت للبر ؟

الشاهد - انا رفعت قضيه في ذلك وانا ما انهمتش حد بتبديد فلوس وزارة
الشتون الاجتماعيه كتبت لي انها حترفع دعوى لان الى استلم اطيان من
الحكوه لدمه الجمعيه هو عبد العزيز البدر اوى والجمعيه ما تحاسبش معاه
ويظهر انه كان واخدها بايجار بخس .

الرئيس - مين الى سلمه الارض دي ؟

الشاهد - الارض اعطيت للجمعيه بشروط .

سراج الدين - مش الارض دي . فيه خلط في بعض الوقائع .

الشاهد - فيه اراضى زراعيه .

سراج الدين - اراضى زراعيه ملك للجمعيه وانما الارض الى بشروط ، ارض
في العجوزة .

الشاهد - الجمعيه كانت موكله عبد العزيز البدر اوى في ادارة الارض .

الرئيس - بدون مقابل ؟

الشاهد - وزارة الشتون لما عملت تقرير اخبروني به لانهم كل ما يطلبوا
بحساب عن ايجار الاطيان ما يقدروش وحتى قالوا لي انهم كانوا بيطلبوا
بالحساب ايام وزارة الوفد وقتوا اننا حترفع فضيه ، قلت طيب .

المدعي - لنا رجاء . الدفاع اذا كان لديه أوراق أو مستندات يريد أن
يستند اليها . . فعليه أن يودعها حتى لا تكون هناك مفاجآت .

الشاهد - اذا كان عندهم اى شئ يسألوني عنه في حضوري لاني ما ارضاش
بعد ما أمشي حد يتكلم على ، يعنى اذا كان فيه حاجة ضدي .

الدفاع - أنا كنت عاوز أسأله سؤال واحد ، سيادته بدأ يذكر أسباب
اعتقال الاستاذ فؤاد سراج الدين للمحكمة ، وأنا سألته عن الاسباب بالنسبة
لي فهل يمكن أن يذكرها والا نخليها لبكره ؟

المدعي - المسألة دي مش محل الدعوى . **الدفاع -** المحكمة الى تقول
لي لا .

الرئيس - المسألة الى تهمنا هي الى بالنسبة للمتهم واحنا جنبنا اسمك
عرضا .

الشاهد - (للدفاع) - نعتقد اني علشان اعتقالك أقل ذمتي وأقول وقائع غير
سحيحة ؟

الدفاع - بس وزارة الداخلية قالت عن أسباب اعتقال ايه ؟

الرئيس - خلي دا كله بأه لبكرة .

الرئيس - هل الشاهد طلب للاشتراك في الوزارة الوفدية الاخيرة (٣٥) .
الشاهد - نعم - وفي وزارة الرئيس السابق حسين سرى أيضا التي الفت قبل وزارة الوفد الاخيرة سنة ١٩٢٦ ، وأنا قلت امس ان الرئيس السابق **حسين سرى** أرسل لي في منتصف الليل وألح على للاشتراك في الوزارة وأنا كنت ناوي ماشتعلش في السياسة ، وبعدين اجتمعنا في الوفد لاحتيار ثلاثة يشتركون في وزارة حسين سرى وأنا اعتذرت عن الاشتراك فيها . وثاني يوم جاني **فؤاد سراج الدين** في منزلي بالاسكندرية وقال لي انت رفضت تدخل الوزارة قلت له ايوه . فقال لي اليوم وأنا جاي لك بتكليف من السراي الح عليك تقبل وزارة الخارجية . فاعتذرت وصممت على ذلك .

وفي سنة ١٩٥٠ طلب مني ترشيح نفسي في الانتخابات وقبل كده سنة ١٩٢٦ فاضي محل في مجلس الشيوخ فطلب مني **فؤاد** اني اعين فيه ماكنتش عاوز قلت يخلص في وزارة افليات تعييني في الشيوخ . فقال تقبل بعدين . قلت له ان شاء الله . وفي سنة ١٩٥٠ اعتذرت عن ترشيحي بمجلس النواب أو الشيوخ وبعدين جت مسألة تشكيل الوزارة فكلمني النحاس باشا وعرض على الدخول في الوزارة فقلت أنا مصمم على عدم دخولي واستدعى **طه حسين** ليستعين به على اقناعي فأنا صممت فقال لي احنا قدامنا وزارة المعارف وعلاقتنا بالدولة العربية ، فعاوزينك يا في المعارف يا في الخارجية قلت له المعارف عندك **الدكتور طه حسين** وهو يقبل يتولاها وكان مستشار فني لها وكل شيء فيها يعرفه تمام أمام مجلس الجامعة فعندك **صلاح الدين** اشترك معك في انشائها ويقدر يساعدك قال لي والمفاوضات قلت له عندك **حامد زكي** اهو استاذ القانون المدني استعين به كسكرتير . أنا رشحته كسكرتير مش كوزير . بعد كده قال للدكتور طه حسين انت تعرف .

الرئيس - ايه سبب رفضك لعدم رغبتك للاشتراك في السياسة بس .
الشاهد - كان حصل جفوة في عدة مسائل يمكن أولها مسألة الدفاع عن أحمد الوكيل . كان اتهم في مسائل تموينية وقدم للمحكمة وطلب مني أن اترافع عنه وهو كان شديد الرغبة في ذلك هو واخواته وأنا وجدت ان لما واحد من أعضاء الوفد أو الوزارة يدافع عنه سيكون معلق شرف الوفد والوزارة على شرف شخص قد يكون مذنب وقد يكون برىء فرفضت . وأنا لو كنت أومن بأنه برىء وعلى ثقة من ذلك فانه كان على نصرة البرى . حكم أولا بالعقوبة . وبعد مدة صدر قانون بالغاء مسائل حظر التموين . وطبعاً بعد هذا الالغاء المخلفات السابقة تبرأ . فهذه البراءة في الواقع فنية أكثر منها موضوعية .

الرئيس - كيف عين فؤاد سراج الدين سكرتيراً للوفد ؟
الشاهد - عقب وفاة المرحوم صبرى أبو علم كنا في سراق العزاء يوم الوفاة واحنا منصرفين الرئيس السابق مصطفى النحاس أخذني أنا عبد الفتاح الطويل على جنب . يا نجيب احنا عاوزين نعين سكرتير الوفد . الراجل لسه ما نامش في قبره ليلة قلت له ما يصحش . ومضت فترة . وأنا كنت في اسكندرية في لوكاندة سيسل . وهما كانوا فاكرين اني أنا

عاوز اتعين ولكن أنا ما أصلحش . وكان فيه زمان المرحوم **حمد الباسل** نائب رئيس . وبعد ما توفي الغيت قالوا فيه اجتماع للوفد جيت واجتمعنا فى الجلسة والى وقع عليه الاختيار كان **عبد السلام جمعة** لما دخلنا فى الجلسة بدأها الرئيس السابق **مصطفى النحاس** بوضع شروط لازم توافرها فى عضو الوفد انه يكون مقيم فى القاهرة وبيته مفتوح علشان يقابل الناس .

الرئيس - ما كنش فيه شروط قبل كده . اسمعنا فى اليوم ده ابنديتم تحدّدوا الشروط ؟

الشاهد - دى مقدمة علشان تتوفر فى واحد معين . وده اللى فهم اخيرا حتى لما خرج **مكرم عبيد** جاني **صبرى أبو علم** وقال لى لازم تبقى سكرتير الوفد قلت له ما انفعش . وأنا ماليش طولة بال أقابل الناس . وأنا لما الاقى عندى وقت فاضى احب اقعد اقرأ فى كتاب ولا حاجة والنحاس ماكانش كلمنى . وأنا خشيت أن حكاية سكرتير الوفد تعمل فرقة فى الوفد لان فيها شىء من المساس ومن جهة ثانية حاتقول فؤاد تقرب من النحاس لانهم اصدقاء وفيه تجاوز فى السن مافيش شك أن أقدمية الوفد لها قيمة لان الاعضاء متساويين والوفد أهم من السن والبروتوكول فأنتم تمسكوا الاقدمية وتعرضوا السكرتارية على الاقدم واللى يقول مش راغب خلاص . واللى يقول راغب يبقى عليه الدور . . قال فيه ناس ما يقدروش يقوموا بالعبء قلت له يبقوا يعتذروا . فجه الدور على **عبد السلام جمعة** مش فاكر هو ولا **عثمان محرم** و**عبد السلام** قال انا اذا وافق جميع اخواني على اختيارى أقبل . والمناقشات طالت . وأنا كنت بألم عليه وطالت المناقشات النحاس يقول لا انت عارف شروط السكرتارية ايه تسكن فى مصر وتردد عند السلام ولقيت الوضع مش طبيعى . كل دقيقتين النحاس يفتح باب المناقشة وانتهدت على أن عند السلام جمعة قبل وبعد كده فتح موضوع زعامة المعارضة فى مجلس الشيوخ والرئيس السابق مصطفى النحاس اقترح أن فؤاد بكون رئيس المعارضة لقيتها فيها افتيات على الاستاذ زكى العرابى وهه زى، والد فؤاد سراج الدين . قلت له ازاي بكون العرابى موجود . قال ان زكى العرابى ما نطقش بلسان الوفد ، وده فيه أسباب ويقدر يعبر عن الوفد قلت له لما تختار زكى العرابى ببقى محامى الوفد مش كده يا « على » قال مضبوط . برضه دى اثر فيها بعض المناقشات وبعد جهد .

الرئيس - هو النحاس عنيد قوى يعنى . متعصب لرأيه .

الشاهد - والله بيناقش كثير .

الرئيس - ولو حصل عدم موافقة لرأية ميستسلمش .

الشاهد - يستسلم لكن بعد جهد ، وهو قال فى الوفد مادام عبد السلام جمعة ما يسكنش فى مصر لازم يهين فيه مساعد سكرتير ورشح فؤاد رفض ووقع الاختيار على غنام سنة ١٩٤٨ .

الرئيس - فؤاد رفضه لانه يستقل المركز بالنسبة له .

الشاهد - اذا كان علشان الشهادة هوه فى الحقيقة مقلش ليه . وفى سنة

١٩٤٨ كنت أنا في الاسكندرية وذات مساء كلمنى **النحاس** بالتليفون .
يا نجيب . عبد السلام مريض وطالع له دماغ في جسمه ومش حايق قدر
يلبس البدلة لبضعة شهور وعازين بكره اجتماع في الوفد قلت له ما أقدرش
ومع ذلك المسألة كانت دايرة بين فؤاد وعبد السلام جمعة . وعبد السلام
مادام عيان ادوها لفؤاد . . وقال عبد الفتاح الطويل في اسكندرية وأنا كلمته
علشان يقابلك وتتداولوا وتدوني رأي . قلت له مش حكلمك الا اذا عبد الفتاح
وابراهيم خالفوني وبعدين عقدت الجلسة وعين فؤاد سكرتير وبعد كده بأيام
جاني عبد الفتاح الطويل وقال أنا كنت في طنطا وقابلت عبد السلام جمعة وهو
متأثر جدا وحكالي انه أجبر على الخروج قلت له ازاي . قال يظهر كان حصل
اجتماع ما دعيناك له أنا ولا عبد الفتاح الطويل وفيه اثبت مسأله
السكرتارية ونسب الى عبد السلام انه ما بيحيش مصر كفاية وبعدين
أوفدوا عثمان محرم وزكى العرابي . . . أنا نسيت نقطة مهمة لما قال
أنه استقال لهذا السبب . يعنى بقى المحل شاغر وحكالي عبد الفتاح الطويل
أنه متأثر جدا وانه حيسيب الوفد وأنه لما جاله عثمان محرم فهم انهم جاين
يأخدوا منه استقالة فدخل جوه وكتب الاستقالة وجه عطاها لهم فزكى
العرابي قال له صحيح نبيه وجاب عبد الفتاح الطويل جوابين جواب كتبه
عبد السلام جمعة يحتج ويسجل الوقائع .

فأنا لما قرئت الجواب استغربت لان عبد السلام جمعة يسجل على **النحاس**
فيه انه ترجاه انه يقبل السكرتارية ودى حاجة لم أكن أعرفها وأنا كنت
أحاول أخلى عبد السلام يقبل وماكنتش أعرف ان **النحاس** قبل كده مترجيه
لما قابلته ودى شيء ماكنتش أعرفه وبيقول للنحاس في الجواب انت تعرف
انى ميهمنيش المنصب ولم اقبل الا للاحاك .

الرئيس - تفسرها بايه لانه يعارض داخل الجلسة ويترجاه خارجها .
الشاهد - الى حصل . وأفسرها انه متورط وشسايف المصلحة في جانب
والعاطفة في جانب .

الرئيس - عاطفة نحو مين ؟ **الشاهد** - نحو فؤاد .

الرئيس - اذا كان عاطفى كان خلى رأيه واحد بره وجوه مادام مؤمن من أنه
كويس كان يخلص .

الشاهد - هو مؤمن أن المصلحة العامة في جانب عبد السلام والعاطفة في
جانب فؤاد .

الرئيس - دايم كان يغلب العاطفة .

الشاهد - **النحاس** الى يكلمه الأول هو الى يكسب رأيه . يعنى واحد يقابله
يتوله أنا مظلوم . خلاص يقول مظلوم مظلوم . مظلوم . حتى لو كان أصلا
ميعرفوش . واحد يقدم له عريضة ويعتقد ان الى فيها صح يقوم يفعل
ميفعلش يلح فما بال لما يكون واحد معاه . . أنا استغربت وده الى فسر لى
سر التردد وبيقول أنا فهمت انهم كانوا عاوزين استقالة كتبته وأنا كنت عازم
ابتعد عن السياسة . . . جواب يحير وخيبة أمل . ان يترجاه رئيس ويرجع
بخلفه . فيه سوابق ان عبد السلام جمعة يعنى بمثل هذا المرض لكن اعتقادى

أن في الوقت ده ماكنش المرض سبب استقالته • وأنا قريرت رد النحاس
بيقوله فيه مالكنش حق تسيب الوفد وأنت كنت لازم تسكن في مصر •
وعبد الفتاح الطويل قالى دا عبد السلام جمعة كلفنى اجيبك الجوابين دول
تطلع عليهم وتشوف نعمل ايه وتأخذ صورتهم عندك كمان قتلته اسمع الى
عين عبد السلام جمعة مش النحاس الى عينه اخوانه في الوفد اذا كان يحس
ان النحاس عاوز يخرج • كان يقول لـأخوانه فهو غلط لانه أهملنا •••
ثانيا اذا كان عاوز يتحرر يقدر يتحرر بنفسه أنا حرس له طريقة التحرر •
قال هو عاوز رأيك كتابة قلت له لا نسيبه لنفسه يتصرف ورد له الجواب
وقل له انك اطلعتنى عليه وانك لما تيجى من طنطا حتكلمنى وبعد كده لاسألت
عبد الفتاح الطويل ولا عبد السلام جمعة وانما اتضح لى أن النحاس كان
مرتب انه يلح على عبد السلام جمعة وفي الجلسة يتظاهر انه متردد وماهش
حيقدر يسكن في مصر ولا يقوم بالعبء الى محضروش فهمى ويصا وده
قليل الكلام وعبد الفتاح الطويل عارف كل حاجة والباقيين هم الى وافقوا
وهم الى عارفين ان زكى العرابى وعثمان محرم راحوا جابوا الاستقالة
ومفيش شىء كان مختفى عليهم بالعكس كان مختفى عنا احنا لاننا كنا
بالاسكندرية •

الرئيس - كتب وزير للمعارف فى الوقت الى انتقل النحاس فيه الى البيت
الى كان مدرسة (٣٦) •

الشاهد - أيوه - البيت ده كان مدرسة بنات • والمدرسة اربعة اقسام يعنى
زى تخصص ثلاثة منهم فى بولاق والقسم الرابع فى جاردن سيتى ولما جيت
المعارف سنة ١٩٤٢ جابوا لى ورق فيه اقتراح من مراقب تعليم البنات
والمستشار الفنى **الدكتور طه حسين** فى ذلك الوقت ان القسم ده بعيد
مصروفاته كبيرة - والمستندات الخاصة بالموضوع ده اودعت فى مجلس
النواب - وان الطالبات يتعودوا على معيشته ويرجعوا لبيوتهم يحتضروها
وده افساد لهم وان الاقسام الاربعة مشتركة فى بعض الدروس وبعض
المدرسين اعمالهم مشتركة بين هذا القسم والاقسام الاخرى وطه حسين عمل
لجنة من مدير عام تعليم البنات ومنه ومن الناظرة - كل ده منشور فى
الكتاب الاسود - وكتب لى الدكتور طه حسين انه موافق وهذا لمصلحة التعليم
وأنا وافقت وبعدين راحت الست الناظرة واترجت النحاس • وبعدين
كلمنى النحاس وكان على ما أذكر فى شهر رمضان وأنا صابم وتعبنى جدا
وقالى المدرسة يا نجيب ماتتقلش قلت انا مقدرش أخالف رأى الفنيين لا •
دى الست كويسة والمدرسة كويسة • وكان نازل فى بيت فؤاد سراج الدين
أمام المدرسة فيظهر الناظرة كانت بتشوفهم وراحت له اترجته فضل يعذبني
فى التليفون ويكلمنى انى أروح أشوف المدرسة وراحت وهو راح والست
معانا واتفرج على المدرسة وقال لازم تتنقل وبعد كده البيت اخلى ففكر أنه
ياخذه وكل هذه المستندات فى مجلس النواب •

الرئيس - محصلش أن حرم النحاس راحت زارته • النحاس هو الـ
زاره بس •

الشاهد - معايه لا الرئيس - وقبلها الشاهد - جازر لكن ده الى حصل .

الرئيس - المدرسة لما عزلت سالوا كل الاثبات الى كانت موجودة .
الشاهد - كل ده موجود فى الكتاب الابيض وموجود الوثائق فى البرلمان وفى أيامها قيل أن فيه تلاجة وحكاية الترميمات كل ده اختصاص الاشغال لانها هى الى بتسلم المدرسة لاصحابها وتعيدها لاصلها .

الرئيس - كسياسى ايه رأيك فى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟
الشاهد - من غير استعداد غلط . حتى بعد ممشيت امبارح من هنا افكرت مقابلة جلال الأولى ليه بتاعت سنة ١٩٥١ كان جاى يشوفنى مجنون والا ايه . . . برضه هو قال لى تفكر انه مش أحسن نغير المعاهدة عن المدة الباقية لغاية سنة ١٩٥٦ ؟ فقلت له ادرسوها أنا معنديش رأى معين دلوقت وانما الى حصل ان معاهدة ١٩٣٦ اغفلت الناحية المالية فيجب أن تهتموا بالناحية المالية لان لنا ٤٠٠ مليون جنيه من خيرات البلد عند الانجليز وده مش منصوص عنه فى المعاهدة والدول بتأخذ من الانجليز جنيه ذهب واحنا مبنخدش حاجة ورجائى انكم تحصروا الاخطاء الموجودة فى معاهدة ٣٦ زى حكاية السكك الحديدية الى بسخرها لهم بدون مقابل ودى تهتموا بها فى صدر المسائل . . . وشوفوا المصلحة ايه ليكن تلغيها واحنا مش مستعدين اظن يبقى غلط .

فيه نقطة . أنا اوضحت أسباب اعتقال الاستاذ فؤاد سراج الدين ولسه الاستاذ عبد الفتاح حسن .

الدفاع - عاوز أقول أن المتهم الآن هو فؤاد سراج الدين واسمى كما نبهت المحكمة ذكر عرضا ففؤاد وهو المتهم نوقشت اسباب اعتقاله واسمى ذكر عرضا وهذه المسألة ليست موضوع المحاكمة ولا ذات شأن وشخصى أنا مش عاوز اتكلم عنه لانى لو مدحت نفسى بقال انه يمدح نفسه ومقدرش أذم فى نفسى (٣٧) .

الشاهد - هو امبارح قال كلام وأصر عليه . . . بيقول ان الوقائع الى قدمت لمجلس الدولة كتبت بعد اعتقاله والواقع والصحيح أن وزير الداخلية قدم لى مذكرة فيها هذه الأسباب ذكرت لمجلس الوزراء وعمل بها بيان المصحف من وزير الداخلية فى ٢٠ مارس بيقول فيه حكاية المفرقات وأنا الى اهتمت به هو حكاية المفرقات والوقائع دى ذكرت فى الجرائد بيان رسمى وأنا ممكن بينت الحقيقة فى القضية . أنا طلب منى تغيير النائب العام ولكن لم أقبل ليه علشان حرص على التحقيق وعبد الرحيم غنيم الا كان نائب عام ليس صدبقى ولا أنا الى عينته ويمكن العلاقة اللى بينا انه اتألف ضده فى قضية كمحامى وهو يترافع ضدى هو انما حرصت على أن التحقيق محدش يؤثر فيه واما الوقائع دى كلها الى هى سبب الاعتقال . فانها عرضت على مجلس الوزراء وهو الل وافق وفوضنى فى اتخاذ الاحراءات ونشرت الوقائع فى الصحف (وبذلك انتهت شهادة الشاهد) .

٦ شهادة ابراهيم زكى الخولى

الجلسة الرابعة (الاثنين ١٤ ديسمبر ١٩٥٣)

المدعى - كنت محافظا للسويس فى المدة من أكتوبر ١٩٤٩ لغاية أغسطس ١٩٥٢ .

أشرح للمحكمة الظروف والملابسات الى أحاطت بالغاء معاهدة سنة ٣٦ وما أعقبها من حوادث (١) .

الشاهد - على أثر الغاء المعاهدة فى ٨/١٠/١٩٥١ جانى القائد الانجليزى وقال لى نحن لا نعترف بالغاء المعاهدة ونعتبر مزايا معاهدة سنة ٣٦ مازالت موجودة . قال ذلك بمناسبة أن مدير الجمرك كان فرض رسوم على البواخر الانجليزية الى داخله الأدبية . الميناء بتاعهم . فطلب منى أن أطلب من مدير الجمرك أن يترك البواخر دون دفع الرسوم ولكنى علمت من مدير

الجمرك ان عنده تعليمات بأن يحصل رسوم على البواخر الانجليزية أسوة بجميع البواخر . والتعليمات دى نفدت شكلا فقط لانهم كانوا بيخشوا

بالقوة ومدير الجمرك كان بيعمل تقرير بالحالة .

الرئيس - هل جاءت لك تعليمات واضحة من الحكومة بخصوص ايه الى يجب اتباعه بالنسبة للتموين . تموين المدينة وبالنسبة لتموين الانجليز والنسبة للفدائيين ؟

الشاهد - ماجاش تعليمات صريحة .

الرئيس - امال كنتم ماشيين ازاي ؟

الشاهد - الاهالى ازداد حماسهم ضد الانجليز والتجار قاطعوهم من تلقاء أنفسهم .

الرئيس - ماكنش فيه قانون ولا تشريع حصل ؟

الشاهد - ماكنش فيه • كان القائد بيجي يشتكى لى من التجار فكنت أقول له هم أحرار مفيش تعليمات لهم •

الرئيس - الفدائيين لما كانوا بييجوا هناك جاين من القاهرة مثلا كان كل منهم يصرف من جيبه والا الحكومة كانت منظمة حكايتهم من ايواء ونوم وأكل ؟

الشاهد - كل واحد كان متطوع كان بيجي على حسابه ، وكان منهم الجاد وغير الجاد ، وعلى ما أذكر كانت كتيبة المرحوم **أحمد عبد العزيز** هي التي تقوم بالعملية وجه وقت من الاوقات لما ماكانوش لاقين يأكلوا • • الاعيان لموا فلوس •

الرئيس - الحكومة ماكانتش بيعتت فلوس ؟

الشاهد - ما افتكرش •

الرئيس - ما بيعتوش لك ؟

الشاهد - ما بيعتوش • • اقطع بهذا •

الرئيس - بالنسبة لتموين الاهالى • الحكومة كانت عملت احتياطها ؟ كيف تمون الاهالى ؟

الشاهد - الانجليز قطع المواصلات ولا سمحوش الا بالتموين الضرورى • لكن لو انهم تعنتوا ومنعوا وصول التموين كان يحصل مجاعة •

الرئيس - والبتروال النازل الى القاهرة هل كان فيه تعليمات صريحة من الحكومة ازاى تنظم البترول علشان تشغل المصانع والمخابز وغيرها ؟

الشاهد - ما كانش فيه تعليمات ؟

الرئيس - نفرض أن الانجليز قطعوه كنت تعمل ايه ؟ **الشاهد -** فعلا كان انقطع ولولا أن الانجليز كانوا بيجاملوا شركة شل وسمحوا به بعد يوم كانت بقت كارثة •

الرئيس - بصفتك محافظ ماكانش فيه تعليمات ؟ وايه كان موقف الحكومة ؟ **الشاهد -** ماكانش فيه تعليمات وانما أنا كنت اعالج كل مسألة حسب ظروفها •

الرئيس - وزارة الداخلية ماكانتش بتتصل بك ؟ **الشاهد -** كان بيتصل بى **حسين بك صبحى** مدير الامن العام ليعطينى تعليمات أو أبلغه تبليغات •

الرئيس - يعنى كنتم ماشيين ارتجالى ؟ **الشاهد -** يمكن أن يقال هذا • **الرئيس -** هل حصلت معركة بين رجال البوليس والقوات البريطانية هناك ؟ **الشاهد -** حصل • بدأت أول معركة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ بين بعض الاهالى وبين الانجليز وقتل من الاهالى حوالى ٦٠ فى مدخل السويس • وتانى يوم حصلت معركة وكانت فيه تعليمات ان البوليس يدافع عن الاهالى • **الرئيس -** هل كانوا مدربين وضربوا نار ؟ **الشاهد -** لا •

الرئيس - هل علمتوهم حرب العصابات وازاى يقاوموا الدبابات ؟ **الشاهد -** لا •

الرئيس - كان ايه سلاحهم ؟ **الشاهد -** البنادق العادية •

الرئيس - ماجاش لهم سلاح جديد ؟ **الشاهد -** لا •

الرئيس - ما علمتوهمش ازاي يدافعوا عن المدينة ؟ **الشاهد - لا** .

الرئيس - يعنى يدافعوا ارتجالي .. ؟ **الشاهد - ايوة ارتجالي** .

الرئيس - يعنى يقاوموا بس ؟ **الشاهد - يساعدوا الاهالى** .

الرئيس - ماكانش فيه كتائب جات لك ؟ **الشاهد - الكتائب بدأت** نصل يوم ١٠ ديسمبر .

الرئيس - موش تحت اشراف الحكومة ؟ **الشاهد - لا موش تحت** اشراف حد .

الرئيس - ماكانش لك أى سلطان عليهم ؟ **الشاهد - كان سلطان** شخصى كنت أوجههم واللى اعرف انهم ماشيين فى اتجاه وطنى اشجعهم وأديهم اللى هم عاوزينه انما المجرمين كنت أقبض عليهم .

الرئيس - كان فيه بعض المجرمين ؟ **الشاهد - كان فيه بعض الناس** تستروا تحت ستار الكتائب وكانوا بيروحوا يجمعوا فلوس باسم الكتائب وينصبوا على الناس فكنت بأقبض عليهم .

الرئيس - لو كانت العملية دى منظمة والحكومة لها اشراف عليها هل كان يندس فى الكتائب ناس ؟ **الشاهد - لا** .

الرئيس - الدفاع يحب يسأل حاجة ؟ **الدفاع - لا متشكرين** .

الرئيس - المدعى يحب يسأل ؟

المدعى - قبل الاعلان عن الغاء المعاهدة هل كنت تعلم انها ستلغى ؟

الشاهد - كنا نسمع اشاعات غير رسمية .

المدعى - بعد ان الغيت وأعلن ذلك . ما هى الخطوات التى اتخذتها وزارة الداخلية بصفة خاصة بشأن تنظيم المقاومة على وجه التحديد .

الشاهد - لم تصلنى تعليمات محددة وانما الاهالى كانوا يقاومون والشعور الوطنى كان يدفعهم لهذه المقاومة .

الرئيس - يعنى حاجة محلية ؟ **الشاهد - محلية** .

المدعى - الم تتصل بك وزير الداخلية فى ذلك الوقت .

الشاهد - اتصل بى يوم معركة كفر احمد عبده . (٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

كان الانجليز عاوزين يزلوا بعض البيوت فى كفر احمد عبده لانه حصلت مناوشة قبل كده ولهم هناك مرشحات المياه اللى يقومون معسكراتهم ودى حجة بالنسبة لهم علشان يؤمنوا المرشحات طلبوا اخلاء المنطقة المتاخمة لما لانهم حايدموها المساكن ويعملوا طوابير توصل المرشحات بالمعسكرات رأسا لأن القوة اللى كانت بتيجى لحراسة المرشحات كانت بتتعرض لمحمات فحبوا يخلوها تيجى رأسا .

القيت عليهم قنبلة مرة فطلبوا ازالة المساكن فأنا بلغت الحكومة ، والانجليز كانوا حددوا اذار مدته ٢٤ ساعة فالحكومة قعدت يوم ما ردتش على .

الرئيس - ردوا بعد انتهاء الانذار ؟

الشاهد - كان انتهى لكى يظهر انه كان حصل تفاهم فى مصر بينهم وبين الانجليز انهم يمدوه ٢٤ ساعة ثانية وجه القائد وقال احنا بكره الساعة سبعة صباحا ، ايجب نيجى ننفذ ومستعدين لدفع تعويض ولكن الاهالى كانوا

تركوا المنطقة .

الرئيس - هل اتصلت بالحكومة وقالوا لك أيوه خليهم يهدموا ولا قالوا لك قاوم ؟

الشاهد - أنا عملت ترتيبى للاهالى دبرت لهم مساكن وانتظرت رد الوزارة وفى الساعة عشرة ونصف مساء يوم ٧ اتصل بى وزير الداخلية وأبلغنى ان مجلس الوزراء اجتمع وقرر مقاومة الانجليز اذا بدأوا وعلى القوة أن تقاومهم ولو فنيتم عن آخرها .

الرئيس - كان عندك كام عسكرى ؟ **الشاهد -** ٤٠٠ من البلوكات . كانوا زيادة عن قوة بوليس المدينة العادية . فحصت الحالة ووجدت ان الانجليز حاصروا المنطقة بالدبابات من قبل الفجر وكانوا بعتوا ٨٠٠٠ عسكرى مجهزين بأحدث الاسلحة والطائرات كانت محلقة فوق البلد على ارتفاع قليل والبوارج الحربية كانت مسلطة مدافعها على السويس والاهالى فى ذعر شديد جدا فلما كلمنى الوزير قلت له الحالة زى ما وصفتها لسيادتك فقال لى قاوم ونفذ الاوامر وكان معايا اللواء **مصطفى المتولى** موفد من الوزارة جاي مع البلوكات علشان اذا حصل اشتباك - وأنا اطلعتهم على أمر الوزير وتداولنا واتفقنا على انه من الجنون اننا نزج بالبلوكات علشان تقاوم هذا الجيش بمعداته الحديثة . ما قاومناش ، القوة وقفت فى موضع قريب وانما ما عملتش حاجة . كانوا ١٨٠ عسكرى وده كان اجراء شكلى . الانجليز كانوا احتلوا كل المنطقة . قبل ما نروح .

الرئيس - هل تعتقد أن القوة دى لو قاومت كان الانجليز أفنوهم ؟

الشاهد - كانوا أفنوهم وكانوا أفنوا عددا كبيرا من الاهالى وكان عندى معلومات ان اثنين من الانجليز قتلوا قبل كده وانهم كانوا جادين .

الرئيس - الوزير ما اتصلش بك وقال لك ليه ما نفذتش .

الشاهد - الانجليز عزلوا المدينة عن العالم واستولوا عليها والطائرات كانت مالية السماء والبوارج مسلطة عليها والقوات محتلاها والبلد كلها كانت فى ذعر شديد حتى جهاز اللاسلكى ما اعرفش عملوا فيه ايه ما بقيناش نعرف نتصل بالوزارة وبدأوا فى هدم المساكن الساعة ٦ صباحا والساعة ثمانية ونصف ارسلت اشارة الى الوزارة بشرح الحالة وما قلتش نفذنا ولا لا ، وانما شرحت الحالة . وجانى أمر من الوزير بأنه يجب أن انفذ أمر الوزارة دون تردد والا فانى مسئول فبعثت اشارة أخرى ابين فيها الحالة فجاء رد كان جه **لمصطفى المتولى** وانه مسئول هو والمحافظ عن تنفيذ الاوامر حوالى الساعة واحدة سابوا التليفونات وطلبنى الوزير وقال ازاى ما نفذتش قلت ما كنش ممكن وأنا تصرفت كرجل وطنى والبلد كلها كانت ثائرة على الامر والاهالى نفسها كانت رايحة تمنع تنفيذه لانهم عارفين وشايفين ايه رايح يحصل .

المدعى - الم يتصل بك الوزير من يوم المعاهدة الى يوم حادثة كفر عبده بشأن الحالة ؟ .

الشاهد - لم يحصل . الاتصال كان بمدير الأمن العام **حسين صبحى** .

- المدعى** - يعنى انت كنت بتتصل بمدير الأمن العام وتدى له تقرير ؟
- الشاهد** - ادى له تقرير وهو يعطينى تعليمات .
- المدعى** - التفارير دى ما كانش لها رد فعل ؟ ما كانش بيبلغك رد ؟
- الشاهد** - ما كانش بيبلغنى رد اطلاقا .
- الرئيس** - المقاومة المحلية كانت تقاوم تموين القوات البريطانية فى ذلك الوقت ؟
- الشاهد** - الاهالى فيما بينهم كانوا يبقاوموا .
- المدعى** - ما كانش فيه حد من المسئولين بيخرق الحصار اللى كان معمول على تموين القوات البريطانية .
- الشاهد** - سمعت اشاعات أن بعض النواب والشيوخ لما الاهالى امتنعوا عن تموين القوات البريطانية كانوا بيوردوا لها تموين . سمعت أيامها اسم أحمد عطالله . وده نائب وفدى .
- الرئيس** - لما الحكومة اغت المعاهدة ما اعطتكمش كميات من التموين لتخزينها علشان حالة منع التموين ، اخدتوش تموين يكفى شهر أو اثنين مثلا ؟
- الشاهد** - لا ما اخدناش حاجة ويوم ما كانوا يحوشوا قطار من اللى فيهم تموين كانت البلد تفضل من غير أكل .
- الرئيس** - الدفاع يحب يسأل ؟
- الدفاع** - لا .
- الرئيس** - هل أحد من القواد الانجليز كلمك وقال لك الحكومة بتاعتكم موش جادة .
- الشاهد** - اذكر واحد منهم قال هذا الكلام ووصف الحكومة وصفا بذيئا وأنا احتجيت على هذا ، فقال أنا ما بتكلمش رسمى وكانت هذه المواجهة فى مكتبى .
- الرئيس** - قال انها غير جادة . . تهوئش يعنى ؟
- الشاهد** - بالمعنى ده .
- الرئيس** - بيهوشوا الانجليز يعنى ؟
- الشاهد** - بيهوشوا أو بيشغلوا الشعب .
- الرئيس** - عاوزين يغطوا حاجة يعنى يقوموا يعملوا العملية دى ؟
- الشاهد** - فهمت منه المعنى ده .
- الرئيس** - متشكرين .

٧ شهادة اللواء صالح حرب :

المُدعى - هل كان لك دور مع العدائين اساء معرفته الفنان ؟
الشاهد - كان له بداية انتهت الى نتيجته ، بداية بعدما قطعت المفاوضات بان الشعب ينتظر الغاء المعاهدة ، وذل مدة طويلة واخيرا شباب الاحزاب نالهم لاستمرار الوضع على هذه الصورة فتقدم فريق من شباب الشباب المسلمين وعلى راسهم الاستاذ محمد الليثي وده جمع رؤساء شباب الاحزاب في اجتماع بالشبان المسلمين للعمل على توحيد الجهود وصمم الصفوف ووضعوا ميناها اسموه الميثاق الوطني صمنوه اهدافا منها : الغاء المعاهدة وعدم الرجوع للمفاوضة وتشكيل عصابات اسموها كتائب معاضة للانجليز واحدوا الميثاق ومروا به على رؤساء الاحزاب جميعا وكلهم رضوا به وحبدوه تم استتدت ثورة البلد ورعبتها في انه لازم يلغى المعاهدة والحكومة اراء هذا الغت المعاهدة .

الرئيس - يعني الحكومة الغنها بناء على ذلك ؟ **الشاهد -** افكر كده .
الرئيس - يعني مش سياسته مرسومه ؟ **الشاهد -** ده استنتاج .
الرئيس - لما الغيت المعاهدة حلومه الوفد عملت مشروعا للتدريب . انت حيت في اللجنة الخاصة به ؟

الشاهد - ده بعد ادوار كان موجود فعلا للاحزاب كتائب . الاخوان كان لهم كتائب ، والاشتراكيين كان لهم كتائب وغيرهم .
الرئيس - الحكومة نفسها كانت لها سياسته بالنسبة للتدريب .
الشاهد - حصل . في ١٥ ديسمبر صدر قرار بتشكيل الهيئة . من عبد المجيد عبد الحق رئيسا واللواء محمد فنوح واللواء حسين محمود واللواء الخواوي ومنى .

الرئيس - هل قدرت الهيئة تقوم بالمهمة المطلوبة ؟
الشاهد - ماكنش ممكن تقوم بها بالوسائل والامكانيات التي كانت بحيط بها .

الرئيس - يعني الحكومة كانت رسمت لهم سياسته لهذا التدريب ؟
الشاهد - هو ده الى حصل احنا وضعنا السياسة ، ثم بعد التنفيذ .
الرئيس - موش الحكومة مفروض انها تقدم كل المعونة ؟
الشاهد - كان نقرر اعتماد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه وده مبلغ ناقه لاننا مفروض اننا ندرب القطر كله ونفتح مدارس تدريب في كل عاصمة وكل مدينة .
الرئيس - قدر مبدئيا ١٠٠ ألف جنيه فهل اعتمد هذا المبلغ ؟

الشاهد - لم يعتمد لغاية ما فضت اللجنة وكل ما كان يصرف كان لا قيمة له لاننا كان لازم نبني مدارس .

الرئيس - الفلوس اللى كنتم بتصرفوها كنتم بتجيبوها منين ؟

الشاهد - من التبرعات . كان فيه تبرعات بتيجي لمجلس الوزراء وكان فيه ناس بتتبرع ثم منعوا هذه التبرعات .

الرئيس - هل فيه أفراد جاءوا بعد صدور القرار وقمتم بتدريبهم ؟

الشاهد - الاقبال كان شديد جدا لكن ماكنش فيه امكانيات .

الرئيس - ودرينهم عدد منهم ؟ **الشاهد** - دربنا عدد ولكن لم يرسل لان تدريبهم لم يستكمل .

الرئيس - كان تدريبهم يعنى صفا ؟ واسترح ؟

الشاهد - صفا واسترح دى خدت معاهم مدة طويلة جدا .

الرئيس - ما حدش منهم ارسل ؟ **الشاهد** - لا .

الرئيس - مين كانوا المدربين ؟ **الشاهد** - كنا بنعلن عنهم وكان يجينا بعض ضباط الصف وكنا بنشغلهم .

الرئيس - وكانوا بياخدوا مرتبات ؟ **الشاهد** - كان لهم مرتبات وفى بعض الاحيان كانت بتتأخر ؟

الرئيس - نتيجة عدم اعتماد المبلغ ؟ **الشاهد** - أيوه .

الرئيس - امال التدريب بنى على ايه مادام لا ضربوا نار ولا اتعلموا حاجة ؟

الشاهد - كان المفروض يستكمل على هذا الوضع .

الرئيس - ما تمتش يعنى ؟ **الشاهد** - ما تمتش .

الرئيس - انت استعلت من اللجنة دى ؟ **الشاهد** - أيوه لما أصبحت أمام الراى العام فى غاية الحرج .

الرئيس - هل لمست أن الحكومة غير جادة فى موضوع الكنائس ؟

الشاهد - الحكومة على ما يظهر كان نفديرها للموضوع أقل مما يجب ويظهر ان الخطه على ما اظن غير موضوعه قبل انغاء المعاهدة وان كانت هناك خطه ببقى بعد انغاء المعاهدة .

الرئيس - بينت الظروف واصبحوا فى حاجة شديدة للتدريب علشان يفانلوا تحت قيادة منظمة هل عملوا كده ؟ **الشاهد** - ما عملوش يقينا .

الرئيس - هل صرفوا لكم ذخيرة حية للتدريب ؟ **الشاهد** - قالوا ان فيه ذخيرة حية موجودة فى المخازن وعند طلبها تصرف ولكن ميادين ضرب النار كانت غير موجود وعندما اعد ميدان ضرب النار كانت المسألة انتهت .

الرئيس - هل استقلت وعدلت عن الاستقالة ؟

الشاهد - عدلت بعدها قالوا خلاص رايحين نجيب لكل حاجة وان الاعتماد خلاص راح يعتمد .

الرئيس - مين اللى قال لك كده ؟ **الشاهد** - عبد المجيد عبد الحق .

الرئيس - كان بيتصل بمين فى الحكومة ؟ **الشاهد** - أغلب اتصالة كان بالاستاذ فؤاد سراج الدين .

الرئيس — تعتقد المسئولية الاولى التى وقعت لعدم تنفيذ التدريب على الوجه الاكل تقع على مين ؟

الشاهد — اولا على الحكومة الوفد مجتمعة ثم على المسئول الذى يرجع اليه فى هذه المسألة وهو **فؤاد سراج الدين** .

الرئيس — هل اعتقلت سنة ١٩٤٢ ؟ **الشاهد** — اعتقلت .

الرئيس — مين أمر باعتقالك ؟ **الشاهد** — الرئيس السابق مصطفى النحاس .

الرئيس — ايه ظروف الاعتقال ؟ **الشاهد** — يوم ٤ فبراير عندما جاء الانذار للملك المخلوع بأنه اذا جاءت الساعة السادسة ولم يعلم السفير البريطانى ان النحاس باشا كلف بتشكيل الوزارة فان الملك يتحمل مسئولية ذلك فهو ازاء هذا جمع مجلس الاستشارة وكان مكونا من رؤساء الاحزاب والمجالس النيابية وعرض عليهم الامر وطلب رأيهم وسمعت النقاش من على ماهر بعدها رجع من الاجتماع أنه حصل مشادة بين المرحوم **اسماعيل صدقى** وبين **مصطفى النحاس** وان صدقى قال لل رايح تشكيل وزارة تحت ضغط الانذار ؟ قال له أيوه وصدقى قال موثر يستحسن تأليف وزارة ادارية تعمل انتخابات والوفد طبعاً رايح ياخذ أغلبية وتألف الوزارة وتبقى جاي قانونى ؟ قال له لازم أنا الذى أعمل الانتخابات . قال له حتى ولا وزارة لتلافية ؟ قال ولا هذا . ثم انتهى الامر بأنهم لا ينصحون للملك بقبول الانذار .

وكلف أحمد حسنين أن يبلغ ذلك للسفير وراح للسفير ثم رجع قابل الملك وكان المجلس مازال مجتمعاً ثم عاد للمجلس وقال لهم ان السفير قال أنه موثر قاصد انذار ولا حاجة وأنه قال له رايح آجى الساعة السادسة اتفاهم مع الملك . والملك قال لهم تروحوا وتيجوا قبل الساعة السادسة علشان تشوفوا ايه الذى رايح يحصل . وعلى ماهر كلمنى قبل ما يروحوا وبعدين رجعوا كلهم الساعة السادسة واذا بالدبابات تحيط بالسراى والسفير يحضر ومعه الجنرال متون ويقتحم السراى ويقابل الملك على صورة ليس فيها احترام ولا تقدير .

ودخل وقراً عليه ورقة جايها معاه مكوب فيها انت عملت كذا وكذا وكذا ، بيتهمة انه كان متضامنا مع الالمان والاطليان وبناء عليه ، لابد أن يصدر نكليفك الآن لمصطفى النحاس بتشكيل الوزارة والا تمضى هذا . وقدم له أظن اقراراً بتنازله فالملك راح للمجلس وقال يا مصطفى باشا اكلفك بتشكيل الوزارة . والمرحوم أحمد ماهر قال للنحاس لا نسى انك نولت وزارتك على اسنة الحراب والملك قال ما فيش لزوم للكلام ده وأنا رايح اساعذك يا مصطفى باشا . وانتهى الامر على هذا وسحبوا الدبابات وانتظرنا ثانى يوم علشان يحصل حاجة لان المسألة موثر مسألة الملك وانما مسألة كرامة البلد فلم يحصل أى شىء لا الاحزاب تحركت ولا الملك تقدم حتى ولا باحتجاج ولا النقابات ، ولا هيئة كبار العلماء .

لم يحصل شىء أبدا فجمعت مجلس ادارة جمعية الشبان المسلمين وعرضت

عليهم المساهة فقالوا رايحين نعمل ايه ؟ فقلت نعمل اضغث الايمان على
الارض . نحتج وفعلا نتبوا احتجاج واخذوه بنفسى ورحلت السفارة وقدمته
لسمات ومصت ايام وبعد هذه الايام ما لناش ساتين ، لنا نشهر بهذا
الادار وعمل دعايات واصلت فعلا ببعض الضباط .

ويوم ١١ فبراير نان يوم اجتمع فيه بعض الضباط واطهروا شعورهم ولنا
نشر بواسطه الشبان ان هذا الموقف لا يمكن السكوت عليه ويوم ١٦ او ٢٠
فبراير التليفون صرب وادا به النحاس عاور يكلمنى وقال آنا عاوز اشوفك
فوت على الساعة عشرة قلت له آنا عندى شغل خليها نوقت ناننى قال رى
بعضه خليها الساعة ١١ تعالى **ميننا هتوس** كان يظهر نعبان شويه لانه كان
لابس الروب وقال لى آنا عيان ، فقلت له لا بأس عليك .

قال لى وانت طالع موش شايف واحد مقابلك على السلام قلت له ايوه - قال
ده الحكيم كان عندى دلوقت وأنا عيان ما يتركوناش بقى موش كفاية حملنا
بركة منقلة . مؤامرات . ودسائس . ومنشورات . وأنا راعيت
الصدقة الى بينى وبينك لولا كده آنا ما كنتش سكت انت بتقوم بنشاط
أفلق البوليس والحكومة ولا يمكن السكوت على هذا . قلت له طيب حقق
آنا ما عملتش أكر من انى احنجيت قال طيب آنا احنجيت زيك . قلت
طيب وأنا أوأخذ على كده قال فيه حاجات نانية كتير غير كده قلت له حقق .
قال أنا موش محقق لانى رئيس وزارة وحاكم عسكري وزعيم الامة وأنا
طولت بالى عليك وراعيت الصداقة الى بيننا ولكن انت موش عاوز تراعيها
فأنا أكلفك انك نفعد فى بيتك لمدة شهر ولو كنت رايح نتردد على أى مكان
رايح أقبض عليك وحصلت مشادة بينى وبينه والاخر قال لى أقعد أنا رايح
أقول لك كل حاجة أنا قبل ما اجيبك رحت للملك وقلت له **صالح حرب**
بيقوم بنشاط اقلق الانجليز والحكومة ولا يمكن السكوت على ذلك .

قلت له يعنى ايه . ؟ أقعد اشهر فى بيتى لغاية ما تحقق . . . وبعدين
مشيت وهو مش معايا وقال لى بكره ييجى وقت وتقول لى كتر خيرك
يا مصطفى وبعدين ابعدت الى اسوان وانتهت الحرب وافرغ عن جميع
المعتقلين الا أنا وبعدين كلمت **أحمد ماهر** فقال لى استقيل من رئاسة الشبان
المسلمين واحنا نجيبك واتصل بى **على ماهر** وقال لى ما انتش عاوز تستقيل
ليه فقلت له موش حاستقيل قال ولا مؤقتا ؟ قلت له لا .

وجاءت الانتخابات الى كان فيها حكاية الدوائر المقفولة وسابوا لى دائرة
اسوان فرفضت فجبه احمد ماهر وقال لى أنا قفلت الدوائر مخصوص علشانك
ولا ذكرنس اسمك فرفضت وجهه **النقراشى** طلبنى فقابلته وورانى جواب .

الرئيس - أطن نكنهى بهذا الحد ؟

الشاهد - أصل الجواب ده فيه ندخل من الانجليز بشكل عجيب بيفول
السفير الانجليزى فيه اننا طلبنا من الحكومات المتعاقبة حمل **صالح حرب**
على الاستقالة من رئاسة الشبان المسلمين فلم تنجح **وحسن** رفعت قال ايه
قطع صلته بالشبان المسلمين ولكنه لايزال رئيسها وان القائد العام للقوات
الانجليزية والقائد العام للطيران والسفير يطلبون ذلك **النقراشى** قال لى ايه

فدرك بنى : قلت له موش حاستقيل . فان لى لا نفيم فى طريقى القراقيل .
قلت له دول ناس بينى وبينهم نارات قديمه من زمان خليه همه يعملوا
الى عاورين يعملوه ينموني يعتقلوني زى ما يعجبهم . وقلت له دى بيعه
اسلاميه فى عنقى وانا ما ينزعها منى الا الشبان المسلمون .

الرئيس - المدعى يجب يسال حاجه .

المدعى - ذكرت فى مسنهل أقوالك الان أن الكنايب التى شككت من
مختلف الهيئات كنت تعلم عنها الخير فهل بان لها نشاط فى القنال بعد
الغاء المعاهدة ؟

الشاهد - كان لها نشاط وانما كان محدودا مما يجعله غير منمر لعدم
توحيد القيادة ، وجاء وقت كان يفسد بعضها على البعض وانا بناء على دعوة
من اعيان الشرقيه رحى هناك . كانوا طلبوا حد من الحكومه يروح فاتفقت
انا وعبد المجيد عبد الحق نروح مع الوفد الى رايح الشرقيه جه فى اخر وقت
وعبد المجيد عبد الحق اعتذر فمت انا والاسناد فكرى أباطله ولثير من
الاباطين والاعيان .

الرئيس - ما فيش حد من المسئولين فى الحكومة راح ؟

الشاهد - الوحيد الى راح من رجال الحكومة وكان له نشاط هو الاستاذ
خيت الساج حسن راح الساج وانا نهمتم بحدايه العماد الى سابوا المعسدرات
ادجليزيه وايجاد عمل لهم واعطانا اساحات الشعبيه عدشان التدريب .

الرئيس - القدايون الدين تابوا فى الساج هل الحكومه بان بها دحل سى
مويدهم او اعطاهم مربيات او عدايههم او ايواهم أو دحيرهم ؟

الساج - لما وصلنا هناك الزخازيق وجدت بعض القدايين الى ما عندوش
لبس والى ما عندوش غطاء والى ما عندوش مويين وموش لافى ياكل والى
ما معوش سلاح فاصطرينا اننا بجمع المتابات من الشرقيه واسنينينا
مديرية الشرقيه من فرار منع جمع التبرعات لانه بان صدر قرار بذلك .
لانها أقرب الى المعسكرات .

سراج الدين - عن طريق الافراد موش الحكومة .

الرئيس - ليه الحكومه كانت فقيرة ؟ **سراج الدين -** ما كانش نقدر تدى
تبرع .

الرئيس - اعمدتم للمحروسة مليون و ٣٠٠ الف جنيه وما نعدروش
نعتمدوا لدول ؟

سراج الدين - ما ندرش ندى تبرع .

الرئيس - والمعركة تمويل بالتبرع ؟ **سراج الدين -** احنا الغينا التبرع .

الرئيس - ولغيتم التبرعات ليه ؟ **سراج الدين -** أصدرنا الاعتماد فى يناير .

الرئيس - بعد المعركة يعنى ؟ **سراج الدين -** واحنا عارفين انها
رايحه تنتهى .

الشاهد - والله الروح المعنوية كانت قوية جدا فى الشعب لكن ماكانش فيه
استعداد .

الرئيس - العملية كانت ارتجالية . **الشاهد -** الى أقصى حدود الارتجال .

الرئيس - الاهالى هي الى كانت قايمه والحكومہ مالهاش دعوة ؟
الشاهد - الى تبين لى كده .

الرئيس - هل سمعت ان الحكومة عملت ترتيب لتخزين البترول بحيث انه
 لو قطع البنزول عما يبقى فيه احتياطي ؟ **الشاهد -** لا ابدا .

الرئيس - تموين الاهالى هناك كان معمول بريبه ؟ **الشاهد -** ما سمعت
 ان الاهالى كان عندهم اى تموين .

الرئيس - بصفتك رجل عسكرى افرض الانجليز قطعوا ورود البترول يكون
 ايه الموقف الداخلى ؟ **الشاهد -** أسوء ما يكون .

الرئيس - المخاير ستتغل يعنى ؟ **الشاهد -** لا المخاير ستتغل ولا غيرها .

الرئيس - الناس تلافى ناسل ؟ **الشاهد -** ابدا .

الرئيس - الانجليز نابوا بيسمحوا بتموين منطقه القنال ؟
الشاهد - ايوه .

الرئيس - ليه ؟ **الشاهد -** موش عاوزين يهيجوا الناس الى هناك .

الرئيس - يعنى انهاء المعاهدة بان حبر على ورق ؟
الشاهد - بقدير الموقف نان واجب ووضع خطه سليمه قبل الالغاء يم
 يحصل .

المدعى - ماذا كان مصير الكتابب الشعبيه بعد تاليف الهيئه انى كنت
 عضو فيها .

الشاهد - الكتابب الموجودة فى القنال كانت باقيه وظلت على ما اظن الى ان
 حصل حريق القاهرة وبعد ذلك انا لم يسعنى الا ان تركت كل شئ ورحت
 عرسى مطروح والوصع نان مرمظه قوى .

المدعى - بعد تاليف الهيئه نان موقف الكتابب دى ايه ؟
الشاهد - ظلت فى القنال لما هي .

المدعى - علاقه الحكومة بها كانت ايه ؟ **الشاهد -** لا اعرفها .

الرئيس - يعنى كنتم فى وادى وهم فى واد ؟ **الشاهد -** فعلا .

الرئيس - ماكانش فيه قيادة ؟ **الشاهد -** أنا رحت وطلبنا اننا نجمعهم
 فوعدوا انهم يوجدوا قياداتهم واذا بحريق القاهرة يحدث .

الرئيس - الدفاع يحب يسأل ؟

الدفاع - نساذن من المحكمة لان هناك ملاحظات مؤيدة سندلى بها عند
 الدفاع بالنسبة لشهادة سيادة الشاهد والشاهد السابق .

الشاهد - بس الملاحظات دى تمس شخصى والا لا .

الدفاع - لا أبدا شخصك بعيد كل البعد عن ان يتنازل اصلا .

٨ شهادة أحمد عثمان حمزأوى

المدعى - اذ لى للمحكمة واقعة الرشوة الخاصة بمبلغ الخمسة آلاف جنيهه المنسوبه للمتهم .

الشهادة - كنت عضو سىوخ مستقل ولى أخ وفدى كان نائب من سنة ٤٢ الى سنة ٤٤ أنا يهمنى قبل كل شىء ان اقرر ان أخويا مش مريض مرض سياسى زى ما بيقلوا ، بل أنه مصاب بانسداد فى شرايين القلب وكان يهمله ان يؤدى واجبه باداء الشهادة امامكم (١) وأنا كنت فى الاول ناوى بعد قرار الحكومة من ٢٠ يوم (٢) بالغاء مركز الروضة ، وهو فرار فضى على فتنه بين ١٠٠ ألف شخص من جانب و ٢٥ ألف شخص من جانب ، كنت ناوى بعد هذا انى ما اتوسعش ، ولكن بعد ما لاحظت او قرئت فى الصحف أن الدفاع والمتهم ما وجدوش حاجة من سنة ونص يجرحونى بها أنا وأخويا الا أنه يستشهد بما قاله خصومى السياسيون وفى قضية بسبب هذا المركز ، فى قضية كان من أسباب الفشل فيها اختفاء ورقة قاطعة فى الدعوى بفعل الزميل الاستاذ عبد الفتاح حسن .

الدفاع - يخيل لى ، بلاش الكلام ده .

الشاهد - أنا متحمل كل مسئولية . الدفاع - المساله مش مساله نحمل مسئولية .

الرئيس - احنا حنرد عليه واحنا الآن بصدد محاكمة متهم .

سراج الدين - النواقة دى الى حايقولها أرجو أن يذكرها لانها دليل نفى .

الرئيس - انت نفاهم مع الدفاع وهو الى ينكلم .

الشاهد - ساقولها حتى لو كانلى او على ، أنا كنت فاكر ان الدفاع ما يلجأش الى خصوم قالوا ما قالوا بسبب الخصومة وما يلجأش للاستشهاد الا باستاذى الاسناد محمد على رشدى الى يعلم اننا كنا على خلاف فى رأى فى مسائل كان الاستاذ محمد على رشدى يضطر ان يدافع فيها عن الحكومة لكن بعد هذا فأنا مستعد أشرح المسألة كاملة له أو عليه .

الموضوع قبل سنة ١٩٢٨ - ودى فترة بعيدة سنوية - قبل سنة ١٩٢٨ شركة السكر باعت ٤٠ فدان و ٧ بيوت أنقراض كانت قائمة فى الروضة بمبلغ ٢١٠٠ جنيه يعنى المتر ما يساويش الا ١١ مليم بصرف النظر عن أن المباني بيعت لناس من الروضة ومن أبو قرقاص . وأرجو ان تعفينى المحكمة من ذكر الاسماء بيعت الارض قبل سنة ١٩٢٨ وفى سنة ١٩٢٨ يظهر الناس الى استنروها رأوا انها ما بيعتش بالصورة الى تصوروا فتصوروا انه لو انشىء مركز فى « الروضة » يمكن نباع الارض فبدأوا بارسال سكاوى

للجهات المختصة على اساس ان مركز « ملوى » مركز جديد فى « الروضة »
فالجهات المختصة رأت انه مافيش داعى لانشاء المركز فى ذلك الوقت وان
المقصود بهذا الطلب هو تصقيع هذه الارض ، فحفظت الشكاوى ونكرر ذلك
فى سنة ١٩٣٠ وحفظت الشكاوى ايضا وفى سنة ١٩٤١ ألف
الرئيس السابق حسين سرى لجنة لاعادة النظر فى التقسيم الادارى
ووضع لها مبادئ منها انه اذا كان فيه مركز كبير ينشأ
مركز آخر ، وان يراعى فى مقره أن يكون متوسطا بين البلاد وان يكون
متصلا بالطرق وغير ذلك . وفى ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ انتهت اللجنة
الادارية الى ان مركز ملوى مركز كبير وانه من المصلحة العامة أن ينشأ
مركز جديد ، واختاروا بغير ما تدخل أو وساطة بلدة المحرص لتكون مقرا
للمركز الجديد ومعنى الرسم الموضح لذلك وصدر هذا القرار من اللجنة
فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٣ وفى هذا العام كان أخى عضو مجلس نواب
وكان محل الثقة لانه لم يمض عليه حوالى السنة فى مجلس النواب . وكان
وفدى لا هو راجل واسع الافق فى معلوماته ولا هو راجل قانونى حتى انه
يقال اثر على أحد أو توسل بأحد . ووصل أمر هذا الى اهالى الروضة
الطامعين فى جعل بلدهم مقرا للمركز فتقدموا بشكاوى للجنة اثبتت فى
١٩٤٣/٨/٣١ وقالت انها رأت ان تنتقل الى البلدين لتفاضل بينهما .
انا مضطر اذكر اسماء وأنا آسف والشخص الظاهر فيهم هو عمدة الفكرية
كامل عثمان وابن عم عبد الحميد عبد الحق وعبد المجيد عبد الحق وصهرهم ،
فى نفس الوقت ومفيش شك انهما كانا أقوى نفوذا واتصالا من شخص زى
أخويا وارجح أنه بتأثيرهما ارسلت هذه الشكاوى وانتهت اللجنة الى انها
تنتقل للمفاضلة بين البلدين والقرار ده للأسف لم ينفذ . ما انتقلوش . .
وأعضاء اللجنة أو بعضهم على قيد الحياة وممكن سؤالهم ونامت المسألة ولم
نشعر بحاجة بعد ذلك وبعدين راحت حكومة الوفد وعلى حين غفلة صدر
تقرير اللجنة فى سنة ١٩٤٦ واذا بها تختار الروضة مقرا للمركز بغير
أسباب .

الرئيس - كان مين وزير الداخلية سنة ١٩٤٦ . **الدفاع -** المرحوم صدقى
باشا .

الشاهد - معروف فى عهد مين تقرر هذا وكانت الفكرة فى التقرير
ان تنشأ مديرية جديدة من بعض مراكز مدينة أسيوط والمركز الجديد كان
حلقة من فكرة تنفيذ وفى سنة ١٩٤٨ وأنا كنت فى وزارة العدل ، فوجئت
بأن ميزانية وزارة الداخلية يضاف اليها فى آخر لحظة ان لجنة مجلس
النواب المالية ترى بموافقة وزارة الداخلية أن يضيفوا الى ميزانيتها كذا
ألف جنيه لانشاء مركز الروضة وهذه الطريقة غير دستورية لأنه يجب فتح
اعتماد اضافى يوافق عليه البرلمان ولحسن الحظ أن التقرير فى الآخر وزع
فلفت نظر شخص من واضعى الدستور القديم هو الاستاذ على المنزلاوى
وهو ليس من مديرية أسيوط كلها وليس بيننا وبينه أى صلة فقام فى

البرلمان وقال أنا لفت نظري كيت وكيت وهذه المسألة غير دستورية وإذا كانت الوزارة ترى انشاء المركز نتقدم لفتح اعتماد اضافي ولكن المجلس لم يأخذ بذلك وبالفعل في أواخر سنة ١٩٤٨ انفتح المركز في الروضة ولا اغالى إذا قلت ان ذلك كان ضد رغبة مائة ألف شخص .

الرئيس - تعداد بلدة الروضة اد ايه ؟

الشاهد - نمانية آلاف شخص . والمحرض سنة آلاف والناس أخذت تشكو لأنها بقت تتعب في الوصول الى الروضة والمهم ان لهم مملهم في البرلمان وعمل المركز في الروضة وبدأت الشكاوى تقدم لغاية سنة ١٩٤٩ ثم قامت المعركة الانتخابية سنة ١٩٥٠ ورشح فيها أخى مع مرشح دستورى ومرشح سعدى ودارت المعركة وبحق على هذا الاساس وحدة كل الناخبين قالوا أن الطريق الوحيد الى تدور عليه المعركة هو نقل المركز الى المقر الى نستريح فيه ووجدوا في تصرف النائب السابق بجعل مقر المركز بلدة الروضة شيئاً لا يربحهم اليه وكانت النتيجة انهم عملوا اجتماع كبير ضم ١٩ بلد تعبانة من وجود المركز في بلدة الروضة واجمعوا على انهم يؤيدوا أخى اذا عمل على احقاق الحق ونقل مقر المركز الى بلد اخرى وهى بالمصادفة بلدى وبلد أخى ونجح في الانتخابات وأخى عرف بأنه اذا قال صدق واذا وعد وفى فسعى لان ينفذ ما وعد به . . وجه قال لى فتقدمنا بطلب لا بنقل المركز من جهة الى أخرى وانما قلنا فيه ان لجنة زمان قالت كيت وكيت وبعدها لجنة ثانية قالت كيت وكيت وقررت الانتقال للمفاضلة بين البلدين . . فنرجو ان تنفذوا قرار المقارنة . . هذا هو ماطلبناه والوزير أحال المسألة مباشرة الى مفتش الداخلية المختص . . فقام المفتش وعاین البلاد وانتهى فى سرعة بالغة مشكورة الى أن بلدة الروضة لا تصلح لاسباب عديدة . . منها انها فى الزاوية القبلية الشرقية للمركز ومواصلاتها معدومة مع أغلب بلادهم وقدم تقرير اضافيا فى أواخر فبراير أوائل مارس سنة ١٩٥٠ وكانت الناس تلح علينا ليبر أخى بوعدة . . فجه التقرير وللأسف تراخى . . ان كان الوزير المتهم هو السبب أو غيره ماعرفش وانما مصدرش القرار . . محمود أخى انقطع فى مصر علشان ميوريش وشه للناس من كسوفه لعدم تنفيذ وعده له لعل الحكومة ترى ان نيسر لها سبيل نقل المركز فقد كان من بين ما ورد فى التقرير الذى قدمه المفتش ان الموظفين ماهمش لاقين مساكن فقلت لاخى نتبرع للحكومة بمبلغ وبأرض تيسر لها انشاء المركز وتنفيذ النقل وكتبنا لها بالتبرع بقطعة أرض ومبلغ الفين جنيه وكنا فاكرين فى هذا كفاية . . ولكن برضه ما صدرش قرار النقل فقلت لاخى لازم الموضوع ما عرضش على الوزير كانت صعبة بالنسبة لشخص مالوش حظوة .

الرئيس - مالوش حظوة ليه هو مش نائب وفدى ؟

الشاهد - نائب وفدى ولكن مالوش حظوة عندهم لان مش كل النواب لهم حظوة . وأنا كنت حسن الظن فى حكومة الوفد وبعدين كتبت بالبنط العريض وعندى حاجات كثير جدا مستعد أقولها . . فراح أخويا وقابل

سراج الدين وفهم منه ان كفاية على الحكومة الأرض الى تبرع بها وبلاش الفلوس . يقولوا لآخويا تبرع بالمبلغ للوفد يقول لى ايه هيه المناسبة السعيدة الى تبرع محمود أخويا فيها بخمسة آلاف جنيه . . . كان النحاس اتجوز ؟ كان أخويا فهم ان المبلغ الى يتبرع بيه للحكومة بلاش - ويروح . . . ان كان لفؤاد ولا للوفد ولا للخزنة ولا للنحاس ما عرفش .

الرئيس - دى الى بيسموها واجبات (٣) ؟

الشاهد - وواجبات سببها غلط لانها فى نظرى مش واجبات . . . وانما مقدمة نظير عمل من اختصاص الوزير وأنا قلت يجيبوا الدفاتر بتساعة الوفد . . . يجدوا أنه من سنة ١٩٤٩ وهى السنة التى اترشح أخويا فيها وفدى لم يتبرع للوفد الا بمبالغ تتراوح بين خمسين الى ٣٠٠ جنيه ولكن ان الخمسين تتطور الى خمسة آلاف . . . ده مش معقول انه يكون تبرع .

الرئيس - والحديث الى دار بين فؤاد سراج الدين وأخوك عن المبلغ كان ايه .

الشاهد - فهم أخويا انه كفاية يتبرع بالاطيان . . . والمبلغ ياخدوا النحاس .

الرئيس - أخوك الى راح اداه للنحاس بنفسه ؟

الشاهد - اداه لفؤاد . . . وقد حصل ومادام هما عاوزين يكتفوا بالاطيان كفاية . . . وبعدها بأيام صدر القرار بنقل المركز .

الرئيس - بعد ما اندفع المبلغ .

الشاهد - قبل المبلغ ، وانما كان فيه وعد . . . صدر القرار ونفذ وأخويا راح علشان يجيب المبلغ وفضل فى البلد لغاية محضره بعد شهر وأودعه فى بنك مصر فرع ملوى وجاب شيك وراح للبasha فى البيت وقال له أنا معايا الشيك بالمبلغ . . . فقال لا روح اصرفه وهاته . . . فراح جاب الخمسة آلاف جنيه من بنك مصر - ويمكن الرجوع فى هذا الى البنك - وسلمها للمتهم فى بيته . . . فقال له تانى يوم روح قابل النحاس فلما راح له فهم من النحاس على وجه التحديد ان المبلغ وصله كاملا من فؤاد باشا .

الرئيس - فهم ازاي . . . شكره يعنى ؟

الشاهد - والله ما قدرش أعرف الحديث بالضبط كان ايه . . . ولكن النحاس ما انكرش المبلغ وكتب فى الجرايد ، وبعدها دفع المبلغ وفهم انه وصل للنحاس . . . رفعت دعوى من اهالى الروضة . . . أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الغاء هذا القرار بحجة أن المبلغ المرصود فى الميزانية لانشاء هذا المركز باسم مركز الروضة صدر بقانون ولا يلغيه الا قانون . . . وان الوزير توخى به غاية حزبية وهى خدمة النائب الوفدى . . . والحجة الأولى الشكيلة فى اعتقادى حجة واهية بدليل ان العهد الحاضر لما الغى المركز لم يصدر قانونا وانما هكذا صورت الدعوى فقلت لآخويا طالب الجهة المختصة بتصحيح الوضع باستصدار قانون . . . ف قيل له اننا سنتدارك هذا فى الميزانية . . . أما المسألة الموضوعية . . . وهو ان التبرار توخى غاية حزبية فهى مردودة بشئ من أهم النقاط . . . فانه على أثر صدور القرار الذى أصدره الوزير مشكورا وعلى حق تقدم نائب سعدى لا يمت للموضوع بصلة . . . تحت ضغط الاهالى الى مكتب الوزير وأنا موجود

صدفة هناك وقال أنا جاني باسم الاهالى أشكر الوزير على هذا الصنع . .
فالوزير كان مشغول ولم يستطع مقابلته فسجل هذا الشكر كتابة فى ورقة
على مكتب الوزير . . وادخلت الورقة لسراج الدين فأشر بارفاقها فى
الدوسيه ومن حسن الحظ ان الاستاذ عبد الفتاح حسن - وكان وكيلا برلمانيا
لوزارة الداخلية - أشار الى هذه النقطة على أثر تقديم سؤال . . بهذا
الشأن فى مجلس النواب قال : الى يقطع فى الدلالة على انه لم يتوخ غاية
حزبية ان نائب سعدى .

الدفاع - هذه الواقعة صحيحة .

الشاهد - لكن الورقة فى . . ضاعت الورقة . . جينا فى الجد ودخلنا
فى الدعوى . . هاتوا الورقة . الورقة اختفت . فى الورقة قالوا عبد الفتاح
حسن نزعها . المهم ضاقت بنا السبل وحكم فى القضية وعندنا الحكم وكان
أساسه أولا أن قرار النقل مش بقانون . . وثانيا أنه صدر تلبية لرغبة
نائب وفدى . . اردت انى أعمل التماس فقصدت النحاس باشا وهذه هى
أول مرة اقبله فى بيته . . وقلت له قول للاستاذ عبد الفتاح حسن يدينا
الورقة . . فالراجل كان خالى الذهن عن الموضوع جميعه . قلت واحدة
من اثنين أما أن كبر السن له تأثير . . أو أن حكاية الخمسة آلاف
جنيه . . . ماكانش لها قيمة لان فيه حاجات أكبر منها كثير وبعدين جاب

الاستاذ عبد الفتاح حسن وادانا وعد انه حايجيب الورق .

الدفاع - نبحت عنها . **الرئيس -** الدفاع مايقاطعش الشاهد .

الشاهد - وأنا أول ماخرجت من عند النحاس . . . لفت نظري انه مش
فاكر حاجة .

الرئيس - ما فيش ألفين جنيه تانى ؟

الشاهد - حكاية الالفين جنيه . . أنا فى سنة ١٩٥٠ - افكر فى اغسطس -
خلت دايرة شيوخ فى مديرية اسيوط وعرض على اخويا انى اترشح وكنت
موظف وانا من يوم ما اشتغلت معاون نيابة لغاية ما وصلت وكيل محكمة
كنت اترقى دائما بالامتياز . وكان اخويا اصيب بدبحة صدرية فقال انا
مش قادر أوفق بين عملي البرلمانى وقضاء مصالح الناس وبين عملي الزراعى
الى بناكل منه عيش . . قعدنا فى كازينو كليوباترة فقلت له أنا مش
عاوز اتقل عليك فان شئت ترشيحى أرشح نفسى . وفعلنا اترشحت وكتبت
اسمى مستقل وبعد كده طلعت فى القرعة بتاعة سنة ١٩٥٠ وانا سمعت
ولم أسمع الا فى التحقيق بس للاسف ان اخويا دفع لهم ألفين جنيه .
لفؤاد باشا . . كل حاجة فؤاد باشا . . هو كان فيه غيره . ماكانش فيه
صغبرة ولا كبيرة تعمل بدون رأيه . مسألة الرغيف مثلا وقفت وعارضت
فيها . . وجه غنام . . وقال . . انه قال لنا كيت وكيت ومشيت .

الرئيس - أذكر لنا كام واقعة كده معينة ؟

الشاهد - الاستاذ زكى العرابى اقترح انى اخش اللجنة المالية ويظهر
اجتمعوا مع بعض هوه وابراهيم عبد الوهاب وعمر عمر وعرض اسمى

فعارض فؤاد سراج الدين فى هذا . وانا أقول نقلا عن روايه الاسناد ابراهيم عبد الوهاب لى . . وكان اساس معارضته انى شخص مستقل وهم عاوزين يجيبوا وفدين ييسروا تحرير مشروعاتهم . . وبعد كده اتصل بيه ابراهيم عبد الوهاب وقال يا سيدى انه كاتب نفسك مستقل ودى من أسباب اعتراض فؤاد سراج الدين عليك . . وانه مش ميولك وفديه فقلت له . . لو كانت هذه هى العقبة فقول انى وفدى وفعلا مرت المسألة على هذا الاساس ولكن على شرط انى سواء وفدى أو غير وفدى مش حاكون ضده . دخلت اللجنة المالية ومشيت وكنت سباق لتأييد الدكتور بيومى مذكور فى حكاية التسعمائة ألف جنيه . . وشركة سعيدة . . والملاحظات .
الرئيس - اخليت بالشرط يعنى .

الشاهد - طبعا . . أنا كنت اعتقد ان بيومى مذكور كان محقق فايدته ، مثلا حكاية التسعمائة ألف جنيه (٤) . . فتحوا اعتماد علشان زيادة سعر القصب قرشين فى القنطار وانا واخى من أكبر الموردين للقصب ، من الخمسة الاوائل فى نوريده . . ومن مصلحتى أخذ القرشين ومع ذلك وقفت فى اللجنة وعارضت وقلت انا ماحملش الخزانة المبلغ الضخم ده . . الا اذا ثبت ان الشركة بتخسر فعلا . . والفيصل فى ذلك هو مصلحة الضرائب . . حسب الانفاقية المبرمة مع الشركة . وأنا قلت لازم تجيبوا تقرير من مصلحة الضرائب . . نقول فيه ان الشركة خسرانة علشان أحمل الميزانية هذا المبلغ الضخم وبعد كده ما اعرفش ايه الى حصل وظل الموضوع واقف .
الرئيس - مين الى كان يجبذ صرف الاعانة .

الشاهد - الوزراء الوفدين كلهم . . كبيرهم . . وصغيرهم . . كانوا يستلهموا الوحي من فؤاد سراج الدين فى أكثر المسائل ، بل بالعكس كان فيه مسائل ماكانش الانسان بيشعر فيها بالتضامن فى المسئولية بينهم . . مشروع خزان أسوان يعنى . . كان الحاجة الى ما تعجبش فؤاد سراج الدين يوحى لبعض الاعضاء انهم يعارضوا فيها .
الرئيس - هدفه من كده ايه .

الشاهد - والله ما اعرفش . . انا رايت انه كان عاوز يكشف الكل ويبين انهم كلهم بيغلطوا وما بيعرفوش حاجة ، حكاية البترول . . وكثير ييجى بعد ما نعارض فى المسألة وهو يفوتها زى ما هو عاوز .
الرئيس - شركة عبود كانت حتستفيد ايه من التسعمائة ألف جنيه مادام المبلغ حيصرف فرق سعر .

الشاهد - مافيش شك انها تستفيد . الأصل ان الزراع يبيع بما يجزيه . . والمنتج ياخذ الثمن الى يتفق مع مصاريفه والتاجر هو الذى يدفع ما يجزىنى . . فعبود لو ترك لوحده فان مصلحته تضطره أن يشتري ما يجزىنى وما يتناسب مع فائدتى . . لكن لما هو يدينى تسع قروش والحكومة القرشين الفرق . . فالقرشين دول يبقوا راحوا عن دماغه . وجه لى الصحفيون وأنا خارج سؤالا فى العظم وهو هل دفعنا الخمسة آلاف جنيه

من جيوبنا أم اننا جمعناها من الناس ويكفينى ان احيل على التحقيق الذى أجرته لجنة التطهير ونحن كنا فى وزارة الوفد تنزل ايراداتنا وفى الأيام الى بننصرف فيها لزراعتنا تعلو ميزانيتنا وأما عن إلغاء المعاهدة فقد كنت ممن عارضوا فى الغائها وقلت ان ده اقرار لم يكن نتيجة دراسة سابقة ولم تعد العدة له ، ولما طلب منى أن أكون فى مجلس الشيوخ علشان يبقى القرار اجماعى قلت لا وجانى الاستاذ عبده أبو شقة والقرشى وبرضه مارحتش وفوجئت عند اطلاعى على المضبطة انى كنت حاضر .

الرئيس - مافيش شك ان إلغاء المعاهدة كان عمل مجيد ؟

الشاهد - مافيش شك عمل مجيد وأنا قلت يجب ان نسير فى سياسة قومية وليست حزبية . وعلشان كده أنا مارحتش .

الرئيس - مش كان يجب أن نناقش المسائل دى على الأقل فى جلسة سرية ؟

الشاهد - مافيش شك انما هم كانوا فاهمين ان **فاروق** لن يوافق على إلغاء المعاهدة ويبقى ده عمل مجيد منهم .

الرئيس - يعنى هم اخرجوا **فاروق** ؟ **الشاهد -** أيوه .

الرئيس - ايه قصة مشروع خزان أسوان بتاع عثمان محرم ؟

الشاهد - عثمان محرم كان على حق وأنا اطلعت فوجدته فى جانب المصلحة العامة وسألت زميلا فاضلا قريب زكى العرابى .

الدفاع - الدكتور محمود الشيشينى .

الشاهد - هو كان يقول انه مشروع غير اقتصادى والحقيقة انى وافقته فى جزء بغير دراسة على قد ما سمحت لى عقيلتى غير الهندسية وهو كان يرى أن يجب أن تكون هناك قناة توصل الى الخزان .

الرئيس - يعنى كنت بتشعر ان فيه حد زى فؤاد سراج الدين كان بيدفعه لكده علشان يعرقل المشروع ؟

الشاهد - أنا رأيت انه كان بيعارض عثمان محرم فى حاجات كثيرة . علشان يكشف زملاؤه .

الرئيس - تقدر نذكر لنا واقعه ثانیه كان عايز يكشفهم فيها ؟

الشاهد - استجواب كان تقدم بشأن محطة توليد شمال القاهرة واللى تقدم بالاستجواب شخص كان على صلة وثيقة بسراج الدين . هو فريد أبو شادى والاتصال الوثيق ده كان يجعل فؤاد باشا يوعز بذلك والحكومة أبدت بيانات وفريد أبو شادى قدم بيانات وأنا قلت أدونا أسبوع علشان ندرس فأجلوه أسبوعا وأنا رحت اطلعت بنفسى فى وزارة الاشغال علشان أفهم المشروع ايه علشان دى مسائل دقيقة ماكنتش قادر أفهمها ومن عجبى انى بعدما اعدت أدرس أسبوعا منعونى من الكلام وبواسطة السيد حسن يس مر المشروع . . وأنا جاى من البلد كان معايا عبد الرحمن حفى الطرزى فقال لى انت رايع فقلت له والله رايع وكان من مهازلهم انهم يجيبوا واحد زى حسن يس يحطوه فى مجلس الشيوخ . . مش كفاية مجلس النواب .

الرئيس - كان يقوم يشوشر بس ؟

الشاهد - ايوه ٠٠ وفيه وقائع تانيه كثير قوى ٠٠ الصحافة الي كان بيدافع عن مشروعها الاستاذ عبد الفتاح حسن وهم كانوا يريدون الحد من حرية الصحافة وانا وقفت وقلت أحنا حنرجع لعهد صدقي تاني فقال لا مع الفارق .
الرئيس - ليه كانوا بيعملوا المشروع ده ؟

الشاهد - علشان السراي ٠٠ شيلنى وأشيلك ٠٠ كانوا بيجاملوا السراي علشان يبقوا فى الحكم ٠٠ وشركة سعيدة حد يقول فى الدنيا فى اتفاقية انه اذا كانت الشركة لا تقوى ذمتها على سداد الديون فى يوم معين نديها الفلوس علشان ذمتها تبقى مليانة ٠٠ وهذا غير تشريع الصحافة وحاجات نانية . وهناك مسألة ملاحات بور سعيد أيضا عارضتها فى المجلس وقلت ان فيه فرق بين ملاحات المكس وملاحات بور سعيد ولكن مافيش فايده . وغير دى حكاية ميزانية وزارة الداخلية وقد كانت الوزارة تكيل لها بكيل غير الكيل الي بتكيل بيه للوزارات الاخرى وأنا قلت كده وأنا أحمل هذا الخطأ للاستاذ عبد الفتاح حسن لانه كان زى ظل الاستاذ فؤاد سراج الدين وكان بي فخرك بكده وانا اعتقد ان كل ما هو منسوب لسراج الدين ضالع فيه عبد الفتاح حسن ٠٠ وميزانية وزارة العدل وأنا اشتغلت فيها ست سنين وجايب معايا التقرير وفيه فى صفحتين متقابلتين ميزانية الوزارة بالنسبة لمجلس الدولة والاخرى بالنسبة لإدارة القضايا وكان يرأسها من أقارب النحاس عبد السلام النحاس . كان بيعين فيها بدون مناسبة ونيجي لمجلس الدولة ٠٠ المجلس عايز ٩٠٠ جنيه علشان المجلة الي بتدر على الحكومة ربعا انقطعت برضه ودى حاجات اوغرت صدر الاستاذ محمد علي رشدى الي جايبينه شاهد نفى علشان يخرجنى انا .

ومن ضمن الاسباب الي حملت البرلمان على الموافقة على قانون الاجراءات الجنائية الجديدة ان انصارهم حيتعينوا بسبب زيادة معاونين النيابة والمساعدين وحاجات ثانية كثير .

الرئيس - هل كان لسراج الدين دخل فى ترقية بعض القضاة ؟

الشاهد - مافيش شك وكان بيطلب منى أنا ، وأنا مدير مكتب وزير العدل واسماؤهم موجودة . ومنهم الشيخ **علام نصار** وواحد اسمه **طعيمة** .
الرئيس - ماكانش بيتصل بالوزير ليه ؟

الشاهد - لم يكن على علاقة وثيقة بعبد الفتاح الطويل وبدال ما يحمل نفسه جميل عنده يقول لى أنا ٠٠ وهم طلوعوا المشروع بعد ما قدروا يختصروا العدد لغاية ٢٠٢ قاضى تحقيق فأنا وقفت باعتبارى مقرر اللجنة وقلت يكفى أننا نعين عدد قليل منهم لغاية ما يتكشف العمل ونرى اذا ما كانوا يكفوا أم لا ٠٠ وده كان بناء على تقرير وضعته لجنة برياسة رئيس محكمة النقض وانتهى أخيرا الى ٦٩ قاضى لدرجة انى استهدفت لنقد رجال النيابة ولامونى لانى وقفت فى وجه المشروع .

٠٠ وحكاية المولاس كان بتاع حسين سرى ودى افتر عرضت على المحكمة وكان عبود علشان ينقض من أرباح شركة السكر كان عايز يعدم بعضه بالرغم من ارتفاع ثمنه ٠٠ وحكاية انقاص وزن الرغيف فانا قلت لا ٠٠ نخلطة ونرفع ثمن الدقيق الفاخر علشان الغنى اللي عايز ياكل عيش ابيض يدفع فيه كثير ٠٠ وأنا أرجو اذا كان الدفاع يجب ان يوجه لى أى شىء يجرحنى فيه فليكن بحضورى وأنا على استعداد أن أقول الحق ولو كان على نفسى ٠

الرئيس - نقدر تدينا فكرة عن سراج الدين كرجل سياسى ٠ هل كان يهدف لمصلحة عامة أو حزبية أو شخصية ٠

الشاهد - كان مخه جبار وداهية وراجل سياسى نابه وهو شاب استطاع ان يسيطر على النحاس وده شخص كان أقل ما يجب لمصلحته أنه يعمل على تدعيم هذا الحزب ولكنى كنت أعجب ان الرجل ده لا يحرص على الحزب ولا على المصلحة العامة ٠٠ ساعة يمشى مع السراى وساعة حزبى وساعة متطرف وساعة غير حزبى وساعة يجامل أشخاصا وأنا أعتقد ان ٥٠٪ غيرى جنوا منه شرا فى مسائل لا تتفق مع الصالح العام ولا الحزبية كان بيعملها لمصلحة أشخاص ٠

الرئيس - هل تعتقد انه اخر حزب الوفد ؟

الشاهد - دا قضى عليه ودا كان رأيهم كلهم اذا استبعدت سيادتك الدلائل ٠

الرئيس - عايزين تبرز مسألة فصلك من الوفد ؟

الشاهد - فى أول مرحلة التطهير للتغطية ٠٠ هم فصلونى وأخى وأحمد قرشى واثنين قرايبه ودول لهم وضع خاص ٠ والواقع انى كنت باقول عايزين راجل نظيف ولما راحت الوزارة بعد ٢٦ يناير كنت أجمع فى مكتبى ناس وكان تليفون مكتبى مراقب وكنت أجمع الوفدين فى مكتبى وأقول لهم اننا لازم لنا شخص نظيف وكنا ٣٥ شخصا وكتبنا عريضة قالوا ان فيها ذما للنحاس والواقع انها كانت بعيدة عن ذلك لان كل اللي قلناه ان البلد أضر حاجة فيها الحزبية فجنبنا يا فاروق شر الحزبية وبعد كده سمعت بأن فيه اتجاه على ان ما حدش يقدر يحد من سلطة سراج الدين الا وجود مكرم فى الوفد وأنا كنت معجب به من زمان من أيام ما كان يترافع كمحامى وأنا كوكيل نيابة وقلنا يرجع لمركزه السياسى ٠

الرئيس - وتعملوا ايه فى النحاس مش كان مختلف معاه ٠

الشاهد - الناس كانوا بيشفقوا على النحاس ، ومكرم له شخصيته وله نشاطه وفيه كل الكفاية للحد من نفوذ سراج الدين ٠

الرئيس - العلاقة الى بينه وبين النحاس مش علاقة عمل ؟

الشاهد - والله ما اقدرش أقول غير كده لان فيه اشاعات ٠

الرئيس - يمكن كا مغشوش فيه ؟

الشاهد - جاز ٠٠ ووصل أمر هذه الاجتماعات الى النحاس فجانى

عبد الرحمن مصطفى خليفة ووضع لى رزمة فلوس على المكتب وقال لى ارفع دعوى على أخى فى مجلس الدولة فقلت له سوا الخلاف أولا فقال حاروح لحد تانى فأنا كنت عايز أمنع أن حد يصطاد الراجل ده فرحت معاه الى النادى المصرى ووصيت ياسين سراج الدين الى لطش منا ألفين جنيه وجميل وده الراجل الى اقـسـدره ، وكنت ما أكلم ياسين بالذوق ما فيش فايدة وقلت له ان أنا ايدى فى بق أخوك قعد يقول ايدى فى بق أخوك شرحت له حكاية الخمسة آلاف جنيه فراح قالها لفؤاد سراج الدين ففصلونى .
الرئيس - مش لمواقفك السياسية ضدهم ؟

الشاهد - فصلى كان لهذا السبب . . وأحمد قرشى ومهنى وشريف قرشى يفصلوهم ليه . . دا احنا كلنا مجنى علينا من الاحزاب .
الرئيس - نرجع لحكاية الالفين جنيه بتوع ياسين .

الشاهد - فى يوم كانت بتتباع اراضى تابعة لمصلحة الاملاك وأصر أحمد قرشى على شرائها فقلت مافيش مانع ان اولادى يروحوا يصلحوها فجمعنا أربع بيوت أنا وأخويا وأحمد قرشى جايب فلوس كثير من الصعايدة وعلمنا أن الأرض ستباع لاحد شخصين اما يس سراج الدين أو حسين البدرأوى . كان فيه مزايده ولكن مين الى حيزود قصاد يس والبدرأوى . . وعلى العموم احنا زودنا ودفعنا ألفين جنيه علشان المزايده وبعدها دخلنا كنا معتقدين ان المجاملة من ياسين أنه مايزودش علينا لاننا كنا وفدين ويكفيه ما أخذ . وبعدين واحد قال اتصلوا بياسين علشان ما يزودش عليكم فقال طيب وخلانا نزود لغاية ١٣٥ جنيه الفدان قعد يزود ونزود . صعايدة . . فالصعايدى فى الحاجات دى يخرج عن شعوره . . فوصلت الأرض لغاية ١٣٥ جنيه فى ست قطع عمرها ما حصلت فى فدان بور لم يزرع الا الآن لكن نتيجة المزايده كلها غير متصلة . قلنا ان وجود القطعة دى يفوت علينا ان الارض بتاعتنا تكون متصلة فقال أنا اشتريت فيا تاخدوا الارض وتدفعوا لى ألفين جنيه يا أخذ أرضكم وأدفع لكم ألفين جنيه فقلنا له تحب انك تقبل من أربع بيوت وفدية ألفين جنيه فقال دى مسألة تجارية فأعطيناه الالفين جنيه ومثلها لحسين البدرأوى .

سراج الدين - أيوه . . سيادتك بتقول ان أخوك جانى بعد تقرير المفتش علشان المركز وعرض على الموضوع .

الشاهد - لا مش جه قابلك . . تقدمنا احنا فى الاول بالتبرع .

سراج الدين - التبرع فى المقابلة . . الشاهد - ما اعرفش عرض عليك ما عرضش .

سراج الدين - وبعدين راح البلد بعد ما قابلنى . الشاهد - ما قلتش راح البلد .

سراج الدين - ما راحش . . أخوك قابلنى وأثرت حكاية التبرع .

الشاهد - انت متصورلك انها طالت شهور . . أخويا انقطع لها هنا وساب

شغله علشان الحكاية دى وانت عارف قعاده هنا يضحى فيه قد ايه . وقعد هنا ساعات ، أيام أسابيع ما اعرفش .

الرئيس - أقل من شهر يعنى ؟ **الشاهد -** أقل من شهر .
سراج الدين - أنا أفهم انى باناقش وكيل محكمة يفهم ما وراء السؤال ويفهم السؤال الخامس الى حبقى أقوله ، انت قلت ان الوزير تراخى فى اصدار القرار فجاء اخوك وقلت له روح شوف لحكاية دى . . ادينا فكرة كل الخطوات دى تمت فى قد ايه ؟

الشاهد - أسابيع .
سراج الدين - تقرير المفتش فى ٦ أبريل وأنا تأشيرتى فى ١٦ أبريل . . فهل ١٠ أيام من تقرير المفتش كثير . . **الشاهد -** دا شغوى .
سراج الدين - لا . . تقرير كتابى . عشرة أيام بين تقرير المفتش ومقابلة الوزير تثير الريبة وتقول انه رشانى بخمسة آلاف جنيه .
الشاهد - مش تثير الريبة . . احنا قلنا تراخى ومش دى العجلة الى كنا **الرئيس -** فيه مصرف اعتمد له مبلغ وبدأ التنفيذ فى كذا يوم .
سراج الدين - لكن أنا أوكد لحضرة الرئيس ان ده تم فى ١٠ أيام وماكانش له اعتماد . .

الشاهد - كان له اعتماد .
سراج الدين - المركز ما اعرفوش . . وعشرة أيام مش الفترة الى تقلق الواحد وتجعله يفكر فى الرشوة .
الشاهد - دى مسألة متروكة لتقدير المحكمة .
سراج الدين - انت بتقول انى كنت باعارض فى مشروع خزان أسوان فهل كلمتك ؟
الشاهد - لا . .

سراج الدين - حد قال لك انى كلمته علشان يكلمك ؟
الشاهد - لا . . انما فريد أبو شادى لم يكن يتقدم بمثل هذا الاستجواب الا بايعاز منك وكذلك محمود الشيشينى .
سراج الدين - مش يمكن الايعاز من قريبه زكى العرابى . . الم تكن تعلم ان محمود له رأى فى هذه المسألة من سنة ١٩٤٧ ؟ واعلنه صراحة فى الجرائد .

الشاهد - أعلم منه هذا ، ولكن ده مشروع حيوى لا يختلف فيه اتنين .
سراج الدين - تبقى معارضة الشيشينى سابقة ومش بايعاز منا .
الشاهد - لا . . أنا أعتقد ان المقالب الى كنت بتعملها فى عثمان محرم وأمثاله هى الى تحملنى على هذا الاعتقاد .
سراج الدين - يعنى استنتاج ؟ **الشاهد -** استنتاج .
سراج الدين - وهل مشروع الكهرباء ده لم يمر ؟ **الشاهد -** لا . . لم يمر .
سراج الدين - وما رأيك انه صدر به قانون فى عهدنا . . أرجو اثبات انه قال ما مرش .

الشاهد - جايز أكون نسيت .
الدفاع - انت كنت عضو اللجنة المالية والمشروع ده مر وأدرج له ٢٤ مليون جنيه يا أخى .
سراج الدين - انت قلت انك ما كنتش وفدى واننا فصلناك وانت غير وفدى .
 ألم يرشحك الوفد للشيوخ ؟
الشاهد - يرشح ما يرشحش وأنا مالى .
الرئيس - مقابل الالفين جنيه ؟ **الشاهد** - دا بعد كده . . . الثابت ان أنا كنت مستقل .
سراين الدين - انت استقلت امتى من وكيل محكمة ؟ **الشاهد** - بعد الترشيح . . . طيب وعنده أبو شقة ؟
سراج الدين - كل رجال القضاء الى رشحهم الوفد اقيدوا أنفسهم مستقلين .
 لان رجال القضاء لا يصح ان يكونوا حـزبيين واحنا قلنا انتم مستقلين وسيبنا لكم الدوائر .
الرئيس - يعنى هو رشح كوفدى فهل قابلته قبل ذلك ؟
سراج الدين - أخوه أنا أعرفه قبل كده وهو جانى قبل الترشيح مع أخيه .
الشاهد - فين ؟
سراج الدين - فى بيتى ، وفى كل حته كان بيقابلنى .
الرئيس - قول لنا فين بالضبط فالمفروض انه يحصل اتصال بينكم انت سكرتير الوفد وهو مرشح وفد . **سراج الدين** - جه يا افندم وأخوه معترف انه اترجاني وأنا كنت معارض فى ترشيحه ، وهذا ثابت فى أوراق التحقيق .
الرئيس - دى أول مرة كانت ولا تانى مرة . **الشاهد** - تانى مرة .
الشاهد - تانى مرة كنت اترشحت بكيفى .
سراج الدين - يعنى ترشيح الوفد كان بكيفك هذه المرة ؟ . . . اذن كنت عضوا فى الهيئة الوفدية .
الشاهد - ما طلبتش وهم طلبوا منى خصم جزء من مكافأتى للنادى السعدى فرفضت كتابة .
سراج الدين - قلت فى التحقيق انك كنت بتحضر اجتماعات الهيئة الوفدية فى النادى السعدى . **الشاهد** - نيابة عن أخى .
سراج الدين - بقى واحد يقدر يحضر عن أخيه . . . هل أحمد رمزى عضو الاحرار الدستوريين يقدر يحضر اجتماعات الهيئة الوفدية نيابة عن أخوه اسماعيل رمزى عضو الهيئة الوفدية .
الرئيس - طب ازاي كان بيعارض سياسة الوفد وهو وفدى ؟
سراج الدين - كثير قوى كانوا من الهيئة الوفدية يعارضوا سياسة الوفد فى داخل اجتماعاتنا .
الشاهد - هل أنا حلفت اليمين فى الوفد ؟
سراج الدين - الرجل الذى يقسم اليمين فى محضر التحقيق وأمامكم مش يشهد الحق .

الشاهد - ابقى كذاب اذا كنت حلفت .
الرئيس - بتفيدوا حلفان اليمين في المحاضر ؟ سراج الدين - محضر أول
جلسه .

الرئيس - ما كانش فيه محاضر جلسات ؟
سراج الدين - للحاجات المهمة وأنا كنت أكتب القرارات في آخر الجلسة . .
والوفد رشحه مرتين برضاه .
الشاهد - تحلف بشرفك ؟

سراج الدين - أحلف بشرفي وربى وبأولادى أن كل ما أقوله صدق وان
كل ما تقوله أنت كذب . . بقى أنا أخذت منك ٥ آلاف جنيه يا حمزاوى . .
احمونى من الشاهد الى اتكلم من أول الجلسة لغاية دلوقت وعمال يقاطعنى
لما جيت اتكلم .

الرئيس - احنا نحمى الشاهد منك امسك أعصابك .
سراج الدين - اذا الواحد اتهم برشوة ولم تثر اعصابه يبقى ما عندوش
احساس . . كيف توفق بين انكم رشيتونا وبين انى عارضت في دخولك
اللجنة المالية . . المرتشى تبقى عينه مكسورة .

الشاهد - الرشوة سابقة بشهور على ترشيحي لمجلس الشيوخ في أول مرة
ودخولى اللجنة المالية كان عقب انتخابى في المرة الثانية وانت لمست
كرهى لك .

سراج الدين - انت كعضو في اللجنة المالية . اتفاقية شركة السكر تنص
على أن كل مليم يزيد في أرباح الشركة عن مبلغ معين يؤول للحكومة .
الشاهد - أعلم ذلك .

سراج الدين - وهل نعلم ان الاتفاقية تضمن للشركة ربح معين لو نقص
تدفعة الحكومة ؟ .

الشاهد - أعلم ذلك .

سراج الدين - اذن ليس على الشركة أى ضرر في أن تزيد أرباحها أو تقل
لان المرجع الى الحكومة .

الشاهد - لو رجعت الى أوراقى لجبت الاتفاقية وهى تنص على أن مافيش
القيود الى بتقولها .

سراج الدين - واذا ثبت انها لا تزال قائمة ونافذة الى هذه اللحظة ؟

الشاهد - أرجو امهالى حتى اطلع على الدوسيه .

سراج الدين - يعنى اذا ثبت هذا تبقى الريبة مالهاش محل ؟

الشاهد - لا . . مشروع الاتفاقية لم يعتمد ولكن نفذ .

سراج الدين - كان فيه اتفاقية وعدلت ولكى تعدل الاتفاقية يجب أن تعدل
بقانون .

الشاهد - أنا أعلم أن هناك مشروع اتفاق لم يقره البرلمان ولكن عمل به .

سراج الدين - دا اتفاق خاص بالاصلاحات والتجديدات ودا لا شأن لنا به .

الرئيس - انتم كنتم تبينتم ان الشركة بتكسب ؟

سراج الدين - دا جه وفد كان فيه محمود حمزاوى الوفدى وأخوه وعطية

الناصر الكتلى ، وخمسه آخرين لوزير الزراعة ٠٠٠ **الشاهد** - أيوه أخويا كان معاهم ما با أنكرش .

الرئيس - يمكن عبود له مصلحة .

سراج الدين - مالوش مصلحة . لان أى قرش يزيد تاخده الحكومه . .
تألف الوفد وراح لوزير الزراعة ١٩٥١ وكانت أسعار القطن مرتفعة وطلبوا اعانه فى زراعه القصب والا زرعوا قطنا . . كلام منطقى . . وزير الزراعة كلف الاقسام الفنية بالمعاينة واتضح ان تكاليف زراعة القصب كبيرة فعمل مذكرة لمجلس الوزراء قال فيها ان الشكوى فى محلها فاحنا لازم نشوف الحكاية دى .

الرئيس - تبحثها مع الشركة ؟ **سراج الدين** - كان لها شكاوى أيضا .

الرئيس - الشركة تقدر تشتكى وهى بتكسب .

اسراج الدين - دول فكروا فى قفل الشركة انما دى شركة جاها ١٠٠ ألف طن راح تعصرهم مليون طن .

الرئيس - الشركة لها امكانيات المليون .

سراج الدين - يعنى تقدر تعصر أى كمية وهى غير ملزمة فطبيعى أن يكون العبء على الحكومة .

الرئيس - هل راجعت ادارة الشركات بوزارة التجارة حسابات الشركة .
سراج الدين - كانت مدروسة قبل كده وكان فيه لجنة خاصة لان الشركة بتشكو .

عبد الرحمن صالح (المدعى) - الموضوع دا معروض فعلا على لجنة تحكيم لان الوزارة متمسكة باتفاقية ١٩٤٣ لذلك امتنعت الشركة عن دفع الضرائب واحنا مش عايزين نثير هذه المسألة علشان دقيقة شوية .

الشاهد - قد لا يجدى هذا الاجراء فى حمل زراع القصب على الانتاج وكانت المساحة بتكش فقلت انتم بتقصدوا الى زيادة الانتاج فقولوا لى هل انتم ضامنين انكم اذا اعتمدتم ٩٠٠ ألف جنيه نصل لنتيجة أم لا نصل ؟

سراج الدين - الفدان كان يزيد ١٢ جنيه وأفكر ان المزارع لو دخل جيبه مبلغ زى ده ينبسط انما القطن المزارعين مش عارفين أحواله ايه وهذا الاعتماد لم يصرف منه مليم للشركة وانما صرف على الزراع والبرلمان وافق عليها وأنا أقدم لحضراتكم المضبطة بكره ولم تكن محل اعتراض جسدى فى أى من المجلسين .

الشاهد - ماكنش فيه معارضة ، تاريخ ذلك كام ؟

الرئيس - على الدفاع احضار المضبطة .

الشاهد - بس التاريخ خدوا بالكم منه اذا جت بعد معارضتى تبقى اتسلقت .

سراج الدين - نرجع لمشروع خزان أسوان نتيجة دراستك للمشروع هل تنن لك منها أن **فريد أبو شادى** كان محقا أم لا .

الشاهد - أنا شالولت انى أنا أفهم المسألة دن . الشركة قالت القوة الحرارية بدل ما تبقى كذا . . يعنى المسألة لم تكن من البساطة حتى يخرج الانسان

منها برأى معين وأنا ما قدرتش أخرج برأى معين وأنا كل الى كنت عايز أقوله أن دى مسائل يجب أن يبحثها غيرى .

سراج الدين - ايه كان موقفى فى حرية الصحافة ؟

الشاهد - ما أقدرش أقول .. الى كان بيعترض على أنا عبدالفتاح حسن .

سراج الدين - أنا كنت معارض أم مؤيد ؟ **الشاهد** - يخيل لى انك كنت مؤيد .

سراج الدين - ايه رأيك انى أنا كنت فى أوربا ؟

الشاهد - دى حاجة لا يمكن أن تتم بدون رأى **فؤاد سراج الدين** ، هو

عبد الفتاح يقدر يعمل حاجة من غير رأيك .

سراج الدين - العريضة الى قدمتها لفاروق كانت علشان ايه ؟

الشاهد - علشان يجنبنا شر الحزبية .

سراج الدين - شر الحزبية ازاي وضع كان ايه قصدك .

الشاهد - هو أنا حا أرسم خطط للملك .

سراج الدين - انت أما تقول أعمل حاجة يبقى ضرورى فى دماغك خطة مش

يمكن كان بيستدعيك ويسألك .. **الشاهد** -

سراج الدين - هل قدمتم للملك السابق هدية فى زواجة؟

الشاهد - تقطع يدى .

سراج الدين - ما قدمتش علبة ذهب فيها فلوس ذهب ؟

الشاهد : أنا .. أنا .. تقطع يدى .

سراج الدين - انت وأخوك قدمتها .

الرئيس - (لسراج الدين) انت قدمت ؟ **سراج الدين** - كل مجلس

الوزراء قدم .

الرئيس - كان فيه أوامر من الحكومة ؟ **سراج الدين** - من السراى .

عبد الرحمن صالح (المدعى) - أوامر رسمية بالحصم من المرتبات .

سراج الدين - فيه ناس كثير لم يدفعوا .. سيادتكم .

الدفاع - كثير قوى ما دفعوش .

الرئيس - يعنى هو مش فريد فى نوعه لو كان الشاهد قدم هدية .

سراج الدين - يصح أنا بصفتى وزير أعمل حاجة غصب عنى .. انما دا

فرد عادى .

الرئيس - الأوامر كانت ان الهدايا لازم تكون ذهب ؟

سراج الدين - لا .. انما الذهب هو المفضل . (للشاهد) سيادتكم كنت

مقرر لجنة العدل ورحت قابلت النائب العمومى .

الشاهد - ايوه وكان معايا محمد على راشدى .

سراج الدين - قرشى كان له قضية ؟

الشاهد - كان أحمد قرشى مقدم شكاوى انتخابية ضد على الكيلانى وكان

يوكل فى هذا **عبد الفتاح الشلقانى** ، والتعب اضناهم فى حمل النائب

العمومى فى التصرف فيها وأنا كنت على صلة وثيقة جدا ب**عبد الرحيم غنيم**

خصوصا لما زعلت مع **عبد الفتاح الطويل** وطلب منى غنيم انى أروح عنده

ادارة القضايا فرفضت فصلتى به كانت عمل فانا قلت لهم انى أروح معاهم
واتفاهم معاه فبمجرد ما قعدنا بدا ان الشلقانى مش دارس القضية واحتسد
هو وعبد الرحيم غنيم فقلت اذا سمحتم يطلع الاستاذ فخرى وكيل النيابة
على التحقيق وانتهينا الى أن العشر تهم لا تصلح فيها الا تهمه واحدة واقتنع
بدلك عبد الرحيم غنيم وقال انه سيتصرف فى هذه التهمه .

بعد كده بدأت اللجنة المالية ننعد فى اسكندرية فتأخر التصرف فى
التحقيقات وكان أحمد قرشى سافر وتركها أمانة فى عنقى لانها مسأله
حسابية بينه وبين خصومه وفى يوم من الايام كان فيه خلاف علشان عدد
قضاة التحقيق وكان رشدى بك ممثل الوزارة وكان عبد الرحيم غنيم عايز
العدد ٢٠٢ وجونى اسكندرية لا أذكر اذا كان مهنى القرشى علم منى أم أنه
راح مكتب النائب العمومى فى اسكندرية علشان يشوف تم ايه انما أنا
وجدته هناك . فأخذته ودخلت والنائب قال انه تصرف فى الموضوع ثم تحدثت
فى الموضوع فشك غنيم فى ذمتى وقال يبقى انت جاي كمحام فقلت له مش
أنا الى باجرى ورا كسب واتخاقتنا فقعد رشدى بك يهدينا وأنصرفنا فلو
كنت أنا تواطأت .

الرئيس - نقفل الموضوع ده والمحكمة واسعة الصدر وأوسعت صدرها
وادت للمتهم حرية كافية ولكنه أساء استعمال هذه الحرية وسنحد منها من
الآن فصاعدا وأما أن يتولى المتهم الدفاع عن نفسه أو يتولى عنه المحامى
الدفاع .

سراج الدين - لا . . الدفاع موجود (٣)

الدفاع - ذكرت فى شهادتك أمس انك شعرت ان النائب العام ارتاب
فيك ، فما الذى صدر منه وأدى الى شعورك بارتيابه ؟ .

الشاهد - قلت انى بمجرد ما دخلت ، مهنى قرشى فاجأنى وقال انى تصرفت
فى القضية فقلت لمهنى أنا مصر على وجهة نظرى وهى ان ٦٩ كفاية والنائب
العام مصر على ٢٠٢ ، ولكن يظهر ان النائب العام كان متوقع انه بمجرد
ما يفاتحنى بأنه لا يقرنى فى أن تصرفنا على الوجه الحق أدفع ثمن هذا وهو الموافقة
على ابقاء العدد ٢٠٢ وقال انت جاي كمحامى فقلت لولا الراجل له نقيب محامين
ودارت بيننا مناقشة حامية وهذه هى الأسباب .

الدفاع - قلت أمس انك طلبت اعادة ميزانية وزارة الداخلية الى اللجنة
المالية لاعادة بحثها فهل حضرت اجتماع اللجنة عند اعادة نظر هذه
الميزانية ؟

الشاهد - ما أقدرش أقرر . المسألة ثابتة فى محاضرها .

الدفاع - اذا كان الثابت فى المحاضر هو حضورك وعدم ابداء أى ملاحظة
ماذا يكون رأيك ؟

الشاهد - اذا كان هذا صحيح يبقى الجواب عندك انت يا سيد عبد الفتاح .

الرئيس - احنا عاوزين نعرف احنا كمان .

الشاهد - أنا لقيت الكلام ييجى من غيرى مش منى .

الرئيس - من مين يعنى ؟

الشاهد - من الاستاذ عبد الفتاح أو الاستاذ فؤاد سراج الدين وكلهم كنت أعارض بعض مشروعاتهم وكان لهم وسائلهم ، وأخى كان له مصالحه شأنه في ذلك شأن أى نائب آخر مسألة تقصلي بى كان يعرضها عبد الفتاح حسن الرئيس - نفكر الغرض كان ايه ؟ المصلحة العامة ؟

الشاهد - كان نوع من الضغط ، ويكفى مراجعة مشروع الميزانية لنجد أنها حذف منها زيادة عن ١٠٠ وظيفة صغيرة كانت تجعل الباب مفتوح لترقية صغار الموظفين فحذفت لا لغرض الا لرفع درجات كبار الموظفين من المديرين والمفتشين وغيرهم .

الرئيس - دول وفدين يعنى ؟

الشاهد - عاوز يرضى كبار الموظفين على حساب صغار الموظفين لان دول بيقدروا يخدموا مصالحهم الحزبية وفى أيدهم مصير الانتخابات .

الدفاع - هل حضرت الجلسة التى نظرت فيها الميزانية بمجلس الشيوخ واعترضت ؟

الشاهد - لا .

الدفاع - هل كان لك شخصيا مصلحة أثناء ابدائك الطلب فى مجلس الشيوخ وفى إعادة الميزانية للجنة المالية ؟

الشاهد - لا

الدفاع - هل تستطيع أن تؤكد أمام هيئة المحكمة الموقرة انك كنت تستهدف فيما تطلب المصلحة العامة دون سواها .

الشاهد - الله أعلم . أنا أعتقد هذا .

الرئيس - يهنا انك تبين انه ما يهدفش للمصلحة الخاصة .

الدفاع - ألم تقدم طلبات موقعة منك راعيت فيها مصلحة خاصة فقط .

الشاهد - ما أذكرش . فكرنى وجايز اذا قلت شىء أقولك صح ولا لا .

الدفاع - اسمح لى اقرأ هذه الورقة . ثم أعرضها على سيادة الشاهد .

ألم تعرض على هذه المذكرة التى سأتلوها موقعا عليها منك ثم تلا المذكرة وهى خاصة بتعيين عثمان عبد الرحيم عضوا للجنة الشياخات فى مديرية أسيوط وفصل عمدة اتليدم بعد ان شاءت العناية الالهية ان توقعه فى مسئولية عدم العمل مع الحكومة التى كانت قائمة انذاك وعدم اتمامه الصلح بين ولديه الاستاذين محمد شوكت التونى وأبو المجد التونى فى نزاع قام بينهما وبين آخرين وهى مؤرخة ١٩٥١/٥/٢٢ وبعد ان فرغ من تلاوتها قال الشاهد : حصل . حصل . وأقول لك أنا كل شىء .

الرئيس - جاوب لنا على الطلبات طلب طلب .

الشاهد - طلب . طلب . عثمان عبد الرحيم ابن أخى وعمدة بلدنا وسبق

اختياره مرارا عضوا فى لجنة الشياخات ، قبل وبعد هذه المذكرة ، ومسألة

اختيار العمدة عضوا فى لجنة الشياخات مسألة مش موكولة لوزارة

الداخلية وانما للعمد والأمر الثانى . . . اما بالنسبة للعمديتين فانا لا انكر

انى بينى وبينهما خصومة احنا بدأنا الحياة النيابية سنة ١٩٤٢ كما ذكرت

أمس وسرنا من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٤ سيرة حميدة كلها هدوء واتزان

مما يتفق مع أخلاقنا ... أخلاق اخويا بلاش أخلاقي أنا ؟ وجه بعد كده من سنه ١٦٤٤ لسنة ١٩٤٩ كنا نتوقع بحق ان نقابل بالمثل بالنسبة للوزرات غير الوفديه ولكننا تلقينا ضربات لا أقول شديدة وانما قاتله في أتر من عهد . كل من ينتسب اليها على رأسهم جوز اختي عمدة الروضه بغير ما سبب معروف وأنا فلت امبارح ان البلد دي ما تستهلش الحزبيه . لأن الحزبيه تلحق بها ابلغ الاضرار . وذلك لأن الحزبيه تؤدي لعدم الاستقرار فيه حاجات لم يكن فيها استقرار . لا لقمة العيش فيها استقرار ولا العمده غيره . وطبعاً طوال الخمس سنين كانت الضربات تكال لنا وكان لها أثرها ولما جت الحكومة الوفديه سنة ١٩٥٠ لا أنكر اني كنت مع أخى على خلاف فهو كان شأنه شأن أى صعيدى وكان واضح ايدى فى النار مستحمل ضرب طول خمس سنين يحب ان يرد الصاع صاعين . ومن بين المسائل اللى رأى انه يخلص فيها بينه وبين الاستاذ شوكت التونى ووالده ثار انه كان فيه خصومات سياسية من جانب ، وعمدة بنى خالد من جانب آخر . ولما دايرتنا تكون غالبيتها أكثر من ٧٥٪ منها مسيحيين أظن بالبدهة تقضى انى أكسب عطف هذه الغالبية . وشاء سوء الحظ أن يضرب شخص مسيحي فى بنى خالد - وكان له نفوذه - وذلك فى منزل العمدة واصابه اصابة شديدة وعملت له عملية تربنة . ضرب فى وسط بيت العمدة وهذا أهاج ثائرة المسيحيين وقصدونا وثبت هذا فى تحقيق حكم فيه من محكمة الجنايات فتقدمنا بهذا الطلب . نفس الفصل ده تكرر مع شيخ الطائفة المسيحية اللى بيسموه أظن القمص ، اعتدى عليه فى منزله فضلاً عن هذا كان المسيحيين غالبيتهم كانوا يؤيدوا أخى فمكانش ده يروق فى نظر منافسهم فهذا المنافس انتهز فرصة وجود شخص مسيحي هو الدكتور رمسيس وكان فى وسط جمهرة وفى محل عمومى ونزلوا عليه ضرب وكسروا اتومبيله وثابت هذا فى محضر التحقيق . وكان سيقضى عليه . فتقدم بشكوى وقيل أنه اعتدى عليه بسبب يعلم الله وحده كذبه فأنا وأخى رحنا لمدير المنيا ومدير أسيوط لان الحادثة حصلت فى مديرية المنيا بالقرب من حدود مديرية أسيوط وقلت مافيش معنى ان المسيحيين ، يلحقهم أذى بسببنا ، انتقموا منا ما شئتم ، ولكن دول ذنبهم ايه . وقلت للمدير أرجوك تزيل هذا الجفاء وكان معنا عياد سلامة ولكن شوكت التونى ابى وطلب منه انه يصطلح فلم يقبل وطلبوهم أكثر من مرة لازالة الخلاف ومع هذا فرجال الادارة حاولوا مع شوكت التونى ، وأخوه وماقدروش يعملوا أى حاجة وكانوا طلبوا هذا من أبوه العمدة وقالوا له هات ولادك . نصلحهم فلم يرض . وأثرنا هذا ١٢ مرة فى محضر تحقيق رجال الادارة وتقدم كل هذا للجنة الشياخات وللوزارة وهذا كان سبب فصله . راجل مايقدرش يحكم ولاده اذا ظل عمدة يبقى خطر .

الدفاع - لما قررت لجنة شياخات أسيوط فصل عمدة اتلبدم وردت الاوراق للداخلية هل كان ذلك معاصراً لاعتراضك على ميزانية وزارة الداخلية . وطلب اعادتها للجنة المالية ؟

الرئيس - قبل ما تسأل السؤال ده نحب نعرف ايه الاجراءات اللى اتبعت .

وِدارت مناقشة مطولة بعد ذلك بين رئيس المحكمة والدفاع حول الاجراءات اللى اتبعتها الاستاذ عبد الفتاح حسن بصفته وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية آنذاك بشأن هذه التوصيات أو الشكاوى ، وتطرقت المناقشة الى البحث حول اختصاصات الوكيل البرلمانى ونفوذه وسلطته بحيث بدت كما لو كانت استجوابا للاستاذ عبد الفتاح حسن محامى فؤاد سراج الدين . وقال عبد الفتاح حسن أن جزءا من عمله كوكيل برلمانى كان سماع الشكاوى اللى يحملها اليه النواب والشيوخ الوفديين ، أو سماع توصياتهم . وقال أنه كان يفرق بين المذكرة والشكاوى اللى تستحق اجراء حكوميا وهذه تأخذ دورها وبين المذكرات أو الشكاوى الكيدية فكان يحفظها عنده . وقال بالنسبة للموضوع محل المناقشة أن عمدة اتلديم فصل فعلا بقرار من مدير أسيوط آنذاك حسين رأفت ، وقد فصل لأنه رفض الحضور الى المركز ولم يقم بالتوفيق بين أولاده وآخرين . وقال عبد الفتاح حسن أنه رفض اعتماد القرار ابان كان وزير الداخلية بالاجازة ، ولكن الوزير صدق على القرار فيما بعد . وقال أن الشاهد أراد أن يضغط لاعتماد القرار وقت أن كانت ميزانية وزارة الداخلية معروضة على اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ - وكان الشاهد عضوا فيها - ومع ذلك لم يتقدم بأية ملاحظة عندما طلب رأى اللجنة المالية فى الميزانية . وقال الدفاع أن الشاهد وقت أن كان طلبه معروضا أراد أن يظهر بمظهر الذى يدافع عن مصلحة عامة علشان الرأى الى كنت متريث فيه وكان من حقى التريث . ورد الشاهد بأن مبررات عبد الفتاح حسن فى عدم التصديق على قرار فصل عمدة اتلديم كان ضغطا عليه هو وشقيقه لان العمدة المذكور كان يعرض ممتلكاتهم ومصالحهم لأضرار شديدة ، وأن الهدف من الضغط كان الا يعارض الشاهد كعضو فى اللجنة المالية فى ميزانية وزارة الداخلية . ورد عبد الفتاح حسن بأن عدم اعتماده القرار كان بحثا وراء الموضوع ، وتريثا ، بدليل أن مجلس الدولة اعاده بعد ذلك . وانتهت المناقشة فى هذا الموضوع .

الدفاع - هل اطلع الشاهد على استجواب قدمه فؤاد سراج الدين ونوقش فى مجلس الشيوخ عن مشروع كهربية خزان أسوان .

الرئيس - كان فيه ايه الاستجواب ده ؟

الدفاع - كان فيه مناقشة خاصة باعتماد مبلغ ١٠ ملايين ونصف مليون جنيه سنة ٤٧ لمشروع كهربية خزان أسوان والمتهم أدلى بمعلومات وبيانات قال أن المشروع المقدم ضار والطريقة التى بنى عليها لا أوافق عليها وينبغى أن نفكر فى طريقة أخرى أشار اليها وهذه الطريقة يسرنى أن أعلن أن العهد الحاضر بعد أن بحث المسألة فى تأن وبعيدا عن أية نزوة أو هوى وصل الى ذات الوسائل التى كان يتردد قائلها فى أن يقولها ، وفى سنة ١٩٤٧ يقول ما تعملهاش بالطريقة دى لان فيها منتهى الخطورة ، وهذا الكلام هو الذى آل اليه الرأى الآن .

الرئيس - كان يعبر عن وجهة نظر الوفدين ، والوفدين جم من سنه ١٩٥٠ الى سنه ١٩٥٢ عملوا ايه ؟

سراج الدين - وزير المالىه كان طلب اعتمادا لمشروع خزان أسوان قيمته ٢٠ مليون جنيه وقدم لمجلس الشيوخ والنواب وافر هذا المشروع . فى يوليو او اغسطس ١٩٥١ .

الرئيس - انتم جيم فى يناير سنة ١٩٥٠ ومن هذا التاريخ الى يولية او اغسطس سنه ١٩٥١ ما نفدتش ليه ؟

سراج الدين - لما اقدم مشروع قانون للبرلمان طلب عشرة ملايين ونصف مليون جنيه وأحيل الطلب الى اللجنة المالية فعارضته من ناحيته الفنية وأساس المعارضة ان المشروع بنى على أساس أن تخترق الانابيب مباني الخزان ، وفى هذا خطر كبير على الخزان وعلى البلاد وقلت ان الاسلم ان يؤخذ بفكرة القناسة الجانبية وقلت ان المشروع غير مدروس من الناحية المالية والتكاليف ستزيد كثيرا وان فيه أقساما لم تدرس والمذكرة معترفة بذلك ، وانه على الأسس الصحيحة سيتكلف ٣٠ مليون جنيه موش عشرة ملايين ونصف مليون ولكن مع الأسف لم تكن أغلبية اللجنة معى وانضم لى فقط الاستاذ **طراف على** والاستاذ **مصطفى نصرت** والأغلبية كانت ضدى . رحنا الشيوخ وأنا دافعت عن هذا الرأى وتحدثت ثلاث جلسات أبين أوجه النقص فى المشروع ووقف وزير الاشغال وقتها وأكد أن التكاليف لن تزيد مليما واحدا ، وكان كل اعتراض أثيره ، الشيوخ يسألوا الحكومة رأيك ايه فلم تكن تبدي أى رأى وفى اليوم الثالث مرضت وما رحتش الجلسة . الحكومة انتهزت الفرصة وأوعزت الى بعض انصارها بتقديم اقتراح بقفل باب المناقشة ولم ترد الحكومة على الملاحظات التى ابديت وأخذ الرأى وكانت الأغلبية مع الحكومة صدر الاعتماد وفى سنة ١٩٥٠ تبين أن التكاليف - وكانت وزارة الاشغال قد ارتبطت مع بعض الشركات على عقود قيمتها خمسة ملايين ونصف مليون جنيه - سترفع الى ٤١ مليون جنيه **عثمان محرم** عمل لجنة فضغت التكاليف الى ٢٧ أو ٢٨ مليون جنيه ، وفى سنة ١٩٥٠ كان وزير المالية الاستاذ **زكى عبد المتعال** وفى نوفمبر عينت وزير مالية **عثمان محرم** طلب اعتماد اضافى يرفع الاعتماد . وأنا فى سنة ١٩٥١ أردت أن أرجع الى قلته ولكنى مع الأسف وجدت انه صرف فعلا مبلغ ١٠ ملايين ونصف مليون جنيه وارتبطت الحكومة بأكثر من ٥ ملايين جنيه أخرى فعلى شان أوقف المشروع لازم نخسر العشرة ملايين جنيه ونصف والمبلغ المرتبطين به وهو أكثر من خمسة مليون جنيه فقلت **عثمان محرم** شوف طريقة تعالج حتى الناحية الفنية فهو وقتها قال أنا مطمئن وهو الوزير الفنى المختص فنفذنا فى أغسطس سنة ١٩٥١ مشروع يرفع الاعتماد الى ٢٤ مليون جنيه برضه على الأساس الأول .

الرئيس - أساس التنفيذ من الناحية الفنية هو هو - الانابيب بعنى ؟
سراج الدين - هو هو - أنا رأيى كان فى سنة ١٩٤٧ ان مشروع القناسة الجانبية أسلم لكن كان يتكلف أكثر وكان رأيى أن يطرح فى مناقصة

علشان نتسوف نكاليفه قد ايه . . ولما جاء العهد الجديد رجع للفكرة السليمه فهذه هى قصه الاعتماد ثم تبين أن التكاليف حوالى ٣٠ مليون جنيه وما تانش يمكن عمل أى شىء بعد ما مشى المشروع .

الشاهد - وده يؤيد كلامى أنا .

الدفاع - اذا اذن لى سيادة الرئيس . . المتهم قصده انه له رأى سابق يستهدف به المصلحة العامة وانه لما كان وزير مالية فى ايده الاعتماد (للشاهد) : وأنا أسألك بس اطلعت على الاستجواب والا لا ؟

الرئيس - أنا عاوز أسال قبله سؤال للمتهم . . لما تقدمت بوجهة نظرك سنة ١٩٤٧ كان البحث ده بحثك ؟

سراج الدين - زى ما قال الدكتور **حسين هيك** أنا كل مشروع قدمته للمجلس كنت أدرسه كطالب يتعلم . كنت أجيب وأقرأ وأدرس وأسأل الفنيين .

الرئيس - ما كنتش تعبر عن وجهة نظر الحزب ؟

سراج الدين - كعضو يعرف واجبه .

الرئيس - ده مشروع هام وحزب الوفد كان حزب كبير لازم يكون له سياسة فى مثل هذه المشروعات والمفروض انك مش بتعبر عن رأيك .

سراج الدين - ما أقدرش أقول أنا جمعت الحزب وأخذت رأيه .

الرئيس - يعنى وزير الاشغال بتاعكم والفنيين موش يبقى لهم رأى فى السياسة فى الحزب ؟

سراج الدين - احنا كان لنا مشروع لكن التفاصيل وطريقة التنفيذ موش ممكن تكون سياسة عامة .

الرئيس - عدم تنفيذ المشروع والاعتراض عليه على أساس أنه خطأ لما ييجى الحزب بتاعك ينفذه بالطريقة اللى انت قلت عليها انها خطأ .

سراج الدين - يجوز وزير الاشغال يكون له رأى آخر .

الرئيس - الرأى العام حا يقول انتم عارضتم فى وضع المشروع على وجه معين وبعدين نفذنوه على هذا الوجه .

سراج الدين - الرأى الفنى احياناً بيتغير

الرئيس - لكن الى حصل انه ما فيش تغيير من الوجة الفنية .

سراج الدين - الواقع ان ده كان رأى الخاص والبحث كان بحثى الخاص .

الدفاع - القانون على الاسس القديمة مر على مجلس النواب والشيوخ وأصبح قانونا .

الرئيس - لازم يلغى بقانون يعنى ؟

الدفاع - أيوه . . . (للشاهد) ايه التشريع اللى عرض على مجلس الشيوخ من تشريعات الصحافة ؟

الشاهد - ما تحدد السؤال . . الى أذكره انى عارضت فيه تشريع خاص بالصحافة بالنسبة لسرعة الفصل فى القضايا الصحفية وأنا قلت العبرة بسرعة الفصل .

الدفاع - هل تعلم أن المتشرف بالقول بين بدى المحكمة الموقرة زكى وطلب

بطريقة مستعجلة فى ذات الوقت تشريع اقر فعلا بمنع حبس الصحفيين احتياطيا ؟

الشاهد - الموضوع ده نان سياسى وأنا اشرت اليه فى كتابى عن الاجراءات الجنائية قلت ان منع الحبس شىء والصحافة شىء آخر ، وقبل أن أحرم حبسهم يجب أن أنظم قانون المطبوعات وكل المسائل المتصلة بالصحافة وقانون منع حبس الصحفيين كنتم عاملينه علشان لما تيجوا فى المعارضة ما تتحبسوش . والواقع ان الباعث لم يكن المصلحة العامة وتشريع منع حبس الصحفيين كان مشابه لتشريع وضعه صدقى باشا .

الرئيس - مين الى قدم تشريع نشر أنباء القصر .

سراج الدين - أنا الذى تقدمت به كوزير عدل بالنيابة .

الدفاع (للشاهد) - ظل اطلعت على المشروع الى اشرت اليه والخاص بسرعة المحاكمة الى وضعه صدقى باشا والى اقره البرلمان فعلا ؟

الشاهد - أعتقد وكان موضع مناقشة بيننا .

الدفاع - ألم ترى فوارق جسيمة جدا بين التشريعين ؟

الشاهد - رديت على هذا فى حينه ، هات المضبطة وشوف .

الدفاع - هل عرض عليك تشريع آخر خلاف الحاس بسرعة الفصل فى القضايا الصحفية وانت فى مجلس الشيوخ .

الشاهد - ما أقدرش افكر .

الدفاع - تأذن لى المحكمة بتوجيه هذا السؤال وان رأت المحكمة عدم توجيهه فلها ما تراه . . اذا فرض وكان اقولك صحيحا بالنسبة لما ذكرته من حصول الرشوة . بوصفك مواطن مصرى صالح . هل تقرر مثل هذا العمل المخالف للقانون والقواعد والاخلاق ؟

الشاهد - أقول أنا اقره لا كمواطن فحسب بل كرجل قانون ولكن بسبب ماقلته أمس من الظروف التى كانت تحيط بأخى وما عرف عنه وما وراءه من المشاغل وازاء التراخى من الحكومة ثلاثة أشهر بنابر وفيرابر وماارس طبل الأشهر الثلاثة وهو منقطع لهذا الغرض وكان فى حالة اكراه أدبى اضطره الى ذلك ولو ماكانش معاه ٥٠٠٠ جنيه بسم هدومه علشان بنفذ ما وعد به

الناس بضاف الى هذا انه ما تقدمتش بهذا العمل من نفسى وأنا كنت حسن النية ومتقدم للحكومة وقلت خذوا الفلوس ايسر بها تنفيذ اصدار القرار ، الموظفين بيشتكوا ، قلت أديلك ما يساعدك ولما تيجى بعد كده تقول بلاش المبلغ كفاية الأرض ووجه المبلغ ده وجهة أخرى افكر أى انسان يعملها وأنا لا غبار على لا قانونا ولا أدبيا وان كان انسان كان يعملها ولا حرج .

الدفاع - اشرت بالامس الى اتفاقية شركة السكر وقلت ان اتفاقية سنة ١٩٤٣ طرأ عليها تعديل سنة ١٩٤٩ خاص بالغاء الحد المعين لنسبة أرباح فما رأيك لو أن الاتفاقية الطارئة سنة ١٩٤٩ لم تتناول أى ذكر لمسألة الارباح أى أن الأمر بقى على أصله من سنة ١٩٤٣ وانك كنت موافق على الاتفاقية الاخيرة .

الشاهد - كنت مستجد والى كان بيحصل ان المسائل كانت بتبحث

ونناقش وتؤجل الى جلسات أخرى لآخذ الرأى والمجلس ما ياخذ من الرأى
فى نفس جلسة المناقشة الا لما يكون مستعجل جدا ، وأنا أذكر الآن انه
حصلت مناقشة وأنا موجود .

سراج الدين - الشركة لا مصلحة لها اطلاقا لان أرباح الشركة محددة بمبلغ
٤٠ ألف جنيه أو أكثر وأقل وهو قال سنة ١٩٤٩ الغى هذا التحديد وقلت
ان اتفاقية سنة ١٩٤٩ لا علاقة لها بالربح المحدد فأنا جيت المضبطة وفيها
أن اتفاقية ١٩٤٩ خاصة بتكاليف الانتاج وحساب السكر المعار ولم تتعرض
لتحديد الربح وانما كانت خاصة بموضوع الضرائب وتكاليف تجديد
الآلات وغير ذلك .

الشاهد - المحكمة تسمح لى بكلمة . أنا حرصت امبارح على أن أطلع على
الدوسيه لكن للأسف ما وجدتوش ووجدت تقريرين للجنة المالية فى هذا
الشأن . الأول فى ٣١ مايو سنة ١٩٥١ نفذت الحكومة فيها طلبات من بينها
مسألة شركة السكر . وقد قالت اللجنة فى تقريرها ان الوزارة كانت طالبة
منح شركات معينة اعانات غلاء للعمال وكان مطلوب مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه
والمذكرة قالت ان الاعتماد برمى الى دفع فرق السعر ودفع اعانة غلاء للعمال
وجملة هذا ٩٠٠ ألف جنيه فى الميزانية المعروضة منها الثلث وهو مبلغ
٣٠٠ ألف جنيه وان الاقلية ترى رفض الاعتماد لان تفاصيل الحساب لم تبين
تماما والثانية فى ٧ مايو سنة ١٩٥١ واللجنة الى كانت فى ٣١ مايو قالت
انها تلاحظ ان هذا الاعتماد مرتبط باعتماد آخر تحت نظر اللجنة خاص
بزيادة ثمن القصب وهذا هو السبب فى رفضه خصوصا وان اللجنة طلبت
بيانات لم تصلها الا منذ وقت بسيط . وأنا الذى كنت طلبت هذه البيانات
لبحث الاعتماد بحثا كافيا . هو يبدق على أن أرباح الشركة محددة فاذا
ما زادت على مبلغ معين يروح للحكومة واذا ما خسرت تدفع الحكومة ولكن
للحقيقة أرى انكم ترجعوا لحسابات الشركة ولو اطلعتم عليها لوجدتم العجب
ستجدون العجب اذا ما خسرت ، الحكومة تعوضها واذا ما كسبت تقول دى
أرباح الشركة ٤٠ ألف جنيه بس فتأخذهم الشركة ولا تدفع للحكومة
شيئا . . طرق ملتوبة ما أنزل الله بها من سلطان . تستنفذ كل إيرادات
الشركة الى ان تخسر فتعوضها الحكومة أو تكسب فتبلغ الزيادة الاربعين
ألف جنيه فهى فى كلتا الحالتين كسبانة كسبانة .

الدفاع - لا شأن لى أن اتكلم عن شركة أنا لن ادافع عن شركة معينة انما
أرجو أن يلفت النظر الى ان المدعى بالامس قال ان هذه الموضوعات حساسة
ودقيقة ومطروحة الآن فأحسن نتركها .

المدعى - بالضبط احنا مش عاوزين نناقش هذه المسألة .

الدفاع - احنا نفسنا مالناش دعوة الا تلاقيه غلطان وشيت ذلك اشنقوه
صاح الرئيس . سأل بحسين نبيه قد يؤوله صاحب المصلحة لغير المصلحة
وأنا اعصمكم أن تؤول كلامكم لغير المصلحة ، سادافع عن المتهم فقط .
وسألتهم دائما هذه الحدود واذا انحرفت عن هذا الصالح العام وقدمت عليه
الصالح الخاص عند هذا يصبح لسبابتكم أن توقفوني عند حدى (للشاهد)

أشرت بالامس الى الصفقات التي رست على يس سراج الدين هل تستطيع
بدلنا على أى شىء يتبت كلامك ؟

الشاهد - المزايدة ٠٠ أنا قلت أن عمره ما وصل ثمن الفدان الى ١١٥ جنيها
وان ده الرقم القياسى اللى وصلت اليه المزايدة وان ده لم يحصل عمره فى
مصلحة الاملاك .

الرئيس - المزايدة دى مش لها اجراءات معينة . مش يخش فيها ناس وتزود
الأسعار وغير ذلك ؟

الشاهد - يخيل لى كده على قد معلوماتى .

الدفاع - ما رأيك أن القطع التى طرحت فى المزاد فى جلستى ٢٣ ، ٢٤
ديسمبر سنة ١٩٥١ الخاصة بصفقات يس سراج الدين الثمن الأساسى
للقطعة مقدم ١٢٩٠ جنيها ورسى بمبلغ ٢٣٠٠ جنية وقطعة أخرى الثمن
الأساسى لها ١٢٩٠ جنيها ورسى بمبلغ ٢٣٠٠ جنية وقطعة أخرى ثمنها
٢٠٧٠ رسا العطا فيها بمبلغ ٤٠٠٠ جنية وأخرى بمبلغ ٢٣٥٥ ورسى بمبلغ
٤٥٥٠ جنيها وأخرى ثمنها الأساسى ٤٧١٥ جنيها ورسى بمبلغ ١١٦٧٠
جنيها وأخيرا قطعة ١٦٦٩٥ جنيها وصلت الى ٤٠٠٠ جنية فهل ترسو ؟
المبلغ كله ٣٧٨٢٠ جنيها على حوالى ٤٠٠ فدان .

سراج الدين - يعنى حوالى ١٠٠ جنية ٩٧ جنية ٩٦ جنية للفدان .

الدفاع - لا تأخذوا بكلامى ولا بكلامه ، أرجعوا لمصلحة الاملاك الامبرية وفيها
كل الكشوف وكل الحساب .

المدعى - بس أدونا البيانات الكافية. واحنا نجيب لكم الاوراق .

الرئيس - القطع اللى زايد فيها ودخل فيها يس سراج الدين وأظن قبل
ديسمبر سنة ١٩٥١ وعاوزين نعرف عدد المزايدات اللى فيها .

الدفاع - مقاطعا ٠٠ والثمن الأساسى وكله كله كله .

الشاهد - لا التحريات اللى حدثت قبل كده كمان ٠٠ التحريات مهمة دول
لهم قلم مخبرات عظيم .

الرئيس - رئيس مكتب الادعاء مدير المخبرات ٠٠ وهو موجود فى
الجلسة هنا .

الدفاع - بس ليه كلمتين اخرتين ٠٠ هو مش سؤال هل وافقت على
مشروع قانون أنباء القصر .

(تردد الشاهد فى الأجابة فقال الاستاذ عبد الفتاح حسن) ٠٠ المضبطة
أهيه (وأشار باحدى مضابط مجلس الشيوخ كانت فى يده) .

الشاهد - ٠٠ جابر .

٩ شهادة الدكتور زكى عبد المتعال

الجلسة من الخامسة الى الحادية عشر (١٥ - ٢٠ ديسمبر ١٩٣٥)

المدعى - كنت وزيرا للمالية فى عهد الحكومة الوفدية الاخيرة . أشرح للمحكمة بالتفصيل موضوع المضاربات فى البورصة ؟

الرئيس - لى أسئلة قبل موضوع البورصة هل كنت سيادتكم وفدى ؟ (١)
الشاهد - كنت طول عمرى موظف حكومى . اتخرجت من كلية الحقوق وارسلت فى بعثة عدت بعدها مدرسا بكلية الحقوق واستمررت الى أن عملت عميدا لكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ثم مستشارا فى مجلس الدولة واستقلت فى سنة ١٩٤٨ ورحت على المعاش والتحققت بالبنك الاهلى الى أن اخترت وزيرا فى سنة ١٩٥٠ . وكانت كل علاقتى بالوفد هى صداقتى الشخصية لبعض أعضائه .

الرئيس - اختاروك لكفاءتك ولا لى سبب ؟
الشاهد - اعتقد هذا . لأننى كنت طول مدة تدريسى بكلية الحقوق كفاء . . استاذ اقتصاد ومالية عامة وكذلك عينت مستشار رأى لوزارات المالية والتجارة والتموين .

الرئيس - اذن اختاروك كوزير مالية لكفاءتك ؟
سراج الدين - أقول لسيادتكم الى حصل . **نجيب الهلالى** قال امبارح أمامكم ان احنا الحينا عليه علشان يخش معانا الوزارة ولكنه رفض . حصل أثناء مداولات النحاس لتأليف الوزارة أن طلبنى وأعطانى ورق وقال ده الشخص الى قال لنا عليه **نجيب الهلالى** دا عمل لنا مذكرة عن **زكى** وتاريخ حياته ، فقلت له ما عرفوش انما كان بيبجى مع **نجيب** فى النادى المصرى . ومن المناقشات بيدل على أن روحه معانا وفدية . . فقال لى **النحاس** طيب شوف دا فيه اقتراح لادخاله الوزارة . وأنا تبادر لذهنى مباشرة ان الى رشحه

نجيب الهلالي فعنيت بالمسألة فقلت استدعى زكى وأكلمى رأسا وطلبته فى البنك قلت له تعالى فجألى فى بيت النحاس قلت له أيه رأيك يا زكى تدخل معنا الوزارة قال دا شرف كبير وقال الكلام العادى اللى يقال فى مثل هذه المناسبات . والنحاس كان قال لى ان فكرته اذا كان حايوافق انه يكون وزير اقتصاد باعتباره استاذ اقتصاد وكانت فكرة انشاء وزارة للاقتصاد فكرتى أنا ، وكذلك انشاء وزارة أخرى للمشئون البلدية والقروية . رحى قلت له يا زكى حاننىء وزارة للاقتصاد وعاوزين الوزارة دى نتجح فعاوزينك تأخذها . قال لا أنا عاوز وزارة المالية بالذات لان لى مشروعات جاهزة خاصة بالارصدة ويكون من صالغ الوفد أن مشروعاته تنفذ فقلت له حاتكلم مع رئيس الوفد وان شاء الله حادىك خبر وقلت للنحاس الحكاية دى .

النحاس قال لى بس انت عارف ان المالية متصلة بكل الوزارات وزكى جديى علينا قلت له أنا اعتفادى ان نجيب واثق فيه وهو مرشحه .

الرئيس - انت واثق ان نجيب هو اللى مرشحه .

سراج الدين - لا . أنا قلت انه صديق نجيب وانه روحه وفدية وكان بيسهر معنا فى النادى المصرى ولهجته وكلامه معنا وفدية وصدر مرسوم تأليف الوزارة وهو فيه .

الشاهد - أحب أصوب فى عبارات الاستاذ سراج الدين . علاقتى بنجيب الهلالي علاقة طالب باسناذه . نجيب درس لى مدنى سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ فى مدرسة الحقوق استمرت علاقتنا من ذلك الوقت واستمرت رغم المناصب اللى توليتها واللى تولاها هو وأنا أعتبر نفسى تلميذ نجيب لغاية ذلوقتى وان علاقتى بفؤاد انى أنا درست له فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ أنا عدت من البعثة سنة ١٩٣٠ وبمجرد ما عدت من البعثة اتعينت مدرس للتجارى بكلية الحقوق سنة ١٩٣٠ وكنت أدرسله (أى فؤاد) وأذكر انه كان يجى يقعد فى الصف الأول قدامى .

الرئيس - ايه رأيك فيه كتلميذ ؟ !

الشاهد - كان فى غاية الانتباه والاصغاء . أما فيما يتعلق بمسألة الوزارة

الرئيس - من جهه المعلومات أيه رأيك ؟

الشاهد - كان فى غاية الانتباه والاصغاء أما فيما يتعلق . بمسألة الوزارة فى تصويب بسيط ان النحاس لما اتصل بى قبل تأليف الوزارة عرض على وزارة المالية وكنت اعتبر فى الواقع ان المالية النطاق الطبيعى لى لانى اشتغلت مستشارها فى مجلس الدولة وكل دراستى ومعلوماتى ومؤلفاتى فى الناحية المالية . وكان لى برنامج فى المالية ولى علاقة برجال المال طيبة زمالة وعمل . بعد أن اتفق معى النحاس على وزارة المالية نزلت من مكتبى فى البنك وكانت الساعة حوالى ١١ وكان يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ حينما انصل بى فؤاد سراج الدين وقال الرئيس السابق النحاس كلمك قلت ايسوه كلمنى عن المالية قال لا ده هو غلطان ده قصده الاقتصاد فقلت له أنا جايلك يا فؤاد وأخذت عربيتى ورحى بيت النحاس وكان أول من استقبلنى فى بيت النحاس هو فؤاد فجلسنا فى صالون خاص أنا وفؤاد وقال لى النحاس

بيعرض عليك وزارة الاقتصاد قلت له لا اذا كان العرض كده أنا ما افبلش واعتذر عن أى وزارة واعتقد انى اقدر أخدمه أكثر فى وزارة المالية
 وفعد فؤاد يللمنى حوالى ساعة عن ليه حياالفوا وزارة للاقتصاد ومزاياها وكيف انها سيكون لها أهمية كبرى على النواحي الاقتصادية بالبلد قلت له بعد الكلام ده كله أنا مصر على المالية ولن أشارك فى الوزارة الا على أساس أخذ وزارة المالية وهنا دخل النحاس وقال له أيوه انفننا يا باشا
 انفننا وزكى حياخد وزارة المالية افول الحق هو قال كده فالتحاس قال له على بركة الله .

الرئيس - ما قالش الاقتصاد .

الشاهد - أبدا وقعد النحاس وطلع ورفه من جيبه وقال نشطب بأه اسم نصرت من المالية ، ونحط زكى (٢)

الرئيس - وراح مصطفى نصرت فين ؟

الرئيس - الحربيه . . . أصبحت وزيرا للمالية وأنت رجل صاحب مشروعات وعاوز تمشى سياسة معينة . الجو الى أحاط ببك ساعدك على تنفيذها .

الشاهد - فى البداية كانت الدفعة قوية وكنت ممتلىء نشاط وحماس فيما يتعلق بالارصدة والبنك الاهلى وتحويله لبنك مركزى ونكويين رصيد ذهبى للعمله ودى آراء سرحتها فى مؤلفاتى سنة ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وكان لى مشروعات أخرى فى الضرائب سرحتها فى كتاب لى سنة ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ وفيما يتعلق بالبورصة كان رأيى أن فتحها سنة ١٩٤٨ . . . كان خطأ يؤدى لكارثة . كنت ممتلىء حماس وبدأت اعمل على اوفر نشاط .

الرئيس - ايه الى حد من عملك .

الشاهد - أول مسألة عرضت لى كانت **مسألة القطن** بعد أسبوع من الوزارة وأنا فى البنك كنت أعلم أن سنة ١٩٤٩ كانت هناك مضاربات وان فريق خسر مبالغ كبيرة وهذا الفريق جمع جهوده لاسنرداد خسارته وفى شهر ديسمبر واعتقد أنه شهر الانتخابات ، فجمع جهوده على المضاربه الصعوديه على فليارة فبراير . . . دى كانت معلوماتى قبل ما أدخل الوزارة ودخلت الوزارة فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ ويوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ أبضا كانت أول مقابلة لى مع الفريق الى عامل (كورنر) . فريق **فرغلى ويحيى** جم بسلموا على . . . وكنت مجتمع مع وكيل الوزارة وقلت لهم أنا لاحظت أن أسعار الاسموني فى زيادة عن أسعار الكرنك وقلت **لفرغلى** أمتى الاسموني حيفضل راكب الكرنك . على **يحيى** قال لى احنا عوزبن نملص ودانهم . يقصد الفريق الى خسر فريتهم سنة ١٩٤٩ . . . وكانت المسألة مسألة انتقام وأنا قلت لهم احذركم من عواقب المضاربة والفليارة حاتيجى يوم ٤ فبراير فاعملوا معرووف حاسبوا لان خصومكم أقوياء . فرد على **يحيى** وقال ما تخفش علينا .

الرئيس - ممكن تفسر لنا الفليارة علشان نتمشى معاك فى المناقشة ؟

الشاهد - الفليارة جاية من كلمة « فليبر » بمعنى « خبطة » أو « صفقة » واللى بيحصل فى البورصة ان الواحد يبيع أو يشتري بأجل اذا كان بايع ،

ويبقى مضارب على النزول . فيه شهور زى يناير تعتبر شهور طويلة التيله .
والشهور الزوجيه شهور متوسطه التيله اللي هيه الاشمونى .
الرئيس — معترف بها كده ؟

الشاهد — فى البورصة معترف بها . لأن اللجنة حددت الاسـتـحقاقـات تكون
امنى . فى يناير اكون معتقد ان الاسعار فى مارس بحسب نظرى حتنزل .
ادخل ابيع ١٥٠ قنطار كرنك على مارس (الـ ٢٥٠ لا يجوز التعامل فى اقل
منهم فى البورصة) وأنا ببيع معنديش القطن ووقت ما بيعت الكرنك كان
تمنه ١٠٠ ريال . وييجى مارس اذا كان ظنى صادق والاسـعـار فى نزول
عنـرض نزل لـ ٨٠ ريال واشترى بـ ٨٠ وسـم بعد كده للمـشـترى بـ ١٠٠
واحد الفرق الحالة العكسية اذا كنت متوقع صعود اضارب على الصعود
اشترى بـ ١٠٠ فى يناير واذا ارتفعت لـ ١٢٠ احد الفرق . الى بيحصل
ان البائع الاول مش هوه الى بيظل فى التعامل على طول . آجى انا وأنا بايع
قبل الاسـنـحـاق ابيع الكمية دى او اشترى الى بيعت له كان يعرفنى أنا زى
بعـت لمحمد وهـوه يتصرف وهكذا ييجى يوم الاستحقاق فى المواعيد المحدده
تلاقى البيع حصل ثلاث مرات أو أكثر والمواعيد المحددة ثلاث مرات فى
الشهر فى يوم ٢ و ١٠ و ٢٢ فى الشهر ييجى ينادوا على الكمية دى علشان
أنا بايع علشان أسلم كونى بيعت لمحمد ومحمد باع لـ على كل واحد يحـول
لـ لـ « والفليارة » عبارة عن فرخ ورق مطبوع فيه خانات تحـول لغاية
ما نرسى الكمية على الشـخـص الى عاوز يسلم أو يسلم علشان كده اصطلاح
على تسميتها بالفليارة بعنى التابع وبـالمناسبة دى حكاية لطيفة **النجاس**
باشا طبعا ما يعربش فى اصطلاحات البورصة فكان يحول لـ ايه « الفلياره »
دى (٣) . وحصل بعد أول مقابلة **لفرغلى ويحيى** وتحذير لهم انهم لايتـمـادوا
فى المضاربة كنت متوقع أنا على خلاف هذا انهم هـوه **وفرغلى ويحيى** عاملين
كورنر صعودى كنت متوقع أن البايعين حيسلموا القطن وهم كانوا متوقعين

العكس .

الرئيس — بنوا اعتمادهم على ايه ؟

الشاهد — بتديرهم للسوق والكميات الموجودة وفى الواقع كان تقدير
خطأ .

الرئيس — هم ما سحبوش الكمية من السوق .

الشاهد — فعلا كان فرغلى بيبيع فى السوق جيزة ٣٠ والفريق المعاكس
بيتلناها وهم فى أول فليارة فى فبراير سلموهم اشمونى وخذوا هم جيزة
٣٠ الى بايعه لهم .

وأنا كنت متتبع العملية دى ووجدت ان الفريق المضاد سلم المطلوب منه
والتحذير بتاعهم طهر أنه غير صحيح . وكانوا طامعين ياخذوا فروق الاسعار
فالبائعين كسروهم . جالى **محمد فرغلى وعلى يحيى** . قلت له يا على مين اللي
باص ودان الثانى ؟ أنا حذرتك . قال يارتنا سمعنا كلامك كان كل المسائل
هادئة قلت لهم انتم تجار صادرات تضاربوا ليه . انموا بتشتروا الاشمونى
لتصدبره فكنت أفهم ان تاجر الصادر يشتري من الداخل ويصدر يشتري

لما يكون معاه عقود من الغزاليين في الخارج وانتم معاكم عقود ولا بتعملوا داخلينا ؟ قالوا عندنا عقود . فلت تاجر الصادر يجب ما يشتغلش بالمضاربة .

انتهت فليارة فبرابر يعملوا ايه في الي استلموه . مفيش عندهم عقود علشان انهم يسلموه طبعا متجهش دهنهم للماليه لانها متقدرش ننفذهم وانما انجهوا .

الرئيس - القطن ابتدا ينزل الاشمونى ؟
الشاهد - بعدين لم يقفوا . بعد ما خسروا فليارة فبرابر استمروا يشتروا اشمونى على ابريل نقلوا المراكز لابريل ثم الى يونيو وكل مرة بفت المسألة زى كورة الثلج كل ما تلف نتضخم . دوروا على مين يخلصهم من القطن ده ادوروا على وزارة التموين قالوا البلد محتاجة لقمح أنا يا على يحيى ، ومحمد فرغى نجيب قمع من روسيا مبادلة بالقطن وتمت صفقة القمح الروسى وجه القمح ووزع واشتكت منه المطاحن خلصوا من القطن فليارة فبرابر قعد قدامهم فليارة ابريل .

الرئيس - حصل تعامل بين على يحيى وفرغى لاستيراد قمع بدل قطن الحكومه ربطت نفسها بهم بسعر القطن على أساس ايه ؟
الشاهد - المبادلة بيعملوا لها نسبة لكن الروس اذا زادت عليهم أسعار القطن هم بيزودوا حسبة القمح وكانوا بيعملوا زى نسبة ١ الى ٧ هم خدوا الفلوس من التموين ثمن القطن .
الرئيس - أقصد بسؤالى هل سعر القطن هو الحقيقى الى خدت به التموين والا مفتعل ؟
الشاهد - معتقدش وعلى العموم هم كانوا بيزودوا السعر فى السوق زيادة مفتعلة .

الرئيس - طلوعوا بربح فى العملية دى ؟ **الشاهد -** اعتقد .
الرئيس - مقدرتوش ؟ **الشاهد -** لا . دى كانت خاصة بالتموين .
الرئيس - معرضتش فى مجلس الوزراء للحصول على موافقته ؟
الشاهد - مجلس التموين الاعلى هو الذى بيحصل فى المسائل دى وماكنتش احضر جلساته بانتظام .

الرئيس - كان مين وزير التموين ؟ **الشاهد -** الاستاذ مرسى فرحات .
الرئيس - مين كان وزير الزراعة ؟
الشاهد - الاستاذ عبد اللطيف محمود ووزير التجارة الاستاذ سليمان غنام ووزير الاشغال الاستاذ عثمان محرم ووزير الداخلية فؤاد سراج الدين .
الرئيس - وزير الداخلية عضو فى مجلس التموين ؟ **الشاهد -** عضو .
الرئيس - لكن مش عضو فيها دلوقتى ؟
الشاهد - بيقولوا كل أعضاء المجلس بيكون لهم اتصال بالتموين وزير داخلية ايه دخله فى الموضوع ؟
الشاهد - الفكرة ان أكبر عدد ممكن من الوزراء يكونوا فيه لأن سلطاته

بالنسبة للمسائل المعروضة عليه زى سلطة مجلس الوزراء وفى وقت من الأوقات فى وزارة الرئيس السابق **حسين سرى** كان رئيس الوزراء هو رئيس لجنة التمويل العليا .

بعدما خلصوا من قطن فبراير بصفقة القمح استمروا فى مضاربتهم وانما بدأت محاولات من نوع آخر على وزارة المالية . حولوا اندفه على وزارة المالية وكان غرضهم الرئيسى انهم **يجبروا الوزارة على اتخاذ اجراءات أو تعديلات فى لائحة البورصة تعطيهم قوة فى لجنة البورصة وتجعل مكسبهم من العمليات التالية مضمون علشان يكسروا فريق البائعين فى فليارة ابريل وطلباتهم ..**

الرئيس - طلبات مباشرة الى المالية ؟
الشاهد - الى المالية وكان ذلك فى حضور آخرين . طلباتهم ان المالية تعدل لائحة البورصة وتجعل هيئة الخبرة الاستثنائية فى ميناء البصل كلها حكومية . وكانت اللجنة مكونة من ثلاثه حكوميين و ٢ تجار . طلبوا تغييرها لان لجنة الخبرة هى التى بتفصل فى القطن الى يسلم وطبعاً كانوا بيرموا الى أن تكون لهم القوة فيها علشان البائعين كل ما يجيبوا قطن تقول لا مخلوط .

الرئيس - وهم ضامنين اذا تغيروا وبغوا حكوميين يبغوا فى صفهم ؟
الشاهد - هم بانصالهم بالحكومة كانوا مطمئين الى أنهم يكونوا فى صفهم .
الطلب الثانى ان يمنع تسليم القطن المعاد كبسه كبسا مائيا . فيه كبس بالماء وفيه كبس نارى والكبس النارى ممنوع اما الكبس المائى فمسموح .
فالوا القطن ما يكبس بيغرفط ويخلطوه ويعيدوا كبسه يسلموه . طلبوا الطلبةين دول وخذوا شكل آخر فى عزومه المرج حرم الرئيس السابق النحاس .

الرئيس - مين اتلى كانوا مدعوين ؟
الشاهد - الدكتور **حامد زكى** وزير الدولة وعلى **يحيى** و**محمد فرغلى** و**محرز** الى مع **على يحيى** ، و**أحمد الوكيل** .
الرئيس - النحاس كان موجود ؟

الشاهد - قبل كده . العزومة الأولى ما كانش فيها غير **النحاس** وحرمة وحرس الوزارة . كان غدا عادى . انما فى الغدا ده لما الرئيس السابق **النحاس** دعانى للغدا ، وفى نفس اليوم ضرب لى تليفون وقال لى أنا مش حقدر واطلع المرج تبقى تروح انت . قلت له ما بلاش النهاردة . قال لا والسيدة حرمى منتظراك رحت وجدت المدعوين فاتغدينا ودخلنا الصالون وحرم الرئيس انسحبت وفضلت أنا و**محمد فرغلى** وعلى **يحيى** و**محرز** و**أحمد الوكيل** و**حامد زكى** وبدأ **على يحيى** يتكلم .

الرئيس - تنبعت ان فى الامر شىء ؟
الشاهد - طبعى وعلى الاخص ان **محرز** كان موجود لانه كان الروح المحركة للعملية و**على يحيى** وأحيانا لما **على يحيى** و**محمد فرغلى** كانوا ياخذوا منى معياد لمقابلتى بالوزارة كنت أبص الاقيهم وهم داخلين الاقى **محرز** داخل فى

زجليهم حتى انى مرة من المسرات قلت لهم ان **محور** من ده راجل يهودى وميصحش ييجى معاهم لان فيه اسرار يصح اننا نتكلم فيها .

ومحور كان فاهم المراكز ، لذلك لاحظت ان **محور** وهو مضارب على الصعود معاهم ، بيغطى نفسه فى السوق ضد **على يحيى** ومن فلوسه ، حتى انى قلت ل**على يحيى** حاسب من **محور** لانه بيغطى نفسه منك ، قال لى ابدأ وهو كان عنده قبل كده راجل يهودى كان من طراز ممتاز وان يثق فيه جدا فكان يظن ان **محور** من طرازه فقلت له ما تثعش فيه وقد نبين بعد وفاة **محور** الكارثة التى نكب بها **على يحيى** لانه كان سايب له شيكات ممضية على بياض . ولما بدأ **على يحيى** يتكلم فرغى قال له سيب **محور** يتكلم وقعدوا

يكرروا طلبهم بتغيير الخبراء ومنع تسليم القطن المعاد كبسه فقلت لهم .

الرئيس - حرم النحاس كانت موجودة ؟

الشاهد - ما كنتش قاعدة انما كانت تتردد علينا واحنا كنا فى الصالون.

كانت تتردد علينا ونقول مش عاوزين حاجة .

الرئيس - ما كنتش بتتدخل فى الموضوع ؟ **الشاهد -** لا .

الرئيس - كانت عارفه المناقشه والاجتماع داير على هذا .

الشاهد - طبعى . دعوة المضاربين على الغدا مع التبرير لابد لهذا الغرض ، فكررت كلامى انتم تجار صادرات مضاربوا ليه . قالوا الدور ده عندنا عقود صحيح . قلت خايفين من لجنة الخبراء ليه ؟ قالوا خصومنا حيغشوا فى القطن الى حيسلموه . قلت جالكم منين انهم حيغشوه بنوقعوا الشئ قبل ما يحصل ؟ وعلى كل حال يوم ما تستلموا وبنلاوا فيه عش ارفضوا النسلم والغش ده جريمة لها عقوبة فى القانون وازاى ندعوا ان فيه جريمة قبل ما نتع والقانون العادى كفىل بحمايتكم . وظلت المناقشة مستمرة حتى الساعة الخامسة مساء استأذنت ومشيت بعد ما صدعوا دماغى .

الرئيس - ما شعرتش بضغط من حد نانى غير المضاربين .

الشاهد - فيما يتعلق بالجلسه دى الدكتور **حامد زكى** كان بيشارك معاهم انما اشتراك محايد . لما مقبلتش الطلب ده جم فى ابريل نقلوا مراكزهم على يونية وبدأت الحملة من جديد نتركز على الطلبات دى وأسعار الاشمونى فى ارتفاع . انا فى الوقت ده فى ابريل لاحظت ان السوق فيه كميات ناقصة من الرتب الواطية . وعندنا فى مخزن الحكومة منه كميات كبيرة فقلت لمصلحة القطن نزلوا من الرتب دى للتجار على انكم لما ييجى المحصول

الجديد تاخذوا بدلها من الرتب العاليه . لان الحكومة مالهاش مصلحة فى التخزين من الرتب الواطية دى . وفى أثناء عملية المبادله فى يوم كنت رأس اللجنة الماليه فى مكتبى قام التليفون ضرب وقالوا لى أن **النحاس** على التليفون خدت السماعة فوجدت ان **حرم** هى الى على التليفون وبعد التحيات المعتادة قالت لى : انتم بتبيعوا من قطن الحكومة . قال لها : احنا بنبادل بس . فضحكت وقالت : أنا فهماك كويس . ما هو البديل هو البيع وده ينزل السعر فى السوق . فى الواقع اضطريت اجاريها فى الكلام لان

كان فيه موظفين فاعدين ونهيت الحديث ووضعت السماعه . وبدأت الجهود
نتركز للهجوم على وزارة المالية ووزيرها والهجوم ده ..
الرئيس - من الافراد دول ولا فيه احرين ؟

الشاهد - فى الواقع الهجوم من دول استمر فى زيادة ومن آخرين ومكنتش
اعتقد فى البدايه انه منلا الاساذ **فؤاد سراج الدين** حيضم لهذا الفريق .
وبعد شهرين من تولى الوزارة كنت بعذر اى اصاعف ضريبة الصادر - وكانت
جنيه - علشان امتص بعض الاموال الفاضه فى السوق مساله صريه رى
دى لازم يحتفظ بها سرا ولا حدش يعرفها ، حتى ولا الموظفين يعرفوها .
حتى تقدم لمجلس الوزراء فجاة ولا حدش يعرفها من الوزراء بنسهم فيها .
وانا نساورت مع شخص واحد فقط هو الدكتور **عبد الجليل العمري** . وكان
موضع نقتى وقد برهن على ذلك فى كل المسائل النى وكلتها اليه ولكنى
رحت للرئيس السابق **منصطفى النحاس** احيطه علما بها لانى لابد اقول
للرئيس على مسألة زى دى دون غيره فتلت له انى سأتقدم لمجلس الوزراء
بمشروع مضاعفة ضريبة الصادر فقال طيب .

وما أشعر نانى يوم الا وجريدة « **البلاغ** » (٤) - وعلاقنها بالاستاذ **فؤاد سراج**
الدين معروفه بتنطق بلسانه أو هو مستاجرهما - ادا بها يخرج فيها الخبر
ان نية الحكومة مضاعفة ضريبة الصادر على القطن . صعقت لان ده جنبه
للمضاربين والمصدرين . فلما طلع الخبر أنا سارعت بتكذيبه فلت أكذبه .
وفى غمرة الأيام القليلة التالية دخلت فى المجلس نفس الضريبة وجعلت
عنصر المفاجأة بعدما اطمأنوا للتكذيب . كانت النتيجة أن بدأت المناقشات
فى مجلس النواب على سياسة وزارة المالية وأول طلب تقدم للمناقشة من
١٠ نواب من بينهم الاستاذ **يس سراج الدين** والاستاذ **عبد الحميد سراج**
الدين . والمناقشة جرت فى ١٨ مارس قعدوا يتكلموا ويهاجموا .. الوزير
ازاى يكذب وبعدين يفرض الضريبة . الاستاذ **فؤاد سراج الدين** قام وقال
نى سياسة وانتهت المناقشة .

انما المناقشة الأهم قدمت مرة ثانية وزعمها الاستاذ **يس سراج الدين** وكان
قد طلب مناقشة سياسته القطنيه . وقام فى مجلس النواب يهاجم الصعود
ويحبذ النزول . وقيل فى المجلس فى ذلك الوقت ان الاستاذ **يس** كان واخذ
مراكز نزول له مش صعود فقامت وبعدما ادليت بالبيانات قام الاستاذ **فؤاد**
سراج الدين من غير ما ينفق معى على الكلام وأنا وزير المالية وقا وزير
المالية تكلم من الناحية الفنية وأنا اكلم من الناحية العامة وتكلم فى الناحية
العامة ولكن استوقفتنى عبارة من عباراته ودى الى جعلتنى ابتدى أفكر هل
الاستاذ **فؤاد** مع فريق الصعود والا لا . والعبارة دى واردة فى المضبطة ونصها
ان الذين يكسر اللفظ، حولهم لانهم قد ربجوا من ارتفاع القطن الاشمونى
يجب الا ننسى انهم خسروا من الخفض مئات الآلاف ولم يستمع أحد لاي
شكرى منهم وذلك جعلنى اشك ان الاستاذ **فؤاد سراج الدين** بيدافع عن
سياسة الصعود .

استمر ضغط **علي يحيى ومحمد فرغلي** ومقابلاتهم ولما وجدت أسعار الاشمونى عدت ١٠٠ ريال وتجار الداخل قالوا حنفلس وفروق الاسعار مش قادرين نوفى بها فأنا استصدرت مرسوم بتجميد فروق الاسعار بالنسبة لتجار الداخل يعنى استمروا فى عملياتكم وانما الفروق المتجمدة منتش مطالبين بها بالداخل واستمر زحف الاشمونى فى الصعود .

الاجراء ده مش علشان يوقف الصعود ، وانما علشان اسمح لهم بالاستمرار فى عملهم من غير دفع فروق الاسعار المجمدة عليهم . واستمر صعود الاشمونى لغاية ما نقيته وصل ١٥٤ لانه بلغ هذا السعر . حددته لأن الصعوديين كانوا عاوزين يستمروا فى رفع السعر الى ٢٠٠ ريال بل ان البعض قال ٣٠٠ ريال قلت الحد الأعلى ١٥٤ ريال صرخ **علي يحيى ومحمد فرغلي** وبعد ما كان لهم طلبين انضم لهم طلب ثالث وهو الغاء الحد الأعلى علشان يستمروا فى عملياتهم . فى الوقت ده عقد مجلس الوزراء فى ميعاده العادى يوم الاربعاء ٣١ مايو . وأول فليارة فى شهر يونيو الى كانوا حيسلموا فيها كانت يوم ٢ يونيو . وأنا ما أجبثش الطلبات دي وحتى ضغطهم بلغ درجة انهم وجهوا انذار على يد محضر الى وزير المالية لاجابة طلباتهم ، والا الحكومة ، وانت خاصة با وزير المالية تكون مسئول . وجه المحضر علشان يسلمنى الانذار وجابه وجاب معاه مشروع قرار وزارى بطلبات المحتكرين . كان محضره الاستاذ **عبد الرحمن البيل** الى هوه محامى **علي يحيى ومحمد فرغلي** . يعنى مش نستجيب لطلباتهم وبس . محضر من

مشروع القرار الوزارى كمان وعلينا احنا نمضى وننشر فى الجرائد الرسمية . وضحتنا على الحسكايه دي أنا ومستشار الراى وكانت جلسة مجلس الوزراء يوم ٣١ مايو والروى عادى وبمجرد افتتاح الجلسة الرئيس نرك الروى وقال فيه مسالة هامة حيتكلم فيها وياكم **فؤاد باشا** وبدأ الاستاذ **فؤاد سراج الدين** على طول يشرح مركز النطن وطلبات المحتكرين وان لابد وزير المالية يصدر قرار باجابتها وحتى الاسناد **فؤاد سراج الدين** أخرج نسخة من مشروع القرار فأنا قلت له جبته منين مش ده بتاع **عبد الرحمن البيل** ؟ دا أنا عندى صورة منه ولما وجدت المسالة أخذت الوضع ده بدأت أشرح لمجلس الوزراء مخاطر اصدار هذا القرار وانهم اذا كانوا بيدعوا ان فيه غش حيكون فى النطن ، ولما يبقى فيه غش فعلا نبقى نتكلم والقوانين والمحاكم موجوده ، كفيلة بحمايتهم والرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال أنا عندى معلومات انهم بيفكوا قطن المراتب ويبيعتهو البحيرة ويعاد كبسه لتسليمه **محمد فرغلي وعلي يحيى** قلت له لما ييجوا يسلموا يبتى مخلوط ويرفض ويحاكموا على ذلك لان دى جريمة . فتال لابد انك تمنع نقل القطن من الاسكندرية للمحالج فى البحيرة قلت له : أنا وزير المالية ومعنديش السلطة دى عندك وزير المواصلات أعمل له تشريع من المجلس يمنع نقل القطن . قالوا عندك نقطة مراقبة القطن بالاسكندرية . قلت لهم دى نقطة الغرض منها احصائى ودول موظفين عاديين آخر النهار بعد انتهاء موعد

العمل الرسمي ينفذوا ويروحوا الى راح ينقلوا ما ينقلوش بالنهار لازم حانقلوا بالليل قال لابد نشوف طريقة قلت ما فيش طريقة فاتجه **النحاس** **لغنام** وقال له انت وزير تجارة ومحامى وشوف لنا طريقة ، يا **محمود** يا **شوقي** هات لنا لائحة البورصة فجابها **محمود شوقي** (سكرتير مجلس الوزراء) وقعد غنام يقلبها وبعدين قال آهو خلاص لقيت نص يمنع .. وقسراً من الورقة وقال نص يمنع نزل العميل من مركز المركز فضحكت فالرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال : بتضحك ليه يا زكى قلت له ده النقل القانونى مش النقل المكانى المادى الى احنا عاوزينه . فبص النحاس لغنام وقال له : اتلهى بقى يا غنام عامل لى قانونى ومحامى ووزير تجارة ؟ (٥)

نهايته أصروا على تعديل لائحة البورصة بما يجيب طلبات المحتكرين فقلت لهم مثل هذا القرار يسىء لسمعتنا فى الخارج والمضاربات وسوق الاسكندرية ما يصحش يتعمل فيها قبل فتح البورصة ، لان الكنتورنات خلط والفكرة الاشتراكية ضد الكنتورنات وببسموا البورصة مصيدة الرأسمالين علشان ياخدوا كل أموال الطبقة المتوسطة - قلت لهم دى كانت غلطة ، فاحنا عمالين نلعب فى السوق وسمعتنا فى الخارج بقت تسوء فى كل مكان والغزاليين مش راضيين يشتروا بسعر السوق ، ومش عارفين يربطوا أسعارهم ببورصة « ليفربول » ، وقلت لهم نتيجة المضاربات القطن مش رايح يتصرف ، واحنا عايشين على تصريفه ومثل هذا القرار يجوز الطعن فيه أمام مجلس الدولة باعتباره قرار صدر من مجلس الوزراء ويجوز الغاؤه فقالوا ان المناقشة فى الموضوع ده مستمرة لليوم التالى . ونعمل جلسة ثانية لمجلس الوزراء بكره وكان بكره أول يوم فى يونية والاستحقاقات يوم ٢ فيجب يطلع القرار علشان تحصل الفائدة .

أثناء الجلسة العاصفة دى النحاس خرج الى مكتبه اشوية ، فرحت خارج وراءه وقلت له : ليه تعمل كده ؟ لصالح مين ومصلحتك فى ده ايه ؟ .. قال : والله ماليش دعوة أنا ما أعرفش فى القطن حاجة غير المرتبة الى بأنام عليها فقلت : وزير ماليتك ياريس زيك ما عندوش غير المرتبة الى بينام عليها فأعمل معروف بلاش المهازل دى .

وفى اليوم التالى الساعة ثمانية صباحا رحت للرئيس السابق **مصطفى النحاس** فى بيته . أصل خبرتى مع النحاس انه ممكن الانسان يتفاهم وياه لما ما يكه نشر فيه حد تانى معاه وعلما الاخص اذا كان الشخص اللا حا نقابله هو آخر شخص حا نقابله قبل اتخاذ القرار مباشرة ، أصل ممكن التفاهم معاه علما حده .. أنا اتبعت الطريقة السيكلوجية دى ورحت الساعة ٨ صباحا (٦)

كنت ناوى استنى معاه فى البيت لغاية ما ننزل علما المجلس معاه . الراجل استقبلنى فى حجرة النوم ببرنس الحمام . وقلت له يا باشا الجلسة مستمرة النهاردة انت مصر على اصدار القرار قال ابوه لابد أن يصدر قرار اليوم ، قلت له ايه رأيك لو القرار صدر النهاردة والنهارده كان الخميس

وقدموا فيه طعن أمام مجلس الدولة يوم السبت ورئيس مجلس الدولة له سلطة وقف التنفيذ . ايه موقفنا لما احنا يا مجلس وزراء نصدر قرار يوم الخميس ويقف يوم السبت . فقال الرئيس السابق **مصطفى النحاس** أبقى أستفيل . قلت له تستفيل علشان وقف تنفيذ قرار ؟ قال لا بد أن يتخذ القرار وانت اذا ما كنتش عاوز توافق عليه خذ أجازة ثلاثة أيام لغاية يوم السبت . قلت له ما أقبلش الوضع ده على نفسى يا باشا وانتهى الحديث ، ونزلت قعدت على مكتبة فى الدور الأرضى وأخذت ورقة وقلم وكتبت استقالتى وبعثتها **لقشاشة** سكرتيرة فى الدور العلوى حيث كانت المقابلة وروحت على بيتنا وصرفت عربية الحكومة والحرس .

الرئيس - الست حرم النحاس كانت فين ؟
الشاهد - المقابلة كانت فى البيت وكانت موجودة واللى بلغنى انها كانت بتسمع من وراء الباب قال لى الدكتور **عبد العظيم سلامة** وهو دكتور كان بيعمل جلسات كهـرباء للرئيس السابق **مصطفى النحاس** وبلغنى انه حصلت زوبعة يومها فى البيت بين **النحاس** وبين مراته بعدما خرجت بسبب جواب الاستقالة دى . وبلغنى بعد كده برضه من الدكتور ان **النحاس** طلب **فؤاد سراج الدين** بالتليفون وبلغنى بالسماع انهم استدعوه . **والنحاس** قال دى استقالة مقبولة يروح فى داهية . وبلغنى ان حرمة انبسطت ان استقالتى كانت مقبولة وبلغنى ان **فؤاد** قال لا الاستقالة دى لا تقبل . وان استقالته علمى الوجة ده نخرجه بطل علمى حسابنا ، هو عاوز يعمل زى فصل مكرم (٧) احنا نفوتها دلوقتى وننتهز أول فرصة ونذبجه ونخلبه على الكرسي ، وننتهز أول فرصة ونشبعه من غير جنازة .

ما رحنش الوزارة . رحى البيت وصرفت الحرس وكانت الساعة وصلت ١١ صباحا . التليفون ضرب وقالوا لى **النحاس** على التليفون . جيت أمسك السماعه لقيت هيصة على التليفون : كده يا زكى ؟ كده يا زكى تخوننى ؟ كده تعملها وتستفيل ؟ ما تقوليش ليه ؟ احنا عاوزينك تيجى مجلس الوزراء . قلت له أنا نفدت كلامك معايا وكلامك عن الاجازة كان كلام عدم ثقة فى وبناء على ذلك أنا بعثت استقالتى وأنا مصمم عليها . قال : لا مش حا نقبلها وتعال مجلس الوزراء ولا بد تيجى ، قلت له واذا اتكلمتم فى حكاية القطن قال يبقى لك حق واتمسك بالاستقالة .

تمهلت شوية ومارحتش مجلس الوزراء الا الساعة ١٢ ، وكانت المكالمه الساعة ١١ رحى لقيت الاعضاء كلهم موجودين ولقيت الرئيس السابق **مصطفى النحاس** موجود هناك ولقيتهم منتظرين والسكون مخيم عليهم وبظهر **النحاس** قال لهم على الاستقالة وان أنا مهدد بها تانى اذا اتكلمنا فى موضوع القطن وبمجرد مارحت **النحاس** بدأ الجلسة وقال نبدأ فى الرول العادى وكان الرول ده هو رول الجلسة الى قبل كده بتاعة امبارح وخلصنا من الرول العادل المؤجل وما رفعتش الجلسة . والرئيس السابق **مصطفى النحاس** بص **لفؤاد** وبعد كده رحى خارج من الجلسة وقعدت فى أودة

الاستراحة الملحقة بمكتب رئيس الوزراء وبعد ما قعدت شوية جالى **محمود شوقي** ومعه ورقة بخط النحاس وقال فيها بالحرف الواحد **أرجوك يا زكى أن تنتظر شوية حتى نجيبك الى ما تريد** . أنا فهمت ان فيه مناقشة دايرة وان المسألة انفق انهم يسيبونها لوزير المالية يتصرف فيها وخرجنا مطمئنين أو على الأقل انى بحسن النية مش عارف الخطوات الاخرى .

الى حصل ان الوزارة انتقلت اسكندرية ، وسافرت ، وبنسافر عادة فى صالون مخصوص وقعدت مع **الرئيس** على أحسن ما يكون وكان فى العادة ان رئيس الوزراء والوزراء ورجال القصر ومدير مصلحة السكة الحديد ومدير البلدية ومحافظ الشر بنغدوا عند الملك يوم الانتقال والعكس يحصل فى الانتقال الى القاهرة مع اختلاف الاشخاص مدير بلدية القاهرة ومحافظها (٨) .

فى أول مقابلة تعرفت الى حرم النحاس بعد تشكيد الوزارة بأسابيع حصل انه بمجرد الرئيس **النحاس** ما قدمني لها قالت : (أهلا بوزير ماليتي) وأنا لم أكن أتوقع هذه العبارة فذهبت **لنقيب الهلالى** وقلت له اننى غير مستريح للعبارة دى فقال لى علشان تعرف ان كان عندى حق انى ما ادخلش الوزارة معاكم عاشان بالبقاش وزير معارفى (٩) .

وفيهما يتعلق بالغداء فى السراى رحت وأنا خالى الذهن ومطمئن لما جرى فى الأسبوع الماضى . وبدأ **الملك السابق** يتكلم مع وزير العدل حول دور المحاكم ومبانيها ومقابلته للماريشال سليم وخطر الحرب وضرورة اتخاذ الاحتياطات لوقوع حرب عالمية ثم التفت ناحيتي وأنا كنت فى مواجهته بانحراف وقال مبتسما بقى وزير المالية اللى مشهور له بكيت وكيت يعجز عن اخراج بيتين من بيوت القطن من مأزق دول صحيح لم يعملوا شيئا للبلد فيما مضى ولكنهما أكبر بيتين مصريين ضرورى تشوف حل للموضوع . .

أنا فوجئت فارتج على . ولم أرد بشئ فقال هو فلان سامع واللا مش سامع . فلم أرد **فحسن يوسف** قال له اللقمة فى ايده وكان **النحاس** فى نفس الصف فكان بمنظر لى نظرات أنا فسرتها على أنها آهر جالك الكلام . .

بعنى لو كنت سمعت كلامنا .

خرجنا وبعدين أبلغنا بجلسة عاجلة لمجلس الوزراء غير عادية يوم السبت من غير رول .

الرئيس - كان يوم ٣ يونيو ؟

الشاهد - الغداء كان يوم ١٠ يونيو ، أنا رحت وبسأل عن الجلسة فأنوا دى للنظر فى الرغبات السامية الى ابديت على الغداء . . وفى الجلسة النحاس قال ان الملك أبدى رغبات على رأسها مسألة القطن وليس هناك حل الا باصدار القرار الى كنا عاوزين نصدرة فأنا اعدت كلامى الى قلته فى ٣١ مايو من أن مصير القرار الالغاء العاجل من مجلس الدولة ، فقالوا ناخذ الاصوات وكان كل الوزراء ضدى وأنا الوحيد الى قلت لا تتخذ هذا القرار ، فقلت : القرار يطلع بموافقة مجلس الوزراء مش من وزير المالية

وحده لأن القرار يجوز يطلع كده بعد أخذ رأى لجنة البورصة وتعديل اللائحة الداخلية للبورصة بموافقة مجلس الوزراء . فقلت أنا الاقلية انفذ لكم بموافقة المجلس وخرجت من المجلس وطلبت مستشار الرأى **أحمد منصور** ، وجبت مندوبى الحكومة فى البورصة وقلت لهم مجلس الوزراء يرى اتخاذ القرار الى كنا رافضينه فأعدوا الصيغة القانونية وأخذت القرار ورحت المجلس وكانت الجلسة منفضة فعملوا دائرة حولى فقلت لهم آدى القرار وبعدين النحاس قال لكن دا القرار ده لا يسرى على الفليارة استحقاق ٢ يونية ، الى فانت قلت له الى فات لا تسرى عليه فقال المهم الى فات فقلت ان العادة فى القرارات لم تجر على أن تكون بأثر رجعى ودا يزيد فى مجال الطعن أمام مجلس الدولة . فقال لا . يجب أن القرار يسرى على استحقاق ٢ يونيو ويصدر به عدد خاص بالجريدة الرسمية . وانفجرت القنبلة فى البورصة وحتى فى يومها كنت معزوم على الشاى عند رئيس قومسيون بورصة العقود مستر **جين خلاط** ففكرت أروح أم لا وبعدين قلت يجب أظهر بمظهر المتجلد فرحت ودخل **سلفاجو** وكان فى حالة غير عادية وقال لى حكومة ايه الى تصدر قرار زى ده فسحبه رئيس القومسيون من أمامى لأن الكلمة ما كانش يصح انها تقال ورجع واعتذر

الرئيس - تأثير القرار على البورصة نفسها ايه ؟
الشاهد - تأثيره ان جعل المركز كله فى صالح الصعوديين وثبت بالدليل المادى نفوذ هؤلاء المضاربين على الحكومة الى أن وصلوا الى أغراضهم ودا قول معروف ان كبار المضاربين يعتمدون دائما على نفوذهم على الحكومة ولها سابقة . ولجنة الخبرة الاستثنائية تبقى فى صفهم لأن كل هدفهم جعل البائعين فى حالة عجز عن تسليم القطن ليدفعوا فرق السعر .

الرئيس - أغلبهم تجار محليين صغيرين ؟
الشاهد - أيوه ويبقى الاثر عكسى . ومافيش أى سابقة فى أى بورصة فى العالم تمنع الكبس المعاد كبسا مائيا . ودا لم يمنع ان البائعين سلموهم قطنا بدليل انهم بعد كده جت صفقة الذرة اليوغسلافية وفيها قطن بذرة والمرة الى فانت كان قطن بقمح مع روسيا . . لا بد انهم يصرفوا القطن . . مين يصرفه ويدفع الثمن ؟ . . الدولة . جت صفقة الذرة اليوغسلافية وكنت فى اسكندرية واتردد على مصر وكنت رايع اسكندرية ووكيل وزارة المالية **توفيق يونس** الوكيل الدائم دلوقت ، اتصل وقال لى ان عندهم أمر بدفع ٣ ملايين جنيه **لفرغلى ويحيى** فالبנק الاهلى قال انه يشك فى العملية لعدم وجود سوابق لها فقلت له يوقف أى صرف . وأنا حاشوف فى اسكندرية المسألة ايه وقلت يشوف **حسين شعير** ازاي يمضى أمر بدون علم الوزير أو الوكيل ، **فحسين شعير** (وكيل ادارة المستخدمين وهو يمت بصلة قرابة لحرم النحاس) . حب يتخلص وقال ان موظف بالتموين جاب الورقة وهو مضى عليها وأظن كان **أحمد طلبه صقر** علشان تحول لك انت يا وكيل فقال له طيب كنت هاتها لى فسألت فى التموين ايه الفلوس دى بتوع ايه فقال

مقابل صففه بصدير فطن الى يوغسلافيا واستيراد ذرة فقلت نه احنا بيننا وبين يوغسلافيا اتفاق على أن المبائخ التي نطل معلقة ١٠٠ ألف جنيه . ثم ان فرغلي ويحيى يقبضوا الثلاثة مليون جنيه النهارده ففين الذرة ؟ . قال حيزرعوها مخصوص قلت بقى يزرعوا ذرة فى الشتاء يعنى فى بيوت زجاج ؟ . والاتفاق بيننا وبين يوغسلافيا لم يجدد ولا بد من تجديده وبعد كده جاني ساعى من مجلس الوزراء ومعه ورق تجديد الاتفاق التجارى مع يوغسلافيا وملحق به زيادة (الكلافون) والورقة الاخيرة مفلوبة وكان النحاس وحرمة فى اوربا **وعثمان محرم** رئيس الوزراء بالنيابة ماضى عليها انها تمرر على الوزراء وماضيها وزير الخارجية **صلاح الدين** . وأنا كلمت **عثمان محرم** وقلت موضوع زى ده لا يمرر وانما هاتوا مجلس الوزراء ثم ان البنك الاهلى علشان يمضى له **حسين شعير** وموظف بالتموين ما ينفعش وأنا مش ماضى وأعرض الامر على مجلس الوزراء .

عثمان محرم فات على فى مكتبى وحاول اقناعى فقلت بيننا مجلس الوزراء قال طيب نوديتها لك مجلس الوزراء . وفى الاثناء دى بلغنى من **نجيب الهاللى** ان **عثمان محرم** فى البوريفاج قال له ان زكى واقف فى الصفقة ودى لازم تمشى لانها رغبة الملك كان فى الخارج انما ما أعرفش ازاي الاتصال تم وازاي عرضت على مجلس الوزراء ووزير التموين قال ان فيه عقد بينه وبين فرغلي ويحيى والحق ان الى زنقه فى الامضاء الاستاذ فؤاد ويظهر انه مضاه قبل تجديد الاتفاقية فأنا سألته هل مجلس الوزراء موافق على كسده وانت يا وزير تموين هل عرضت هذا الاتفاق على قسم الرأى مجتمعاً زى القانون ما بيقول .

الرئيس - هل كنا فى حاجة فعلاً الى ذرة ؟

الشاهد - أشك فى ذلك لانه لو كنا محتاجين كنا استوردنا من بلاد يتوفر فيها ثم ان وزير البرتغال قال لى انه يمكن يجيب ذرة فى يناير من موزمبيق فقلت له قل لوزير التموين . . فأنا فى جلسة مجلس الوزراء قلت لوزير التموين انه لابد من عرضها على مجلس الدولة وقلت ان قطننا تاخده يوغسلافيا وفلوسنا ياخذها المضاربين ونستنى احنا الذرة فى الشتاء . وزى ما حصل ان المراكب الى كانت جاية القمح الروسى تاخذ القطن ، ودى هى قاعدة المبادلة ثم اننا لا ندفع للمضاربين المبلغ ده الا لما تيجى الذرة ونشوفها فقال بنك يوغسلافيا يضمن حكومة يوغسلافيا فقلت لازم بنك دولى كبير زى بنك بريطانيا هو الى يضمن .

المجلس لم يستمع لهذا الكلام وأقر الاتفاقية . التجديد . بالحد الأعلى ٣ مليون جنيه والموافقة على الصفقة وأذكر ان الاستاذ **سراج الدين** قال لوزير التموين انت لم تعرض المسألة على لجنة التموين . حاجة من هذا القبيل . ولم تستطع يوغسلافيا ان تحصل على ضمانات بنك انجلترا . ومجلس الدولة لم يوافق على تجديد الاتفاقية وكانوا فى الوقت ده بيتكلموا على خطر الحرب ، وده غسلافيا كانت لسه تحت سيطرة روسيا ، انما مجلس الوزراء نفذ الاتفاقية والقطن خرج **وفرغلي ويحيى** خدوا الفلوس والذرة ماجاتش ،

واتفقوا على أن يوغسلافيا نرد الفلوس على أقساط .
والنقطة الحائرة الى باسمعها من سنة ١٩٥٠ : انت يا وزير المالية رفضت
واستقلت وبعد الغداء الملكي قبلت هذا الوضع . فى الواقع أنا كنت شايف
ان الامور متكتلة كلها ضدى وتبين لى أن عدم قبول استقالتى كان لغرض
انهم بعدين يخرجونى من الوزارة فاذا سمحت لى المحكمة الموقرة أقول :
« اذا كان الانسان أمام عصابة تهاجمه . ما تأخذونيش فى التعبير . ولكن
اذا كانت هناك عصابة فأما انه ينضم لها ويمشى وياها وهذا أسوء الفروض
وأما أنه يجرى ويلقى بسلاحه وهذا تأباه الرجولة وأما أنه يقف ويقا تل
مهما كان ضعيفا . ما يقدرش يدفع كل الاذى انما يقدر يدفع بعضه . أنا
كان مركزى كده . الملك والحكومة مع المضاربين أرباب الملايين وحمـلات
الصحف المقالات المأجورة ضدى كان وصل انه يدفع فى المقالة ألف جنيه
فوجدت أن استقالتى تجعلنى أخرج من الميدان ولا أقاوم .
الرئيس - مش كان فيه برلمان ؟ **الشاهد** - كان فى العطلة الصيفية ولكن
كان موجود يوم القرار ولم يتكلم احد . سكوت تام كأنه لم يحصل شىء فى
البلد . وبالنسبة لصفقة الذرة ؟ كان البرلمان فى أجازة وبعدين جه السـؤال
فى الشيوخ فى نوفمبر **سراج الدين** دافع عن صفقة الذرة ووصفها بأنها
مظلومة .

عضو اليسار - « حسن ابراهيم » - الم ترد ؟

الشاهد - ما حبتش اهزأ نفسى .

الرئيس - لو اتكلمت كنت قلت انك غير موافق والا مع الحكومة ؟

الشاهد - كان لى رأى مخالف . والانسان كان له كرامة وأنا كنت عضو
شيوخ عادى واقلت من اللجنة المالية . وبعد ما جم يجددوا اللجان طلبت
انى أكون فى لجنة المالية ولكنهم خطوا عمدة من الدقهلية .

الرئيس - وسابوك ؟ **الشاهد** - سابونى حتى عاتبت **حسين الجندى** .
قال لى فؤاد سراج الدين الى عمل كده .

سراج الدين - كل حاجة سراج الدين ؟

الشاهد - والله هو قال لى كده يا فؤاد .

الرئيس - نم تسمع مين الى اتصل بالذات ؟

الشاهد - قال لى نجيب الهاللى ان الى قال له **عثمان محرم** .

الرئيس - **سراج الدين** كان له موقف ظاهر ؟

الشاهد - فى مجلس الوزراء هو لام **هرسى فرحات** لانه لم يعرضها على لجنة
التموين انما بعد ما خرجت من الوزارة وعين هو وزير مالية دافع فى مجلس
الشيوخ عن صفقة الذرة اليوغسلافية وقال انها حملة ظالمة .

الرئيس - يعنى وقف فى صفك فى الأول ؟

الشاهد - لا . هو بس لام **هرسى فرحات** . ولما كانت تتراعى الى الاخبار
بأن **النحاس** وحرمة بيقلوا ضرورى يخرجوا وزير المالية .

الرئيس - لانه عقبة يعنى ؟

الشاهد - وجودى على ضعفه ، كان ييكشف ، وهذا ما كنت أهدف اليه وكشف أيضا عن استثناءات وزارة الاوقاف . الدكتور **حامد زكى كان** موجودا فى الخارج ورجع وقال لى ان عبد الحميد الوكيل قابله وقال له قول لصاحبك انه يستقيل أحسن له ، وكانت جرائد المعارضة بدأت تلمح فصمتت على البقاء الى أن يخرجونى ولا أخرج برغبتي .

مرت الصفقة وعاد **النحاس** وقابلته ليلة رجوعه ولم يفتح لى أى موضوع ، وبعدين كان فيه مناسبة فى سراى رأس التين فى أواخر أكتوبر وكنت فى أودة **عبد اللطيف طلعت والنحاس** احتضنى وقبلنى فقلت الاخراج بقى قريب . الموجودين فسروها على انها عنوان صفاء . ولكن أنا فسرتها كده .

ورجعنا مصر والملك عمل العزومة التقليدية ووجه لى سـؤالين واحد من اختصاص وزير الاقتصاد والثانى وزير التجارة فحولتهما عليهما ليردا وكان أحدهما علشان غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المنسوجات **فغنام** قال : حنعمل ايه للمضارببات ؟ فقال له (أى فاروق) زى الى على رأسه بطحه (يعنى يا حضرة الوزير قصدك انى أنا بأضارب) .

وبعدها بيومين طلع فى الجرايد الوفدية عنوان (عبد الجليل العمرى يقابل سراج الدين وخروج زكى عبد المتعال) ولسه ما كانش حد طلب منى أن أستقيل . وفات **على عبد الجليل** وقال لى ان **فؤاد** عرض على انى آخذ المالية فايه الموقف ؟ فقلت له اذا امكنك ان تحتفظ باستقلالك وتؤدى خدمة للبلد فأقبل وافترقنا على هذا وتعمدت انى لا اتصل بأحد ولا أمكن أحد من الاتصال بى .

وتانى يوم قالوا لى ان **عثمان محرم** فات بالليل وقلنا له انك نايم وانه حاول يتصل بالتليفون لكن أنا تعمدت انى أرفع السماعة وتانى يوم الجرايد قالت ان مراسيم التعديل تصدر ظهر اليوم وجانى **عثمان محرم** وقال ان الرئيس عايز يعدل الوزارة وانت فاكر قبل ما يسافر كان عايز يعين نائب للرئيس واحنا كنا وضعنا استقالاتنا كلنا تحت تصرفه ودا التقليد الدستورى وبدأ يتكلم انه مسافر ومين يكون نائب رئيس الوزارة واقترح تكوين لجنة ثلاثية تقوم مقامه من عثمان وسراج الدين و**يا صلاح الدين** **يا ابراهيم فرج** .

دى زى نوع من مجلس وصاية والعرف جرى ان أقدم الوزراء يتولى رئاسة الوزراء فقال عثمان محرم وهو موجود انه لا ينفع .

الرئيس - ما استقالش ؟ **الشاهد -** لا .

الرئيس - جايبيته ليه وزير امال ؟ **الشاهد -** وزير أشغال من ١٩٢٤ وفى كل وزارة بعد كده .

الرئيس - مالوش خبرة يعنى .

الشاهد - اخواتنا قالوا ان مافيش غير عثمان **النحاس** قال طيب لابد انك تشتشير **فؤاد** و**ابراهيم فرج** و**صلاح الدين** ، انما اللبى كان بيجلس محله **سراج الدين** .

سراج الدين - سراج الدين برضه ؟ - الشاهد - كنت الرئيس الفعلى
يا فؤاد ؟

اتريس - وعمان محرم قبل انوصع ده ؟
الشاهد - ايوه . نعمان لان نى احمايه دى . وقا لى ان الرئيس دلوقت
عايز يعد الوزارة واحنا نخط استقالاتنا تحت أمره . وادى استقالة
مرسى فرحات ويس احمد فقلت له ده تلام مصاطب لان الجرائد بتكتب عن
خروجى وانتم فاوضتم شخص آخر ، فقال قدم الاستقالة **احسن** فقلت له
ان ما كانتش استقالة تبقى اقالة وانشروا أسبابها فقال بلاش الشك كل ده
ما نندم استقالة ولك علينا اننا نعينك أول محافظ للبنك الاهلى بعد تحويله
الى بنك مركزى فقلت أنا لا أفهم انكم تطلبوا من وزير يستقيل ويطلب
وظيفة فقال كثير عملوا كده . وافترقنا على هذا . والظهر فى الراديو اذيعت
المراسيم الجديدة وقبول استقالة **مرسى فرحات ويس احمد** وتعيين **سراج**
الدين وزير للمالية بدلا من **زكى عبد المتعال** فقلت ان أنا أقدر أقول ان أنا
لسه وزير . صحيح مش وزير مالية يمكن أى وزير . أو وزير دولة .
يعنى فلان محل فلان يعنى فلاح الى حل محل دا مين . قلتها دعابة وانى
أقدر أطعن فى مجلس الدولة وأخذ مرتبى . ودى مالهاش غير سابقة واحدة
سنة ١٩٢٥ عندما اخرج **عبد العزيز فهمى** بسبب كتاب الاسلام واصول
الحكم (١٠) حتى المراسيم دى عرضت على البرلمان **وعبد السلام الشافعى**
والرافعى فى مجلس الشيوخ قالوا وزير المالية طار والا تبخر . على العموم
خرجت من الوزارة على هذا النحو .
الرئيس - وقفنا امبارح فىن (١١) ؟

الشاهد - وقفنا بعد خروجى من الوزارة الوفدية واسمى لى انى اتكلم اليوم
عن مركز القطن ومضارباته . بعد ان عرف فى يناير سنة ١٩٥٢ بعد حريق
القاهرة والمطالبة بتعويضات عن هذا الحريق ، ودخولى وزارة المالية مع
الرئيس السابق **على ماهر** بأيام ، وجدت نفسى فى ٤ فبراير وعلى ما يظهر
ان يوم ٤ فبراير يوم مش كويس ، وجدت نفسى أمام كورنر جديد وفليارة
جديدة مستحقة فى فبراير وجدت ان التيران أصبحت دبية وألدبية أصبحت
تيران وده تعبير معروف فى البورصة . حزب الصعيد يسمونه « **تيران** »
وحزب النزول يسموه « **دبية** » ووجدت ان الفريق الى تركتهم فى سنة
١٩٥٠ صعيديين أصبحوا نزوليين والى تركتهم نزوليين أصبحوا صعيديين
والنزوليين كانوا **سلفاجو وخورى** وفريقهم انقلبوا الى فريق **صعود** ،
ووجدت فليارة مستحقة وجانى فريق الصعيد الجديد وقال احنا اشترينا
من على يحيى وفرغلى على استحقاق فبراير ومش حنقدر نستلم لان معندناش
فلوس فجبت فريق **فرغلى** و**على يحيى** مع **سلفاجو وخورى** ، الفريقين وبعض
تجار الداخل ووكلاء وزارة المالية ورجال مصلحة القطن وبدأ فريق **سلفاجو**
كلامه بأن من المتعذر ان يتسلموا ولا بد أن الحكومة تستلم ، وتدفع لهم
الثمن قلت له **الفليارة** دى قيمتها قد ايه قال ١٢ مليون جنيه . فكان ردى

أن القاهرة انحرقت منذ أسبوع وعلينا تعويضات لا بد من دفعها ووزير المالية الى يدفع من مال الدولة مليم واحد للمضاربين يستحق الضرب بالرصاص فى الشارع ازاى تطالبونى استلم القطن منكم وأدفع عنكم الثمن على كده فكان رد **سلفاجو** أمام الجميع ، وكا موجود ٢٢ شخص ، أيوه ووزير المالية السابق الاستاذ **فؤاد سراج الدين** تعهد بأن الحكومة لما يحل ميعاد الفليارة حتستلمها الحكومة وتدفع الثمن قلت له هل فيه تعهد مكتوب من الحكومة بذلك اذا كان فيه ابرزه علشان نشوف ايه الى فيه .

قال لا مافيش تعهد مكتوب وانما كان فيه وعد شفوى قلت له اذا لا تطالبوا الحكومة بأى شىء انما لمصلحة السوق انتم يا نزوليين ويا صعوديين علشان تجار الداخل متتخربش بيوتهم لا بد تجدوا وسيلة للتفاهم وكل فريق يتحمل جزء من الخسارة واهى المضاربة عبارة عن قمار واحد يلعب ويخسر وواحد يلعب ويكسب .

وعقدت معاهم عدة اجتماعات ورجال مصلحة القطن ووكيل المالية لشئون القطن عقدوا معهم عدة اجتماعات وفى الوقت نفسه فى سبيل الوصول الى اتفاق بدأت الحكومة تتخذ اجراءات لتصفية سوق القطن وتطهيره لأن البالون كان انتفخ جدا وارتفع للقمّة وعلى وشك الانفجار ولا بد من الهبوط به دون ان تحدث خسارة للموجودين فيه الى هيه الدولة .

اترئيس - سؤال فى الحتة دى ؟ هل فيه مصلحة تعود على الحكومة من المضاربة ومن مناصرة فريق الصعوديين أو النزوليين .
الشاهد - مفيش وانما لو تركت المضاربة وشأنها فان الخسارة تلحق بالسوق وتجار الداخل والمزارعين وتحدث هزات للجميع وبذلك تتأثر العملة وميزانية الدولة .

اترئيس - وعد الاستاذ **فؤاد سراج الدين** بأنهم يشتروا والحكومة تستلم وتتولى بيعه الوعد ده بناء على أساس مصلحة عامة ولا مصلحة المضاربين ؟ .
الشاهد - والله **سلفاجو** قال أمام العشرين شخص الى كانوا موجودين ان وزير المالية هو الى دفعنا للمضاربة ، وقال لما ييجى ميعاد الاستحقاق حنستلم منكم وندفع الثمن قلت انت بتقول الحكومة تستلم وأنا فاكر انكم قلتى تستلم الفليارة دى ثمنها ١٢ مليون جنيه وأنا فاكر انكم قلتى لوزير المالية فى الفليارة الى فاتت ان الثمن ١٢ مليون جنيه وبعدين سلمتم قطن ثمنه ٣٥ مليون جنيه والحكومة حتعمل بالقطن الى حتسلمه ايه ، تجار الصادر هم الى يصرفوا وان مكشش تجار الصادر يصرفوه الحكومة تعمل به ايه وعدم تصريفه عاد بخسارة جسيمة علاوة على تشويه سمعتنا الخارجية .

بدأت باتخاذ اجراءات لتطهير سوق القطن منها الغاء الحد الادنى الذى كان فرض اجابة لرغبة الصعوديين علشان السعر يهبط وحددت سعر انتصفيات والمقاصات علشان الفريقين ينتهوا والتسوية فى الوقت نفسه

تضمنت فتح الاستحقاقات على الشهور الاخرى لاني وجدت السوق مخنوفة والاستحقاقات لا تفتح لأجل بعد ، والحكومة كانت اتخذت اجراء سنة ١٩٥١ أنها ركزت الفليارات على مرة واحدة في الشهر وكان قبل كده قد تحدد مواعيد الفليارات على ثلاث مرات في الشهر الأول والوسط وقبل الآخر لما آجي أنا يا بايع ان مسلماتش في الفليارة الأولى أقدر اسلم في الثانية أقدر أسلم في الثالثة ، فجم غيروا هذا الوضع ، وخنقوا السوق وخلوها فليارة واحدة ، بدل ثلاثة يعنى أنا بايع يا اسلم في الميعاد الوحيد يا أفلس . وبعد ذلك بدأ السوق يستريح ولو سمحت لي الهيئة الموقرة أقول ان السياسة دي بتاعت تطهير سوق القطن الى اتخذت سنة ١٩٥٢ ، كنت نوهت بها في تقارير البنوك الكبرى ، تقرير البنك الاهلي الذي صدر في مارس وتقرير البنك البلجيكي الذي صدر في أبريل أو مايو وغيرها ، نوهت بها علاوة على ذلك فقد جاءت مذكرة وزارة المالية في العهد الجديد عن السياسة المالية سنة ١٩٥٢ وفي صدر هذه المذكرة قلت ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في فبراير ١٩٥٢ أدت الى تنقيه الجو .

وأذكر انه كان قد عقد في أبريل أو مايو مؤتمر للجنة القطن الدولية في روما وأوفدت الحكومة وفدا يمثلها على رأسه الدكتور محمد علي الكيلاني الذي تولى وزارة الزراعة وبعد ما انتهى المؤتمر جاني الكيلاني وقال حصل في المؤتمر اننا كنا بنذكر الوسائل التي بدأت الحكومة تتخذها للعمل على الاستقرار في سوق القطن فتصدى لي مندوب الهند وقال الكلام ده كلام كويس وهذه الاجراءات اجراءات سليمة انما تجارب الماضي دلت على انه كان عندكم وزراء ومسؤولين بيضاربوا في السوق فأيه الي يضمن ان الكلام ده يستمر طبعا هذا الكلام تردده في مؤتمر دولي كان يمس سمعتنا فقلت له اكتب تقرير بذلك وكتبه وتركه في الوزارة وفي الوقت ده بدأنا علشان تطهير السوق بالكامل فيما يتعلق بتحديد المسئولية في السنوات الماضية فكرنا في تأليف لجان التطهير وأخذنا نعد التشريعات لهذا الغرض ، وزير العدل . والأستاذ سليمان حافظ ، وأنا . فوجدت ان التشريعات تعد وانما خشيت على المستندات والاوراق الموجودة عند التجار عن مضاربات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ .

وبالاتفاق مع وكيل وزارة المالية الأستاذ علي علوبة ندهنا اثنين ثلاثة من مفتشى مكافحة التهريب في مصلحة الضرائب وكانوا موضع ثقة منا . وقلت لهم تقوموا على الاسكندرية واطلبوا من السماسرة والبيوت المالية الدفاتر بتاعتهم وافحصوها وهاتوا منها مستخرجات أو كشوف المضاربات من سنة ١٩٤٩ . را حوا على هناك والسماسرة ما ارتابوش فيهم وبقوا ياخدوا من التجار والسماسرة مستخلصات مختومة بختمهم وكانوا بيقولوا لهم احنا بنبحث موضوع ضرائب الارباح التجارية وكانوا أول بأول يجمعوا المستندات دي في الوزارة وكنت احطها في شنت واخلدها في البيت لحد ما المستندات دي حلت أربع شنت . جابوا كشوف المضاربات بتوع جميع الشخصيات الكبيرة

كما فتس (١٢) والياس اندراوس ومن الوزراء الاستاذ عبداللطيف محمود ١٣ . ومن عيلة سراج الدين الاستاذ عبدالحميد سراج الدين، ويس سراج الدين، وكثير من أقارب الرئيس السابق مصطفى النحاس بينهم سيدات ومن زوجات أولاد اخته . وبعد ما توفي محرز قبل تأليف لجنة التطهير خشيت ان وفاته تكون سبب في أن أوراقه تتناثر ، وهو كان العمود الفقري للكونر سنة ١٩٥٠ ، فاتصلت بمأمور ضرائب التركات في الاسكندرية وقلت له : تحفظ على أوراق محرز . فراح تحفظ عليها في مكتبه وعند علي يحيى وفي البيت ووجد شنتة في أودة النوم تحفظ عليها وضرب لي في اليوم ده الياس اندراوس تليفون وقال انتم عملتم ايه ؟ فيه مأمور ضرائب - وعلى يحيى جنبى ايه بيشتكى - انكم تحفظتم على أوراق محرز . وقبل تشكيل لجان التطهير كل الى كان يسألنى من رجال السراية يقول ان الملك يقول وزير المالية بيدور على في مضاربات فبقيت اسكت . ويوم وفاة محرز قلت لالياس اندراوس ان مأمور الضرائب بيؤدى واجبه والشنتة الى وجدت في أودة النوم لما فتحت وجد فيها الاتفاق الخاص سنة ١٩٥١ . بين علي يحيى وفرغلى والفريق الثانى . سلفاجو وخورى في الوقت ده كانوا في السراية وبعثوا للرئيس السابق نجيب الهلالي ويقولوا له وزير المالية بيدور على أفراد الحاشية . قال لهم ما عرفش وكريم ثابت قال له ان الملك قال التطهير الى حيقوم به حيؤدى بالبلد للشبيوعية وابتدأت الدسائس تحاك للرئيس السابق نجيب الهلالي ووزارته . جمعت الاوراق وتحفظت عليها بمجرد ما صدر التشريع الى أصدرناه بتاع التطهير شكلنا لجنة تطهير سوق القطن وجبت رئيس اللجنة الاستاه عبدالعزيز خير الدين وسلمت الاوراق للاستاذ علي علوية وهوه سلمها للجنة التطهير ولو كنا انتظرنا الى أن تشكلت لجنة ما كنتش تجسد كل المستندات دى ؟ والمفتش وهم بيدوروا عن محمد فرغلى ووجدوا كعوب شيكات على بياض وكانوا شيكين على ما أذكر قالوا لهم دول ايه ؟ وفي النهاية فرغلى قال الشيكات دى بمبلغ ٧٥ ألف جنيه دفعناها للملك سنة ١٩٥١ نظير انه يقول لوزير المالية الكلمتين دول على السفارة . وبمناسبة الكلام عن الملك فيه موضوع ولو انه غير معروض على المحكمة وانما تردد في المحكمة هنا عدة مرات وهو الموضوع الخاص بالضريبة على الايراد المتعلقة بالملك السابق :

القصة دى انه في أواخر مارس سنة ١٩٥٠ الضريبة العامة على الايراد فرضت على الايرادات من سنة ١٩٤٩ على أن تقدم الاقرارات في ٣ شهور : يناير وفبراير ومارس . وقبل انتهاء هذه المهلة جاني في مكتبى الاستاذ فؤاد سراج الدين وتكلم وياى ، وأنا .

قرأت في الصحف ان الرئيس السابق حسين سرى (١٤) قال له انه كان معاه كريم ثابت ولكن لا هو جه لوحده . وكريم ما زارنيش ولم يكلمنى في هذا الموضوع . جاني وقال احنا عاوزين نعطى الملك من الضريبة العامة على

الايراد . أنا قلت طبقا لمعلوماتي افدر أقولك ان القانون الخاص بالضريبة العامة على الايراد مفيهش نص يعفيه من دفعها . صحيح الملك معفى من الرسوم الجمركية لكن قانون الضريبة العامة مفيهش نص قال لكن هم عاوزين هذا ايه رأيك تكتب جواب لناظر الخاصة . وتقول ان الملك معفى من تقديم اقرار خاص بالضريبة . فقلت له ينكتب ازاي ؟ ازاي أمضى وأنا وزير المالية على جواب مخالف للقانون ؟ قال مانيكش دعوه الجواب ده محدش حيعرفه وده سر محدش حيشوفه . قلت ولا هذا يليق اننى اكتب مثله . فطلب الى ان أفكر فى الموضوع وأنصرف ، وبمجرد انصرافه استدعيت مستشار الرأى الاستاذ **أحمد منصور** والدكتور **عبد الحكيم الرفاعى** وكيل وزارة المالية لشئون الضرائب . وقلت لهم ايه رأيكم بحسب التشريع الموضوع عندكم هل الملك معفى من الضريبة العامة على الايراد تقدرؤا تدونى الرأى . قالوا أبداً على طول الملك لابد ان يدفع الضريبة .

وفى اليوم التالى ضرب لى تليفون الاستاذ **نجيب سالم** ناظر الخاصة وبدأ الحديث بقوله : ازاي الجواب مجاش ؟ قلت له جواب ايه ؟ قال الجواب الى كلمك عليه كريم ثابت قلت له كريم مكلمنيش وانما الى كلمنى **فؤاد سراج الدين** ، وأنا رأيى ان الملك لا يعفى من هذه الضريبة . ودخل **نجيب سالم** معى فى مناقشة قانونية بالتليفون . قلت له رأيى القانونى والمالى وانه على العموم اذا كان لكم فى الخاصة رأى مخالف دى مسألة متعلقة بمصلحة الضرائب روحوا قدموا مذكرة برأيكم لها ومصلحة الضرائب يصح تحولها على مجلس الدولة وتأخذ الطريق العادى .

ولما وجدت المسألة أخذت الدور ده ، رحى فى اليوم نفسه وقصدت ان يكون ذلك فى وقت ميكونش فيه حد مع الرئيس السابق **مصطفى النحاس** توجهت اليه ورويت له قصة زيارة الاستاذ **فؤاد سراج الدين** وطلب **نجيب سالم** الى باسم **كريم ثابت** وقلت له رأيى . فقال مادام رأيك كده ما تسألش لا فى **كريم ثابت** ولا **فؤاد سراج الدين** ولا فى **نجيب سالم** . وانتهت المسألة عند هذا الحد ، وبعدين مدينا ميعاد الاقرار لان الضريبة لاول مرة تطبق . مديناه بقرار وزارى شهر آخر الى هوه شهر ابريل وانتهت المسألة ولم يقدم **نجيب سالم** لا اقرار للضرائب ولامذكرة بوجهة نظره .

الرئيس - متعرفش ايه تم بعد كده هل دفعوا ؟

الشاهد - مااعتقدش أنا خرجت سننتها من الوزارة فى نوفمبر وماكنوش دفعوا .

الرئيس - مش فى ديسمبر بيكون الناس دفعوا الضريبة ؟

الشاهد - يقدموا الاقرار ويصح الانسان يدفع بالنسبة لاقراره والمصلحة كان لها ستة شهور ثم عدلت الى سنتين وأخيرا جعل الميعاد مفتوح ويطبق الآن فى هذا الشأن نظام التقادم الوارد فى القانون العام .

قبل ما أخرج كان ميعاد تقديم الاقرار فى أبريل وبعدين ستة شهور للمصلحة يعنى لغاية آخر أكتوبر وأنا خرجت فى ١١ نوفمبر ولغاية ما خرجت

ما بلغتنيش حاجة من مصلحة الضرائب . وباقي الملاك الكبار كلهم قدموا الاقرارات وحتى الأمراء قدموا اقرارانهم ونشر في الصحف عن هذا تلميح في شهر ابريل ، يعنى تلميح للسراية وكان على رأسهم الامير السابق **محمد علي توفيق** (١٥) ومصلحة الضرائب عندها اجراءات ، ان اللى يقدم الاقرار تفحصه المصلحة ثم تعلنه بالتقدير ثم له مدة يطعن فيها أمام لجان الطعن ولجان الطعن تطلبه وتناقشه ويصح يستأنف قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية وبعد كده يطعن بالاستئناف أمام محكمة استئناف ثم يطعن بالنقض . واللى ما يقدمش حيلوحوا المفتشين ويضبطوا الاوراق وفيه في القانون جريمة تهرب يحكم فيها عليه بثلاثة أمثال الضريبة .

الرئيس - فاروق متقدمش . مفيش مفتش راح اتخذ اجراءات ؟

الشاهد - على مبلغ علمى محدش راح .

الرئيس - حصل صهيئة ؟

الشاهد - الظاهر كده . انما الصهيئة ما تسقطش الحق القانونى لان الميعاد بالنسبة للمصلحة جعل مفتوحا والمدة اللى يجوز المطالبة فيها خمس سنين المنصوص عليها لالتقاضى فى القانون انعام للضرائب .

المدعى - هل عندك معلومات عن قرار مارس سنة ١٩٥١ الذى صدر من وزير المالية بتحديد حد أدنى لسعر القطن .

الشاهد - أنا ما كنتش فى الحكومة فى ذلك الوقت وانما سمعت عن تحديد الحد الأدنى ولما رجعت الوزارة فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ وجدت الحد الأدنى اللى قدر فى سنة ١٩٥١ . قبل ما نلغيه وجدت ان الاستاذ **فؤاد سراج الدين**

فى ٧ يناير سنة ١٩٥٢ ألغى الحد الأدنى وفى ١٦ يناير اعادة من جديد أى بعد أسبوع من الغائه .

الرئيس - كان الغرض من كده ايه ؟ **الشاهد -** يسأل عنه الى أصدر القرار .

الرئيس - بصفتك خبير فى الشئون المالية وشئون القطن وشئون البورصة تقدر تفسر لنا ايه الفائدة من ذلك أو ضرره . **الشاهد -** أفسره بأن هذا كان لصالح المضاربين .

الرئيس - على يحيى وفرغلى ؟

الشاهد - كان **سلفاجو وخورى** الصعوديين الآخرين ، الى حصل فيما يتعلق بقرار ١٦ يناير لما جيت فى الوزارة اختلف . فى هذا القرار يعفيهم من انهم يدفعوا الثمن يوم ٤ فبراير والا لا .

الرئيس - القرار ده أفاد **سلفاجو وخورى** ؟

الشاهد - اعتقد هذا وكان فيه اتفاق على تفسير قرار ١٦ يناير بما معناه انهم غير ملزومين بدفع المبلغ الـ ١٢ مليون جنيه يوم الفليارة دى وأنا قلت لهم القرار الى اقبل تفسيره واضح قالوا كان تم اتفاق ان يصدر منشور تفسرى من وزير المالية بأنهم غير ملزومين بالدفع وفعلا نشر فى البورصة . . . اتعلق المنشور باسمى وأنا وزير مختص و لأعلم به فكلفت مندوب الحكومة

فى البورصة بنزعه وده جزء من قضية منظورة أمام مجلس الدولة وأظن الأستاذ عبد الفتاح حسن .

الدفاع : هذه القضية محدد للحكم فيها جلسة ٢٣ وأرجو الايشبار الى موضوعها حتى .

الشاهد - أنا مش بأشير اليه .

الرئيس - لما كنت فى الوزارة الوفدية كوزير مالية . تبين لك ان فؤاد سراج الدين يهدف لمساعدة المضاربين على الصعود ؟

الشاهد - فى الوزارة الوفدية الأولى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - قرار مارس يفيد فى رأيك الجماعة الاخرين ؟

الشاهد - هو استمرار لسياسة الصعودين .

سلفاجو فى ٤ فبراير قال ان وزير المالية قال لنا ضاربوا على الصعود ،

واحنا حنستلم القطن بس لو سمحت الهيئة الموقرة واخى الأستاذ عبد الفتاح حسن أنا مش قصدى أشير الى القضية وانما مش عاوز ادخل فى التفاصيل

لثلاث تستخدم فى القضية .

الرئيس - سياسة الصعود هل تفيد الفلاح ؟

الشاهد - الصعود والنزول اذا كان نتيجة عوامل العرض والطلب يفيد واذ كان مفتعل أو مصطنع الفلاح يفرح به لوقت ما ، وانما البالون اللى يفضل طائر ويرتفع لابد انه ينفجر ومن السهل جدا لآى واحد عنده فلوس كثير انه يضارب علشان يكسب وميهموش البلد تستفيد ايه وللا ، لأنه حيجنى الفروق الكبيرة وعلى الاخص انه عارف انه حيضارب وبعدين يقول للدولة بعدما يستلم تفضلى استلمى وادفعى لى الفلوس .

الرئيس - ملاحظ أن القرار اللى اتخذه فى مارس الخاص بالحد الأدنى ملاحظ أن الفلاح يبيع قطنه فى أكتوبر أو نوفمبر وبعد كده يبقى القطن فى أيدي التجار والفلاح حيستفيد ازاي من تحديد الحد الأدنى فى مارس ؟

الشاهد - فيه ظاهرة فى سوق القطن فى مصر ويسمح لى سيادة الرئيس أن أقول انى درستها وكتبت عنها فى كتابى (البورصة فى مصر) الذى نشرته فى باريس سنة ١٩٣٠ وقلت فيه ان الملاحظ فى السوق المصرية ، انه فى بداية الموسم تجار الصادر بيعملوا على خفض الاسعار والفلاح يبيع على الكونترات ، يفضلوا يضاربوا على النزول والفلاح محتاج ينكس ويصرف بيعت تلغراف على اسكندرية بالقطع ويقطع بالسعر النزول وبعدها تنتهى العملية زى القطن بيعى فى ايد المصدرين يبتدوا المضاربات الصعودية علشان يصدروه وبيعوه بأسعار مرتفعة وقد ظلت هذه الظاهرة ربع قرن يتبعها المضاربون ويلجأون اليها بصفة آلية .

عضو اليسار : يعنى مفيش فائدة للفلاح ؟

الشاهد - بيجهتوا انهم يعملوا كده دايمًا .

الرئيس - النحاس لما حصل وجيت له فى البيت وكلمته على القرار اللى تنوى

لوزارة اتخاذه قال لك انه ما يعرفش الا المرتبة الى بينام عليها وان ده كل لى يعرفه عن القطن وبينت له الضرر الى حينتج وانت الوزير المسئول بتشيت بان القرار لابد من اتخاذه كان ذلك ارضاء لناس معينين أو لمصلحة العامة .

لشاهد - تأثير الى حوليه ، قال أنا مالي ومال المضاربين والمضاربين دول هما يحيى وفرغلى والحق يقال أن الرجل ما كانش يعرف حاجة .

لرئيس - المفروض أن مستشاره هو وزير المالية وينبئه ويتشيس برأيك .
لشاهد - حصل العكس . لان الضغط عليه ممن حوليه ومن المضاربين وعلى لاختص من السيدة حرمه كان شديدا جدا لدرجة جعلته يخالف وزير المالية يصدر قرار .

لرئيس - كان مقتنع ان فيه أضرار والا مقتنع بوجهة النظر الثانية والا مش اهم الاثنين .

لشاهد - كنت مفهمه الاضرار وقال زى بعضه وقلت له مجلس الدولة يلغيه مال ابقى استقيل كان بيسير برأى الى حوليه .

لرئيس - والسبب حرمه زينب كانت حاستفيد ايه .

لشاهد - الى تبين من المحادثة التليفونية من الوزارة والعزومة بتاعة المرج وجود فرغلى وعلى يحيى ومحرز فيها أن هناك مصلحة .

لرئيس - والا هي كزوجة يتعاون زوجها للمصلحة العامة .

لشاهد - والله ما وصلناش أن زوجة وزراء تعاونه فى الحكم . والا نولى سيدة رئاسة الوزراء ونخلص .

لرئيس - هل لمست أن فيه فائدة عادت عليها .

لشاهد - ده الى كان باين لى أن فيه فائدة ولم يسبق اننا شفنا زوجات وساء وزارات .

لرئيس - يعنى حاجة مادية لها أو لاحد اتباعها أو أقاربها .

لشاهد - أحمد الوكيل كان بيشتغل مع فرغلى . فى مكتب فرغلى وعبد الحميد لوكيل كان بيشتغل مع على يحيى . ولا بد أن تكون هناك مزايا مادية له .

لرئيس - فؤاد سراج الدين كان ايه الفائدة الى بتعود عليه من كده مع أنه اين أن فيه ضرر عليهم .

لشاهد - أنا نفسى ما أعرفش ليه هو وقف فى صف هذا الفريق ووقف فى سد الفريق الآخر .

رئيس - ما لمستش حاجة ؟ . **الشاهد -** اطلاقا .

لرئيس - ما فيش فايده له أو لاحد أقاربه ؟

لشاهد - على مبلغ علمى ما لمستش . انما فى كشوف المضاربات ما لقيتش سمه فيها انما لقيت فيه المضاربات الخاصة بالاستاذ يس سراج الدين ، الاستاذ عبد الحميد سراج الدين ولم تظهر عمليات باسم فؤاد سراج الدين ، حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس ، فى حين انه ظهر بها اسماء رجال سيدات البلد كلها .

الرئيس - فؤاد سراج الدين ايه وجهة نظره بالنسبة لتأييد الفريق الثانى كان بيعبر عنها ازاى كان ايه اقتراحاته أو رأيه ؟

الشاهد - فى جلسة ٣١ مايو كان متحمس غاية الحماس والرئيس السابق النحاس قال حنسيب رول الجلسة وفؤاد عنده مسألة مهمة حيكلكم عنها .
الرئيس - مش أيد وجهة نظره بأسانيد ؟

الشاهد - كان متحمس جدا وطبعاً بيبيديها بالشكل الفنى .

الرئيس - ما ناقشتوش فى الناحية الفنية وانت الوزير المختص ؟

الشاهد - ناقشته فى الناحية الفنية والناحية القانونية ولكن لم يقتنعوا فى المجلس .

الرئيس - ايه تأثير العملية على ميزانية الدولة ، ايه الى اصابها منه ؟
الشاهد - لما رجعت الوزارة فى يناير لمست ان فيه خسارة لحقت الحكومة بتسلمها القطن والخسارة دى افضيت بها فى مؤتمر صحفى يوم ٨ فبراير تكلمت فيه عن وسائل الاصلاح وعجز الميزانية الخاصة بالسنة (١٩٥١) وكنا لسه فى البداية وقدرنا الخسارة الى نتجت عن استلام الحكومة القطن فى الصيف قدرنا الثمن بمبلغ ٣٥ مليون جنيه وقدرنا الخسارة بحوالى ١٥ الى ١٧ مليون جنيه .

الرئيس - أما دخلت الوزارة فى سنة ١٩٥٠ كانت حالة الميزانية ايه ؟

الشاهد - كانت حالتها من سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ كان يبدو فيها العجز وعلى الاخص سنة ١٩٤٨ نتيجة لحرب فلسطين وقفزت الميزانية الى ١٨٠ مليون جنيه دفعة واحدة . وكان يبدو العجز انما ماكانش عجز فى التنفيذ . انما عند تقدير الميزانية وهم بيحصروا الميزانية يجمعوا الايرادات والمصروفات الى قدروها بناء على السوابق . فلما كان لما يظهر وهم بيحصروا الميزانية ان المصروفات المقدرة أكثر من الايراد المحتمل كانوا يلجأوا لسده من الاحتياطى . الاحتياطى ينقسم الى قسمين . قسم محبوس لا يمكن التصرف فيه ، وفيه قسم حر وحتى ده مش كله نقدية عليه التزامات فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وسلف معينة .

سنة ١٩٤٩ كان الباقي منه نقدا ١٣ر٥ مليون جنيه وهم بيحصروا ميزانية سنة ١٩٤٩ قبل الحكومة الوفدية وجدوا ان فيه عجز ١٣ر٥ مليون جنيه حطوا الرقم على أن يؤخذ من الاحتياطى علشان العمودين يبقوا متوازيين ، وتبين ان الى كان بيحصل غير الى حصل بعدين فى العهد الحاضر تبين ان المصروفات المحتملة ما تصرفشى كلها وأحياناً الايراد ييجى أكثر من المقدر انما المتوفر معظمه ييجى من ان المصروفات المقدرة وعلى الاخص الخاصة بالمشروعات الجديدة ما تتصرفش كلها . وهذه هى الوفورات الى كونت الاحتياطى .

لما جينا فى سنة ١٩٥٠ نحصر الميزانية وكان هدفى انى أضغطها وأجمعها وأجعلها تنكمش لان انكماشها على الاخص فى المصروفات كان يقلل من القدرة الشرائية فى السوق فيمكن بذلك ان نقلل من غلاء المعيشة ، ولا نسير فى طريق التضخم المستمر للميزانية الى يجوز انه يضطر الدولة لطبع بنكنوت

دون رصيه او تلجأ للبنك الاهلى زى الدول الاخرى الى حصل فيها تضخم .
ميزانية سنة ١٩٥٠ بدأت اشتغل فيها على طول لان انسنه المالية كانت
نبدأ فى مارس ثم غيرناها بعد ذلك فجعلناها تبدأ فى يونيو . حضرت مشروع
ميزانية زى الاقتراحات الى جابه من الوزارات رقم الميزانية ١٩٦ مليون
جنيه وخذت الميزانية وقدمتها لمجلس الوزراء **فالاستاذ فؤاد سراج الدين** قال
ماجراش العرف ان وزير المالية يحضر الميزانية بناء على الاقتراحات المكتوبة
الواردة له من الوزارات ولا بد ان يؤخذ رأى كل وزير شفوى .

الرئيس - هى الاقتراحات دى مش مكتوبة ؟

الشاهد - كل حاجة مكتوبة **وفؤاد سراج الدين** قال كده ، والوزراء جميعاً
قالوا كده . وقالوا ان عندنا مشروعات تانية عاوزين نتكلم فيها ، الدكتور
أحمد حسين قال مثلاً عندى مشروع الضمان الاجتماعى .

الرئيس - هل كان فيه سياسة عامة للمشروعات دى . لانى أنا سامع ان
كان يوضع مبلغ علشان مشروعات ويعرض من غير خطة يعنى .

الشاهد - فى الوزارات السابقة ما كانش فيه خطة . مشروع الضمان
الاجتماعى (١٦) مع تقديرى الكامل للدكتور **أحمد حسين** لما عرضه عارضت
الوزراء قالوا دا أحسن دعاية للحكومة . قلت انتم عاوزين تحولوا البلد الى امة
شحاتين المبلغ ده الى حايوزع على الطبقة الفقيرة وأنا واثق انه مش حايصل لها
لو انشئت به مشروعات انتاجية واشتغل الناس دول فيها تبقى معقولة . وده
كان مما أدى لتضخم الميزانية . طلبت من كل وزير يجيب لى الاقتراحات
الخاصة بوزارته وقعدنا أيام واستمرت المساومات بينى وبين الوزراء وكل
واحد عاوز مشروعات فظيعة ووزير المالية فى كل بلد شخصية مكروهة من
جميع الوزراء ومن الجماهير زى ما قلت فى كتاب لى . وانما اذا أراد أن يعجب
الناس وتملق الجماهير ما يصلحش وزير مالية .

قامت مساومات تانية واضطريت ان أرفع رقم الميزانية بعدما كنت مقدرها
دون الالتجاء الى الاحتياطى فنشأ عن ذلك عجز وخذنا ١٣ مليون جنيه الى
كانوا فى الاحتياطى من سنة ١٩٤٩ ورصدناهم فى الميزانية .

الرئيس - كنت مقدرين ان فيه عجز ؟ **الشاهد -** على التحقيق .

الرئيس - وسياستكم كانت التقليل من المصروفات . **الشاهد -** سياستى أنا
الرئيس - لما عرضت عملية المحروسة واعتماد مبلغ مليون جنيه ، ومبلغ ٣٥٠
لف جنيه الى هو فرق العملة وافقتم ليه بالرغم من أن فيه عجز كبير هل
بينت هذا فى المجلس ووافقوا ؟

لشاهد - موضوع المحروسة قرأت فى الصحف ما دار عليه فى هذه المحكمة
وقرأت كلام الاستاذ سليمان غنام (١٧) وكل شوية كان يقول ان وزير المالية
الى قال لنا . فأنا لما قلت لبعض اخوانى ان ده ما حصلش قالوا اكتب جواب
رئيس المحكمة وأطلب سماع شهادتك بشأنه قلت لا لانى ما حبش اهاجم
اجل فى محنته خليه يقول الى يقوله .

سألة المحروسة الى حصل ان كان فيه اعتماد لاصلاحها موجود فى الميزانية

من سنة ١٩٤٩ .

الرئيس - معلى يعنى ؟

الشاهد - الميزانية القديمة كانت ماشية لغاية مارس وكنسا بنحصر الميزانية الجديدة علشان تمشى فى البرلمان ، وتعطلت أمام البرلمان الى قبيل يوليو . وكانت دائما الميزانية تتأخر الى ما بعد السنة المالية وكان العيب ان الميزانية ولو انها تقدم قبل بدء السنة المالية الا ان المناقشات تطول ولا تعتمدش الا بعد ٤ أو ٥ شهور . . وكان فيه اعتماد .

البرلمان لما أقر الاعتماد ، قال لابد من موافقة اللجنة المالية ان العملية تكون بعطاءات الخ . . أنا فى فبراير حوالى ٢٧ أو ٢٠ فبراير جالى الموضوع من وزارة الحربية والبحرية يطلب ارساء العملية على شركة معينة مع التحلل من القيود الواردة فى الميزانية فأنا قلت لقسم الميزانية ابحت هذا الموضوع . قال الطلب ده كان جالنا فى أيام وزارة الرئيس السابق **حسين سرى** الى مشيت وعرض على اللجنة المالية بوزارة المالية ورأينا ان طلب وزارة الحربية ده فيه مخالفة للميزانية ، فعملت مذكرة لمجلس الوزراء من اللجنة المالية فيها ان اللجنة تفوض الأمر لمجلس الوزراء ، والعبارة دى تقليدية ، وهى تعبير مهذب للرفض لأن اللجنة المالية لما توافق بتقول نقترح الموافقة . والحكمة فى العبارة دى ان اللجنة المالية مركزة فيها أعمال الوزارات كلها ولو قالت رفض رفض يبقى معناها المسائل ترجع لوزير المالية وانما فى العمليات الكبيرة يبقى الحكم لمجلس الوزراء . وهذه المذكرة كان مضاهها الاستاذ **عبد الشافى عبد المتعال** وزير المالية فى وزارة الرئيس السابق **حسين سرى** وأرسلها للمجلس واستقالت وزارة الرئيس السابق **حسين سرى** قبل ان تعرض المذكرة ، وكانت العادة ان كل المسائل التى تحال الى المجلس وميلحقش يبت فيها تعاد للسكترتارية وهى ترجعها بالتالى للوزارات فقالوا أدى رأى الى أبدينه أيام الاستاذ **عبد الشافى عبد المتعال** فقلت لهم أنا أيضا عند رأى ده فمذكرة الاستاذ **عبد الشافى** بنصها رفعتها للمجلس ومضيتها والعادة لما تيجى المسائل دى تعرض على المجلس الى يتولى الدفاع عنها الوزير المختص وهى ولو انها جاية من وزارة المالية يبقى مكتوب عليها اسم الوزارة الى جاية منها . بيبقى مكتوب عليها اسم وزارة المالية - اللجنة المالية - حربية . مثلا أو مواصلات .

ومجلس الوزراء لم يلتفت الى المذكرة المقدمة من اللجنة وقرر اسناد العملية بالممارسة للشركة دى . العقيد اتمضى ولا لا ؟ ما أذكرش الوقائع لان دى خاصة بالاستاذ مصطفى نصرت .

الرئيس - مين الى كان متحمس للعملية دى بالرغم من مخالفتها للعملية الثانية ؟

الشاهد - وزير الحربية ومجلس الوزراء وافقه . ولما راح الاعتماد الاضافى فى البرلمان ، أنا ما حضرتش انما حضرت مرة واحدة فى اللجنة المالية وانصرفت . أجبت على سؤال واحد وانصرفت . قالوا الى حصل نقص وهبوط فى العملة الايطالية بالنسبة للعملة المصرية . رديت الرد الخاص بالتخفيض

وانصرفت . الموضوع عرض على مجلس الوزراء بعد ١٠ أيام من تشكيل الوزارة .

سراج الدين - في الجلسة الماضية لما جت مذكرة اللجنة المالية واللجنة موافقة من الناحية المالية .

الشاهد - بردون . . مش الموافقة وانما فوضت الرأي .

سراج الدين - لو أن وزارة المالية قالت انها ترى ان الاعباء المالية لا تسمح بالاعتماد ولو كان ورد في المذكرة من باب التنوير . مكناش وافقنا على الاعتماد .

الرئيس - نفرض ان اللجنة المالية وافقت وانتم كرجال سياسة يهكممكم الرأي العام .

سراج الدين - أنا شخصيا كان في ذهني أثناء الموافقة ان الارتباط تم ومفيش مفر من الاعتماد الاضافي ولم يذكر لا من وزير المالية ولا من وزير الحربية ان الارتباط لم يتم .

الشاهد - وزير المالية مالوش دعوة بالارتباط .

الرئيس - نسأل الشاهد سؤال : انت وزير مالية وفيه عقد بينك وبين شركة ووجدت انك خسران وعاوز تلغى هذا العقد مش فيه شرط جزائي ؟ تقدر تدفعه وتلغى العقد .

القانونية بتاعت عدم التوازن المالي . ويمكننى أن أطعن أمام محكمة الالغاء في نظرية تغير العقود بتغير الظروف .

الرئيس - كان يمكن بحث الموضوع وكان يمكن التمسك بوجهة النظر هذه ولكن الموافقة معناها انها كانت رغبة سامية .

الشاهد - فيه شرط جزائي واجراءات قانونية ويجوز الغاء العقد للفتوى

الشاهد - والا يحصل تغير وعدم الرضا .

الرئيس - كان مهم الرضا ده . ايه اللي لمستته ؟

الشاهد - اللي لمستته تحدثت فيه مع الرئيس السابق **النحاس** في مناسبات كثيرة قلت له ان الوفد عودنا انه القوة اللي بتقف أمام الانجليز وأمام السراى . قال لى الدور ده أنا مش عاوز أقف في حاجة للسراى أبدا . كفاية فضلنا خارج الحكم سنوات طويلة وكل مرة تحصل اقالة ، الدور ده عاوز أمشى مع السراية على طول الخط ومش عاوز تبقى فيه مشاكل وكانت سياسة مسالمة ومهادنة .

الرئيس - حتى لو كان فيه تفريط بمصلحة البلد ؟

الشاهد - مصلحة البلد في ذلك الوقت اعتبارية بالنسبة للأشخاص .

ولو ان هي العنوان التي تصدر بها كل المشروعات ما يمنعش انها تخالف .

كنت اسميها سياسة ديما جوجي ، يعنى هي تهويش وارضاء للجمهور واعتقد الحكومة اللي تهبط للجمهور ما تبقاش حكومة ، وانما أعتقد أن الحكومة يجب ان ترفع من مستوى الجمهور لا ان تهبط اليه .

الشاهد - انتهينا من قصة المحروسة واحب أقول بالمناسبة دي مادام كنا

بنتكلم على الميزانية والمحافظة عليها ، أحب أوضح نضالى فى سبيل الاعتمادات . وأنا تكلمت اليوم عن موقفى بالنسبة للضمان الاجتماعى وعدم ثقتى فيه وأحب أقدم لكم مثلا آخر ولو انه صغير بالنسبة للملايين بتساعت الضمان الاجتماعى . . المسألة دى عن المصروفات السرية . . الرئيس السابق مصطفى النحاس طلب منى فى أول جلسة لمجلس الوزراء بمجرد توليته الحكم تسليمه ٥٠ ألف جنيه للمصاريف السرية (١٨) .

الرئيس - يكونوا تحت تصرفه ؟

الشاهد - والله هو طلب منى هذا المبلغ فقلت له ان المصاريف السرية يأخذها الرئيس من الداخلية . وفيه مصاريف لكل الوزارات : الداخلية والخارجية والحربية ورئاسة مجلس الوزراء . تأخذ من الداخلية ؟ قال لى أنا ماليش دعوة أنا عندى ناس عايز أصرف عليهم نالهم أذى كثير . الوفدين المفصولين . وأنا قلت له : قدامك وزارة الداخلية خذ من **سراج الدين** ٥٠ ألف جنيه وعرفت ان سراج الدين اعطى له ٥٠ ألف . . فى الشهر الأول من الحكم طلب زيادة اعتماد المصروفات السرية فى الوزارات المختلفة وكانت المصروفات السرية مدرجة من أيام وزارة **حسين سرى** المحايدة وكان محدد للخارجية ٩٠ ألف جنيه . وللداخلية ١٢٠ ألف جنيه . وكان ده مشروع الميزانية الاول . وتمسكت أنا بهذه المبالغ . ولكن ما أمكنش فارتفع اعتماد الداخلية لـ ٢٥٠ ألف جنيه غير الـ ٥٠ ألف جنيه الى خدهم النحاس من **سراج الدين** والخارجية زاد اعتمادها لـ ٣٢٠ ألف جنيه غير ٧٠ ألف جنيه قالوا انها للدعاية والاستعلامات لمحاربة الصهيونيين فى أوروبا وأمريكا وعمل منشورات فى الجرايد وارسال كتيبات فى الخارج فقلت انى لا أنجل بملايين للدعاية ضد اليهود وانما أنا واثق ان المبالغ دى حتصرف على مكاتب وعلى موظفين فى الخارج وهذا ما حصل وأكثر من هذا الخارجية ما اكتفتش وكان وفد مصر رايح هيئة الامم المتحدة وجم لمجلس الوزراء وقالوا يا وزير المالية قرر ٨٠ ألف جنيه للوفد على دفعتين ٥٠ ألف و ٣٠ ألف .

ونوع تانى . . الوزراء كانوا يسافرون لمهمات ومؤتمرات فى الخارج كان يمكن يقوم بها أى ملحق سياسى أو ممثل لنا فى الخارج يحضر بدل واحد منهم وكان كل واحد من الوزراء يبحث ويدور عن مؤتمر أو لجنة فى الخارج ويقول أنا مسافر ولهذا لم يكن الوزراء يقنعون بمصاريف الانتقالات العادية وببدل السفر الى كان بيصل الى ٢٠ جنيهها فى الليلة الواحدة ولكن الوزير كان يبيجى مجلس الوزراء ويقول أنا عايز مبلغ اجمالى تحت يدى علشان العزائم الى تتعمل لى أقدر أردنها فيقرر له المجلس مبلغ ١٠٠٠ جنيه مثلا يأخذها فى يده .

الرئيس - خلاف بدل السفر ؟

الشاهد - اعتقد . . وأنا كنت أقول أن الوزير الى يسافر ما يعملش عزائم والوزير الى يتعزم أكرم له انه يرد العزومة فى السفارة أو المفوضية لان السفارات والمفوضيات أرض مصرية وعندهم الاعتمادات الخاصة بالحاجات دى ومن العيب أن الوزير يأخذ فى ايده المبلغ وهو مسافر . الوزير يقول لا أنا

ماليش دعوة لا بالسفير ولا بورير معوض فقلت طيب حل وسط . . كنت بأقول عيب ان الوزير يأخذ المبلغ فى ايده وكانت النتيجة ان الوزراء كانوا بيتصيدوا المهمات فى الخارج . فمثلا وزير التجارة غنام قال بنعمل دار لسك النقود فى مصر وعاليز أزور دار سك النقود فى فرنسا وانجلترا ، قلت له يا غنام انت مش فنى حتتفرج وما تأخدش حاجة . ابعت موظف فنى أحسن قال لا . وراح ١٥ يوما والحقيقة انه غرضه انه يزور ابنه الى بيتعلم فى انجلترا (١٩) .
الرئيس - الا تذكر بعض التصرفات المريبة مثل رفع معاش حرم حيدر رستم من ٣٦ جنيها لـ ٩٠ جنيها الى قدم مذكرتها مصطفى نصرت ؟

الشاهد - ايوه قدمت المذكرة والنحاس الى أصر عليها باعتبارها صديقة حرمه وقلت لهم يا جماعة اذا كانت فقيره أو من أسرة متوسطة واخنى عليها الدهر كنا دفعنا لها ولكن الى أنا أعرفه انها مقيمة جنبكم فى سميراميس وده مظهر ودليل ثراء ماهيش محتاجة لفلوس . اذا كانت قاعدة فى سميراميس وهى بمعاش ٣٠ جنيها يبقى المعاش فى غير محله .

الرئيس - النحاس ذكر فى المجلس . قال انها صديقة حرمه ؟

الشاهد - دى حاجة عارفينها لان كل الوزراء كانوا يروحوا بيت **النحاس** وهى كانت دائما هناك ومقيمة فى سميراميس جنبهم .
الرئيس - وحكاية الاستثناءات (٢٠) . لما كنت وزير مالية مش فيه موظفين خدوا درجتين وثلاثة ؟

الشاهد - الاستثناء فى حد ذاته مقبول ومعقول لشخص له كفاءة معينة أو شخص يكافأ على تأدية عمل تشجيعا له . ودا مبدأ مقرر فى كل الدول والحكومات ولكنه فى مصر فى معظم الحالات مش فى كلها لان فى بعضها جزء قليل بتبقى للكفاءة . انما فى معظم الحالات فى السنين الأخيرتين أصبحت مكافأة حزبية أيا كان الحزب المتولى الحكم . السعديين والدستوريين والوفديين .
ولما تقاومت الاستثناءات أيام حكومة الوفد أثناء الحرب العالمية حصل خلاف بين الحكومة ومكرم عبيد ، وخرج مكرم وجه أحمد ماهر تولى الوزارة بعد كده وسارع باصدار مرسوم بالغاء الترقيات والمعاشات الاستثنائية ، من سنة ١٩٤٢ الى ١٩٤٤ فى الفترة الخاصة بحكم الوفد ودى حاجة لها سابقة قبل كده سنة ١٩٣٨ بعد حكم الوفد لما جت وزارة محمد محمود قالوا تلغى الاستثناءات وكان **عبد العزيز فهمى** وزير دولة أيامها انما لم تلغ وكان أول تشريع صدر بمرسوم بقانون لالغائها فى الشهر التالى لتولى أحمد ماهر الوزارة فى ١٩٤٤ برأى مكرم وقبل عقد البرلمان الجديد . ونفذ باعتباره مرسوم بقانون صادر فى غيبة البرلمان والغيث الاستثناءات الوفدية . ولكن كنت أفهم ان الحكومة الى ألغت الاستثناءات دى ما تعملش استثناءات ولكن الاستثناءات وكان **عبد العزيز فهمى** وزير دولة أيامها انما لم تلغ وكان أول السعدية تكافى أنصارها . والمرسوم بتاع ١٩٤٤ نفسه لم يستعمل استعمالا محايدا وانما استعمل لغرض فبعض الاشخاص رغم كفاءتهم لم يأخذوا الحق المنصوص عليه فى القانون نفسه ، وبعض الاشخاص استبقيت علاواتهم وترقياتهم رغم الغاء الاستثناءات . وتمسك مثلا جامعة الاسكندرية وقت

ما كانت الحرب فى العلمين وماحدثر بيسننى فى الاسكندرية أو يقدر يروحها . وخذوا اساتذة من القاهرة قبلوا العمل فى جامعة الاسكندرية وقت الحرب وادوهم درجة . طبعا كان لازم يكافأوا . وقانون ١٩٤٤ الغى الدرجات دى . وعمت استثناءات جديدة . والبعض فضل زى ما هو لحد ما جه اسماعيل صدقى فى الوزارة الى قعدت ٦ شهور سنة ١٩٤٦ ، كتب خطابين باعتباره رئيس وزراء ووزير مالية يقول للوزراء ان حالة الاستثناءات تفاقمت ، اسماعيل صدقى نفسه اشتكى من تفاقم الاستثناءات ، واستمر الحال على ما هو عليه الى أن جاءت حكومة الوفد سنة ١٩٥٠ وكان أنصارها ما خدوش درجات فى الوزارات الى فانت وبعضهم ألغيت درجاتهم بموجب مرسوم ١٩٤٤ وبعضهم مفضول فرئيس الحكومة فى الجلسة الثانية قال ان فيه ناس ظلموا لازم ننظر فى الاستثناءات . ومجلس الوزراء تناقش فى مرسوم ١٩٤٤ وكان مرسوم فى البرلمان لان الدستور ١٩٢٣ نص على ان المراسيم الى تصدر فى غيبة البرلمان تعرض على البرلمان عند أول انعقاد ولكنهم فسروا العرض بأنه الايداع فى مكتب البرلمان دون مناقشتها وتظل سارية ، وذلك لكثرة المراسيم التى كانت تصدر فى غيبة البرلمان مع ان الدستور البلجيكي الى أخذنا عنه دستور ١٩٢٣ والى بينص عليه دستورنا نفسه انها يجب ان تعرض وينظرها البرلمان والا تسقط . فاذا اعتمدها مرت واذا لم يعتمدها سقطت انما التصرفات الى حصلت فى الماضى بموجبها تظل نافذة . انما احنا من أول وزارة لسعد اصطلحوا على تفسير كلمة العرض بأنه الايداع فى مكتب البرلمان فكانت النتيجة ان مراسيم كثيرة أودعت ولم يناقشها البرلمان وظلت مركونة ومع ذلك ظلت نافذة ومن بينها مرسوم ١٩٤٤ الذى أودع فى مكتبى الشيوخ والنواب . ومجلس الوزراء تناقش فى المرسوم لعله يمكن اعتباره باطلا وبعد مناقشة قلت نبقى احنا بين نظريتين : نظرية الى معتمدينها من أيام سعد ويعتبر نافذا ، ولو ان البرلمان السابقة لم تنظر فيه . أولا نعتبره موجودا . الرئيس - والغيت الاستثناءات .

الى كان بيقول نمشى مشروع قانون للبرلمان بالغاء مرسوم سنة ١٩٤٤ فاذا **الشاهد** - والغيت الاستثناءات - وكان المجلس زى ما قلت بين رأيين : الراى الغى بصفة نهائية وتبقى الاستثناءات ترجع . والنحاس قال لا ما نتقدمش للبرلمان وان مجلس الوزراء له السلطة فى كل وقت وان يعطى الاستثناءات كما يشاء ، وتغلب الراى الأول وهو أن يقدم مشروع قانون بالغاء استثناءات سنة ١٩٤٤ ، قدم هذا المرسوم وقدم للبرلمان وأنا بالذات الى قدمته لمجلس النواب وقلت فى دفاع طويل أمام مجلس النواب بعد ما جبت كتاب صدقى ، احنا بين حالتين أما نعمل تشريع الغاء جميع الاستثناءات من سنة ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٠ ، ويفضل مشروع قانون الغاء الاستثناءات الى بين ١٩٤٢ و ١٩٤٤ ونخلص من الاستثناءات كلها والا نلغى مرسوم الغاء الاستثناءات الصادر فى سنة ١٩٤٤ وتفضل استثناءات غير الوفد وتفضل استثناءات الوفد السابقة بعد الغاء مرسوم سنة ١٩٤٤ لكن مجلس النواب غلب هذا الراى وألغى مرسوم سنة ١٩٤٤ وأقر مشروع بقانون وراح للشيوخ وتركته

أنا في الشيوخ وما وافقوش عليه الشيوخ ، وكان اللي بيدافع عنه **فؤاد سراج الدين وحامد زكي** . وكانت الاغلبية هناك غير وفدية قبل الغاء مراسيم التعيين اللي صدرت في يونية (٢١) وكان رأي اللجنة المالية ان تشريع الحكومة يوقفوه ما يرفضهوش .

وجدت الحكومة بعد ذلك نفسها في حرج ومجلس الوزراء تناقش في المسألة تاني قال النحاس هو أنصارنا مش زي أنصار الأحزاب مادام حايعطلوا لنا المشروع نرجع للنظرية الثانية النظرية الثانية ان المجلس يستعمل حقه باعطاء الاستثناءات بأثر رجعي ونعدل لهم الاقدمية ونسوى لهم حالاتهم ومجلس الوزراء وافقه على هذا . وقال المسألة اذن فاصلة على أن وزير المالية يقدم لنا التسويات اللازمة لحالات هؤلاء الاشخاص وقلت أنا ما اعرفش اعمل دي . دول كانوا زيطة وناس كثير . دي مسألة مش مالية يا جماعة دي مسألة سياسية قبل كل شيء لانها خاصة بأنصار الحزب وعلى هذا اتفقنا على اننا نكون لجنة من سكرتير الوفد وسكرتير الوفد المساعد وأنا وروعي في اختيارهم مناصبهم باعتبارهم وزراء أيضا . وهم يعرفوا الاشخاص دول وأنا ما اعرفهوش وحت اللجنة اتقدمت الطلبات من أشخاص أنا ما كنتش أعرفهم . كان عارفهم سكرتير الوفد وسكرتير الوفد المساعد اللي كانوا معايا . وبقت المسألة زيطة . اللي اسمه **حصان** واللي اسمه عربية واللي اسمه حنطور وأسماء غربية شوية . ولما انتهت اللجنة من عملها راحت الاوراق للمجلس من وزارة المالية بهذه الحالات مع تفويض الرأي للمجلس حتى غنام قال في الجلسة ردك ايه يا وزير المالية انت مش كنت معانا في اللجنة وكانت دي بمناسبة مناقشة مسألة

معينة . قلت له أنا مقدمها بصفتي وزير المالية بس . وكان مجلس الوزراء بيقول ترد الاستثناءات مع دفع الفرق وكنا بندفعها متجمدة والمبالغ التي صرفت بلغت حوالي ١٢٠ ألف جنيه ولما رجعت في الوزارة تاني مرة وثالث مرة مع **نجيب الهلالي** من ضمن مسائل التطهير قلت لابد من اصدار تشريع لالغاء الاستثناءات وكان هناك فكرة أن مرسوم الغاء الاستثناءات بتاع سنة ١٩٤٤ لا يزال قائما ، واشتركنا في الموضوع كلنا واشترك معنا **سليمان حافظ** وكان بيشارك معانا دائما . وعملنا مرسوم بالغاء الاستثناءات من سنة ١٩٤٤ ، وقلت ، وكنا في مارس أو ابريل ، وبعدين فيه قانون للتوظيف اللي تنفيذه يرجأ للسنة المالية الجديدة ومش حا يكون فيه استثناءات لان قانون التوظيف صدر علشان يقضى على الاستثناءات نهائيا .

وكان فيه فكرة تنظيم الوظائف والموظفين وكانت دي ضمن مشروعاتي لما دخلت الوزارة مع الوفد سنة ١٩٥٠ . وقلت لابد من تنظيمها واستقدام خبير انجليزى اسمه **سنگلر** كان وكيل وزارة لشئون الموظفين واديننا له مكافأة ٤٠٠ جنيه مع مصاريف السفر ، وقال بعد شوية عاوز الست . . قلت مش حاجة مصاريف المركب واشتغل ووضع مشروعه اللي انتهينا اليه وكان مفروض اني اقدمه في ظرف اسبوع وكان الاسبوع اللي خرجت فيه . وبعد

خروجى تقدم سلفى . باردون قصدى خلفى **فؤاد** وعلى هذا أتى التقرير ده ، ولم يؤخذ برأى له بحذايره لانه أوصى قبل تنظيم الدرجات لابد من تخفيض عدد الوظائف والموظفين بالتدريج وجعل الوظائف بمرتبات ثابتة وامتحانات ، ومسابقات زى التنظيم المأخوذ به فى جميع أنحاء العالم . انما فى سنة ١٩٥١ مشروع التوظف الكادر الى أعتقد كان يخرج فى كثير من نقاطه عن المبادئ الأساسية التى كانت موضوعة ولما اعتمد البرلمان قانون التوظف وكان تنفيذه يقتضى اعتمادات فالقانون قال ينفذ اعتبارا من مارس سنة ١٩٥٢ على أن تصدر اللوائح الخاصة بذلك .

ولما دخلت فى وزارة الرئيس السابق على ماهر والكادر حايئنفذ فى مارس واحنا كنا دخلنا فى ٢٧ يناير . تكاليف الكادر ده منين ؟ هل البرلمان اعتمد لى مبالغ انفذ منها . . . انفذ ازاي . قالوا لم توضع اللوائح ولم تعتمد المبالغ فقلت الميزانية فيها عجز فازاي أقدر أدى الموظفين مبالغ دلوقت . رحى **لعلى ماهر** قلت له تقدم مشروع قانون واتفقنا على أن يقدم مشروع بقانون يؤجل تنفيذ الكادر لأول يوليو علشان ندى لنفسنا فرصة نشوف الميزانية وفعلا قدمت لمجلس النواب الموضوع والمجلس كان وفدى ولقيت اعتراضات ورحى الشيوخ وجدت اعتراضات ومن ناحية أخرى كان هناك اعتمادات لاعانات الناس عن حريق القاهرة .

لقيت اعتراضات فرحت بعد الجلسة أنا و**حسنونة** (٢٢) وبعض وزراء وقلت **لعلى ماهر** يا باشا المجلس حاييموت المشروعات دى بتأجيلاته والغرض من هذا احراجى . حكاية اعتمادات يقفوا فيها . اعانات للحريق يقفوا فيها . أنا رأيت انى أستقيل علشان المشروعات تمشى . وماتجدش عقبات لانى كنت الوزير الوحيد من وزراء **على ماهر** الى بتركز الاغلبية بتاعة البرلمان هجومها عليه . قلت له : أنا أخرج . قال : لا لازم تفضل وياى . وفى الوقت ده مجلس الوزراء حضر مشروع آخر بحل البرلمان علشان لما نروح البرلمان وتوقف المشروعات دى يبقى رئيس الحكومة يقوم واقف ويتلو عليهم مرسوم حل المجلس . وخده على ماهر ممضى على بياض ناقص تحديد تاريخ له يكتب فى أى وقت . . . الظاهر الاغلبية شعرت بذلك أو حصلت اتصالات للتفاهم ما أعرفش ، المهم ان المجلس مرر المشروعات فى الجلسة التالية .

فأثرت كل النقط دى بمناسبة التشريعات الخاصة بالاستثناءات التى صدرت فى وزارة الهلال فجعل الاحتفاظ للموظف من باب الانصاف سواء بدرجة أو علاوتين بنص القانون لان مرسوم سنة ٤٤ الخطأ الى فيه انه وكل انصاف الموظف للوزير وهو سياسى فاسيىء استعماله فقلت للاستاذ سليمان حافظ تجعلها بقوة القانون .

يرتبط بموضوع الاستثناءات موضوع آخر ، وهذا الموضوع ظهر فى أواخر أيامى فى الوزارة الوفدية وهو الخاص بالاستثناءات فى الاوقاف . فى يوم وجدت جلسة مفروض احضرها للمجلس الاعلى للاوقاف ومجلس الاوقاف زى ما انتوا عارفين له سلطات مجلس الوزراء . وكان اعضاؤه **يس احمد** و**عثمان محرم**

وفؤاد سراج الدين ووزير الزراعة **أحمد حمزة** ووجدت كشوف الاستثناءات أول ما دخلت حوالى ٦٥ استثناء وكل واحد مش استثناء واحد . اثنين ثلاثة أربعة مرة واحدة . كلهم من الموظفين الى كانت الغيت استثناءاتهم ومفصولين . ودى كانت مش اعادة وانما استثناءات جديدة فرحت الجلسة ولم يحضرها فؤاد . فى بولكى (٢٣) ومكتب وزير الاوقاف فى الدور الأول ومكتب **فؤاد** فى الدور الثانى . وبعت لى فؤاد ورقة قال لى : لما ترفع الجلسة أبق فوت على . وفى الجلسة طلبت أول ما طلبت استبعاد كل المسائل الخاصة بالاستثناءات من الرول حتى الى لاحظته انهم كانوا عاوزين يرشونى .

كان لى أخ توفاه الله كان بيشغل فى منشأة أهلية ولقيت اسمه فى الكشف حايته فى وظيفة فى الاوقاف بمرتب ٣٥ جنيه وكان اسمه أول اسم . فاجئونى وخطوا اسمه أول اسم . فقلت اطلب استبعاد المسألة الاولى فورا من الجدول والاستثناءات كلها وقلت أنا عاوز الغي الاستثناءات كلها . وقلت انتم عاوزين ترشونى مين قال لكم أنا عاوز أوظف أخويا فى الحكومة ؟ هل فيه طلب منه بذلك قالوا لا . ولكن علشان كفاءته قلت لهم أنا أدري بالمسائل دى . وقلت المسألة دى تسحب والاستثناءات كلها تسحب وقلت مجلس الوزراء لما تجيله حالة واحدة يمشيها بالقطارة . انتم عاوزين تمشوا ٦٥ حالة فى جلسة واحدة .

ما كنتش فيه الا معارضتى أنا وكانت الرشوة على الوش وعلمت بعد خروجى أن مجلس الاوقاف مرر الاستثناءات دى كلها وطبعا شقيقى ماكانش فيهم وربنا اراحه وتوفاه .

الرئيس - هل تقرر أنك انت الذى وافقت على مسألة علاوة الغلاء للموظفين وكنت وزيرا للمالية .

الشاهد - أيوه .

الرئيس - امبارح انت قلت أنك رفعت ضريبة الصادر على القطن لامنصاصر جزء من الفائض فى الاموال فى السوق . ورفع علاوة الغلاء من نتيجته انه يزود هذه الاموال فى السوق .

الشاهد - رفع علاوة الغلاء دى كانت نقطة أخرى من برنامجى الذى دخلت به الوزارة لاننى لاحظت وأنا فى خارج الوزارة قبل ما أكون وزير ان من وقت الحرب والمعيشة ترتفع والمؤسسات ، والهيئات غير الحكومية بتزود علاوات المعيشة باستمرار مما يتناسب مع المعيشة ولاحظت ان الشركات فى أوقات الرواج تعطى الموظفين مكافآت ١٠ أيام و ٣٠ يوما وساعات شهرين وثلاثة ولقيت اعانة الحكومة للغلاء لا تتناسب مع الارتفاع الى كان موجود وظلت ضئيلة جدا رغم ما نشأ من ظروف الحرب وكانت الحكومة ادت اعانات الحرب الى فانت وصلت ١٠٠٪ وادت عليها اضافة ٥٠٪ ووجدت صغار الموظفين فى حالة ضنك شديد ، وتذكرت يوما وكنت مسنشار الراى لوزارة المالية كنت فى مكتبى وطلبت موظف كتابى . الباشكاتب قال لى أنا طردته النهارده لانه لابس الجزمة من غير شراب . وقلت له انت لابس الجزمة كده قال ما عنديش

فلوس . فى الواقع الحاله دى بالذات أثرت فى نفسى ومثلت فى ذهنى .
الموظفين على الاخص صغارهم يجب مساعدتهم شوية وتقدمت للمجلس
بمشروع زيادة اعانه الغلاء بصفة تدريجية .

الرئيس - أسعار الحاجات ارتفعت أضعاف علاوة الغلاء علمتم هذا ؟

الشاهد - هذا ما حصل ودى نتيجة منطقيه لا يمكن انكارها وأنا قلت يجب
مكافحة غلاء المعيشه .

الرئيس - اذن الموظف ما انتفعش .

الشاهد - فيه حاجات معينة ارتفعت وحاجات ظلت زى ما هى . وأنا اعتقد
ان الموظف استفاد بعض الشيء .

(من قائد الاسراب حسن ابراهيم على الرئيس ودارت بينهما همسات)

الرئيس - عضو الشمال بيقول الحكومه لو كانت فى سياستها انخذت هذا
المبلغ لاعانة فى تخفيض تكاليف لا فى اعانة الغلاء زى ما بيحصل فى انجلترا
فما بدلهوش فلوس يمتصوها فى السوق وانما ننقص السوق بدل ما نصرف
وتمتص على الطريقة السابقة .

الشاهد - دا الى معقول . دا رأى سليم . لما قررنا مسألة مكافحة الغلاء
وردت عليهم بأن دى مسألة متعلنه بوزارتى التجارة والتموين وعملنا لجنة
وزارية برياسه عنام وزير التجارة وبعد مدة دخل لنا المجلس ومعه تقرير
طويل أطول من الليل البهيم وقعد يقرأ ساعات وساعات وكل شوية يقول
أنا عاوز اعتمادات وأنا قاعد ساكت . وأذكر انه خلص من نلاوته بعد ثلاث
ساعات وقال الله يا وزير المالية انت قاعد ساكت ليه فأنا قلت له لو اتكلمت
ما بأعجبكوش ولو سكت ما بأعجبكوش أعمل لكم ايه بقى . والى نفذ من
نوصيانه حاجة واحدة . انه اشترى لحوم منلجة من الارجنتين . المستهلك
المصرى ما استسغهاش وخصوصا احنا لنا طريقتنا فى الذبح وما حدش أقبل
على شرائها وسمعت من أحد اخواننا الدكاترة ان فى مستشفى عامة المرضى
رموها للغربان واحنا يا شرقيين وخاصة المسلمين منا بنحب طريقتنا فى
الذبح . المسألة كانت عاوزة توافق وانسجام فى الحطة ووضع البرنامج .
الرئيس - ما كانش فيه سياسة مرسومة .

الشاهد - البرنامج الكامل لابد ان حلقاته تكون متماسكة والا تبقى النتيجة
مش سلبية جايز تكون ضارة .

الرئيس - لو كنتم حددتم أسعار ثم رفعت علاوة الغلاء .

الشاهد - التحديد لم ينجح هنا فى مصر لان الرك على المستهلك . بينفع فى
البلاد الثانية لان المستهلك بيتمسك بحقوقه وما بيتهاونش فيها ، والى
بيحصل عندنا ان احنا نحدد الاسعار تختفى الاشياء من السوق ويخفيها
التاجر وهو متأكد ان المستهلك المصرى حا يروح له ويديله سعر أكبر
ويأخذها .

الرئيس - ملاحظتش ان مخالفة الاسعار كان القانون بيعاقب عليها .

الشاهد - كانت دى مهمة وزارة التجارة فى ذلك الوقت وأظن بعد ذلك

أصبحت مهمة وزارة التموين لان مراقبة الاسعار أصبحت تابعة لها .
الرئيس - ما عرضتتش عليكم حاجة علشان تاجر معين بالذات خالف التسعيرة وما عملتوش حاجة .

الشاهد - دي حاجة ما كنتتش أعرفها كوزير مالية جايز يكون .
الرئيس - هل كنت فى وزارة المالية يوم ما طلبتم من **السنهورى** خروجه من

مجلس الدولة (٢٤) ؟

الشاهد - والله **السنهورى** دا زميل فى التدريس فى كلية الحقوق من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٧ الى أن خرج هو واتعين قاضى مختلط . واللى حصل ان فى يوم من الايام بعد ما جينا الوزارة **النحاس** باشا قال لى أنا عاوزك فى

سر انكلم معاك فيه وقال لى بقى **السنهورى** عين فى فبراير سنة ١٩٤٩ وكان قبل كده وزير معارف فى الوزارة السعدية . و**السنهورى** دا راجل حزبى منتمى للهيئة السعدية من سنة ١٩٤٤ الى سنة ١٩٤٩ وكان عضو بارز فى الحزب السعدى (١٤) ، وان **السنهورى** لما خرج من وزارة المعارف راح مرسوم تعيينه رئيس مجلس الدولة للسراى وقبل ما يوافقوا عليه كان **ابراهيم عبد الهادى** انتخب رئيس للهيئة السعدية . و**السنهورى** حضر الاجتماع واعطى

صوته ل**ابراهيم عبد الهادى** ونشرت صورته وهو بيعطى صوته وكان يعلم ان مرسومه فى السراى لان يكون رئيس لمجلس الدولة وكان عضو بارز فى الاجتماع والصفة الحزبية موجودة فيه والصفة الحزبية لا يصح أن تكون فى رئيس لمجلس الدولة ومجلس الدولة الخصم فيه دايمًا الحكومة . دعاوى مجلس الدولة دايمًا بين الحكومة والافراد أو الحكومة والموظفين .

الرئيس - مش اثر حادث معين يعنى .

الشاهد - قرئت الحادث وهو الحكم الخاص بأحمد حسين (٢٥) ، وأنا ما أذكر وش ولا **النحاس** ذكره لى لما كان بيتكلم . وانما قرئت الكلام فى الجرائد . **النحاس** ركز كلامه على الناحية الحزبية وقال هو ما ينفعش بهذه الصفة ، يا يخرج يروح وظيفة ثانية ويتعين شخص قضائى . وكانت الفكرة متجهة ان احنا جأخذ رئيس محكمة النقض نعمله رئيس مجلس الدولة ، و**النحاس** قال لى انى اتولى أنا الكلام مع **السنهورى** وبلاش وزير العدل **عبد الفتاح الطويل** وفى الواقع انى وجدت وجهة نظره سليمة لان الى كان مستشار سابق بالمجلس (٢٦) ويحوله

أن يكون له صفة التحدث مع رئيس مجلس الدولة هو أنا علشان أكون بعيد عن الناحية الحزبية وأنا كنت مقتنع ان رجل القضاء ما يصحش أن يكون له اتجاه حزبى معين . قلت ل**النحاس** بصدد هذه المسألة **السنهورى** زميل فى التدريس وأنا كنت مستشار معاه فى مجلس الدولة وحاتكلم معاه . وعلى

ما أذكر جانى **السنهورى** بناء على هذه الرغبة وبعد الحديث العادى قال لى **السنهورى** ان وزير العدل بعثنى لك ، وأول ما تبادر الى ذهن رئيس مجلس الدولة من زيارته لوزير المالية انه حاتكلم معاه فى الاعتمادات الخاصة بالمجلس وقال لى انت كنت مستشار سابق فى مجلس الدولة وعارف زملاءك

والضغط الى عليهم والاعتمادات مش كفاية فقلت له لا أنا حاكمك في مسألة نانية . والموضوع الآخر ده مكلف به باسم الحكومة ورئيس الحكومة قال لي انه يرى أن لك صفة حزبية بغض النظر عن كفاءتك ومهما كانت هذه الكفاءة في القاضي ومهما كانت نزاهته ومهما كانت ثقتنا فيه ، فيجب ألا يكون صاحب ميول . وانت استمررت عضو في **حزب السعديين** من سنة ١٩٤٤ ، وكنت عضو بارز فاحنا بنعرض عليك انك تتخلي عن المنصب وتختار أى منصب آخر واؤكد لك باسم الحكومة ان احنا ما اخترناش أى شخص آخر وان احنا حتى فكرنا في راجل قضائي بعيد عن الحزبية بالكلية ليجلس على مقعدك وخرج من عندي وكان دا آخر عهدي بالموضوع وتحدثت مع زملائي عن حقيقة ما دار بيننا وقامت شوشرة في الصحف وأنا التزمت الصمت وفي الواقع كنت مقتنع بالذي حدث .

اجتمع مجلس الوزراء فالاستاذ **فؤاد سراج الدين** قال انتم يا جماعة قومتم علينا الناس بدون داعي وخليتوهم يتكلموا في سيرتنا وهيچتم علينا الصحافة وأنا اعتقد أن الدفاع عن السنهوري مش كان حبا في على وانما كراهية في معاويه . فأنا التزمت الصمت والوزراء الاخرين اشتركوا وحتى **الطويل** الى حدد الميعاد ثم يتكلم **فالنحاس** قال انا الى كلفت فلان بصفته كيت وكيت وكيت انه يكلم السنهوري .

الرئيس - هل أصدرت قرارا بإيقاف مندوب الحكومة في البورصة **محمد حلمي** .

الشاهد - السبب المباشر هو الى قنته في الصباح فيما يتعلق بتفسير بعض القرارات الوزارية ، كان فيه قرار من المالية أصدره **فؤاد** في ١٩٥٢/١/٧ بإلغاء الحد الأدنى لأسعار القطن وفي ١/١٦ من نفس السنة أصدر قرار بإعادته مع نصوص أخرى جاءت يوم ١/٣٠ وكنت في مكتبي في الاقتصاد في وزارة على ماهر دخل على بالليل وكيل الوزارة لشئون القطن **عثمان آباظه** وقال انت عارف القرار الى صدر في ١٦ يناير من **فؤاد** ، وده احنا كنا متفقين على تفسيره بان فريق المضاربين على الصعود - ودا الى كان أيامها **سلفاجو وخوري** قبيل الفليارة - بصدر تفسير من وزارة المالية بأن الصعوديين لا يدفعوا المبالغ المستحقة في اليوم المذكور وأنا قلت القرار واضح ومش مختص بتفسير قرار وزير سابق فالقرار ينفذ كما هو انما التفسير الى بتقول انكم اتفقتم على اصداره ما اعملوش لان ده عكس القرار وانتهينا على هذا .

وقبل يوم ٤ فبراير - ويوم سبت على ما أذكر - بلغت أن فيه تفسير علق في البورصة . بورصة الكونترانات في مينا البصل باسم وزير المالية . بمقتضاه ان الى حايستلموا فليارة فبراير مش واجب عليهم الدفع في الحال ، ولما بلغني هذا وجدت ان في الامر لعبة وأنا موجود في وسط اللعبة دي ، قلت هاتوا التليفون وطلبت **محمد حلمي** مندوب الحكومة على التليفون شخصيا ما وجدته في اسكندرية ودي كانت المكالمة الوحيدة الى تمت بيني وبينه . ولقيته سافر طنطا . سافر طنطا ليه ؟ عند **خوري** ، **وخوري** مركزه في طنطا وهو من الفريق بتاع **سلفاجو** والى في مصلحتهم وضع هذا التفسير .

انصلت بالمباحث وقلت لهم شوفوه لى فى محطة اسكندرية أو فى محطة طنطا أو بينهما وهاتوه على التليفون . بعد ساعة جابوه فقلت له **يا حلمى** التفسير دا صحيح اتعلق قال ايوه يا فندم بناء على أمر معاليك فقلت له أنا اتصلت بـ **بيك** وقلت لك علقه فتلعثم وقلت له التفسير دا يتشال حالا فقال أنا بلغته **لسلفاجو** قلت له بلغ أوامر عكسية قال أنا عملته بناء على أمر من معاليكم نقله لى وكيل الوزارة **عثمان أباطه** .

عثمان كان معايا فى المكتب قلت له **يا عثمان** انت ما قلتش الكلام ده ، وقلت لك لا ما فيش فايده فتلعثم . رجعت للتليفون وقلت **لحمى** انزع القرار فوراً وقلت له انت موقوف عن العمل واحلته لمجلس تأديب أقر هذا على ما أعتقد .

الرئيس - وما سألتش **عثمان أباطه** ليه .
عبد الفتاح حسن المحامى - استأذن سيادة الرئيس ان هذا هو موضوع القضية المعروضة على مجلس الدولة الآن والمحدد لها الحكم يوم ٢٣ وسئل فيها الشاهد واعتقد أن أحنا يصح

الرئيس - نقلها . نقل الموضوع ده يعنى ؟
الدفاع - انتم تريدون تدعيم دعائم القضاء وأنا اعتقد أن ضمايركم ستستجيب لترك هيئة قضائية محترمة تحكم فى الموضوع دون أى تأثير خارجى .

الرئيس - طيب كام سؤال كده بقى . . مين صاحب الامر فى تسير دفعة حزب الوفد .

الشاهد - فؤاد . سواء فى الحزب أو فى الحكومة .
الرئيس - يفدر يحصل على السلطان ده كله منين ؟ كفاءة شخصية ممتازة أم رضا من الناس ؟

الشاهد - **النحاس** كان يركن اليه فى كل المسائل ولو انه فى بعض الاحيان لما كنت بأقعد وياه لوحدى افتحه فى بعض حاجات ، وانما يتغلب الجو وتتغير كل المسائل الى اتفقنا عليها بمجرد ما يحضر فؤاد . أذكر أنا مرة كنت فى البيت عند النحاس وكان عيان قوى . صعب على قوى . . كان نايم فى السرير وقال لى أعمل معروف يا زكى ما تسبنيش لوحدى كل ما تبقى فاضى تعال لى واحرص على زيارتى (٢٧) .

الرئيس - فيه بيعع عنده ؟
الشاهد - ما اعرفش وماكانش بنعطى لى الفرصة أبدا أن أنفرد بيه . السيدة حرمة كانت تدخل من آن لآخر أو فؤاد ييجى فأنصرف أنا .

الرئيس - انت كنت معاهم فى الوزارة . ايه كان بيهدف اليه المتهم فى الحزب والوزارة - مصلحة شخصية أم مصلحة عامة ؟

الشاهد - اعتقد ان هدفه كان الوصول للحكم ورياسة الوزارة عن أقصر طريق وبأسرع ما يمكن .

الرئيس - طموح يعنى . كل شخص طموح لكن فيه طرق نبيلة وفيه طرق ملتوية . أنا طموح ولكن يجب اتباع الطريق النبيل .

الشاهد - فى ذلك الوقت الطموح وحده مايكفيش وأعتقد كان يجب وجسود التواء للوصول .

الرئيس - أظن كان فيه مسألة هم كانوا رفضوها فى البرلمان وبعد رفضها طرح الثقة بنفسه فوافق المجلس عليها .

الشاهد - أنا كنت خارج الحكم ساعتها . والمسألة دى أعتقد كانت خاصة بالضريبة العامة على الاطيان ودى ندى على مظهر قوة عطيمه (١٨) وأظن النواب والتسيوخ فى العهد الماضى لان فيهم فيه بادرة النى لا يحرض على الكراسى وانما لان معظمهم يهمل انه يحلص الى صرفه فى الانتخابات ومطالبهم دى بنهى اطلاقا كنت ابهى فى النواب ومتتبع موضوع المناقشة . منافسه ميزايبه وزارة المالية مثلا حاجه هامه وييجوا الوفديين من النواب يدسوا لى اوراق فى جيبى لى طلبات (٢٩) .

الرئيس - كنت بتعمل فيها ايه ؟ بترميها فى سلة المهملات مثلا ؟

الشاهد - لا كنت عامل سكرتير مخصوص اسمه سكرتير برلمانى اديله الطلبات دى واللى يمشى من نفسه يمشى واللى ما يمشيش حينما كنت افاضلهم فى البرلمان هجومهم لان يبقي عيب . وفيه مرة اذكر انى رحت الهيئه الوفديه لان فى مجلس الوزراء قالوا لنا .

الرئيس - وكان دفاع فؤاد الدين عنك ايه ؟

الشاهد - كان بيلطف الجو . ما هو ذا زى ما كان فى مجلس النواب ياسين سراج الدين يهاجمنى - يفت فؤاد يرد عليه ويحمينى .

الرئيس - فريت رمان فى الجرايد عن خياطه انصلت حرم النحاس به فى مجلس الوزراء بخصوصها وحصلت مناقشات عن الضريبة .

الشاهد - ايوه دى مدام أندريه .

الرئيس - بتفصل الفستان بكام . **الشاهد -** بيفولوا ب ٨٠ جنيها ودا الى بيتقال فى السوق .

الرئيس - ومرتب النحاس فى الوزارة كان كام . **الشاهد -** ٣٠٠ جنيه . **الرئيس -** لما تدفع مرانه ٨٠ جنيه فى الفستان . وطبعاً مش حانفصل فستان واحد تبقى جابت فى الشهر حوالى ٣٢٠ جنيه منين . حانفصل على الاقل ٤ فساتين ؟

الشاهد - فى أول معرفتى بـ مدام أندريه دى . فى يوم أنا كنت فى وزارة المالية واتصل بى الرئيس **مصطفى النحاس** فى التليفون وقال تسمح وانت نازل تبقى تفوت علينا لحظة فى البيت فى جاردن سيتى .

الرئيس - هو كان باستمرار فى البيت أنا ساييف كل المقابلات فى البيت . هو ما بيروحش مكتبه ؟

الشاهد - فى يوم مجلس الوزراء بس (٣٠) أنا وأنا نازل رحت البيت وفى الصالون الى على الشمال وجدت حرمه معاها ست قدمتنى اليها وقالت لها كلمة بالفرنساوى والنحاس جه وسلم علينا ومشى وما حضرش **مدام أندريه** طلعت من شنطتها شوية اخطارات من مصلحة الضرائب وقالت لى حرم النحاس دى الحياطة بتاعتى ويبضطهدوها فى الضرائب . أقيت نظرة على

الاضطرابات وقلت لها ارجعي للمصلحة بالتظلم وخلي محاميك ينافشها في هذه الاضطرابات وانتهت المقابلة على هذا الوضع ، الكلام ده كان في مصر ورحت اسكندرية في فندق سان استفانوا النحاس قال لي مدام اندرية يعني ماعملتلهاش حاجة ومدام منيس . ودي مدلكة النحاس - قال لي ازاي تقرضوا عليها أرباح .

الرئيس - بتدلك مين فيهم ؟

السيدة - الرئيس نفسه والرئيس قال لي كمان وادي مذكره منها آهي خدت منه المذكرة وبصيت لقيتها من مسيو منيس مش من مسز منيس وهو تاجر خمور وهو زوج السيدة ومصلحة الضرائب رابطته الضرائب على زوجها ويظهر

النحاس ماكانش قرأ الورقة .

ولان ده في اوائل شهر نوفمبر على ما اظن ، الجلسة الاخيرة قبل افالسي من الوزارة . واتناء الجلسة قال لي **النحاس** ازاي يا فلان **مدام اندرية** بتالسا ٦ شهور وحكايتها معلقه ودي خياطه الست وفاعدة ليل وبهار عندنا في البيت بتعيط . كان التقدير الاول للمصلحة ٢٤ ألف جنيه والنحاس قال انها ما تندرش ندفع أكثر من ٥٠٠ جنيه فلت له المصلحة حانتظر الامر وبعد الحكاية دي قال لي وفي نفس الجلسة ونايت اخر جلسة لي وزى ما نقول كانوا بيصفوا معايا الحساب وقال ازاي ترقى **عزيز بحري** الي حبس أخو الست ، وأنا كنت عارف الموضوع وقلت له **عزيز** موظف كفء وكانت ترقيته عن جدارة بواسطة لجنة الموظفين ولا يوجد مانع من الترقية . وده كان موكل اليه أعمال الشركات المساهمة وكان عاوز يستقيل ويشغل في الشركات ، واذا خرج حاشي يشتغل كويس في السوق فقلت لابد نحتفض به أما كونه حبس **احمد الوكيل** دي أنا عارفها (٣١) وفي نفس الوقت كان **عزيز** موظف صغير سنه ١٩٤٤ - كان مساعد مأمور ضرائب في عابدين وقلت مش هو الي بلغ **مكرم**

والي اعرفه ان الي بلغ **مكرم** هو فؤاد لطفى مدير مصلحة الضرائب ، ويجوز يكون **عزيز** مظلوم ، وحتى لو كان هو الي بلغ ، يبقى ادى واجبه وده موظف صغير ما نحطش راسنا برأسه ، وقلت ان قرار ترقيته صدر بعد عرضه على لجنة شئون الموظفين ووافقت عليه وابلغ له وأبلغ للموظفين الي اترقوا فاخوانا الوزراء القانونيين الآخرين الله يمسهم بالخير .

قالوا ازاي انت لك ٦٠ يوم تسحب فيهم القرار قلت لهم أولا النظرية بناعة سحب الوزير لقراره في خلال ٦٠ يوم المعمول عليه في الفقه الاداري انه هذا يكون اذا كان ذلك خطأ جوهرى واستمرار قيامه يؤدي لمسئولية أو اضرار بالحكومة فاذا صدر قرار وتبين للوزير انه خاطيء أو حاشي يؤدي الى ضرر له أن يسحبه ، لكن لما أجد ان موظف رقى بجدارة واسحب قرار ترقيته يبقى قرار السحب هو الي يجوز الطعن فيه واذا عرض على مجلس الدولة يلغى .

ونمسكت برأى ومجلس الوزراء استعرض المسائل الاخرى .

الرئيس - ماكانش فيه حلاق ضرائب كمان . سقراط أظن .

الشاهد - لا الي وصلني تاجر الفرو **ستوبارس** كنا في الاسكندرية في سان استفانو أنا والدكتور **حامد زكى** في زيارة الرئيس السابق **النحاس**

قبيل سفره لاوروبا هو والسيدة حرمه . واحنا خارجين خرجت السيدة حرمه وكان بيوصلنا للاسانسير وسلمنا عليهم وقدمت لى ورقة مطوية . . نصف فرخ مطبق . وقالت دى شكوى خاصه بمصلحة الضرائب . ودى مش واخده عليها عمولة .

الرئيس - كانت منعودة على العمولة يعنى ؟

الشاهد - أنا بهت ولانت بتتكلم امام الرئيس السابق **مصطفى النحاس** وامام حامد زكى . خدت الورقه ونزلنا وبعدين وانا فى العربيه طلعتها لقيتها — شكوى خاصه بالضرائب . صدرنها لمصلحة الضرائب نتصرف فيها وبعد كده لما جه الرئيس السابق **النحاس** مسافر واحنا بنودعه على المرب وودعته . حرمه قالت احنا مسافرين ان اتساء الله المسائل الى موصيك عليها نفق قلت لها لا ان شاء الله نعمل اجراءات فيها .

حكايه التليفون فى جلسه من جلسات مجلس الوزراء والمناقشة مستمرة ضرب التليفون الموجود جنب الرئيس السابق مصطفى النحاس .

الرئيس - وكانت المناقشه حاميه ؟

الشاهد - ما أذكرش كنا بننظر فى الرول الرئيس رد وبمجرد ما سسمع الكلام فى التليفون وهو ماسك السماعة بص **لعثمان محرم** وقال له ازاي يا عثمان يحصل كده الست فى المرح وبتشتكى ازاي ننطع الميه والنور والاسانسير وقف والطلبات وقفت . ازاي يحصل كده يا عثمان قال له أشوف الحكايه ايه . وخذ التليفون الثانى وطلب **محمد حسن** وكيل ادارة الغار والكهرباء وكنا يوم أحد وفان له ايه حكايه الكهرباء المقطوعه دى ؟ قال له النهارده الاحد وعلشان الضغط شديد ينقطع الكهرباء علشان نوفر التيار ساعة أو ساعتين . **وعثمان** وهو ماسك التليفون ، والنحاس ماسك التليفون الثانى قال أهو محمد حسين بيقول ان الكهرباء حاترجع بعد ساعة فقال لها **النحاس** : يا ست عثمان بيقول ان الكهرباء حاترجع بعد ساعة قالت لايد يرجعها فى الحال فقال **لمحمد حسين** لايد البىار يرجع حالا (٣٢) .

الرئيس - لما شكلت الوزارة حضرت واحة بوس اليد ؟

الشاهد - ايوه . لما حلفنا اليمين فى قصر القبة ولما دخلنا ووصلنا للملك السابق الساعة ١٠ مساء لاحظت لأول مرة تقبيل الايدى بشكل ظاهر وعلى الاخص عند الانصراف من النحاس والوزراء وكانت الانحناء قوية جدا فدهشت وكان مبعث دهشتى ان مش دى أول مرة احلف فيها اليمين وانما حلفت مع ١٤ مستشارا من مجلس الدولة وحلف اليمين بانحناء دون تقبيل اليد . . وفى الليلة دى ثلاثة منا لم يقبلوا يد الملك وانما انحنوا بس . أنا **وحامد زكى وأحمد حسين** حى ان الملك قال للدكتور **طه حسين** كلام شديد وقال له ان دى آخر فرصة يديها له بخصوص كتاباته وخصوصا كتاب « المعذبون فى الارض » وأنا قلت لاخوانى ان الموقف كان قاسى بالنسبة **لظه حسين** وان العبارات دى لو وجهت الى كنت استقبل على طول (٣٣) .

أنا امبارح اختلفت مع **سراج الدين** على موضوع تولى وزارة الاقتصاد أو المالية انما أنا علمت أن **سراج الدين** راح **لحسين سري** رئيس الديوان وقال له احنا

عاورين نعترضوا على اسم **زكى عبد المتعال** كوزير للمالية فرفض حسين سري وقال له ان الكشف حيسنتى زى ما هو انما حصل اعتراض بسيط بالنسبة لوزارة التموين اذا اعتراض **حسين سري للنحاس** على تولى **غنام** وزارتي التموين والتجارة وطلب ان يكون فيه وزير للتموين وأنا بلغنى من **كامل مرسى** ان **محمد على راتب** قال له ان **سراج الدين** اتصل به وقال له انهم حيعينوه انما الرئيس السابق **مصطفى النحاس** قال ان فيه واحد اسمه **فرحات** كان مع **صبرى أبو علم** وكان بيأنس له ويشغل وياه وأظن حكم فى قضية وكان النحاس يرمى الى **قطب فرحات** انما جابوا **مرسى فرحات** .

الرئيس - يعنى وزير اتعين غلط ؟

الشاهد - أيوه . دا اللى حصل (٣٤) .

الرئيس - ما حدش قال مش هو دا اللى نقصده ؟

الشاهد - احنا سلمنا على بعض وماحدش قال حاجة .

الرئيس - نعمى حظه كه سس وقيم وزير صدفة . كنا قرينا فى الجرايد ان واحد سحاول تهريب قطن الى اسرائيل ؟

الشاهد - أنا أدبت فى الواقعة دى شهادة فى الحنايات سنة ١٩٥٠ وكان معى شاهدا **نحسب الهلال** وفصل بعد كده من الوفد بسبب هذه الشهادة ، وكانت قضية قذف من **سراج الدين** ضد أحد أصحاب أخبار اليوم ، لأنه نشر فيها ان **الاستاذ سراج الدين** فارض رقابة على التليفونات وشهدنا أنا و**نحسب الهلال** وورد فى شهادتى حديث تليفونى اذ كان فى يوم **يس سراج الدين** طلب مقابلتى وحددت له ميعادا بعد الظهر وجانى ومعا شخص يهودى اسمه **شلتن** .

كان مقيم فى مصر فى ذلك الوقت ودا كان له مكتب فى مصر وياسين قال لى ان شلتون مستعد ياخذ قطن بمليون جنيه من الحكومة وشرح لى الموضوع ده كله و**شلتون** قاعد ما اتكلمش وأنا تأذيت زى ما كان على **يحيى** يجيب **محرز** معاد فأنا تأذيت وكانت عباراتى جافة وانتهيت الحديث وياهم ، وبعد أيام جانى من الرقابة محادثة تليفونية جرت بين مصر وباريس . . بين مكتب **شلتون** فى ميدان توفيق وشخص فى باريس والمتحدث جاب سيرة صفقة القطن الى حتصدر لاسرائيل وكان بياخذ من مصر الرأى فيما اذا كانوا يشحنوا القطن الى فرنسا ليسهل تهريبه الى اسرائيل فاذا ادبت التعليمات لمراقبة الاستيراد والنصدير بوضع مكتب **شلتون فى البلاك ليست** فلا تمنح أى ترخيص ، ومنعت يس من انه ييجى فى مكتبى وبعد الشهادة دى صدر الحكم ببراءة صاحب أخبار اليوم لانى شهدت انى كنت باشعر وأنا وزير مالية برقابة على تليفونى لان كان فيه خرفشة أثناء المكالمات دليل على ان الاحاديث تسجل ومرة الاستاذ **حسين أبو الفتح** أحد أصحاب المصرى جانى ، وقال أنا جاي لك بتاكسى علشان ما حدش يشوف نمرة عربيتى ويعرف انى أنا جيت لك وقد ترتب على شهادتى براءة الاستاذ على أمين وبعد كده تأيد هذا الحكم من محكمة النقض (٣٥) .

الرئيس - كان طلعت عليك اشاعة انك كنت بتتآمر مع **المراغى** علشان اقالة

على ماهر ٩٠

الشاهد - أنا قلت للمحكمة انى قلت لعل ماهر انى ساستقيل مادام الاغلبية الوفدية معارضة فى الخمسة مليون جنيه بتوع التعويضات ولقيت انى عقبة فى طريق على ماهر لان البرلمان الوفدى كله ضدى ، وأنا كنت فى أسوان وسمعت بحريق القاهرة وفى صباح اليوم التالى استدعيت للوزارة وقبلت وزارة المالية ويومها حلفنا اليمين والملك كان فى أودة فيها ترايزة كبيرة فى الوسط فاستبقى على ماهر ولما خرج قلت له أمام **حافظ عفيفى** يا باشا دى الفرصة الوحيدة لتطهير البلد وتقدر تضرب ضربتك وماحدث يقدر يتكلم . القاهرة محروقة والبلد ساكته . فقال طيب طيب وبعد الظهر رحنا البرلمان علشان نحضر الجلسة ، **فعلى ماهر** قالى أنا اتفقت مع **النحاس** ومع **فؤاد** انهم يؤيدوا وزارتنا فأنا قلت له انى اشك فى التأييد ده لأنهم بعد قليل سينقلبوا علينا ودخلنا مجلس الشيوخ و**سراج الدين** وممثلوا الأحزاب الأخرى ابدوا على ماهر ، فرد على ماهر وفلتت منه عبارة انه سيسير على سياسة سلفه العظيم ، وأنا كدت أشد على ماهر من جاكنته ورحنا مجلس النواب واحنا فى النهى الفرع نى قلت له أظن أنا بعد كلمتك دى ماليش محل فى الوزارة لانى أنا الوزير الوحيد فى الوزارة الى أخرج من الوزارة الوفدية ، وأنت ما قلتش ! خطتك ايه ؟ والبرلمان الوفدى حيعطل مشروعاتى وأنا مستعد استقيل . فقال لا لا . وبعدين حت فى فبراير حكاية الخمسة مليون جنيه فرحت له بعد الجلسة الى كان فيها الهجوم شديد ضد الوزارة وقلت له ان المعارضة موجهة لشخص فأما انك تحل مجلس النواب أو تؤجله شهرا وتشوف سياستنا ايه ، وانى عاين تشوف التطهر حيمشى ازاي وعلى الاخص مسألة القطن فى سنة ١٩٥٠ وليلتها قال لى لا تستقبل وأنا ساعد المرسوم لحل مجلس النواب وفى اليوم التالى عرض المرسوم على مجلس الوزراء والملك وقعه على بياض دون تاريخ علشان له حصل معارضة ببقى يحل مجلس النواب فالمشروعين الى عارضوا فيهما مشيوا بعد كده .

وبعدين قلت له لن تبسر تقديبه أى مشروع الى البرلمان وفى يوم أول مارس نشرت **أخبار اليوم** أن هناك مرسوم ما يحل مجلس النواب (٣٦) وكان المرسوم له ١٥ يوما فى جيب على ماهر وفى اليوم ده كان فيه ميعاد مع السفير البريطانى ، وكان على ماهر اعتكف قبلها بيومين ثلاثة وكان عنده برد ويبدرس مسألة المباحثات تمهيدا لمقابلة السفير فدعانا على ماهر لجلسة عاجلة لمجلس الوزراء فى وزارة الخارجية وقالوا لنا ان السفير البريطانى اعتذر علشان عنده وعكه واجتمعنا وخذنى على ماهر على يمينه وقال اننا عايزين نعمل تكذيب للخبر الى نشرته **أخبار اليوم** فأنا انبريت وقلت له مع تقدبرى لك وانت كنت استاذى فى مدرسة الحقوق انما أنا ساخالفك فى السياسة النهارده أنا طالبتك بالتطهير قال حد منعك قلت له طبعاً الظروف الموجودة وانت لم تبع لى بسياستك حاتمشى فيها مع الوفد لحد امتى فاسمع لى أن استقيل من الوزارة .

فقال لا ابدا أنا معتز بزمالتك ومافيش وزير مالية غيرك قلت له طيب ننفذ

المرسوم فقال لا . . . نعمل تكذيب والمراعى قال انه من رأى فقلت له أنا مستقيل فخرجت وخرج معايا المراعى وسألنى رايح فى قلى له أنا رايح البيت أعمل استقالة مسببة لان مادام فيه مرسوم حل مجلس النواب لازم ننفذه فقال لى أجى وياك البيت وامضى وياك الاستقالة فرحت البيت وكتبت الاستقالة ومضيها ، وبعثتها مع سكرتير من مكاتبى ، ولكنه لم يتمكن من مقابلته لان تبين بعد كده ان على ماهر قابل **حافظ عفيفى** علشان يقابل الملك قال له أنت حر فاستقال على ماهر وأنا قلت لسكرتيرى من باب اللياقة روح لعل ماهر البيت وسلمه الاستقالة .

الرئيس - كام مرة اخذت وزارة المالية .

الشاهد - أقدر أقول ٤ مرات . مع الوفد ومع على ماهر ومع نجيب الهلالي ثانى ليلة الثورة .

واحنا كانت معروفة لنا اتصالات الوفد بالانجليز واتصالات السراى بالوفد ويمكن بالانجليز ولما الكيل طفح **كريم ثابت** راح سفارة أجنبية غير الانجليزية وقال للسفير روح انصح الملك يطلع **الهلالي** ويجيب **حسين سرى** وأنا كنت باحوش **نجيب الهلالي** من الاستقالة لانى كنت كل ما ادخل عليه القاه بيكتب الاستقالة فرحت له فى بولكى فى اليوم ده وقلت النهارده بقى تستقيل لان النهارده الخميس وستقال يوم الاثنين وسرى سيؤلف الوزارة وكتبت له أنا ، **وفريد زغلول** استقالتنا وقلت له أنا حانزل مصر وأقابل **حافظ عفيفى** وأقول له علشان يستعد لقبول استقالتك لان **عفيفى** كان بيقول للهلالي لا تستقيل الآن وطول الطريق كان حافظ عفيفى بيثنينى عن الاستقالة وبيقول اطلبوا مطالبكم فقلت له الانجليز بيعملوا فى مقالهم ، ونزلنا فى محطة سيدى جابر علشان الصحفيين ما ياخدوش بالهم والملك يعرف حكاية الاستقالة فيلحقنا بالاقالة ورحت **للهلالي** وقلت له روح رأس التين قدم استقالتك فراح .

الرئيس - كنت أقصد كوزير مالية تشعر بأعبائها تقدر تقوم بأعمال وزارة أخرى ؟

الشاهد - لا يمكن . . لان وزارة المالية قاتلة ويمكن سؤال وزارة المالية .

الرئيس - تعتقد ان **سراج الدين** يقدر يقوم بالاثنين مع بعض ؟

الشاهد - لا أعتقد ولكنى كنت شاعر أن **سراج الدين** بيطمع فى المالية وقالها لى مرة انه كان بود انه يقعد مطرحى قلت وتسبب الداخلية وسكرتيرة الوفد قال أسبب كل حاجة .

الرئيس - ايه يعنى كان بقصد بأنه يكون وزير المالية ؟

الشاهد - وزير المالية « سكند هاند » « الرجل الثانى » بتساع رئيس الوزراء وله سيطرة على كل الوزارات .

الرئيس - هل كان له هدف معين من جمع المالية والداخلية وسكرتيرة الوفد ؟

الشاهد - السيطرة على كل شئون الحزب والحكومة لان الدولة كلها تبقى مركزة فى يده .

الرئيس - نكتفى بهذا القدر اليوم وترفع الجلسة .

محمود غنام يرد على زكى عبد المتعال :

أشارت صحف صباح أمس (٣٧) الى ما دار فى شهادة الاستاذ زكى عبد المتعال أمام محكمة الثورة زاعما اننى تلمست سببا للسفر الى الخارج بحجة زيارة دار سك النقود فى فرنسا وانجلترا وانه عارض فى ذلك على أساس ان هذه الزيارة يجب أن تنم بمعرفة موظفين فنيين ولكن السبب المستتر لهذا السفر يرجع الى رغبتى فى زيارة ولدى بانجلترا - ويأخذ سياق شهادته كما ذكرت بذلك صراحة جريدة الاخبار باننى أخذت لحساب هذا السفر ألف جنيه مر المصاريف السرية .

وانى أبادر بتكذيب ما رواه هذا الشاهد من أساسه كما بادرت باخطار محكماً الثورة بتفاصيل هذا التكذيب صباح أمس .

ولا يسعنى ازاء ذلك الا أن أضع الامر فى نصابه فأعلن للرأى العام أننى سافرت للخارج وأنا وزير وفى مهمات رسمية فى ثلاث مرات :

★ الاولى - فى أوائل سنة ١٩٤٤ حيث دعت الحكومة الفلسطينية حكومة مصر الى مؤتمر تجارى ينعقد فى القدس ففرر مجلس الوزراء ندبى وآخرين لهذه المهمة وقرر المجلس بدل سفر لى عشرة جنيهات عن كل ليلة واستغرق هذا المؤتمر أسبوعا . ولما عدت الى مصر عرض على شيك بمبلغ سبعين جنيها قيمة بدل السفر فكتبت عليه باننى متنازل عن هذا المبلغ لأننا كنا فى ضيافة الحكومة الفلسطينية وذلك بالرغم من اننى صرفت من جيبى الخاص مبلغا يزيد عن المائة جنيه بسبب هذه المهمة .

★ الثانية - أن وزارة التجارة والصناعة كانت قد أعلنت عن مناقصة عن الآلات الخاصة بدراسة النقود فى سنة ١٩٥٠ ، واقترح المختصون بأن أسافر مع بعضهم لمشاهدة دار سك النقود فى كل من فرنسا وانجلترا قبل موعد البت فى العطاءات وكان وكيل الوزارة المساعد وقتئذ - وهو المختص بهذا الموضوع - قد زار دار سك النقود فى الولايات المتحدة وقدم عنها تقريرا وقد راينا للصالح العام قبول هذا الاقتراح واستقر الرأى على سفرى ومعى الوكيل المساعد المذكور ، وعرضنا الأمر على مجلس الوزراء وكان الدافع لقبول هذا الاقتراح ليس لمشاهدة الآلات من الناحية الفنية وانما الوقوف على مراحل سك النقود من أولها الى آخرها وما يتبعها من عمليات حتى نكون ملمين بها وقت البت فى العطاءات المقدمة بشأن انشاء دار سك النقود المعهود به الينا ولكى نعرف الأفضل الاخذ به من هذه الدور الاجنبية ولقد اخترت للسفر عطلة عيد الاضحى وزرت فرنسا ثم انجلترا وكان ولدى قد قضى

نحو ثلاثة أشهر من أجازته معنا فى مصر قبل عودته الى انجلترا بنحو أسبوعين - ولما علم حضر الينا من جلاسيجو بالطائرة لرؤيتنا . وعلى حسابه الخاص وأؤكد أنه لم نقم ايه معارضة فى سفرنا لهذه المأمورية من الاستاذ زكى عبد المتعال أو من غيره من باقى الوزراء خصوصا ان مجلس الوزراء لم يقرر لنا بدل سفر خاص كما يفعل عادة فى مثل هذه المأموريات . ولم أطلب أنا شخصا من المجلس أو من وزير المالية بدل سفر خاص ولو سمعت أى اعتراض على سفرى لفضلت القعود عنه .

ولما انتهينا من هذه المأمورية وأذكر انها لم تتجاوز أسبوعا ولم يصرف لنا الا بدل السفر العادى المقرر بلأئحته مثلى فى ذلك مثل الموظفين العاديين .
* الثالثة - اننى تلقيت فى سنة ١٩٥١ من وزير التجارة الايطالى دعوة لزيارة معرض ميلانوا الذى كانت مصر مشتركة فيه كما تلقيت مثل هذه الدعوة من معرض ليل وقد رأينا تلبية هذه الدعوة للصالح العام وعرضت الامر على مجلس الوزراء فوافق على ندبى وندب وزير التجارة المختص وباقى الموظفين المختصين وقرر لى بدل سفر يومى قدره عشرة جنيهات وثلاثمائة جنيه دون أن أطلب هذا المبلغ أو ذاك وبعد أن قمت بمأموريتى ولم تتجاوز كذلك نحو أسبوع لم أصرف الا بدل السفر المقرر .

أما مبلغ الثلاثمائة جنيه فقد بينت فى تقريرى الذى رفعته لمجلس الوزراء ، بنتيجة هذه الزيارة أننى لم أمس أى شئ منه .
هذه هى الوقائع الصحيحة ، ولولا ضيق الوقت لدعمتها بالارقام والتواريخ وسأخذ ضد هذا الشاهد ما يخولنى القانون اتخاذه ضده وأكتفى بهذا القدر اعلم الراى العام أنه لا يليق بمن كان فى يوم من الايام استاذنا فى كلية الحقوق أو عميدا لها أن يعمد الى قلب الحقائق ويتهم اشرافا بالباطل وافى مسن ورائنا محيط .

محمود غنام

المحامي

فؤاد سراج الدين يناقش زكى عبد المتعال (٣٨)

الشاهد - لو يَسمح لى سيادة الرئيس أحب أن اذكر اننى قبل دخولى قاعة الجلسة فابلتنى فى الطريقة الاستاذ محمود سليمان غنام وقال لى . . جنحة مباشرة . . حارفع صدك جنحة مباشرة ان شاء الله وانصرف (٣٩) .
الرئيس - معلش . . انتم زمايل قدام تقدرُوا تحاسبوا بعض خارج المحكمة . . هل الشاهد لديه معلومات أخرى يجب يدلى بها قبل أن يناقشه الدفاع .
الشاهد - لا أتذكر شيئاً الآن واذا تذكرت أشياء أخرى فسوف أذكرها .
الدفاع - هل يمكن ان تأذن المحكمة للمتهم فى أن يوجه بعض الأسئلة لسيادة الشاهد .

الرئيس - طيب . . . أحب ألفت نظر المتهم الى أن تكون المناقشة بدون حدة . . وفى نفس الوقت نديله فرصة للرد .
سراج الدين - ان شاء الله (ثم وجه كلامه للشاهد قائلاً) : فى جلسة مجلس الوزراء يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٥٢ والشاهد وزير مالية فى وزارة الاستاذ نجيب الهلالي ، طلبت بمذكرة رفع تكاليف المحروسة الى مليون و ٤٤٤١/٨٨ جنيها أى بزيادة قدرها ١٢٤٧٨٨ جنيها للقيام باصلاحات جديدة اضافية فهل تستطيع أن تقدم بيانا عن هذه الاصلاحات .

الرئيس - سيب كل موضوع المحروسة لما نضم الدوسيهات ونطلع عليها ؟
سراج الدين - سئلت بالامس عن اشاعة تأمر ك مع مرتضى المراغى على اقالة وزارة على ماهر فهل تستطيع أن تفسر لنا السر فى أن « أخبار اليوم » نشرت فى عدد أول مارس النبأ الخاص بصدور مرسوم حل مجلس النواب وبجانبه خبرا آخر عن المفاوضات التى لن تبدأ اليوم ، وكان محمدا لها البدء فى ذلك اليوم منذ أيام أو أسابيع ، ونشرت أن السفير البريطانى اعتذر عن المقابلة فى ذلك اليوم ولم يكن على ماهر رئيس مجلس الوزراء يعلم بشئ من ذلك كله وتحقق فعلا نبأ الاعتذار . . اعتذر السفير عن الحضور بحجة المرض بعد ظهور الجريدة فى السوق . . ثم استقالت الوزارة فى نفس اليوم .

الشاهد - أولا كلمة التآمر على لسان المدعى عليه أنا لا أقبلها على نفسى منه ولا أقبل أن يصفنى بهذا الوصف . . أما ما ينشر فى الجرائد فيسأل عنه أصحاب هذه الجريدة .

سراج الدين - قلت أمس أن الوزراء فى حكومة الوفد الاخيرة كانوا يتصيدون المأموريات للخارج . فهل تستطيع ان تذكر لنا الاسماء على وجه التحقيق . .

وهل تحققت فعلا انهم لم ينفقوا ما صرف لهم في وجهه الصحيح واذا كان ذلك قد نحقق فعلا فديف قبلت زمالتهم ؟

الشاهد : أنا لم أنعرض لمسأله انفاقهم هذه المبالغ أولا . . وأنت اذا راجعت كلامي تجد اني اقول انه تقرر المبلغ وتسلموه فالانفاق أو عدمه لم أتعرض له ، وانما قلت انهم كانوا لا يقدمون عنه حسابا ، أما النقطة الثالثة وهي كيف قبلت زمالتهم فالسؤال ده ، الى كان يوجه الى طول مدة الوزارة الوفدية ويصح أن يوجه لوزير المالية . . وزير المالية لو وقف في كل شيء لتعطلت الاعمال . . انما باقى مجلس الوزراء هو الذى يقرر هذا . . والاعتمادات لم تكن تطلب منى أولا وترسل بمذكرة بل كنا نفاجأ بها في الجلسة . . يطلب الوزير المبلغ والمجلس يقره . . ودى كانت خطة المجلس ان الوزراء الذين كانوا سافروا فى الصيف ومنهم الدكتور **حامد زكى** والدكتور **طه حسين** والدكتور **أحمد حسين** على ما أذكر .

ودارت مناقشة بين المحكمة والشاهد حول عدد الوزراء الذين سافروا خلال عام ١٩٥٠ الى الخارج تركزت حول الوفد الذى رافق وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين باشا فى رحلته الى أمريكا عام ١٩٥١ ، ثم أجلت حين الحصول على البيانات .

سراج الدين - (للشاهد) قلت اننى لم أحضر بمجلس الاوقاف الأعلى ، مع أننى كنت فى نفس المبنى فى مكتبى وأننى أرسلت ورقة وأنت فى الاجتماع . فبماذا تعلل امتناع الحضور عن هذه الجلسة مع انى كنت موجود فى مكتبى بنفس المبنى .

الشاهد - هذا السؤال يصح أن ارده للمدعى عليه ليجيب هو عنه لأنه كان عضو فى المجلس وموجود والمجلس منعقد فحضر أو محضرش . . ليه ؟ . شىء هو الى يعلله . . وهو بعث لى الورقة وقال أرجوك تمر على ، فرحت له فى مكتبه ودى كانت المرة الوحيدة الى دخلت فيها مكتب وزير الداخلية فقال لى عملتوا ايه . قلت رفضنا الاستثناءات كلها . . قال مش عارف ازاي المجلس ووزير الاوقاف يقدموا الحاجات دى . . وانما كنت أود أنه يحضر ولا يختفى واذا كان عنده اعتراض أو موافقة بيديها وانما التكتيك فى هذا يسأل هو عنه .

الرئيس - ما لمستش فيه شجاعة أدبية ليه ؟ هيهرب ليه ؟ .

الشاهد - فى بعض الاحوال ما بيواجهش الحقائق ويغلب على ظنى ان الاستثناءات كلها مقدمة لشبان وفدين فاذا حضروا حاجة عارفين انى حاعترض وسترفض المسألة ورفضها فى وجوده قد تسيء اليه أمام الشباب الوفدى ويقول لهم ان زكى هو السبب والدليل على هذا أن بعد خروجى من الوزارة مشيت .

سراج الدين - أحب أقول ليه ما حضرتهاش . . . فى الواقع انى وجدت اسم أخوك فى مقدمة كشف الاستثناءات ولو حضرت حاعترض فى الكل وخشيت ان فكرة زكى عن شـعورى من جهته خفت ان هذه الفكرة المسيطرة عليه تزيد .

الرئيس - كان فيه ايه بينكم ؟
سراج الدين - بدأت الحالة دى فى فبراير بمناسبة اقتراح عن زيادة اعانه الغلاء .

الرئيس - ما لشاهد عارض بالنسبة لآخوه .
سراج الدين - ما كنتش حاضر ولم يخطر ببالي أن هذا تم بدون علمه .
الشاهد - كنت تعتقد انى موافق على هذا ؟

الرئيس - بصفتك سكرتير عام للوفد وان حاجة زى دى تؤثر على رأى العام ونهمك ، ما اتصلتش ليه بالشخص اللى قدم المذكرة وقلت له ازاي تقدم لهم فلان وأخوه وزير مالية ودى سمعة سيئة بالنسبة للحزب كله .

سراج الدين - قلت للرئيس ان الجو اللى بينى وبين الشاهد يجعلنى احتاط منعا لاثارة الشكوك فى ذهنه وانما رأى فى الاستثناءات عموما واضح جدا ، ولما نوليت وزارة المالية ايه الاستثناءات التى عملتها : واضح جدا موقفى وانى لم أعمل فيها شىء من الاستثناءات بشكل لم يعترف فى تاريخ الحكومات المصرية .

الرئيس - ما كانش لك رأى وانت كنت عضو فى الوزارة لما قدمت الاستثناءات .

الشاهد - المدعى عليه (يقصد سراج الدين) أنا قلت كانت عندى فكرة خاطئة عنه ، وفى الواقع ما كانتش خاطئة .. كانت صحيحة والظروف ايدتها .. من أول يوم دخلت فيه الوزارة النحاس يعرض على وزارة المالية ويقول لى هو النحاس عاوزك فى وزارة الاقتصاد ، وبعد ما نتفق على المالية يروح السراى ويقول لحسين سرى ما توافقوش على زكى فى المالية ويشن على حملة فى جريدة البلاغ - جريدته - مثلا كتبوا مقالات هاجمونى فيها على اعانة الغلاء بالنسبة للشركات ودى كانت مقدمة من وزارة الشئون ، الوزير قدمها واعترضت أنا عليها . أنا قلت زودوا اعانة الغلاء للموظفين علشان ترتفع حالتهم مش عاوزين نزود الأعباء المالية للشركات ، ولما اشتكيت للنحاس قلت له أن وزير فى وزارتك له جريدة بيدير سياستها ويدير تحريرها يهاجم وزير آخر تقبل انت فقال : هاتوا فؤاد نكلمه ودخلنا مجلس الوزراء وحاول هو يتنصل منها ولكن النحاس بعد ما خرجت قال اما فؤاد ادالة ثلاث مقالات ولو كنت سيبته عليه . وسراج الدين كان طامعا فى منصبى .

سراج الدين - وصفتنى أمس بالقوة والنفوذ وصاحب السيطرة التامة على الحزب والوزارة والحكومة .. هل تعتقد انى كما وصفتنى كنت أعجز عن انى اعترض على تعيينك فى وزارة المالية أو أنى أروح فى اليوم الأول من الوزارة لحسين سرى فى السراى أقول له اعترضوا على زكى **عبد المتعال** .. وبديل ما أروح لحسين سرى وأكشف نفسى بالشكل ده ، أنا ما كنتش أقدر اقنع النحاس بأنه يدينى المالية زى ما أنت بتقول ، وانت وصفتنى بالسيطرة التامة على النحاس .

الشاهد - والله ما اعرفش أنا باشهد على أد السؤال .
الرئيس - أجاب على السؤال ده من أقوالكم .. كنتم عاوزين ترضوا

نجيب الهلالي ؟

سراج الدين - فى الواقع حصل خطأ فى بعض الصحف فى نشرها انى قلت ان النحاس لما ادانى المذكرة الخاصة بـ **يزكى عبد المتعال** وقيل انها من **نجيب الهلالي** وفى الواقع أنا ما قلتش ، الى حصل انى قلت انى كنت اعتقد أن نجيب الى رشحه فقط والى ادانى المذكرة الدقيقة عن دراساته وشهاداته الى النحاس .

الرئيس - كنت لغاية امبارح اعتقد ان نجيب الهلالي هو الى رشحه .

سراج الدين - لغاية بعدها بشهرين وبثلاثة .

الرئيس - لكن فى أقوالك قلت انك كنت معتقد ان نجيب هو الى رشحه .

سراج الدين - كنت فعلا .

الرئيس - لكن **النحاس** ما بيتكلمش ان واحد ثانى اتعين فى المالية والا عينهولك هو فى المالية .

سراج الدين - **النحاس** ما قليش على أى وزارة معينة ، ادالى ورقة وقال لى شوف الشخص دا تعرفه . . طلبته وعرضت عليه الاقتصاد قال لى لا أنا عاوز المالية أنا لى مشروعات جاهزة قلت للرئيس دا رجل له مشروعات جاهزة فى المالية ، وقلت للرئيس واتفقنا على أساس ان دى رغبة **نجيب الهلالي** ، ولكن تبين بعد كده انه مش هو .

الرئيس - (للشاهد) - ما تعرفش حاجة عن الورقة الى اداها النحاس لـ **سراج الدين** عن اسمك علشان يشوف مين الشخص ده ؟

الشاهد - أعلم بها . . أما عن تاريخي ووظائفي ودراستي فهي معلومة للجميع ولا يمكنك (لفؤاد سراج الدين) أن تنكرها زى ما حاولت انك تنكر انى درست لك انما الى أوصل هذه الورقة مين ما اعرفش .

الرئيس - (للاستاذ فؤاد سراج الدين) تقدر تقول لنا مين ؟

سراج الدين - الدكتور محمد نصر .

الشاهد - دا صديقي وهو طبيب خاص للرئيس السابق **مصطفى النحاس** وأنا ما اعرفش لم أعلم .

الرئيس - تقدر تقول لنا صحيح ان نصر صاحبه (أى زكى عبد المتعال) وصديق **مصطفى النحاس** وطيبه فى الوقت نفسه .

سراج الدين - كل انسان يجوز له أن يسعى للوزارة .

الشاهد - أنا لا أسعى للوزارة انما هي الى سعت الى فعلا .

الرئيس - يا حضرة الشاهد احنا مش حا نتخايق فى الجلسة .

الشاهد - أنا حبيت انه لا يثار غبار على ما ابددوش .

الرئيس - أنا سألت هل هم عينوك فى وزارتهم لكفاءتك أم علشان انك وفدى وهو شرح لنا هذه المسألة كفاية .

سراج الدين - هل يعتقد الشاهد انى لو عارضت يوم تشكيل الوزارة فى تعيينه وزيرا للمالية كانتم هذا التعيين وأنا كما وصفنى . . فلو كنت طلبت من النحاس تعيينى وزيرا للمالية أو عدم تعيينه خالص فى الوزارة

كان حايتم ايه .

الرئيس - أسأل أنا هنا سؤال . . أفرض انك اعترضت فالنحاس يوافق على طول أو له وجهة نظر خاصة به .

سراج الدين - حسب الحجج الى أعرفها وما فيش شك أنا عندى حجج كنت أستطيع اقنعه بها .

الرئيس - ليه ما ابدتهاش ؟

سراج الدين - ما اردتش والنحاس قال يصح ووزارة المالية متصلة بكل المشروعات فلازم يكون وزير المالية وفدى صميم علشان ما نتعشب فقلت له هو روحه وفدية وكنت أقدر أقول له كلامك حق .

الرئيس - لو كنت قلت له كده كان وافق على طول .

سراج الدين - هو نفسه قال كده . قال عاوزين وفدى صميم فى وزارة المالية فلو كنت ايدته كانت اقويت الفكرة فى ذهنه وهى دى فكرته . . عاوز أقول ان مافيش محل لانى أمثل مثل هذا الدور .

الرئيس - فى جميع أنحاء العالم لما بييجيوا وزير مالية لازم يكون عارف جميع موظفى الوزارات .

سراج الدين - كل بلد لها جو خاص مافيش شك ان فى وزارة حزبيه يستطيع وزير المالية انه يشل جميع أعمال الوزارات .

الرئيس - وفيين مجلس الوزراء ؟

سراج الدين - كل يوم حاتعمل أزمة ما احنا فى غنى عن كل هذا من الأول .

الرئيس - يعنى مش ضرورى ان وزير المالية يكون يعرف جميع أفراد الحزب . . وزير مالية هتلر كان من النازى جابه أول ما جه الحكم .

سراج الدين - هتلر نفسه ما كانلوش حزب ؟

الرئيس - ازاي بقى .

سراج الدين - كانت كل المانيا حزب .

الشاهد - الملاحظ فى كل البلاد المتقدمة ان وزير المالية يختار على أن يكون فنى ولذلك هتلر جاب شاخت ، وكان متعاون مع كل النظام من سنة ١٩١٨ لسنة ١٩٣٣ الى أن تولى هتلر ، كان فيه فى النازية كثيرين وانما لمسوا فى شاخت كفاية . . وده الى بيحصل فى فرنسا .

الرئيس - بالاضافة الى هذا ان شاخت ماكانش . .

الشاهد - عندما حصلت أزمة فى فرنسا فى سنة ١٩٢٦ اختاروا الاستاذ جرمان مارتان من وسط المحاضرة وعينوه . . بيراعوا الاختيار لان المالية ناحية فنية . . أما ما قاله المدعى عليه من انكاره واقعة سرى . . . فقد رواها لى حسين ورواها لحامد زكى فأنا لا استنتج .

سراج الدين - كيف يوفق بين الرغبة الجامحة الى وصفها أمس لان أكون وزير مالية الى حد انى قلت لك أنا كنت أحب أكون محلك وأسبب الداخلية وسكرتارية الوفد كيف توفق بين هذا وبين فكرتى الى قلت انت عنها فى

ان لما تخرج أجيب عبد الجليل العمرى مطرحك ٠٠ انت قلت قبل خروجك انى جيب عبد الجليل وعرضت عليه الوزارة وان عبد الجليل راح لك وقال لك الكلام ده .

الشاهد - ردى على هذا ان المسألة كانت مناورة علشان تنتهى وزارة المالية لك يا فؤاد ٠٠ بعد ان تكلم فؤاد مع عبد الجليل وقالوا للسراى ان زكى حايخرج وحانجيب رجل فنى مش حزبى ، فى آخر لحظة أثاروا وأوعزوا بان عبد الجليل العمرى فى شركات بتاعت كلايتون ودا ما يصلحش يكون وزير المالية خصوصا وانه بيشتغل فى بيت قطن أظن فقالوا ايه الحل ٠٠٠ فتقدم النحاس وقال أنا عندى فؤاد وقيل وقتها احنا حانعين فؤاد شهر واحد على بال منشوف واحد تانى .

الرئيس - (للاستاذ سراج الدين) انت عرضت المالية على عبد الجليل العمرى صحيح .

سراج الدين - ايوه ٠٠ وهو قبل ولكن كان له شروط كان له فكرة فيما يختص بتأميم القطن ، هى ان الدولة تستولى على كل المحصول بسعر محدد وتبيعه هى لحسابها قلت له ايه الفكرة دى يا عبد الجليل قال دى الحكومة تقدر تحقق ربح كبير قلت بس دا فيه ضرر كبير ، لان تحديد سعر أقل من سعر السوق فيه احتمال أن السوق ينزل ويبقى فيه خسارة وعلشان تضمن عدم خسارة ستثير المنتجين (٤٠) وأظن قال ما أقدرش انضم للحزب ولا للهيئة الوفدية ٠٠ قلت له ارفع رسم الصادر على القطن تاخد الفلوس الى انت عاوز تاخذها مش حكاية الاستيلاء دى وهو اقتنع بهذه الفكرة وفعلا أنا رشحته وعرضت اسمه على الرئيس السابق مصطفى النحاس الذى وافق وقال كلمة بقى فكلمته وفى آخر لحظة مش من السراى انما بعض اخواننا الثانين أثار النقطة الى قالها الشاهد انه كان مدير بيت من بيوت القطن ويمكن يبنى محل ملاحظة أيضا (٤١) وأنا رشحت الاستاذ محمد رشدى مدير بنك مصر . وأبدت بعض الملاحظات مش على شخصه فرشحت أنا محمد محمد الوكيل وبعدين رشحت مصطفى نصرت وكان محدد الساعة أربعة للمقابلة بين الرئيس والسراى للتعديل وكان اخر اسم استقر عليه الرأى هو محمد رشدى مدير بنك مصر ٠٠ وقبل المقابلة بثوانى بعث لى الرئيس مصطفى النحاس وقال لى اخوانا أثاروا الناحية السياسية ، ومش عاوزين كل مرة نعمل هزة فأنا حاعرض عليك انك تكون وزير مالية بالنيابة الى أن نجد الشخص . وأنا قلت له ان لى شرطين وقف الاستثناءات وقفا تاما ويقرر هذا من مجلس الوزراء والشرط الثانى انى ما أبقاش فيها الا مدة بسيطة ووافقوا وفعلا فى أول اجتماع للمجلس هو أثار المسألة .

الرئيس - ما قلتش ان أنا فى الداخلية ودا عبء انك تاخد المالية .
سراج الدين - هو عبء وانما ساقسم للمحكمة ما يطمئنها انى بقدر استطاعتى قمت بعملى بهذه المناسبة المغفور له محمود فهمى النقراشى كان رئيس وزراء وحاكم عسكري عام ، ووزير داخلية ووزير خارجية ، والرئيس

السابق **حسين سري** كان رئيس مجلس الوزراء ووزير مالية ووزير داخلية وحام عسكري عام أيضا . (للشاهد) ذكرت أمس حديثك مع السنهوري في يناير سنة ١٦٥٠ فهل تستطيع أن تذكر لنا هذا التاريخ ؟
الشاهد - هو السنهوري جه مرة واحدة ودي في أوائل الوزارة . . أنا ما أذكرش اذا كان في يناير أو في فبراير .

سراج الدين - لما تحدثت مع السنهوري كان صدر من مجلس الدولة حكم ضد الحكومة في قضايا سياسية او صحفية .
الشاهد - لو رجعت للمحضر تجدني اني قلت ان ماكانش عندي علم بهذا لما سألتني المحكمة .

سراج الدين - هل حدث بينك وبين السنهوري خلاف سنة ١٩٥٠ أثناء عمادتك لكلية الحقوق باسكندرية أو القاهرة .

الشاهد - هذا الخلاف يحصل دائما بين الزملاء ولا علاقة له بهذه المهمة وأنا أذكر واقعتين في هذا الصدد الاولى ان **السنهوري** وهو زميلنا لما انتهت مدة عمادة كامل مرسى سنة ١٩٣٥ وكان الوفد في الحكم وكان **السنهوري** في العراق ، وكانت ميوله وفدية ، والمعروف انه كان مع النقراشي وانه في سنة ١٩٣٠ اختاره **النحاس** سكرتيرا مساعدا لمجلس الوزراء ، ففي ذلك الوقت اجريت انتخابات العمادة ولم يخرج اسم السنهوري في الأسماء الثلاثة التي ينتخبها أعضاء هيئة التدريس ، ووزير المعارف وماكانش فيه مجلس دولة . ألغى الانتخابات لأن بمجرد ماراحت النتيجة لزكى العرابي وكان زكى العرابي وزير المعارف قالوفين السنهوري، أنا ألغيت الانتخابات، وتحدد ميعاد جديد وسعى الوفد لتعيين **السنهوري** عميد وكلف الدكتور **صلاح الدين** وكان في سكرتيرية هيئة المفاوضات أيامها بأن يتكلم معي أنا و**حامد زكى** علشان ندى أصواتنا للسنهوري والواحد كان له ثلاث أصوات ، وكانوا عاوزينا ندى صوت للسنهوري . . ونسيب الاثنين على بياض . . ما ننتخبش غير السنهوري . . أنا قلت لا، الطريقة اللى عاوزيني أعملها دى ما أعرفهاش . . القانون ادانى الحق انى أرشح ثلاث أسماء ، فأنا لازم استعمل حقى بالكامل وأنا حارشح من بينهم **السنهوري** أنا اديت صوتى وأجريت الانتخابات وحصلت مساعى مع بقية أعضاء المجلس وفاز السنهوري . . وفي الحال وزير المعارف تسرع واعتمد التعيين وكنا لسه في الجلسة ما خلصناش ، ظهرت النتيجة بتاعة الانتخابات وابلغت بالتليفون لوزير المعارف ووزير المعارف بلغ اعتماد النتيجة بالتليفون .

الرئيس - الغاها وزير المعارف على أى أساس ؟

الشاهد - طلعت الدكتور **محمد كامل مرسى** واستاذ الشريعة في الكلية الشيخ أحمد ابراهيم واستاذ أجنبى قال ما أقدرش أعين استاذ أجنبى وما أقدرش أعين الشيخ أحمد ابراهيم ، وهو استاذ معمم فيجبرونى على تعيين الدكتور **كامل مرسى** .

الرئيس - وعيب الدكتور كامل مرسى كان ايه ؟ .

الشاهد - كانوا يعتقدوا ان كامل ماكانش يوافقهم .

الرئيس - المفروض ان الجامعة ماكانتش حزبيه ؟

الشاهد - ده المفروض . انما كانت الاغلبية منقسمة أحزاب ، وهؤلاء عدد قليل كانوا يسوقوا الطلبة قدامهم فكان معروف ان ده وفدى ، وده سعدى ، وده غيره ولما كانت تيجى الوزارات كنا نشوف النعشة والرواج .

الرئيس - هل تعتقد ان السياسة دى هى الى كانت تسير الجامعة ؟

الشاهد - عن يقين .

الرئيس - أكثر حزب كان بيتدخل علشان يجعل الاساتذة والعميد والطلبة كان مين ؟

الشاهد - الوفد كان أكثر الأحزاب سيطرة . . وسيطرة فعلية .

الرئيس - هل كانت لهم طرق معينة للسيطرة على الكليات والطلبة ينجحوا طلبة مثلا ويعملوا اضرابات مثلا .

الشاهد - سيادة الرئيس فكرنى . . حصل ان البرلمان - ويجوز انه البرلمان الوفدى - عدل قانون الجامعة وعمل نسب النجاح من ٦٠٪ الى ٤٠٪ ونجح بعض الطلبة لحاظ بعض الطلبة الوفديين .

بالتليفون تولى السنهورى العمادة . . وهو زميل . . وعميد الكلية استاذ ينتخب للادارة ، فى فترة معينة وبعد ذلك تجدد له مدة عمادته أو يظل استاذ ، وبمجرد انتخابه بدأ يطوف بالمدرجات دون استئذان من الاساتذة . طاف فى وسط الطلبة يدخل ويقعد معاهم . . لما بلغنى هذا ما هضمتهاش لان العميد دخوله وجلوسه مع الطلبة فيهما مظهر غير كريم بالنسبة للاستاذ . فى يوم وأنا كنت بالقى الدرس وكان المدرج فيه أكثر من ٥٠٠ تلميذ ، بدأت الدرس ، ولاحظت الباب بتاع الطلبة المتأخرين الحلفى وجدت السنهورى نازل منه وكنا بعد المغرب لأن الدفعة دى ٩٠٠ تلميذ وقسمتهم فرقتين ، فرقة فى الصباح وفرقة فى المساء . ولاحظت ان السنهورى دخل وقعد فى المنصة الاخيرة وأنا كنت عند نقطة معينة بادرسها فانهيت منها وقفلتها ، واقلت لهم يا جماعة أنا متعب ، ونقف اليوم عند هذا الحد ونبتدى فى النقطة الثانية فى درس الصباح . وانصرفت . . جم بعض الطلبة وقالوا احنا عملنا حاجة . . كانوا الطلبة ممتازين ، كان الواحد يرمى الابرة ترن . أنا قلت أنا لاحظت انى متعب شوية وما أقدرش أكمل الدرس وماحبش اظهار شىء احتراماً لمركز السنهورى وقلت للتلاميذ بكره فى الصباح حابقى كويس أكون قدرت أدرس لكم . . وبعدين طلعت للسنهورى فى مكتبه . . هو طلبنى ، وانما طلعت له على طول ، وقلت له ان انصرافى ماكانش لتعب زى ما قلت ، انما انصرفت لأن طريقة دخولك ما عجبتنيش ، وفيها احراج للاستاذ الى واقف وانت عميد لما تحب تدخل تدخل معايا نقعد سوا ، وأقدمك للطلبة بالتحية اللائقة وتستمتع الى ما شئت وتنصرف فقال لى نحتكم للزملاء فى مجلس الكلية . . وبعد ذلك دخل مدرجات أخرى منها مدرج الدكتور وحيد رأفت ولكن باستئذان الاستاذ اذا كان حضرة المدعى

عليه يعتبرها حاجة بيني وبين السنهوري فأنا رويتها دلوقت .
الموضوع الثاني بقي اني عينت عميد كلية الحقوق في اسكندرية ، وأخطرت
بدلك وكنت استاذ بكرسي من سنة ١٩٤٠ استاذ اقتصاد ومالية عامه ورحت
اسكندرية والي اخترني **الهلالى** وكان وزير معارف في حكومة الوفد سنة
١٩٤٢ وظللت هناك الى أن اقبلت حكومه الوفد . . العميد يعين لمدة ثلاث
سنوات عينت . **جه السنهوري** وزير معارف في وزارة المرحوم **أحمد ماهر**
وكانت الوزارة ائتلافية من كل الاحزاب الا الوفد (٤٢) ، السنهوري مسك
السماعة وقال لمدير الجامعة أنا عاوز **زكى** وقال لمدير الجامعة عاوزين تغيير
العمداء الى عينهم الوفد كلهم ودول لا لهم دعوة بحزب وخدمهم من المناصب
الحكومية ، وقال لابد احنا الى نعين العمداء . كانت مسألة حزبية برضه . .
تقابلت معاه في الوزارة ، وقال يا فلان احنا عاوزين تعيين عمداء آخرين ،
وانت يصح انك تستقيل من العمادة ويرجع لك استثناء الدرجة . . وأنا
كنت استاذ كرسي في مصر في الدرجة الثانية بـ ٦٠ جنيها اعطيت الأولى
وكانت الترقيات بطيئة ولابد الواحد يقعد ٤ سنوات ولكنا كنا بنقعد
٥ سنوات و ٦ وكان بقالى سنين في الثانية واعطيت الاولى والغيت بالقاء
الاستثناءات . قال ترجع لمركزك في مصر وترجع لك الدرجة الى كنت
خدتها في فبراير سنة ١٩٤٥ قلت له وليه استقيل أنا من العمادة في
وسط السنة أنا مدتي حاتنتهى في مايو أو يونيه السنة دى يعنى باقى لى
مدة بسيطة وبعد ذلك لك الحق انك تعين من تريد . ورفضت ان استقيل
وافترقنا على هذا وبقيت لغاية صيف سنة ١٩٤٥ عميدا للكلية وجه بدلى
عبد المعطى خيال أحد الزملاء ورجعت لمركزى أدرس لمدة سنة ثم عينت
مستشارا في مجلس الدولة .

الرئيس - هدف المدعى عليه من الحادثين دول ؟ أنا شايف انهم في صالح
الشاهد كان موقفه سليم تقدر تقول لنا هدفك ايه ؟

سراج الدين - الواقع ان الشاهد كان صاحب فكرة التحدث مع السنهوري
لاخراجه من مجلس الدولة . هو ان الواقع الى أقنع الرئيس السابق
مصطفى النحاس وأنا نفسى كما قال هوا امبارح ماعرفتش الحكاية الا من
الصحف ، مع انى أنا سكرتير الوفد ، ولما قامت ضجة وذكرت التفاصيل في
الصحف وان زكى هو الى كلمه وان أنا فى مجلس الوزراء عارضت . .
(للشاهد) وبعدين تيجى تقول ان المعارضة دى مش حبا في السنهوري
وانما كراهية فيك . . عرفت انهم عاوزين السنهوري وان الجمعية العمومية
اجتمعت وجرايد الصباح نشرت الخبر لان السنهوري اذاعة بعد اجتماع الجمعية
العمومية ، بيقول لما رجعت للسنهوري كان ده فى الشهر الأول للوزارة ، لافيه
خناقات ولا حاجة .

الرئيس - النحاس مش يقدر المسئولية ولا هو ما يقدرهاش .
سراج الدين - المسألة تقديرية ، وهو أقنعه بأنه راجل حزبي وسعدى
وما ينفعش وأنا قلت ما يمكنش يكون كده لازم فيه حاجة ثانية . بحثت
لقيت خصومة سابقة قبل ما ييجى وزير . . طبعا هو وافق على هذا النحو لكن
الواقعتين دول كانوا أعنف من هذا . لأنى أنا لو آكون محل الشاهد ويقول

لى رئيس الحكومة روح **للسنهورى** قول له اطلع بره ، كنت أقول لا اختاروا واحد تانى ، لأن بينى وبينه حاجة قديمة يعنى زى ما قال لى سيب العمادة أروح أقول له سيب مجلس الدولة .

سراج الدين - الواقع ان الشاهد كان صاحب فكرة التحدث مع السنهورى **الشاهد** - القول بان أنا صاحب فكرة اخراجه هذا يعوزه الدليل ، وهو اعتراف بواقعة كلام الرئيس السابق **مصطفى النحاس** مش ان أنا الى تحدثت ، هو **النحاس** الى تحدثت وبعد كده بتقول انى نجحت فى اقناع الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ؟ دا سلطان ما أقدرش ادعيه ، ولو كان عندى ما كنتش خرجت . أما اختياري أنا بالذات لهذا الغرض فلانى كنت الوحيد الى كنت مستشار فى مجلس الدولة من بين أعضاء الوزارة ، أما رواية ان الواقعتين الى حصلوا مخففين فهل انت كنت ويانا .

الرئيس - عاوز أسأل المتهم . من سرد الوقائع ، تبين ان النحاس بيساخذ رأيك بصفقتك سكرتير عام الوفد واخراج رئيس مجلس الدولة ده مهمة مش سهلة .

سراج الدين - والله دا الى حصل الشاهد مسلم ان ما خدوش رأيى .

حسين ابراهيم عضو اليسار - ما سلمش بانهم ما خدوش رأيك .

سراج الدين - سلم انى اعترضت .

عضو الشمال - أيوه سلم بكده .

عبد الفتاح حسن - أرجو أن تسمحوا لى بكلمة . . الذى أذكره انى سمعت من شخص وأنا كنت فى مجلس الدولة ان فيه حديث جرى بين زكى عبد المتعال وبين السنهورى خلاصته ، انه طلب من **السنهورى** التخلي عن منصبه . فى الواقع ان ده كانت فى بداية عهد الوفد وكان فى شهر يناير يوم ٢٧ أظن . . قلت ان دى اسوأ بداية (٤٣) .

الرئيس - آمال زعيم الحزب وافق ليه .

الدفاع - أنا بتكلم كمواطن مش بادافع عن الحزب فيه وزارة أول ما تيجى تطلب من رئيس محكمة عليا انه يخرج . أشهد والله على ما أقول شهيد ، انى رحى لفتاد وكنت متضايق جدا وقلت له انتم عملتم كده ليه ؟ رحى له كمواطن عادى مافيش أى صلة سابقة بينى وبينه رحى له كمواطن وصديق ، وقلت له ايه الحكاية ؟ قال لى آهى حكاية . قلت له أنا سمعت من صديق دلوقت ان انتم عاوزين تشيلوا السنهورى فقال : ما اعرفش قلت له ما تعرفش ان وزير ماليتكم راح له هناك وفاتحه فى الموضوع ده ؟ . وركبت معه العربية ونزلنا وأنا متضايق جدا من هذا التصرف . أى واحد عنده شىء من التقدير لحصانة القضاء .

الرئيس - الكلام ده ينطبق على النحاس .

الدفاع - حاقولها وانتم تحكموا على كلامى زى ما انتم عاوزين أنا ماليش شأن .

ركبت معاه ووصلنا بيت النحاس وهو دخل وأنا مادخلتش . وبعدين حصل ان الخبر انتشر فى الجرايد . اعفونى من التاريخ الى حصلت فيه الواقعة دى

لأتى ما أقدرش احكم بالضبط امتى . كانت فى يناير على العموم . وماكانش فيه قضية (٤٤) .

الرئيس - ماكانش فيه عداوة . **الدفاع** - اصلا .

الرئيس - انما النحاس مزاجه يطرد **السنهورى** .

الدفاع - الشاهد بقى يوضح ، أنا أشهد على حاضر ولا أشهد على غايب قد يكون الدكتور زكى بدأ وأقنع النحاس دى مسألة لا أشهد عليها . والنحاس كون رايه منين ما اعرفش .

الرئيس - فى الحالتين النحاس له الرأى الاخير ، اذا كان هو كلمه يبقى موفد كرسول واذا كان زكى الى كلمه يبقى له الرأى الاخير .

الدفاع - ما أشهدش على الى عينى ما رأيتوش . أنا أشهد انه ما حصلش أحكام (للشاهد) وأول ما يقال لك روح قول **للسنهورى** اخرج أقوم أروح على طول كده ، أقول لا ما يصحش دا أنا كنت مستشار سابق فى مجلس الدولة وأعرف استقلال هذه الهيئة واحترامها لا ما يصحش ، وماروحش ، شوفوا لكم رسول تانى .

الشاهد - كل الى عندى قلته ، وأنا مش كنت مجرد رسول أنا رحت وأنا مقتنع بالفكرة والا كنت مارحتش .

سراج الدين - مقتنع بصواب انه يطلع .

الشاهد - كنت مقتنع بغض النظر عن شخصية **السنهورى** ، فأنا اقدره واحترمه كنت مقتنع أيا كان الرئيس الموجود .

الدفاع - انت كنت مستشار بمجلس الدولة ، وتقدر هذا المنصب وكان فيه سابقة قبل كده مماثلة **عبد العزيز فهمى** رحمة الله عليه ، وكان شيخ القضاة ومن الفقهاء الأجلاء وكلنا نحترمه وتقدره حق قدره ، كان أول رئيس لمحكمة النقض ، كان عضوا سابقا فى حزب سياسى وتولى رئاسة هذا الحزب . افرض الفكرة دى نبتت . أقول السابقة الأخرى ان **عبد العزيز فهمى** وهو شيخ القضاة وكان رئيس حزب سياسى شرف المحاكم وجلس فى كرسي القضاء فرفع من شأنه كان لما بيحب يقول لى روح **للسنهورى** كنت أقول لا السابقة فيما يختص ب**عبد العزيز فهمى** تشفع بأنه لا يجوز معاقبته على انه كان فى حزب سياسى . وانما هل له حاجة الآن احاسبه عليها ؟ .

الرئيس - المتهم له اسئلة تانية يجب يوجهها ؟ (٤٥) .

سراج الدين - المذكرة جاهزة بتاعت المحروسة .

المدعى - بتاعت جلسة مجلس الوزراء ١٨/٦/١٩٥٢ .

الرئيس - اديها للشاهد يطلع عليها .. طبعا اطلعتم عليها .

الدفاع - ايوه ، دى مضمومة ، حضرتكم امرتم بضمها .

(ناول المدعى المذكرة للشاهد) .

الشاهد - المذكرة معنوية (اللجنة المالية بوزارة المالية تحت رقم ١٦/٧ حربية) وفى المذكرة انه مدرج فى الباب الثالث من ميزانية بحرية الملك للسنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢ وهى الميزانية التى وضعت أيام أن كان الاستاذ

فؤاد سراج الدين وزيرا للمالية ، مدرج بها وهي التي قدمها الاستاذ **فؤاد سراج الدين** بمبلغ مليون و ٣٠٠ ألف جنيه للتكاليف الكلية لعملية اصلاح يخت المحروسة . والحربية بتقول ان الامر يتطلب زيادة التكاليف علشان مواجهة الزيادة فى أجور العمال . ليه ؟ طبعا لنص احدى المواد فى العقد المبرم بين الحكومة والشركة . لذا تقترح وزارة الحربية الموافقة على رفع الاعتماد بمقدار ١٢٤ جنيهها .

الرئيس - ١٢٤ ألف جنيه . الآلاف بسيطة .

الشاهد - أنا أصل من أيام ما كنت فى البنك الاهلى واخذ على اننا كنا بنتكلم عن الآلاف ببساطة ، ١٢٤ ألف جنيه ، مقابل خفض مماثل فى التكاليف لعملية انشاء ورش اصلاح السفن فى بحرية الملك المدرج لها فى الميزانية مليون و ٢٠٠ ألف جنيه . فى ميزانية الاستاذ **فؤاد سراج الدين** . وبحث اللجنة الموضوع ورأت الموافقة على رفع تكاليف الاصلاح بمبلغ ١٢٤ ألف جنيه على ان يقابل الزيادة نقص مماثل فى عملية انشاء ورش فى بحرية الملك .

(واتشرف برفع رأى اللجنة لاقراءه) وامضاء أنا .

★ يتبين من المذكرة أولا : انها جت من الحربية ولم تعرض على وزير المالية وحده ، وانما عرضت على اللجنة المالية وقد وجدت اللجنة أولا أن الميزانية الجارى العمل بها والتي وضعها الاستاذ **فؤاد سراج الدين** قررت مبلغ مليون و ٣٢٠ ألف جنيه . وجدت ان العقد مبرم بين الشركة وبين الحكومة وهو العقد الى ابرم أيام حكومة الوفد ، وكان ينص على مواجهة الزيادة فى الأجور . والأجور زادت ، وأمامنا عقد ابرم فعلا وشرع فى تنفيذه وقارب النهاية . اذن وجدت اللجنة المالية نفسها أمام ضرورة والعملية فى نهايتها انها لابد أن تقابل الزيادة وفقا للعقد ، وفى الوقت نفسه فتح هذا الاعتماد ولم يترتب زيادة فى الاعباء المالية ، لانه يقابله خفض فى بحرية الملك نفسه . يعنى منه فيه ، فما زودتش شىء والمالية لما نصت هذا النص ، كان أمامها الحالة الى ورثنها من سنة ٥١ - ٥٢ وأمام العجز المتفاقم الى قدرناه بعشرين مليون جنيه ، واللى حصل بعد ذلك فى ميزانية الاستاذ **فؤاد سراج الدين** وصل فى يوليو أو أغسطس الماضى الى ٣٨ مليون جنيه .

وقال وزير المالية الحاضر انه عجز لا نظير له فى تاريخ مصر ، فقلنا انه يكون مقابل خفض مش من وزارة ثانية انما يا ملك مضطرين اننا ندفع المبلغ حناخده من جيبك اليمين ونحطه فى جيبك الشمال .

الرئيس - مش جيبه هو انما جيب الدولة .

الشاهد - انما كانوا بيعتبروها بحرية الملك .

الرئيس - لا دى قوات مسلحة .

الشاهد - كانوا فى السراية يقولوا كده . والمذكرة لا غبار عليها للاسائيد الى ابديتها واعتراض المدعى عليه لا محل له .

سراج الدين - بحرية جلالة الملك مش بحرية خاصة وانما ده اصلاح وكلها

قوات مسلحة .

الشاهد - انت حاتعلمنى التعبيرات فى أبواب الميزانية .

سراج الدين - الارتباط تم فى ٢١ مارس سنة ١٩٥١ والشاهد وزير المالية .
الشاهد - لا . استنى شوية . المليون جنيه كان معتمد من الميزانية السابقة وتقيد بقيود وفاكر لما انكلمنا قلت لك ان فيه قيود على الاعتماد فجه مجلس الوزراء واداهها بالممارسة لشركة أجنبية .

سراج الدين - فى عهد مين ؟

الرئيس - فى عهد ابراهيم عبد الهادى (٤٦) القيود وضعت .

الشاهد - الى طلب فى عهدى وأنا وزير مالية ١٢٠ ألف جنيه فقوله انى اعتمدت مليون و ٣٢٠ ألف جنيه هذا خطأ .

سراج الدين - الشاهد تقدم فى سنة ١٩٥٠ بمشروع تسوية لبنك مصر .
الرئيس - خلاص انتهيتوا من المحروسة أنا عاوز قبل ما نسيب النقطة دى أسأل اذا كان فروق الاجور ١٢٠ ألف جنيه امال أجور العمال دول أد ايه .

الشاهد - اذا سمحتم .

الرئيس - الزيادة حاتكون اد ايه ١٠٪ يعنى .

الشاهد - يمكن وزير الحربية الى كان موجود يتذكر الرقم .

الرئيس - والمبلغ كله حول للخارج طبعا .

الشاهد - طبعا لان الاصلاح كان فى ايطاليا .

الرئيس - كانوا طالبين عملة صعبة ؟

الشاهد - كان بالديرات الايطالية حتى فى ذلك الوقت كانت ايطاليا تتعامل بالاسترلىنى ، وفى وقت من الاوقات الاسترلىنى عندنا أصبح عملة صعبة ، لدرجة ان الحكومة بقت تدى دولارات وتأخذ بدلها استرلىنى . وأزمة الاسترلىنى لما عرضت على ما بقتش أفرط فى الدولارات ، طلبت من الاستاذ على الشمسى مفاوضة بنك التسويات الدولية انهم يدونا استرلىنى وطلبت انه يطلب من بنك انجلترا ما ياخدوش الدولارات . بل نستبدل بها استرلىنى على طول وانما فى الوقت الى يتوفر عندنا الاسترلىنى نقدر ندفعه ونستورد الدولارات . بنك التسويات رفض اعطائنا استرلىنى وبنك انجلترا تعنت ورفض رد الدولارات .

الرئيس - يخت خاص ، مليون و ٥٠٠ جنيه اصلاح ، ده بذخ مالية الدولة تسمح به ؟ نفرض ان ملك انجلترا عنده يخت كانوا يعملوا له كده ؟ .

الشاهد - أبدا . اليخت الملكى فى انجلترا المعروف باسم فكتوريا ما يجيش زى يخت صغير مركون هنا وده كان أصله بتاع الملكة فكتوريا .

الرئيس - يعنى قصدك كانوا ما بيحترموش حقوق الشعث وأموال الدولة .

الشاهد - أرى هذا ، وأنا لما دخلت هنا أدهشنى هذا المبنى وكنت اعتقد انه استراحة فيها بضع حجرات وبعدين سألت لقيته مكون من عشرات الحجرات ، وأنا دخلت القصور الملكية هنا ودخلت قصور ملكية فى الخارج - دخلت القصر الملكى فى روما فوجدته قصرا بسيطا فى غاية البساطة .

الرئيس - مين الى ساعد فاروق على هذا ؟

الشاهد - الحكومات المتعاقبة ، ولولا تفريطها وخضوعها له لما آل الحال الى ما وصلنا اليه سنة ١٩٥٢ ، لأن المسألة نبذوا كانت شيلنى وشيلك والبلد بصيع . كلنا . احنا نخطف وانت تخطف وهكذا .

الرئيس - دى سياسة لمستها وانت وزير فى الدولة .

الشاهد - لمستها لاننى لما تحدثت للرئيس السابق **مصطفى النحاس** وقلت له قال مش مستعدين نقال مرة ثانية كفاية اننا قعدنا مدة طويلة بعيد عن الحكم ، قلت له حزب الوفد كنا نعتبره الثورة أمام الانجليز والسراى .

الرئيس - يعنى كان قصده الحكم بس .

الشاهد - البقاء فيه لاطول مدة ممكنة .

الرئيس - لغرض معين ؟ المصلحة العامة مثلا والا شيلنى واشيلك .

الشاهد - لمصلحة الحزب وأنصاره والاقارب .

الرئيس - دول قلة بالنسبة للرأى العام الى كان ينظر لهم والرأى العام يقول ان دى سياسة خاطئة .

الشاهد - الوفد لا يعتبر نفسه قلة انما يعتبر نفسه غالبية .

الرئيس - السياسة الى كان يتبعها لما تلمسها الاغلبية الشعبية مش حا يفقدها .

الشاهد - هو زى المثل الى بيقول الواحد يقدر يكذب على بعض الناس كل الوقت أو على كل الناس بعض الوقت ولكن ما يقدرش يكذب على كل الناس كل الوقت ، فكانت النتيجة لما جت سنة ١٩٥٢ تكشف كل هذه الامور والوعى ظهر وقامت الثورة . انما التمسك بالحكم . لما كان يقول مش مستعدين نقال مرة ثانية ظهر بعد حريق القاهرة . . . لماذا بعد اقالة حكومة الرئيس السابق **مصطفى النحاس** ذهب كل الناس وقيّدوا أسماءهم فى السراى . لابد ان يكون فيه مطمع جى ، يعنى أقلنا وأخذنا شلوت ومستعدين ناخذ شلوت تانى (٤٧) .

سراج الدين - هل يذكر الشاهد تاريخ التحاقه بالبنك الاهلى .

الشاهد - أول فبراير سنة ١٩٤٨ واستقلت والتحقت بمجلس الدولة بعد ذلك .

سراج الدين - هل تذكر ان بنك باركليز طلب سلفة من البنك الاهلى ٣ مليون جنيه وأنا وزير مالية بعد الغاء المعاهدة واستشرنى محافظ البنك الاهلى فرفضت الموافقة على منح هذه السلفة وبعد اقالة الوزارة الوفدية وافقت وزارة المالية على اعطاء السلفة .

الشاهد - الى أذكره ان العملية مش عملية رفض وقبول ، وانما عملية تحويل ، والبنك الاهلى بعد أن أصبح بنك مركزى مصلحة السوق تقتضى أن يمول البنوك الاخرى ويقرضها لان نظام البنك المركزى احنا خلقناه ليه ؟ . نظام البنوك انها ملزمة أن تودع نسبة من ودائعها فى البنك الاهلى والنسبة دى تحددها اللجنة العليا المشتركة بين وزارة المالية والبنك الاهلى ، وتحدد بحولى ١٠٪ أو ١٢٪ من الودائع وأظنها دلوقت حوالى ٦٠ مليون جنيه من مختلف البنوك ، وهم مش ملزمين الا بايداع مبلغ ٢٥ مليون

جنيه بس ، فاذا وقعت البنوك في ضيق وبنك باركليز موجود في مصر ، ولو انه انجليزى وانما فروعه في القطر ، وقع في ضايقة ماله البنك الاهلى ملزم باعانتة والا كانت حلقة متشابهة اذا ما ندمش له قرض في هذه الحالة حيتوقف وعملاؤه حايثوقفوا وهكذا كل السلسلة . أنا أفهم ما يقصد اليه المتهم انه بنك انجليزى .

الرئيس - عملاؤه مصريون والا انجليز .

الشاهد - مصريين وأجانب وجايز انجليز ومتغلغل في جميع أنحاء القطر . أصبح لزاما على البنك الأهلى أن يقرضه ، **الاستاذ سراج الدين** وهو وزير المالية في دفعة الغاء المعاهدة ، معناه الغيناها ومش عايزين نتعامل مع الانجليز الواقع أن هذه الوطنية ما اسمهاش وطنية ، البنك موجود في البلد ولو انه انجليزى ولكنه موجود في مصر .

سراج الدين - لكن الى ذكره محافظ البنك الاهلى الدكتور أحمد زكى سعد وكان في منتهى الوطنية قال ان لبنك باركليز فرع في السودان به مبالغ ضخمة وهو يستطيع أن يأتى من انجلترا بهذا المبلغ لكن الانجليز مش عاوزين يجيبوا نقد جديد . كان في استطاعة بنك باركليز في ذلك الوقت أن يستورد هذا المبلغ ، وفي هذا كسب اقتصادى للبلد والدليل أنه لم يتوقف من رفض اقراضه أنه من وقت ما رفضت الى أن وافق الشاهد ما توقفش البنك .

الشاهد - صحيح بنك باركليز موجود في مصر له مركزه الرئيسى في لندن وله فروع في كل القطر والسودان ، وحقيقى ما ذكره المدعى عليه من أن بنك باركليز في الاحوال العادية يقدر يجيب هذا المبلغ انما تعنت الانجليز ، وانهم عاوزين يخربوا السوق بتاعنا مين الى حايقاسى من هذا ؟ أنا أضرب نفسى ؟ عدوى عاوز يضربنى ويلحق بى الاذى في بلدى أقول من الوطنية أن نرفض الاقراض ؟ مين الى حايثئذى ؟ أنا .

النقطة الثانية انه يقول انه مضت فترة بين الرفض وموافقنا بعد موافقة اللجنة العليا للائتمان والنقد برياستى وعضوية محافظ البنك الاهلى الاستاذ على الشمسى والأستاذ توفيق يونس وكيل المالية ووكيل آخر للمالية . مضت فترة ولم يتوقف .

نظام البنوك قائم على التبصر والتنبوء . أنا لما أكون مدير بنك أصرف لغاية آخر قرش وأقول مافيش ، لابد أبص قدامى وبنك باركليز زى أى بنك مديره يتنبأ بما يحتاج اليه . وقبل الوقت الى حايستنفذ فيه رصيده يطلب القرض ، والا ما يصلحش يكون مدير بنك . المسألة مسألة توقع . في الفترة الباقية عندى مليون جنيه ، وعارف متوسط السحب ، حيسحب في أسبوعين أو ثلاثة أو أربعة أسابيع وحايجينى وقت ايه ؟

سراج الدين - هذا الكلام صحيح لو ان ما فيش غير بنك باركليز . ماقدرش اسيبه يقف ، ولكن البلد فيها عشرات البنوك الوطنية ، أما المبلغ الى كان طلبه لو كان محتاج له للاستثمار فكان يمكنه أن يلجأ الى أى طريق للحصول عليه ، وأما كان محتاج له لرد ودائع ، كان يضطر انه يستورد فلوس من

بره حشية الافلاس ، وان صح هذا بدعوى ان عملاء مصريون فما قول
الشاهد فى القوات البريطانية فى فايد ؟ كانت طلبت تمويلها بمبلغ ٨٠
ألف جنيه ورفضت ثم اجيبت لطلبها ووافق البنك الاهلى على ذلك بعد تصريح
وزير المالية بتمويلها .

الرئيس - فسر لنا التواريخ قبل الغاء المعاهدة ولا بعدها ؟
سراج الدين - الرفض بتاعنا كان فى ٨/١٠/١٩٥١ ، يوم الغاء المعاهدة واجابة
الطلب فى سنة ١٩٥٢ فى عهد الشاهد .

الشاهد - فى يوم تاريخ كام ؟
سراج الدين - فى الفترة بين ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ و ٢٢ يونيو
سنة ١٩٥٢ .

الشاهد - حدد لى التاريخ بالضبط ؟
الرئيس - الظروف بتحكم الحالة يهمنى ان نعرف التاريخ .
سراج الدين - التاريخ بالضبط أقدر أجيبه ولكن أنا مسلم بأى تاريخ
يختاره الشاهد ويبرره ؟ أى تاريخ ؟
الرئيس - الظروف بعد حريق القاهرة كانت ظروف خاصة وبعد الالغاء
كانت ظروف أخرى .

الدفاع - الواقعة فى أهميتها زى الشاهد ما قال ، انه فيما يختص ببنك
باركليز رايح أجنى على مصلحتى وانتم حا تقدروا ما قاله الشاهد ، وما قاله
المتهم والرأى لكم فى الحالة الثانية يتول انه صرح لبنك باركليز حتى لا يحدث
انهيار فى السوق . أما بالنسبة للقوات البريطانية فان هذه القوات هى التى
ستنفذ وحدها ، وستأخذ هذا المبلغ لتستجلب به المؤن .
الرئيس - وتصرف منه للعمال المصريين .

الدفاع - والعمال اذا كان فيه عمال . أقول فيما يختص بتمويل القوات
البريطانية والذى طلب هو قائد هذه القوات ، طلب ان يمد فى ٨ أكتوبر
سنة ١٩٥١ رفض هذا الطلب واستطيع ان أوكد انه اجيب بعد ذلك . هل
التحويل تم والا الواقعة غير صحيحة ويبقى فاضل تاريخ نقدر نستعلم ولو
بالتليفون من البنك عنه .

الرئيس - فيما يختص بطلب القوات البريطانية ؟ انت كان لىك ظرف خاص
فى ٨ أكتوبر هو الغاء المعاهدة .

الشاهد - فى هذا الموضوع محاولة الاستاذ عبد الفتاح حسن والاستاذ
فيؤاد سراج الدين جعل التاريخ فى الدرجة الثانية فى غير موضعه . نحدد
التاريخ أولا ثم نناقش والاستاذ عبد الفتاح حسن تعرض للعمال وأنا لى
كلمة فى هذا الشأن .

لما جينا فى الحكم فى وزارة الرئيس السابق على ماهر ، تم وزارة الاستاذ
نحجب الهلالى تبين لى انى مطالب باجور عمال القنال الى الحقوا بالحكومة .
المبلغ المطلوب كان ٧ مليون جنيه ، وجدت ان اللا عينوا على انهم
عمال قنال ١٠٠ ألف فى حين انه على ما أذكر فى الكتاب الرسمى للمحادثات
التي جرت ، قالوا ان العمال عددهم أربعين أو ٤٥ ألف وجدنا غير عمال

القنال ان حكومة الوفد عينت أكثر من ضعف العدد وبلغنى ان الى قالوا عليهم انهم عمال من القنال أغلبهم من القاهرة أو الاسكندرية أو الأرياف من أنصار النواب والشيوخ ، وكان النواب والشيوخ زى مقاولين ومتعهدين أنفار يجيبوهم وياخدوا عمولتهم . عينوا ولم يعتمد أى اعتماد مالى لصرف أجورهم بما فيهم العدد المضاعف . وهناك واقعة أحب أن أذكرها أنا قبل تشكيل وزارة الرئيس السابق على ماهر بحوالى ٤٨ ساعة ، سافرت الى أسوان لاستريح يومين واستدعيت من هناك لدخول الوزارة . رحت زرت الحزان فوجدت هناك ناس كثير مش باين عليهم من أهالى أسوان ، قلت للمفتش دول ايه ؟ قال دول الى يقولوا عليهم عمال القنال الحقوهم ولا لهمش شغلة وقاعدين مدلدين رجليهم وبيشمسوا تصور باعتين لى حوالى ٢٠ أو ٢٢ سواق اتومبيل قلت له عندك كام اتومبيل قال لى اثنين . ورحت الجزيرة لقيت ناس كثير فى الاستراحة بتاعة الحكومة وهى عبارة عن أودتين ثلاثة قلت مين دول ؟ قالوا عمال قنال ورجال البوليس قالوا ان الشعب الأسوانى هادىء ومسالم وقال لى أحد رجال البوليس ان أسوان ما كانتش تعرف سرقات الا من يوم ما بعثوهم لنا وهم سارحين فى البلد يسرقوا .

الدفاع - أنا مش حاتكلم فى موضوع العمال ، ولكنى أناشد المحكمة أن تأخذ فى ذهنها هذه المسألة لتناقشها فى الوقت الذى تراه . ومش حناقش دلوقت علشان الاسئلة الكثيرة جدا الى فاضلة . ولكنى أقدم للمحكمة نسخة مطابقة للاصل من تقرير مقدم من مصلحة العمل (٤٨) لوزير الشئون الاجتماعية فى وزارة أخرى غير وزارة الوفد بعد خروج وزارة الوفد .

الرئيس - أنا عاوز أعرف الترتيب الى اتعمل يوم ما الغيت المعاهدة ازاي استقبلتوهم .

الدفاع - أنا مش حاقول بقى انما بقرارات مكتوبة . أول ما يتبادر للذهن عند التفكير فى الغاء المعاهدة لابد أن يقفز الذهن لمسألة العمال . عدد العمال لم يكن فى الاستطاعة معرفته على وجه الدقة . ليه ؟ لأن السلطات البريطانية منذ سنة ١٩٤٦ استغنت عن العمال فهجوا . والحالة وحشة وربكوا الحكومة . سنة ١٩٤٦ حصل اتفاق انهم يبقوا يخلوا مصلحة العمل تخش المعسكرات وتعرف عدد العمال ، ونوع عملهم وأجورهم وجميع شئونهم . الانجليز بصوا لقدام وهم لما يهدفوا لشر يفكروا لثمانين سنة قدام فمند سنة ١٩٤٦ حظروا على مصلحة العمل انها تلج المعسكرات فأصبحت لا تعرف شيئا عن هؤلاء العمال . لما جينا نفكر فى الغاء المعاهدة علشان نعرف حانواجه المسألة ازاي مجلس الوزراء كان واجبه وواجب وزير الشئون الاجتماعية ان يواجه المسألة . مجلس الوزراء رسم طريق ان وزير الشئون الاجتماعية يعمل ايه . قد نكون مخطئين أو مصيبين . ولكن ما وقع أعرضه . لو قلنا يا عمال اخرجوا مش تمام لان الوطنية لابد أن تكون فى دمه . خطر فى بالنا ان الترسانات الانجليزية لما تتعطل الانجليز حايثخطوا فقال مجلس الوزراء فى قراراته ان العمال يتركوا لتصرفهم على أن

يكون مفهوم ان يشجعوا على الخروج وأن تنشأ مكاتب تفيد اسماءهم من واقع الباسات (٤٩) الى معاهم ، وتسجل في كشوف وان العامل لما يخرج لازم يصرف له الأجر من يوم انقطاعه الى أن يتم الحاقه بعمل آخر . ثانيا طريقة ذهابه من القنال للقاهرة . قلنا نصرف لهم استثمارات سكة حديد وان انقطعت السكة الحديد نصرف لهم اجورهم .

مسجلين أسماء عمال من ٩ أكتوبر ، اليوم التالى لتقديم مراسيم المعاهدة - المعاهدة قدمت المراسيم الخاصة بها يوم ٨ أكتوبر والاقرار كان يوم ١٥ أكتوبر ، وأول معركة حصلت فى الاسماعيلية يوم ١٦ أكتوبر وانما المكاتب انشئت مباشرة فى اليوم التالى لتقديم المراسيم وهنا بيان بالتواريخ (ونوح بالذاكرة التى يحملها فى يده) .

الرئيس - أقدر أطلع على التواريخ دى ؟

قدم الدفاع المذكرة للسيد رئيس المحكمة .

الدفاع - وأرجوكم اذا كنا غلطنا ، عاوزين نعرف ما يمكن أن يكون ما وقع فى الماضى من خطأ وما يمكن أن نستفيد فى المستقبل للفادة . ان كنا أخطأنا أهو الواحد بيخطئ وان كنا ما أخطأناش مش عاوزين شكر .

سراج الدين - هل تقدمت لمجلس الوزراء وانت وزير المالية لتسوية حول بنك مصر وبعض شركاته خاصة على أساس ان تهبط الضرائب المستحقة من مبلغ ١٨٩ر٦٥٨ر٤ جنيه الى ١٥٩ر٥١ر٠٥ أى ان الفرق حوالى ٣٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ؟

الرئيس - هل لو نشر هذا يؤثر على البنك ؟

الشاهد - لا نشر كثير . والموضوع له قصة ترجع الى سنة ٤٨ فى أيام حكومة المرحوم النقراشى (٥٠) ففى ذلك الوقت أجرت مصلحة الضرائب التقدير على بنك مصر وبعض شركاته علشان الاحتياطات المتداخلة بالرقم الى قال المدعى عليه ولما جينا سنة ١٩٥٠ وجدنا هذا الربط ، قيل فى ذلك الوقت والله أعلم ، ان بنك مصر أو شركة المحلة فى تقدير منها مست سياسة الحكومة ، ووزير المالية فى موضوع المنسوجات القطنية فالنقراشى فهم ان البنك وشركات النسيج التابعة له تهاجمه فى سياسته . ده الى قيل ربط هذا الرقم والبنك دفع .

الرئيس - ربط كده تشفيا .

الشاهد - الى قليل كده ، وانما أنا لا أقطع بهذا ولا بذلك ، وانما ده الى سمع فى السوق . البنك دفع جزء ورقع قضية بمعظم المبلغ الباقي . وظلت القضية معلقة وكانت سلاحا مسلطا على البنك وشركاته ، والبنك وشركاته مؤسسات عزيزة على كل مصرى واستمرار السلاح المسلط عليها . قضية موجودة مصيرها يهز مركز البنك فى السوق وتضعف الثقة فى البنك .

كنت أعلم ان البنك وشركاته مركزة فى السوق ، فيه مساس به فكان هدفى أن انقى الغبار الى ثار حول المؤسسات المصرية الصميمة ، ويكفى ان الحكومة سنة ١٩٤٠ أقال البنك من عثرته وقدمت له البنك الذى أقاله من هذه

العرة . قلت ان المسألة لا نزا معلقة أمام المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية والموضوع يأخذ سنوات طويلة . عملت لجنة جمعت فيها . . . مندوبين من البنك . الدكتور **حافظ عفيفي** والاستاذ **عبد المنصور أحمد** ومن وزارة المالية وكلاء الوزارة المختصين ، الدكتور **عبد الحكيم الرفاعي** والدكتور **عبد الجليل العمري** لانه كان وكيل وزارة المالية وكان مندوب الحكومة في البنك . عقدنا عدة اجتماعات ، هذه الاجتماعات الرئيسية كنت حريصا على حضورها أما المسائل الفرعية فكلف بها الخبراء . عقدت عدة اجتماعات في شهر طويل وعملت بحوث طويلة والشهادة الحقة ان البنك في هذه المسألة لم يحث اى مسند او اى ورقة عن المندوبين الحكوميين - كانوا يروحوا الى ساحة متأخرة من الليل ، ورجاء البنك تحت تصرفهم وظلت البحوث الفنية شهور طويلة بدأت من فبراير ولم تنته منها الا يمكن في أغسطس سنة ١٩٥٠ الى أن وصل رجال وزارة المالية الى أن المبلغ المقدر من سنة ٤٨ كان مبالغ فيه جدا ، وان الربط الحقيقي أقل من ذلك ٢ وانما في سنة ١٩٤٨ ما قبلوش اى مفاوضة ولكن في سنة ١٩٥٠ اتبعنا معهم الطريق العادى زى اى ممول يعترض على الربط فيتقدم لمصلحة الضرائب ويناقشها فيه . انتهى الربط الى أن المبلغ حوالى مليون و ٢٥٠ ألف جنيه من ٤ مليون ونصف جنيه وكان مستشار الرأى بوزارة المالية يحضر هذه الاجتماعات وأنا قلت للفنيين بتوع الوزارة انتم وصلتكم الى هذا الرأى ، كيف السبيل الى عمل تسوية لا غبار عليها ؟ وأنا أريد ان الغبار لا يقوم على الحكومة أو على البنك حتى لا يهدد بتسوية كاذبة تهزه فى السوق لانه كان فى ذهني التسوية الى عملها **أمين عثمان** سنة ٤٣ (٥١) . فيما يتعلق بحصص التأسيس . كانت سنة ١٩٤٤ الحكومة تدخلت لدعم البنك وقدمت له ٥ مليون جنيه والبنك اجتاز الازمة وبدأ ينتعش وأردا أن يرد المبلغ ده للحكومة فاتفق مع وزارة المالية على النظام المعين لذلك .

وهذه التسوية بعد ذلك وجد انها محل طعن لان وزير المالية عملها وحده . ولما راحت التسوية للبرلمان ، اللجنة المالية فى مجلس الشيوخ والنواب حجزتها واستمرت تعترض عليها وديوان المحاسبة يعترض وجيت سنة ١٩٥٠ لقيتهم لسه يعترضوا . كان فيه اجراءات قانونية يجب اتباعها وموافقة البرلمان ماكنش شرط أساسى ولو ان بعض أعضائه أثاروا ذلك . وأنا بصدد التسوية طلبت ملف تسوية **أمين عثمان** ، لقيته ناقص قلت مش عاجزين نعرض الحكومة والبنك لتسوية يطعن فيها . الاجراء القانونى ايه ؟ قالوا لازم تعرض على الجمعية العمومية لمجلس الدولة اذا أقرها تبقى الحكومة متغطية . بعد ذلك فيه قضية منظورة أمام المحكمة لا بد من تقديم هذا الصلح لها . التسوية دى تقدم لمجلس الوزراء أولا : ثم المحكمة بعد ذلك لاقرار الصلح . قلت اتخذوا كل الاجراءات والضمانات لهذا . وفعلوا عرضت التسوية على الجمعية العمومية لمجلس الدولة وأقرها قبل ما أمضى عليها خدتها ورحت على مجلس الوزراء والمجلس وافق فى الصيف خدنا كل الاجراءات السليمة وفعلوا أدت الى تحسن الحالة بالنسبة لبنك مصر وشركاته

لأنى مش عدو الممول ، لا احاربه وانما احافظ على حقوقى فقط .
سراج الدين - ديوان المحاسبة قال عن هذه التسوية ان وزارة المالية خالفت
المألوف فيما يجب اتباعه ، فلم تستطلع رأى ادارة قضايا الحكومة التى
تباشر الدعوى ، تعرض رأى قضايا الحكومة على مجلس الدولة وان مجلس
الدولة فى حالة ممول آخر اسمه **حسن محمد** قضى انه ينبغى أن تعرض
الحكومة وجهة نظر ادارة القضايا مادام هناك دعوى منظورة أمام القضاء -
قال هذا فى تقريره فى كتاب رسمى بوزارة المالية بعد ابرام الاتفاقية .
هل استطلعت رأى ادارة قضايا الحكومة التى تتولى القضية وعرضتها على مجلس
الدولة حتى تكون عرضت وجهتى النظر ؟

الرئيس - فيه سؤال نوضيحي مادام المجلس وافق مش خلاص . اذا كان
الاعتراض قائم ماكانش وافق .

الشاهد - كل ما فى الامر ان واحنا بنجتمع وموجود مستشار الرأى بوزارة
المالية فى اللجنة ورئيس قلم قضايا ، وهو زميل لى ، عتب علينا ازاى
ما نشر كوش فى اللجنة ؟ أنا قلت رئيس لجنة قضايا الحكومة مالوش محل ،
لان الجبهه القانونية المختصة هى مجلس الدولة . زمان ادارة قضايا الحكومة
كانت تشمل الافتاء والنظر فى التسويات والتشريعات والدفاع عن الحكومة ،
ولما أنشأ مجلس الدولة وادارة المرافعات فى ادارة قضايا الحكومة أصبحت
هى قضايا الحكومة وأصبحت مختصة بالدفاع عن الحكومة فقط ، ورئيس
قضايا الحكومة مالهش مكان فى اللجنة ولكن أظن انه زعل .

وبعد ذلك بلغنى اعتراض الديوان الى اخره . . . انما بموجب القانون الجهة
المختصة لابرام التسوية بموجب قانون مجلس الدولة هو الجمعية العمومية
لقسم الرأى والتشريع . اذن الناحية القانونية متغطية والاعتراض جه من
شعور رئيس ادارة قضايا الحكومة من أننا اغفلناه . ثم ان الناحية القانونية
متغطية والاعتراض جه من شعور رئيس ادارة قضايا الحكومة من أننا
اغفلناه . ثم ان الناحية القانونية متغطية . ادارة قضايا الحكومة محام عنى
وأنا مدعى فى قضية اتصال وأقول لمحامى أنا اتصال روح قدم التسوية
للمحكمة بس .

واحنا بعد ما عملنا التسوية قدمها محامى الحكومة وراح المحكمة والصلح
تصدق عليه منها . .

سراج الدين - هل تستطيع أن تذكر الشركات الى دخلت مجالس ادارتها
بعد خروجك من وزارة الوفد سنة ١٩٥٠ .

الشاهد - بعد خروجى أو فى اليوم التالى لاقالتى وأنا ذكرت أمام المحكمة
ان عثمان محرم يوم اقالتى عرض على منصب محافظ البنك الاهلى وفاتنى أن
أذكر ان فى الصيف أيام أزمة الذرة وكنت فى اسكندرية جالى **الياس**
اندراس وقال أنا جاي أكلمك باسم الحكومة أو باسم الاستاذ **فؤاد سراج**
الدين أو باسم السراى اذا كنت تستقيل ونعينك محافظ البنك الاهلى مش
احسن قلتله مشروع البنك المركزى (٥٢) لسه نايم قال متفقين مع الحكومة انها
تطلع مرسوم بقانون .

أنا رفضت هذا العرض في أغسطس ، ورفضته من عثمان محرم وبعد اقالتي بيوم جاني أنياس اندراوس مرة ثانية يقوللى تقبل تكون مندوب الحكومة فى بنك مصر . وزارة المالية هيه اللى بتعين مندوب الحكومة فى بنك مصر ووزيرها هو الاستاذ فؤاد سراج الدين قلت لا الحكومة اللى اقالتنى ما اخدش منصب منها . ورفضت بعد ذلك .

الرئيس - المقابلة كانت فى .

الشاهد - كنت ساكن فى الذهبية (٥٣) وكان ناس كثير يجولى بمناسبة خروجى من الوزارة يعنى قصدهم يجاملونى بعد الاقالة وحتى على سطح الذهبية قالى أنا جاي مخصوص بالرسالة دى . بعد هذا خرجت من الوزارة . أنا راجل حر ومحامى وكنت وزير مالية . شركة بيع المصنوعات المصرية يوم ٢٠ ديسمبر سنة ٥٠ اتصل بى رئيس مجلس ادارتها الدكتور حافظ عفيفى واتصل بى الاستاذ عبد المقصود أحمد ، وقالوا تقبل ترشيحنا لك عضو مجلس ادارة للشركة قلت قابل وقبلت ، ودخلت يوم ٢٠ ديسمبر ، الى بلغنى ان فى الجلسة دى مجلس الادارة قرر قبولى فكان يوم زى بعضه على الدكتور حافظ عفيفى والاستاذ عبد المقصود أحمد من جانب رئيس الحكومة مصطفى النحاس . أنا كنت سكت لا بشوش ولا باتكلم قلت انصرف لعمل جايز العروض الى كانت بتعرضها الحكومة كانت لأغراض انى أسكت ، وسكت عن كل حاجة . واللى بلغنى ان النحاس ضرب التليفون لحافظ عفيفى وان حرمة كانت فى البيت وكلمته والرئيس السابق مصطفى النحاس قال له ازاي يا حافظ تعين زكى عبد المتعال وهو عدونا .

الرئيس - وحرمة النحاس مالها . عضو فى الوزارة ولا على أساس انك وزير ماليتها .

الشاهد - الى قيل انها أقسمت انها تخلىنى اشحت وان الحكومة حتحاربنى ، يوم ما عينت حصل اللوم لحافظ عفيفى وانما القسار نفذ وكانت نتيجة الشوشرة على وهمه يقصدوا محاربتى فى السوق حتى حسين فهمى زارنى ولمست انه يريد أن أكون معه فى بعض الشركات .

الى كانوا عاوزينى وبيستنونى تركونى بعد كل هذه العروض . والشركات دائما تاخذ المرضى عنهم من الحكومة ورأس المال حساس مهما كان قوى ودى نقطة ضعف فى المال . وده الى لمسته من أرباب الملايين الى كانوا يجبروا ورا عربيتى وأنا وزير مالية علشان يكلمونى كلمة محدش قرب ليه من الشركات صاحب العروض دى وأنا عينت بعد ذلك فى شركة بيع المصنوعات قبل الحكومة متحس .

والاستاذ عبد المقصود أحمد كان رئيس مجلس ادارة شركة كفر الدوار وفى سبتمبر سنة ١٩٥١ وكنت خرجت فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وعينت بشركة بيع المصنوعات فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبعد فترة الشوشرة ما تعيينتش فى شركة كفر الدوار الا بعد سبتمبر ٠٠٠ فى أكتوبر سنة ٥١ وفضلت فى الشركتين الى أن دخلت الوزارة من جديد فى يوم ٢٨ يناير ، واستقلت من

الشركتين ومارجعتلهمش تانى ولمست مما قاله لى عبد المقصود أحمد بصراحة لمست انه لاعتقالى فى سبتمبر وديسمبر بعد الثورة (٥٤) هذا يجعلنى شخص أمام العهد الجديد غير مرغوب فيه والمال كما قلت حساس ٠٠٠ معذورين ٠٠٠ وحتى الاستاذ عبد المقصود أحمد قال لى قدام الاستاذ عبد الحميد حمادى : والله احنا مترددين شوية انت حتقدم لمحكمة الغدر فى قضية القطن فقلت له احنا زملاء وأنا محبش اخرج البنك .

سراج الدين - هل هناك شركات أخرى غير دول ؟
الشاهد - دخلت فى اخر ديسمبر سنة ٥٢ أو أوائل يناير سنة ٥٣ شركة صغيرة هى شركة البلاستيك الاهلية كعضو مجلس ادارة عايز تقول ايه ؟
سراج الدين - هل للشاهد صلة بالامير السابق يوسف كمال .
الشاهد - فى أوائل سنة ٥١ على ما أذكر ، الشيخ أبو الوفا الشرقاوى اللى فى نجع حمادى وده له صلة بيوسف كمال وله علاقة بعائلة زوجتى لانه كان صديق للمرحوم **على باشا فهمى** ، وأنا آسف وأنا استأذن المحكمة لانى باقول تاريخ حياتى .

الرئيس - دى حاجات خارج القضية ولكن مافيش مانع من ذكرها والمحكمة يهملها تخرج من هذه المحاكمة وانت طاهر الذيل وتبرىء ذمتك من كل ما اثير ولذلك احنا سايبينك تتكلم خارج القضية .

الشاهد - الشيخ أبو الوفا الشرقاوى يبدو انه تحدث مع الامير السابق يوسف كمال وكنت ما اعرفوش وقالى الشيخ أبو الوفا ، الأمير كمال يجب انك تكون مستشاره قلت لما ييجى واتكلم وياه وبعدين انقابلنا وتكلمت وياه وعرض على انى أكون مستشاره عنده وكيل الدائرة وسكرتير وموظفين كثير انما قال أنا أعمالى من الناحية المالية محتاجة لك وفيه استشارات قضائية عاوزك تمسك المسائل دى . وهنا نشأت العلاقة بيننا وهى علاقة عمل .

سراج الدين - هل كان لك علاقة بالياس اندراوس ومتى بدأها ؟

الشاهد - طيب علاقتى بالياس علاقة معرفة وهى معرفة سطحية بدأت لما كنت عميد لكلية الحقوق باسكندرية وكان هوه فى شركة البيضا وكنا نقعد فى محل معين يوم الجمعة كان ييجى يقعد مع الدكتور محفوظ عميد كلية الطب . عرفته معرفة سلام لا أكثر وبعد ان دخلت الوزارة ظل مافيش علاقة ولا تبادل زيارات حتى بعد أن تركت اسكندرية سنة ٤٥ ما شفتوش الى أن جيت فى وزارة الوفد والمرة الاولى الى اتصل بى فيها كانت فى أغسطس سنة ٥٠ حتى ضرب لى تليفون كنت مؤجر شقة فى الشاطبى كانت أيامها حكاية الذرة اليوغسلافية . قال أحب أقوت عليك . حتى أنا دهشت - الياس اندراوس ما فيش علاقة بينى وبينه لازم عاوزنى لامر هام . حه يعرض على باسم الوزارة أن أترك منصب وزير المالية واتعين فى أى منصب آخر هذا العرض وبعد ذلك ظلت علاقتى به علاقة معرفة انما العلاقة الطيدة كانت بين الياس اندراوس وبين الاستاذ فؤاد سراج الدين وهوه وزير الداخلية والمالية كان ييجى الياس اندراوس مكتبه ومايفوتش على السكرتير ويدفع الباب برجله ويخش والنور الاحمر يفضل مولع

ساعات ، أكثر من هذا ان الاستاذ **فؤاد سراج الدين** محددة اقامته في بلبس - طبعا اقامته محددة يعنى التليفون مراقب - **الياس اندراوس** يروح كان أظن في مايو - ما هي دي كانت من ضمن الالاعيب اللي أحسنا بها في الوزارة ، يتصل بالتليفون بالاستاذ **فؤاد سراج الدين** وكان يتصل من مكتبه بتعرف ان هوه اللي بيتكلم يقوم يروح يطلبه من مكتب عبود اظن اللي يعمل كده في هذا الدليل على أن العلاقة موطدة أكثر من علاقتي .

سراج الدين - اذا كانت علاقتك به كانت سطحية فكيف تبرر ما هو ثابت في تحقيقات القطن على لسان عبود واندراوس والشاهد نفسه ، من انه استدعاك وأنت وزير مالية الى مكتبه في شركة البيضاء حدد معك ميعاد ، وحضر عبود ومحاميه الى شركة البيضاء في الموعد وحضر الشاهد وتحديثتم في موضوع الخلافات بين مصلحة الضرائب وبعض الشركات هل حصل أم لم يحصل ؟ .

الشاهد - تسمح لي هيئة المحكمة الموقرة اني أقول للمدعى عليه ان عبارة « استدعاك » كنت انزهه ان يقولها ونحن نتكلم بكل هدوء ، واذا سمحت لي المحكمة لا أقبل منه كلمة « الاستدعاء » أما هذه الواقعة فأنا رويتها في محضر تحقيقات لجنة القطن ، وهذه الواقعة تمس عبود وشركاته وما كنتش عاوز أفتح حاجات على ناس كثير ، انما مادام **فؤاد سراج الدين** ، وهو صديق حميم لعبود وكان يذهب الى مكتبه في شركة السكر مرارا ، أنا اتكلم وأقول ان المسألة مسألة عبود طويلة ، واذا كانت المحكمة تسمح لي بشيء من سعة الصدر . لو سمحت لي المحكمة أنا قبل ما ادخل في موضوع عبود أحب أرجع لمسألتين والرئيس قال ان المحكمة يهملها ان كل غبار يثار بيدد أحب اتكلم في مسألتين قبل موضوع عبود ، الأولى خاصة بالامير يوسف كمال لاننى أنا شاعر بما يهدف اليه الدفاع ، لان في سنة ١٩٥٢ بعد قيام الحركة (٥٥) واستقالة **نجيب الهاللي** سافرت يوم ٤ أغسطس الى استانبول لان زوجتي ووالدتها من هناك كنت سافرت علشان أقعد هناك شوية فترامت الى الأخبار عن هجوم في الصحف المصرية من الاستاذ **فؤاد سراج الدين** ضدى ، وانه أثار مسألة خاصة بضرائب الامير السابق **يوسف كمال** ، فلو تركت هذه المسألة من غير ايضاح يجوز انها تترك بعض الغبار - في ذلك الحين وأنا في تركيا جاءتنى قصاصة من جريدة « **المصرى** » وفيها ان الاستاذ **فؤاد سراج الدين** يقول اننى أنا أعفيت **يوسف كمال** من الضرائب المستحقة عليه . . . لازم اهتم بما نشر في الصحف رغم انى ما أحبش ادخل في مهازلات ، لاننى موقن انها ستنبجلى في يوم من الأيام . . مسألة ضرائب **يوسف كمال** الى أثارها فؤاد في المصرى حقيقة انه لما تقررت الضريبة العامة على الايراد اده اقراره عن سنة ١٩٤٩ في سنة ١٩٥٠ في الميعاد ، وما كنتش أعرفه ، وبعد ذلك في سنة ١٩٥١ قدم اقراره عن سنة ١٩٥٠ . . . مصلحة الضرائب ربطت عليه عن هاتين السنتين حوالى ١٩٠ ألف جنيه . هو كان كأي ممول عساذى دخل في مناقشات مصلحة الضرائب زى كل الموليين زيه زى حبيب المصرى وموريس أرقش هوه وكيل حبيب المصرى ، وموريس أرقش محامين عنه

وظلوا في مناقشات مع مصلحة الضرائب الى أن وجدت علاقتي بيوسف كمال انما استمرت المسألة في يد حبيب المصري وموريس ارقش ودخلت الوزارة في فبراير سنة ١٩٥٢ وظليت حتى آخر يونيه سنة ٥٢ والمسائل في أخذ ورد ، لان محامييه كان لهما وجهة نظر لأن عدم مناقشة المصلحة للممول في مدة ٦ شهور نسقط الحق فيها ويكون الممول غير مقيد الا باقراره وهذه المدة جعلت بعد ذلك سنتين كما سبق أن ذكرت ، ثم اطلقت وجعلت مدة التقادم الى واردة في القانون وكان الاستاذ **فؤاد سراج الدين** وهو وزير مالية ، عدل هذا التشريع وجعله سنتين ثم الغى القيد ده وجعل الميعاد مفتوح . استمرت المناقشات بين المحامين ومصلحة الضرائب دون أى تدخل مني ، وأنا وزير مالية لأنى حرصت وكانت لي علاقة سابقة **بيوسف كمال** أن أكون بعيدا عن هذا وخرجت من الوزارة والمناقشات مستمرة ولم يتفقوا وربطت عليه المصلحة الضريبة ، فتقدم بطعن الى لجنة الطعون رفض فتقدم للمحكمة وحددت القضية سيرها وظلت أمام المحكمة ، الى أن قضى قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال اسرة **محمد علي** (٥٦) ، يتبين من أقوالى ، ويمكن للهيئة المسوقة ان تثبت من الاوراق ان هذه الاجراءات لا دخل لي بها ، ولم أخفض الربط ولم أتدخل ، وهذا ثابت في جريدة المصرى فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ ، اذا قلت هذا وبرأت نفسى من الادعاء الى قاله يمكن بعد ذلك ان اتوجه الى الاستاذ فؤاد سراج الدين بسؤال من نفس نوع المسألة الى آثارها ضدى وقال علاقتك ايه بيوسف كمال وأنا اعرف ما يهدف اليه وأقول له انت وانت وزير مالية فى سنة ٥١ كيف خفضت الضرائب بخط يدك وتحولت من وزير مالية الى مثنى وأشرت بتخفيض الضريبة على أرباح تجارة الورق فى السوق غير الرسمية فى مدة الحرب لأحد أصحاب جريدة « **المصرى** » اذ وجدت بعد عودتي الى وزارة المالية سنة ٥٢ ، انه كان فيه نزاع بين أحد أصحاب جريدة المصرى ما اعرفش مين فيهم الاستاذ محمود أبو الفتوح ولا مين بشأن الضرائب الى ربطتها عليهم مصلحة الضرائب عن التجارة فى الورق فى السوق غير الرسمية فى مدة الحرب . فى مدة الحرب كانت نجارة الورق تجارة رابحة لمن يعمل فى السوق السوداء كانت وزارة التموين فى يدها الاستيلاء على الورق وتوزيعه ، بالسعر الرسمي ولكنها لم تستولى عليه جميعه وكان الطن الى يتمكن أى شخص من أن يأخذه من وزارة التموين بخمسين جنيه جت مصلحة الضرائب - التشريعات الخاصة بالضرائب مدة التقادم فيها وصلت عشر سنين - وجدت المصلحة ان صاحب جريدة « **المصرى** » هذا تاجر فى الورق وجنى أرباح هائلة خارج السوق الرسمية فربطت عليه الضرائب على أساس الواقع به يقول لا ده السعر الرسمي .

الرئيس - مش متذكر المكسب كان اد ايه ؟
الشاهد - بالتقريب عن سنة واحدة ، الى فى ذهني ان الجدول الى عرض على وتأشيرة الأستاذ فؤاد سراج الدين على جنب الورقة على اليمين صاحب « **المصرى** » بيقول السعر خمسين جنيه حاسبونى على أساس السعر خمسين

جنيه مصلحة الضرائب لجأت لتجارالورق ومصلحة الاحصاء والى كل الجهات وتجار الورق عارفين الاسعار فكان الطن أبو خمسين جنيه الى من أنصار الحكومة كان يبيعه من ٤٠٠ الى ٦٠٠ جنيه حسب قوة الأنصار والكميات . جت مصلحة الضرائب فى الصفحة السابقة للجدول الى أشر عليه الاستاذ **فؤاد سراج الدين** وقالت انها سوف تعتمد الرقم الى يمثل أعلى سعر وهو ٤٠٠ جنيه فالجدول ده ما اعرفشى فيه سنتين ولا ايه واللى اذكره الرقم عن سنة من السنتين الى فى الجدول ربطت المصلحة الضريبة عليه حوالى ٢٨ أو ٣٠ ألف جنيه عن أرباح السنة دى .

الرئيس - كان مجموع الارباح كان أد ايه ؟
الشاهد - فى هذه الحالة لما تحسبها على أساس ١٤٪ وهيه نسبة الضريبة لان الربح يبقى فى هذه الحالة حوالى ٣٥٠ ألف جنيه فى السنة جه الاستاذ **فؤاد** وهو وزير مالية على الكشف وفيه أسعار المقارنة اشر تعتمد المحاسبة على أساس ٢٠٠ جنيه للطن أو ١٨٠ جنيه يمكن . يا وزير المالية انت بقيت مثنى . فكانت النتيجة أن انخفضت الضريبة الى النصف ، وضرب عرض الحائط بتقديرات المصلحة ، وانتزع لنفسه كل الصفات . انه هوه الى يقدر ويربط . شفتها بعينى وعرض على هذا الملف من مصلحة الضرائب ويمكن التحرى عنه منها .

سراج الدين - النقطة دى بتاعت جريدة « **المصرى** » الواقع ان خلاف مصلحة الضرائب لا بيت فيه بقلم ولا حاجة وانما خد عدة أبحاث ومنشآت ولم يكن خاص بتجارة ورق السوق السوداء . وانما خاص بأرباح الجريدة وكمؤسسة جميع فروعها اعلانات وتوزيع وخلافه وبند الورق كان أحد البنود وتفاصيل ذلك باين فى الأوراق وانما أقرر أن التسوية الى حصلت حصلت باجفاق ورضا مدير مصلحة الضرائب . (٥٧) .

الرئيس - نجيب الاوراق ونشوف .
الشاهد - الواقعة الثانية ، بمناسبة الكلام عن الياس اندراوس ، وقبل ما ندخل فى عبود برضه هل درجة صلتى ومعرفتى بالياس اندراوس أكثر من معرفة الاستاذ **فؤاد سراج الدين** به ؟ أظن أقدر أوجه للاستاذ **فؤاد** هذا السؤال : ازاي أنا كنت خارج الحكم فى أبريل سنة ٥١ خد - باسم الحكومة يمكن - مراكز القطن بتاع **الياس اندراوس** وكان الاستاذ **فؤاد** والحكومة فى جانب الصعوديين **والياس اندراوس** مضارب على النزول وفارض الحد الأدنى وسافر **الياس اندراوس** لانجلترا ورجع لقي السوق طالع قال ازاي ده . وزير المالية علشان يرضيه وعلى ما أذكر **الياس اندراوس** أثار حملة علشان يخلى الحكومة أو **فؤاد سراج الدين** يشوف حل ، أثار حملة خاصة بالمنسوجات أظن .

الرئيس - حملة صحفية يعنى .
الشاهد - أظن نشر مقالة ، وكذلك عمل حملة على تشريعات ضرائب مقدمة من الاستاذ **فؤاد سراج الدين** . النهاية . **فؤاد** علشان يسترضى **الياس اندراوس** ويكسبه ويكسب السراى لان **اندراوس** بيضارب لحساب مين ان

ماكانش لحسابه فلحساب السراى الى يتبعها الاستاذ **فؤاد** خد مراكز الياس اندراوس وبقوا صافى يابن . أنا أوجه هذا السؤال للاستاذ **فؤاد** ليوضح مدى علاقته **بالياس اندراوس** .

سراج الدين - هذه الواقعة هي أساس كل قضية بها أو أساس الادعاءات الخاصة بها ، وهي ان قرار ابريل أو مشترى الحكومة للقطن كان بناء على تدخل اندراوس كان فى ابريل مضارب على النزول فان هذا وفر على ساعتين من **الياس اندراوس** ، وأنا أشكر للشاهد تقرير ذلك ، أشكره لأنه قال ان الياس مضارب على النزول فان هذا وفر على ساعتين من الجهد لاثبت انه كان مضارب على النزول .

الرئيس - الشاهد يقول انك خدت مراكز **الياس اندراوس** .
سراج الدين - الحكومة قررت ان تدخل فى السوق مشتري لما يعرض عليها .

الرئيس - الحكمة ايه ؟

سراج الدين - حماية أسعار القطن من النزول المصطنع .

الرئيس - تكبدت الحكومة خسائر نتيجة ذلك .

سراج الدين - بعد ٢٧ يناير ، لكن الى ٢٧ يناير كانت تستطيع أن تربح ١٢ مليون جنيه لو انها باعتها ، ولكنها لم ترد أن تبيعه لانها مش عاوزه تزاحم السوق ، وكان ممكن بيعها من سبتمبر سنة ١٩٥١ الى يناير سنة ١٩٥٢ وكانت تربح ١٢ مليون جنيه واذا عملت هذا كان السوق حينزل فكان المنتجين همه الى يخسروا لأنه كان بيع قطن الحكومة سيزيد العرض فى السوق . ويغمره ، فيكون نتيجة خفض الثمن ، والمصريين عندهم عادة انهم يبيعوا اذا السوق نزلت ، فتكون النتيجة زيادة النزول واذا ابتدت السوق ترتفع ينتظروا فأنا سببت المنتجين يستفيدوا من الاسعار المرتفعة . وبسعر ٢٧ يناير الى حصل .

الرئيس - تسمع أقول الشاهد فى النقطة دى .

الشاهد - فى النقطة دى فيما يتعلق بأنه هل كان المصلحة الصعود بأسعار القطن الى الحد الى وصل اليه الاستاذ **فؤاد سراج الدين** والا ، لا دى النقطة الى اسميها تجاوزا سياسة التفجير فى الناحية المالية . . . ان الانسان يصعد بالاسعار صعود كبير ، وفى الحال يخفضها بشدة الى حالة زى ما افجر القنبلة أحدها فوق قوى ترتفع وتنزل بسرعة تنفجر على الأرض . وسياسة التفجير سياسة بدائية من الناحية المالية ، وأقول بدائية لأن الناحية المالية دائما عاوزه مشروط ، وما اقصدش مشروط من الى مستعمل فى حاجة ثانية ، وانما مبضع جراح ، مش أزميل حجار ، فسياسة القطن على هذا الأساس كانت نتيجتها ايه ؟ ان المدعى عليه رفع الاسعار فى البورصة ، وفى البورصة الاسعار على اللوحة انما أنا باصدر ايه ؟

الرئيس - أنا عاوز الفلاح استفاد ايه ؟

الشاهد - استفاد فائدة مؤقتة ، وبعدين يرجع يقاسى الضنك سنوات عديدة ، ولو كان ربحه هذا توزع على سنتين ثلاثة كان أحسن . كانت

نتيجة هذه السياسة أنها أسعار اللوحة قطن ما يتصدرش ، المضاربين هم اا يكسبوا ، تجار الداخل ما يكسبوش . المنتجين ما يكسبوش ، سمعنا المال فى الخارج - وهذه لا تقدر بثمن - ضاعت والبلد تفقد سمعتها المالية فى يو وعلشان نستعيدها لابد من سنتين . كان من نتيجتها ان الغزالين ما بقوة يشتروا . تصدير ما فيش . اللعب فى البورصة داير . حركة التصدير وقفت . ميزاننا التجارى عجز ، أزمة الاسترلينى جات منين . . من القط كنا كل سنة نصدر قطن بالاسترلينى وييجى فى أيدينا ٤٠ أو ٥٠ مليون جنيه ، نقدر نجرى بهم مشترواتنا ، ميزاننا التجارى راح . ميزان المدفوعات فى عجز ، ما عندناش عملة أجنبية وصل بنا الحد ان الاسترلينى يبقى عم نادرة ، الاسترلينى الى بيرموه فى بلاد أخرى . وجدنا نفسنا فى ها المركز ، والحركة وقفت . هل كنا نستمر فى سياسة الصعود ؟ تقدر نستمر ؟ فنيا لا . واذا طرحنا الفكرة الفنية واعتقدنا الفكرة السياسية فى ارضاء الجماهير . نخلي الاسعار ترتفع والحكومة تشتري . ما عندناش الفلوس . وزى ما قلت قلت **لسلفاجو وخورى** لما جوني الى يدفع قرش م المضاربين ينضرب بالرصاص فكان لابد ان تعالج المسألة بهدوء وعلى هذه الأساس اتخذت عدة اجراءات من فبراير وطالع .

ألغينا الحد الأدنى حددنا أسعار المقاصة وفتحنا الاستحققات . أنا بابي قطن للخارج . دول تانية بتنافسنى ، والقطن المصرى أكبر منافس له القطر البرازيل . أسعارنا العالية دى . السودان جنبنا والانجليز نكاية فينا زرعو قطن فى اوغندا وكل مستعمراتهم الاسعار مرتفعة دى مع المنافسة الى نلقاه من الأقطان المائلة ، فى الوقت نفسه الهبوط المتوالى فى أسعار القطن الأمريكى خاصة بعد توقف الحرب الكورية وزيادة المحصول فى أمريكا أبيع نين ؟ أنا باتاجر لما يكون عندي دكان صغير ، احط على السلعة العادية جني وأفضل حاططها قدامى لغاية ما أموت من الجوع والا أخفضها الى ٩٠ نم ١٠ أو ٧٠ الى أن تباع ؟ دى سياستنا فى الفترة من فبراير الى آخر يونية سنة ١٩٥٢ وزى ما قلت امبارح هذه السياسة أشادت بها خطابات البنوك الكبرى ومذكرة وزارة المالية الى وضعها الاستاذ عبد الجليل العمرى سنة ١٩٥٢ والمذكرة الاخيرة الى طلعت فى الصيف ده عن ميزانية سنة ٥٣ - ٥٤ بيهول فيها كان للاجراءات الحكيمة التى اتخذت منذ فبراير سنة ١٩٥٢ أثرها فى نهضة السوق وزادت صادراته . اذن معالجة الامور المالية .

الرئيس - ما صدر من فبراير فما فوق كان أكثر من الفترة السابقة ؟
الشاهد - ده موجود فى مذكرة الاستاذ عبد الجليل العمرى (٥٨) وكان رجلا موضع ثقى وساعدى الايمن مش وهو وكيل وزارة المالية بس بل كان مراقبا للنقد وأنا مستشار وزارة المالية وهو موضع ثقة الاستاذ فؤاد سراج الدين أيضا لانه كان مرشحه وزيرا للمالية وهو كذلك موضع ثقة العهد الحاضر لانه وزير ماليته (٥٩) فهل رجل فوق الشبهات ومحاييد ونقبل حكمه .
سراج الدين - نسيب العمرى فى المسألة دى بالذات . . انما فى الحدود العامة الى أشار اليها الشاهد كانت أسعار صورية . . هو قال كده هل هذا

صحيح (موجهها كلامه للشاهد) يؤسفنى ان أقول لك أن هذا الكلام غير صحيح بالمرّة بدليل الارقام ٠٠ موسم سنة ١٩٥٠ - سنة ١٩٥١ يبدأ فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥١ الدكتور زكى كان منولى الحكم فى سبتمبر وأكتوبر وأنا توليت الوزارة فى نوفمبر للآخر .
هو فى ٤ أكتوبر عمل بيان قال يا فلاحين ما تبيعوش القطن دلوقت كل العاصر مهيأة لرفع سعر القطن دلوقت سعر القطن المصرى والتجار حاسرقوكم وحذر التجار ٠٠ الاسعار يا جماعة حاترتفع ٠٠٠٠ اذن كان وبعده ما يؤكد وجوب ارتفاع الاسعار وفعلا ارتفعت ٠٠ جينا فى نوفمبر حصلت حملة نزول شديدة ضجت الناس وهبطت الاسعار .

الرئيس - كان مين حزب النزول ؟ **سراج الدين -** فرغلى ويحيى .

الرئيس - الياس ماكانش فيهم ؟

سراج الدين - ماكانش فيهم ٠٠ فى الحال عملت حد أدنى للأسعار ، لا يصح انهبوط دونها وفى الحال طلع السوق ، أنا كنت وزير مالية وعندى قطن ٠٠ أنا وأشقائى الى فى زراعة واحدة منعا لكل شبهة وكنت شايف القطن ماشى وكل العوامل الدولية فى طريق صعوده ومع هذا بعث قطنى أول الموسم بثمان ١٢١ ريال ، بعث وقبضت الثمن على طول ودى أول مرة ما أبيعش فيها كونترانات وبعدين طلع سعر القطن فى خلال شهر الى ٢٠٠ ريال وأنا كنت عارف انه حايطلع .

الرئيس - كنت متأكد انه حايطلع لـ ٢٠٠ ريال ؟

سراج الدين - أيوه ، وبيع محليا بهذه الاسعار مليون ونصف قنطار أى تم نصريف ٨ مليون قنطار أى حوالى ٩٢٪ من محصول هذا الموسم .
الرئيس - المحصول كله تقريبا كام .

سراج الدين - ٨٥ مليون قنطار تم نصريف ٨ مليون قنطار .

الرئيس - سعر القطن الأمريكى كان كام ؟

سراج الدين - كان أقل دائما واحنا أكثر باستمرار . سيادة الرئيس يظهر درس الموضوع . صحيح الى يقولوا الاسعار صوريه فى مصر سبب ذلك ان النسبة ارتفعت بينه وبين القطن الأمريكى والنسبة دى يجب أن تكون بين القطن الأمريكى والاشمونى من ٢٠٪ الى ٢٥٪ وبينه وبين الكرنك من ٥٠٪ الى ٥٥٪ .

سراج الدين - نفس الدكتور زكى له حديث سنة ١٩٥٠ ذكر فيه هذه الارقام حيث تصرف ٦١٢ مليون قنطار وبيعت محليا ٢ ١/٢ مليون قنطار ، بعد هذا يقال ان الاسعار ارتفعت ارتفاع مفتعل . هذا ظلم صارخ . تصدير القطن وارتفاع أسعاره يقال عنه ارتفاع مفتعل . ظلم صارخ .

الرئيس - السعر تقريبا فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٥٠ كام ؟

سراج الدين - لما وضعت الحد الأدنى ، كان السعر حوالى ١١٥ للكرنك . وبعدين فضل .

الرئيس - الفلاحين كلهم باعوا وكبار الملاك يبيعوا كونترانات لكن الى عندهم حاجة بسيطة مستنى انه بيع ويقبض فلوسه .

سراج الدين - لا يا فندم كان مستنى ؟
الرئيس - الفلاح كان يسمع اللام ده ؟

سراج الدين - كلهم بيستمعوا الراديو .
الرئيس - الفلاح يقول لما ييجى القطن عنده فى البيت يقول القليل عنده فى الدار ، كلنا فلاحين وعارفين كده .
سراج الدين - كلنا فلاحين ، اسأل الآن نلاقى الى عنده ١٠ قناطير قطر دلوقت بيبيع كونترانات يوديه المحلج وياخد سلفة ويقعد جنب الراديو يشوف الاسعار كل يوم البورصة قفلت النهارده بكام .
فى هذا الموسم تم تصريف أكثر من ٩٠٪ من المحصول الفايده ايه ؟ كل فلاح استفاد من الارتفاع . أهم من كده الاستاذ زكى عبد المتعال يقول حساب الميزان والعملة الاجنبية ٠٠ دخل مصر فى هذا الموسم ما لم يدخلها فى تاريخها من العملة الاجنبية ١٦٦ر٥ مليون جنيه من الخارج ثمن قطن .
الرئيس - ثمن قطن بس ؟

سراج الدين - بس وعندكم الجدول . قبلها ، ١٢٠ مليون والى قبلهـ ٨٠ مليون والى قبلها ٦٠ وأحيانا كان مايجيش ٢٠ مليون جنيه .
الرئيس - ايه السبب فى نزول الاسعار بعد كده ؟
سراج الدين - حاقول . نيجى للفترة فى الموسم التالى من سبتمبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ الموسم ده كان ينقسم قسمين فى القسم الثانى بعد ٢٧ يناير كان راح من المضاربين القسم الاول من الموسم الى هو من سبتمبر سنة ١٩٥١ لغاية ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ الحد الادنى الغر وتحديد النزول بنسبة معينة . ما فيش فايده .
الشاهد - بعد ما ألقينا الحد الأدنى عشان السوق ما يتدهورش حددن النسبة المثوية للنزول .

سراج الدين - نسبة النزول دى مافيهاش فايده لان الى عاوز يضارب على النزول يستنى لما السوق ينزل كل يوم ٣٪ النهارده ٣٪ وبكره ٣٪ لغاية ما يوصل لغرضه . جينا فى الموسم الثانى . فى أول الموسم بدأت المضاربات البورصة تنزل من دون سبب اذن فيه مناورات نزولية وعلى ذلك أدلة سنقدمها . عملنا حد أدنى ارتفعت الاسعار لغاية ٢٧ يناير . يوم ٢٧ يناير بالذات وكان آخر يوم للبورصة هو يوم ٢٥ يناير . يوم الجمعة . أسعار القطع فى ذلك اليوم كانت تزيد سبعة ريالات عن الحد الادنى وهو ١٢٥ ريال .

والمبيعات الى انجلتر فى الفترة السابقة كان مليون و ٨٠٠ ألف قنطار الدكتور زكى يقول مافيش تصدير . من أول الموسم لغاية ٢٧ يناير صدر حوالى ٢ مليون و ٢٠٠ ألف قنطار ، وصدر فى فبراير حوالى ربع مليون قنطار ، وقطعا صادرات فبراير من مبيعات قبل أول فبراير ومدير الجمارك نفسه يقول هذا . اذن يبقى صدر ٢ر٥ مليون قنطار . حاسب النص ده يوازى الى صدر فى الموسم السابق والا أقل . الاحصائيات تقول ان هذا اذا أبعدنا عجز المبيعات الى انجلترا فقط يبقى أكثر من الموسم الى فات

والمبيعات الى انجلترا فى الفترة السابقة كانت مليون و ٨٠٠ ألف قنطار
وصدر لها فى الفترة الاخيرة ٣٠٠ قنطار فقط فى نفس الفترة ٠٠ بل ان المصدر
لامريكا وفرنسا واسبانيا وكل الدول الاخرى يزيد فى هذه المدة عن كل سنة .
اذن لم يكن الارتفاع سببا فى عدم التصدير وهناك مستندات فى البنك الاهلى
تثبت أن انجلترا امتنعت عن شراء القطن المصرى لتضرب حصارا على مصر
وكان ذلك تصرفا اجراميا .

الرئيس - ولسة . الدفاع - دى سياسة ماشية .

الرئيس - الحمد لله ما حناش محتاجين لهم .

الدفاع - هذه البلد ستعتمد ان شاء الله عليكم للعمل على تحريرها .

سراج الدين - الانجليز اعترفوا أن حصارهم الاقتصادى لمصر آخرهم .

الرئيس - ده اعتراف قديم .

سراج الدين - فى هذا العهد فى الشهر ده (٦٠) حرام ان يقال ان ارتفاع
الاسعار منع التصدير . الميزان التجارى لم يعدل أمره فى العشرين سنة
الآخرة الا سنة ١٩٥٠ لان الوارد من الخارج كان ١٦٦ مليون جنيه . وكل
الآثار الى بيقولها الدكتور زكى حصلت بعد ٢٧ يناير ١٩٥٢ لاسباب
ساقدم عليها أدلة . يبقى حرام اننا نتحمل نتائج ما حصل بعد ٢٧ يناير
بعد ان خرجنا من الحكم ويقال اننا عجزنا الميزان التجارى وعجزنا العملة .
الرئيس - للشاهد - لك تعليق ؟

الشاهد - أنا ذكرت للهيئة الموقرة امبارح ان الظاهرة ان السوق فى مصر من
عشرات السنين انه قبيل الموسم تبدأ حركة نزولية من جانب المضاربين علشان
يلموا القطن وبعدين يرفعوا الاسعار وأنا كنت متيقظ لهذه الحركة رغم محاربتى
للمصعود المبالغ فيه ، شعرت فى ٤ أكتوبر أن اللعب بدأ على النزول علشان
المضاربين ياخدوا المحصول . أردت أن ابصر المزارعين لان كل التقارير الى
جات من الخارج كانت ضد حركة النزول . كان فيه عقود معروفة تدى وزارة
المالية بين تجار الصادرات والغزاليين فى الخارج وكانت تقارير المحصول الامريكى
تنبىء بانه سيكون قليلا والقطن البرازيلى وهو المنافس لقطننا اصيب بأفة
أو حريق فكانت كل العوامل معبأة للمصعود بالاسعار انما مش للمصعود
الى يفصده الاستاذ فؤاد انى اصل الى أرقام خيالية انما زى ما احارب
المصعود المبالغ فيه احارب النزول المبالغ فيه . دى الحكمة من اصدار البيان
واذاعته فى الراديو لانه أسرع من الصحف .

الرئيس - افكر الوقت متأخر دى الوقت ونبتدى من يوم السبت نسمع
قصة علاقة عبود ان شاء الله .

الشاهد - دى مش قصة دى قصص (٦١)

توضيح من عبد الجليل العمرى :

« ردا على مذكرة فؤاد سراج الدين بشأن الشروط التى اشترطها الدكتور
عبد الجليل العمرى لقبول منصب وزير المالية عقب خروج زكى عبد المتعال،

أرسل د . العمرى هذا الخطاب للمحكمة وقد تلاه رئيسها فى جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٠ التى اقتضت على تلاوته . وهذا نصه :

السيد قائد الجناح رئيس الثورة

تحية طيبة وبعد : اطلعت على ما جاء بالصحف على لسان السيد فؤاد سراج الدين . أثناء نظر الدعوى المقامة عليه ووضعاً للامور فى نصابها أود أن أذكر انه عندما عرضت وزارة المالية على فى أوائل نوفمبر ١٩٥١ اشترطت الشروط الثلاثة الآتية :

أولاً - عدم الاستثناء فى الوظائف .

ثانياً - فرض ضريبة صادر مرتفعة على الاقطاع حتى نجد من التضخم المالى واحتياطياً للمستقبل . أما ما قيل عن فكرة تأميم القطن فقد كان ذلك رأى فى سنة ١٩٤٦ أيام ان كانت الاسعار فى حدود ٤٠ الى ٤٥ ريالاً للانتظار وكان هذا الرأى مبنيًا على تثبيت الاسعار وایجاد صندوق للموازنة بحيث لا يتأثر المزارع بالتقلبات الشديدة السوق . ولكن وقت عرض الوزارة كانت الاسعار أعلى من المستوى الذى تتحقق معه فكرة التأميم . وأخشى ان الامر قد التبس على السيد المدعى عليه فى تفسير حديثى معه .

ثالثاً - أن يكون مفهوماً لدى جميع الوزراء ان موارد البلد المالية محدودة وأن نظرية بعض الوزراء فى استمرارهم فى التوسع فى الصرف (وعلى وزير المالية تدبير المال) نظرية خاطئة يجب الرجوع عنها .

ولما ذكر لى السيد المدعى عليه وجوب اشتراكى فى الهيئة الوفدية اعتذرت عن ذلك لان اشتراكى فى الوزارة أساسه عدم التقييد بالحزبية . وانما كان على أساس خدمة عامة طلب الى اداؤها واعتقدت انى أستطيع محاولة اداؤها وفقاً للاسس السابق ذكرها .

ولم اتردد بعد انتهاء هذه القصة أن اساهم فى مفاوضات الاسترلىنى عندما دعيت للاشتراك فيها بعد ذلك بأيام .

سافرت الى لندن فى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ واشتركت فى عضوية الوفد المصرى فى تلك المفاوضات تمشياً مع فكرة الخدمة العامة .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣

عبد الجليل العمرى

الرئيس - بعد مناقشة التقرير الخاص بقرارات مجلس الوزراء التى أصدرها بعد الغاء المعاهدة بتاع العمال وغيرها . الدفاع كان فى جلسة الخميس الماضى قدم قرارات مجلس الوزارة الخاصة بتنفيذ بعض الاجراءات بعد الغاء المعاهدة صدرت فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وكانت المعاهدة الغيت فى ٨ أكتوبر (٦٢) .

الدفاع - الغيت فى ١٥ أكتوبر ونشر الالغاء يوم ١٦ . والبرلمان اقره يوم ١٥ ونشر القرار يوم ١٦ .

الرئيس - جاء في قرارات مجلس الوزراء في تانيا عدم اتخاذ اجراء رسمى حاليا بالنسبة لموردى التمويل . دلوقت يعنى الغيت المعاهدة معناه ان هناك صراع . . هما أساسا قايمين على النهوين والعمال (٦٢) اذا ما كنتش تتخذ قرار رسمى بما يتبع وتتركه للأفراد يبقى أمر غير سليم المتهم قال انه فيه تشريعات بالتموين والعمال .

الدفاع - بحسب ماتصورنا للموضع آنذاك عندما انتهى الرأى الى أن المحادثات لا جدوى منها وطال الامر طولا لا محل له وانتهى الرأى الى تقرير ان المحادثات لا يمكن التوصل بها لفض ما بيننا وبين الانجليز (٦٤) وانتهى الرأى الى أن تلغى المعاهدة عن طريق قانونى للإلغاء لانها أبرمت بعد أن وافق عليها البرلمان وتقدمت الوزارة في ٨ أكتوبر بمشروعات القوانين والذي أكدده ان الصورة المرتسمة في ذهنى وفى أذهان زملائي الوزراء . . ان الغاء المعاهدة مش معناه اعلان الحرب .

ولكنها تأكيد في ذهن الشعب انه لا محل للتوصل بالمفاوضات لآخذ حقوقنا ووسيلة لان يفهم الانجليز ان اقامتهم ماهش رقاد ولا راحة ولا اطمئنان . . لم تكن تعلم ان العمال . .

الرئيس - الكتاب الاخضر اللى وضعه وزير الخارجية الدكتور صلاح الدين فيه ان عدد العمال أربعين ألفا (٦٥) .

الدفاع - حا أقول كل حاجة . . ان عدد العمال لم يكن معروفا أصلا للحكومة منذ سنة ٤٦ حتى التاريخ الذى الغينا فيه المعاهدة . . ولم يكن .
الرئيس - سؤال برضه هنا لما الطرف البريطانى يتقدم بعدد العمال يهمله انه يزود فيه ولا يقلل ؟

الدفاع - ما أقدرش احكم على خبثه .

الرئيس - أنا لما أكون محله أكثر من عدد العمال عشان أبين قد ايه العمال عندى وانى بعيش عدد كبير من المصريين واحتاج لمدة طويلة حتى اجلو .

الدفاع - يصح انهم يقللوا العدد علشان هو حصل .

الرئيس - الحكمة ايه فى انهم يقللوا العدد .

الدفاع - لو حصل انهم خرجوا يبقى الحكومة ما يكونش دخل فى طاقتها ان تواجه المسائل مواجهة صحيحة واحنا بعد (٦٦) .

الرئيس - لما يكون عنده عمال يقول عدد أكثر على أساس انه يفهم ان حاتحصل مشكلة بطالة تقوم تتردد فى اخراجهم .

الدفاع - أنا لا أحكم على فروض فالعمال وعددهم لم يكن معلوما على وجه الدقة كما هو ثابت فى التقرير والانجليز لم يسمحوا لموظفى مصلحة العمل بالدخول فى هذه الترسانات حتى يمكن الالمام بها .

الرئيس - نمسك التمويل وبعدين حكاية العمال .

الدفاع - مسألة التمويل كان المراد ان تفهم البلد انه مش التشريعات هي اللى حتصححها .

الرئيس - علشان كده بعض النواب فهموا كده .

الدفاع - أنا حاكم وحائرتاحوا ومش حائرتاحوا بس حائرتاحوا خالص ..
تصورت ان المسألة مش نشريات .. فلو ان ..

الرئيس - أنا عاوز فيه نقطة نفهمها قبل التفاصيل .. لما رسمتم الخطة رسمتوها على أساس الواقع ونفسية الشعب ولا على التصور ؟

الدفاع - تصور على الطبيعة .

الرئيس - تصورت ايه بقى ؟

الدفاع - تصورت ان الشعور من غير شك حايته بكل قوى الشعب - مش الحكومة - الى انه قد آن الاوان اننا نحل مشاكلنا بأسلوب غير أسلوب الكلام من سنة ١٨٨٢ بنتكلم .. فيه متعهدين (٦٧) عند الانجليز ومصريين ومكانش في فهمهم ان العلاقات حاتنقطع مرة واحدة فكان من المصلحة ان نترك المواطنين الى وطنيتهم وهى اسمى من كل قانون .. وكل واحد أن جه من نفسه وضمن القوت على القوات البريطانية من غير قانون الانجليز يتضايقوا أكثر .

الرئيس - مين اللى كان بيمون القوات البريطانية . **الدفاع -** المتعهدين .

الرئيس - أغلبهم أجنب ولا مصريين . **الدفاع -** كثير منهم مصريين .

الرئيس - قليل مصريين أنا رحت وزارة التموين وعرفت فين الموردين وحددناهم والكميات اللى بيوردوها وأغلبهم أجنب .

سراج الدين - دلوقت .

الرئيس - يعنى الموردين هما هما لانهم عارفين واللى تعاونوا معاهم أيام الغاء المعاهدة هما اللى حايضلوا معاهم لغاية دلوقت .

الدفاع - المهم .. ده اللى وقع فى اذهاننا نبغى ان يفهم الشعب ان من مصلحته أن لا يتعاون معهم .

الرئيس - انت بترسم خطتك على أساس أناقشك عليها .

الدفاع - أنا لو كملت الصورة يبقى كل شىء واضح .. تصورنا هذا

وتصورنا ان المصريين لهم أموال طائلة عند الانجليز ، ولما نيجي نقول انقطاع

كامل فلوس المتعهد المصرى الى كان حر فى التعامل معهم قبل الالغاء

حاتضيع عليه بغير جدوى .

الرئيس - التأمين بتاعهم يعنى . **الدفاع -** التأمين وفلوس متأخرة .

الرئيس - تقدر فى حدود مبلغ قد ايه ؟ **الدفاع -** ماكنتش معروفة .

الرئيس - ماكنتوش مستعدين تدفعوا لهم المبالغ دى ؟

الدفاع - انتهى الامر الى أن المسألة مشيت كويس ، فى الأول وأحس

الانجليز وابتدوا بتضايقوا الا انه - زى كل شعب فى الدنيا ميمنعش انه

فيه ناس يحبوا المال ودول فى كل دولة والنوع ده عندى والحمد لله قلة -

الاشخاص دول عشرة أو ١٥ أو ٢٠ أو ٣٠ أو ١٠٠ مش آلاف .. واللى

بيقوم بهذه العملية لابد أن يكون رأسمالى أولا ، ومتقف ثانيا ، حتى انه

يقدر يقوم بعمليات كبيرة زى دى يعنى مش كل الشعب دول أفراد معدودين

واحنا تركنا الشعب لوطنيته .

الرئيس - وهما المتعهدين بيجيبوا منين ؟٠٠ بيجيبوا من محمد و ابراهيم وعلى ؟ .

الدفاع - والله واحد ييجى يدفع لى فلوس فى قلب غيطى اديله الى هو عاوزه مش العسكرى الانجليزى اللى بيجى ياخذ (٦٨) ابتدأت تقرامى أخبار أن بعض الاشخاص بيتصلوا بالانجليز ويوردوا لهم .

الرئيس - زى الشيخ الوفدى أحمد عطا الله يعنى ؟ .

الدفاع - من ضمن . وما نقدرش نقول ان كان قاعدة عامة . حا أقول كل حاجة بالتفصيل . سمعنا لكن هل كل الاخبار التى تسمع يقينية ؟ هل مسك متلبسا ؟ والواقع انه فيه كثير من الاقوال بتروج والى يسمع بودن واحدة مش زى الى يسمع بودنين .

لم يكن هناك من دليل أكثر من ان كل واحد يقول أنا مخلص ، وأذكر بهذه المناسبة وأرجو ان الواقعة دى تستجلوها بطريقتكم الخاصة من الشخص الى حاقوله سمعت وأنا وزير الحربية بالنيابة ان فيه أشخاص يتعاونون مع الانجليز فطلبت فى ذلك الوقت اللواء محمد نجيب مدير سلاح الحدود (٦٩) وأرجو المحكمة ان تتحقق من صحة ما أقول بعد ان تستجلوا هذه الحقيقة - قولوا له فلان المحامى قال كيت وكيت . قلت : أنا سمعت انه فيه ناس وبعضهم نواب وشيوخ من الوفد بيهربوا مواد تموينية عن طريق دروب فى الصحراء فقلت له انه ما بيكلمش وزير وفدى وانما بيكلم شخص وطنى مصرى والمسألة معركة بين مصر وبريطانيا . . أرجوك ان تطلق النار على كل واحد أيا كان الى بيسلكوا بالسيارات دروب الصحراء لتوصيل التموين الى القوات البريطانية . . وأنا لما تقتلهم أكون أنا المسئول .

الرئيس - لازم يسبق ده حاجة ثانية انك تجيب النواب والشيوخ .

سراج الدين - عملنا هذا فى اجتماع الهيئة الوفدية .

الدفاع - أنا باقول واقعة بذات الالفاظ الى حصلت بها واستشهد فى هذا الشأن باللواء محمد نجيب وأنا لا أطلب استدعاء وانما يكفى انكم فى هذه الواقعة تقولوا ان المحامى قال كذا وكذا واحنا عاوزين نحكم على صحة هذا الكلام . . قلت له هذا ، فقال وهو كذلك . وقلت غير كده كمان . . أنا عاوز منك تقارير يومية منك انت شخصيا تقدم بالأشخاص المشتبه فيهم ، واذا كانوا أجنب رايح انهى اقامتهم - وأنا حتى مش الوزير المختص - واذا كان مصرى حاتشوف حاعمل فيه ايه وقد بر بذلك وجاب أسماء أشخاص مشتبه فيهم ويمكن يذكر لكم فى هذا الشأن المزيد . ثانيا انك تجيب النواب والشيوخ . ده لسه ، طيب قلت لمحمد نجيب كده وعملت أكثر منه . . قلت له هذا فى نطاق اختصاص سلاح الحدود أن يبلغ التطهير حد القتل . . غير كده .

الرئيس - المواقف الى زى دى عاوزه أوامر صريحة تعلن على الجميع علشان يبقى الكل عارف الى حيعمل حاجة سيقتل .

الدفاع - أنا مادمت فى هذا المجال حاقول كثير . . تذكروا انكم شفتكم أحد الأشخاص الذين حامت حولهم الشبهات وسجل فى محضر رسمى على

لسان أحد الضباط - وأنا متأسف الى حأ أقول هذا الكلام - وصل الى علمي ان أحد الاشخاص ممن حاكمتموهم قيل انه متصل بالانجليز فطلبت من المصلحة اللي هوه فيها أن تبعده الى أسبوط . الاستاذ محمود شكرى (٧٠) علمت انه بيروح ويتصل بالانجليز فقلت لازم لابد من منعه من الذهاب الى القنال . . . قالوا انه يصح أن يسلك طريق الصحراء ويوصل للقنال . . . كتبت اشارة على ورقة مكتوبة ومرفقة قلت امنعوه بالقوة وبلغوا سلاح الحدود أن يحول بينه وبين الوصول بكافة الوسائل ومدير مكتبى البكباشى **فؤاد الطوبى** قلت له القوة عندى معناها كافة الوسائل اتصل بالحدود وقل لهم أن معنى القوة أن يمنع بكافة الوسائل فأبلغ ذلك السلاح الحدود ان الوزير يقول اذا كان حايملك طريق الصحراء امنعوه بكافة الوسائل والادعاء سألته فى ذلك وفهموا منه بصراحة اننى قلت له هذا الكلام . . . والى خلانى أعرف كده انى سئلت فى التحقيق وافهمت انه قال كده .

الرئيس - احنا بنناقش قرارات مجلس الوزراء مش قراراتك انت . . . أعلن الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر وفى ٢١ أصدرتم قرارا ، وأنا افهم انه يوم الالغاء تكون فيه قرارات معدة للتنفيذ فالقرارات الى أصدرتوها معناها انكم الغيتم ثم فكرتم تعملوا ايه .
أفرض الغيت المعاهدة والقوات البريطانية اعتبرت هذا تحدى وتقدمت ودخلت القاهرة .

سراج الدين - أنا كنت فى اللجنة الثلاثية الى باشرت الغاء المعاهدة . كان يتعذر يوم الالغاء أن تصدر قرارات . لاننا علشان نصدرها لابد من اعداد الوزير علشان يعد تعليمات لابد ان يلجأ للمصالح التابعة له ولبعض الموظفين . وفى هذه الحالة يتبقى فيه شئ من الاذاعة .
متصلين بالانجليز . . .

الرئيس - مش كنتم متضامين معاه .

سراج الدين - فى دى لا .

الرئيس - مش وافق عليها .

سراج الدين - انتم عاوزين التاريخ . . . لو الملك علم بالنية دى حتى لو كان له رغبة حوله ناس لا يرغبون فى هذا زى المرحوم الياس اندراوس .

الرئيس - ومين كمان من الى عايشين انت قلت المرحوم لكن مين من الى عايشين .

سراج الدين - اعفونى ان اتعرض للناس .

الرئيس - عاوزين نعرف برضه . . . خايفين من مين اشمعنى قلت المرحوم يعنى مافيش حد غير الياس اندراوس .

سراج الدين - لا فيه . . . كان من المصلحة لا الملك ولا المحيطين به يعلموا كنا عاملين لجنة مؤلفة من الدكتور محمد صلاح الدين والاستاذ ابراهيم فرج وأنا ورئيس الحكومة لما جيت فى أغسطس من الخارج اجتمعنا واتفقنا على الالغاء والتقدم للبرلمان وأشرطنا معنا الاستاذ وحيد وأفت وهو محل ثقة واعدنا كل شئ وطلب رئيس الحكومة مقابلة الملك يوم الاحد السابق

ليوم الاثنين الى حـا يجتمع فيه البرلمان جـاب حـسن يوسف وقال له احنا انتهينا الى الغاء المعاهدة والى هذه اللحظة نفس مجلس الوزراء لا يعلم شيئاً .

الرئيس - خايفين منه يعنى .

سراج الدين - لا أبدا ، بس خايفين من الدردشة ، وفيه فرق بين ١٦ شخص وبين اثنين .

الرئيس - وزير الحربية ماكنش فى اللجنة . سراج الدين - لا .
الرئيس - ووزير التموين . سراج الدين - دى أصلها مسألة سياسية أولا .

الرئيس - لكن ما يترب على اتخاذ الخطوة السياسية لازم أكون مستعد لها .

سراج الدين - حاقول حـسن يوسف فهم من الرئيس مصطفى النحاس انه لو الملك رفض الالغاء حنعلن فى البرلمان بكره وفهمه أيضا قال له يا حـسن باشا اذا اذيع الخبر والانجليز عرفوا حيضغظوا على الملك .

جه مجلس الوزراء فى نفس اليوم ، عرضنا عليه الفكرة فوافق لدرجة ان أحد الوزراء كان مدعو لتناول الشاى فى احدى الجهات فقلت للرئيس أنا منعتة وسفرته مع بعض زملاء الوزراء علشان أضمن انه لا يتصل بأحد جينا يوم الاثنين .

الرئيس - افرض انكم اعلنتم والملك اخرج ووافق .

سراج الدين - ماكنش يمكن قبل كده تحضير أى شىء والا كنا فشلنا .

الرئيس - حنمشى معاك للدرجة دى . . رسمتم الحطة ووضعتم قرارات فى يوم ٢١ أكتوبر . جت القوات البريطانية واستولت على التموين من الاهالى كان موقفكم يبقى ايه (٧١) ؟

سراج الدين - فيه عدة طرق ووسائل .

الرئيس - ايه يعنى بالبرشوت .

سراج الدين - القوات الى احنا كنا نبعثها ووصلت الى ٤٠٠٠ عسكرى بوليس بالذخيرة بقاعتهم .

الرئيس - أنا أقصد التموين الحصار واللحم ودى منطقة مش زراعية .

سراج الدين - هما كانوا مهتمين بالطريق الصحراوى واحنا كنا بنستعمل طرق أخرى فى شمال الدلتا .

الرئيس - والسويس لها طريق غير الطريق الصحراوى .

سراج الدين - على كل حال هما ملجأوش لهذه الطريقة . . ليه . . لاننا عندنا رهائن لهم هنا .

الرئيس - حـا تعملوا ايه .

سراج الدين - هم يعملوا انهم لو جوعوا الاهالى .

الرئيس - حنجوع الانجليز يعنى .

سراج الدين - كان فيه عدد كبير من الضباط وعائلاتهم فى هذه المدن فملجأوش للطريقة دى علشان ميعرضهوش للخطر (٧٢) .

الرئيس - دول يسحبوهم من المدن • سراج الدين - سحبوهم بعدين •
الرئيس - دول يسحبوهم فى يوم وليلة • سراج الدين - سابوهم شهر
قبل ما يسحبوهم •

الرئيس - افرض رسموا خطة انهم يسحبوهم فى يوم ومنعوا التموين عن
الاهالى ، تعملوا ايه ؟

سراج الدين - زى ما يعاملوا اخواننا هناك احنا نعاملهم هنا •
الرئيس - حا تجوعوهم يعنى ؟ سراج الدين - مافيش شك أجوعهم •
الرئيس - ازاي ؟ سراج الدين - اعتقلهم وأجوعهم • • وحصل فى أثناء

الحرب انه كان فيه عدد كبير جدا من الاجانب معتقل (٧٣) •

الرئيس - كويس مسئوليتك الدولية انك تأكلهم •

سراج الدين - وهما كمان مسئوليتهم انهم ما يجوعوش المدن •

الرئيس - افرض منعوا البترول •

سراج الدين - هما جربوا كده فعلا • • منع البترول قطعاً دى حاجة خطيرة

منعوا السكك الحديدية بعد ما استولوا على بعض الواهورات •

الرئيس - الاوامر لو صدرت فى نفس اليوم ماكنوش استولوا •

سراج الدين - كانوا بيستولوا على قطارات الركاب ودى كانت شغالة •

الرئيس - كان ممكن منعها وميقدروش يستولوا على حاجة •

سراج الدين - الاهالى كانت تنشل حركتها •

الرئيس - مش فيه طرق اخرى بتقول عن طريق شمال الدلتا ودمياط

والا حاجة ؟ •

سراج الدين - برضه كانوا يمنعوه •

الرئيس - علشان انقذ القطارات كنت أقطع الخط والاهالى ينتفلوا بأى

طريق آخر •

سراج الدين - القطارات الى استولوا عليها لن تجديهم نفعا ، لأنها كانت

قليلة ولأنها كانت قاطرات بدون عربات ، وأنا عندى مذكرة من السفارة

انهم لما قطعوا البترول بعتولى فى السفارة ورقة من غير امضاء ، ولكنها

ورقة من أوراق السفارة ومكتوبة بما كينة السفارة ومن غير امضاء وعننى

الورقة أقدر أجيبها ، بيقولوا فيها اذا كنتم عاوزين نسيب البترول ،

السكة الحديد تستأنف نقل المهمات والعمال تسيبوهم أحرار • وعننى

الورقة دى •

الرئيس - مش كنتم سايبين العمال أحرار • سراج الدين - انما كنا

بنشجعهم على الخروج •

الرئيس - افرض أسوأ الفروض انهم قطعوا البترول •

سراج الدين - حصل فعلا مش فرض •

ولما منعوا البترول معندناش قوة مادية نجيبه فى السكة الحديد ، لجأنا

للطريق السياسى بعت للمستتر كافرى سفير أمريكا • وقلت له يا كافرى

الانجليز عملوا عمل وحش حيكون له أسوأ النتائج ومؤداه ان المخاپز

تتعطل • والمجارى تطفو والكهرباء تنقطع ، وحتحصل مجاعة وفوضى

حيكون نتيجتها الأولى ان الاهالى حينهبوا الاجانب ويعتدوا على السفارات . .
بلاش الكلام على الانسانية والقواعد الدولية من باب مصلحتكم انتم لازم
يوضع حل لهذا . وأشهد ان كافرى اهتم جدا وتدخل . وبعد كده اتشيسون
وزير خارجية أمريكا قال لا يبدن احنا سيبيبنكم فى القنال تتصرفوا فى هذه
المنطقة لكن فى خارجها لا نوافق على اجراءات يترتب عليها اضرار
بالاهالى .

الرئيس - لنفرض انه اتخذ المسألة دى ذريعة ، يعنى انه منع البترول
علشان تحصل فوزى وثورة ، ودخلوا القاهرة بحجة حماية الاجانب كان
يكون ايه موقفكم ؟ دا انتم اديتم سلاح وذريعة للاحتلال .
سراج الدين - أى شعب لابد انه يوطد نفسه لاحتمال المكاراة .
الرئيس - انتہ اعتمدت فى كلامك انه حيكون فيه مجاعة ودى سبب
للاحتلال .

سراج الدين - وهل الدول كانت حتسيبيه .
الرئيس - دول يعاونوه كمان ، لهم رعايا ، كل دولة رعاياها معرضة لهذا
مش الاحتياط واجب .

سراج الدين - احنا درسنا مسألة البترول نجيب مدير السكة الحديد .
الرئيس - دى عايزه ترتيبات سنة ، سنة ونصف نخزن .
سراج الدين - عايزة . وعايزة مخازن وملايين ولازم نستعده سنين .
الرئيس - ما انتہ الغيت لازم تحتاط .

سراج الدين - حتى لو عملت مخازن يمكن ان تنسف .
الرئيس - تتعمل تحت الأرض .

سراج الدين - يعنى ما تتنسفش .
الرئيس - ما تبنش . تعملها وتزرع فوقها .

سراج الدين - استنه ١٠ سنين .
الرئيس - انتہ مش عاوز تدخل حرب .

سراج الدين - أنا لم أرد دخول الحرب .

الرئيس - حرب عصابات حتى يعنى مش لازم تستعد لها .

سراج الدين - حرب عصابات دى نوع آخر . . أنا عاوز أشعرهم ان من غير
رضائى وجودهم عديم الفائدة وتبقى القاعدة دى الى فيها ثمانين ألف
جندى ، محاطة بأعداء ومحتاجة الى ٨٠ ألف جندى آخرين لحمايتهم .

الرئيس - يعنى اعتمدت على وطنية الافراد ؟

سراج الدين - وانا وسيلتى ايه غير كده ؟

الرئيس - ابعت ناس علشان يعملوا حاجة .

سراج الدين - بدأنا فعلا .

الرئيس - اعتمدتوا ١٠٠ ألف جنيه ولم يصرف منها شىء المتطوعين ، اتعلموا

صفا واسترح وبعدين روحوا مافيش ولا واحد منهم راح الميدان .

سراج الدين - أنا ما أردتش انى اجرح اللواء صالح حرب ولكن حتقدم مذكرة

لكم ببيان كل شىء بالاسلحة اللي اعدناها واسألوا مخازن البوليس ووزارة

الحربية احنا خدنا من وزارة الحربية باسم البوليس اد ايه . . وخذنا من مخازن البوليس اد ايه .

الرئيس - جيتم فى قرارات مجلس الوزراء فى خامسا - وقلتم ارجاء اتخاذ اى قرار فيما يتعلق بالحاكم العام . مش بناء على إلغاء المعاهدة لازم تفصله (٧٤) .

سراج الدين - ما هى دى الفكرة ، بل كانت فيه فكرة أكثر اننا نعين وزارة فى السودان . الملك يصدر مرسوم بتعيين وزراء ميستلموش زى بعضه حبر على ورق .

الرئيس - وبرزه فصله حبر على ورق (٧٥) .

سراج الدين - بالضبط .

الرئيس - طيب ما تفصله وتخليه زى المعاهدة . . وجه فى سابعا الجيش فى السودان لا يغادر السودان مهما كانت الظروف وعليهم المقاومة بالقوة الى آخر جندى ايه الاجراءات الى اتخذتوها لتعزيز القوات دى ؟

سراج الدين - ما كنش يمكن اتخاذ اجراءات .

الرئيس - يعنى ترميهم فى الاتون لغاية آخر رجل مش تدلهم الوسائل (٧٦) .
سراج الدين - ابعت له ازاي ؟

الرئيس - تامنا مقاومة القوات البريطانية اذا ما اجتازت منطقة القنال والدفاع عن القاهرة . . ايه الاجراءات الى اتخذتها للدفاع عن القاهرة .

سراج الدين - دى عند القائد العام ، احنا ما كناش عاوزين نشترك فى معركة رسمية . انما الى صدر هو اذا حاولوا دخول القاهرة لازم ندافع الى آخر رجل .

الرئيس - ما سألتوش القائد العام ايه الاجراءات الى اتخذها ؟

سراج الدين - قال لنا ان جميع ما يمكنه الحشد موجود فى الطريق الصحراوى .

الرئيس - وقفهم على الطريق يعنى .

سراج الدين - على الطريق الى ينتظر ان يسلكوه ، احنا قلنا له دافع عن القاهرة لكن ما أقدرش أقول عمل ايه ؟ وبعد كده لو دخلوا القاهرة تبقى مهمة الشعب . وأرجو أن تقدرؤا ظروفنا فى هذا الوقت .

الرئيس - يعنى لغيتم المعاهدة بدون ترتيب وبعدين فكرتم ؟

سراج الدين - مرة سألت واحد صحفى من الى كانوا معارضين بشدة لسياسة الوزارة . قلت له انت دايمًا بتكتب فى جريدتك بدون استعداد تقدر تقول ايه الخطط الى تتبعها ؟

الرئيس - انتم كنتم بتذيعوا - وأنا كنت فى صفكم عند إلغاء المعاهدة . . وما كنش وفدى ولا حاجة لانكم كنتم كل يوم بتقولوا اتخذنا لكل احتمال اهيتة واتخذنا العسدة . وانقظرنا العسدة والأهبة . مافيش . أتاريكم غشاشين .

سراج الدين - لا . . ابدا . . عمال سحبناهم . . الفدائيين .

الرئيس - انت تعرف علشان تتخذ الاهبة دى عاوزة مجلدات ينكتب فيها

- ايه الى عمله .
- سراج الدين** - لما اخش الحرب صحيح أعمل الالهبة لكن عاوز أعمل حركة شعبية . كفاح يقلق الجماعة دول .
- عضو الشمال** - ما هي تعتبر حرب برضه .
- الرئيس** - حركة زي دي عاوزه تسليح وتدريب .
- سراج الدين** - على كل حال احنا نجحنا في لفت نظر العالم كله لقضيتنا والا لا ؟
- الرئيس** - الى نجح بعض الوطنيين .
- سراج الدين** - لو الحكومة وقفت في وجههم وقبضت عليهم ماكنش يمكن يعملوا حاجة .
- الرئيس** - المفروض انك تساعد . مادام لغيتم المعاهدة لازم تسلحوهم مش الاهالي همه الى يعملوا .
- سراج الدين** - امته أعمل كده ؟
- عضو الشمال** - كان المفروض ما يفتش ولا يوم واحد . . انتم اعلنتم الغاء المعاهدة يوم ٨ أكتوبر . تاني يوم كنتم عملتم كل حاجة .
- الدفاع** - المسائل الي كانت موجودة ماكنش معقول انها تتم باصدار قرارات كتابية أو تسجيل لان الفرار ده مش كتبناه علشان نفسنا . وانما علشان يبلغ للجهات المختصة ولاكنش يمكن تسجيل هذا قبل يوم ١٦ أكتوبر . . نمرة ٢ المسألة الي أظن .
- الرئيس** - الغاء المعاهدة ناحية سياسية تتبعها ناحية عسكرية من الواجب قبل ما تلغوها تجيبوا العسكريين وتقولوا لهم اتجهنا كذا . . والا متشقوش في جيشكم ؟
- الدفاع** - لا . . ازاى .
- الرئيس** - كانوا وضعوا لكم الخطة . والا كنتم تفتكروا ان دي خطة .
- الدفاع** - أنا معايه ورقة بالخطة الي نهتم به التموين انتم سبتم المسألة . . المهم انه لما بدأت الانباء تتراعى .
- الرئيس** - احنا بنتكلم بالنسبة للمبادئ .
- الدفاع** - الحكومة تقدمت بمشروع قانون لجعل التعاون مع القوات البريطانية جنسية .
- الرئيس** - ناشدت وطنية الشعب منفتش .
- الدفاع** - مانقولش اننا لم نناشد وطنية الشعب هذا الشعب عظيم جدا . وانتم تدركون عظمتة ولكن فيه أفراد في كل دولة .
- الرئيس** - لازم تتخذ العسدة لمحاكمة هؤلاء الناس . جورج انطونيادس والثاني والثالث (٧٧) .
- سراج الدين** - كان فيه تعليمات تمنع أى سيارة تموين رايحة هناك .
- الرئيس** - مين الي كان بيمنع . . الاهالي .
- الدفاع** - الاهالي كويس أحسن منا . وانما فيه جهود لازم نقول عليها .
- أذكر ان مفتش المرور حضر لي في وزارة الحربية .

الرئيس - أنا برضه باتكلم فى المبدأ مش فى انك عملت .
الدفاع - وهو أنا كنت حكومة . . أنا كنت فرد فى الحكومة انتم بتقولوا
التموين معملتوش اجراء فيه ليه ؟ احنا عملنا مشروع قانون يمنع
التعاون .

الرئيس - طلع بتاريخ كام ؟
الدفاع - ما هى الحاجات اللى كانت مبيتة هى البلد انحرقت ليه ؟
الرئيس - انحرقت ليه ؟ مين اللى حرقها ؟ فيه فكرة فى دماغك عن الذى
حرقها (٧٨) .

الدفاع - وهو أنا سلطة التحقيق . عاوز أقول كان فيه اتجاه ان الحطة
تستمر . . واتجاه آخر بانها تنتهى الى الوثام مع الانجليز من جديد . . أنا
لم يكن لى مصلحة ان اثبت انى عاجز عن ضبط الأمن ، ومن واجبكم انكم
تدوروا عن المسئولين لان دى جناية مكررة . لانه فى سنة ١٨٨٢ حصل
ما حصل فى سنة ١٩٥٢ بالضبط . . حصل فى الاسكندرية وحتى فى
الساعة واحدة بعد الظهر زى ما حصل فى القاهرة (٧٩) .

الرئيس - بس مكنتش حاكم البلاد قاعد يلمع ضوافره فى المعركة .
الدفاع - مين حاكم البلاد ؟

الرئيس - متهيألى الناس الى قاعدين كلهم عارفين .
الدفاع - كلنا ضوافرنا مش ملمعة . احنا اتربينا على المصاطب .

الرئيس - لكن فيه واحد مرفه (٨٠) .

الدفاع - امسكوا ضوافرنا شفوها .

الرئيس - نكتفى بهذا فى الموضوع ده .

الدفاع - وفى مسألة العمال . لى كلمة ، مازالت مصر على ان ما قاله
الدكتور زكى عبد المتعال غير صحيح وانه كتب مذكرة قال فيها عكس ماقاله
فى المحكمة ولا يصح أن يقول ان العمال كلهم حرامية ؟ ؟

الرئيس - محدش قال كده .

الدفاع - قالها الشاهد .

الرئيس - قال ان بعضهم مش من عمال القنال .

الدفاع - العمال كنب فيهم تقرير انسان وطنى هو الاستاذ حسن اسماعيل
وزيرنا فى النمسا الآن . وكان عدد من ألحق بالحكومة منهم ٨١٠٠٧٣ عاملاً .
وأول اجراء ابتدوا به علشان يرجعوهم القنال ، قالوا لهم مفيش اعانة غلاء .
واللى أصدر هذا القرار الدكتور زكى عبد المتعال علشان يرجعوا تانى ،
وبعدين بعضهم لم يكن لديهم مستندات تثبت انهم من عمال القنال وهؤلاء
١٨ ألف من ٨٣ ألف مقلوش انهم مش من عمال القنال . وانما لم يقدموا
الدليل . واذا ادخلتم فى حسابكم . . وأنا قلت ان بعضهم .

الرئيس - نقفل الموضوع ده أحسن بعدين تنفتح فتحة كبيرة .

الشاهد - الاسناد عبد الفتاح حسن فى أثناء كلامه مسنى بالنسبة لموضوع
العمال . وأنا قلت ان الحكومة عينت ضعف عمال القنال . وهذا ثابت فى
وزارة الشئون الاجتماعية وادارة الميزانية ، لان لما جينا نقدر الاعتمادات

اللازمة لهم وهم مطلعينهم من القنال في أكتوبر سنة ١٩٥١ والحقوقهم بالحكومة والاجور تصرف دون اعتماد . لما جينا في فبراير وجدنا أن أجورهم ٧ مليون جنيه ، ولما بدأنا نضيق الحناق عليهم لان الميزانية فيها عجز قلنا لكل منهم اثبت انك من القنال ، فبعضهم كان يعجز ويسيبنا وتنه ماشى ، لان ما أردناش أن نصرف أى أجر لعمال القنال ويكون ما ادعاه الاستاذ **عبد الفتاح حسن** اننا طلعناهم علشان يرجعوا القنال غير صحيح . ومنافى للوطنية ، وأنا شاعر انهم بيحاولوا القاء الشبهات على غيرهم فى الوطنية ، ودى مش من الوطنية فى شىء والوطنية ليست احتكار . والاستاذ **فؤاد** كان يتهم الناس بالخيانة وهو اتهم لا يلقى بمثل السهولة دى (٨١) .

الرئيس - ندخل فى موضوعنا الاساسى . الدكتور زكى عنده كلام بالنسبة لصلة المتهم بعبود ؟

سراج الدين - عاوز أسأل الشاهد سؤال : علشان يجيب على الموضوع كله مرة واحدة . هل دعاك اندراوس وانت وزير مالية سنة ١٩٥٢ الى مكتبه بشركة البيضا لمقابلة عبود ومحاميه وتحدثتم فى شأن الخلافات بين عبود وبين وزارة المالية .

انا عندى قصص كثير لعبود ، لكن حقول الواقعة الثانية عشان يجيب عليها بالمره ، المقابلة ثابتة فى التحقيق فى أقوال عبود **والياس اندراوس** . **والياس** بيقول ان عبود اشتكى لى من معاملة **زكى عبد المتعال** - فأنا حددت ميعاد له هو ومحاميه الدكتور **زهير جرائه** . وكلمت الدكتور **زكى** وقلت له عبود حيصى فى مكتبى الساعة كذا . تقوت عليه . . . ففات على وتكلمنا وده فى جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٢ (٨٢) .

الواقعة الثانية ان عبود شاهد فى التحقيق انه ذهب الى **الدكتور زكى** سنة ١٩٥٢ ، بحدثه فى شأن الخلافات مع شركاته فالدكتور **زكى** قطع الحديث وقال له بينك وبين اندراوس ايه ؟ قال له مفيش حاجة . قال له لا دا زعلان منك . عبود قال : أبدا أنا متغدى امبارح عنده . فقال كلام هو قال كده وقال لازم تملحه .

الشاهد - بس أقرأ بأه كلامى . أنا سئلت فى التحقيق فاقراً كلامى فى التحقيق .

الرئيس - ما تجاوب انتة بدل ما نقرأ .

الشاهد - هو لو كان قال السؤال دون تلاوة محضر كنت أجاب لكن مدام قرأ يقرأ بقية المحضر .

سراج الدين - المحقق سمع الرواية من شاهد آخر خلاف عبود .

الرئيس - مين الشاهد الآخر .

سراج الدين - الاستاذ محمد حلمى .

الشاهد - قلت لى بقة .

سراج الدين - خلينا هادين .

الشاهد - أنا هادى قوى .

سراج الدين - وقال عبود أنا لاندھاشى اقلت لكريم ثابت تانى يوم ،

ازاي الياس اندراوس يقول كده ، الدكتور زكى عبد المتعال قال كيت وكيت .
وفى نفس اليوم سئل كريم ثابت ايه اللي قالوا لك عبود . فقال نفس
العبارة .

سراج الدين - سؤال آخر . . هل كان الاستاذ رشدى نعمان زوج اختك
معاون ادارة ونقل الى وزارة المالية وانت وزيرها وارتقى بالاختيار .
الشاهد - مادام دخل المسائل الشخصية تبقى المسائل المهمة انتهت وده
دليل الضعف .

سراج الدين - انت ما خلتش حد ما خلتش عليه ، والله أعلم . أنا دفاعي كله
قائم على علاقتك بالياس اندراوس ، ويهمنى أن أقول للمحكمة ايه العلاقة
بينك وبينه علشان أصل لما حصل بعد ذلك . . رشدى نعمان كان معاون
ادارة درجة سادسة ونقل للمالية . سنة ١٩٥٠ ورقى بالاختيار فى المالية .
مش بالاقدمية ؟

الشاهد - ترقية عادية وباللجنة ، عرضت على لجنة شئون الموظفين .
سراج الدين - أنا أقول رقى بالاختيار مش بالاستثناء .
الرئيس - الاختيار له نسبة معينة وبعدين الاقدمية .
سراج الدين - فيه درجات للاختيار ودرجات للاقدمية . وهذا الموظف رقى
بالاختيار على أساس امتيازه ، وبعد ترقيته عين عند عبود فى شركة السكر
بمرتب كبير والدكتور زكى وزير مالية . بمرتب ضخمة .
الشاهد - أخرجه امته عبود ؟

سراج الدين - لما انفصل راشدى عن زوجته .
الشاهد - ولما كنت خارج الوزارة (٨٣) .
الرئيس - قبل ما ندخل فى الموضوع . كنا طلبنا من الادعاء ضم المعلومات
الخاصة بالوفد الذى سافر لهيئة الامم المتحدة برياسة الدكتور محمد صلاح
الدين . تقدر تدينا صورة واضحة عنها .
المدعى - وردت هذه المعلومات من وزارة الخارجية وهى عبارة عن مذكرة
اجمالية عن الوفد الذى سافر الى نيويورك فى سبتمبر ١٩٥٠ وشكل طبقا
لقرار مجلس الوزراء فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٠ والوفد برياسة الدكتور
محمد صلاح الدين والاعضاء هم ، الرئيس الدكتور محمد صلاح الدين وزير
الخارجية والاعضاء الاستاذ محمود فوزى ممثل مصر فى مجلس الأمن (٨٤)
والاستاذ محمود حسن سفير مصر السابق فى أمريكا والاستاذ أحمد جلال
عبد الرازق وزير مفوض بوزارة الخارجية . وجفرى غلى أعضاء ، والاساتذة
عبد المنعم مصطفى والدكتور محمود عزمى (٨٥) وأحمد فراج طايح (٨٦)
ومحمد عبد العظيم خليفة ملحق جوى والدكتور حامد سلطان مستشارين
للوفد وحسن كامل سكرتير أول الوفد وكان مديرا لمكتب وزير الخارجية وعلى
ربن العابدين ومحمود رياض وموريس فهمى ويوسف الغمراوى وأحمد عنان
سكرتيرون .
كما أتشرف بأن اعرض عليكم أمر آخر بالحاق امين المحفوظات اميل منصور
وشريف عزيز بالوفد .

وبيانا للشطر الأول ضم لعضوية الوفد الاستاذ محمد كامل سليم وذلك بقرار صدر في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وضم وحيد رافت ويوسف الميهلمي بقرار صدر في ٢٩ أكتوبر سنة ٥٠ وضم الاستاذ محمود أبو الفتح بقرار صدر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . حقولها . قرار مجلس الوزراء في ٣٠ أغسطس ١٩٥٠ ضم الى الوفد بمقتضى هذا القرار الضابطان محمود السباعي (٨٧) ومحمود الشافعي .

عمل مكتب للدعاية تحت اسم مكتب الاستعلامات برئاسة الاستاذ حسين كامل سليم اعتمد له ٢٠ ألف جنيه من اعتماد الدعاية للخارج وضم له عيسى نخله ومحمد يحيى وعبد الحميد الاسلامبولي (٨٨) .

فيه كشف تفصيل فتح له اعتماد ٠٠٠ والاعتماد بتاع وفد باريس بتاع دورة ١٩٥١ الذي شكل بقرار ٢١ - ١٠ سنة ١٩٥١ برئاسة الدكتور محمد صلاح الدين ، وعضوية الأساتذة محمود فوزي واندراوس يونان وأحمد جلال الدين عبد الرائق وعبد المنعم مصطفى وأحمد رمزي ومحمود عشري وفؤاد الفرعوني وحامد سلطان ، والدكتور أحمد موسى (وخبراء القسائمقام اسماعيل شرين (٨٩) على زين العابدين حسن وعلى كامل فهمي وعبد الحميد (سعود) .

مذكرة وزير الخارجية أوضحت نظم الصرف من هذا الاعتماد وهي تسعة جنيهات يوميا للرئيس والاعضاء والملحقين الآخرين سبعة جنيهات يوميا ، أما الساعي فيمنح بدل سفر قدره ثلاثة جنيهات ونصف ، وأشارت مذكرة الوزير الى أن بدل السفر يبدأ بمجرد مغادرة المذكورين القطر وينتهي بعودتهم للبلاد . وهناك قرار وزارى آخر يضم هؤلاء الموظفين الى الوفد وهم أحمد محمد المسيرى وموريس فهمي وعبد الحميد الاسلامبولي ومحمد رياض وفؤاد خزام واسماعيل فهمي (٩٠) وأحمد وجيه مرزوق وعادل فاضل وأحمد عثمان وراغب زكى كما الحق بالوفد السيد محمود الشافعي والسيد محمود السباعي الضابطان على ان يعاملوا من جهة فئات بدل السفر طبقا لقرار المجلس .

ونلا المدعى قرارا آخر لوزير الخارجية بناء على تفويض من مجلس الوزراء بالحاق السيد نور الدين عبد الله الفراش بالوزارة ضمن الوفد ، وكذلك قرار آخر بالحاق محمد يحيى عويس (٩١) المدرس بكلية التجارة بجامعة ابراهيم الرئيس - والمدرس ده حيدرس ايه هناك ؟

المدعى - وصدر بعد ذلك اعتماد قرار بفتح اعتماد اضافى فى ميزانية ٥١ - ٥٢ بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه وصرف من هذا الاعتماد ٤٢٣٤٠ جنيهها و ٧٨١ قرشا فى البدل ونفقات ، وأجور وانتقالات . الوزارة اتبعت ذلك بكشف عن بيان المصاريف السرية فصرف : ٥ آلاف جنيه فى ٣١/٨/١٩٥٠ نيويورك و ٧ آلاف جنيه فى ٢٧/٨/١٩٥٠ نيويورك وألفا جنيه فى ٢٨/١١/١٩٥٠ لندن و ٤٨٧٥ جنيه فى ٢٤/١١/١٩٥٠ لندن ٠ ألفا جنيه فى ١٢/٤/١٩٥١ و ٧ آلاف جنيه فى ٢١/١٠/١٩٥٠ باريس . ٤ آلاف جنيه فى ١٦/١٢/١٩٥٠ باريس . فيكون المجموع = ٢٩٨٧٥ جنيه .

أما البيان التفصيلي لمن رافقوا وزير الخارجية في سبتمبر سنة ١٩٥٠ بصفة رسمية ، فهم الاساتذة محمود فوزى ومحمود حسن وأحمد جلال عبد الرازق وجفرى غالى (نائب) وعبد المنعم مصطفى والدكتور محمود عشرين وأحمد فراج طابع وقائد الاسراب محمد عبد الحليم خليفة وحامد سلطان ، وحسين كامل سليم وعلى زين العابدين والقائمقام محمود رياض وموريس فهمى ويوسف الغمراوى وأحمد عثمان واميل منصور وشريف عزيز ومحمد كامل سليم ووحيد رأفت ويوسف كمال الميهلمى ومحمود أبو الفتح وعبد الحميد غالب ومحمود الشافعى ومحمود السباعى وهما ضابطان بالداخلية والدكتور محمد على نشأت ونور الدين محمد عبد الله الفراش بالوزارة . يعنى الى قائلوا يبقوا ٢٦ و ٤ مكتب استعلامات وهم حسين كامل سليم وعيسى نخله وعبد الحميد الاسلامبولى ومحمد يحيى ٠٠٠ دول يبقوا ٣٠ لحد دلوقت فيه ثمانية آخرون فى مكتب مصر الدائم وهم حسين رشدى وأحمد محمد المسيرى وعبد الحميد عبد الغنى (٩٢) ومحمد رياض واسماعيل فهمى وعمر زكى غباشى وعبد الله فكرى وعبد الوهاب سيد داود . بقوا ٣٨ .

المدعى - وهناك مصاريف أخرى صرفت من المصاريف السرية لمدوبى الصحف .

الرئيس - سمعنا دول علشان حضرات الصحفيين يسمعوا ؟

المدعى - صرف للسيد عبد الحميد سرايا مندوب الاهرام ٩٩٤ دولارا .

وحسين فهمى مندوب الزمان ٩٤٤ دولارا . ومحمد رفعت مندوب المصور ٩٩٤ دولارا . ومشرقى عزيز عن المقطم ٩٩٤ دولارا . ومحمد صبيح عن الاساس ٩٩٤ دولارا . وكمال عبد المنعم مندوب عن رأى العام ٩٩٥ دولارا .

الرئيس - وفين رأى العام ده ؟ (٩٣) .

المدعى - والله أنا مش فاهم . الامير المليجى مندوب صوت الامة ١٦٥٩ دولارا .

الرئيس - وده امتياز له علشان صوت الامة ؟ (٩٤)

عبد الفتاح حسن (مداعبا) - موش اسمه الامير يبقى ياخذ زيادة ؟

الرئيس (للدفاع) - انتم كنتم يتفرقوا فلوس ؟

المدعى - والاستاد أحمد أبو الفتح (٩٥) مندوب المصرى ١٧٥٩ دولارا ، وعبد القادر حمزة مندوب البلاغ ٢٦٦٠ وعبد الحميد الحديدي مندوب الاذاعة ١٣٧٣ دولارا ، وعلى عبد العظيم مندوب النداء ٢٥٧٤ دولارا ورمسيس نصيف مندوب الاخبار ٦٦٩ دولارا ويوسف حبالى (مصور) ١١٤٤ دولارا ويكون مجموع هذه المبالغ . بما يساوى بالعملة المصرية ٦٢٢٧ جنيها . وهناك المرحوم الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية وحرر الدكتور محمود عزمى وحرر الاستاذ حسين كامل سليم وقد سافرن على نفقة الحكومة وذلك طبقا لاحكام البند ٣٤ من لائحة شروط الخدمة لرجال السلك الخارجى .

الرئيس (للمدعى) - كام بقوا دول .٠٠ مجموعهم يعنى ؟

المدعى - دول ٣٧ وفيه ١٣ فى كشف آخر وفيه ٣ سيدات .

الرئيس - بالضبط يبقم ٥٤ . فيه اسماء ثانية ؟

المدعى - عن وفد دورة باريس بصفة رسمية رافق الوزير . الدكتور محمود فوزى والاستاذ عدلى اندراوس . وكرم الدكتور محمود فوزى وأنجاله وذلك طبقا للبند ٣٤ من لائحة شروط الخدمة لرجال السلك الخارجى ودى هيه البيانات بالتفصيل .

الرئيس - ده جيش جرار يعنى كانوا عاوزين يعملوا غزو ؟ (للشاهد) الشاهد يجيب على أسئلة المتهم بقى ؟

الشاهد - قبل ما اتعرض لاسئلة المدعى عليه الخاصة بى سواء من الناحية الشخصية أو العامة . . . أعود الى جلسة يوم الخميس الماضى فهناك نقطة وقفنا عندها وكنت لم انته منها بعد وهى قول المدعى عليه بأننى أمرت البنك الاهلى بأن يصرف للجيش الانجليزى . . وأنا فى الوزارة ٨٠ أو ٨٥ ألف جنيه وظل الادعاء قائما لانى طلبت البيانات بشأن هذا الموضوع فهل البيان ده جه .

سراج الدين - أذكر انى قلت ان المبلغ صرف فعلا ، والشاهد طلب يوم محدد للصرف فاحنا رحنا نجيب التاريخ ، ولسه بنبحث انمنا أنا يهمنى أن أسأل الشاهد الواقعة دى حصلت ولا ما حصلتش ؟

سراج الدين - اذا وافقت الهيئة الموقرة على تكليف الادعاء بطلب هذه البيانات من البنك الاهلى كان بها .

الدفاع - المهم ان الواقعة حصلت بعد يوم ٨ - ١٠ سنة ١٩٥٢ واعتمد التمويل .

المدعى - يقول البنك الاهلى فيه أوراق كثيرة وأنا عاوز أعرف بالضبط الواقعة حصلت امتى علشان أقدر أسأل .

سراج الدين - الاوراق موجودة بالبنك الاهلى فى المدة الواقعة بعد ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ و ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٢ وهى بمبلغ ٨٠ ألف جنيه .

الشاهد - أنا عاوز صورة من مذكرة صرفى لهذا المبلغ المشار اليه وايه الاسباب . وبناء على أمر من صرفت هذه المبالغ من البنك وهل هذه المبالغ يقوم البنك بصرفها جريا على المعتاد أم انها صرفت بصفة استثنائية ؟ وهناك نقطة ثانية حدثت فى جلسة يوم الخميس الماضى أريد أن أسأل المتهم عنها وهى هل لا يزال الاستاذ **فؤاد سراج الدين** مصرا على ما قاله يوم الخميس من انه رفض تمويل بنك باركليز بمبلغ ٣ مليون جنيه فى أكتوبر سنة ١٩٥١ . **فؤاد سراج الدين -** أنا مصر على ان ما قلته يوم الخميس الماضى من أن الدكتور زكى سعد حضر الى بوزارة المالية وعرض على طلب المبلغ ولكنى رفضت وقلت اذا كانوا عاوزين يتمولوا فيجيبوا فلوس من لندن أو الخرطوم وعلى كل حال فالدكتور زكى سعد موجود ويمكن لهيئة المحكمة الموقرة أن تسأله فى هذه النقطة ثانية .

الرئيس - المسألة دى مسألة أرقام والاوراق موجودة .

الشاهد - يستطيع المدعى عليه أن يقول لنا انه وهو وزير مالية ورئيس اللجنة العليا للائتمان والصرف وافق فى شهر ١٠ سنة ١٩٥١ على فتح اعتماد لبنك باركليز بـ ١٢ مليون جنيه والا ايه ؟

الشاهد - لسراج الدين - انت بتقول انك رفضت تمويل بنك باركليز فأنا بسألك .

سراج الدين - بس التاريخ ده قبل الغاء المعاهدة والا بعده أنا اللي افكره ان المسألة دي كانت في أول أكتوبر والغاء المعاهدة كان في ٨ أكتوبر .

الرئيس - يعني مكنتش عارف انك حتلغى المعاهدة ؟

الشاهد - أنا اعترف بواقعة التمويل بـ ٣ مليون جنيه اديتها لبنك باركليز في مارس ٥٢ وانت بتقول انك رفضت فادى واقعة بـ ١٢ مليون جنيه عملتها انت في أكتوبر ١٩٥١ .

سراج الدين - أنا حأجل الرد لغاية لما تيجى البيانات .

الشاهد - بعد ذلك أنا سأنتقل لموضوع غير ده ، وياين ان المسألة حقتشعب خالص وفيه مسائل عامة ومسائل شخصية أكثر من الخاصة .

الرئيس - خدوا راحتكم قوى (٩٦) .

الشاهد - فؤاد بيقول ان انت مسبتش حسد الا لما شرحته في المحكمة ... وأنا لا أقول الا الواقع واللى أعرفه ويجوز دى نقطة من بحر ما أعرفوش من أعمالكم ... أنا بشرح وبعطى الحقائق ... وقائع لكم أو عليكم ... وللهيئة الحكم الاخير . في مسألة عبود يوم الخميس ... اثار فؤاد نقطة وهي نقطة متابلتى لعبود في مكتب **الياس اندراوس** بشركة البيضسا وبعدين النهارده اثار نقطتين لانه يظهر اشتغل من يوم الخميس للسبت .

سراج الدين - ده كله مكتوب .

الرئيس للشاهد - وانت ما جبتش تمويل وياك ولا حاجة ؟

الشاهد - أبدا أنا أقدر اتكلم من ذاكرتى بدون أوراق ولذلك أنا باطلب المستندات الرسمية ... وفيه بعض الوزراء بيخدوا صور من كل الجوابات اللي بيوقعوا عليها في بيوتهم .

بمناسبة الجوابات دي أنا أذكر واقعة سمعتها في صدر شبابى هي أن مفاوضات سنة ١٩٢٠ اللي أجراها الرئيس السابق **مصطفى النحاس** لما خرج من الوزارة أخذ محاضر المحادثات والوقائع كلها معاه وصدقى لما تولى الوزارة بعده ، قعد يطالبه بها علشان بيعتها له وهذا المثال أذكره على سبيل الاستشهاد من ان الرسميين ياخدوا الاوراق الرسمية وياهم .

الاستاذ فؤاد سراج الدين أثار يوم الخميس مسألة والنهارده تانى أثار مسألة ثانية هي الخاصة بجوز اختى ، وأنا استسمح الهيئة أن اتناول المسائل التي ذكرها عكسا لا طردا علشان اصفى المسائل الشخصية قبل ما نتكلم في المسائل الاخرى .

الاستاذ رشدى نعمان كان زوج اختى وهو فى الوقت نفسه ابن عم والدتى حصل على ليسانس سنة ١٩٣٨ أو ١٩٣٩ واشتغل في الحكومة معاون ادارة في الداخلية وسنة ١٩٥٠ نقلته من الداخلية بموافقة فؤاد وقد تفضل بها مشكورا نقلته للمالية لانه أمضى أكثر من عشر سنين في الدرجة الثالثة ويظهر ان الداخلية كانت مخنوقة في الدرجات . ويحضرني في ذلك الوقت اننى قلت لفؤاد بضرورة ضغط الميزانية وفي اليوم الثانى طلع تصریح من

فؤاد باعتباره وزير الداخلية جاء فيه ان وزارة الداخلية قررت انشاء درجات عدد ١٠٠ لواء ٠٠ وعدد ١٠٠ فائز من ذلك كان منافيا منه للاقتصاد بتاعى فى ضغط الميزانية ٠ أنا نقلته للمالية وفعلا أخذ الدرجة الخامسة بالاختيار زى ما قال **فؤاد سراج الدين** ودى تيجى باقرار لجنة شئون الموظفين الى تبحت حالة الموظف وباريخ بخرجه وأقدميته فى العمل ٠ هذا الشخص رعب بعد ذلك أن يترك العمل بالحكومة ، وهو فى الوقت ده كان فى الدرجة الخامسة وبيأخذ على ما أذكر ٣٥ جنيه بعلاوة الغلاء ٠ ورى اى شاب يحب العمل الحر تقدم الى الاعمال الحرة فتلقفه فى ذلك الوقت **عبود وعينه** فى شركاته بمرتب قدره ٨٠ جنيه شهريا ٠

الرئيس - (مبسما) - يعنى تلقفه عبود علشان انه قريب وزير المالية ؟
الشاهد - وبعد كده أنا خرجت من الوزارة أو أخرجت منها فى أواخر سنة ١٩٥٠ وفى سنة ١٩٥١ زى أنا مخرجت من الوزارة عبود أخرج من عنده جوز اختى ٠ طبعا ٠ والحمد لله الى عبود عين عنده موظف درجة خامسة لان عبود زى البلد متعرف عنده ناس من أكبر الناس فى البلد فى شركاته ورؤوس كبيرة ، كرؤساء حكومات وحتى أكثر من رؤساء الحكومات فالحمد لله الى جت فى الموظف الصغير فعينه وأنا وزير وأخرجه بعد مخرجت من الوزارة سنة ١٩٥١ ، وفؤاد يريد أن يوهم ان عبود اخرج جوز اختى علشان يرضينى لانه كان طلق اختى ، يعنى عبود صافى قوى ويأيه ، ازاي ان عبود الى خد جوز اختك علشانك يرفده ٠٠ نكاية فيه لانه طلقها وانى اقرر لكم ان **رشدى نعمان** لم يطلق اختى الا فى أوائل سنة ١٩٥٣ وغدا سأحضر لكم قسيمة الطلاق ، اذن عبود أخرجه سنة ١٩٥١ ، زى أنا مخرجت من الوزارة والحمد لله الى أخرجه وأنا كنت مش راضى اتكلم فى المسائل الشخصية ، ومادام فؤاد تكلم فى الاشخاص والاقارب والعائلات الى عينهم أنا حاساله سؤال عن مسألة تعيين واحد من قرايبه بل مسألة تخص تمويل مدينة بأكملها ٠

هل صحيح انتزعت تمويل دمياط بالدقيق من بنك مصر وأعطيته **لامين الشامى** جوز عمك ؟

سراج الدين - لم يحصل ٠

الشاهد - وأمين الشامى أظن ان موضوعه نشر فى الجرائد ، ولم يرد عليه **فؤاد سراج الدين** ، وهذا الشخص كان تاجر أحذية وأشهر افلاسه ٠
سراج الدين - لم يحصل أى تدخل منى مطلقا فى هذه المسألة وبنك مصر موجود واتحدى أيا كان ان يقول انى تدخلت فى هذه المسألة بصفة مباشرة أو غير مباشرة وهذا الموضوع أثير فى الصحف سنة ١٩٥٢ وكتبت ردا عنه وأرسلته لجريدة « **المصرى** » ولكن الرقابة منعت نشره وكان الدكتور زكى عبد المتعال فى الوزارة وسأحضر للمحكمة صورة الرد كما منعت الرقابة ٠

الرئيس - فى حاجة شخصية ثانية والا واحدة بواحدة ٠

الدفاع - مش واحدة دى واحدة غلط ٠

الشاهد - المسألة الثانية الى قالها فؤاد وهيه الثانية فى الطردى والعكس

هي واقعة التمليح واني قلت لعبود (ملح اندراوس) .

الرئيس - علشان يبقى سردين يعني ؟

الشاهد - الحمد لله فؤاد قال لي أو قال في التقرير الأول اسم الشخص الى نقل له في التحقيق الكلمة دي لاني مكنتش اعرف من اللي قالها لاني شكيت في هذا .

قال انه محمد حلمي . . أنا يا فؤاد مكنتش عاوز أتكلم ولا أشرح . انت الي السبب وبمناسبة محمد حلمي هذا ، أنا مكنتش عاوز اتعرض له حلمي قال في محضر التحقيق وسألت فؤاد قال في يوم ١٤/١٠/١٩٥٢ وأنا في الوقت ده كنت في المدرسة الثانوية (٩٧) ومحمد حلمي كان موجود وكان مندوب الحكومة في البورصة الى فبراير سنة ١٩٥٢ . محمد حلمي هذا كان موضع ثقة فؤاد سراج الدين وهو وزير المالية وله دور كبير جدا في مضاربات القطن وورد اسمه في القائمة التي احيلت الى محكمة الغدر وله اعمال كثيرة في هذه الناحية ثابتة في التحقيقات وانا تركت الوزارة في فبراير ، وفي ثاني وزارة لعلي ماهر (٩٨) انا أوقفت محمد حلمي وأحلته على مجلس تأديب وشرع في التحقيق معه .

وبعد ذلك تولت لجنة التطهير في ابريل سنة ١٩٥٢ اللجنة الثانية في التحقيق ، وده هو مندوب حكومة في عهد فؤاد وكان يتصل بوزير المالية رأسا ويتلقى تعليمات البورصة من فؤاد دون المرور على وكيل الوزارة . لدرجة ان تجار القطن غير فريق الصعوديين ، وسماسرة البورصة ورئيس القومسيون عقدوا اجتماع في فبراير سنة ١٩٥١ في وندسور ، وراحوا يشتكوا لفؤاد من محمد حلمي لانه في البورصة هو واحد ماشى على الصعود وبیششجع فريق الصعوديين ، ولما واحد ينزل السعر يجيب ابوليس يمسكه من قفاف ويرميه بره البورصة خالص . وهذا شيء لم يسبق له مثيل في تاريخ البورصة ان مندوب الحكومة يقبض على الناس ويرميهم بره وكان مكتبه في البورصة ملتقى للمضاربين والسيدات الي بيشتركوا في المضاربة ولا كنش فيه مندوب حكومة بيعمل كده وأكثر من هذا محمد حلمي علشان يجيب فريق الصعوديين ، ويخليهم يضاربوا على الصعود الي هوو فريق خوري وشركاه لما فريق النزولين انقلبوا صعوديين ، وأوعز الى شخص من المشتغلين ان يعمل لمحمد حلمي حفلة تكريم وهذه الحفلة ونفقاتها في أوراق لجنة تطهير القطن والعجيب في الامر ان محمد حلمي يقف خطيبا في الحفل ، ويقول وهو كمندوب الحكومة أقدم لكم الوطني العظيم خوري المضارب على الصعود ، ويتضح ان الشخص الى عمل الحفلة دي كلفها ٣٠٠ جنيه وقد سجل شريط لمحمد حلمي في خطابه وأظن قدمه في التطهير وقد سمع هذا الشريط بعدما أنكر محمد حلمي .

الدفاع - احنا بنسمع الحاجة دي لأول مرة .

الرئيس - احنا قلنا خدوا راحتكم قوي .

سراج الدين - احنا بنقول على الشريط . هل فيه شريط .

الرئيس - علشان نفهم والرأي العام يفهم أيضا عاوزين تشرحلنا واجبات مندوب الحكومة في البورصة وهل له حق يمسك الناس ويرميهم بره .

الشاهد - نظام البورصة يختلف فى أى بلد من بلاد العالم . بعض البلاد البورصة فيها جمعية خاصة من التجار زى بورصة لندن ، وبعض البلاد الثانية البورصة جمعية خاصة وحكومية يعنى خاصة وفيه اشراف من الحكومة وفى بعض البلاد البورصة حكومية خالص احنا بورصتنا من يوم ما انشئت بورصة الكونتراتات . . ولا مؤاخنة يظهر انى انسى نفسى واعتقد انى بحاضر . بورصة اسكندرية تعتبر أول بورصة فى العالم للكونتراتات انشئت سنة ١٨٦١ ، انشئت بعدها نيواورليانس ، ثم بورصة الهافر وليفربول فهى تعتبر أول بورصة كونتراتات واللى جعلها مزدهرة وقوع الحرب الامريكية والقطن الامريكى امتنع وروده لاوروبا وازدهر السوق فى مصر (١٩) البورصة دى استمرت حرة وبعد كده انشئت بورصة البضاعة الحاضرة سنة ١٨٨٢ بمينا البصل وهى بورصة حرة . جماعة تجار الصادرات والمحاصيل ، تم انشاؤها للتعامل الحاضر وبورصة الاوراق المالية انشئت سنة ١٨٨٢ كانوا الاول يجتمعوا فى قهاوى اللى من ضمنها النيوبار . الحكومة سابقتها من غير ضابط ولا رقابة الى ان حصلت ازمة البورصة وبدأت بكارثة سنة ١٩٠٢ اللى حدثت فى الخارج وبدأت فى امريكا بأفلاس شركة سكك حديدية . وصلت الى مصر وكان فيه مضاريات على أقصاها فى مصر حتى ان كرومر قال مافيش شخص مصرى مابيضاريش . الحكومة وجدت انى لابد من تنظيم البورصات وصدر تشريع ١٩٠٦ وعدل فى عام ١٩١٧ ثم انشئت لجنة عملت نظام للكونتراتات ثم غير النظام ده كما فعلت اثناء الحرب الاولى والحرب الاخيرة . . بدأ تتدخل الحكومة المصرية . ودى تعتبر هيئة عامة والاشخاص اللى بيتعاملوا فيها لابد لهم من تنظيم الشروط الخاصة بهم ويكون فيه مندوب من الحكومة وظيفته انه يراقب احترام ووائح البورصة . واما وجد مخالفة حتى فى اجتماع لجنة البورصة له حق الفيتو . . مش فى البورصة وهيه بتشتغل . . وده بيقول اتعامل بكذا . . ودا بيقول اتعامل بكذا . . مش فى الزبطة دى . انما فى لجنة البورصة المندوب بيقول فيتو . . يوقف كل شىء لغاية ما يرجع لوزير المالية .

الرئيس - هل فى اللائحة ضرب شلاليت ؟

الشاهد - لا . . ولا من اختصاص مندوب الحكومة . لان الحكومة من اشرافها قالت نسيب التجار ، التاجر لما يضغطوا عليه ما يشتغلش . قالت لجنة البورصة هى اللى تنظم العمل ، وعندى مندوب يبقى يبلغنا المخالفات . . وأنا يا وزير المالية اعرف شغلى مع اللى يخالف النظام الداخلى للبورصة . . . لجنة البورصة هى اللى تتكفل بحماية النظام اثناء التعامل فى المقصورة . . لان الجمهور لا يدخلها انما فيها سمسرة فقط البوليس والضبط والربط فى المقصورة موكول للجنة النظام . . . ولم يحصل انها استدعت البوليس ودخل البورصة أو واحد مسك واحد . . . وطلعوه الا فى هدوء . . اذا ارتكبت مخالفة يسحبه باشارة منه . . انما مندوب الحكومة كان يجيب البوليس ، وبرضه يرميه بره وظيفة مندوب الحكومة مش التجاوز واساءة استعمال السلطة . . اللى كان يرتكبه الاستاذ محمد حلمى .

السمسرة والتجار فى اسكندرية راحوا أوتيل وندسور . . وكا فيه الاستاذ

فؤاد سراج الدين في اسكندرية .. لتوديعه لبعض أقاربه وراحوا يشتكوا له من تصرفات الاستاذ محمد حلمي .

استمع اليهم ويعد كده قام .. وخذ حلمي تحت باطه وقال لهم .. ده موضع ثقتي والتصرف ده ضد حلمي اللي قال في تحقيق لجنة القطن وأنا معتقل في ١٤ أكتوبر .. ان عبود قال له .

سراج الدين - ما قالوش .. لا ..

الشاهد - ما عرفش .. اهو بينه وبين عبود .

سراج الدين - اللي حصل بعد حديث زكي مع عبود .. راح كريم وقال لي الواقعة في خلال حكومة زكي . ومحمد حلمي .. عرف منى كان فيه حملات كثيرة علينا .. وأحاديث من الدكتور زكي عبد المتعال .

الشاهد - أنا ما عملتش .. غير حديث واحد في ٨ فبراير عن القطن والميزانية .

سراج الدين - الحملة كانت على سياسة الحكومة .. وتشمل كل هذه المسائل .. أنا .. كنت رديت . والتحقيق بتساع لجنة القطن أخذ قبل ٢٢ يوليه اتجاء معين .. وبعد ٢٢ يوليه اتجاء آخر .. ومحمد حلمي لما سئل قال الواقعة دي .. قال حصل تغيير .. والياس اندراوس كان صديق للدكتور زكي فقال له .. الواقعة دي ، والمحقق قال له مين اللي قال لك .. قال سراج الدين .. سئل عبود .. فعبود قال حصل .. وأنا قلت كريم .. راحوا سألوا كريم .. وسألوني .. قلنا كما حصل .

الشاهد - قبل ما أنسى الاستاذ فؤاد بيلقح بيقول تحقيق القطن اتخذ اتجاء قبل ٢٢ يوليه واتجاء آخر بعد ٢٣ يوليه . أنا رديت على ذلك ان لجنة التطهير بدأت عملها في أبريل . وروينا ازاي انه قبل لجنة التطهير واحنا بنشتغل في اعداد التشريعات خفنا .. على مستندات القطن فبعطنا .. سرا ثلاثة من مفتشى الضرائب وبقوا يجيبوا الكشف .. فيها رجال - الحاشية . وكنت اخدها معايه بيتي . وملت أربع شنط . الملك كان بيقول اني بدور على رجال الحاشية . وبعث مأمورين ضرائب ختموا أوراق محرز وعلى يحيى وفرغلي . كلموني عن مسألة مأمورين الضرائب . كل ده ستار علشان اتم الأوراق ثم سلمت الأوراق للاستاذ على علوبه . وسلمها لرئيس لجنة التحقيق أمامي . رئيس لجنة التحقيق جاني مكتبي في الوزارة ومعه الكاتب لأخذ أقوال في مضارببات سنة ١٩٥٠ وأدليت بأقوال ليلة بأكملها واليوم التالى بأكمله . أثناء ذلك قلت لرئيس اللجنة : أنا أحب أقول نقطة لازم تعريفها .. وافته بتحقيق وقلت له قدام الكاتب حصل من الملك كذا .. وكذا يوم ٦/٨ وانه وجه لي .. ألفاظ كيت .. وكيت .. قلت له ده يوم ١٩٥٢/٥/٣ ، والملك موجود .. وسلمته أوراق المضارببات بما فيها ما يختص بالياس اندراوس . والحاشية . والمحقق ده كان زميلي وقال لي .. أقول لك كزميل أنا ما قدرش أدون الواقعة دي .. فقلت طيب .. أنا أقولها علشان تضعها في ذهنك ولذلك في أكتوبر ، وأنا في المعتقل جاني خير الدين وهو رئيس لجنة التطهير .. وقال الواقعة بتاعت الملك ايه ! .. وكان موجود بعض حضرات الضباط قلت تتذكر ان أنا قلتها لك يوم ٥/٣ وافته ما كتبتهاش

واذا حببت تدونها النهارده اتفضل . . فملتها له والاستاذ فؤاد سراج الدين والوفدين كانوا فاكرين ان تطهير البورصة موجه ضدهم . . ولكن احنا جبنا من كل الاحزاب وغيرهم . . ورجال السراى طبقا للاوراق اللى تسلمتها فى أربع شنت . وكان عبد العزيز ماشى فى التحقيق بهمة الى أن خرجت وزارة نجيب فى المرة الاولى . . وقدمنا الاستقالة فى ٢٨/٦ . . وجت وزارة حسين سرى وعلى ما أظن وزير العدل أعطى التعليمات للجان التطهير بأن تقف فى عملها ووقفت . . لان وزارة سرى كان فيها .

الدفاع - أظن الدكتور على بدوى كان وزير عدل .

الشاهد - أنا ما ذكرتش الاسماء . اللى ثابت من محاضر التطهير ان بعدما خرج الهلالى أوقف عملها .

الرئيس - نسيب العملية دى . . وانتقل لواقعة ثانية .

الشاهد - ملخص النقطة دى ، ان الوفدين كانوا معتقدين ان حسين سرى بيعمل لصالحهم . ويوم ما خرجت وزارة نجيب الهلالى من الحكم فرقوا فى بيت النحاس شربات ومارون جلاسيه ولما استقالت وزارة الرئيس السابق حسين سرى قبيل الحركة ورجعت وزارة الرئيس السابق نجيب الهلالى ليوم واحد احنا رحنا اسكندرية يوم ٢٢ يوليه وحلفنا اليمين فى الاسكندرية وبعد الظهر رجعت للبيت . اللى بلغنى ان رئيس لجنة التطهير راح ليلة ٢٣ يوليو فى بولكى وقعد يشتغل لما عرف انى رجعت تانى . بقى ان الاستاذ فؤاد سراج الدين يستدل بانى وأنا فى الوزارة اديت تصريحات ضده . . أنا لم أعط الا تصريح فى ٨ فبراير فى وزارة على ماهر كنا جاينين بعد الحريق ولازم نشرح اللى بنعمله حضر ثلاثين صحفى وقعدوا معايا وتركتمهم يوجهوا لى الاسئلة وأنا أرد اتكلمت عن القطن وعجز الميزانية اللى قدرناه فى ٨ فبراير بعشرين مليون جنيه واتضح باعتراف الدكتور عبد الجليل العمرى فى مذكرة الميزانية لهذا العام انه ٣٨ مليون وبعد ذلك لم انشر أى شىء عن مخلوق الاستاذ فؤاد سراج الدين بيقول انى بدى حاجات ضده الواقع ان ده شعور داخلى من عنده ضدى وده حلمى اللى وصفه الاستاذ فؤاد أمام تجار البورصة انه موضع ثقتى احنا وقفناه وظل موقوفا وحتى بلغنى ان الاستاذ محمد حلمى طبع كراسة ضدى وشتيمة فيه وزعها فى اسكندرية فأدى الاستاذ محمد حلمى الى استشهدوا به فى واقعة التمليح .

النهاية أنا الكلمة دى سمعتها لأول مرة فى أكتوبر قلت أنا اللى أقول لعبود ملح اندراوس وأنا دخلى ايه؟ ما يملحوا بعض؟ وهل صلتى لعبود أو اندراوس أكثر من صلة عبود باندراوس واللى كان بيعملوا اندراوس لعبود قليل .

الرئيس - كان بيعمل حاجات كثيرة لعبود ؟

الشاهد - أظن كنت قرئت فى شهادة أظن للدكتور حافظ عفيفى فى محكمة الغدر انه مش عاوز يتكلم لان بينه وبين عبود مسائل كثير فى الواقع ان اندراوس سعى ولح فى تعيين عبود عضو فى مجلس ادارة بنك مصر باسم السراية . وهو شخص مالى طموح ومجمع شركات كثيرة حتى انه فى المعرض . . له مبنى مش مكتوب عليه شركة السكر أو شركة السماد انما مكتوب شركات عبود وكذلك له مكتب لادارتها فى عمارة الأيموبيليا مكتوب

عليه شركات عبود والعلاقة ان الشركات كلها عبارة عن شخص يحب يعمل (جروب) وانه أراد أن يسيطر على بنك مصر ده يمكن قبل الحرب أو في أوائلها رجال بنك مصر شعروا بهذا وابتدا عبود يشتري أسهمهم من السوق .

الرئيس - سرا . . ولا علانية .

الشاهد - ما فيش حاجة بتتخبى في البورصة . . البورصة ودى طريقة عملها في شركة السكر . . وفضل يشتري أسهم شركة السكر حتى جه في اجتماع اللجنة العمومية . . والاستاذ محمد محمود خليل رئيس الاجتماع ، فقام عبود وقال انتة بأى حق بتتكلم وأنا مسجل كذا أسهم فاتفصل ، واخرج الاستاذ محمد محمود خليل وقعد . . واستولى على شركة السكر . . نفس العملية أراد أن يعملها . . مع بنك مصر وشركاته .

وليس من المصلحة ان يحتكر شخص واحد كل مشروعات البلد . الانسان عمره قصير . . والمشروعات للبلد . . وباقية للبلد . . وجد انه بحسب نظام شركة بنك مصر . . الاصوات بعدد الاسهم . . هو يجمع الاسهم . . ويحضر في اجتماع الجمعية العمومية ويقول . . عندى غالبية الاصوات . . تنبه رجال بنك مصر . موش عارف المرحوم **طلعت حرب** . . والالدكتور **حافظ عفيفي** لجأوا للحكومة . . أو استشاروا الدكتور **عبد الحميد بدوي** فأعطى الراى بتغيير مادة في نظام بنك مصر . . بأن عدد الاصوات ميكونش بعدد الاسهم . فوقف عبود في زحفه على بنك مصر . وأراد أن يدخل عضوا في مجلس الادارة وله حق . كرجل مالى وعبود راجل بيخوف . ورجال المال بيخافوا من بعض وخذت الحكاية دى سنتين . وجه الياس اندراوس بأمر السراية . وقال لهم خدوا عبود .

الرئيس - ما حصلش تلميح . . في الدور ده .

الشاهد - أنا في الوسط ايه ذنبى بين أصحاب الملايين ؟ الياس دخل عبود في بنك مصر كعضو مجلس ادارة ومازال قيد التصويت موجود . وفاضل بنك ثانى البنك الأهلى . عبود عنده باكيه كبيره من الأسهم .

الدفاع : محافظ يعنى .

الشاهد - الباكية يعنى حافظة . . يعنى روزمة . دخول عبود في البنوك الكبيرة . . يعطى له أسهم لشركاته . ومع عملائه في الخارج . . راجل يشتري آلات من الخارج ولما عمل شركة السماد . . عملت له الحكومة الضمان للدولارات . . وده له قيمته في الخارج . بدأ عبود السعى في انه يخش مجلس ادارة البنك الاهلى عبود برضه يخوف . . مش سهل . مع انه في منتهى الدماثة واللفظ . . واذا تكلم لا يرتفع صوته أبدا أمام محدثه . .

الرئيس - ثعبان يعنى . . ؟

الشاهد - حاول انه يخش البنك الاهلى . بدأ محاولاته من أيام ما كنت سكرتير البنك سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ . . أذكر في جمعية عمومية اقترحت على المحافظ . انه يرضى عبود . . ويأخذه جامع أصوات . مجلس الادارة ينتخب اثنين يراقبوا عملية التصويت . ودى لها قيمتها . عبود بدأ محاولاته في انه يخش البنك الاهلى . ووقف مستنى خلو أى مركز . وفى سنة ١٩٥١

فضى مركز قطع عبود انه يخش ، انما ما كانش عارف ان اندراوس طمعان
فى المركز . ويظهر ان التلميح علشان يسبب الكرسي واندراوس هوه الى
لطش الكرسي . اندراوس عين بتدخل الملك السابق . أصحاب الاموال
بيصافوا بعض . ويعادوا بعض . بين بعض علشان احنا بره ما نعرفش .
عبود ماله مش عارف يسوى طريقه ويمشى علشان يمشى . . مع اندراوس
أقوم أنا أقول أمله .

الرئيس - اجتماع البيضة .

فى بنك مصر كعضو مجلس ادارة . ومازال قيد التصويت موجود . وقاضل
بنك تانى البنك الاهلى عبود عنده . . باكيه كبير من الاسهم .
الدفاع - محافظ يعنى .

الشاهد - الواقعة الاولى الى فؤاد بيتكلم عليها عن الاجتماع الى حصل فى
شركة البيضا حصلت سنة ١٩٥٢ وسأبدأ الكلام من سنة ١٩٥٠ لانها حلقة
مرتبطة ومكملة . سنة ١٩٥٠ لما جيت الوزارة مع الوفد فى فبراير أو يناير ،
عرض على فى الوزارة ملف وفيه خطاب من وزير المالية **عبد الشافى عبدالمتعال**
لرئيس الوزراء **حسين سرى** فى الوزارة المحايدة قبل مجىء الوفد وفيها وزير
المالية يقول ان فيه مبلغ معرفش ٢ مليون جنيه أو ثلاثة ضريبة على عبود .
طبعا مش كل المبالغ الى على عبود وما أقدرش اتذكر الرقم بالضبط وعلى
الخطاب تأشيرة من حسين سرى رئيس الوزراء فى الهامش . وأنا متذكر ان
هذه التأشيرة مكتوبة فى سطور نازلة لتحت جاء فيها (برجاء النظر أسبوعين
أو اسبوع) . مش فاكرك ، حاجة من هذا القبيل ، فى الموضوع ده أنا جى الوزارة
جديد قلت أنا لازم اطالب عبود بالمبلغ وأقوله يدفع المبلغ كله . . طلبت
عبود على طول علشان خاطرك وده أسلوبه باستمرار أنا حنزل من عندك هنا
وابعت لك مليون جنيه على طول ، نزل وما فيش وقت بسيط وأنا كنت لسه
فى مكتبى جه الشيك وجدت خبره لسه طرى والشيك باسم الدكتور زكى
عبد المتعال وزير المالية .

الرئيس - شيك خصوصى يعنى ؟

الشاهد - شيك بمليون جنيه باسمه ، حاجة لطيفة خالص . أنا قلت ياريت
حط اسمى بس بدون ذكر وزير المالية وكنت عرفت شغلى أنا . . حولت
آدى القرش صاغ لانه لو راح لعبود ماهش حيرجع واستلمت الحكومة
الشيك للحسابات وهنا حصل فصل لطيف جولى بعدها حولت الشيك بيقولوا
الشيك الكاتب حيرجعه لعبود لان الشيك ناقص ورقة دمغة قلت لهم لا فى
عرضكم ، الشيك . . وفى يوم تانى قابلت عبود وكان فيه حفلة استقبال فى
سفارة أجنبية فقال علشان خاطرك وتكريما لك بعت الشيك باسمك قلت له أنا
شاكر . انما الباقي فين ؟ قال بس امهلنى لان المليون ده أنا جمعته من جميع
البنوك وفتحوا لى اعتماد جديد فى البنك الاهلى ، البنك الى بتعاون وياه ان
عبود يدفع حاجة ثانية مفيش . عبود مسأله كثير وشركاته كثيرة شركة
البوسطة الحديوية للبواخر وشركة السكر وشركة السماد الى انشئت أخيرا
وشركة التقطير ومصانع متشابكة ومتضاربة كبيرة ومطلوبات الحكومة

متعددة ومختلفة منها استحقاق رسوم انتاج مستحقة على السكر حوالى ١٧ جنيه للطن ، ومستحقة عليه تلاقى فى وزارة اشي السكر الى تشتريه الحكومة من الخارج ، وتسلمه لعبود يوزعه ٠٠ الحكومة تدفع ثمن السكر الى ييجى من الخارج ويستلمه عبود والتمن بتاعه يرتفع ٠ ودى أرباح تجارية وصناعية ورسوم مختلفة و، أظن فيه سكر الى أخذته القوات الانجليزية وقت الحرب منا ٠ خدوه الانجليز وقالوا حنرد لكم الثمن أو نرد لكم السكر وأذكر انهم ردوا السكر لعبود دايمأ أبدأ يواجه طلبات الحكومة بطلبات أخرى نيحى نطالبه برسم انتاج سكر يقول أنا لى عندكم فرق علاوة اعانة غلاء، نطالبه بحاجة يرد بحاجة ثانية ، نطالبه بحاجات على شركة البوسطة الخديوية يقول شركة السماد عاوزه منكم كذا ٠٠ ولما لقيته بهذا الشكل يخلط الطلبات على المطلوبات وهو دائماً شركات عبود مربوطة كلها بعبود مع انها شخصيات معنوية مستقلة وهو يعلم هذا وأنا عارف ان الحسابات الخاصة بهذه الشركات منفصلة انما يجب ان يعمل هو على خلط الامور على بعضها وده كله علشان يؤجل الدفع لان ده يدى له قوة فى السوق ٠٠ الحكومة لما تكون عاوزه منى نصف مليون جنيه واخده فى ايدى وخليه معايا وأشغله فى السوق ويجيبلى مكاسب ، كل ما ياخذ الحاجات الى لنا عليها فلوس ويحقق لنفسه ربح يكون لنا عليه فلوس أكثر وهكذا يقعد يلف ٠٠ أكلمه فى شركة السكر يطلع لى فى شركة أخرى ٠٠ أخذنا نلف فى حلقة مفرغة زى ساقية جحا الى أن بدأنا نتكلم فى مسألة بنك مصر الى تكلمت عليها أمس ٠ شاف هو المفاوضات دى بدأت مع بنك مصر فحل الموضوع الخاص بالضرائب بتاعتها وكانت هذه الضرائب قد ربطت فى وزارة المرحوم **محمود فهمى النقراشي** فقال عبود انتم لازم تعاملوني زى بنك مصر وراح للنحاس والنحاس كلمنى وقاللى انت دلوقت بدأت مفاوضات مع بنك مصر قتلته أيوه ، وده بعلمك وباذنك قال طيب تعامل عبود وهو راجل صديقنا تعامله زى ما تعامل بنك مصر ؟ قلت له صديقنا ولا مش صديقنا أنا ما يهمنىش ؟ أنا يهمنى الصالح الاقتصادى القومى للبلد فقط والشركات المصرية ما تبقاش مهددة ، وقلت له لك على انى أعمله لجنة زى لجنة بنك مصر تبحث الموضوع ٠ فعملت لجنة من الفنيين بتوع الوزارة ورأست اجتماعانها الرئيسية وكان بيحضر عبود ومعاها **زهر جرانه** محاميه وبدأ الفنيون يناقشون **عبود** وبدأ عبود يدخل المسائل فى بعضها وفى الوقت الللى المفاوضات مع بنك مصر تتقدم لانه فتح كل دفاتره أمام اللجنة ، **عبود** عمل العكس رفض يورى كل حاجة يطلب منه بيانات أو كشوف ، ييجى فى الاجتماع الى بعده من غير أرقام ومن غير حسابات وفى الاثناء دى ييجى لى **عبود** يقولى انت بتقول انك يهملك الشركات القومية والاقتصاد القومى وانهم لا يتأثروا ٠ سيبك من الموظفين دول والمسائل دى تحل من أعلى ٠ قلت ازاي يعنى اجى أنا ومطلوب منك عشرة مليون جنيه أقولك ادفع خمسة ؟ الفنيين أهم موجودين واللى يقولوا عليه أمشيته ٠ يقولى عبود لا السياسة العليا تقتضى هذا ٠ اقول له قدم لنا المستندات مايقدمش ٠ فضلنا على هذا النحو لغاية ما انتقلت الوزارة فى الصيف للاسكندرية ٠ وكان استجد الموضوع اعانة الغلاء للشركات الى سبق أن أشرنا اليها من قبل ٠

تقدم عبود لوزارة التموين يقول اعانة الغلاء دى للموظفين والعمال احنا ما ندفعهاش انت يا حكومة ادفعى المبلغ وأظن المبلغ كان حوالى ٩٠٠ ألف جنيه ، وبقي عبود يدخل المبلغ ده كأنه حق له علينا وقعد يطالب وزارة التموين بهذا وانضم له فى الاثناء دى حاجات تانية على الحكومة : اعانة الزراع بتوع القصب وكانت تبلغ حوالى ٩٠٠ ألف جنيه الاخرى ودخلنا فى السكر الى استورد لتسديد اثمانه ، ودخلنا فى شركات المياه الغازية وان عبود ما بيمونهاش بالسكر الكافى ، وأظن اتكلمنا فى حكاية المولاس أيضا والمولاس على سبيل التاريخ كانت شركة كوتسكا قايمة بتقطيره وتأخذ المولاس من عبود فانشأ هو شركة تقطير تأخذ هى المولاس ٠٠ شركة كوتسكا قفلت وفلست بعد كده على طول .

الرئيس - مصير عمال كوتسكا كان ايه .

الشاهد - أظن ماحدث سأل عنهم ٠٠ كانت المسائل دى تثار فى لجنة التموين دون أن تصل الى حل وسافرنا اسكندرية فى الصيف وتسوية بنك مصر أوشكت على الانتهاء ٠٠ طول الوقت ده الرئيس السابق مصطفى النحاس يسألنى عملت ايه لعبود أقول له المفاوضات دايره وهو ماهش راضى يورينى المستندات ومفاوضات بنك مصر تتقدم ومفاوضات عبود تتأخر ٠٠ فيكون رده لايد تسوية بنك مصر تقدم لمجلس الوزراء مع تسوية عبود أقول له حاضر بس عبود يساعدنا شوية ٠٠ وان عبود يساعدنا مافيش فائدة ٠٠ لغاية ما النحاس سافر فى الصيف وليلة سفره يكرر لى الموضوع ده يوم سفره وكنا فى الميناء وكان هو مسافر على مركب عبود أظن قلت له اللجنة بنشتغل ولم تنته الى شىء قاللى احنا حطينا صباعنا فى الشق . تسوية بنك مصر انتهت وقدمتها لمجلس الوزراء وقبل تسويتها الاستاذ فؤاد سراج الدين قال أمال تسوية عبود فىن قلت له لسه ما خلصتش دى الى خلصت علشان علشان عبود ماهش متقدم فى المباحثات وانى دى تمر والثانية لما ينتهى منها نلزم .

الرئيس - ما تذكرش ان النحاس وحرمة اخذوا تصريح بمبالغ خارج القطر المصرى قد ايه ؟

الشاهد - أظن سنتها ٧٠٠٠ جنيه ويمكن التحقيق منها من مراقبة النقد .

الرئيس - اللى كان بيسرح بخروجها لآى شخص عادى أد ايه ؟

الشاهد - للشخص الواحد على ما أذكر ١٥٠ جنيه وانما يجوز التصريح بأكثر من هذا بتصريح خاص من وزير المالية لما انتهت المباحثات مع عبود وفى يوم كان عندى عبود فى بولكى وحتى لما جه عندى كان موجود واحد من الوزراء ساعتها والوزير خرج وعبود بص وقال والله نصف ابن الـ (٠٠٠) طبعا قلت له ما يصحش . أنا لما أسمع عبارة زى دى فى مكتبى وعن زميل لى ضرورى ادافع عنه . فضحك هو وقلب الحديث وقال والله أنا مسافر وحروح نابولى علشان أجيب النحاس وحرمة . وقلت يا أخى ، يعنى ماهش كفاية النحاس جاى على مركب من مراكبك استقبله فى الميناء وبس ٠٠ قاللى هـ تعرف يا فلان المركب دى حترجع بالنحاس مخصوص وغيرنا الموعد بتاعة السفر مخصوص وكان فيه محجوزة تذاكر على المركب ألغيناها .

هو قال حتكلفنى ٧٠ ألف جنيه لانها فاضية ماهش حاملة بضاعة وده علاوة انها وده أكبر مورد للمراكب لما أعمل حساب المكسب حيفوتنى بالاضافة الى تكاليف الاجور والوقود ٧٠ ألف جنيه . قلت له اشرب يا عبود . . . والله بالتعبير ده . . . وفعلنا عاد النحاس وبعد عودته فى أواخر أكتوبر واحنا فى اسكندرية ورجع الرئيس السابق **مصطفى النحاس** فى أكتوبر على المركب ، وبمجرد ما قابلته قال يعنى حكاية عبود ماخلصتش قلت له التأخير يرجع اليه قال لكن القضايا معلقة قلت له والله خليه يساعدنا والمسألة متوقفة عليه واحنا حنخلى الاجراءات القانونية تاخذ دورها . لانه جاني وكيل الجمارك على يهجت وكان مدير الجمارك بالنيابة جاب لى مذكرة رسم افتاج حوالى نصف مليون جنيه أو ٤٠٠ ألف جنيه يستجدوا . . . قال أعمل ايه . قلت لعل **بهجت** ، حافظ على حقوق الخزانة واتخذ الاجراءات القانونية جهز الملف وحوله لادارة قضايا الحكومة . . . يحصل صلح ولا مايحصل احنا نحافظ على حقوق الحكومة . ده واحنا فى اسكندرية وبعد ما رجعنا مصر فى اخر جلسة لمجلس الوزراء حضرته أنا قبل اخراجى الى هى كانت جلسة للتصفية فى الواقع قالى النحاس ما عملتش حاجة فى مسائل عبود برضه قلت له هو الى اتأخر . والسؤال الى وجهه سيادة الرئيس فيما يتعلق بعودة النحاس وحرمة سنة ١٩٥٠ من الخارج حصل فصل فيما يتعلق بالامتعة الى جابوها .

فى الوقت ده كانت المسائل متحرجة بينى وبين النحاس وحرمة . . . محبتش انى أتدخل فى الموضوع ويوم ما جه النحاس من أوروبا كل الوزراء راحوا له على المينا وتعمدت أنا انى ما وصلش اسكندرية الا بعد الظهر ، ورحت له بالليل علشان ما شفش أمتعة ولا صناديق نازلة من المركب وأنا وزير مالية ، وتركت موظفى الجمارك يؤدوا واجبهم وبلغنى ان كان فيه صناديق كبيرة وان لوريات حكومية نقلتها . والى عرفته ان اللوريات الحكومية قامت من المينا بالاسكندرية الى القاهرة رأسا .

الرئيس - كان قصر المرج موجود ؟ (١٠٠)

الشاهد - موجود . وبلغنى ان الصناديق لكثرتها كانوا يحطوها فى جنية بيت فؤاد فى جاردن سيتى . بعد كده واحنا فى اسكندرية بلغنى ان حرم الرئيس السابق النحاس بتشتكى فى الجمارك من الرسوم الجمركية اللي قدروها عليها مرضيتش أسأل رجال الجمارك انما سألت فى الوزارة شوفوا انتم من غير أنا ما أسأل . قالوا ان حرم النحاس بتعين رئيس حرس . النحاس المعين لحراسته ضابط . وهو اللي بيتظلم ويقول ان الرسم الجمركى كبير . وعلى ما أذكر رجال الجمارك وجدوا فى الاقرارات العادية المقدمة . . . لا الرئيس ولا حرمة حيكتبوا دا وانما السكرتيرية الى حكتبها . . . مكتوب ان دى صناديق فيها كراسى بلاج ورجال الجمارك يفتحوا الصناديق يلاقوا أطقم موبيليا وتحف . وكانت حرم النحاس متشدة انها ما تدفعش الا ٧٠٠ جنيه على ما أذكر ووصل الرقم بعد كده على ما أذكر بعد مفاوضات رجال الجمارك الى ١٥٠٠ يا ١٧٠٠ لا أذكر وسمعت الى خلص الرسم ده ودفعه هو عبود .
ترجع لآخر جلسة لمجلس الوزراء وما عملتش حاجة لعبود ، وخرجت من

الوزارة بعد كده ورجعت فى الوزارة سنة ١٩٥٢ . وأول ما رجعت لقيت فى فبراير ١٩٥٢ أشكال قدامى خاص بالسماذ ، وجدت ان بنك التسليف الزراعى تعاقد مع عبود على شراء كل السماذ الناتج من مصنعه وماكنش عرض على مجلس ادارة البنك .

مدير هذا البنك الشافعى اللبان كان معين فى عهد الاستاذ فؤاد سراج الدين سنة ١٩٥٢ . قلت لوكيل الوزارة شوف لى حكاية السماذ دى ، وهل البنك محتاج لكل الكميات دى ومخازنه فيها ايه ؟ . وسبق له خد من الشركة . ووزع ولا لا . . . البنك عبارة عن شركة مختلطة نص مالها حكومى والنص الاخر البنوك والشركات مشتركين فيه ، فرفعوا لى التقرير بانهم فى السنة السابقة البنك خد ٢٥ ألف طن سماذ من الشركة دى والسماذ ده أظن باقى منه حوالى ١٢ ألف طن .

التعاقد كان علشان أول السنة فى يناير ١٩٥٢ ، ولو سمح لى سيادة الرئيس ما اتكلمش عن سبب عدم التوزيع ايه . وأظن دلوقت الحكاية اتحسنت من ناحية التوزيع . . قلت ان مجلس ادارة البنك ما عرضش عليه وفيه ضرر بمصالح البنك والمساهمين ومنهم الحكومة وما نقدرش نتعاقد على كل الكمية ١٢٥ ألف طن ، حسب تقدير عبود وتأخدهم الحكومة كلهم أنا قلت ده حرام . . أنا قلت لعبود أنا مش حاخلى البنك يحتكر توزيع السماذ قلت أنا حاخذ منك جزء وانت تبيع للمزارعين قال عبود بقى أنافس الحكومة قلت له نافس . ما فيه نترات شيلى بتنافس انما ما أقدرش اتعاقد وانى اخذ الكمية دى كلها وكلفت البنك أعمله عقد جديد وخلوا الكميات على ما أذكر يا ربع سنوية يا ثلث سنوية . . وخدوا ٣٥ ألف طن وفى الثلث الثانى من السنة . . لانى قلت له اننا لو وزعنا حناخذ كمية أخرى من غير ارتباط انما لو موزعناش مش حناخذ أنا أخذت ٢٥ ألف طن وزعتهم . أطلب أكثر وماوزعتش أشوف الاستك عندى أقول لك كمل لى . . قال لا . . المنافسة دى لا . . دا الشركة قومية وطنية . . قلت له على عينى وراسى انما انت تاجر ، والمستهلك اللى بيدفع قرش عاوز بضاعة ثمنها قرش والمنافسة دى فى مصلحتنا . يقولى يخلصك نترات من الشيلى تنافسنى قلت له يوم الصنف بتاعك ما يروج تقدر تمسح نترات الشيلى يقول تجيبوا لى من شيلى وتدفعوا لهم عملة أجنبية ولا تاخدوش منى قلت له . . أنا لى اجراءات فى نترات الشيلى واذا استهلكت بضاعتك حاخذ منك . فى الوقت نفسه جببت وزير شيلى وقلت له زمان كنا بناخذ منكم السماذ بتاعنا كله ودلوقت عندنا شركات مصرية عاوزنها تشتغل فأيه رأيك . قلت له أنا بنستورد من شيلى سنويا باثنين مليون جنيه . . وحتى كان فى اتفاقيات الارصدة ان البترول والسماذ متفقين ان انجلترا تدفعها فضلت فى مفاوضات لغاية ما قال يقبل ياخذ النص نقدا والنصف الثانى ناخذ به قطن . . اعتبرتها حركة مبدئية ووزير شيلى قال اننا مش عاوزين قطن وانما رايعين ناخده ونبيعه اتفقنا على هذا وفى الوقت ده الاتفاق بتاع عبود ماشيين يبحثوه واستقالت وزارة الرئيس السابق على ماهر وجت وزارة نجيب الهلالي . وأنا فى وزارة على ماهر عبود كان بيحيل

وابتداً يقدم مذكرات على المسائل الأخرى إلى معلقة من ضرائب لرسوم الخ .
أنا لما دخلت وزارة الهلال قلل من زيارته لي . هو في الواقع بينه وبين
الهلال الود مفقود . كان سببها قضية سنة ١٩٤٤ ونجيب الهلال كان
محامي خصم عبود ومحاميش أذكرها في الجلسة . بينه وبين نجيب الهلال
ماfish ود فقلل من تردده على مكتبي إلى أن جاءت الواقعة إلى رواها الأستاذ
فؤاد سراج الدين وهو صادق فيها إنما مش استدعاني إلياس والحمد لله
الأستاذ فؤاد صححها . . وفي يوم جمعة من شهر مارس ١٩٥٢ ضرب لي
اندرأوس تليفون في البيت . وقال يا فلان أنا عاوز أشوفك أجيلك في . .
في البيت . . قلت له لا أني نازل فماتقدرش تجيلي فقال لو سمحت تبقى
تفوت عي في المكتب قلت له أنا بالصدفة حروح جروبي وهو مكتبه في شارع
قصر النيل قلت له أنا أفوت عليك في هذا المكتب وهو مكتب شركة البيضاء .
الرئيس - قانونا وهو مستشار الملك يصح أن يعمل في الوقت نفسه في
السوق ؟ .

الشاهد - قانونا مستشار رئيس الدولة يجب أن يتفرغ لرئيس الدولة .
إنما يشتغل خصوصا في أعمال تجارية فيها التنافر .

الرئيس - وجوده كمستشار لرئيس الدولة دى تسهل له كثير ؟

الشاهد - طبعا كثير . واندرأوس على أنه مستشار للملك دخل شركات
كثير لدرجة أنه كان فيه خلاف بين الحكومة وشركة مياه الإسكندرية فإلياس
هجم عليهم وخلا رئيس مجلس الإدارة استقال والمجلس اختار اندرأوس . . .
عمل هجوم خا طف . نزلت من بيتي وطلعت عند اندرأوس وبعد قليل وأنا
باخذ فنجال قهوة دخل عبود ومعه محاميه الأستاذ زهير جرانه يحمل ملف
وظرف كبير قلت له خير . اندرأوس قال والله عبود ما يحبس يجيلك الوزارة
انت عارف نجيب الهلال . ففضل أنه يجتمع بيك هنا قلت لهم انتم عارفين
أن يوم الجمعة ده يوم راحة والواحد يهرب فيه من شغل الوزارة . عبود
قال برضه الشركات . . والواجب الوطنى وظل يتكلم في موضوع السماد إلى
هو أسس العقد إلى أديتها لوكيل الوزارة مجحفة بحقوقه وقعد يشرح نفس
الحكاية . وعبود عنده لازمه في كل مقابلة يكرر نفس الموضوع يقابل الطلبات
بالطلبات ويقول ايه الحل وحجته الوحيدة أن دى مشروعات وطنية . وبعدين
تكلموا عن البوسنة الخديوية وفي كل هذه المسائل وأنا استمع وبعدين قلت
لهم تبقى نشوف في الوزارة . ابعثوا لي مذكرات بمطالبكم وقلت له إذا كنت
ماهوش عاوز تيجي الوزارة ، ابعث الأستاذ زهير جرانة وهو زميلي في
التدريس في الحقوق وزميلي في وزارة على ماهر ، يفي يتفضل عندي يديني
المذكرات دى . وفعلا زهير جاب لي المذكرات ، وإنما على طريقة عبود ما تحلش
أشكال . وعلى ما أذكر عقد السماد ابرم وأمضاه عبود زى الأسس إلى
وضعتها أنا . وصفقة شيلي نفذت . أدى قصة المقابلة في مكتب اندرأوس
من ناحية أخرى ، اندرأوس مهتم جدا بعبود وكل ما يقابلني يقول لي الملك
مهتم بمسائل عبود ، أقول له طيب يا سيدى عارفين . وإلى أن خرجت من
الوزارة مسائل عبود كانت ماشية في طريقها القانونى الصحيح ، ووزير
التموين في وزارة الهلال أعد العدة وبعث لقضايا الحكومة بالمتأخرات ،

وكانت حوالى ١٠ مليون جنيه بين قضايا وغيره . وما أعرفش زادت
دى الوقت بقت عشرة أو احدى عشرة حاجة من هذا القبيل . وفى أثناء
وزارة الهلالى عبود جالى فى يوم فى مكتبى وقعد يتكلم وبعدين قال تعرف
يا فلان . قلت له خير . قال أنا ما تندمتمش على شىء فى حياتى أبدا قد
ما بتندم على حاجة واحدة دى الوقت . قال وأنت خارج الحكم سنة ١٩٥١
سمعت كلام فؤاد ما خذتاكش فى مجالس ادارة الشركات بتاعتى . وأنا
ردت أنه فى سنة ١٩٥١ كانوا بيحاربونى علشان ما أشتغلش فى الشركات
وقلت له كمان الحمد لله لانه كان النهارده ما يبقاليش وش أتكلم معاك .
الحمد لله الى ما حصلش ده أبدا .

الرئيس - كان الحديث ذو شجون .
عبد الفتاح حسن - كاف سكر .

الشاهد - سنة ١٩٥٠ كان عبود يتردد عليه فى شأن التسويات وكان
متكلم ويايا ويدردش ويقول أنت مزعل زينب هانم ليه وانت مزعل فؤاد
ليه أقول له والله ما فيش حاجة أبدا فقال فى مرة أنا يهمنى النحاس ولا حرم
النحاس انما قال أنا حاطط كل أوراقى على فؤاد .
سراج الدين - حصان يعنى .

الرئيس - أصله كويس .

الشاهد - لان فؤاد الى حيعمل رئيس وزارة وأنت خلى علاقتك بيه كويسة
وأنا مستعد أقول له ان مفيش حاجة بينكم أبدا .
أظن ده نوع من المضاربة عن مستقبل الراجل بيقول حاطط ورقة
بيهى ضامن .

الرئيس - الواحد بيعلب على حصان بيعرف وزنه ، والجوكى واعتبارات
مختلفة ولازم وضع حكمة ده على أساس واعتبارات .

الشاهد - أظن راجل زى ده وعبود راجل وفدى قديم لانه سنة ١٩٢٤ طلع
حرناى وفدى اسمه الكشف . . . وكان اسمه أحمد أفندى عبود .

فى آخر وزارة الهلالى كنا فى أواخر رمضان . . . وفى مجلس
التموين الأعلى الشكايات عرضت علينا - شهر رمضان له مقررات اضافية
للسكر - الشكاوى انهالت ان شهر رمضان أوشك على الانقضاء ومقررات
السكر لم توزع - مخازن الشركة مش مسلمة لدرجة أن دايمسا فى هذه
الجلسة بالذات الله يرحمه سيد البدر اوى ضرب تليفون من المنصورة وطلبنى
واحنا كنا فى الجلسة قلت له خير قال خير أنا بكلمك من المنصورة والسكر
مجاش قالوا ده نتيجة تلكؤ عبود . قلت يا اخوانا ما دام الامر بهذا الشكل
يا وزير التموين ان ما كنتش مقررات السكر من النهارده تبتدى تطلع من
المخازن أعمل حسابك على تشريع بالاستيلاء على شركة السكر . . قلت الكلام
ده لصليب سامى انت تعد العدة كسلاح تكتيكى وخرجنا بعنوان زكى عبدالمتعال
الى خرجنا فيها من الوزارة جريدة « المصرى » خرجت بعنوان زكى عبدالمتعال
كان يحاول تأمين شركة السكر والاستيلاء عليها وثانى يوم حديث . .
سألنا عبود عن نية زكى عبد المتعال ايه . لما استقالت وزارة على ماهر يوم
١٩ ولما أصحاب الجريدة عرفوا يوم ٢١ بالليل أن نجيب الهلالى كلف

بتشكيل الوزارة وأنا في هذه الوزارة راحوا لنجيب الهلالي يطلبوا منه الصفح عما نشره ضدى فنجيب الهلالي قال لهم والله أنا ما أعرفش وزكى أظن ما علقش أهمية على الحكاية دى وأنا خطتى مهما طلع ما ردتش عليه . فعبود بيقول فى الجرنال الحقد والكراهية أنا مالى زى حكاية صاحب المليون ده يملح ده . عبود قالى من سنة ١٩٥٠ أنه حاطط كل أوراقه على فؤاد سراج الدين وفى الواقع بيساعد الوفد للرجوع للحكم ومسايعه كانت معروفة وظاهرة سنة ١٩٥٢ أثناء وزارة الهلالي وهو كان أحد الأركان الى تعد الدسائس والمؤامرات لآخراج وزارة الهلالي ومجيبى وزارة حسين سرى ، وأنهم يعتقدوا أن حسين سرى معناه الوفد يعود على طول الخط . . وأظن الاستاذ فؤاد يذكر حكاية الورد بشوكة .

الرئيس - قول لنا حكاية الورد بشوكة .

الشاهد - كان الاستاذ فؤاد سراج الدين فى بلبيس محددة اقامته (١٠٢) وفى حديث دار فى التليفون بين فؤاد وبين حرم النحاس وعبود جاء به على ما أذكر أن السيدة حرم النحاس قالت لعبود اننا مستعدين نقبل الورد بشوكة .

الرئيس - أنت عارف أولا الاصطلاح الى مسمين عبود به آيه أبو وش أحمر .

الشاهد - زى المولاس . كانت المحادثات توقفت والانجليز بيدوروا على وزارة أخرى ودى كانت سياستهم دايمًا وكان الوفد خارج الحكم وكانت الشائعات ان الوفد راجع ودى القصة الى حرم النحاس قالت فيها أننا مستعدين أن نقبل الورد بشوكة والحكم كله شوك .

علاقة عبود بالوفد كانت متينة ويهمه أن تكون الوزارة الى تلى الحكم صديقه لأن مساعيه فى وزارة حسين سرى الى تلت وزارة الهلالي ، كانت ظاهرة لدرجة أن قيل فى اسكندرية أن الليلة الى حصل فيها عدول عن حسين سرى وكلف بهى الدين بركات ، وكان ليلتها حسين سرى قعد كام يوم . يومين ثلاثة يشكل فى الوزارة ، وفى آخر النهار على ما أذكر طرد الصحفيين وقفل البيت ، وقال أنا مش مشكل الوزارة ، وكان أرسل خبر لبهى الدين بركات وفى الوقت الى فيه بهى الدين بركات نام على انه حيشكل الوزارة الصبح ، حسين سرى طلعت مراسيم وزارته فى الساعة الواحدة بالليل ، وهمه عايزين حسين سرى فأوهموا الملك بأن فيه حركة فى القاهرة ومظاهرات مع أن القاهرة كانت يومها هادية وأن ماكانتش الوزارة حتشكل بالليل من حسين سرى البلد هتقوم فيها ثورة ، صحى بهى الدين بركات من النوم الصبح لقي وزارة حسين سرى موجودة فى الجرايد . عبود وقت تشكيل وزارة حسين سرى كان بين أخذ ورد . أحمد رشدى طلبوه وقال لما لقيت كريم ثابت قاعد مشيت ومرضيتش أتكلم فى الوزارة خالص (١٠٣) وفى الوقت ده الى شافوا عبود قالوا أنه بقى باللاتومبيل بتاعه رايع جاى . . الشاهد ان عبود زيه زى أى راجل مالى ، ورجال المال يحبوا أن يكون عندهم هوايات خاصة بعضهم يميل الى التحف وبعضهم يهوى السياسة الهدامة ودى فى أوروبا ، وهذه هواية أنهم يظهروا سيطرتهم .

سراج الدين - الشاهد قال ان اندراوس استدعاه في مكتبه - قال ان اندراوس كلمه بالتليفون في البيت وقال له أنا عاوز أشوفك أجيلك والّا قال له حفوت عليك .

الشاهد - هو اتصل بيه .

سراج الدين - (للمحكمة) اسمعوا أقوال الدكتور زكي عبد المتعال في التحقيق . . قال انه قبل أن يذهب الى جروبي اتصل بيه الياس وطلب رأيته ولما كان اليوم جمعة عرضت عليه أن يمر على أما في جروبي الجديد حيث اعتدت الجلوس أو بعد ذلك بقليل في كلوب محمد علي (١٠٤) فأبدى رغبته في اني أمر عليه في مكتبه الخاص بشركة البيضا ومررت عليه . . يعني ما قيل الآن ان اندراوس قال أجيلك قول أنا حقول عليه انه ينقض ما قاله في التحقيق ، واندراوس يقول اني اذكر ان **أحمد عبود** كنت قابلته بالمصادفة وقال لي ان **الدكتور زكي** عمل فيتو على موضوع الاتفاق الخاص بالسماح وان اندراوس ذكر الموضوع للدكتور زكي وبعد ذلك عبود كان معاه معاد معي في مكتبي ، فاتصلت **بالدكتور زكي** ان عبود معاه معاد معي في الوقت واذا كان عنده وقت يفوت على وفعلا حضر .

الرئيس - عبود حصل على ميزة الزيارة دي .

سراج الدين - أنا اسلم انه في سنة ١٩٥٠ محصلش على أى ميزة وانما في ١٩٥٢ حصل على ميزة في سنة ١٩٥٢ كان رشدي نعمان فصل من الشركة .
الرئيس - بسبب طلاقه لاخت الشاهد .

سراج الدين - لا . لا . . أنا قلت الاسم من غير الصفة . . الى عاوز أقوله وأدلل عليه هي العلاقة الوثيقة الى بين الدكتور زكي عبد المتعال واندراوس .

الرئيس - ما كان أرضاه وحل مسألة عبود .

سراج الدين - يخلص من هذا ان زكي سنة ١٩٥٠ لم يتخذ أى اجراء ضد عبود .

الرئيس - (للشاهد) - خد ورقة واكتب .

سراج الدين - هو ذاكرته كويسة جدا لم يتخذ سنة ١٩٥٠ أى اجراء ضد عبود بل ألف لجنة تتفاوض معاه وبس . ولكن مين اللي رفع دعوة على عبود سنة ١٩٥٠ ؟ . . الشخص الى الشاهد قعد يقول عليه ساعتين انه علاقته متينة بعبود ورمى عبود كل أوراقه عليه هو فؤاد سراج الدين . اذا سنة ١٩٥٠ لم يتخذ أى اجراء من زكي عبد المتعال ضد عبود . . الشاهد قال لحضراتكم انه لما راج مجلس الاوقاف الاعلى .

الرئيس - ما احنا خلصنا من النقطة دي !!

سراج الدين - (للشاهد) - لما خطوا اسم أخوك في أول الكشف ألم يلفت نظرك أن يتلقف عبود زوج شقيقتك ويأخذه من وزارتك وما نقلتش الا بموافقتك ما لفتش نظرك انه يأخذه ويديلو بدل ٣٥ جنيه ٨٠ جنيه في الوقت الى عبود مسألته معلقة بينه وبين المالية . أما علاقتي أنا به فلا أنكرها وهي صداقة .

الرئيس - صداقة علشان الكرة .

سراج الدين - الكرة والنادى الاهلى انما أنا أفخر بأنى اتخذت معه ما لم يتخذه معه أى وزير آخر . . . رفعت عليه قضية .

عبود لم يصدر مولاس ، ولا أى حاجة . جرت العادة ان عبود يحتفظ بنصف ثمنها دولارات لحساب شركاته فعرض على هذا فأشرت باحتفاظ الحكومة بجميع هذه الدولارات وكانت حوالى نصف مليون دولار . . . جه عبود وقال احنا أصدقاء طيب عاملنى معاملة انجليزى بالعملة الصعبة . . . وفعلنا تم . الصداقة شىء والشغل شىء ثانى . . . ودى كانت المرة الوحيدة اللى أشرت فيها هذه التأشيرة وكان يبيع لانجلترا قلت له أنا اشتلظ لى للبيع لانجلترا انهم يدفعوا أى انجلترا بالعملة الصعبة . . . وفعلنا تم هذا . . . وتعديل قانون بنك مصر الخاص بالاصواف والاسهم احنا الى عملناه سنة ١٩٤٣ . اذا أراد سيادة الرئيس أن أذكر له حكاية اندراوس بالتفصيل أذكرها (للشاهد) - ألم يعرض على سيادتك موضوع ضرائب خاصة باندراوس وكنت وزير مالية ؟

الشاهد - والله انت السبب فى كده يا فؤاد . . . عرض على وكيل الوزارة

لشئون الضرائب مشاكل الياس اندراوس بخصوص حاجة شركة البيضا أو بالنسبة له هو شخصيا ما افكرش والخلاف قائم على الاساس اللى يحسب عليه المبلغ ومصلحة الضرائب بتقول ناخذ ميزانية الشركة السنوية والخلاف على مبلغ ٣ آلاف أو ٢٧ ألف فى الضرائب مبدأين مبدأ سنوية الميزانية ومبدأ الميزانيات الشهرية . المبدأ ده طريقة أمريكية وهو أول من استعملها فى شركاته . المؤسسة تطلع كل شهر ميزانية كاملة للموجودات والمطلوبات زى الميزانية السنوية . . . قالوا فى أمريكا أن ميزانية الشهر تساعد المنتج انه يعرف مركزه بسرعة اتبعت هناك ومشيت وانتقلت لبعض البلاد واتبعتها شركة البيضا وفورد وشركات أخرى لما جم يحسبوا المبلغ شركة البيضا قالت على أساس الميزانية الشهرية الفرق أن يؤخذ عن الطريقة الاولى أو الثانية ٢٧٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠ آلاف جنيه وكانت هذه أول مرة يعرض هذا الخلاف لأول مرة وعرض على القضاء وحقول بماذا حكم فيه . مسألة حسابية .

سراج الدين - ما نجيب الملف علشان نريحكم .

الشاهد - حنتكلم وأنا ما قاطعتكش . قلت لهم دى وجهة نظر جديدة أبحنوها وخلوا مجلس الدولة يبحثها ، ودى مسألة حسابية وحتتخذ شكل قانونى وعملت مذكرة من وكيل الوزارة قال أدى مصلحة الضرائب وأدى مجلس الدولة ، وأنا وكيل الوزارة أميل للاخذ بما يقول به مجلس الدولة . وأنا زى عادتى فى المواضع دى عارف وعارف ان ده موضوع قد يثير القيل والقال وعامل حسابى ان الاستاذ فؤاد سراج الدين يوما ما حيحا سبنى عليه .

سراج الدين - يا سلام .

الشاهد - فأشرت عليه التأشيرة بتاعتى بالموافقة على تأشيرة وكيل الوزارة بالاخذ بفتوى مجلس الدولة . . . والشهر الى فات صدر حكم من محكمة الاستئناف بالنسبة لشركة اتبعت هذه الطريقة قال ان الضريبة تتبع على أساس الميزانية الشهرية فهل معنى ان الياس مستشار الملك اغبنه فى

حقه ولو كان عدوى أنا أعطى الحق لعدوى كاملا والمسألة ماهش
مسألة دعاية ولك انك تحاسبني اذ لم أكن على حق والملف أهو موجود .
سراج الدين - ألم تؤشر على هذه الاوراق بتاريخ ١٩/١/١٩٥٢ برفض
هذا الطلب ؟

الشاهد - رفضت على أى أساس ؟

سراج الدين - بناء على رأى المختصين فى مصلحة الضرائب وكان ذلك على
ضرائبهم الشخصية مش ضرائب شركة البيضا . لما عرضت على الاوراق
وكيل الوزارة أشر بعرض الامر على مستشار الرأى . أشرت وقلت لا حاجة
الى رأى مستشار الرأى لان الموضوع واضح وماهوش محتاج الى
استشارته . . بعد هذا الوزارة خرجت وأرسل اندراوس شسكوى الى
مصلحة الضرائب وكان رأيها هو هو ومعلوماتى أنا تخالف الاجراءات التى
تمت والتى قالها الشاهد وأنا مصادفة الى أن تأتى الاوراق . .
ومعلوماتى أن مستشار الرأى لم يوافق ومصلحة الضرائب لم توافق فاذا
ضم الملف سترون الحقيقة فؤاد سراج الدين رفض فى أول يناير
عبد الفتاح حسن - الشاهد لما يشهد من حقكم وهو يؤسس كلامه على
اتجاهات معينة علشان تتبينوا مدى صدق هذه الاقوال احنا عاوزين نبين
من واقع الاوراق مركزنا احنا لما تطلعوا على الاوراق تتبينوا منها أن موقف
المتهم ليس بالصورة التى ذكرها الشاهد فنحن نطلبها ونحن لا نرضى أن
يقف الشاهد موقف الاتهام .

الرئيس - أمام الرأى العام اعتقد أن هذه الاشياء مهمة .
والساعة دى الوقت ٤ بعد الظهر والناس متقدرش تقعد واتأجل بقية الكلام
لبكره .

توضيح من أحمد أبو الفتاح (١)

ورد فى مناقشات محكمة الثورة (١٠٥) أمس أن هناك مبالغ صرفت من
المصاريف السرية لمدوبى الصحف الذين رافقوا وفد مصر لدى هيئة الامم المتحدة
فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ الى ليك سكس ولما كان اسمى قد ذكر فى هذا الصدد ،
فأنى أوضح الامر بكلمتين للرأى العام .

ان وزارة الخارجية وقتذاك هى التى وجهت الدعوة الى رؤساء تحرير
الصحف على اختلاف ألوانها لمرافقة وفد مصر لدى الامم المتحدة . وتحملت
الحكومة جزء من نفقات السفر ذهابا وايابا ، والاقامة فى نيويورك . وقد تم
ذلك علنا ، ونشرته الصحف وقتذاك . ولم يكن هذا بدعا ، فقد كانت له
سوابق ولواحق فى جميع العهود ، اذ سافر صحفيون مع رؤساء وزارات ووزراء
الى مجلس الامن وهيئة الامم المتحدة ولندن أثناء المفاوضات .
ويتضح من البيان أن هناك فرقا بين المبلغ الذى صرف لى ، والمبالغ التى

صرفت لبعض اخواني الصحفيين . والسبب في وجود هذا الفرق هو ان بعض زملائي صرفت لهم في مصر مبالغ أخرى قبل سفرهم لتغطية نفقات السفر ، بينما لم يصرف لى شيء فى مصر ، اذ تولت جريدة المصرى تغطية نفقات السفر ذهابا وايابا .

والذى احب أن أوكدّه هو ان هذه المبالغ كانت جزءا من نفقات رحلة صحفية دعينا اليها ، واشتركت فيها جميع الصحف بلا استثناء . وليست هذه المبالغ من قبيل المصروفات السرية ، التى اتحدى أى انسان ان يثبت انى نسلمت منها مليما واحدا فى أى يوم من الايام .

وفى الاوراق الرسمية ما يثبت ان الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية وقتذاك وافق على ان تحول جريدة المصرى مبلغ ألف جنيه باسمى الى نيويورك ، لاستعين بجزء منه على تغطية مصاريف هذه الرحلة التى دعيت اليها رسميا .

أحمد أبو الفتاح

مؤتمر لمناقشة قضية القطن

الرئيس - كنا قد طلبنا الاستاذ أحمد نجيب لسؤاله في مسألة القطن ،
يا ترى هو موجود ؟ (١٠٦)

(نودى الشاهد أحمد نجيب)

الدكتور زكي عبد المتعال : لي كلمة بسيطة . في جلسة ماضية الاستاذ
فؤاد سراج الدين قال بمناسبة موضوع زوج اختي اللي نقلته الى وزارة
المالية ورقبته بالاختيار ، وأنا وافقته على ذلك . انما بالبحث تأكد لي ان
زوج اختي حاصل على الليسانس سنة ١٩٣٩ وأخذ الدرجة الخامسة سنة
١٩٤٨ ونقل الى وزارة المالية في فبراير سنة ١٩٥٢ وظل بها الى أغسطس
سنة ١٩٥٢ حين ترك الخدمة والتحق بشركة السكر ، ولم يحصل على أى
درجة وهو بوزارة المالية ولم ارقه . وملفه موجود .
الرئيس : المسألة دي نوقشت .

الشاهد - أنا قلت ان عبود دفع لى شيك بمبلغ مليون جنيه . ولكنى وجدت
خلاف ذلك انى اخدت منه فى خلال خمسة شهور حوالى مليون ٩٠٠ ألف
جنيه لحساب مصلحة الضرائب ، وحوالى مليون ونصف مليون فى أغسطس
سنة ١٩٥٠ لحساب وزارة التموين . وتأكد لى أيضا انى رفعت على عبود
عدة قضايا . أنا قلت انى اعطيت تعليمات برفع قضايا على عبود لمصلحة
الجمارك فى أكتوبر كما انى رفعت قضايا أخرى فى فبراير سنة ١٩٥٠
قيمتها ثلاثة ملايين جنيه . فأكون حصلت للحكومة من عبود على حوالى أربعة
ملايين ونصف مليون جنيه . ورفعت عليه قضايا .

الرئيس - (لسراج الدين) - اذا كان عندك ما يثبت ان هذا الكلام
غير صحيح اثبت لنا ذلك .

سراج الدين - أنا قلت انه لم يقم أحد برفع قضايا على عبود الا أنا فقط .
الرئيس - تقدر تثبت لنا هذا ؟ ننتقل الى مسألة أخرى ٠٠٠ الدوسيه
الخاص بالشامى فيه كارت بتاعك .

سراج الدين - كارت ايه يا افندم ؟
الرئيس - كارت توصية منك على الطلب الذى تقدم به . المدعى يقدر يورينا الكارت ؟

المدعى - موجود وفيه الكارت فعلا . وثابت فى الدوسيه ان أمين الشامى تقدم فى ١٩٥٠/٩/٦ لوزير التموين بطلب قال فيه ان مستودع الدقيق بدمياط قد انتقل كعهده الى بنك مصر أخيرا بصفة مؤقتة بعمولة . وكان فى ١٩٥٠/٩/٦ والتمس فى هذا الطلب اعطاءه التعهد بدون عمولة وكان فى ١٩٥٠/٩/٦ هذا عليه تأشيرات تفيد باتخاذ الاجراء العادى . ولكنه عاد فى ١٩٥٠/٩/١٢ بطلب جديد وضح فيه طلباته السابقة وقدمه وأرفق به كارت المتهم . . . (مع تحيات فؤاد سراج الدين) ثم بعد ذلك اتخذت الاجراءات بسرعة فائقة .

سراج الدين - فين الكارت ده وريه لى ؟
الرئيس - محفوظ فى الملف كورقة رسمية وواحد رقم مسلسل هو رقم ٨٧ .

المدعى - يعنى فى الدوسيه برقم ٨٧ والملف ثابت فيه البروتستات جاء فى المذكرة المقدمة فى هذا الشأن من مراقب تموين دمياط الاستاذ « على القطه » ان « أمين الشامى » أفلس من سبعة شهور » وأخذ يقرأ المذكرة » وفيها ان الشامى كان يتجر فى الاحذية وأصبح محله فى ذلك الوقت خاليا وليس لديه القدرة لتمويل العملية لانه يجب عليه الاحتفاظ بكميات من الدقيق ثمنها بضعة آلاف من الجنيهات واعداد الاماكن لحفظها فيها على الشروط الصحيحة . وان المحل الذى كان يتشغل به فى الاحذية مستأجر ولا يتسع للكمية التى يجب ان يحتفظ بها . وانه سبق له أن مارس تجارة الدقيق . وأن عملية توزيع الدقيق فى دمياط مستمرة ولا توجد شكاوى ضد بنك مصر . وانه سبق للوزارة أن شحنت كميات من الدقيق لبنك التسليف الزراعى فقام أصحاب المخازن بتقديم شكاوى قالوا فيها انهم مطمئنون الى توزيع الدقيق بمعرفة بنك مصر .

كما ان مراقب التموين قال فى كتاب آخر ان معنى عبارة (أفلس) أنه توقف عن العمل وعن الدفع . ثم اتخذت الاوراق سيرها . وكان تقريره قد رفع لوزارة التموين فى يوم ١٩٥٠/١١/١٦ وكان قد سرد فيه تطورات توزيع الدقيق فى دمياط بافاضة وانتهى الى انه يرى انه لا مبرر لانتزاع هذه العملية من بنك مصر واسنادها لغير البنوك لعدم توفر الضمان الكافى لسلامتها لدى الافراد وتن أهمية شئون التموين لا تسمح لغير البنوك بالقيام بها . أما مسألة التنازل عن العمولة فانه لا يصبح أن تكون اغراء لاسناد العملية اليه . لانه لابد سيحصل عليها من طريق آخر .

وفى ذات التاريخ وافق الاستاذ أحمد حمزة وزير التموين على اسناد العملية اليه بغير عمولة . . وعلى أساس انه اذا خالف أى شرط من شروط التعاقد جاز الغاؤه دون انذار .

الرئيس - يعنى ايه من غير عمولة ؟ . يعنى يشتغل بلاش . والا بتقولوا له اسرق .

المدعى - الادعاء من جانبه يرى ان هذا معناه البيع فى السوق السوداء . وأنا كنت اعتقد ان الملف ده لما اطلبه من وزارة التموين مش حلاقيه فاتصلت بالاستاذ على القطة مراقب تموين القنال الآن وهو الى كتب التقرير المرفق بالملف فكتب تقريراً يكاد يكون متمشياً مع التقرير الموجود تماماً .

الرئيس - تحب تشوف الكارت الاول ؟

« ناول المدعى للاستاذ فؤاد سراج الدين الكارت الذى اطلع عليه » .

سراج الدين - ايوه . الكارت بتاعى لكن ده مش خطى .

الرئيس - يعنى الراجل ده راجل نصاب ؟

سراج الدين - والله ما اعرفش لكن ده مش خطى .

الرئيس - يعنى الموظفين مثلاً يجيبوه ويحطوه من غير علمك ؟

سراج الدين - ما اعرفش . هاتوا خير خطوط - والا حتى هاتوا خمسة خبراء يفحصوه لو كنت .

أنا الى كتبت ده . ما كنتش اكتب (مع تحياتى) لوزير زميلى . كنت أكتب عزيزى الاستاذ فلان مثلاً . ثم ده مش خطى . وخطى موجود فى الاوراق الرسمية عندهم كثير ويمكنكم مضاهاته . وسيتضح بمجرد النظر العادى من غير حاجة لخبر ان ده مش خطى .

و كنت اقدر بدل ما اكتب كارت زى ده اكلم وزير التموين بالتليفون . واللى تولى وزارة التموين كان الاستاذ **هرسى فرحات** أولاً فى وقت تقديم الطلب الأول . ثم تولاها الاستاذ **أحمد حمزة** بعد ذلك . وهو الى وافق على المسألة . هاتواهم واسألوهم . . والواقع كارت زى ده من غير تاريخ . أو تأشيرة بأى كلمة .

الواقع ليس فيه لآن فرع لبنك مصر بدمياط . ودمياط مش عاوزه بنوك لأنهم ناس شاطرين وفى غير حاجة الى البنوك . وانما البنك أخذ هذه **العملية** بعمولة وادأها لواحد اسمه لشتاين وده مديها لواحد اسمه **مصطفى كسيبي** . وكل ده ثابت فى قضية قدمت الى المحكمة وحكم فيها . ومصطفى كسيبه ادأها لواحد اسمه **الحديدي** وقدم الى المحكمة فى قضية حكم فيها بحبسه سنتين . يبقى بنك مصر فعلاً لا يقوم بهذه العملية بنفسه بنك مصر مش بس كان بياخد دقيق دمياط ؟ انما كان واخذ بلاد كثير بنفس الطريقة . وكان بياخذ عموله عشرين مليماً عن كل جوال بخلاف مصاريف النقل والتخزين . ومع تحمل الوزارة بالعواية - أى العيوب - والتلف . وبذلك ترتفع العمولة الى حوالى ١٠٠ مليم فى كل جوال . ومدينة دمياط بتاخذ حوالى عشرة آلاف جوال .

أمين الشامى هذا له سجل تجارى من سنة ١٩٣٦ وعضو فى الغرفة التجارية بدمياط من سنة ١٩٤٢ ، وقال حالته كانت تعبانة . معقول . والبرتستو مش اشهار افلاس . لان اشهار الافلاس معناه شطب اسمه من السجل التجارى . وده لم يشطب اسمه حتى الآن .

الرئيس - امال يتوقف عن الدفع يعنى ايه ؟

سراج الدين - أدى كمبيالة أو شيك وامتنع عن دفعه أو أخطر بعدم الصرف . اما أن يكون قد وقع خلاف قبل استحقاق الكمبيالة أو الشيك

فاخطر بعدم الصرف • أو يكون في ضيق مالى •
الرئيس - ما رأيك في جواب مراقب التموين الى يقول فيه ان محله
ما يصلح لتخزين الدقيق • ولا يساعش وانه لم يسبق له الاتجار
فى الدقيق ؟

سراج الدين - حقول أكثر من كده • تقدم أمين للوزارة وقال انتم بتدوا عمولة
لبنك مصر • • والحقيقة انها مش للبنك فأنا مستعد أقوم بالعملية مقابل انى
ما أخذت عمولة واتحمل كمان مصاريف النقل والتخزين • • • العمولة بتؤخذ
من الطرفين • من وزارة التموين ومن المطاحن • • فهو مكتفى بعمولة المطاحن
فقط • لما تقدم الطلب ده • ولاول مرة نتلقى طلبا بالتنازل عن العمولة عرض
على بنك مصر تاخذ من غير عمولة •

الرئيس - مش باين فى الاوراق كده ؟
فأجل الموضوع لغاية ما تطلع على الدوسيه •
سراج الدين - الشرط الى وضعه وزير التموين من انه أولا يخزن رصيد
١٥ يوم ده يحتاج الى أربعة أو خمسة آلاف جنيه • وكمان يعمل مخازن تتكلف
مبلغ كبير • واذا كان فى ضيق مالى كان عدل عن أخذ العملية • دا الى الآن
معا العملية دى •

الرئيس - أنا ما بقولش الآن • ما هو دلوقت ريش من العملية •
ولو ما كنتوش اديتوها له ما كانش بقى كده •

سراج الدين - يعنى لشتاين والا امين الشامى ؟
الرئيس - لا أمين الشامى ، لكن • • أنا وزير تقدم لى تقرير • لازم أسأله
وقول له انت حالتك المالية لا تسمح ومحللك غير صالح واسأله عما ورد فى
التقرير • • • طيب على كل حال ندخل فى الموضوع بتاعنا بقى •
كان الشاهد الاستاذ أحمد نجيب قد حضر عند أول هذه المناقشات وأحضر له
هو الآخر كرسيًا وضع بجوار الكرسي الذى يجلس عليه الدكتور زكى
عبد المتعال فجلس عليه • وعندما انتهت هذه المناقشات طلب منه الرئيس
أن يحلف اليمين القانونية فحلفها •

الرئيس - السيد أحمد نجيب جنباه شاهد علشان كل من الشاهد والمتهم • •
لتوضيح نقط اختلاف وجهات النظر • يتكلم هو عن الحقيقة ، ويكون مؤتمر
مناقشة • وزير المالية فى ٢١ مارس سنة ١٩٥١ اصدا قرارا بتحديد حد أدنى
لسعر القطن وفى ٩ ابريل دخلت الحكومة مشترية هل العملية دى صحيحة
وعادت بفائدة والا لا ؟ بالنسبة لكل من القرارين •

أحمد نجيب - الموسم ده ابتدأت الاسعار فيه • فى موسم سنة ٤٩ - ١٩٥٠
حصلت المناورات وانتهى الموسم وكان لها تأثير سيئ فى السوق سنة
١٩٥٠ • فابتدأ الموسم بحالة غير طبيعية • ابتداء يمكن مبال للنزول شوية
ابتداء بحوالى ٩٠ ريال للكرنك وأقل للشمونى • • وزاد الى ٩٤ للكرنك فى
سبتمبر • وحصلت حركة تحسين • وقامت حرب كوريا فتحسن السوق
وزاد من ٩٤ الى ١٧٢ • • ثم ارتد تانى • وفى الفترة دى قررت الحكومة
التدخل ولو خدنا متوسط الاسعار فى الفترة دى لوجدنا ان السعر الى
قررت الحكومة التدخل والشراء على أساسه مرتفع جدا • وكان أظن ١٦٨

ريال أو ١٧٦ ريال ٠٠٠ لم يكن للارتفاع سبب غير حرب كوريا ٠ ولها الفضل الأكبر في ذلك ٠ والدخول في الفترة دي اعتقد انه دخول على أسعار أعلى من اللازم ٠ تدخل الحكومة كان دائما منبع شكوى من تجار الداخل ، وأغلب تجار الداخل بيضاربوا والتدخل ماكنش لحماية الزراع ولا التاجر الي بيشتغل شغل اصولي ٠ اعتقد انه ماكنش الا لحماية المضاربين على الصعود ٠ في الفترة دي كان كل الناس بيضاربوا على الصعود ٠ تاجر الصادر كانوا كلهم بايعين مغطيين مراكزهم ٠

الرئيس - على يحيى وفرغلي ماكنوش بيضاربوا على الصعود ٠
أحمد نجيب - اعتقد كان رأيهم غير كده ٠

الرئيس - وخوري وسلفاجو ؟

أحمد نجيب - دول سملوا الحكومة ٠

الرئيس - امال كان فيه الياس اندراوس مثلا ٠

أحمد نجيب - دي الاشاعة الي كانت شائعة وأنا ماكنتش اعرف بالضبط لاني كنت في الوقت ده في البلدية ولكن بالصدفة قابلت مدير لجنة القطن وهو الي قال لي النهارده الحكومة قررت التدخل وقال يشاع ان ذلك لحماية الملك وحاشيته ٠

الرئيس - على أساس ان الياس اندراوس هو الي بيضارب لحساب الملك ٠
أحمد نجيب - مدخلتش في التفاصيل وهو قال انه كان يفضل ان الحكومة تدفع الحسارة من المصاريف السرية ٠ واعتقد ان الدخول في الفترة دي ماكنش له داعي ٠ من المصلحة ان السوق ياخذ وضعه الطبيعي بدون تدخل ٠ وقرار يوم ٩ أبريل ماكانش له داعي أبدا ٠

الرئيس - فيه قرار اتخذ ٠٠٠ أسعار القطن كانت لغاية ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وبعدين فيه سياسية خاصة رسمت للقطن عايز تقارن بين السياستين قبل يناير سنة ١٩٥٢ وبعده ٠ (١٠٧)

أحمد نجيب - قبل يناير كان معمول حد أدنى حوالي ١٦٠ ريال ثم وصل الي ١٦٣ ريال فاعتبر هذا السعر حد أدنى جديد وتغيرت الوزارة وقعد السوق في حالة تعليق لم يتخذ فيه أي قرار حوالي ٣٠ يوم اتخذ قرار بالنسبة لنسبة النزول فأصبحت الحالة سيئة والناس امتنعوا عن دفع الفروق والبورصة امتنعت عن الدفع والسماسة بقوهمه الي يدفعوا من جيوبهم فالمالية قررت انها تصفى المراكز على أساس ١٤٠ ريال وكان فيه خشية ٠ لأن لأول مرة في تاريخ مصر البورصة تتوقف عن الدفع فالحكومة قالت انها تشتري على أساس ١٢٥ ريال و ٨٠ ريال والتدخل في الفترة دي كان يمكن اضطراري لانقاذ الموقف الداخلي ٠

الرئيس - يعني لا بد منها ؟

أحمد نجيب - لا بد منها ٠

الرئيس - وكان ايه أسباب التوقف ٠

أحمد نجيب - ان التجار كانوا متصورين ان الحكومة حتشتري وننتهى ولكن الحوادث الي حصلت غيرت الوضع ٠

المغازل امتنعت عن الشراء في فترة قلق الاسعار والغزال دابما يحب ينبت.

مركزه على أساس السعر المعقول فلما ميلقيش كده ميشتريش وفي هذه الفترة تحول عدد كبير من الغزاليين للقطن الامريكى يعنى الثقة هدمت .
الرئيس - ايه الى صدر من القطن قبل يناير سنة ١٩٥٢ .
أحمد نجيب - سبتمبر ١١٩ ألف أكتوبر ٤١٧ نوفمبر ٤٥٦ ديسمبر ٦٤٣
يناير ٤٨٤ فبراير ٤٥٢ مارس ٢٢٠ أبريل ١٧٨ مايو ٣٤٣ بسبب حركة تدخل الحكومة وقرارها رفع الضريبة .
الرئيس - عاوز تقارن بين موسم ٥١ - ٥٢ وبين موسم ٥٠ - ٥١ .
أحمد نجيب - فى الفترة الاولى بتاع حرب كوريا لا فضل لاحد فيها ده عامل خارجى .

الرئيس - هل فيه عامل خارجى تانى غير كوريا .
أحمد نجيب - لو تسمح لى المحكمة ما تكلمش عنها منش عاوز أسماء دولة ثانية .

الرئيس - يعنى تعتقد ان تدخل الحكومة كان واجب ؟
أحمد نجيب - كان اجبارى . السياسة الى اتبعت سببت خسائر . لكن كانت سياسة كانت اضطرارية .

الرئيس - الشاهد يحب يسأل . . . عنده نقط يحب يستوضحها ان كان فيه اصطلاحات فنية احنا مش فنيين اسأل فيها انت احنا بنسأل كده بالمنطق .
عبد المتعال - أسئلة عامة . الشاهد اقال ان تدخل الحكومة سنة ١٩٥١ وشراءها القطن وتلقيها الفليارة ماكنش له لزوم هل يذكر الشاهد الكميات أى يذكر تعدادها ومبلغها وهل أسعارها كانت مناسبة .
أحمد نجيب - الحكومة اشترت حوالى ١٢٠٠ ر سنة ٥١ - ٥٢ ٣ فليارات ودفعت فيهم حوالى ٣١ مليون والخسارة فيها حوالى ١٢٠٥ مليون جنيه على الأقل .

ما أظن ان ده يبقى حماية الفلاحين ولكن لحماية المضاربين الفلاحين لم يستفيدوا لانهم يبيعون أقطانهم فى أكتوبر أو نوفمبر وأسعار الشراء كانت أقل من متوسط الاسعار والمضاربات الصعودية لم تعد بفائدة الا على المنتج الكبير الذى يبيع تحت القطع .

عبد المتعال - ما رأيك فى فرض حد أدنى وان كان لازم التمسك به فى يناير وفبراير سنة ١٩٥٢ .

أحمد نجيب - أصلا ما يصحش وضع حد أدنى ولا أعلى الا فى حالة واحدة اذا وصلت الاسعار الى درجة ما تجيبش للفلاح مصاريفه أو كانت كارثة ، وزى ما بأقول فى سنة ١٩٥١ بعد القلق والتوقف عن الدفع كانت الوزارة مضطرة لاتباع أى تدبير .

عبد المتعال - ما رأيك فى اجراء الحكومة فى يناير سنة ١٩٥٢ بتحديد حد أعلى الكميات التى يتعامل بها فى المقصورة أى عشرة آلاف .
أحمد نجيب - كان ضرورى .

عبد المتعال - اذن كان هذا ضرورى لحماية السوق ومنع المضاربين على المكشوف . قلت لازم يكون عشرة ما رأيك فى الاجراء الذى اتخذه الحكومة فى ذلك وبعد الغاء ضريبة الصادر على القطن المصدر وهل عاد هذا الاجراء

بفائدة على البلاد .
أحمد نجيب - كان مفيد بدليل ان الصادرات زادت . اضافى شهر أغسطس
صدرنا ١٦٦٦ ر قنطارا .

عبد المتعال - تدابير الحكومة الى اتخاذها لتسهيل التصدير هل تأثر رقم
التصدير عن مايو لنهاية موسم سنة ٥١ موسم سنة ٥٢ .
أحمد نجيب - فى مايو سنة ١٩٥١ - ٩٠٠ وفى نفس الفترة سنة ١٩٥٢ -
٢٧٠٠ .

عبد المتعال ورقم سنة ٥١ الى هو ٩٠٠ هو الرقم الرسمى بتاع المالية .
أحمد نجيب - أيوه .

عبد المتعال - أذكر انى قرأت فى مذكرة وزير المالية عن الميزانية الحالية انه
كان لالغاء ضريبة الصادر أثر فعال فى زيادة المصدر وذكر عن سنة ١٩٥١ أن
ما صدر فى مايو الى آخر الموسم ٢٠٠ ألف وشوية انما الى صدر فى يناير
سنة ١٩٥٢ الى نهاية الموسم ٢٧٠٠ هل تعتقد ان اجراءات الحكومة فى يناير
سنة ١٩٥٢ كانت ضرورية للسوق ولمصلحة البلد .

أحمد نجيب - توقف التجار وعدم استمرارهم فى السداد للظروف الخارجية
كانت دى ضرورة ، ولذلك الحكومة اضطرت تعمل ضريبة على السماسرة وتفتح
سندات بواسطة التجار لسد الحسائر دى واذا لم يكن هذا كانت
حصلت كارثة .

عبد المتعال - ذكرت ان مدير لجنة القطن قال لك فى أبريل عندما تدخلت
الحكومة فى أبريل سنة ١٩٥١ كان يقصد حماية مصلحة خاصة
بالياس وغيره .

أحمد نجيب - ما فصدوش .
عبد المتعال - أظن قلت الحاشية هل نمت الى علمك ان اجراءات يناير سنة
١٩٥٢ كانت لاسباب خاصة بمصالح بعض رجال الحاشية .

أحمد نجيب - لا ما سمعتش .
عبد المتعال - ألم يبلغك شئ عن فليارة فبراير سنة ١٩٥٢ وفريق المضاربين
على الصعود سلفاجو وخورى ، هل كانت مضارباتهم من نوفمبر سنة ١٩٥١
وطالع الى أن أتت فليارة فبراير سنة ١٩٥٢ رفضت استلامها الحكومة هل
كانت طبيعية .

أحمد نجيب - ما سمعتش .
عبد المتعال - بعد حريق القاهرة ورد فريق الصعوديين على الحكومة انها
تستلم فليارة سنة ١٩٥٢ وقالوا ان الفليارة دى قيمتها ١٢ مليون جنيه ورفض
وزير المالية سنة ٥٢ الى هو أنا استلامها - هل تعتقد ان هذا الاجراء للمصلحة
العامه ؟ .

أحمد نجيب - مش وكلت شركة مصر تستلم نص مليون فى صفقة روسيا .
عبد المتعال - صفقة روسيا بعد كده بنك مصر هو الى عمل صفقة المبادلة
علشان يخفف القطن المخزون . عملت مفاوضات بالتبادل التجارى وكان معنا
وزير المالية ووزير التجارة ، وصدرناها لتصفية السوق أما الفليارة بتاعة
فبراير المضاربين كانوا عاوزين . .

عبد المتعال - هل اجراءات الحكومة فى النصف الأول من سنة ١٩٥٢ كان لها أثر طيب أم سيئ فى الخارج .
أحمد نجيب - لم تستفيد البلاد الا لما رفضت ضريبة الصادر ووقفت لفترة وجدوا انهم حين قرروا . . كان أحسن اجراء اتخذ لتصريفها . الى رفع الضريبة . وزارة المالية . وكانت الاجراءات الاخرى اجراءات ترقيع . بورصة متوقفة عن الدفع ، تجار متوقفين وسنماسة فى حالة افلاس . كان لابد من هذا .

عبد المتعال - ما قول الشاهد فى انه ورد فى مذكرة وزارة المالية عن الميزانية الجارية بالنص فى صفحة ٨ وفى أسفل الميزانية الاخيرة . ورد ان الحكومة تحملت خسارة كبيرة عندما تدخلت فى سوق القطن سنة ١٩٥١ والاسعار دى كانت مصطنعة . وفى أعلى صفحة ٩ قال كان للاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى فبراير سنة ١٩٥٢ وهى أولا الغاء الحد الأدنى وتحديد أسعار التقلبات وتحديد التعامل على المكشوف بعشرة آلاف قنطار وأخيرا الغاء ضريبة الصادر من مايو لنهاية الموسم أثرها فى الاستقرار الاقتصادى والمالى . وجاب الرقم فى الفترة من مايو لآخر سنة ١٩٥١ وان الكمية التى صدرت فى الفترة من مايو لنهاية الموسم مليونين و ٧٠٠ ألف وقال ان هذه الاجراءات هى التى سهلت مهمة الاستقرار وانها كانت سياسة حكيمة فيما يتعلق بالاقطان .

أحمد نجيب - أنا قلت ان الاجراءات دى كانت ضرورية وأوافقك على نسبة النزول المتدرج وحد أقصى للبيع المكشوف وأوافقك على وجود هذه مجتمعة مع رفع الضريبة . غير ان رفع الضريبة له الاثر الاكبر .

عبد المتعال - رفع الضريبة أنا الى قمت به وأنا وزير المالية هل بلغ الشاهد ان فى أبريل أو مايو سنة ١٩٥٢ أثناء انعقاد لجنة القطن الدولية . بروما ندد بعض ممثلى الدول بالسياسة السابقة للحكومة وقالوا ان عندكم وزارة ورجال كبار مضاربين .

أحمد نجيب - سمعت والتنديد موجود لغاية دلوقت .

عبد المتعال - كما قلت ان الدول تفقد الثقة فى يوم ولا تستعيدها الا فى سنوات .

ثم وجه كلامه الى الاستاذ أحمد نجيب قائلا : هل نمى الى علم سيادة الشاهد ان بعض الوزراء كانوا يضاربون ويعدلون فى تقديرات محصول القطن .

أحمد نجيب - دى ظهرت فى الجرايد العامة بتاعة الاستاذ عبد اللطيف محمود لما غير فى التقدير .

عبد المتعال - أنا الى أحلته الى لجنة التطهير انه فى أبريل سنة ١٩٥٢ . هذه التقديرات تصدر دائما بناء على تقارير من وزارة الزراعة وتقارير من مدير مصلحة الاحصاء . ووزارة الزراعة قالت فى هذا التحقيق ان جرت العادة انها تصدر ٣ تقديرات : الأول فى أكتوبر والثانى فى ديسمبر والثالث فى نهاية الموسم وكانت الوزارة قد أصدرت التقدير الاول معتمدة على التقارير الفنية من رجالها ثم جاء الاستاذ عبد اللطيف محمود وقال التقدير الاول الى عملتوه غلط وبطرس باسىلى والكيلانى قالوا ان لنا طريقة احصائية ماشين عليها قال لهم انتم مقدرينه بأكثر من حقيقته وأنا معلوماتى الى استقيتها من

كبار المزارعين وأظن ذكر السيد البدرأوى انه سيكون أقل فلابد من عمل تقدير جديد قالوا احنا أصدرنا هذا التقدير فى ميعاده وفيه تقدير ثانى فى ديسمبر تقدر نذكر فيه الرقم الحقيقى . ف ضرب بهذا الكلام عرض الحائط واصدر تقدير من عنده بأقل من حقيقة المحصول وكان غرضه تشجيع المضاربين على الصعود وجاءت وزارة الزراعة فى ديسمبر وتلقت من الفنيين تقارير جاءت مؤيدة للتقدير الاول وفى نهاية العام جه زى ما هو وثبت لهم ان التقدير الاول صحيح ولاول مرة وزير يعمل من نفسه تقدير ثبت انه مخالف للحقيقة وهو لما ينفرد بوضع تقدير لابد يكون مضارب على الصعود .

أنا أقول والشهادة لله ان المرحوم سيد البدرأوى كان يتصل بالوزراء ولكن ينبهم للمصلحة العامة . انما الاستاذ عبد اللطيف محمود يقدر يذكر اسماء المزارعين الى قالوا له . ولكن المرحوم سيد البدرأوى كان فى الحقيقة (كوركيت) هل نمى الى علم سيادة الشاهد وهو فى لجنة ان امير الحج سنة ١٩٥٠ ضارب على القطن وأمير الحج دا له قصة طويلة وهو الاستاذ عبد اللطيف محمود وتعيينه كمان له قصة لان الاستاذ يس احمد كان وزير الاوقاف وكان يطمع فى اماره الحج ولكنها اعطيت للاستاذ عبد اللطيف محمود ، هل يعلم سيادة الشاهد ان الاستاذ عبد اللطيف محمود قبل سفره للحجاز كان باع قطنه لحورى .

أحمد نجيب - لا أعلم عن حكاية الاستاذ عبد اللطيف محمود الا ما نشر فى الجرايد .

عبد المتعال - الى نمى الى علمى وأنا وزير المالية سنة ١٩٥٠ ان الاستاذ محمود اخير أميرا للحج . . وله صلة وثيقة بالسيدة حرم مصطفى النحاس لان بنته متزوجة حسين شعير صاحب واقعة أمر الدفع الخاص بالثلاثة مليون جنيه بتاع صفقة الذرة اليوجسلافية وهو أيضا ابن خالة حرم النحاس ، الى نمى لعلمى ان الاستاذ عبد اللطيف محمود قبل سفره للحج . باع أقطان لحورى وسلمه وقبض الثمن وسافر وعاد بعد موسم الحج فوجد الاسعار مرتفعة . . يظهر لى اماره الحج فوتت عليه انه يستمر فى الاسكندرية فقال لحورى انت تدفع لى الفرق . خورى قال له انت بعت وأقطانك استلمتها وقطعت على السعر وانتهت العملية اكسبك ازاي قال له ما عرفش لازم تكسبنى ضارب لى والمكسب لى والخسارة عليك . وبعد ذلك جه عبد اللطيف محمود وزير الزراعة ودخل مع فريق الصعوديين وعملوا التقدير اللى ساعد الصعوديين وبعد كده الصعوديين الى كانوا فى سنة ١٩٥٠ اتقبلوا والنزولين بقوا صعوديين .

وأظن واقعة تكريم الصعوديين لمحمد حلمى قلتها . . وأنا مكتفى بهذه الاسئلة للشاهد .

أحمد نجيب - ما أعرفش . اللى أعرفه ان محمد حلمى وجد اثنين اعتقد انهم بيضاربوا خارج السوق اعتقد هذا لان المضاربة بعد الميعاد الرسمى للبورصة ممنوعة فاحالهم على مجلس التأديب وأنا كنت عضو فى المجلس .

الرئيس - كان متحامل عليهم ؟ أحمد نجيب - بالعكس .
الرئيس - هل كنت تسمع انه على علاقة طيبة بوزير المالية فى ذلك الوقت

فؤاد سراج الدين .

أحمد نجيب - هو كان فى بعض الاحيان لما كان يبقى فيه تدخل من الحكومة يضطر انه يجمع هيئه القومسيون وكان فعلا يتصل بالوزير .

الرئيس - المفروض انه يتصل رئيسا بالوزير ولا فيه وكيل وزارة لشئون القطن يتصل به .

أحمد نجيب - يتصل بوكيل الوزارة .

الرئيس - تفسر ايه اتصاله مباشرة للوزير .

أحمد نجيب - يظهر انه كان بيجد منه تسهيل فى العملية .

الرئيس - نفرض وانت وكيل وزارة لشئون القطن تقبل انه يتصل بالوزير رأسا ويسيبك .

أحمد نجيب - مارضاش وأنا وكيل وزارة كان يجينى أى شىء كنت أقول غيروه وأعملوه باسم مدير المصلحة .

سراج الدين - قعدت فى لجنة القطن لامتى .

أحمد نجيب - أنا دخلت لجنة القطن فترتين الفترة الاولى سنة ١٩٤٢ والنانية من فبراير ٤٨ للآن .

الرئيس - قلت ان الفلاحين سنة ١٩٥٢ كانوا بيبيعوا قطنهم بأقل عشرة جنيها من أسعار الحكومة .

أحمد نجيب - من ديسمبر لغاية ما تقرر السياسة الجديدة كانت أقطان المزارعين تباع بأقل من السوق . بعد يناير سنة ١٩٥٢ حصلت حالة اضطراب وكان القطن يباع بأقل من سعره وفى الفترة الى كانت البورصة فيها مقفولة ماكنش يمكن اجراء أى تعامل وتجار الاسكندرية استفادوا فى هذه الفترة .

سراج الدين - الدكتور زكى يسىب الشاهد . (ثم وجه سؤاله للاستاذ أحمد نجيب قائلا) لو كنت وزير مالية فى يناير سنة ١٩٥٠ وعلمت بحكايه الكورنز ولاحظت ارتفاع سعر الاشمونى كنت تقدر تقف جامد بين يناير سنة ١٩٥٠ الى يونيو سنة ١٩٥٠ .

أحمد نجيب - كان يجب عمل الحد الادنى بتاع ١٥٤ ريال مبكرا .

سراج الدين - مضاربات سنة ١٩٥٠ وتكوين الكورنر كان له أثر سىء فى الخارج .

أحمد نجيب - كان له أثر سىء .

سراج الدين - هل تذكر حصيلة ثمن القطن المصرى المصدر للخارج سنة ٥٠ - ١٩٥١ ؟

أحمد نجيب - البيان مش عندى .

سراج الدين - ماكنتش ١٦٤ مليون جنيه وكسور .

أحمد نجيب - أيوه .

سراج الدين - هل دخل مصر فى أى سنة سابقة عن سنة ٥٠ منل هذا المبلغ .

أحمد نجيب - وأنا قلت الفضل فى ذلك لحرب كوريا .

الرئيس - يعنى مش الفضل لحد الا أن كان فيه حاجة اسمها حرب كوريا الى

رفعت الاسعار يعنى مش كده يا استاذ أحمد .
سراج الدين - وهو أنا بقول انى أنا الى رفعت السعر مهى حرب كوريا .
(وعندئذ أخرج الاستاذ أحمد نجيب من مظروف معه بياناً اطلع عليه ثم قال)
سنة ١٩٥٠ كانت الحصيله ١٦٤ مليون والسنة الى قلبها ١٤٩ مليون .

الرئيس - ١٤٩ من ١٦٤ متفرقش كثير .
سراج الدين - هل يتفق تسليم القطن المعاد كبسه مع المصلحة ؟
أحمد نجيب - لا .

الرئيس - سواء كان الكبس مائى أو غيره ؟
أحمد نجيب - هذا القرار الى عمل كانت تشوبه الرجعية وبديل ما كان يصدر
فى يونيو كان يجب يصدر فى يناير لو كان فيه نية للعمل به فى يونيو لان
المتعاملين ما حسوش بما يفرضه عليهم ، وصدروه بعد التعامل يبقى فيه
خطر .

الرئيس - كان يستحسن عدم صدوره نهائى ؟
أحمد نجيب - مادام ما حصلش فى ميعاده ماكانش يجب اصداره .
سراج الدين - لكن بالنسبة للمصلحة العامة ؟
أحمد نجيب - بالنسبة للمصلحة العامة ما يصدرش قرار رجعى .
سراج الدين - سيب مسألة الرجعية أنا بتكلم فى انك قلت ان تسليمه لايتفق
مع المصلحة العامة ، هل هذا الاعتبار يقتضى اصدار هذا القرار ؟
أحمد نجيب - ايوه كان يقتضى .

سراين الدين - الاقطان الى اشترتها الحكومة سنة ٤٣ / ٤٤ ربحت فيها
كثير ؟

أحمد نجيب - ايوه حوالى ٢٠ مليون جنيه .
سراج الدين - متى حصل هذا الربح ؟
أحمد نجيب - استمر الربح لغاية سنة ٥٠ / ٥١ وأظن فاضل من القطن
دا شوية .

الرئيس - يعنى الربح تحقق على طول المدة دى ؟
سراج الدين - تجمع هذا الربح سنة ٥١ وهو عبارة عن مجموع أرباح من بيع
هذا القطن الذى كان يباع بالتدريج (ووجه كلامه للاستاذ أحمد نجيب
قائلاً :) اذا اصدرت قرارا بتحديد حد أدنى لسعر القطن اليس من المكمل
له اصدار قرار باستعداد الحكومة للشراء ؟

أحمد نجيب - ايوه يا فندم .
الرئيس - هل هناك حكمة فى ذلك والسعر المحدد أكثر من السعر
الحقيقى ؟

أحمد نجيب - اصدار قرار بتحديد حد أدنى يتبعه قرار استعداد الحكومة
للشراء ؟

الرئيس - دخول الحكومة مشتريه يقتضى ان تكون الاسعار منخفضة عن الحد
العادى .

أحمد نجيب - المبدأ ده لم يتبع واحنا عملنا عدة قرارات بتحديد حد أدنى .
الرئيس - فى سنة كام ؟

سراج الدين - احنا عملنا فى وزارتنا قرارين احدهما فى ١٥ نوفمبر سنة ٥٠ وقرار آخر فى ٢١ مارس سنة ٥١ .

أحمد نجيب - لما وصلنا لثمان ١٣٠ ريال محصلش اصدار قرار ؟

سراج الدين - معرفش وده الى حصل فى عهدنا .

الرئيس - تقصد ايه ؟ تقرر الحكومة حد أدنى مع ان الشراء ده يكون فى حالة حماية الزراع فلازم يكون هناك فيه حكمة من فرضه .

أحمد نجيب - أيوه .

الرئيس - يعنى السعر يكون أقل من السعر الواجب البيع به .

سراج الدين - اذا ثبت أو فرض ان أسعار القطن تهبط ٢٠ ريالاً فى يومين مرة واحدة فى مارس وثبت وجود ضغط نزولى كانت نتيجته نزول ٢٠ ريالاً فى ٤٨ ساعة ، لو الحكومة وقفت جانبى فماذا تكون النتيجة ؟

أحمد نجيب - كان يمكن بعد ما تعمل حد أدنى تقدر نسبة النزول لغاية ما تجعل مستوى الاسعار مستوى واطى . واستمرار النزول يعمل كارثة ابقى ساعتها اتدخل اما ان يكون السعر ١٩٢ ريال وينزل الى ١٧٢ ريال اتدخل فهذا قرار غير حكيم .

الرئيس - بيقول يعنى نقدر نحدد نسبة النزول اليومى الى أن يصل الى المستوى الطبيعى .

سراج الدين (للشاهد) - هل ترى من ناحية تحديد نسبة النزول ان هذا يوقف النزول اليومى للاسعار ؟ وهل هذا يجعل الغزال يشتري بالسعر الموجود أو ينتظر الى ان ينزل الى المستوى الذى يريده .

أحمد نجيب - الاسعار لما تصل الى المستوى التجارى تجد الغزال يخش ويشترى غصب عنه وأى مضارب لو وجد من صالحه أنه يبيع راح يبيع . . أنا راجل عاوز أكسب على الصعود أو الهبوط ما يهمنىش لاني لما أجد مكسب ابيع .

سراج الدين - برضه عاوز استوضح السائل فى سؤاله . . هب انك غزال فى مانشستر وعندك السوق فى مصر بتنزل ٣ فى المائة .

أحمد نجيب - أو يصعد ٤ فى المائة ؟

الرئيس - هو بيقول ان مش معناه انه حيفضل ينزل كل يوم .

سراج الدين - فيه ضغط نزولى . . انت قلت ان حرب كوريا سبب ارتفاع الاسعار وحرب كوريا كان فى هذا الوقت كان أشد ما يمكن وسأقدم لكم تصريحات لترومان وبعض رجال السياسة فى أمريكا نشرت فى مجلة تايم الأمريكية بيقولوا فيها يارب ادينا ولو ٣ شهور نستعد للحرب العالمية .

الرئيس - كرجل سياسة يقولوا كده . . بيقوا عبط .

سراج الدين - منشور كده فى مجلة تايم . . وحديث الهدنة الكورية لم يبدأ الا فى يونيو سنة ٥٣ واحنا فى مارس كانت كل المعلومات لا تؤيد موجة النزول . واذن تبقى الاسعار مش طبيعية ووزير المالية لم يكن يستطيع الا ان يتبع أحد أمرين : اما انه يسحب السوق وتحصل كارثة أو يحدد السعر والحكومة تشتري . . اما انه يحدد نسبة النزول اليومى فيفضل السوق ينزل كل يوم بهذه النسبة (ووجه كلامه للشاهد فقال) سيادتكم قلت فى

أبريل أن القطن الى كان موجود كله بتاع كبار الملاك ؟

الرئيس - ٠٠٠ فى مايو .

سراج الدين - قرارنا كان فى أبريل وهو يقول انه يعرف ان الفلاح الصغير الى عنده خمس قناطير أو عشرة أو عشرين ما يمكنش يستحمل انتظار ولا يعرف قطع وكنترانات ولا غيره .

الرئيس - التاجر مستنيه على الباب بياخذ منه قرشين يجمع بهم وبعدين ييجى يشيل القطن على طول .

أحمد نجيب - الفلاح الى بيع تحت القطع وينقل من شهر لشهر أنا أقول انه يعتبر مضارب وده اعتقد انه سبب الكارثة فى مصر ويجب أن يمنع الى عنده ١٥٠ أو ٢٠٠ قنطار .

الرئيس - والى عندهم آلاف ؟

أحمد نجيب - نفس النوع .

سراج الدين - هل يرى سيادة الشاهد ان غالبية المحصول يتكون من الى عندهم كميات كبيرة ؟

أحمد نجيب - أنا أقول ان الى عندهم غالبية المحصول هم المزارعين الصغار والحكومة يجب الا تتدخل الا لحمايتهم ليأخذوا ثمننا معقولا . (١٠٨)

الرئيس - كان المتهم وجه سؤال للشاهد بان سمح لبنك باركليز بسلفة ٣ مليون جنيه .

المدعى - ايوه .٠٠ الورق يقول ان بعض البنوك كانت تريد شراء بعض جنيهات استرلينية لقاء عملة مصرية وان البنك الاهلى لم يشترك فى هذه العمليات بعد سبتمبر ١٩٥١ .

الرئيس - يعنى قصة الثمانين ألف جنيه الى قال عليها المتهم ان الشاهد أعطاها للقوات البريطانية .٠٠ ما فيش حاجة ؟ .

الدفاع - لا .٠٠ لما يخلص البيانات سابين للمحكمة كل شىء .

الرئيس - انتم قلتم بعد الغاء المعاهدة سمح الشاهد باعطاء القوات البريطانية ٨٠ ألف جنيه .٠٠ وآدى مافيش حاجة .

الدفاع - فى ٨/١٠/١٩٥١ رفض البنك الاهلى هذه العملية بأمر المتهم ولم تر المحكمة السؤال فى هذا الواقعة وقلنا هل القوات البريطانية حولت بعد ذلك والبنك قال ان هذا التحويل لم يتم عن طريقى .٠٠ لا .٠٠ لا التحويل حصل ولكن يمكن مش عن طريق البنك . (طق .٠٠ طق) .

الرئيس - هو كل ما نتكلم كلمة .٠٠ حتقول لنا طق .٠٠ طق .٠٠ والا ايه ؟

الدفاع - لا أبدا .

الرئيس - ما نستفهمش يعنى والا صبرك نفذ ؟

الدفاع - أبدا أبدا .٠٠ حضراتكم رأيتم ان تستفسروا من البنك والرد يقول ان البنك لم يجر هذه العملية عن طريق البنك أو غيره .٠٠ هذا واحنا سنقدم الادلة ان التمويل تم .٠٠ لا يهم .٠٠

الرئيس - سؤالكم عن أى بنك ؟

الدفاع - الاهلى يا فندم .

الشاهد - زميلي يظهر الامر التبس عليه .٠٠ الامر له شقين .٠٠ واقعة الثلاثة

مليون قال عليها الاستاذ فؤاد وأنا قلت واقعة الـ ١٢ مليون وبعدين قالوا انى صرحت بـ ٨٠ ألف جنيه للقوات البريطانية ٠٠ بقى الجزء الخاص بالـ ٣ مليون والـ ١٢ مليون .

المدعى - الرد بتاع البنك الاهلى بيقول انه بيعت مذكرة من مدير الرقابة على أعمال النقد الاجنبى وعلى أساس موافقة الحكومة على المذكرة صرحت وزارة المالية بتمويل موسم القطن بنفس الطريقة مع العلم بأن ما صرح لبنك باركليز فى هذا الموسم ارتفع من ٦٠٠ ألف الى ١٤ مليون .

الرئيس - المتهم يحب يشوف خطاب البنك ؟

سراج الدين - دا مهم جدا .

الرئيس - والشاهد يحب يعلق ؟

الشاهد - المدعى عليه اعترف بان واقعة الـ ٣ مليون مكملة للـ ١٢ مليون الى سبق صرفهم .

سراج الدين - أنا مندهش من تعليق حضرة المدعى لان المذكرة جاء فيها أن فى يوليو ١٩٥١ وزارة المالية بعثت للبنك الاهلى تسأله ان كان موافق على تمويل موسم القطن دون ذكر بنك باركليز بالذات والزيادة فى أبريل ١٩٥٢ .

الشاهد - فى ١٢ أكتوبر ١٩٥١ والزيادة فى أبريل ١٩٥٢ .

سراج الدين - (وقد أمسك بالاوراق فى يده) مافيش ١٩٥١ هذه الواقعة لا أساس لها لانى لم اوافق على تمويل بنك باركليز .

الرئيس - مش فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ كنتم فى الحكم ؟

سراج الدين - ماكنتش وزير مالية فى ذلك الوقت قبل الغاء المعاهدة بـ ٦ شهور سرنا على نفس الطريقة فى تمويل موسم القطن فأنا لم يعرض **الرئيس -** طريقة تمويل المحصول ازاى ؟ وهل انت موافق على هذه السياسة أم لا ؟

سراج الدين - طبعا مافيش شك ٠٠ أهو اتهمنى ان أنا أمرت بتمويل بنك باركليز .

الشاهد - فعلا .

سراج الدين - ما حصلش حاجة من دى أبدا ٠٠ وهذه هى الاوراق .

الرئيس - هل يعنى انت ادبتهم ٣ ملايين علشان بمولوا انجلترا واللا علشان يمولوا برضه مصريين ؟

سراج الدين - هو قال ان بنك باركليز عايز سلفة فطلبها من البنك الاهلى وأنا رفضت السلفة .

الرئيس - امال علشان ايه رفع التمويل لـ ١٤ مليون جنيه .

سراج الدين - ما فيش تخصيص ٠٠ لا مبلغ ولا اسماء ٠٠

الرئيس - ما انت قلت البنوك .

سراج الدين - ما خصصتش .

الشاهد - مقاطعا - تسمح لى المحكمة - أشرح عملية تمويل المحصول مع احتفاظى بالرد على انى ازاى امتنع عن تمويل بنك باركليز ٠٠ تمويل القطن

عندنا في مصر قبل ١٩١٤ كانت البنوك تجيب ذهب من الخارج ويدفعوها للمزارعين وياخذوا المحصول وبعد انتهاء الموسم يبدأوا المنتجين في الاستيراد فيخرج الذهب لدفع ثمن الواردات ولما اعلنت حرب ١٩١٤ ارتفع الثمن وظهرت العملة الورقية التي لم تكن مستعملة قبل الحرب فقالوا علشان تمويل القطن ٠٠٠ وسائل نقل الذهب بقت خطيرة علشان الغواصات ٠٠ فبقوا يودعوا الذهب والاذونات والاسترليني في لندن والبنك الاهلي يصرفه بالورق ٠ وفي ١٩١٦ بنك انجلترا اتخذ اجراء بان الاسترليني اللي في لندن يمتنع صرفه بالذهب والحكومة المصرية عملت اعلان في الوقائع ان البنك الاهلي يستعمل اذونات القابلة للصرف بالذهب ثم اتبعنا قاعدة الصرف بالاسترليني فبقت أعمال التمويل كلها هكذا ٠ تكون لنا بعد الحرب زى ٨٠ مليون جنيه استرليني والحكومة الانجليزية افرجت عنها وبعد كده استمر تمويل القطن لغاية ما جت الحرب الاخيرة ابتدت تتراكم لنا الارصدة الاسترلينية الاخيرة . وانجلترا عملت ان معظم الديون ٢٢٠ مليون تفرج عنها بالتدريج ٠ وفي سنة ١٩٤٨ صدر تشريع في مصر باصدار اذونات على الخزانة لتمويل القطن حتى لا يتراكم الاسترليني ٠ ولما حول البنك الاهلي الى بنك مركزى رفع اعتماد التمويل الى ١٠٠ مليون جنيه وهم كانوا يودعوا جزء من أرصدتهم السائبة في البنك اذونات خزانة واسترليني قابلة للصرف أو التمويل في فرعه في لندن ٠ بعد موسم القطن البنوك اللي في مصر الى مولت عمليات القطن ان ما كنتش ترد في نهاية الموسم اللي خدته من البنك الاهلي يبقى من حق البنك انه يمول ويعرف ما أودع في فرعه بلندن ٠ فبنك باركليز زيه زى غيره من البنوك أخذ ١٢ مليون وعمل اذونات في لندن ورفع لما يساوى ١٥ مليون بالاسترليني وبنك باركليز لم يستعمل من المبلغ الا حوالى ٩ مليون ٠

سراج الدين - اذن هذا ما قلته ٠

الرئيس - واقعة دى مش لازمة ٠ انما كان لازم لو كان هو - وأشار للدكتور زكى عبد المتعال - متهم ٠ وانت تيجى عليه شاهد ؟

سراج الدين - لأحب له هذا الوضع ٠

الشاهد - وأنا ما كنتش اتمنى لك هذا الوضع ٠

سراج الدين - واقعة الشامي لسه لم تنته ٠

الرئيس - سيدنا لك الملف ساعة - ويقصد بذلك فترة الاستراحة ٠ واحنا في ٥ دقائق قبل عقد الجلسة ٠

سراج الدين - (وكان مستغرقا في قراءة الملف) - الشامي قدم طلبا احيل للبحث وفي ٩/١٣ قدم طلبا آخر بنفس الحكاية ومشى الاجراءات الى ١٠/٣ ٠

الكارت ارفق بالطلب بعد ١٣ سبتمبر وفي ٢٧ سبتمبر تأشيرة تسأل عن العمولة التي باخذها بنك مصر وقبل هذه الورقة مافيش اى تأشيرة ٠ طيب ٠ آدى الكارت وبعدين المذكرة الى وافق عليها سامى و ٥ موظفين ٠ وسامى سأل لماذا يتنازل عن العمولة فرد قائلا ان الاحتفاظ بمثل هذا الرصيد للبيع أكبر ضمان لتمويل المدينة بالدقيق ٠ كل ده في عهد **هرسى فرحات** وزير التموين ٠ وفي ١٠/١٤ مذكرة أخرى بتأشيرة سامى

ان وزارة المالية طلبت البحث عن الاستغناء عن التزام البنوك وعملوا أبحاث عن حالته المالية .

الرئيس - أنا عاوز أعرف تأشيرة سامى الاولى . . ونبى التأشيرة على أساس أساس ايه ؟ .

الرئيس - أنا عاوز أعرف تأشيرة سامى الاولى . . ونبى التأشيرة على أساس ايه .

سراج الدين : لازم يكون عنده رصيد ١٥ يوم يكفى البلد . فاذا مراقب التموين اللي هناك قال ان المخزن بتساعه لا يكفى . . اللي هو بتاع الاحذية . . اذن ادوله ٣ شهور علشان يجهز نفسه بقى ؟

سراج الدين - الوزارة عندها فرصة لاول يناير واذا ما وفاش الشروط ما تاخدوش . . أما مسألة اشهار افلاسه فهذه مسألة غير صحيحة اطلاقا اذ الذى حصل انه مجرد توقف عن الدفع وهو برتستو . . وهناك فرق كبير بين اشهار الافلاس والتوقف عن الدفع . واشهار الافلاس يستلزم شطب الاسم من الغرفة التجارية وهذا هو رقمه - ولو ببعض الاوراق معه - أما عن سبب عدم دفعه فى الميعاد فهو غيابه خارج القطر وهذا السبب متبنت فى الملف . . وهذا حدث فى سنوات قديمة ٤٦ أو ٤٧ ولكنه لم يتوقف عن الدفع مرة أخرى حتى سنة ١٩٥١ . . وهذا الراجل الذى قال انه اشهر افلاسه واللى كان عنده التعهد له لون سياسى وهناك عداوة بينه وبين الشامى . هو نفسه غير رأيه وقال لا لم يشهر افلاسه وقال دا توقف عن الدفع بس والمعروف ان اللي يتأخر عن دفع دين عن ميعاد معين يقال عنه انه توقف عن الدفع وهناك فارق كبير بين الافلاس والتوقف عن الدفع .

الرئيس - احنا يهمنى واقعة الكارت ؟

سراج الدين - الكارت . . ايوه . . الحيدى كاتب عريضة للوزارة ان العملية كانت معه من ١٩٤٧ .

انما أنا وفرت للحكومة ثم الحكومة جعلتها قاعدة واستغنت عن البنوك فى كل القطر ودى وفرت لها حوالى ٣٠٠ ألف جنيه فى السنة .

الرئيس - لو ان واحد تقدم قادر ودا مش قادر وانت وزير تموين تعمل ايه ؟

سراج الدين - وأنا وزير تموين اخد دكه . . مادام قادر . . انما الوزير لما ابعت له وأنا زميله كارت مافيش عليه اسم الراجل . . واكتب عليه من فوق مع تحياتى فؤاد سراج الدين . . هذا غير معقول .

الرئيس - ما هو حاجة من اثنين . . اما ان الكارت انت اديته له واما ان الراجل سرقه واما ان احد الموظفين حط الكارت علشان يمشى الشغل .

سراج الدين - أنا بس أريد ان أقول كلمة بمناسبة هذا الكارت . . المعروف المتهم برئ الى ان تثبت ادانته وانه فى حماية قضاته . . . وهنا احب ان أقول ان هذا الكارت مدموس . . وسأقدم الدليل . . هذا الكارت مدموس على الملف . . شوفوا حضراتكم جواب وكيل وزارة التموين اللي بيقول فيها أن الملف يحتوى على ٢٣٠ ورقة والامضاء عمر طراف ديسمبر ١٩٥٣ . . هنا بقى اخر رقم ٢٣١ . . اذن فيه ورقة زيادة .

الرئيس - دى الكارت بقى ؟

سراج الدين - أنا جايلك .

الرئيس - دى أرقام مسلسلة ٠٠ هل فيه تصحيح ؟

سراج الدين - ايوه ٠٠ بعد الكارت ٠٠ من أول موضوع أمين الشامى .

المدعى - اذا كان التصحيح من أول الكارت يبقى معلىش .

(هنا تقدم سراج الدين بالملف الى المنصة وقدمه للمحكمة)

الرئيس - (مقلبا الاوراق) مافيش تصحيح قبل الكارت ، ٨٧ الكارت ،

٨٨ ما فيش تصحيح ٠٠ نجيب من ٨٠ ٠٠ ماشى .

عضو الشمال - اذا حصل تصحيح تبقى ٨٨ المفروض أصلها ٨٧ لكن

مافيش تصحيح .

الرئيس - لازم لما طلبنا الملف راحوا جابوا كارت سراج الدين وحطوه ٠٠٠

التصحيح ابتداء من ٢١٦ لا من ٢١٧ ٠٠ دى أصبحت ٢١٨ .

سراج الدين - ايوه التصحيح حصل الاخر .

الرئيس - اصل احنا مش محكمة جنایات هنا يا استاذ . قصدك ان احنا

دسينا هذا الكارت داخل الملف ؟

سراج الدين - أنا لم يدر بخلدى مثل هذا الحاطر ٠٠ والا ما كان لى دفاع عن

نفسى اطلاقا ٠٠ وأترككم تحكمون بما تريدون .

الرئيس - الى عايز يدس كان يصلح بلون واحد انما دا فيه تصليح

بالرصاص وتصليح بالازرق وبالاخمر ٠٠ يعنى جايب علبة ألوان ٠٠ انت

ما تغشناش احنا ٠٠ التهويش دا مش علينا احنا هنا ٠٠٠٠ التهويش

دا عمله فى محكمة عادية (١٠٨)

سراج الدين - أنا مش باهوش .

الرئيس - أى واحد من الى بيتفرجوا ييجى يبقى حكم .

(تقدم أحد المتفرجين من المقاعد الخلفية ودخل الى حيث تجلس المحكمة خلف

المنصة وجعل يتلو الارقام والالوان التى كتبت بها والرئيس يقلب له

الأوراق)

الرئيس - (للمواطن الذى قبل التحكيم) - هل هذا يتبين منه ان فيه دس ؟

المواطن المحكم - لا أبدا .

الرئيس - (للاستاذ سراج الدين) - اصل من الحداقة انك تقول الكلام ده

واحنا مش بناخد بالتهويش وضميرنا بيحاسبنا اما شغل المحاماة فى المحاكم

العادية ما يدخلش علينا احنا هنا .

سراين الدين - أنا قلت الى مكتوب على الكارت مش خطى ٠٠ وأمامكم خبراء

الخطوط فى القطر كله .

الشاهد - كان فيه سيدة مصرية لها محل أزياء هى السيدة الهام حسين ٠٠

وكان فيه ناس بيتقربوا لها وهى وصلت المطار من فرنسا ومعها رجل يهودى

وكان اسمه عند بوليس المطار فى البلاد ليست (القائمة السوداء) انه

مهرب فالموظف اصر على فتح الحقائق فأعلنت ان الحقائق لها ماعدا ٥ حقائق

بتسوع حرم النحاس . وفى الوقت ده كان فيه تلفراف جاى من الملحق

السياسى فى باريس ان يأمر بتسهيلات الرئيس النحاس للسيدة المذكورة

ومرافقها . وموظف الجمارك واسمه جورجى اصر على تفتيش الحقائب فالموظف اتصل بسراج الدين الذى اتصل بالنحاس وقال النحاس ان مافيش توصية منى فالموظف قال ان مافيش علاقة للشنط بالنحاس ولا حرمة ففتحت ووجدت ملأى بالبضائع الحريرية ولما بلغنى الواقعة اتصلت بمدير الجمارك فقال انه وجد ان الواقعة مالهش صلة بوزير المالية لان الى عايز يعرف حاجة عن حرم النحاس يتصل بسراج الدين . واذكر أن فؤاد أول ما عين وزير مالية نقل الموظف جورج الى البحر الاحمر وعلى ذكر المطار . . فيه حاجة ثانية .

الرئيس - ده الحديث ذو شجون .

الشاهد - أنا لما رجعت الوزارة شخص كنا بنسميه حامل البطيخ وجدت انه ملحق تجارى فى أمريكا .

الرئيس - ايه حامل البطيخ ده بقى .

الشاهد - موظف وفدى كانت وظيفته والنحاس فى باريس انه ياخذ البطيخ والمنجة يوصلها باريس ويرجع فلما رجعت المالية وجدت شكوى من السفير والمستشار التجارى انهم لم يقبلوه ولما الغينا الاستثناءات خرج من الخدمة .

الرئيس - متذكر اسمه .

أحد المختزلين - عبد الفتاح قزامل .

الرئيس - تعرفوه انتم كمان ؟ . . ما سموهش ليه حامل المنجة . . بدل عبد الفتاح قزامل ؟

الشاهد - الاستاذ فؤاد قال ان أحد الشيوخ السابقين قال له انى ذكرت ان عبود وفى ما عليه . أنا مستعد أشرح المسألة لان طريقة المدعى عليه فى إثارة المسائل فى نهاية الجلسة طريقة عارفينها . . علشان التهمة تبقى معلقة والرد ينسى . . دا شغل نعرفه نحن المحامين .

الرئيس - نمرة قديمة .

الشاهد - كان صدر قانون بعمل تسوية بين الحكومة وشركة السكر وكانت المحاسبات الاولى تبلغ حوالى ٨ مليون والرسوم جعلها ٣ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه فلما دعى البرلمان للانعقاد وكل المراسيم أودعت فالرسوم ده مر من مجلس النواب وراح الشيوخ فاللجنة المالية . . وأنا قلت هناك ان عبود وفى بما عليه .

الرئيس - والحكومة لم توف ما عليها يعنى ؟

الشاهد - القانون كان عمل التسوية ان عبود لازم يدفع ٣ مليون و ٩٠٠ ألف جنيه وأنا كنت متأكد انه وفى .

الرئيس - كان فيه التزامات أخرى افكر .

الشاهد - أنا وجدت انه دفع الجزء ٢ مليون . . والمليون ثم الـ ٩٠٠ ألف سددهم فأنا لما سئلت قلت انه سدد انما الحاجات الثانية فان مسائل السكر بتتجدد .

الرئيس - مافيش قصة ثانية زى بتاع البطيخ .

الشاهد - بالمناسبة دى مادام جينا لعبود أحب أسأل المدعى عليه . . هل لم يصرح لعبود بمناسبة زواج الملك السابق انه يستورد من أمريكا طقم شاي من الذهب الخالص قيمته بين ٣٠ و ٣٥ ألف وثنائى طقم من نوعه فى العالم .

سراج الدين - الطقم أولا مستورد من انجلترا ولم يصدر تصريح لعبود خالص انما عبود بص لقاءه لقدامه والى حصل ان انطون بوللى راح لعبود وقال له احنا جبنالك هدية علشان تقدمها للملك .

الرئيس - وما دفعش جمارك ؟

سراج الدين - دى حاجات روتين لازم يدفع جمارك الا اذا تدخل الوزير وأنا لم يطلب منى شىء .

الرئيس - واذا ظهر انه لم يدفع جمارك ؟

سراج الدين - اذا كانت بقى جاية باسم الملك رأسا ٠٠٠ **وعبود** ثار أيامها وقال أنا ما عنديش فلوس علشان أدفع للملك .

الرئيس - انت أغنى من عبود علشان تقدم هدية أغلى من هديته .

سراج الدين - ياريت كنت حتى ربع عبود .

الرئيس - امال قدمت هدية أغلى من هدية عبود .

سراج الدين - اذا ثبت هذا ابقى صحيح حرامى .

الرئيس - قدمت ايه امال ؟

سراج الدين - الصينيه .

الرئيس - وما قدمتش حاجة خاصة .

سراج الدين - قدمت فص أخضر قيمته ألفين جنيه .

الشاهد - الرئيس النحاس ما قدمش هدية منفصلة عن هدية مجلس الوزراء ؟

الرئيس - قدم ايه ؟

الشاهد - قيل ان الملك السابق كان يياخذ الحاجات دى يسيحها والطقم بناع

عبود طلع ذهب وطقم قدمه النحاس طلع فضه .

سراج الدين - رافعا أصبعه - أقدر أسأله سؤال ؟

الرئيس - ايوه ٠٠ سلمه أول الجبل وسيه ٠ (١١٠)

سراج الدين - قلت انك كنت معارضا فى صفقة الذرة اليوجوسلافية وقدم

عبد السلام الشاذلى استجوابا بخصوصها وأنا رديت عليها وقلت انها كانت

باجماع الوزراء وكنت انت موجودا فلماذا لم تصحح ذلك خصوصا وقد

طالبك الشاذلى بالكلام بوصفك وزير المالية وقت ابرام الصفقة وقال شيخ

آخر ان واجبك الوطنى يحتم عليك الكلام ٠٠ أظن السؤال واضح ٠٠

استجواب عن الذرة اليوغوسلافية ٠٠ لم يتكلم ٠٠ طالبه شيخ بالكلام وكان

موجود فلم يتكلم ٠٠ وطالبه آخر لم ينطق بحرف ٠٠ رغم انى قلت من على

منصة المجلس ان مجلس الوزراء وافق بالاجماع على هذه الصفقة ٠٠ فاذا لم

توافق فلماذا لم تعترض ؟

الشاهد - أنا شرحت لهيئة المحكمة الموقرة ظروف الصفقة من ساعة ما وزير

التجارة قال لى : بالتليفون على موضوع الـ ١٣ مليون جنيه وقلت ان عثمان

محرم قال لنجيب الهلالى دى لازم تمر لان دى رغبة الملك وأنا اذا كنت سمعت

كلامه فى مجلس الشيوخ بأن مجلس الوزراء وافق بالاجماع على الصفقة كنت

قمت وقلت له ان موافقة مجلس الوزراء بالاجماع لها سوابق وكان الامر خاص

بمعاونة الدول الغربية فى حرب كوريا ووافق المجلس بأغلبية ٧ ضد ٥ وكان

منهم النحاس وفؤاد ومع ذلك النحاس قال لحسن يوسف ان الموافقة

بالاجماع .. اما كون الشاذلى طلب منى ان اتكلم فدى واقعة أنا اشك فيها وأنا كنت بأقعد مع الشيوخ العجائز فوق لاننا كنا عارفين الجلسة تنتهى على ايه ولا ينكر فؤاد انى كنت معارض للصفقة واذا كان هو قال فى مجلس الشيوخ ان الموافقة حصلت بالاجماع يبقى دا غير صحيح .

سراج الدين - الشاهد يشك فى ان الشاذلى قال له يتكلم والمضبطة ايه .
(وأخذ يقرأ من المضبطة كلام الاستاذ عبد السلام الشاذلى الذى كان يطالب زميله زكى عبد المتعال بالكلام وظل يتلو كلام الاستاذ الشاذلى وكلام آخر لعضوين آخرين من المجلس يناشدان فيه الاستاذ عبد المتعال أن يتكلم) .
الشاهد - مادام داجه فى المضبطة فأنا لا أشك .. ولكن ازاى تقول اننى كنت موافق فى اجتماع مجلس الوزراء وأنا ما كنتش موافق .. مستحيل .
سراج الدين - دا الى حصل .

الشاهد - أنا لا اشكك الآ فى كلام الشاذلى .
الرئيس - هل كنت تخشى رجال الوفد فى المجلس ؟
الشاهد - حيعملوا شوشرة ويتنقلوا لجدول الاعمال .
سراج الدين - دا فى الوقت ده كان الشاهد قد ملأ الجرائد المعارضة بالتشهير على الوفد .

الشاهد - مين ؟ أنا ؟ .. أخوانا وزراء الوفد كانوا يعتقدوا ان كل حاجة فى الصحف ضدهم أنا الى باقولها .. حتى أصحاب الصحف طلبوا منى ان ادلى لهم بيانات فرفضت حتى انهم وأنا فى مجلس الوزراء اتهمت انى أنا الى بادى للصحف باللى بيحصل فى مجلس الوزراء .. انما أنا عارف مين من الوزراء الى كان مصدر للصحف المعارضة .
سراج الدين - مين ؟

الشاهد - أنا أقول لسعادة الرئيس فى غرفة المداولة .
الرئيس - كان هدفه ايه ؟
الشاهد - أصل السياسين دول بيبقوا متطرفين فى الظاهر وكانوا يغذوا الصحف المعارضة بالاخبار فى الباطن علشان تدارى عليهم .. وتحضرنى واقعة طريفة .. كان فؤاد قال فى مجلس الوزراء انه يعرف المصدر الى بيدى لاخبار اليوم الاخبار فواحد من زملائنا الطيبين قال متكونش أخبار اليوم حتى لنا ميكروفونات تحت المنضدة .. وواحد منا ظل برأسه من نافذة الغرفة فوجد شخصا ماشيا جنب الحائط الى فى بولكى فواحد من الوزراء قال ايه وطلع انه رجل بقاع كهرياء (١١١) .

الرئيس - أخبار اليوم كانت راعشاهم للدرجة دى يعنى ؟
الشاهد - ما اعرفش انما فى جلسة البرلمان الى كان يحصل فيها هجوم على وزارة على ماهر فى الشيوخ فؤاد لم يحضرها وتزعم المعارضة غنام وقال ان زير المالية الحالى عايز يلغى قانون التوظيف والكادر وقال ان الدليل ان جريدة بانى ادى للصحف .. وأنا فى مرة سافرت استامبول اجيب مراتى فانتهمزوا **أخبار اليوم** نشرت ان النية متجهة كذلك .. الشاهد انهم كانوا يتهمسونى الفرصة وقعوا يشنعوا على فى جريدة **المصرى** .
الرئيس - عايزين حاجة تفرقشنا شوية . (١١٢)

الشاهد - والله حملة جريدة « المصرى » على لها قصة ٠٠ قصة كازينو فلوريدا الى على ناصية نفق شبرا ٠٠ ودى كان فيها سوق الفاكهة والخضار وهذا السوق كان ملك عام للحكومة فلما ازيل السوق بدأت النقابات تطلب أرضا ٠٠ والجزء المثلث اصقع حته فى البلد وقدر ب ١٢٠ جنيها وهذه القطعة اجرت لاحد النواب الصحفيين بما يوازي خمسة قروش للمتر .

الرئيس - مين هو ؟

الشاهد - الاستاذ حسين أبو الفتح ٠٠ وفى يوم بالليل كنا سنعقد مجلس الوزراء فى وزارة على ماهر ووزير من الوزراء ارجو اعفائى من ذكر اسمه قال لى يا فلان ازاي تبغى وزير مالية وتدى الارض فى وسط القاهرة بخمسة قروش ٠٠ ودى كانت أول مرة اسمع انها مؤجرة للاستاذ حسين أبو الفتح ودى بتجيب ٨٠٠ جنية فى السنة ومؤجرة من الباطن ب ١٢ ألف جنية وان دى مش لحسين أبو الفتح فى الواقع وانما لحرم مصطفى النحاس ٠٠٠ وهنا قال على ماهر اشوف الحكاية دى يا زكى فجبت الملف ووجدت أنه يبدأ بطلب من الاستاذ حسين أبو الفتح وعليه تأشيرة التوصية من مصطفى النحاس بخطه على رأس الطلب .

المدعى - الملف دا موجود وعمل عنه تحقيق فى لجنة التطهير فعلا .

الشاهد - هذا هو سبب حملة « المصرى » على (١١٣) .

الرئيس - هل هذا حدث فى مصلحة الاملاك ؟

الشاهد - ايوه تبع وزارة الاقتصاد انما فى ١٩٥٢ الاملاك والاقتصاد رجعت لى فوجدت انها مؤجرة لمدة سنتين تنتهى فى أبريل ١٩٥٢ وكان طالب مد الايجار خمس سنين لانه عمل منشآت عليها فأنا قلت دى أصقع حته فى القاهرة واحنا لو حطينا صندوق كازوزة نجيب منه فلوس كويسة وكنا فى فبراير وقلت لازم نلحق المسألة دى فجانى فى الوقت دا الاستاذ أحمد ابراهيم رئيس ديوان المحاسبة وطلب بناء لديوان المحاسبة فى المكان ده فقلت لن نمد الايجار وكلفت المستأجر انه يسلم الارض النى تحت يده فى أول أبريل انما كونه عمل منشآت فما حدش قال له يعمل سينيما وكازينو واسكيتنج وتياترو وقهوة وبعد وزارة على ماهر فى وزارة الهلالى وفضلت أنا فى المالية وجانى **حسين أبو الفتح** ودا كان لغاية هذه اللحظة صديقى ومحمود أبو الفتح كان صديقى وأحمد أبو الفتح والمرحوم محمد أبو الفتح تلامذتى وأبوهم الشيخ أحمد أبو الفتح استاذ الشريعة كان استاذى وأنا اكبرت منه انه جاب لى أحمد ومحمد وقال وقت والدى ما توفى تلامذتك جاين يعزوك يا زكى .

وحسين اقال لى انت لو خدت منى الارض دى حتخرب بيتى فقلت له انت الظاهر « بارفان » فى العملية دى يا حسين ولما انتم عايزين تؤجروا من املاك الدولة فخذ فى حته مخفية فقال انت حتخرب بيتى لو لم توافق على الاجارة دى فقلت رغم صداقتى فأنا لن أعمل الايجار فقال أنه رغم ان جريدته وفدية فهو سيعمل أحاديث معى ويعمل دعاية لى فقلت له لا ٠٠ ومن اللحظة دى بدأ العداء فقلت يا ادارة القضايا اعمللى اجراءاتك لاخذ الارض ٠٠٠ وحسين أبو الفتح وسط لى كل البلد حتى السيدة قوت القلوب الدمرداشية (١١٤) كلمتين

فقلت لازم حسين يقدر موقفى واستمرت الاجراءات لغاية القضاية فقال
طيب سيبونى ٦ شهور لغاية مالم الفلوس الى عند المتعهد اليونانى وخرجت
أنا من الوزارة بدأت الحملة على من جريدة **المصرى** ودى سببها قصة كازينو
فلوريدا •

الرئيس - مافيش كازينو تانى •• والا حاجة نانية ؟
الشاهد - المسائل بتفتح بعضها •

الرئيس - « للاستاذ فؤاد سراج الدين وقد هم بأن يسأل الشاهد وباشارة
منعه الرئيس قائلاً ، الجلسة جرها كدد النهاردة (١١٥)

حسين أبو الفتح يرد على زكى عبد المتعال (١)

ذكر الدكتور زكى عبد المتعال أمام محكمة الثورة أمس (١١٦) أن سر حملة جريدة المصرى عليه هو ما سماه (بقصة سينما فلوريدا) اذ قرر انه رفض تجديد ايجار أرضها لى ولما كانت هذه الواقعة لا تتفق مع ما ذكره الدكتور فى شهادته وقد فصل فيها القضاء استلنافيا لصالحنا وعلى غير رغبة زكى عبد المتعال فاننا نשוב ما قاله بلحقائق الآتية :

- ١ — فى سنة ١٩٤٥ انتقل سوق الحضر والفاكهة من شارع الملكة نازلى وخلف وراءه ارضا خربة متسعة الارجاء دون استغلال .
- ٢ — وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ اجرتها مصلحة الاملاك الى محمد اسماعيل الساعى بالمصلحة مقابل أجرة سنوية ١٨ جنيه على أن تخصم من مرتبه شهريا .
- ٣ — وفى سنة ١٩٥٠ اجرت مصلحة الاملاك جزءا من هذه الأرض ومقداره ١٧٧٠ مترا بمبلغ ١٠٦٢ ج أى بستين ضعفا عما كانت مؤجرة به كامل الأرض .
- ٤ — وقد تم التعاقد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٥٠ ولمدة سنتين فقط وذلك لانشاء سينما صيفى عليها وبشرط ان يتجدد العقد من تلقاء نفسه لمدة أخرى اذا لم يعلن أحد الطرفين الآخر بعدم التجديد قبل نهايته بشهر واحد .
- ولما كانت مصلحة التنظيم اقترحت ان ينشأ فوق هذه الارض حديقة وذلك بعد هدم ما على بعضها من مباني ومنها مستشفى الليدى كرومر وبعد تدبير الاعتماد اللازم لانشاء هذه الحديقة فقد حرصت وزارة البلديات على ان تنص على جواز الاخلاء الارض فى أى وقت اذا ما شرعت مصلحة التنظيم فى انشاء الحديقة .
- ٥ — واستغرق بناء السينما صيف سنة ١٩٥٠ ولم يبق أمام المسأجر الا موسم واحد لاستغلال السينما التى تكلفت اقامتها مبلغ عشرة آلاف جنيه .
- ٦ — ولما رأت بلدية القاهرة ان مستشفى ليدى كرومر لم يهدم بعد ولم تمكن من تسلم أرضه كما انه لم يدرج فى الميزانية اعتمادا لانشاء الحديقة وافقت على تجديد العقد لمدة سنتين أخرتين بنفس شرط الاخلاء فى أى وقت عند الشروع فى انشاء الحديقة .
- ٧ — والمهم والذي يجب ان يعلمه الناس ان وزارة الاقتصاد فى عهد الدكتور زكى عبد المتعال - وبعد اعفاء وزارة الوفد - كتبت الى

مصلحة الاملاك بموافقتها على تجديد العقد لمدة نهايتها ١٤ أبريل سنة ١٩٥٤ وذلك بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ وبمقتضى الخطاب رقم ١٢٢ من الملف .

٨ — ولكن جريدة المصرى نقدت بعض تصرفات الدكتور زكى عبد المتعال فلم يتسع صدره لهذا النقد واعتقد انه يستطيع ان يحول سياسة الجريدة اذا ما هدد باخلاء هذه الارض فعاد فى ١٨/٢/١٩٥٢ ولم يمضى على موافقته غير ١٩ يوما حتى اصدر أمره باخلاء الارض بقوة البوليس .

٩ — فلما رفع الامر الى وزارة الداخلية رفضت التكرار للقانون وطلبت من وزارة الاقتصاد الالتجاء الى القضاء . ورغم ما كان يتوقعه الدكتور زكى عبد المتعال من حكم القضاء باعتباره دكتورا فى القانون فانه وقد حالت وزارة الداخلية دون التعسف باستعمال القوة فقد خاطر بالالتجاء للقضاء .

وقد عرض الامر على القضاء فأصدر حكما ابتدائيا - واستئنافيا - ملخصه انه وقد تبين له ان المستأجر واضح اليد بسند قانونى سليم كما هو ظاهر من المستندات وأوراق الملف المضموم فان طلب اخلائه على هذا الوجه يعتبر مخالفا للقانون . وقضى برفض دعوى الدكتور زكى عبد المتعال . فاذا كان رفع الاجرة من ١٨ ج الى ١٠٦٦ ج يعتبر استغلالا للنفوذ فليس أشرف من هذا استغلال .

واذا كان القضاء يصف الاجراء الذى اتخذه الوزير بانه اجراء تعسفى وكيدى ومخالف للقانون فلا شك ان هذا هو استغلال الوزير لنفوذه لرفع دعوى خاسرة اشباعا لشهوة الانتقام من شخص تعرضت صحيفة ينتمى اليها لنقده .

وهل عندما وافق الوزير زكى عبد المتعال على التجديد فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥٢ كان يرغب فى شراء ذمة جريدة المصرى بهذا العقد التافه فلما تحطم قصده أراد أن يسحب الرشوة التى قدمها .

واننا لنعجب أن يأتى دكتور فى القانون ويحاول ان ينقض حكما نهائيا بكلمة فى شهادة ، وهذا أمر هين اذا قيس بما لجأ اليه رجل القانون فى اقحام اسم سيدة وهو يعلم علم اليقين ان هذا غير صحيح . والاوراق الرسمية هى التى تكلمت أمام القضاء .

حسين أبو الفتح

الجزء الاخير من شهادة زكى عبد المتعال (١)

زكى عبد المتعال : لو سمحت الهيئة الموقرة ، أقول بمناسبة العنوان الذى نشر بجريدة المصرى خاصا بموافقتى على صفقة الذرة اليوجوسلافية (١١٧) أنا شرحت فى جلسات سابقة موفقى من هذه الصفقة . ولما جاء المدعى عليه بالمضبطة شرحت موفقى وسكوتى . ولكن لما قاله الاستاذ فؤاد من أن الموافقة كانت بالاجماع غير صحيح ولكن دى كانت عادتهم انهم يكتبوا بالاجماع . وضربت مثلا على ذلك بحكاية مجلس الوزراء ومعارضتى فى صفقة الذرة اليوجوسلافية ثابتة . ويمكن للمحكمة أن تستدعى جميع أعضاء مجلس الوزراء فى ذلك الوقت وسؤالهم عن موقفى فى هذا الشأن . ولا يمكن انكار هذا الموقف ولا الاجراءات التى اتبعتها . ووقف صرف مبلغ الثلاثة ملايين جنيه وطلب عرض الاتفاقية على مجلس الوزراء ثم على مجلس الدولة . وطلب ضمان . . من بنك انجلترا . . أما بيان الاستاذ حسين أبو الفتح . وأنا لم أطلع عليه . فلعله عن سينما فلوريدا ودى ثابتة فى الملفات فى مصلحة الاملاك والطلب الى قدم عليه تأشيرة الرئيس السابق مصطفى النحاس . وكل ده يؤكد كلامى .

الرئيس - المدعى جاب البيانات الخاصة بعمال القناة .
المدعى - أيوه يا افندم . (ثم أخرج تقريراً من بين الاوراق الموضوعه أمامه)
الرئيس - للمدعى - تعرض البيانات دى على الدفاع بعد الاستراحة . المتهم يجب يسأل الشاهد .

سراج الدين - أيوه . وكنت فى مجلس النواب فى جلسة ١١ يوليو سنة ١٩٥٠ تدافع عن الاستثناءات وردّها ورد الفروق عن الغائها . وقلت - وهذا نقلا عن مضبطة الجلسة - انه « اذا جاءت الحكومة وأعلنت انها تبغى تحقيق قواعد العدل والمساواة بين الموظفين فهل هناك تعارض بين هذه القواعد وبين ان تعاد بعض الحقوق لاصحابها . وهل كان النائب - الذى يناقش فى هذا الموضوع ويعترض عليه - يود أن تبقى الحكومة على الظلم واهدار الحقوق حتى توصف هذه الحكومة بأنها تراعى قواعد العدالة والمساواة . وهل يظن أن العدالة نسبية .

ان العدالة مطلقة فى كل زمان ومكان جاءت الحكومة الحاضرة لا تبغى الا الاستقرار وبث الطمأنينة بين الموظفين . أرادت ان تنصف هؤلاء الذين ظلموا مدة خمس سنوات » الى ان قلت « اننا اذا جئنا اليوم نرد بعض الفروق اتهمنا بمخالفة القوانين وكنت أود أن أسمع أى القوانين خولفت . ان الحكومة تقرر عدالة ومساواة وقد استعلمت حقها طبقا للقانون والدستور

فاذا جاءت وأعادت للمحرومين حقوقهم لترفع ظلما وتعوضهم عما لحقهم يقال انكم أسأتم التصرف وجاوزتم القانون وملاّتم جيوب أنصاركم بمبلغ ١١٢ ألف جنيه . وأنا اقرر ان المبلغ ١١٩ ألف جنيه وليس ١١٢ ألف وما قيمته هذا المبلغ اذا اريد به تحقيق العدالة .

هل يتفق هذا الذى قلته فى مجلس النواب دفاعا عن الاستثناءات مع ما قلته للمحكمة الموقرة من انك فوضت الرأى فى الاستثناءات ورد الفروق لمجلس الوزراء وان تفوض الرأى معناه عدم الموافقة .

وهل تستطيع ان تذكر لنا شيئا عن الاستثناءات التى رفعتها وانت وزير للمالية فى حكومة الوفد ووافق عليها مجلس الوزراء وعدد الاستثناءات التى رفعتها أنا للمجلس وأنا وزير مالية . . مع انى كنت وزير مالية مدة ١٤ شهر ولم تمكث انت فى وزارة المالية سوى عشرة أشهر ؟

الشاهد - أنا الاحظ ان طريقة المدعى عليه فى توجيه الاسئلة طريقة خطابية . . الاستشهاد بما ورد فى المضبطة ضدى مش جديد . لان صحف الوفد سبق ان هاجمتنى به عندما قررنا الغاء الاستثناءات واسترداد الفروق التى قبضت سنة ١٩٥٠ .

لما أصدرنا هذا التشريع بدأت صحف الوفد تنشر هذا الكلام . وهذا الكلام صحيح قلته . وانما قلته باسم الحكومة وأنا رويت لهيئة المحكمة الموقرة فى جلسة سابقة مسألة الاستثناءات التى حصلت عندما جاءت حكومة الوفد .

والاستاذ فؤاد سراج الدين يحاول ان يقارن بين الاستثناءات فى عهدي والاستثناءات فى عهده وفاته ان الاستثناءات التى كانت فى عهدي هى التى قرر مجلس الوزراء اعادتها جملة ، ولما جاءت حكومة الوفد الحكم ، انما بعد ذلك كانت الاستثناءات قليلة . ولمقارنة بين الحالتين على غير أساس سليم . ودى الى بتسمى فى علم الاحصاء (المغالطات الاحصائية) .

ما يقولش كان سببها ايه ؟ وهو ان الحكومة جت فى أول تولى الوفد الوزارة وعازيه نرد الاستثناءات الى الغيت وترد الفروق .

وأنا شرحت فى جلسة سابقة ان لما جاءت حكومة الوفد وجددت نفسها أمام حلين تناقشوا فيهما . هما . هل يصدر تشريع بالغاء المرسوم الذى أصدرته حكومة المرحوم أحمد ماهر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٤ أو هل يستعمل مجلس الوزراء حقه فى إعادة هذه الاستثناءات وتقدمت الحكومة بالطريق الأول . والتشريع مر من مجلس النواب وتعطل فى مجلس الشيوخ لان الوفد لم يكن له فيه أغلبية ولما رأى مجلس الوزراء هذا قال استعمل حقى . ودى مسألة سياسية ورئيس الحكومة قال انها مش مسألة مالية . أنصارنا شردوا فى الشوارع وبعضهم باع عفشه . فمجلس الوزراء أصدر قراره وقال انها مسألة سياسية والمجلس يستعمل حقه فيها ومش خاصة بوزير المالية وحده ، وانما تكون لها لجنة سياسية فيها وزير المالية ومعه سكرتير الوفد وسكرتير الوفد المساعد والاستاذ فؤاد سراج الدين والاستاذ سليمان غنام . واللجنة دى تتلقى الطلبات وتقرر أسماء وأوراق تقدم . وبقت الحكاية زينة . واللجنة دى خلصت عملها . وأنا قلت أنا ما أعرفش المفصولين مين . صحيح وزارة المالية عندها كشوف بأسماء الى

الغيت استثناءاتهم . ولكنهم قالوا عاوزين نرد الاستثناءات بس للوفديين قلت لهم نعالوا افرزوا . وبعد ذلك تقدمت لمجلس الوزراء بالاسماء الى فرزتها اللجنة مع تفويض الامر للمجلس كعادتي . وأنا قلت ان دى العبارة الى بتستعملها وزارة المالية عند عدم موافقتها . وقلت ان اللجنة الى حطيتوني فيها عرضت كل المسائل وهى تعرض الامر على مجلس الوزراء ولم تتعرض لمسألة رد الفروق .

وجم فى مجلس الوزراء قالوا انت مفوض الامر ليه . انت متش عضو فى اللجنة . ورد الفروق ماجبتوش ليه . قلت لهم مادام اعتبرتوها مسألة سياسية فمجلس الوزراء له رأى .

ومجلس الوزراء بنى يصدر قراره بالنسبة لكل واحد ويقول مع رد الفرق . وأنا كنت أمين فى مجلس النواب . لما النائب قال ان الفروق ١١٢ ألف جنيه قلت لا ١١٩ ألف . وأنا ابدت للهيئة الموقرة موقفى فى استثناءات وزارة الاوقاف .

الرئيس - المسألة بتبصوا لها على أساس انها سياسية . فما نظرتوش للتأثير النفساني على باقى الموظفين وعلى رأى العام .

الشاهد - كانوا بيهتموا بأنصارهم فقط وقالوا الى نرد لهم الاستثناءات هم الوفديين بس .

الرئيس - أنصارهم دول نسبتهم اد ايه ؟

الشاهد - ما أقدرش أقول المسألة كانت زيطه والواقع ان الوفد لما جه الحكم النحاس قال احنا حنمشى سياستنا مع السراى سياسة مهادنة ومش مستعدين نقال مرة ثانية .

وعلى هذا اقول ان مبادئ الوفد التى كانت ١٩١٩ هى المثل العليا فى الوطنية تحولت الى منافع وتبادل مصالح بين الوفد وبعض النواب والشيوخ ثم بين الوفد والسراى وان تحول المثل العليا بالنسبة للوفد بدأ يظهر منذ سنة ١٩٣٦ بعد دخول السيدة حرم مصطفى النحاس فى الميدان السياسى وبعد ذلك فى سنة ١٩٥٠ الذى أجهز على البقية الباقية من المثل العليا . اللى كانت أمامنا - لاننا زمان سنة ١٩١٩ واحنا طلبه كنا نقول ان الوفد مش حزب وانما فكرة .

الرئيس - تعتقد ان دخول حرم النحاس الميدان السياسى سبب مباشر لهذا التغير .

الشاهد - أعتقد والذى أكمل الفكرة سنة ١٩٥٠ هو الاستاذ فؤاد سراج الدين والسيدة حرم مصطفى النحاس ورجال الحاشية والسراى وتبادل المنافع .

الرئيس - يعنى انت بتحط حرم مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين فى مستوى رجال الحاشية بالنسبة للافساد .

الشاهد - بالنسبة للافساد كانوا كلهم على حد سواء وكانت المسألة تبادل منافع وشيلنى وأشيلك وأنا لما دخلت الوزارة سنة ١٩٥٠ حاولت ان انقذ النحاس من هذا الجو لانه كان يعز على ان ينساق فى هذا التيار فحاولت ان احتفظ بالبقية الباقية وأبعد العوامل المضادة للخير عنه وانما بكل اسف

تغلبت العوامل المضادة الخير وطغت سنة ١٩٥٠-١٩٥١ الى ان وصل الحال الى الحد الذى نعرفه .

الرئيس - مين الى كان يؤثر على مصطفى النحاس أكثر .
الشاهد - السيدة حرمه والاستاذ فؤاد سراج الدين . والاستاذ فؤاد سراج الدين بعلاقته مع رجال الحاشية ورجال الملك وانما ده ما منعش ان بعد الاقالة وقبل قيام الثورة بأسبوعين ان السيدة حرم النحاس فى أيام وزارة حسين سرى صرحت وقالت احنا حنرجع للحكم وفى سراية عابدين . (١١٨)
الرئيس - تقصد ايه ؟

الشاهد - لابد انها تقصد ان سراية عابدين رياسة الدولة .

الرئيس - يعنى حتقوم ثورة مثلا واللا معتمدة على مين ؟

الشاهد - لابد معتمدة على أنصارها .

الرئيس - مين الى كان الساعد الايمن لحرم النحاس .

الشاهد - أظن الاستاذ فؤاد سراج الدين .

سراج الدين - يعنى حاعمل ثورة لوحدى .

الرئيس - والغرض من الثورة ايه للقضاء على الفساد يعنى .

الشاهد - بالعكس لتولى الفساد السلطة أنا فى وزارة الوفد الاستثناءات وقفت فيها الموقف ده ولذلك لما جيت فى وزارة الاستاذ نجيب الهلالى أول حاجة عملتها الغاء الاستثناءات وقلت لا يقتصر الالغاء على الفترة من سنة ١٩٥٠ لان الوفدين حيقولوا ان حكومة نجيب الهلالى متقصدهم احنا نرجع للوراء . المرسوم بقانون الى أصدره أحمد ماهر مازال قائم فنطلع مرسوم جديد يلغى الاستثناءات من سنة ١٩٤٤ لسنة ١٩٥٢ ووضعنا نص ان الفروق ترد للدولة ورحمة بهم قلنا ترد بطريق الخصم ربع المرتب أو المعاش وهذا التشريع نفذ وما حصلوه سنة ٥٠ لما أصبحت يدى مطلقة اخذته منهم .

الرئيس - (لسراج الدين) تقدر تفسر لنا سياسة الشاهد . . كان وزير مالية فى وزارة الوفد وبتقول انه وافق على الاستثناءات وفى نفس الوقت فى سنة ١٩٥٢ لغاها فسر لنا ده .

سراج الدين - الى قاله الشاهد ان الاستثناءات الى تمت سنة ١٩٥١ هى التى وافق عليها المجلس جملة فقط وهذا غير صحيح وسأبينه الآن وهو ليس مغالطة احصائية وانما بيانات . واذا طلبتم كشف من وزارة المالية بعدد الاستثناءات وتواريخها تجدوا ان سيلها لم ينقطع فى يوم فى عهده الى أن خرج من الوزارة . . . صحيح رد الفروق والاستثناءات عرضت على مجلس الوزارة جملة فى أول وزارة الوفد وانما توالى تقديمها منه عن حالات فردية بعد ذلك .

الرئيس - الاستثناء ده ماكنش يحتاج لموافقة مجلس الوزراء

سراج الدين - بنوافق أحيانا ونرفض أحيانا ونعدل أحيانا . وهو عاوز يبين لكم انه كان حريص ولكنش موافق على الاستثناءات وانه عارض فى صفقة الذرة اليوجوسلافية .

الرئيس - انتوا كنتوا موافقين والا لا .

سراج الدين - أول خطوة في الاستثناءات ان وزير المالية يتقدم لمجلس الوزراء ويطلب الاستثناء ولو تقدم الطلب لوزير المالية ورفض ميّجيش للمجلس ورايحين نجده أن الحالات الفردية كلها قدمت بعد هذه الفترة منه وكل استثناءاته ألغيت سنة ١٩٥٢ دى مش سياسته الخاصة وانما سياسة الوزارة .

الشاهد - كل الحاجات دى كانت بتيجى من الوزارات . . دول كانوا بيمسكونى فى المجلس ويشدونى لدرجة انى قلت لهم مرة انتوا حتقطعوا لى هدمى .

الرئيس - افرض أنه أخطأ وافقتم ليه .

سراج الدين - مافيش شك مادام المجلس وافق وأنا كنت وزير فيه اشترك فى المسئولية لكن فيه فرق بين كلام الشاهد فى مجلس النواب وبين كلامه هنا لان كلامه فى مجلس النواب ماكانش كلام الشخص المغلوب على أمره .
الرئيس - وايه رأيك فى موقفه فى حكومة نجيب الهلالي لما لغى الاستثناءات ؟

سراج الدين - وايه الى كان زانك ما استقلتش ليه ؟

الشاهد - حب الخير والاصلاح الى أن تغلبت العوامل المضادة .

المدعى - المذكرة الخاصة بحرم حيدر رستم مقدمة من وزير الحربية لوزير المالية .

سراج الدين - توصية والا مذكرة .

المدعى - مذكرة يوصى فيها برفع المعاش . . شرح الحالة وقال فى الآخر نظرا لهذه الظروف لا يسعنا الا التوضيحية برفع المعاش وفى مذكرة مرفقة بها من مدير المعاشات مرفوعة من وزير المالية قال فيها أن وزير الحربية يعرض الحالة ويطلب كذا .

سراج الدين - وزير المالية لما ييجى يتخلص من المسئولية مستقبلا يقول العبارة دى مع انه كان يقدر ميّقدمش مذكرة لو كان رافض .

سراج الدين - دى سياسة الاستاذ نجيب الهلالي . لكن الوزير مش ده المطلوب منه . . اذا طلب منه حاجة مش من رأيه وأكره عليها يقول لهم سلام عليكم .

الرئيس - اذا كان ده رأيه ما كان يقدر يقنع رئيس الوزراء بأن الاستثناءات متلغاش .

سراج الدين - ماكانش يقدر يقنعه لان الاستاذ نجيب الهلالي جاء الوزارة وبرنامجه كده وحكاية مدام أندريه الى قال عنها الضرايب بتاعتها الى سواها مين . هى سويت فعلا أظن على ٥٠٠ جنيه . والى بدى أقوله ان الوزير لما تعرض عليه المسألة فى مجلس الوزراء اذا كانت فى رأيه تعتبر مفسدة أو ضد المصلحة العامة أو خطيرة يجب اذا غلب على أمره فيها يستقيل واذا كانت مسألة تافهة يصح يقول أيه رأى الاغلبية وايه رأى الاقلية .

الرئيس - وأنت رأيك ايه فى الاستثناءات مفسدة ولا مصلحة .

سراج الدين - حكومة الوفد من زمان مش من النهارده من سنة ١٩٢٨ لها رأى فيها ان لما يحصل تغيرات وزارية الموظفين الوفديين بيحصلوا ويشردوا فى الشارع .

الرئيس - مافيش مجلس دولة يعنى .
سراج الدين - فيه قضايا كثير فى المجلس وبعضها حكم فيها لصالحهم .
الرئيس - ويفصلوا ليه اذا كان راجل قايم بعمله يفصل ليه . . لازم مبيأديش عمله .

سراج الدين - قطعاً الروح الحربية لها أثر كبير .
الرئيس - يعنى انت موافق على الاستثناءات ؟ .
سراج الدين - المسألة مش موافق ولا لا دى سياسة عامة من سنة ٢٨ .
ها تولى الحالات أشوفها وبعدين أقول رأيى فيها .
رد الفروق كنت معارض فيها بشدة وعلم الوفديون بهذا ولا موني عليه ولكن
رد الاستثناءات كان رأيى فيه ان موظف فصل سنة ٤٤ لازم أرجعسه لكن رد
الفروق لا وحكومة سنة ٤٥ رجعت ٨٠٠ حالة استثناء لمن تبينت انهم من
أنصارها وأضافوا اليها استثناءات جديدة .

الرئيس - كنتم موافقين ان الاحوال تمشى بالشكل ده .
سراج الدين - قطعاً لا وانما احنا كنا فى حالة دفاع .
الرئيس - كنتم ليه بتعملوا كده .
سراج الدين - لرد المظالم ولكن لما أدافع عن كده ما أجيش النهارده وأقول
كنت مغلوب على أمرى ولا كنتش أقول كده وأوافق الا اذا كنت مقتنع أما اذا
كنت مش مقتنع أقول لهم سلام عليكم .

الشاهد - المدعى عليه بقول انه كان معارض . فى الواقع الاستاذ سراج
الدين فى سياسته متى يقبل ومتى يرفض كانت دى مسألة عويصة والغرض
الى يهدف اليه ايه دى مسألة كانت تحير كل انسان حتى فى مجلس الوزراء .
الرئيس - مالوش أهداف ثابتة . المصلحة العامة باستمرار أو المصلحة
الشخصية .

الشاهد - لا المصلحة السياسية .
الرئيس - الخاصة بالحزب ولا بشخصه .
الشاهد - الخاصة بشخصه هو فى الحزب وهدفه كان نولى رئاسة الوزراء هو
لمس - وكنا فى بداية الوزارة وكانت علاقتى مع الرئيس السابق مصطفى
النحاس طيبة وعارف أن النحاس ميال لرد الفروق وخشى أن يكون هذا جى
من تأثير عليه يقوم بجى فى مجلس الوزراء ويقول لا . علشان يوجد عنصر
التفرقة والتغلب وأنا حاولت أن انقذ الرئيس السابق مصطفى النحاس من
هذا . بيقوللى ليه ما استقلتش . سهلة جدا أن وزير المالية يستقيل ويجب
انه يحط استقالته فى جيبه دايماً انما اذا وجد وزير المالية أن العوامل
متضافرة على خروجه هل يمكنهم من هذا وأنا ضربت مثل قبل كده بانسان
أمامه عصاة اما أن ينضم اليها ويمشى معها واما أن يفر من أمامها ودى مش
رجولة واما أن يظل يقاوم يمكن يقدر يجعل البلد تنال بعض الخير ولو قليل
ولو راح هو ضحيته . كنت أقدر أخرج ولكن لما رأيت الرغبة متفقة على ذلك
صمدت .

سراج الدين - ألم تيأس أبداً من هذا الاصلاح لحد ما خرجت من الوزارة .
الشاهد - ماياستش لغاية ما أخرحتونى من الوزارة لانى كنت أجتهد فى أنى

أحوش بعض عوامل الشر .

سراج الدين - ما حضرتش يوم ٩ نوفمبر في الاهرام لما قالوا ان الوزير تردد في استقالته (ثم أخذ يتلو بعض فقرات نشرت في « الأهرام » خاصة بهذا الموضوع) « توجه الدكتور زكى الى قصر عابدين لتقييد اسمه في سجل التشريلات مهنئا بعيد ميلاد الاميرة فايضة واجتمع بالاستاذ حسن يوسف ثم حضر الى مكتبه المالية بعد الظهر وكان على موعد مع محافظ البنك الاهلى فى الساعة العاشرة والنصف وظل محافظ البنك الاهلى فى انتظاره حتى حضر والوزير اعتذر عن حضور لجنة التمويل العليا وتردد على اثر المقابلة - مقابلته مع حسن يوسف - ان الوزير أعرب عن رغبته فى الاستقالة »

الرئيس - كان استنتاج من الجرايد .

الشاهد - أنا اخرجت قبل كده بثلاث أيام .

سراج الدين - مكملًا التلاوه وقد تردد على أثر المقابلة أن الوزير سيستقيل ولما سألته مندوب الصحيفة قال تستطيع أن تؤكد انه لا تفكير فى الاستقاله وليس هناك ما يدعو فى التفكير فيها مادام النحاس باشا على رأس الوزارة . والكلام ده منشور فى جريدة المصرى فى ذلك اليوم أيضا .

الشاهد - فى ذلك الوقت نشرت الصحف أن الدكتور عبد الجليل العمرى قابل الاستاذ سراج الدين وترددت اشاعة انى سأقدم استقالتي فقلت مش حقدم استقالة وده كان يوم ٩ ويوم ١١ أى بعد يومين جانى عثمان محرم وطلب استقالة منى فرفضت .

سراج الدين - لا تفكير فى الاستقالة من وزارة برأسها النحاس . ده تعليقى .

الرئيس - أصله راجل شهم النحاس مش كان بيقول له خليك جنبى يا زكى وما تسبنيش .

سراج الدين - قلت انك لم تشأ الاستقالة عند صدور قرار ١٠ يونية سنة ٥٠ لانك أردت أن تكافح الفساد فى حين أنك قلت فى لجنة التطهير يوم ١٢ مايو سنة ٥٢ أنك لم تستقيل فى ١٠ يونية حرصا على استمرار التعاون مع رئيس الحكومة وزملائه فى وقت بدأت فيه الوزارة تعالج القضية الوطنية . يعنى فى لجنة التحقيق قلت ما استقلتش لانك كنت حريص أن تبقى لا استمرار التعاون مع رئيس الحكومة فى معالجة القضية الوطنية وفى المحكمة قلت انك ما استقلتش لانك أردت أن تبقى لتحارب الفساد قدر استطاعتك فأى القولين هو الصحيح . أن كان كلامك فى لجنة التطهير صحيح فأنت عرضت ألوانا كثيرة من الفساد فمستقلتش فى الفترة دى ليه أما علشان حكاية القضية فان معالجة القضية الوطنية كانت قد بدأت من أبريل وأنت فى ٣١ مايو قدمت استقالة وكانت معالجة القضية الوطنية قائمة ٠٠٠ لهنأ ماشى كلامك ولهنأ ماشى عاوزين تفسر لنا خصوصا بعد ١٠ يونية لما الملك قال لك كده .

الرئيس - الكلام بتاع الملك ده قبل ولأ . كنت انت قاعد .

سراج الدين - أيوه يا فندم وقال قدامنا وقدام الوزارة ولجنة التطهير أدانت

الدكتور زكى واوصت بمحاكمته بمحكمة الغدر زينا لانه اذعن لتدخل الملك وقبله .

الشاهد - يبدو الى أن الاستاذ فؤاد سراج الدين يتعمد أن يلقي أسئلته بطريقة خطابية تتعارض مع طبيعة توجيه الأسئلة وانما الخلاف في القولين قولي أمام لجنة التطهير في مايو سنة ٥٢ وقولي أمام المحكمة هنا أفسره بالآنى وأنا معترف ان فيه خلاف . جه منين . أنا قلت للهيئة الموقرة أنه في مايو سنة ٥٢ والملك موجود لما جاني رئيس لجنة التطهير الاستاذ عبد العزيز خير الدين ومعه كاتب التحقيق قلت له يا استاذ عبد العزيز أقول له واقعة تدخل الملك والكلام الى وجهه لي فقال لي الكلام ده ما أقدرش أثبته . كان الملك لسه موجود قلت له على العموم تبقى عارفه .

وبعد النورة لما جه يسألني قلت له أمام الشهود أنا قلت لك في مايو كيت وكيت وما انتوش فاتفصل انبته دي الوقت .

في ذلك الوقت لما جيت أقول للاستاذ عبد العزيز خير الدين في مايو اني ما قبلتش الخروج لمحاربة الفساد قال ما نقدرش نثبت كده ولا بد أن نضع عبارة تسديد خانة ان أنت ما استقلتش لان البلد كانت بتتفاوض قلت له وهو كذلك سد خانة دي دي الوقت والاستاذ عبد العزيز خير الدين موجود ويمكن سؤاله . انما لما جيت قدام المحكمة قلت والآن لان الظروف هي الي بتكيف الوضع . انما الواقعة سليمة مائة في المائة وقلتها والملك موجود وثابت اني أنا الي جمعت كل المعلومات بواسطة مفتشين من مصلحة الضرائب وساعدت لجنة التطهير على أن تمسك كل من له صلة بهذا الموضوع بما فيهم رجال الحاشية مش الوفدين بس وسيدات ورجال . وكانت واقعة محرز الي قلتها وعلى يحيى راح لاندراوس وكلمني من السراي وقال لي ان على يحيى زعلان من التحفظ على أوراق محرز كما رويت ذلك ، الاستاذ فؤاد سراج الدين يريد أن بهول في الامر ويقول أن لجنة التطهير أدانتني زيهم أو اقترحت تقديمي لمحكمة الغدر .

نابت في تقرير لجنة التطهير الي طلعت في أبريل أن زكى وقف في كيت وكيت ثم يحال مع الجماعة دول .

وأنا أسأل الاستاذ فؤاد هل ثابت أنه ضاربت أو ساعدت المضاربين كبعض الوزراء أو حصلت على مغنم مادي . كنت مستعد أن أقف أمام محكمة الغدر لو قدم هذا التقرير وانما لا يمكن لانسان أن ينكر الفرق بين موقفي وموقفكم لو وقفنا أمام القضاء .

سراج الدين - أنا ماقلتش ان اللجنة قالت انك ضاربت انما قلت انها طلبت محاكمته لانه قبل التدخل من شخص غير مختص وهو الملك وأنه اذعن لهذا التدخل . أدى تقرير لجنة التطهير .

الرئيس - عاوز أسأل سؤال في تقرير لجنة التطهير دي . لجنة التطهير لو ماكانش الملك انطرد كانت تقدر تقول الملحوظة دي .

سراج الدين - أنا قلت أن التحقيق مر بدورين . مختلفين وللأسف تحقيقها قبل الحركة كان ماشي في طريق خاص وبعد الحركة استردت شيء من حريتها

وده متعرض لكثير من الطعن . رئيس اللجنة لما جه يسأل الدكتور زكى عبد المتعال قبل الحركة محلفوش اليمين القانونية انكسف يحلفه رئيس اللجنة قال يسرنى أن أسمع رأى معالى وزير المالية .

ده تحقيق مش سؤال عن معلومات . . . وبعد ساعة ذكر فى التحقيق أن معالى الوزير رأى الاكتفاء بهذا القدر .

الرئيس - لما سافر الملك باسم فؤاد المصرى أخذ اذن من الحكومة .
سراج الدين - ما أعرفش خذ اذن ولا لا .

الرئيس - لما كان مسافر باسم فؤاد المصرى مش باسم فاروق ما راحش الوزراء وحلفوا اليمين أمام فؤاد المصرى مش أمام فاروق .

سراج الدين - دى مسائل بين رئيس الحكومة وبين الملك . وما أعرفش كلمه والا لا .

الرئيس - الدستور ينص على ايه .

سراج الدين - مفيش نص فى الدستور .

الرئيس - يعنى خروجه بره حر من غير اذن الحكومة أنا أعرف ان ملك انجلترا ما يقدرش يغادر لندن الا باذن من الحكومة .

سراج الدين - ملك انجلترا ما يقدرش يخرج للناس فى شرفة قصره الا لما يكون رئيس الحكومة جنبه . سفر الملك اذا كان لمهمة رسمية لازم ياخذ اذن من الحكومة ويكون بعملها واذا كان سافر لغير مهمة رسمية تبقى مسألة بينه وبين رئيس الحكومة ولازم يكون عنده علم .

الشاهد - أنا كنت وزير مالية فى ذلك الوقت وأنا أذكر الواقعة التاريخية دى . كان ثروت وزير خارجية وكان فؤاد غضبان عليه ومش عاوز يأخذه معاه فقالوا لا اذا سافر الملك (١١٩) لازم يكون وزير خارجيته معاه ولكن فاروق سافر وماخدش اذن من رئيس الحكومة لان رئيس الحكومة مصطفى النحاس كان فى الخارج وترك الرياسة لعثمان محرم يمكن الاذن ده كان ضمنى لما جه فاروق ينتقل من بلد آخر . لما جه ينتقل رئيس مجلس الوزراء عرض علينا الموضوع وطلب ارسال برقية رسمية باسم الحكومة للتهنئة ويمكن اللى تعتبر موافقة ضمنية لان البرقية ارسلت له وهو فى الخارج باسم الحكومة فيبقى معناها انها على علم بسفره .

الرئيس - وده كان اذعان ولا مش اذعان .

الشاهد - أظن فيه فرق بين الملك يسافر باسم مستعار وفرق بين انه يقول أعمل كذا .

الرئيس - هوه كملك للبلاط الحكومة القائمة كان يهمها حياته ولا لا .

سراج الدين - الله أعلم .

الرئيس - بنسأل يعنى كحكومة رسمية يهمها حياة ملك البلاد ولا لا .

سراج الدين - من الناحية الشكلية طبعا يهمها .

الرئيس - ولما ماكانش من الناحية الشكلية كنتم بتقبلوا ايده ليه .

سراج الدين - أنا مقبلتش ايده الرئيس السابق حسين سرى شهد بكده !

الرئيس - يعنى لما شكلت الوزارة رئيس الحكومة متقدمش يطلب للملك انه يبوس ايده .

الشاهد - أنا كنت موجود وأقطع اننا ثلاثة لم تقبل ايده . والملك وجه الملاحظة دى للرئيس السابق حسين سرى .

الرئيس - حسين سرى بينه وبينكم حاجة .

سراج الدين - ما اعرفش . وحسين سرى يدهشنى انه قال هنا واقعة وقال لى فى بيته خلاف هذه الواقعة .

الرئيس - انت بتقول ان الله أعلم انه يهمنى حياته ولا لأ ولكن الشواهد تدل على انها كانت تهمكم .

سراج الدين - ما أظنش والا مكناش سبنا مظاهرات يناير سنة ٥٢ تهتف ضده .

الرئيس - كحكومة صاحبة أغلبية مكنتش تقدرنا تطلعوه . ملك انجلترا لما جه يجوز واحدة موافقتش عليها حكومة الاغلبية طلعه (١٢٠) .

سراج الدين - الهتاف ما يكفىش لاجراجه والرأى العام .

الرئيس - انتم مش كنتم أصحاب أغلبية .

سراج الدين - أغلبية شعبية لا تكفى من غير عامل مادي والملك كان واضح فى ذهن الاغلبية الشعبية انه مسنود بالقوة المادية ومحمى وله أنصار وقوات تحميه ويوم ما تخلت هذه الفكرة عن دماغ الرأى العام يوم انهار عرشه فى ٢٤ ساعة . واحنا .

الرئيس - لو كنتم نزعتم الملك من الملك كنتم حتجيبوا مين محله .

الشاهد - مصطفى النحاس .

سراج الدين - ميصحش الكلام ده .

الرئيس - لازم كنتم تفكروا فى الخطة دى كنتم مسيبن الناس تهتف لاسقاطه .

سراج الدين - مش لاسقاطه وانما لزعرعته والملك نفسه كان بيقول انه خايف نعمل جمهورية .

الشاهد - لو سمح لى سيادة الرئيس بكلمة ، المدعى عليه بيقول عاوزين نعمل جمهورية .

انكر رواية حصلت سنة ٥٢ أن شقيق المدعى عليه الاستاذ يس سراج الدين سنة ٥٢ فى الشتاء كان فى روما وكان يسمى نفسه **سراج الدين اف ايجيت** .

سراج الدين - ايه ده ايه الكلام ده .

الشاهد - رويت لى الحكاية دى .

سراج الدين - ايه الطريقة دى كل حاجة رويت لى وسمعت ما أنا أقدر أقول بلغنى وسمعت . . سهلة جدا . حد ماسك لسانى . ولكن ميصحش .

الشاهد - لو سمحت هيئة المحكمة قبل ما أنسى الاستاذ فؤاد بيقول انى اذعنت فى قرار ١٠ يونية لرغبة الملك ولكن الذى اذعن هو مجلس الوزراء والرئيس السابق مصطفى النحاس هو الذى دعا المجلس للنظر فى (الرغبات الملكية السامية) وعلى رأسها مسألة القطن وصدر القرار مش من وزير المالية

وحده مع اننى كنت أملك اصداره لوحدى وانما طلع من مجلس الوزراء .
الرئيس - بعد عزومة الغداء على طول .

الشاهد - الملك اتكلم فى العزومة يوم الخميس والمجلس اجتمع يوم السبت على طول وكانت الجلسة خاصة بالرغبة الملكية وأنا لو كنت عاوز اذعن كنت طلعت قرار لوحدى وأنا املك ذلك . وانما الموضوع ادرج فى محضر المجلس ولما طعن فى القرار أمام مجلس الدولة قلم القضايا بعث يطلب من المجلس صورة القرار مش من وزير المالية وكتبوا فيه انه بناء على الرغبة الملكية السامية فأنا قلت لهم بلاش فضايح شيلوا العبارة دى . . وكان أول حاجة فى الرغبة الملكية مسألة القطن وكان فيه مسألة بناء المحاكم والاستعداد زى ما قال الجنرال وليم سليم (١٢١) .

سراج الدين - فيه مسائل مادية يجب الا نختلف فيها الشاهد بيقول ان المجلس هو الى اذعن والمجلس كان له رأى يوم ٣١ مايو وهو نفس رأى يوم ١٠ يونيو والى غير رأى مين . انت فى ٣١ مايو قدمت استقالة وتحديث اجماع مجلس الوزراء وقلت اذا وافق المجلس على القرار مستقيل وفى ١٠ يونية لم يطرأ أبدا أى جديد الا الرغبة الملكية ومجلس الوزراء فى أول يونية فوضلك الامر تفويض ثانى وانت استعملت هذا التفويض فى ٤ يونية لما جالك انذار فرغلى وعلى يحيى وعملت اجتماع ورفضت طلباتهم بل وتنفيذ رأيك فعلا لان فليارة ٢ يونية تسلموا فيها القطن دون صدور قرار القطن المعاد كبسة . ايه الى جد بين ٤ يونية ، ١٠ يونية : كلام الملك . ليه ما استقلتش فى ١٠ يونية زى ما استقلت فى أول يونيه ؟

الرئيس - فى ١٠ يونية تقدم للوزارة بمذكرة ووافقتم وانتم اديتوا له التفويض فى أول يونيه .

سراج الدين - باعترافه احنا رأينا كده من الأول . هو بيقول أنا كنت فى ١٠ يونيه مش مؤمن وفضلت فى الوزارة . قال محبتش أعمل أزمة علشان القضية الوطنية وهنا قال علشان الفساد .

الشاهد - هل يذكر الاستاذ فؤاد ان بعد كلام الملك الرئيس السابق مصطفى النحاس جمع مجلس الوزراء وأنا مطلبتش اصدار القرار انما بمجرد ما اجتمع المجلس قال لابد من اصدار القرار وأدى سمعتم كلام الملك . وانى أنا اعترضت وقلت لهم اذا كنتم انتم موافقين يصدر قرار المجلس بالموافقة . ولو كنت أنا موافق كنت رحت مكتبى وأصدرت القرار لوحدى وده فى سلطتى . . ولكن الى حصل انكم اجتمعتم وطلبتم منى اصدار القرار وأنا اعترضت فقلت لابد نطلعه لكم اذن القرار يصدر من المجلس .
الرئيس - كفاية مناقشة فى النقطة دى .

سراج الدين - بس عاوز أقول انه بعد ١٠ يونية مش بس اصدار قرار وانما فيه أعمال أخرى داخلية فى اختصاصه كوزير مالية عملها بعد ١٠ يونية تمشيا مع السياسة الجديدة (١٢٢) فمثلا نقل مندوب الحكومة فى البورصة الى كان بيعترض على اصدار القرار ونقل القرار ونقل مدير مصلحة القطن .

يعنى مشى فى الطريق كله . كنا قلنا له انقل مندوب الحكومة فى البورصة
أو أنقل مدير مصلحة القطن ؟ هو بعد ١٠ يونية اندمج فى هذا الجو الجديد
اندماج كبير حييجى بعد كده كان ايه نتيجة هذا الاندماج .

الرئيس - فى جو الوزارة يعنى .

سراج الدين - حاقول . لما جه بعد كده وحصل كونتاك بينه وبين الياس
اندرأوس وعارفين .

الشاهد - صدر قرار ١٠ يونية بموافقة مجلس الوزراء وأعلن فى جريدة
رسمية فلابد من اتخاذ الاجراءات التى يستدعيها تنفيذه . فى يوم جالى فى
مجلس الوزراء وكان الرئيس السابق مصطفى النحاس موجود بعدها سافر
الاستاذ فؤاد قالوا لى مندوب الحكومة فى البورصة بيشتنع علينا وعلى حرم
النحاس لابد من نقله . والراجل ده مدير لجنة القطن بيشتنع علينا لابد من
نقله . فانا علشان ما أجعلش المسائل تتخرج زى ما قلت نقلتهم حتى جبت
فريد مصطفى وقتلته مجلس الوزراء هو الى عمل ثورة لنقلك والموقف
النانى قتلته يعز على انى انقلك فحانقلكم شوية وفى أول فرصة اجيبكم .
يعنى أنا لما جيت انقلهم تأسفت لهم لدرجة ان مدير لجنة القطن قال لى اعمل
معروف سيبنى أخرج أو على حسب نظام الحكومة اعار لجهة أخرى قلت
له طيب .

الرئيس - فريد مصطفى كان بيشتنع على حرم النحاس ليه ؟

الشاهد - قيل هذا وقيل أن بتاع مصلحة القطن بيشتنع على حرم النحاس
وانها طالعة مع المضاربين . فرغلى هو الى كان بيحكى هذا فمعجبهمش الكلام
ده فكانوا ييحبوا فى المجلس والرئيس السابق مصطفى النحاس والاستاذ
فؤاد يقيموا حملة على هؤلاء الموظفين .

الرئيس - المتهم كان يرغب فى سؤال الشاهد ؟

الشاهد - لو سمحت لى المحمكة اريد ان أوضح مسألة بالنسبة لنقل الاستاذ
فريد مصطفى فانا كنت وعدته باعادته فى أقرب فرصة ولكنى خرجت من
الوزارة ولما عدت اليها عينته من جديد . ونقطة ثانية أنا قررت ان مسئولية
الوفد مسئولية رجال الحاشية ولكنى استدرك واقدر ان مسئوليتهم أشد
لان رجال الحاشية جملة ودول سياسة مثقفين .

سراج الدين - قلت انى عارضت فى رد الفروق .

الشاهد - انت كنت بتقوم بدور سياسى فى ذلك الوقت زى اللجنة
السياسية لم تحضر والاعتبارات دى تسأل عنها انت .

الرئيس - هو يقصد تستنتج ايه ؟

الشاهد - ان معارضته لم تكن جدية فى رد الفروق وكنت اعتقد انه
غير جاد .

الرئيس - ليه بيعارض امال ؟

الشاهد - يسأل هو .

الرئيس - كان يهمه ارضاء الموظفين فلماذا لم يوافق ؟

الشاهد - هو عارف انه حيمشى حيمشى فعايز بقى يظهر بدور بطولة لان
رئيس الحكومة موافق .

سراج الدين - دا احنا كنا فى اوده ؟

الشاهد - بعض المسائل كانوا يقرروها فى النادي السعدى (١٢٣) قبل مناقشتها فى مجلس الوزراء . وياخدوا اراء الشبان الوفديين زى ما قلت مرة رحت هناك وهاجمنى جميل سراج الدين ودافع عنى غؤاد .

سراج الدين - شهدت بانك كنت صاحب سياسة اعانة الغلاء .

الشاهد - هو كان اتكلم عن علاقتى الياس اندراوس فى اخر الجلسة الماضية واخشى اننا ننسى السؤال .

سراج الدين - حنجيله . . شهدت انك صاحب فكرة زيادة اعانة الغلاء وان الموضوع كان محل مناقشات عنيفة فهل تذكر انه مر بأغلبية ضئيلة ثم تبين للجنة المالية ان التكاليف الحقيقية تبلغ ١٤ مليون جنيه فى السنة بزيادة ٨ مليون عن تقديرك وانت نسبت هذا الخطأ الى مدير الميزانية ووعدت بالتحقيق فهل حققت وماذا كانت نتيجة التحقيق ؟

الشاهد - هذا الموضوع استغل ضدى وسلطوا على الجرائد للهجوم على وأنا وزير . . أنا شرحت للهيئة ان أنا كنت فى ١٩٥٠ صاحب فكرة زيادة اعانة الغلاء وهذه الاعانة تدرج فى الميزانية وتيجى جداول بها وبالمصروفات غير المنظورة وطريقة تحضير الميزانية تختلف من بلد لبلد فبعض الدساتير تجعل تحضيرها من حق السلطة التشريعية وطبعا البرلمان يتصل بالحكومة ولكن ليس للحكومة ان تتقدم بها وهذا النظام اتبعته فرنسا وتأثرت به أمريكا والكونجرس أصبح يضع الميزانية حتى سنة ١٩٢٠ ثم عدلوا عنه لانهم وجدوا ان البرلمان لا يمكن ان يحيط احاطة كاملة بمصروفات الحكومة .

وبعض البلاد تاخذ طريقة عكسية وهى ان الحكومة تنفرد بوضع الميزانية وليس للبرلمان أن يعدل فيها وفى أثناء تحضير الحكومة تقدر تعرف نية البرلمان . هذه الطريقة اعتنقتها أمريكا من ١٩٢١ فبعد أن كان الكونجرس كل السلطة قلبوا الوضع من النقيض الى النقيض . . ويقرب من هذا النظام الانجليزى فوزير المالية بيحى فى شهر أبريل ويتلو بيانه عن الميزانية فى نفس اللحظة النى تكون الميزانية فيها تنفذ علشان ما يحصلش أى سرب لان حصل حادثين فى سنة ١٩٣٠ و ٣١ لان صحفى قدر يخطف من دلتون كلمة وفى الوقت الى كان يقرأ فيه البيان طلعت الصحف بملحق وذلك ما حدث لتوماس سنة ١٩٣١ وتخلي كلاهما عن منصبه . . . ودى نتيجة الثقة المتبادلة بين البرلمان والحكومة وخاصة فى المسائل المالية واللجنة الى ننظر الحساب الختامى يكون رئيسها من حزب المعارضة بالنص . وفيه الطريقة الجارية الآن وهى تتبع فى فرنسا وبلجيكا واخذناها نحن فى دستور ١٩٢٣ عن بلجيكا وهى ان البرلمان يعتمد الميزانية ويشترك فى تحضير بواسطة اللجنة المالية وله ان يزيد أو ينقص من تلقاء نفسه وحصلت سوابق كثيرة ويصح ان الميزانية وهى معروضة على البرلمان تحال للجنة المالية وللحكومة أن تتقدم بتعديلات ثم تقدرها اللجنة المالية وللحكومة أن تتقدم بتعديلات أثناء البحث واللجنة ان تنشر تعديلات ثم

نقدمها اللجنة المالية باسمها وليس باسم وزير المالية والى يدافع عنها رئيس اللجنة .

الى حصل انه لما زودنا اعانة الغلاء ادارة الميزانية فى ذلك الوقت وفيها الدكتور عبد الحكيم الرفاعى استاذنا فوضعت الميزانية على هذا الأساس وراحت مجلس الوزراء وألقيت ببيان يوم ١٧ مارس أمام مجلس النواب فأحالها للجنة علشان التحضير . وفى ذلك الوقت ظهر الفرق فقعدوا يحسبوا وظهر ان الرقم اللى فى مشروع الحكومة يقل عن الحقيقة ٦ مليون جنيه ودا اللى بيسمى عجز التحضير .

الرئيس - عجز بالشكل الفظيع ده . . . يعنى الواحد يعمل الميزانية ١٠٠ مليون وبعدين نطلع ٤٠٠ مليون ؟ .

الشاهد - حاقول . . . الى حصل انهم لم يقولوا لى حاجة ولا لوكيل الوزارة وفجأة قامت الشوشرة فى الصحف ان فيه عجز فى ميزانية وزير المالية ٦ مليون جنيه فأنا جيت وكيل الوزارة وقلت له ايه كلام الجرائد ده قال أنا أشوف قلت له واذا صحت شوف مين الموظف اللى عمل التقدير الأولى وكل ده والشوشرة على فى الصحف لغرض وأنا ساكت . . . ومش يبجوا لى ؟ لا . . . راحوا لرئيس الوزراء وقالوا له شوف المسئول مين وشوف مسئولية مقابلة الإيرادات فزودوا الرسم على الدخان كان رسم بسيط فيه يجيب ملايين على ان يقتصدوا المصروفات من ناحية أخرى .

الرئيس - يعنى لما تبين انها ١٤ مليون جنيه الم تتراجعوا فى السياسة دى ؟
الشاهد - لا . . . مشينا فيها لان سياسة حكومة الوفد ارضاء الجماهير ويوم نرضى الجماهير تختل الميزانية والمشروعات سنتها كان أهمها الضمان الاجتماعى انما مافيش مشروعات انتاجية وأنا مع احترامى للدكتور أحمد حسين قلت دا مشروع فاشل وحتى بقت الدعاية فى الراديو .

الرئيس - يعنى ماكانش لهم مشروعات انتاجية ؟

الشاهد - بس مشروعات التعليم الى تقدم بها الدكتور طه حسين (١٢٤) والعجز ظهر عند التحضير وقدمت الميزانية متوازنة الى المجلس . وأنا قلت للوكيل يشوف المسئول فجابوها على دماغ موظف صغير .

الرئيس - درجة تانية ؟

الشاهد - موظف صغير بيعمل الحسابات ونقلوه من الميزانية . . . ودى هى الميزانية الوحيدة الى عملتها أنا وهذه الميزانية عند التنفيذ لم يظهر فيها عجز بل بالعكس ظهر فى النهاية ان فيها وفر ٢ مليون و ٦٠٠ ألف جنيه فالمهم ان العجز الخطير هو الى بعد ما يعتمدها البرلمان يظهر عند التنفيذ . أما الميزانية التالية الى وضعها فؤاد سراج الدين ظهر فيها عند التنفيذ عجز فعل ٣ مليون جنيه وأنا أرجو الرجوع للنشرة الاقتصادية للبنك الاهلى العدد الثالث سنة ١٩٥٣ ، وفيها جداول لكل ميزانية بالوفر والعجز وقال عن الميزانيتين الكلام الى قلته . وهذا العجز قال فيه وزير المالية الحالى ان ليس له نظير فى تاريخ الميزانيات ولاول مرة يظهر العجز بهذا القدر فأين ميزانيتى من ميزانية سراج الدين .

سراج الدين - فيما يختص بالميزانية أنا كنت سأتكلم عنها .. ولذلك سأتكلم عنها وعن العجز الى يقول عليه ، ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ تنتهى فى يولية ١٩٥٢ وأنا كنت وزير مالية ٦ شهور فى هذه الفترة ولو رجعتم للاوراق ستجدون أن العجز حصل فى الستة اشهور الاخيرة من السنة المالية وكان الدكتور زكى عبد المتعال هو وزير المالية ودا جزء من دفاعنا .
وفيمما يختص بالنقطة الى هى موضع سؤالى هل الشاهد أبلغ مجلس النواب بنتيجة التحقيق وقال ان الغلط من موظف يعمل تضريبية .. والمفروض أن دى حاجات بتراجع بآلات انما الواقع أن الدكتور زكى ما عملش تحقيق وما كانش يقدر يعمل تحقيق وأنا جبت مدير الميزانية والدكتور الرفاعى وقلت ازاى تغلطوا الغلطة دى فقالوا احنا عرضنا على وزير المالية التكاليف الحقيقية وهما الاثنين عايشين ويمكن سؤالهما .
الشاهد - لى تعليق .. الاستاذ فؤاد قال ان الوفرة فى الميزانية لا يعتبر فخرا وأنا قلت دا فى خطاب لى بالذات ان الوفرة كان على حساب المشروعات انما فى الفترة الى كنت موجود فيها لم تتعطل مشروعات انتاجية .
الرئيس - هى مسئوليتك كوزير مالية فى تنفيذ المشروعات ؟ .. دى مسئولية مجلس الوزراء .

الشاهد - هو بيوهم زى ما قال سعد هذا حق يراد به باطل (١٢٥) وأنا أول أسبوع فى وزارة على ماهر جاني مدير الميزانية ووكيل الوزارة وقالوا نعترف أن ميزانية ١٩٥١ - ١٩٥٢ فيها عجز يمكن يبلغ ٢٠ مليون جنيه وأنا قلت ذلك فى مؤتمر صحفى فى ٨ فبراير ١٩٥٢ .. والاستاذ فؤاد يقول انه لغاية ما خرج من الوزارة ما صرفش ؟ .. ولكنى بمجرد ما جيت وجدت ان الاعتماد الخاص بالمصروفات السرية وهو ٢٧٠ ألف جنيه لوزارة الداخلية فى سنة صرفه فؤاد فى ستة شهور .

سراج الدين - بالنسبة للمصاريف السرية سبب ذلك الفترة الى بعد الغاء المعاهدة بس علشان القنال ، فيه سبب كمان صرف خارج الحيز ده يمكن أقولها لكم فى غرفة المداولة ودى صرف فيها مبلغ كبير دفعة واحدة والمصلحة العامة تمنع من انى أقولها .

الرئيس - الدفاع يكتبها فى ورقة . وقدم .

(وقدم الاستاذ عبد الفتاح حسن ورقة)

الرئيس - كنت متوقع حتقول كده .

عضو اليسار - صرف فيها كام ؟

سراج الدين - ٣٠ ألف جنيه تقريبا .. فحرام ان الدكتور زكى يقول الكلام ده وينشر فى الصحف .. هو قال انى كلمته علشان اعفاء الملك السابق من ضريبة الايرادات فرفض وكريم كلمه فراح للنحاس وقال له انه مستقيل لو نفذ . فالنحاس قال امشى فى طريقك زى ما انت عايز .. بعد هذا جاء ميعاد تقديم الاقرارات ولم تقدم الخاصة اقرارا وخلص الميعاد ودخلنا فى ميعاد الدفع وهو ستة شهور لغاية أكتوبر ولم تقدر الضرائب حسب القانون وسنة ١٩٥٢ جه وزير لغاية يوليو فالحماسة الاولى دى .

الرئيس - وانت ماكانش عندك حماسة ؟
سراج الدين - أنا متوقع السؤال ده ان لم يكن من المحكمة فعلى الاقل منه ..
المهم الحماسة دى تبخرت وتبخرت مرة أخرى فى سنة ١٩٥٢ .. ولقد
فوض من رئيس الحكومة ومع ذلك هو قال حصل صهيئة فعائز أعرف دى
حصلت ازاي بعد هذه الحماسة وهذا التفويض .. وبعدين أنا أجاب على
سؤال المحكمة .

الشاهد - فؤاد لا ينكر انه جه وطلب الاعفاء وأنا رفضت ولا ينكر انه فى
اليوم التالى كلمنى نجيب سالم وقال الجواب الى وعدت به كريم ماجاش
قلت له كريم ماجاش وقلت له اذا كان لكم وجهة نظر تقدموا بها وفيه مجلس
دولة الى حصل اننا مدينا الميعاد شهر وجبت وكيل الوزارة الدكتور الرفاعى
وأحمد منصور مستشار السراى ووافقانى فأنا رحت للنحاس وقال لى
ما نسألش فى حد وأنا قلت **لنجيب سالم (١٢٦)** اتصل بمصلحة الضرائب
ففى هذه الحالة الموظفين المختصين الى يبحثوا .

الرئيس - ومصلحة الضرائب ؟
الشاهد - لم تتحدث الى فى هذا الموضوع .
الرئيس - لم يتقدموا باقرار انما مصلحة الضرائب تتقدم بأن الممول الفلانى
لم يقدم اقراره ؟
الشاهد - لا لا .. أبدا .

سراج الدين - صحيح انى كلمته فى الموضوع لكن مش قلت له اكتب
جواب .

الشاهد - ما قلتش ان الجواب ده ماحدث حيعرف عنه حاجة .. وانت جاى
لى وانت وزير داخلية ؟
الرئيس - يمكن كان عايز يدبك مقلب ؟

سراج الدين - الى حصل ان نجيب سالم اتصل بى وقال لى ان الخاصة معفاة
قانونا من ضريبة الايراد .

الرئيس - لماذا لم يتحدث مع **حسين سرى** ؟
سراج الدين - حسين سرى كان مغضوب عليه ومطلوب استقالته علشان
لم يمشى فى جنازة حسين صادق فهمى (١٢٧) .

الرئيس - وانتم وافقتم على الجواز بالشكل الى تم به ؟
سراج الدين - احنا ما عرفناش التفاصيل الى نشرت بعد خروج الملك ..
وهو كان طالع فى ان الجواز شعبى .

الرئيس - امال الحكومة الانجليزية وقفت ليه فى وش ملك انجلترا لما حب
يتجوز من الشعب ؟

سراج الدين - حسين سرى لم يستقل علشان الوضع ده انما هو فيه صلة
نسب بينه وبينه وبين فريدة (١٢٨) لان زوجته تبقى خالتها وهو نفسه قال
لى أنا مادام الخطوبة غير رسمية ليه أمشى واعتذر بأنه مريض انما وصل للملك
انه أخذ الشاى عند اندراوس فبعت له جوز بنته قال له استقيل .. على
كل الدكتور زكى قال لى أنا أبحثها .

الرئيس - يعنى رحت له علشان الموضوع ده ؟
 سراج الدين - مش علشان الموضوع ده بالذات .
 الرئيس - ناظر الخاصة اتصل بك ؟
 سراج الدين - يا هو يا الياس اندراوس .
 الرئيس - لماذا لم تقل له اتصل بوزير المالية ؟
 سراج الدين - احنا زملاء .
 الرئيس - والا عايزك واسطة ؟
 سراج الدين - واسطة ازاي ورئيس الحكومة قال له ما تسألش عن فؤاد سراج الدين . . . فين النفوذ . . . وهو يعترف انى لم أسأله عن هذا بعد ذلك وهو قال انه لم يعرض عليه الامر بعد ذلك من مصلحة الضرائب . . . ولكن أنا جيت فى نوفمبر ولم يعرض على الموضوع وأنا لم يعرض على غير موضوع ضرائب عبد المنعم .
 الرئيس - فاروق وعبد المنعم كانوا بيحبوا بعض ؟ (١٢٩) .
 سراج الدين - والله فى الظاهر علاقتهم كانت كويسة .
 الرئيس - لما تاخدوا ضرائب من محمد على مش ده يبسط فاروق ؟ .
 سراج الدين - محمد على كان منضم للحكومة بأمل ان لما فاروق يقع ياخذ العرش .
 الرئيس - عبد المنعم كان فقير ؟
 سراج الدين - فقير هنا . . . انما ما اعرفش أبوه ساب له ايه فى تركيا .
 الشاهد - الاستاذ فؤاد سراج الدين بينكر انه طلب منى كتابة جواب بالاعفاء للخاصة فأنا قلت ازاي أنا انبرع من عندى والموضوع مخالف للقانون وثانى يوم نجيب سالم قال لى يعنى الجواب ماجاش . . . تبقى المسألة مرتبة . . . وهو لما جه وزير مالية كان عارف وكان موافق على الاعفاء .
 الرئيس - ألىم تصرف مائة ألف جنيه مرتب فاروق مقدما .
 سراج الدين - دى تهمة قائمة بذاتها انما أنا لم اصرف لادمون جهلان تصريحاً بتحويل ١٢٥ ألف جنيه .
 الشاهد - وانت قبل حريق القاهرة صرحت لمحمد على بتحويل ٢٠ ألف جنيه على سويسرا . . . وأنا لما كنت فى الوزارة بعث لى محمد على السكرتير بتاعه علشان تحويل ١٠ آلاف جنيه ووافقت على ألفين ثم ادهشنى أن فى شهر يناير وافق له فؤاد سراج الدين على ٢٠ ألف جنيه .
 الرئيس - تلاقى الحاجات دى فى مراقبة النقد .
 المدعى - دى حاجات موجودة عندنا .
 الرئيس - ماتسردوا لنا شوية كده (١٣٠)
 سراج الدين - دا اختصاص مصلحة مراقبة النقد وما عدا هذا من اختصاص وزير المالية وأنا نفسى الدكتور زكى صرح لى بخمسة آلاف جنيه . . . كتر خير .
 الرئيس - تخس كام كيلو بهم ؟ (١٣١)

سراج الدين - من غير فلوس . . الحمد الله .
الشاهد - اللجنة العليا لمراقبة النقد لما نلاقى انها مخرجة ترحلق على وزير المالية .

الدفاع - دا الرسمي . . وغير الرسمي يعنى كان فيه تهريب . . هو الثروة انتقلت للخارج علنا .

سراج الدين - أى واحد مسافر ومعاه فلوس والجمارك تسببه .
الشاهد - حكاية ادمون جهلان أنا أول سماعى بهذا الاسم كان الملك مسافر باسم فؤاد باشا المصرى فاتصل بى نجيب سالم وقال لى عايزين تصريح ب ٩٠ ألف جنيه لادمون جهلان الى ماسك كل شئون الملك فى الخارج . . يعنى كانت علشان رحلة الملك .

الرئيس - ووافقت والا ما وافقتش . . خالصين يعنى انتم ؟

الشاهد - وأنا مالى . . دا الخاصة الى قالت لى .

المدعى - حكاية ادمون جهلان قال أحمد كامل (١٣٢) ان الذى كان يتولى الصرف فى رحلات الملك هو ادمون جهلان .

سراج الدين - يذكر الشاهد صفقة القمح الروسى الثانية .

الرئيس - خرينا فى الحاشية شوية .

سراج الدين - طيب .

سراج الدين - الدكتور زكى لما راح له عثمان محرم علشان يستفيل قال يقبلونى . . هذا الكلام لا يصدر من الوزير الا اذا كان فاهم ان ظهره مسنود .

الرئيس - أو مش عايز يسلم .

سراج الدين - يا سيدى الرئيس خليك فى الظروف العادية .

الرئيس - هو لو استقال كان يبقى مدان بالنسبة للتصرفات بتاعته .

سراج الدين - أنا رئيس الحكومة باعت لى انه مش عايز يتعاون معى .

عضو الشمال - والوفد لم يكن يستفيل . . كان بيستنى لما يقال .

سراج الدين - استقلنا فى سنة ١٩٣٠ (١٣٣)

الرئيس - لو الملك بعث لكم بعد ٢٦ يناير تستفيلوا كنتم ترضوا تستفيلوا ؟

سراج الدين - والله هو أقلنا .

عضو الشمال - مش معنى عدم الاستقالة يعنى ان ظهره مسنود .

(تطرقت المناقشة الى علاقة كل من المتهم والشاهد الياس اندراوس فقال

زكى عبد المتعال لسراج الدين - أنا الى كنت بأعمل المراكز فى القطن

لالياس اندراوس ؟ . انا الى كان الياس اندراوس بيرفص الباب ؟)

الرئيس - ايه حكاية رفص الباب دى ؟

الشاهد - كان بيدخل عند فؤاد ويقعد بالساعة وا لنور الاحمر مولع .

الشاهد - تلقيت البرقية دى فى الاستراحة على محكمة الثورة . (١٣٤) .

الرئيس - (يتلو البرقية) - واحد اسمه محمد حسنى من المنصورة بعث

تلغراف بيقول واجهكم سراج الدين بتعيين زوج اختك فى وظيفة وهو جامعى

فواجهه بتعيين ابن عمه سكرتيرا عاما لمجلس مديرية بدون أى مؤهل والاوراق فى مكتب الادعاء ٠٠ فيه لك قريب اتعين كده ؟

سراج الدين - مافيش وظيفة اسمها سكرتير عام مجلس المديرية انما الاوراق اذا كانت جت فمن العدل انى اطلع عليها .

المدعى - الاوراق دى جت قريب قوى وأنا استخرجت ورقة منها بمناسبة هذه البرقية ورجائى ان كل ورقة يريد الدفاع ان يستند اليها فى مراقبته ان يودعها لنطلع عليها لانى سأترافع الأول .

سراج الدين - أنا لن استند لورقة خارج الملفات دى . . اخر سؤال . . الدكتور زكى فى آخر صفقة قطن روسى اننا نستلم بسعر ٨٠ ريال أى بفرق ٦ ريال فالياس اندراوس نشر بيان بامضائه فى جميع الصحف يشيد فيه بهذه الصفقة مع انه ليس رئيس مجلس ادارة شركة مصر للاقطان فابه المناسبة ان الياس الى يتولى الدفاع عن هذه الصفقة وتبيين مزاياها ؟

الشاهد - هذه الصفقة وقعها وزير التموين لانها مقايضة قطن بمنتجات أجنبية ودى بدأ الكلام فيها لما وجدنا السوق مخنوق بالقطن الى ما تصدرش فجائى المضاربين الصغيرين وطلبوا ان الحكومة تتسلم الفليارة واللى تولى المفاوضات وياهم فى مكتبه وفى مكتبى عبد الجليل العمرى وزير التجارة فى وزارة على ماهر وفيما يتعلق بالسعر لا أذكر اختلاف الاسعار لأن الى يذكرها العمرى واحنا كنا بنصفى سوق القطن علشان نجيب بداله قمح لأن حالة التموين كانت سيئة وعقدنا مجلس الوزراء فى وزارة على ماهر وجبنا وكلاء وزارة التموين والمالية واعتبرت الصفقة دى نصر كبير .

وكون اندراوس نشر فى الجرائد كيت مع انه حتى حافظ عفيفى كان طلع من شركة مصر والياس كان عضو مجلس ادارة منتدب وشركات بنك مصر تعتبر بنك مصر هو الام واللى تولى الصفقة الاستاذ محمود العتال انما الاستاذ سراج الدين عاوز يدخل فى كل صفقة أنا عملتها واحد من رجال الحاشية ٠٠ جايين نشر المقابلة دى علشان يزحف على باقى الشركات والزحف من رجال الحاشية معروف حتى ان كريم ثابت دخل شركة السكر أظن عند عبود فما الداعى للتشكيك فى هذه الصفقة ونزاهتها رغم ان كل الفنيين الذبن لا يشك فى نزاهتهم قد اشتركوا فيها .

سراج الدين - وزير التموين اشترك فيما يختص بالقمح أما السعر فمن اختصاص وزير المالية ٠٠ وبيان ان السوق لم يستفد من هذه الصفقة جاي بمستندات فى وقته ٠٠ انما ايه الى حمس اندراوس للدفاع عن هذه الصفقة ٠٠ هو قال ما اعرفش ٠٠ السؤال الاخير .

الشاهد - بس لى تعقيب ٠٠ بتقول ان الجزء الخاص بالقطن من اختصاص وزارة المالية أنا اسلم معك فى هذا ولكن العمرى الى كان زميلى كان متولى مع الفنيين كل هذا الامر ٠٠ انما بتسألنى ازاى أرد عليك السؤال وأنا اقرر ان الصفقة دى فى مصلحة البلد فهل انت لو جالك **سلفاجو** وشركاه وطلبوا انك تسلم القطن ب ١٢ مليون وهو يساوى ٢٥ مليون كنت تعمل ايه ٠٠ مافيش شك البلد استفادت من هذه الصفقة .

سراج الدين - مع الاسف الدكتور زكى قررها وقد سألتني رئيس لجنة التطهير عبد العزيز خير الدين فيما قرره الدكتور زكى من انى قررت شراء الفليارة فقلت ان هذا لم يحصل ورجوت مواجعتي **بسلفاجو** اذا قال ان هذا قد حصل فأشر على المحضر بأن يسأل سلفاجو ووقف المحضر على كده وفضل سلفاجو أمره معلق الى ان احيل التحقيق على نيابة الغدر وسأله الاستاذ الهلباوى فقال ان هذا لم يحصل وأنا كنت فى سجن الاجانب (١٣٥) والدكتور زكى بره فواقعة سلفاجو غير صحيحة . . والدليل على أن هذه الصفقة لم يستفد منها السوق انه لم يرتفع بنطا واحدا مع أن بيع ٥٠٠ ألف قنطار كان يجب ان يرفع السوق وكان يستلم من السوق ب ٨٩ ريالا وباعوا ب ٨٠ ريالا . . السؤال الاخير .

الشاهد - لو سمحت لى المحكمة **سلفاجو** لم يقل لى هذا الكلام بين أربعة جدران وانما كان موجود ٢٢ شخصا من المضاربين وكون سلفاجو ينكر فهذا ماكانش بين أربع حيطان . . أما انه يقول الصفقة دى لم ترفع السعر فهو عن الهم الثقيل الى كان راكز على قبله . .

سراج الدين - هل علمت أن مجلس الوزراء سنة ١٩٥٢ فصل أحمد خير الدين بغير الطريق التأديبى لتصرفاته فى ما يخص شخص اسمه سمير بشارة . . هل تذكر انك كنت محاميا عن هذا الشخص قبل توليك الوزارة وهل تذكر ان الاستاذ خير الدين أشار بعمل تسوية مع سمير بشارة وهل تذكر انه بعد الغاء الاستثناءات ورجوع خير الدين من مدير عام (ب) الى الدرجة الثالثة أنك أشرت بترقيته الى الثانية وتقييده على الاولى وصرف مرتبه على أساس مدير عام ؟ . وأرجو أن تأمر المحكمة بضم الملف .

الشاهد - الموضوع ده من الموضوعات الى اثرت على بشأنها حملات صحفية اذ نشر فى الاهرام فى يناير ١٩٥٣ خبر مؤداه انى سأحال لمحكمة الغدر لترقيتى مراقبا للتموين فأنا اتصلت برئيس التحرير (١٣٦) عزيز ميزرا وقلت له ايه الخبر ده فقال انه بعد ما نزل الساعة اربعة الصبح حد من المحررين دسه فى الجرنال فقلت له تسمح تنشر ردى .

وان هذا الموظف لا سمت لى بصلة فلا هو قريب ولا هو محسوب وانما هو كسائر الموظفين الى نزلوا ، وان وزير التموين هو الى وقع القرار بترقيته لأنه لما الغينا الاستثناءات قلنا ان قانون أحمد ماهر أسىء استعماله فقلنا عدلا للموظفين نحفظ لهم بدرجة أو بعلاوة انما ينظم ده قانون عملنا المنشور التفسيرى . . فدائما أبدأ ادارة مستخدمى الحكومة محل استفتاء من الوزارات فانهاالت الاستفسارات المختلفة من شتى الوزارات فحالة هذا الشخص بعثها وزير التموين زى الحالات الثانية فردت عليهم الادارة بأنه يستحق فوزير التموين رقاہ .

الشبكة الى عايز يشبكها سراج الدين بالموضوع ده أنا أوضحها . . بعد ما خرجت من الوزارة فتحت مكتبى للمحاماة فجانى سمير بشارة وعرض على نزاعه مع وزارة التموين وقال انه كان استورد صفيح لحساب الوزارة وفيه نزاع وانه فى النهاية قال للوزارة تحول الموضوع الى قسم الرأى ليفصل فيه

وقال أنا جاي لك علشان تعمل المذكرة اللي تقدمها لرئيس هيئة قسم الرأى وكان الاستاذ سليمان حافظ (١٣٧) وعملت المذكرة .. شغل المحامين .
جاء قسم الرأى اجتمع فى يوليو وأبدى الفتوى لصالح هذا الرجل وكانت لى صفقات دولارية واسترلينية عينها فى تسع صفقات فولسكاب .. انما هيئة قسم الرأى رأيها استشارى يعنى الوزير لو أراد ينفذ عنده السند فراح للوزارة وأحمد حمزة رجع القسم علشان عنده بيانات عايز يقدمها بالنسبة للصنفقة الدولارية أما الاسترلينية فقال يتركها للقضاء فرجعوا الاوراق لمجلس الدولة ومجلس الدولة قال انه متمسك برأيه الاول بالنسبة للدولارية ففيه فتوتين من قسم الرأى المجتمع فلو انى عايز أحابى هذا الرجل لما جيت وزير .
الرئيس - جيت وزير تموين ؟

الشاهد - لأ وزير مالية .. والراجل اضطر أن يرفع دعوة أمام القضاء الادارى ومحجوزة الآن للحكم والمحامى أنا اقلت له اعمل معروف اختار محامى آخر فاختر الاستاذ سامى مازن ، وزى ما قال لى الاستاذ سامى مازن انها محجوزة للحكم فى جلسة ٤ يناير فلما وزارة التموين لم تنفذ أنا وزير مالية وأحمد خير الدين الى رقاء وزير التموين وادارة مستخدمى الحكومة الى بترد على الوزارات .

سراج الدين - المعروف ان خير الدين لما عرض عليه الامر فى سنة ٥٢ ترك الامر للقضاء واقترح عمل تسوية ودية بالصلح مع سمير بشارة مخالفاً تأشيرة الوزير ، وهذا ما أخذته عليه لجنة الفصل بغير الطريق التأديبى وفى هذا الموضوع بالذات لما بعثت وزارة التموين لوزارة المالية تأخذ رأيها كانت رد بأنه يستحق الدرجة الثانية .

الرئيس - وأنت وزير مالية كان المستخدمين بتستفسر منك عن مسائل الاستثناءات ؟

سراج الدين - يجوز .

الرئيس - دى بيفسرها الوزير ولا لها موظفين مختصين .. الوزير كان فاضى للحاجات دى .. فيه أقسام مختصة .. يعنى نقدر نجيب لك مشكلة من الى كانت موجودة وترد لنا عليها دى الوقت .. ما أفكرش أبدا أن الوزير يرد على الحاجات دى .. فهل مدبر المستخدمين كان يعرف ان فيه علاقة بين أحمد خير الدين والوزير .

سراج الدين - يمكن الوزير قاله فى جواب جاي من وزارة التموين .
الرئيس - رد وزارة المالية أخذ به ؟

سراج الدين - أصل الى قال مذكرة التسوية الودية رؤساء خير الدين واذا جبتهم الملف ستجدوا كل هذا .

الشاهد - انما أنا لما كنت وزير مالية معملتش له فى الصنفقة دى أى حاجة بالرغم من تأشيرة خير الدين .

الرئيس - التهمة موجهة للشاهد .. تحب نجيب الملف .

الشاهد - لأ .. هو اضطر انه يلجأ للمحكمة .

الرئيس - ما عندكش رد . **الشاهد -** على اية .. حكاية خير الدين .

الرئيس - حكاية مماثلة مثلاً . **الشاهد** - (ضاحكا) لا .
الرئيس - فيه اسئلة ثانية ؟
سراج الدين - احنا شاكرين سعة الصدر دى .
المدعى - فى النقطة دى وزارة التموين هى الى مشيت الموضوع وسألت ورقته .
سراج الدين - بس كانت الترقية تبقى للنانية مش يقيد على الاولى وتصرف اليه مرتب مدير عام (ب) . . . هى حيلة علشان درجة مدير عام تبقى محجوزة له . . . هى حيلة انما مش مخالفة للقانون .
الشاهد - ومين الى وقع على قرار الترقية . . . وزير التموين .
سراج الدين - الرئيس سألك نجيب الملف فأنت قلت لا . . . أنا كنت أجيب الملف .
المدعى - دا أنا الى بأعترض .
الرئيس - أنا كنت وأنت وزير يتعرض عليك مسائل زى دى .
سراج الدين - أنا توليت ٨ وزارات فى العشر سنين .
الرئيس - يعنى فيه حاجات زى دى عرضت عليك ؟ . . . ايه الى جابها على فكرك يعنى .
سراج الدين - أنا كوزير مالية مسئول عن تصرفات ادارات الوزارة فأنا معذور لما أربط بين الوقائع دى كلها .
الشاهد - ايه الى حصل لسمير بشارة من ده كله . . . لا يا فؤاد بلاش الحاجات دى .
سراج الدين - طيب نجيب الملف .
الرئيس - نجيب الملف بس اذا طلع الكلام مش صحيح نعرف أنك بتلف وكل كلامك غير صحيح .
سراج الدين - كده . . . طيب جربو فى دى بس .
الرئيس - تحب اننا نكيف المسائل الخاصة بك بالشكل ده .
الشاهد - على كل حال هو ما أخرش وما خدش حاجة من دا كله .
سراج الدين - الملف يبين كل حاجة .
المدعى - أنا كنت رئيس لجنة تطهير فى وزارة الصحة .
سراج الدين - المحكمة قررت ضم ملف خير الدين وملف سمير بشاره لانه يكملوا .
المدعى - ده ملف سمير بشارة فى مجلس الدولة نجيبه ازاي .
الشاهد - لا يا فؤاد . . . دى قضية أمام القضاء وما نقدرش نجيب الملف منها . . . واذا سمحت الهيئة الموقرة دا موضوع أمام القضاء ويحسن عدم نشر ما قلناه خاصة به .
سراج الدين - بلاش . . . بلاش . . . أنا متنازل عن الطلب ده .
ابراهيم سامى - لما النحاس رجع من الخارج ألم يسألك عن موضوع آدمون جاهلان ؟
الشاهد - فى ايه ؟

ابراهيم سامى - قضية الأسلحة .

الشاهد - أنا كنت اتاخرت عن استقباله فرحت له سان ستيفانو وكنا لوحدنا فقال ازاي أنا تلقيت اشارة وأنا على المركب ان جهلان جه وسيقبض عليه وأنا متفق مع الراحل (بقصد الملك) ازاي الكلام ده . . أنا حا شوف فؤاد وعبدالفتاح الطويل . . بس ده اللي قاله . .

الرئيس - ترفع الجلسة على أن تعقد لاستكمال نظر القضية يوم
النسبت . .

■ بهذه الجلسة تنتهى شهادة زكى عبد المتعال ، ويضم الجزء الثانى من
هذا الكتاب بقية شهادات الشهود ، وهم : الأميرلاى أحمد كامل (مدير بوليس
القصور الملكية) . و على علوبه (مدير مصلحة القطن) - ومكرم عبيد (رئيس
حزب الكتلة الوفدية) . وعبد السلام الشاذلى (عضو مجلس الشيوخ) -
ورشدى نعمان (صهر سابق لزكى عبد المتعال) - وعلى ماهر (رئيس وزراء) -
- محمد على رشدى (وكيل وزارة العدل) - وعبدالفتاح الطويل (وزير العدل)
- واستجواب المحكمة لفؤاد سراج الدين .

■ ويضم الجزء الثالث والأخير مرافعة المدعى العسكرى البكباشى ابراهيم
جاء الحق والمدعى المدنى عبد الرحمن صالح ، ودفاع عبد الفتاح حسن عن فؤاد
سراج الدين ، ودفاع الأخير عن نفسه .

■ وسيقتضمن كلا من الجزئين دراسة تقدم للموضوعات الواردة بها ،
وتعليقات وتوضيحات لأهم الحوادث . .

هوامش جلسات المحاكمة

□ هوامش جلسة الاجراءات ■

(١) اشارة الى المدة التي حكمت خلالها وزارة الوفد الاخيرة ، وهي وزارة مصطفى النحاس السابعة وقد استمرت من ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠ ، الى ٢٧ يناير ١٩٥٢ . وكانت مشكلة من : مصطفى النحاس (للرئاسة) وعثمان محرم (للاشغال) و على زكى العربى (للمواصلات) وعبد الفتاح الطويل (للعدل) ومحمد فؤاد سراج الدين (للداخلية) وأحمد حمزه (للزراعة) ومصطفى نصرت (للحربية والبحرية) ومحمود سليمان غنام (للتجارة والصناعة) ، ومحمد محمد الوكيل (للاقتصاد الوطنى) والدكتور أحمد حسين (للشئون الاجتماعية) ومرسى فرحات (للتموين) وياسين أحمد (للاوقاف) وعبد اللطيف محمود (للصحة) وابراهيم فرج (الشئون البلدية والقروية) و د . حاهد زكى (للدولة) و د . محمد صلاح الدين (للخارجية) و د . طه حسين (للمعارف) و د . محمد زكى عبد المتعال (للمالية) .

وفى نوفمبر (ت ٢) استقال ياسين أحمد ومرسى فرحات وحل محلهما اسماعيل رمزي وأحمد حمزه وأقيل محمد زكى عبد المتعال وحل محله فؤاد سراج الدين فى وزارة المالية مع بقائه وزيرا للداخلية . وعين عبد اللطيف محمود وزيرا للزراعة بدلا من أحمد حمزه وحامد زكى وزيرا للاقتصاد الوطنى وعبد الجواد حسين وزيرا للصحة . وفى أغسطس (آب) ١٩٥١ نقل عبد الفتاح الطويل ومحمد محمد الوكيل كل منهما مكان الآخر ، وعين عبد الفتاح حسن وزيرا للشئون الاجتماعية وحسين محمد الجندي وزيرا للاوقاف وعبد المجيد عبد الحق وزير للدولة .

وقد شكلت هذه الوزارة عقب الانتخابات العامة التى أجريت فى ٣ يناير ١٩٥٠ ، وحصل الوفد فيها على ٢٢٨ مقعداً [١٣٥٦٤٣ صوتاً] ، مقابل ٣٠ مقعد للمستقلين و ٢٨ لحزب الهيئة السعيدية و ٢٦ لحزب الأحرار الدستوريين مقعد للمستقلين و ٢٨ لحزب الهيئة السعيدية و ٢٦ لحزب الأحرار الدستوريين و ٦ مقاعد للحزب الوطنى ، ومقعد واحد للحزب الاشتراكي . وأقيلت فى ٢٧ يناير المصرية - ج ٣ - ط ١ - مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥١ - ص ٢٨٩ ، د . يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٧٥ ص ٥٠٢ .

(٢) اشارة الى مصطفى النحاس رئيس « هيئة الوفد المصرى » ، وهو أهم

الأحزاب المصرية السياسية . وقد أسس في ١٣ نوفمبر (ت ٢) ١٩١٨ ، حين توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي لمقابلة المعتمد البريطاني في مصر آنذاك - السير رجنالد ونجت - طالبين السفر الى مؤتمر الصلح ، الذي عقده الدول الأوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ، لعرض مطالب مصر بمنحها الاستقلال التام ، وكان الثلاثة أعضاء في الجمعية التشريعية ، وقد طالبهم المعتمد البريطاني بما يثبت تمثيلهم للشعب المصري ، فبدأت حركة لجمع توقيعات على توكيلات مطبوعة تفوض مجموعة من الشخصيات السياسية آنذاك في الحديث باسم الشعب المصري في السعي لاستقلال مصر استقلالا تاما بالوسائل السلمية المشروعة . وقد ظل الوفد يرسل برقيات ومكاتبات الاحتجاج الى أن قبضت السلطات البريطانية على عدد من زعمائه مما أدى الى نشوب ثورة ١٩١٩ وقد حل « الوفد المصري » في عام ١٩٥٣ ضمن الأحزاب التي حلت آنذاك بقرار من مجلس قيادة الثورة .

ولد مصطفى النحاس في عام ١٨٧٦ وتعلم بمدرسة الناصرية ثم الخديوية الثانوية وتخرج من مدرسة الحقوق وعمل بالمحاماة وانتقل منها الى القضاء وشارك في ثورة ١٩١٩ وضم لعضوية الوفد كممثل للحزب الوطني ، ونفى مع سعد زغلول الى سيشل . وتولى الوزارة لأول مرة في عام ١٩٢٤ كوزير للمواصلات . وأصبح سكرتيرا عاما لحزب الوفد المصري وخلف سعد زغلول بعد وفاته (١٩٢٧) في رئاسة الوفد ورئاسة برلمان الائتلاف الذي كان قائما آنذاك . تولى رئاسة الوزارة في أعوام ١٩٢٧ و ١٩٣٠ و ١٩٣٦ و ١٩٤٢ و ١٩٥٠ وفي عهد وزارته الأخيرة ألغى معاهدة ١٩٣٦ - التي كان قد رأس المفاوضات المصريين في توقيعها واعتزل الحياة السياسية في عام ١٩٥٣ وتوفي في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٦٥ .

(٣) هو الملك فاروق الأول ، ابن الملك أحمد فؤاد من زوجته الثانية نازلي صبرى . ولد في ١١ فبراير (شباط) ١٩٢٠ ، أبان ثورة ١٩١٩ وتعلم في قصر والده ، وفي أكتوبر ١٩٣٥ أرسله أبوه الى إنجلترا ليتم تعليمه بها وأدخله كلية وولتش الحربية بلندن ، وتوفي والده في ٢٨ أبريل (نيسان) ١٩٣٦ فنودي به ملكا على مصر ، وقطع دراسته وعاد الى القاهرة في ٦ مايو (أيار) ١٩٣٦ .

وعندما وصل الى سن الثامنة عشر عاما - بالحساب الهجري - تولى سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٣٧ . وفي ٢٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٣٨ تزوج للمرة الأولى بالآنسة صافيناز كريمة يوسف نو الفقار باشا وكيل محكمة الاستئناف وطلقها في ١٧ نوفمبر (ت ٢) ١٩٤٨ لأنها لم تنجب سوى أناث ، فضلا عن الخلافات المستمرة بينهما ، ثم تزوج للمرة الثانية في ٦ مايو (أيار) ١٩٥١ من الآنسة ناريمان كريمة حسين فهمي صادق سكرتير

عام وزارة المواصلات ، ورزق منها بالذكر الوحيد الذى انجبه وهو « أحمد فؤاد » فى يناير ١٩٥٢ . وفى ٢٦ يوليو فى نفس العام عزل عن العرش ، وغادر البلاد منفيا الى ايطاليا حيث عاش بها الى أن توفى فجأة بروما فى صيف ١٩٦٥ ، على أثر أزمة قلبية مفاجئة ، وثمة رواية غير مؤكدة بأن المخابرات المصرية فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد قتلتة حين علمت بتدبير مؤامرة لعودته الى الحكم .

(٤) هى السيدة زينب عبد الواحد الوكيل ، حرم الرئيس الراحل مصطفى النحاس ، تزوجها فى عام ١٩٣٥ ، وكان أيامها فى التاسعة والخمسين من عمره بينما كانت هى فى مقتبل الشباب ، وقد شاع انها المسئولة عن كل الفساد الذى لحق بحزب الوفد فى وزارته التى حكمت بين عامى ١٩٤٢ - ١٩٤٤ فضلا عن وزارة الوفد الأخيرة . وقد نسب الى أشقائها وأقاربها ميلهم للحصول على امتيازات خاصة على حساب المصلحة العامة . وقد توفت فى عام ١٩٦٧ بعد وفاة زوجها بعامين .

(٥) ثلاثة من كبار تجار الاقطان . ومحمد فرغلى وعلى أمين يحيى مصريان ، أما فرانسواز تاجر فهو لبنانى الأصل . وما زال محمد فرغلى على قيد الحياة ويعمل مستشارا لاجدى مؤسسات القطاع العام العاملة فى مجال القطن - بعد أن أمتت ثورة يوليو تجارة الاقطان - بدرجة نائب وزير . وقد كتب فى عام ١٩٧٦ مقالا يدافع عن تدخل الدولة فى تجارة الاقطان .

(٦) بدأ الياس أندرواس حياته موظفا صغيرا فى حكومة السودان حيث وثق علاقاته بالادارة الانجليزية هناك . وما لبث أن انتقل للعمل بشركة « صباغى البيضاء » وهى شركة كان يديرها عند انشائها « كين بويد » - أحد كبار الموظفين الانجليز فى وزارة الداخلية المصرية - وعندما اقترب الجيش الألمانى بقيادة روميل من الحدود المصرية ابان الحرب العالمية الثانية ، وبدأ الانجليز واليهود بصفون أعمالهم ويبحثون عن مصريين يسلمونهم تلك الأعمال أنابوه فى ادارة « شركة البيضاء » ، وظل اسمه يلعب فى المجال الاقتصادى والسياسى ، فعين عضوا فى مجلس الشيوخ ، وممثلا للحكومة فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، فضلا عن عضوية مجالس ادارات العديد من شركات بنك مصر . ثم أصبح مستشارا اقتصاديا للملك فاروق وبهذه الصفات كان يقوم بالعديد من المهام السياسية . (راجع : الياس أندرواس كنز جديد من العبقريّة - جريدة مصر الفتاة (الاشتراكية) فى ديسمبر (ك ١) ١٩٥٠) .

(٧) كان فؤاد سراج الدين وزيرا للمواصلات فى وزارة حسين سرى الثالثة التى استمرت بين ٢٥ يوليو (تموز) و ٣ نوفمبر (ت ٢) ١٩٤٩ ، وكانت

وزارة قومية ضمت ممثلين لكل الأحزاب (٤ وفديين و ٤ سعديين و ٤ من الأحرار الدستوريين و ٢ من الحزب الوطني و ٤ من المستقلين) . ولكنها لم تستمر إذ كان الهدف منها أن تتفق الأحزاب - بناء على رغبة السراى - على تقسيم الدوائر الانتخابية بما ينتهى ببرلمان متوازن لا يعطى الأغلبية لآى حزب . وهو ما رفضه الوفد .

(٨) كان « أدمون جهلان » أحد أفراد حاشية الملك السابق ، ولعب دورا عاما فى قضية الأسلحة الفاسدة ، وستأتى ظروف تسهيل هربه ضمن شهادة عبد الفتاح الطويل وزير العدل ، وقد أدلى بها فى الجلسة العشرون من جلسات هذه المحاكمة بتاريخ ١٣/١/١٩٥٤ ، وسوف يتضمنها الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٩) أنشئت محاكم الغدر بمقتضى مرسوم بقانون بمحاكمة المسئولين عن جرائم الغدر واستغلال النفوذ من الموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو كل شخص كان مكلفا بخدمة عامة أو كانت له صفة نيابية وارتكب بعد أول سبتمبر ١٩٣٩ جريمة من جرائم الغدر .

وقد اشارت المذكرة التفسيرية للقانون المذكور الى مبرر صدوره فذكرت أن بعض لجان التطهير قد انتهت الى ادانة عدد من الوزراء العاملين ومن فى حكمهم فى تهم استغلال النفوذ ، وتعذر عقابهم لعدم سريان القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ ببيان أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات على الماضى ، أو لأن الموظف قد ترك الوظيفة فلا يمكن محاكمته تأديبيا . وقالت المذكرة أن هناك أفعالا كالتعاون على افساد الحكم أو الحياة السياسية أو استغلال النفوذ أو التدخل فى أعمال القضاء أو العمل على رفع أسعار بعض السلع أو خفضها خدمة مصالح خاصة ، لا يمكن اعتبارها أفعالا مباحة رغم عدم وجود قانون يعاقب عليها ، بل لقد كانت دائما أفعالا منافيه للأخلاق باعثة على السخط فى النفوس ، فهى من هذه الناحية وعلى هذا الحكم مؤثمة ولذلك فإن عدم وجود عقوبة عليها فى الماضى لا يمنع من تقرير جزاء عليها بقانون يصدر بعد ارتكابها .

وتضمن القانون عقوبات على كل موظف عام - وزيرا أو غيره - وكل ذى صفة نيابية عامة ، وكل مكلف بخدمة عامة ، يكون قد ارتكب منذ أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، فعلا من الأفعال المكونه لجريمة الغدر . وفصلت المادة الأولى من القانون الأفعال التى تعتبر من قبيل الغدر ومنها : التعاون على افساد الحكم أو الحياة السياسية أو استغلال النفوذ أو التفريط فى المصلحة العامة أو التخلى عن الاختصاص بقبول تدخل غير المسئولين فيه . وبينت المادة الثانية

الجزاءات التي توقع على مرتكب تلك الجريمة وتتناخص في ابعاده عن الحياة العامة والسياسية مدة من الزمن وكذلك العزل من الوظائف العامة وسقوط العضوية في المجالس النيابية والحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح أو الانتماء الى حزب سياسي والعزل من عضوية ادارة الشركات والمؤسسات والحرمان من المعاش كله أو بعضه والحكم باسقاط الجنسية ، وبرد ما أفاده الغادر من غدره على أن تقدر المحكمة هذا المقابل القابل للرد . وشكلت المحكمة من سبعة أعضاء برئاسة مستشار من محكمة النقض وآخرين من محكمة الادلة تتألف وأربعة من الضباط العظام . وقد قدم للمحكمة أمامها من رجال الحاشية الملكية كل من : كريم ثابت والدكتور النقيب وخادم الملك محمد حسن . ومن الوفدين قدمت اليها أسرة الوكيل وهم أصهار الرئيس السابق مصطفى النحاس والمهندس عثمان محرم الذي كان وزيرا من أقدم وزراء الوفد .

(١٠) كريم ثابت : ولد في ١٩ يوليو (تموز) ١٩٠٣ وهو من أصل لبناني ، وكان والده خليل ثابت استاذا بالكلية الأمريكية ببيروت ثم عمل بالصحافة شريكا في جريدة « المقطم » - لسان حال دار الحماية البريطانية في مصر - ومشرفا على مجلة « المقتطف » وهي مجلة شهرية علمية ثقافية - وقد تخرج كريم ثابت من كلية الاداب والعلوم بالجامعة الامريكية بالقاهرة عام ١٩٢٥ ، وعمل في جريدة « السياسة » لسان حال حزب الأحرار الدستوريين - وأصدر مجلة « العالم » التي اندمجت فيما بعد مع مجلة « الدنيا » التي كانت تصدرها دار الهلال . وتفرغ بعد ذلك لجريدة « المقطم » ولمع اسمه كصحفي كبير متصل بالدوائر السياسية المحلية والأجنبية .

اشترك مع محمد القابلي ومحمود ابو الفتح في اصدار جريدة « المصري » في عام ١٩٣٦ . وابتدع الكتابة عن الحياة الشخصية للملوك ورؤساء الدول ، وكان مقربا للملك فؤاد - وتعرف بالملك فاروق عام ١٩٤٣ في أسوان ، ثم تقرب اليه وأصبح صديقا شخصيا له ، وعينه مستشارا صحفيا للديوان الملكي ، كما عينت زوجته وصيفه للملكة في سنة ١٩٤٨ ، وانعم عليه برتبة « البكوية » وعمره ٤١ سنة وبالباشوية وعمره ٤٥ سنة ، وبالشاح الاكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ عاما . وشغل منصب مدير الاذاعة ، ثم ضغط الملك على حسين سري الذي عينه وزيرا للدولة في وزارته الخامسة (٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢) . وقدم بعد الثورة لمحكمة الغدر فحكمت بحرمانه من الحقوق السياسية والاجتماعية ادة ١٠ سنوات بتهمة حصوله على خمسة آلاف جنيه بدون رجه حق من مستشفى المواساة ، وحوكم أمام محكمة الثورة في ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ بتهمة الخيانة الوطنية وافساد الحكم والحياة السياسية وتوجيه الملك فاروق وجهات أخلاقية ومادية وأدبية تتعارض مع مصلحة البلاد واستغلاله لنفوذه . وحكمت عليه بالاشغال الشاقة المؤبدية ومصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته هو

وزوجته عما كانا يملكانه قبل ٢٧ مايو (أيار) ١٩٤٦ . وقد أفرج عنه صحيا
بعد فترة .

(١١) د . محمد أحمد النقيب : طبيب ارتبط بالملك فاروق وعين مديرا
لمستشفى المواساة فى عام ١٩٢٥ بعد أن ترك عمله فى وزارة الصحة ، ونسب
إليه أنه كان يستغل منصبه للحصول على مكاسب مادية ، وللتقرب إلى الملك
وحاشيته بتسخير المستشفى لأغراضهم الخاصة . حوكم أمام محكمة القدر ثم
أمام محكمة الثورة بتهمة إعطاء مبلغ خمسة آلاف جنيه لكریم ثابت من أموال
المستشفى بحجة القيام بدعاية لـيانصيب خیرى كانت تقيمه . حكمت عليه محكمة
الثورة فى (٢٧ / ١٠ / ١٩٥٣) بالسجن خمسة عشر عاما ومصادرة كل ما زاد فى
أمواله وممتلكاته عما كان لديه فى شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٣٩ لمصلحة الشعب .
وقد أفرج عنه صحيا .

(١٢) أدلى زكى عبد المتعال بشهادته ضد فؤاد سراج الدين فى سبع
جلسات متتالية بين الثلاثاء والأحد ١٥ - ٢٠ ديسمبر (كانون الثانى) ١٩٥٣
وهى وارده بنصها فى هذا الجزء من الكتاب .

(١٣) اشارة الى وزارة « نجيب الهلالي » التى حكمت بين أول مارس
(آذار) و ٢ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، وكان « زكى عبد المتعال » وزيرا للمالية
فيها . ونسهادة « نجيب الهلالي » فى محاكمة فؤاد سراج الدين أدلى بها فى الجلسة
الثالثة (١٣ ديسمبر « ك ١ » ١٩٥٣) وهى وارده فى هذا الجزء من الكتاب .

(١٤) لجان التطهير الأولى لجان قضائية شكلت فى عهد وزارة « أحمد نجيب
الهلالي » الأولى (أول مارس - ٢٨ يونيو) ١٩٥٢ على أن تتولى التحقيق فى
الجرائم والمخالفات الادارية التى وقعت أو تقع فى الوزارات والمصالح العامة
والهيئات التى للحكومة اشراف أو رقابة عليها ، وشكلت كل لجنة من مستشار
من مجلس الدولة أو محام عام رئيسا ، ومستشار مساعد من مجلس الدولة أو
رئيس نيابة أو نائب من الدرجة الأولى أو نائب أول من مجلس الدولة وموظف
لا تقل درجته عن الدرجة الأولى عضوين . وجعلت مهمة هذه اللجان التحقيق فى
الوقائع التى تبلغ عنها أو تفتوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم . ويقول طارق
البشرى أن هذه اللجان واجهت صعوبات جمه نتيجة لاختفاء الاوراق من الملفات
الحكومية ، ومرواغة الموظفين العالمين بالتخبيا والاسرار (الحركة السياسية فى
مصر ٤٥ - ١٩٥٢ - ط ١ - هيئة الكتاب - القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٦٩ - ٥٧٠) .
وقد أستأنفت لجان التطهير عملها بعد الثورة فى جو أفضل وعرفت لذلك بلجان
التطهير الثانية .

(١٥) اشارة الى وزارة على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ، ك ٢ ، - أول مارس « آذار ، ١٩٥٢) ، والخطاب المشار اليه كان محل مناقشة في شهادة نجيب الهلالي الواردة في هذا الجزء - وسترد رواية على ماهر لظروف ارساله في شهادته التي أدلى بها في الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ١٩٥٤/١/٥ ويتضمنها الجزء الثاني من المحاكمة .

(١٦) كان عبد الفتاح الطويل من الشخصيات البارزة في حزب الوفد بالاسكندرية وقد تولى وزارة العدل في وزارة النحاس السابعة والأخيرة . وقد أثار أزمات متعددة بسبب تدخل السراي في تحقيقات الأسلحة الفاسدة ، وأدلى بشهادته في صف فؤاد سراج الدين في جلسة ١٩٥٤/١/١٣ .

(١٧) كان محمد علي رشدي وكيلًا لوزارة العدل في وزارة النحاس الأخيرة . وتولى وزارة العدل في أول وزارة شكلها على ماهر بعد الثورة (٢٤ يوليو - ٧ سبتمبر ١٩٥٢) .

■ هوامش شهادة د . محمد حسين هيكل ■

(١) د . محمد حسين هيكل باشا (١٨٨٨ - ١٩٥٦) : من أشهر السياسيين والمفكرين المصريين في النصف الأول من هذا القرن . ولد بقرية كفر غنام مركز السنبلاتين بمحافظة الدقهلية وتلقى تعليمه بكتاب القرية ثم مدرسة الجمالية الابتدائية ثم الخديوية الثانوية ثم بمدرسة الحقوق وتخرج منها عام ١٩٠٩ حيث أتم تعليمه بفرنسا وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي عن « الدين المصري العام » في عام ١٩١٢ . وعاد ليعمل بالمحاماة ثم بالصحافة في جريدة « الجريدة » مع أستاذه أحمد لطفى السيد بالإضافة الى تدريسه للقانون بالجامعة المصرية القديمة ، الى أن رأس تحرير « جريدة السياسة » التي صدرت لتكون لسان « حزب الأحرار الدستوريين » في عام ١٩٢٢ ، وأصبح عضوا في مجلس ادارة ذلك الحزب الذي انشق عن الوفد عندما اختلف عدد من الأعضاء مع سعد زغلول حول قبول التسوية التي عرضها عليهم اللورد ملنر وزير المستعمرات البريطاني .

دخل الوزارة لأول مرة في عام ١٩٣٧ وزيرا للدولة في وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) ، ثم وزيرا للمعارف في وزارته الثالثة (٢٧ أبريل ، نيسان ، - ٢٤ يونيو (حزيران) ١٩٣٨) .

وهو المنصب الذي احتفظ به في وزارته الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) . وعاد اليه في وزارة حسن صبرى الأولى (٢٧ يونيو - ١٤

نوفمبر ١٩٤٠) ثم وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١) والثانية (يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢) ، ثم ضمت اليه وزارة الشؤون الاجتماعية مع المعارف في وزارة أحمد ماهر الأولى (٨ أكتوبر ١٩٤٤ - ١٥ يناير ١٩٤٥) . لينتقل بعد ذلك الى رئاسة مجلس الشيوخ حتى تركها عام ١٩٥٠ . كان وكيلا لحزب الأحرار الدستوريين ثم رئيسا له .

وهو يعتبر من أوائل المفكرين الليبراليين في مصر ، وهو صاحب رواية (زينب) - أول رواية مصرية - ومن كتبه العامة « جان جاك روسو » و « عشرة أبام في السودان » و « تراجم مصرية غربية » و « السياسة المصرية والانقلاب الدستوري » و « ثورة الادب » . وقد روى حياته السياسية من وجهة نظره ومن وجهة نظر حزبه في كتاب من جزئين بعنوان « مذكرات في السياسة المصرية » صجرا في عام ١٩٥١ و ١٩٥٣ على التوالي . وقد أعيد طبعهما أخيرا .

وبرغم خصومته الشديدة للوفد فقد حفظ له الوفديون أنه لم يستدرج للتشهير به حين دعى للشهادة في محاكمة فؤاد سراج الدين وقد حيته جريدة « المصرى » (١٣/١٢/١٩٥٣) على شهادته الواردة هنا التي كان موضوعا خلالها . واشاد النائب الوفدى ابراهيم طلعت بموقفه الاخلاقى في مذكراته : « أيام الوفد الأخير » [روز اليوسف - أغسطس ١٩٧٦ الى مارس ١٩٧٧] .

(٢) أصل المشكلة التي تعالجها شهادة د . هيكل تعود الى عام ١٩٤١ . وكان الدستور المصرى المطبق آنذاك - والصادر في عام ١٩٢٣ - ، يجعل البرلمان من مجلسين : مجلس النواب ينتخب كل خمس سنوات . ومجلس الشيوخ ينتخب ٨٠٪ من أعضائه ويعين ٢٠٪ ومدة عضوية مجلس الشيوخ هي عشر سنوات ، على أن يجرى اخراج نصفهم بالقرعة كل خمس سنوات .

وقد أجريت انتخابات المجلسى البرلمان فى عام ١٩٣٦ . وفى مارس (آذار) ١٩٤١ وفى عهد حكومة حسين سرى ، اقترح مجلس الشيوخ على انتهاء عضوية نصف المنتخبين ونصف المعينين ، فخرج ٤٤ منتخبا وخرج ٢٩ معينا . وأصدر الملك مرسوما بتعيين آخرين بدلا من أخرجتهم القرعة من المعينين ، ونظراً لأن حالة الحرب لم تكن تسمح بإجراء انتخابات فقد أجل اخراج المنتخبين .

وعندما تولى الوفد الحكم فى ٦ فبراير ١٩٤٢ ، حلت وزارته مجلس النواب الذى كان قائما ، وأجرت انتخابات جديدة لعضوية الشيوخ بالنسبة للدوائر التى كان ممثلوها قد خرجوا من المجلس فى مارس ١٩٤١ . وابطلت الوزارة أيضا المرسوم الصادر بتعيين الاعضاء المعينين فى وزارة حسين سرى . واستصدرت مرسوما بتعيينات جديدة ، وكانت حجتها فى ذلك أن التعيين

– حسب نص الدستور – يكون لاستكمال الكفاءات التي لم تات بها الانتخابات ، وحيث لم تجر انتخابات فى عام ١٩٤١ كان واجبا ألا يكون هناك تعيين • وعندما خرج الوفد ، وجاءت وزارة أحمد ماهر فى عام ١٩٤٤ استصدرت مرسوما جديدا ببطولان المرسوم الذى أصدرته حكومة الوفد بالغاء تعيينات الشيوخ التى صدرت فى عهد حكومة حسين سرى عام ١٩٤١ ، وقضى المرسوم الجديد باعادة الاحياء من هؤلاء الشيوخ لباشرة أعمال عضويتهم بالمجلس وبزوال العضوية عن جميع الذين عينوا بدلهم فى عهد وزارة النحاس وعن كل من حل محل هؤلاء بسبب الوفاة أو الاستقالة •

ومراسيم ١٧ يونيو (حزيران) ١٩٥١ ، صدرت فى عهد حكومة الوفد الأخيرة وهى تقضى بزوال عضوية المجلس عن جميع الاعضاء اللذين عينوا فى عهد وزارة حسين سرى لمناسبة التجديد النصفى سنة ١٩٤١ وأعيدوا للعضوية بالمرسوم الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٤ فى عهد حكومة أحمد ماهر وعن كل من حل محلهم بسبب الوفاة أو الاستقالة • وقد نسب الى حكومة الوفد أنها استصدرت تلك المراسيم انتقاما للاستجواب الذى قدمه مصطفى مرعى وتناول بعض رجال الحاشية الملكية ، خضوعا منها لضغط ملكى •

(٣) أنشئ ديوان المحاسبة سنة ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس المعروفة بوزارة ٤ فبراير وقد عهد اليه بالاشراف على تحصيل الايرادات وانفاق أموال الدولة فى الأغراض المخصصة لها ، وكان مجلس النواب الأول (١٩٢٤) قد أبدى رغبة بإنشائه • وكان ديوان المحاسبة يقدم تقريرا عن مراجعة للحساب الختامى لميزانية الدولة فى العام السابق • وقد تغير اسمه بعد الثورة الى الجهاز المركزى للمحاسبات ، •

(٤) كان حسن يوسف وكيلا للديوان الملكى لفترة طويلة • وكان يتولى رئاسة الديوان بالوكالة فى الفترات التى يخلو فيها مركز رئيس الديوان • وهو الآن (١٩٧٨) رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، •

(٥) كان عبد السلام الشاذلى باشا أحد أعضاء مجلس الشيوخ المستقلين • وقد عمل مديرا (أى محافظا) لأسيوط ، ثم للبحيرة ثم محافظا للقاهرة سنة ١٩٣٨ ، ووزيرا للشئون البلدية سنة ١٩٣٩ ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ ووزيرا للأوقاف •

(٦) كان حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطنى ، الذى أنشأه مصطفى كامل ، وتولى محمد فريد رئاسته عام ١٩٠٨ الى أن هاجر من مصر ومات ببرلين فى عام ١٩١٩ ، وظل الحزب دون رئيس حتى اختيار حافظ رمضان رئيسا له فى عام

١٩٢١ • وقد أدلى بشهادته فى محاكمة فؤاد سراج الدين وسوف ترد فى الجزء الثانى من هذا الكتاب • (راجع ظروف اختياره رئيسا للحزب الوطنى فى كتاب حسن الشريف : الرجال أسرار - دار أخبار اليوم ١٩٥١) •

(٧) اشارة الى مشروعات بقوانين قدمها أحد النواب الوفديين وهو « اسطفان باسيلى » تحدد من حرية الصحافة • وكانت المادة ١٥ من الدستور ١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصادرة الصحف أو تعطيلها اداريا ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى • وهى عبارة لم يصدر بتحديد معناها تشريع معين • فقدم اسطفان باسيلى مشروعات بتعديلات واضافات على قانون العقوبات تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف اداريا • وقيل وقتذاك أن وراء هذه المشروعات القصر الملكى الذى استفز من هجوم الصحافة عليه • وقد قدمت المشروعات فى يونيو ١٩٥١ واثارت ضجة عنيفة اذ اعترض عليها بعض وزراء الحكومة نفسها وعارضتها جريدة « المصرى » كبرى صحف الوفد آنذاك ، وقررت الصحف الاضراب عن الصدور يوم ١٥ أغسطس ١٩٥١ واضطر مقدم التشريعات اسطفان باسيلى (وهو عضو معين الان بمجلس الشعب المصرى وعضو بحزب الأحرار الاشتراكيين) الى سحبها • (راجع صلاح عيسى - الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية - تحت الطبع) • وقد ذكر ابراهيم طلعت فى مذكراته أن التشريعات قدمت لاسطفان باسيلى من قبل محمود سليمان غنام السكرتير العام المساعد لحزب الوفد • وهى رواية أكدها لى اسطفان باسيلى فى لقاء شخصى بيننا عام ١٩٧٤ •

(٨) كان اسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٥٠) من أشهر شخصيات السياسة المصرية ، كان والده من كبار موظفى الحكومة فى عهد الخديو اسماعيل وتعلم هو بمدرسة الفرير ثم تخرج بمدرسة الحقوق الفرنسية وعمل بالنيابة وبمجلس بلدى الاسكندرية • وفى عام ١٩٠٨ أصبح سكرتيرا عاما لوزارة الداخلية فوكيلا لها • تولى الوزارة لأول مرة عام ١٩١٤ كوزير للزراعة ، وانضم للوفد المصرى عند تشكيله ونفى مع سعد زغلول ، ثم انفصل عن الوفد مع المجموعة التى شكلت حزب الأحرار الدستوريين ، وتولى وزارة الداخلية فى وزارة زيور باشا التى عطلت النظام النيابى ، وقد عرف بأنه من أنصار سياسة القوة ضد الجماهير الشعبية ، وفى عام ١٩٣٠ تولى رئاسة الوزارة لأول مرة فالغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستورا جديدا يعطى سلطات واسعة للملك على حساب سلطات البرلمان • وأجرى انتخابات مزورة حصل فيها الحزب الذى ألفه « حزب الشعب » على الأغلبية • وظل يحكم بالأساليب الادارية والبوليسية حتى استقال وخلفه عبد الفتاح يحيى ، الى أن انهار الانقلاب الدستور فى عام ١٩٣٦ ، فالغى دستور اسماعيل صدقى باشا وعاد دستور ١٩٢٣ •

والاشارة هنا الى وزارة صدقى الثالثة [١٧ فبراير « شباط » ١٩٤٦]

التي شكلها من عدد من المستقلين و ٤ من الأحرار الدستوريين ، وقد دخل صدقي في مفاوضات مع الانجليز للجلاء عن مصر قبل فيها مبدأ الدفاع المشترك ، ولما كانت الحركة الجماهيرية آنذاك نشطة ، فقد شن في ١٠ يوليو (تموز) ١٩٤٦ ، حملة اعتقالات واسعة ، اعتقل خلالها ٢٠٠ من الكتاب والصحفيين وزعماء الطلبة ونقابات العمال والشباب الوفدي واتحاد شباب الأحزاب ومؤتمر نقابات القطر المصري وأغلق كثيرا من دور النشر التقدمية واليسارية والوطنية ومنع بذلك احتفالا كان مقررا أن يقام في اليوم التالي ١١ يوليو ١٩٤٦ احتفالا بذكرى ضرب الانجليز للاسكندرية في ١٨٨٢ ، متهما جميع من قبض عليهم بأنهم نوى ميول هدامه وشيوعيون . ثم قدم للبرلمان مشروعا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات هي التي عرفت فيما بعد بمواد مكافحة الشيوعية وهي تعاقب كل من ينشئ أو يدير منظمة تدعو أو تروج أو تحبذ سيطرة طبقة على بقية الطبقات . كما أعد مشروعات القوانين المتعلقة بمنع الاضرابات والمظاهرات .

راجع : صلاح عيسى - الصحافة المصرية في معركة الديمقراطية - تحت الطبع . وطارق البشري : - الحركة السياسية في مصر - ص ١٢٤ - ١٢٥ . و د . رفعت السعيد - المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٦ - ١٩٥٠ دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧ . وعن حياة صدقي باشا راجع كتاب متحيزا وغير موضوعي كتبته « سنية قراة » بعنوان « نمر السياسة المصرية » - المكتب الدولي للترجمة والنشر ١٩٥٠ - راجع أيضا : اسماعيل صدقي - مذكراتي - دار الهلال ١٩٥٢ . فضلا عن فصل في كتاب : مصطفى أمين عمالقة وأقزام - كتاب اليوم ١٩٥١) .

(٩) الإشارة هنا الى قضية محاولة اخراج الدكتور عبد الرازق السنهوري من رئاسة مجلس الدولة ، وستأتى تفاصيلها في شهادة الدكتور زكي عبد المتعال في هذا الجزء .

(١٠) نشر رأى على زكي العرابي باشا في مجله القانون والاقتصاد . عدد سبتمبر وديسمبر ١٩٤٩ ، وقد ذهب فيه الى القول بأنه لا تلازم بين عملية التعيين والانتخابات لعضوية مجلس الشيوخ ، ولا يتحتم أن يكون الانتخاب سابقا على التعيين ، وقال أن الدستور قد خول الملك حقا مطلقا في تعيين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ولم يقيده بأى قيد وأن ما ذكرته اللجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ من أن تخويل السلطة التنفيذية حق تعيين خمس أعضاء الشيوخ هو اكمال النقص في الكفايات ووجود عناصر لا تفي لهم ظروفهم الخاصة الدخول فيه بطريق الانتخاب لا يستوجب حتى أن تجرى الانتخابات أولا ، لأن الفرض الوحيد الذي يقصده الدستور ، هو أنه نظرا لاحتمال أن الانتخابات قد لا تأتى ببعض العناصر التي يحسن وجودها في المجلس فقد خول للسلطة التنفيذية تعيين نسبة معينة ضمانا لوجود هذه العناصر ، ويستوى في ذلك

تعيينها قبل أو بعد انتخاب النسبة المقرره فليس الغرض هو سد النقص الذى يظهر فى الانتخابات بعد حصولها بل ضمان وجود نسبة معينة من الكفايات خشية الا تاتى بها الانتخابات ولذلك لا يتحتم انتظار نتيجة الانتخابات بل يجوز البدء بالتعينات . واضاف العرابى أن عضو البرلمان بمجرد انتخابه أو تعيينه يكتسب العضوية ويبقى بهذه الصفة الى أن يقرر المجلس ذاته بطلان نيابته أو سقوطها أو يقرر فصله لأسباب يراها هو ، فلا تملك هيئة الناخبين بعد الانتخاب ابطال انتخاب العضو أو الرجوع فيه كما لا تملك السلطة التنفيذية بعد صدور المرسوم الرجوع فيه أو ابطاله ، وحينئذ يكتسب العضوية بالانتخاب أو التعيين حسب الاحوال ولا يمكن أن يفقدها بعد ذلك الا بقرار من المجلس التابع له ، وبعبارة أخرى فان العضو لا يدخل المجلس الا باحدى طريقتين : أما انتخابه من الناخبين ، أو تعيينه من السلطة التنفيذية ولكنه لا يمكن أن يخرج منه الا بقرار من المجلس نفسه فى الحالتين .

(١١) الاشارة هنا الى ما عرف بعريضة المعارضة التى رفعت الى الملك فاروق فى أكتوبر ١٩٥٠ ووقع عليها ممثلون عن أحزاب : الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية والحزب الوطنى ، والكتلة الوفدية وعدد من المستقلين . وهذا هو نصها الكامل :

« صاحب الجلالة

« ان البلاد لتذكر لكم أياما سعيدة كنتم فيها الراعى الصالح والرشيد ، وكانت تحف بكم أمة تلاقت عند عرشكم آمالها ، والتفت حول شخصكم قلوبها ، فما وانتها فرصة الا دلت فيها على عميق الولاء والوفاء ، وما العهد بعيد بحادث القصاصين ، وقد أنقذكم الله من مخاطره وهو أرحم الراحمين . واليوم تجتاز البلاد مرحلة قد تكون من أدق مراحل تاريخها الحديث ، ومن أسف أنها كلما اتجهت الى العرش فى محنتها ، حيل بينه وبينها ، لا لسبب الا لأن الاقدار قد أفسحت مكانا فى الحاشية الملكية لأشخاص لا يستحقون هذا الشرف فأساؤا النصيح وأساؤا التصرف ، بل منهم من حامت حول تصرفاتهم ظلال كثيفة من الشكوك والشبهات هى الآن مدار التحقيق الجنائى الخاص بأسلحة جيشنا الباسل ، حتى ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم ، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور ، وأن النظام النيابى أضحي حبرا على ورق منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونية سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الاعلى ، كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا .

ومن المحزن أنه قد تردد على الألسن والأقلام داخل البلاد وخارجها أنباء هذه المساوىء وغيرها من الشائعات الذائعات ، التى لا تتفق مع كرامة البلاد ، حتى أصبحت سمعة الحكم المصرى مضغة فى الأفواه ، وأمست صحافة العالم تصورنا فى صورة شعب مهين ، يسام الضميم ويسكت عليه ، بل ولا يتنبه إليه ، ويساق كما تساق الأنعام ، والله يعلم أن الصدور منطوية على غضب تغلى مراجله ، وما يمسكها الا بقية من أمل يعتصم به الصابرون .

« يا صاحب الجلالة

« لقد كان حقا على حكومتكم أن تصارحكم بهذه الحقائق ، ولكنها درجت مى أكثر من مناسبة على التخلص من مسئوليتها الوزارية ، بدعى ، « التوجيهات الملكية » . وهو ما يخالف روح الدستور وصدق الشعور ، ولو انها فطنت لدركت أن الملك الدستورى يملك ولا يحكم . كما انها توهمت أن فى رضا الحاشية ضمانا لبقائها فى الحكم . وسترا لما افتضح من تصرفاتها . وما انغمست فيه من سيئاتها - وهى لا تزال أشد حرصا على البقاء فى الحكم وعلى مغانمها منها على نزاهته - ولهذا لم نر بداً من أن ننهض بهذا الواجب . ونصارحكم بتلك الحقائق ابتغاء وجه الله والوطن ، لا ابتغاء حكم ولا سلطان وبراً بالقسم الذى أديناه أن نكون مخلصين للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد ، وما الاخلاص لهذه الشعائر السامية الا اخلاص الأحرار الذى يوجب علينا التقدم بالنصيحة كلما اقتضانا الحال .

« يا صاحب الجلالة

« ان احتمال الشعب مهما يطول فهو لابد منته الى حد ، واننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبين اللذين ظلموا وحدهم ، بل تتعرض فيها البلاد الى افلاس مالى وسياسى وخلقى ، فتنشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد . . . لهذا كله ، نرجو مخلصين أن تصحح الاوضاع الدستورية تصحيحا شاملا ، وعاجلا ، فتد الامور الى نصابها ، وتعالج المساوىء التى تعانىها مصر على أساس وطيد من احترام الدستور ، وطهارة الحكم وسيادة القانون ، بعد استبعاد من أساؤا الى البلاد وسمعتها ، ومن غصوا من قدر مصر وهيبته وفشلوا فشلا سحيقا فى استكمال حريتها ووحدة ونهضتها ، حتى بلغ بهم الفشل أن زلزلوا قواعد حكمها وأمنها ، وأهدروا فوق اهدار اقتصادها القومى ، فاستفحل الغلاء الى حد لم يسبق له مثيل ، وحرموا الفقير قوته اليومى .

« ولا ريب أنه لا من سبيل لاطمئنان أية أمة لحاضرها ومستقبلها ، الا اذا

أطمأنت لاستقامة حكمها فيسير الحاكهون جميعا فى طريق الامانة على اختلاف صورها ، متقين الله فى وطنهم ، ومتقين الوطن فى سرهم وعلنهم .

« والله جلت قدرته هو الكفيل بان يكلاكم برعايته ، فيسير شعب الوادى قدما الى غايته ،

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠

توقيعات : ابراهيم عبد الهادى . محمد حسين هيكل . مكرم عبيد . حافظ رمضان . عبد السلام الشاذلى . طه السباعى . عبد الرحمن الرافعى . ابراهيم دسوقي أباطة . أحمد عبد الغفار . على عبد الرازق . رشوان محفوظ . حامد محمود . نجيب اسكندر . زكى ميخائيل بشارة . السيد سليم .

ويذكر د . هيكل فى مذكراته أن الملك فاروق قد استقفر من هذه العريضة ، وأنه ظل يحتفظ بها فى جيبه لكيلا تحدثه نفسه بالعفو عن موقعها .

(١٢) التاريخ الصحيح هو ١٨ أكتوبر ١٩٥٠ .

(١٣) فى صيف سنة ١٩٥٠ سافر الملك فاروق فى رحلة غير رسمية الى فرنسا ، متنكرا باسم « فؤاد باشا المصرى » وصحب معه حاشية كبيرة ، وكانت اقامته الرئيسية بمدينة « دوفيل » بشمال فرنسا . وقد ذاعت عديد من أنباء فضائحه إبان تلك الرحلة ، وتناقلتها الصحف الفرنسية ، وأشارت إليها الصحف المصرية من طرف خفى . وإبان تلك الرحلة استدعت حاشيته الراقصة المصرية سامية جمال لترقص أمامه فى دوفيل ، كما استطارت أنباء خسائره فى القمار ونزواته الجنسية ، وقد انتقل بيخته « فخر البحار » عبر « سان سباستيان » و « طولون » و « كان » و نيس و « مونت كارلو » و « الريفيرا » . وعاد الى مصر فى منتصف أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٠ .

(١٤) كان ابراهيم عبد الهادى رئيسا لحزب الهيئة السعدية وكان أحمد خشبة ومحمود غالب من أقطابها ، أما محمد على علوبة فكان من أركان حزب الأحرار الدستوريين .

(١٥) اشارة الى أزمة تعيينات أعضاء الشيوخ سنة ١٩٣٧ . وكان أحد مقاعد المعينين شاغرا ، وتمسكت للوزارة بأن حق الملك فى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ حق يمارسه بواسطة وزرائه طبقا للقاعدة التى تقول بأن الملك يملك ولا يحكم ، وعليه فان الحكومة تصبح مطلقة اليد فى ترشيح

أعضاء مجلس الشيوخ المعينين ، ورشحت طبقا لهذا « فخرى عبد النور » لمقعد الشيوخ الخالى ، لكن القصر كان له رأى آخر ، هو أن العلة فى منح الملك حق التعيين هو استكمال المجلس بالكفاءات التى تعزف عن دخول الانتخابات ، وهو حق ينبغى أن تمارسه سلطة محايدة . ورشحت لهذا السبب « عبد العزيز فهمى باشا » الذى كان أحد الثلاثة الذين توجهوا مع سعد زغلول الى المعتمد البريطانى فى نوفمبر ١٩١٨ ، ثم تولى رئاسة حزب الأحرار الدستوريين وأخيرا هجر السياسة وكان أول رئيس لمحكمة النقض ونشب خلاف بين القصر والوزارة جعل هذا المقعد شاغرا لمدة ٦٠ يوما .

(١٦) القمصان الزرق جناح شبابى للوفد بدأت كفرق رياضية ثم تحولت فى عام ١٩٣٧ الى فرق تعمل بالسياسة ، مما جعلها تشتبك مع خصوم الوفد فى معارك بدنية وصفت معه بانها كانت « أداء سياسية لارهاب خصوم الوفد السياسيين » ويقول الرافعى « أنها كانت تتسلح بالعصى والخناجر وتعتدى على اجتماعات المعارضين وفشت بعضها بالقوة ، واعتدت أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة » ، (فى أعقاب الثورة المصرية - ج ٣ - ص ٤٨) .

وتذكر مصادر أخرى أن عددهم كان ٢٥ ألفا (أنور الجندى - فضائح الأحزاب السياسية فى مصر - مطابع دار الجيب - القاهرة ص - ١٨) حول القمصان الزرقاء ، راجع كتاب د . عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ - ١٩٤٨ - دار الوطن العربى - بيروت ١٩٧٥ .

(١٧) فى عهد وزارة اسماعيل صدقى الثالثة ، وكان الأحرار الدستوريين يشتركون فيها مع عدد من المستقلين . دعى الملك فاروق ، ملوك ورؤساء الدول العربية الى مؤتمر عقده فى مصر بانشاص سنة ١٩٤٦ دون وساطة رئيس الوزارة أو وزير الخارجية بل دون علمهما ، وأرسل يدعو الملوك والرؤساء بواسطة أحد موظفى القصر واجتمع المؤتمر بناء على هذه الدعوة وتباحث فى مسائل سياسية هامة دون أن يشترك فيه أو يحضره رئيس الوزراء أو وزير الخارجية أحمد لطفى السيد .

(١٨) حدث هذا فى عام ١٩٤٥ اذ سافر الملك فاروق فجأة الى الرياض واجتمع بالملك عبد العزيز آل سعود ولم يحضر لقائهما سوى كريم ثابت .

(١٩) هذه اشارة الى الوزير الوفدى عبد الفتاح حسن الذى عين وزيرا للشئون الاجتماعية فى سبتمبر ١٩٥١ بينما كان الملك فاروق آنذاك يصطاف فى جزيرة كابرى ، فسافر للوزير بالطائرة حيث حلف اليمين الدستورية امامه

على سطح الليخت الملكى « فخر البحار » ، ويلاحظ اتجاه رئيس المحكمة للسخرية من المحامى الذى يدافع عن فؤاد سراج الدين وهو عبد الفتاح حسن ذاته . راجع تعليق عبد الفتاح حسن لحلفه اليمين فى كبرى ، فى كتابه « ذكريات سياسية » - دار الشعب ١٩٧٦ .

■ هوامش شهادة حسين سرى باشا ■

(١) حسين سرى باشا : ولد فى عام ١٩٨٢ ، وكان والده وزيرا للاشغال فى عهد الخديوى توفيق ، درس الهندسة ونال دبلوما فيها من لندن عام ١٩١٥ وتخصص فى شئون الرى . تدرج فى وظائف وزارة الاشغال حتى أصبح وكىلا لها ثم أختير وزيرا لها عام ١٩٢٨ ، وتولى وزارات الدفاع والمالية فالاشراف فالمواصلات ، وأختير رئيسا للوزراء أول مرة فى نوفمبر ١٩٤٠ وعاد ليرأس الوزارة عام ١٩٤٩ ثم ١٩٥٢ . وكان مقربا من السراى اذ كان شقيق ولادة الملكة فريدة - الزوجة الأولى للملك فاروق . كما كان مرضيا عنه من الانجليز . وتولى رئاسة الديوان الملكى فى عام ١٩٥٠ ولكنه ما لبث أن أجبر على الاستقالة بعد عدة أشهر لأنه رفض أن يسير فى جنازة حسين فى صادق باشا والد الملكة ناريمان - الزوجة الثانية للملك فاروق - وكانت ما تزال خطيبه غير رسمية له - وعقب الثورة عمل شبه شاهد محترف فى محاكمات الثورة المختلفة وخاصة ضد الوفد .

(٢) مصطلح كان شائعا فى صحافة ما قبل الثورة ، وهو يشير الى حاشية الملك وأصدقائه ممن كانوا غير مسئولين دستوريا ومع ذلك يتدخلون فى سياسة الدولة .

(٣) هو الأمير « محمد على توفيق » ابن الخديوى توفيق باشا ، وكان ابنا لعم الملك فاروق ووليا لعهد فى نفس الوقت . وكان على خلاف شديد مع الملك فؤاد ، اثار أزمة فى عام ١٩٣٤ ابان مرض الملك فؤاد ، بسبب طموحه لى يكون وصيا على الملك المريض وخلفا له . وبعد وفاة الملك فؤاد أصبح رئيسا لمجلس الوصاية على عرش الملك فاروق ، وقد ظل وليا للعهد الى أن رزق الملك فاروق فى يناير ١٩٥٢ بطفل ذكر هو أحمد فؤاد .

(٤) يتضمن هذا الحوار محاولة للتشهير بمصطفى النحاس ، وكان من بين المسموعات التى تتخذ للتشهير بالوفد أن نفوذ فؤاد سراج الدين فيه يعود الى تأثيره على زوجة النحاس للسيدة زينب الوكيل .

(٥) كانت المحروسة يختا للسلاح البحرى المصرى مخصصا للاستخدام

الشخصى للملك فاروق . وفى عام ١٩٤٦ فكر فى اصلاحه ، واتجهت النية فى عام ١٩٤٧ الى اعطاء شركة أورلندو الايطالية امتياز اصلاحها ، وكتب للديوان الملكى بذلك الى وزارة النقراشى فى أوائل سنة ١٩٤٨ ولكنها رفضت ، وفى أوائل سنة ١٩٤٩ وافقت الوزارة ، وعرض الأمر على البرلمان للموافقة على الاعتماد اللازم للاصلاح وبعد المناقشة وافق البرلمان على فتح اعتماد بمليون جنيه مصرى للاصلاح ، ولكن انخفاض سعر الجنيه المصرى رفع تكاليف الاصلاح الى مليون و ٣٢٠ ألف جنيه مصرى . وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ عرض مشروع بقانون بزيادة الاعتماد على مجلس النواب وصرح محمود سليمان غنام - وزير التجارة - نيابة عن الحكومة أن الشركة بدأت فى الاصلاح فعلا وأنه لا مفر من زيادة الاعتماد . وقد اعتبر هذا الحماس من الحكومة لرفع الاعتماد خضوعا للملك السابق الذى كان صاحب المصلحة الأولى فى اصلاح هذا اليخت . اذ كانت البحرية الايطالية تقدر لاصلاحه مبلغ ٢٠ ألفا من الجنيهات ولكن الملك اختار شركة أولندو الايطالية لكى يقاسمها ما يزيد على التكاليف الأصلية ، وهى صفقة توسط للملك فيها « أنطونيو بوللى » وأدمون جهلان من رجال حاشيته المقربين .

(٦) ولد عبد الفتاح عمرو فى عام ١٩٠٩ وتلقى علومه فى القاهرة ولندن ودرس القانون الدستورى والبنوك والتأمينات . وشغل منصب رئيس الغرفة التجارية الانجليزية المصرية بين ١٩٤٠ و ١٩٤٢ . وكان ملحقا بسفارة مصر بانجلترا بين ١٩٢٩ و ١٩٤٢ . عرف بأنه من أبطال الاسكواش راكيت المشهورين على نطاق العالم كله . وفى عام ١٩٤٤ عين وزيرا مفوض لمصر فى انجلترا ، ثم سفيرا الى أن سحبته حكومة الوفد فى ١١ ديسمبر ١٩٥١ احتجاجا على تصرف السلطات البريطانية فى منطقة القنصل واعتدائها المتكررة على الأهالى ، وعينه الملك فى نفس الشهر مستشارا للديوان الملكى للشئون الخارجية مع استمرار شغله لمنصبه الاصلى . كان معروفا بميوله الانجليزية . وقد حصل على الجنسية البريطانية بعد الثورة وأقام بانجلترا .

(٧) هذا غير دقيق ، اذ رفض النقراشى توقيع العقد ، وفتح الاعتماد فى عهد وزارة خلفه ابراهيم عبد الهادى .

(٨) اشارة الى محاكمة محمود سليمان غنام - سكرتير عام حزب الوفد ووزير التجارة فى وزارته الاخيرة أمام محكمة الثورة بين ١٨ و ٢٥ أكتوبر (تشرين) ١٩٥٣ . وكان قد اتهم بأنه أدلى فى مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب - بسوء نية - أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف اليخت المحروسة ، اذ قرر أن العقد قد أبرم فعلا مع الشركة وفقا لشروط فتح الاعتماد ، وأن الاصلاح قد شرع فيه فعلا وهذا غير الحقيقة اذا لم يتم التعاقد

الا في أول أبريل سنة ١٩٥٠ وبذلك ضلّ المجلس ووضعه أمام الأمر الواقع معاً دفعه الى الموافقة على رفع الاعتماد المالى .

(٩) اشارة الى تعيين كريم ثابت وزيرا للدولة فى وزارة حسين سرى الخامسة بين ٢ - ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ . وهى الوزارة التى سبقت قيام الثورة مباشرة . وكان القصر يضغط من أجل تعيين كريم ثابت وزيرا ، ويذكر موسى صبرى (ملك وأربع وزارات - الطبعة الثانية - كتاب اليوم العدد ٧١ - أكتوبر ١٩٧٣ - القاهرة - ص ٤٢ - ٥٦) ان كريم ثابت عرض على أحد الوزراء فى وزارة على ماهر التى أعقبت حريق القاهرة تعيينه وزيرا ليكون حلقة الصلة بين الملك والوزارة ويمنع دسائس خصوم على ماهر فى القصر . وهى النظرية التى قبل بها حسين سرى عند تشكيل وزارته قبل الثورة بعدة أسابيع .

(١٠) كان من بين التهم التى نسبت للملك فاروق أنه قتل الدكتور سيد ابن الوزير السابق على أيوب بعد أن ضبطه الدكتور بين أحضان زوجته . ويذكر مصطفى أمين (صاحبة الجلالة فى الزنزانة - المكتب المصرى الحديث - ١٩٧٤) أن الدكتور سيد كان طبيباً فى أحد مستشفيات الأقاليم وأحب ممرضه فى المستشفى ورأى والده على أيوب أن ينقذ ابنه من هذا الغرام ، ورأى أن الحل هو أن يزوج ابنه من ابنة شقيقة حسين سرى باشا رئيس الوزراء ومنحه مرتباً شهرياً لمواجهة أعباء الزواج ، لكن حالته المالية ارتبكت وخاصة أنه كان قد فتح بيتاً خاصاً لحبيبته الأولى وطلب معونة من والده فرفض ، فانتحر بالرصاص .

وكان حسين سرى أياماً حاكماً عسكرياً عاماً ، خشى من أن نشر خبر الانتحار سوف يسيء الى ابنة شقيقته وعواطفها المحطمة فى تلك الظروف القاسية فأصدر أمراً الى الرقابة هذا نصه : « يمنع نشر أسباب وفاة الدكتور السيد على أيوب ، . وحدث أن قدم فؤاد سراج الدين باشا - وكان عضواً يمثل المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ ، استجواباً الى حسين سرى باشا الحاكم العسكرى ، عن تعدى الرقابة لاختصاصها بمنعها نشر أنباء وتعليقات لا علاقة لها بالمجهود الحربى والأنباء العسكرية وضرب أمثلة على ذلك بالتنبيه بعدم نشر أسباب وفاة الدكتور أيوب وعندما نشرت وقائع الاستجواب فى الصحف ، ذاعت اشاعة تقول بأن الدكتور السيد أيوب ضبط زوجته فى أحضان الملك ، وان فاروق هو الذى أمر بقتله . وهى اشاعة يؤكد مصطفى أمين ، الذى كان قريب الصلة بكل أطراف الموضوع عدم صحتها .

■ هوامش شهادة اللواء عبد العزيز صفوت ■

(١) مجلة آخر لحظة ، صدرت في البداية كملحق لمجلة آخر ساعة التي كانت تصدر أسبوعيا عن دار أخبار اليوم ، ثم بدأت الدار في إصدارها ثلاث مرات في الأسبوع لتكون تجربة تستعد بعدها لإصدار جريدة يومية - . وكانت ككل الصحف دار أخبار اليوم معادية للوفد .

(٢) عائلة البجراوى هم أصهار فؤاد سراج الدين .

■ هوامش شهادة أحمد نجيب الهلالي باشا ■

* أحمد نجيب الهلالي (١٨٩١ - ١٩٥٨) . بدأ حياته محاميا ثم وكيلا للنائب العام ، وتدرج في وظائف النيابة وانتقل منها الى العمل في قسم القضايا بالخاصة الملكية ، ثم عمل استاذا في كلية الحقوق فمستشارا ، ثم سكرتيرا عاما لوزارة المعارف فوزيرا لها لأول مرة عام ١٩٣٥ ، ثم وزير للتجارة في وزارة نسيم باشا عام ١٩٣٦ . بدأ حياته خصما للوفد ثم انضم اليه عام ١٩٣٨ . واشترك وزيرا في وزارات النحاس عام ١٩٣٧ وعام ١٩٤٢ . وفي عام ١٩٥١ فصل من الوفد بعد أن أدلى بحديث نشر في الأهرام هاجم فيه الوفد وكان عضوا فيه . تولى رئاسة الوزارة لأول مرة خلفا لعلی ماهر في أول مارس ١٩٥٢ . واستقال في ٢٦ يونيه من نفس العام . وفي ٢٢ يوليو ١٩٥٢ شكل وزارته الأخيرة التي عاشت يوما واحدا وادركتها الثورة .

يقول « موسى صبرى » ، (قصة الملك وأربع وزارات - ط ٢ ص ٥٨) أن نجيب الهلالي كان يتوقع دعوته لتولى الوزارة قبل نيلغى النحاس المعاهدة ، وكان اقتراحا قد برز بأن تقال وزارة النحاس ، ويدعى نجيب الهلالي الى تأليف وزارة جديدة بعناصر نظيفة لها ماضيها الوطنى المشرف ، وتعلن الوزارة الجديدة يوم تأليفها إلغاء المعاهدة ، وبهذا يفقد الوفد كل عناصر بقائه ، ويتحقق للشعب حلمه في حرب الاستعمار . ولكن رجال القصر لم يهضموا الفكرة ، ثم ألغى مصطفى النحاس المعاهدة قاطعا الطريق على التفكير في اقالة وزارته .

(١) الاشارة هنا الى الخطاب الذى طلب عبد الفتاح حسن مخامى فؤاد سراج الدين في الجلسة الاولى للمحاكمة ضمه ، وهو خطاب من السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية المصرية في عهد وزارة على ماهر التي تلت حريق

القاهرة بشأن فؤاد سراج الدين ، وقد ذكر الدفاع أن طلبات السفارة بالنسبة لسراج الدين وعبدالفتاح حسن لم تنفذ في عهد علي ماهر ولكنها نفذت في عهد وزارة الهلالى التى تلقتها فاعتقل الاثنان فى ١٨/٣/١٩٥٢ .

(٢) المتبع فى العلاقات الدبلوماسية ، أنه حين يجرى حوار شفوى حول مسائل بين ممثلين لدولتين ، أن يتبادلا خطابات من طرف واحد أو من الطرفين بمضمون ما دار فى اللقاء الشفوى . وواضح هنا أن السفير البريطانى قابل على ماهر رئيس الوزراء ووزير الخارجية ودار بينهما اجتماع لم تسجل له محاضر ، طلب على ماهر من السفير فى نهايته أن يرسل له خطابا يتضمن تلخيصا لما اتفق عليه .

(٣) صدرت . الجمهور المصرى ، فى عام ١٩٥١ ، وكانت جريدة أسبوعية ، ما لبث أن أصبحت واسعة الانتشار لاعتمادها على الاثارة الصحفية ونزوعها الى المعارضة العنيفة التى كان يمارسها أبو الخير نجيب صاحبها ورئيس تحريرها . وقد ظلت تصدر الى أن قدم صاحبها ورئيس تحريرها الى محكمة الثورة فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ فأغلقت وحكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاما فضاها كاملة .

(٤) قدمت الحكومة الوفدية مشروع قانون يؤتم كل من يتعاون مع قوات الاحتلال البريطانى ويعتبره خائنا للوطن ، ووافق مجلس النواب على هذا المشروع وأرسل الى مجلس الشيوخ للموافقة عليه ، وجاء حريق القاهرة ليجهز على مثل هذا الاتجاه (راجع شهادة عبد الفتاح حسن لجمال الشرقاوى فى كتاب الأخير : حريق القاهرة - قرار اتهام جديد - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٧ - ص ٦٥٨) .

(٥) بدأت حوادث حريق القاهرة عقب معركة جرت فى الاسماعيليه بين قوات الاحتلال البريطانى وجنود بلوكات النظام (وكانوا يقومون بالمهام التى تقوم بها قوات الأمن المركزى الآن) انتهت بمقتل ٥٠ منهم واصابة ٨٠ وهدم دار المحافظة . واذاغت وزارة الداخلية بيانا بذلك فى مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير (ك ٢) ١٩٥٢ . وفى الساعة الثانية فجر يوم ٢٦ تجمع عمال وموظفو وجنود مطار القاهرة الدولى حول أربع طائرات كبيرة لشركة الخطوط الجوية البريطانية ومنعوا نزول ركابها وتزويدها بالوقود ، وحالوا بينها وبين استئناف السفر ، وحاولوا اضرار النار فيها ، ولم يعدلوا عن موقفهم الا بعد مفاوضات مجده . وفى السادسة من صباح نفس اليوم تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم فى ثكناتهم بالعباسية وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب الى الجهات المختصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة شبه

عسكرية واتجهوا الى جامعة القاهرة واختلطوا بالطلاب ، وخرجوا فى مظاهرات طافت بشوارع العاصمة واختلطت بمظاهرات أخرى كانت قد خرجت تحتج على أحداث مذبحه الاسماعيلية . ووصلت بعض تلك المظاهرات الى فناء مجلس الوزراء حيث خطب فيها عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية . وكانت حوادث الحريق قد بدأت حول الظهر فى ميدان الأوبرا . وتوالى حوادث اشعال النار والاتلاف والنهب فيما بين الظهر والغروب ، وفيما يقول بيان النائب العام الذى صدر عن الحوادث فان اشعال النار والاتلاف قد شمل شوارع وميادين بأكملها وهى :

ميدان ابراهيم باشا (الأوبرا) . شارع فؤاد (٢٦ يوليو) . شارع ابراهيم باشا (الجمهورية) . شارع عدلى باشا . شارع قصر النيل . شارع سليمان باشا . شارع عبد الخالق ثروت . ميدان مصطفى كامل . شارع شريف . شارع رشدى باشا . شارع جامع جركس . شارع للبستان . شارع محمد فريد . شارع عماد الدين . شارع نجيب الريحانى . شارع محمود بسيونى . شارع البورصة الجديدة . شارع توفيق (أحمد عرابى) . شارع جلال . شارع الملكة (رمسيس) . ميدان الاسماعيلية (التحرير) . شارع الخديوى اسماعيل (التحرير) . شارع الشواربى . شارع الفلكى . شارع محمد صدقى . سكة المغربى . شارع الانتكخانه . شارع شامبليون . شارع الألفى . ميدان حليم باشا . شارع حليم باشا . شارع قنطرة الدكة . ميدان قنطرة الدكة . شارع كلوت بك . شارع دوبريه . شارع كامل صدقى (الفجالة) . شارع الظاهر . شارع محمود فهمى المعمارى . ميدان باب الحديد (رمسيس) . شارع المهرانى . شارع المهدي . شارع خليج الحور . شارع محمد على (القلعة) . شارع الأهرام .

وبلغ عدد المحلات والمنشآت التى اصابها الحريق والدمار أكثر من ٧٠٠ ، معظمها مملوك للأجانب وبعضها مملوك للمصريين ، وتوزيعها كما يلى :

ثلثمائة متجر . و ٣٠ ادارة مكاتب لشركات كبرى . و ١٧ مكاتب أعمال وشقق للسكن . و ١٣ فندقا من الفنادق الكبرى . و ٤٠ دارا للسينما و ٨ محلات ومعارض كبرى للسيارات . و ١٠ متاجر للسلاح . و ٧٣ مقهى ومطعم وصالة . و ٩٢ حانة . و ١٦ ناديا وبنك واحد .

وبلغ عدد القتلى ٢٦ شخصا . والمصابون ٥٥٢ . [راجع : جمال الشرقاوى - حريق القاهرة قرار اتهام جديد - دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧] .

(٦) الليترب كلوب نادى بريطانى ، وكان يزدهم عادة بأعضائه قبل الظهر ، ولم يكن فيه يوم الحريق سوى عشرة عجائز بالمعاش .

(٧) كان د . محمد صلاح الدين وزير الخارجية فى وزارة مصطفى النحاس قد سافر الى نيويورك وكان ابراهيم فرج باشا يتولى عمله كوزير للخارجية بالنيابة عندما وقعت أحداث ٢٦ يناير .

(٨) اشارة صريحة الى الخطبة التى ألقاها عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية فى المتظاهرين الذين اقتحموا فناء مجلس الوزراء فى يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ .

(٩) يذكر عبد الفتاح حسن أنه خطب ارتجالا فى ذلك اليوم ، وأنه قال .
الا حزبية بعد اليوم وأنه يجب أن نكافح عدونا لانه ولى عهد الكلام ، وخاطب المتظاهرين قائلا : صدورنا قبل صدوركم ورقابنا قبل رقابكم . . . وحين هتفوا بطالبون الوزارة بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا قال لهم أن مجلس الوزراء لا بد أن ينعقد فى هذا اليوم وأنه لا بد أن يصدر قرارات حاسمة .

(شهادته لجمال الشرقاوى - حريق القاهرة قرار اتهام جديد ص ٦٦٢) .

(١٠) فى ٨ مارس سنة ١٩٥٢ نشرت الصحف المصرية تقرير النائب العام فى شأن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وقد تضمن عبارة تتصل بعبد الفتاح حسن توحى بأن الجموع التى سمعت خطبته فى مجلس الوزراء قد انسابت بعد القائه فى قلب العاصمة وبدأت باشتعال النار فى كازينوا أوبرا ثم توالى بعد ذلك الحرائق الأخرى . وقد أرسل عبد الفتاح حسن تصويبا للواقعة يعتمد على الثابت من التحقيقات من أن حريق كازينو أوبرا - الشرارة الأولى فى حرائق القاهرة - بدأ حوالى الساعة ١٢٣٠ قبل القاء الخطاب . وان الجموع المحتشدة بدار رئاسة مجلس الوزراء الذين سمعوا خطابه لم ينصرفوا الا حوالى منتصف الساعة الرابعة مساء . ولكن الرقابة على النشر ، وكانت آنذاك قائمة بعد اعلان الأحكام العرفية كنتيجة للحريق ، رفضت نشر التصويب ، وكان ذلك فى وزارة نجيب الهلالي . وقد رفع عبد الفتاح حسن دعوى أمام مجلس الدولة وحكمت دوائرها مجتمعة باحقية نشر التصويب (راجع حيثيات الحكم فى القضية المقيمة بالجدول العمومى رقم ٦٩٤ لسنة القضائية - مجلس الدولة - محكمة القضاء الادارى) .

(١١) أنشئ مجلس الدولة فى عام ١٩٤٦ أبان وزارة اسماعيل صدقى باشا الثالثة ، وصدر به القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . وبانشاء المجلس أضيفت خطوة أخرى على طريق وضع السلطة التنفيذية تحت الرقابة القضائية ، وهو يتكون من محكمة للقضاء الادارى ، وقسم للرأى ، وقسم للتشريع . وتملك محكمة القضاء الادارى حق إلغاء القرارات الادارية المخالفة للقوانين واللوائح وتختص

بالنظر فى الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات الاقليمية والبلدية ، والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفى الحكومة ومستخدميها أو لورثتهم ، والطلبات التى يقدمها ذو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية الصادرة بالتعيين فى وظائف الحكومة أو بالترقية أو بمنح علاوات متى كان مرجع الطعن مخالفة للقوانين أو اللوائح والطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية اذا وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . كما تنظر تلك المحكمة الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية النهائية بفصلهم عن غير الطريق التأديبى اذا كان مرجع الطعن مخالفة للقوانين أو اللوائح أو اساءة استعمال السلطة .

أما قسم الرأى فيتولى الفتاوى لأى وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة ، التى لا يجيز لها القانون أن تبرم أو تقبل أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ أو قرار محكمى فى أى مادة تزيد قيمتها عن خمسة آلاف جنيه دون استفتاء قسم الرأى .

وبالنسبة لقسم التشريع فيتولى صياغة مشروعات القوانين التى تقترحها الحكومة والمراسيم واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم . وقد لعب مجلس الدولة دورا هاما ومميزا خاصة فى سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

(١٢) الضابط المذكور هو قائد الجناح وجيه اباقطة ، أحد الضباط الأحرار ، والاشارة هنا الى واقعة « التيتل » وهو اسم حركى لعملية نقل لغم بحرى كبير ، بهدف تفجيره فى احدى البواخر الضخمة المارة فى قناة السويس مما يؤدى الى اغلاقها أمام الملاحة البحرية ، كجزء من المقاومة الوطنية المسلحة بعد الغاء معاهدة ١٩٣٦ . وقد رواها « أنور السادات » فى مذكراته متجاهلا دور الوفد وسراج الدين بالذات (راجع : أنور السادات اسرار الثورة المصرية - ص ٢١٨ - ٢٢١) . وهو يقول أن الهدف من العملية كان « تعطيل القنال وتقديم الدليل الكافى للعالم على أن الانجليز لا يستطيعون حماية القنسال ما دام المصريون لا يمكنونهم من ذلك . يذكر « حمروش » أن العملية اشترك فيها - تخطيطا وتنفيذا - جمال عبد الناصر وأنور السادات وصلاح هدايت - الضابط المتخرج بعد ذلك فى كلية العلوم ووزير البحث العلمى بعد الثورة وحسن التهامى وضابط خفر السواحل عبد الستار عرفه (قصة ثورة ٢٣ يوليو - الجزء الأول ص ١٦٤/٦٣) . والغريب أن عبد اللطيف بغدادى الذى ينكر فى حوارهِ هذا مع فؤاد سراج الدين أى مساهمة قدمها فى هذا الموضوع ، قد عاد بعد ٢٥ سنة واعترف فى مذكراته وهو يروى قصة اللغم أن « جزء المفرقات منه قد نقل عن طريق السكة الحديد لخطورة نقله بالطائرة وساعد فى هذا الأمر فؤاد سراج الدين بعد أن تم الاتصال به ، » .

(راجع : مذكرات عبد اللطيف بغدادى - الجزء الأول - الطبعة الأولى -
المكتب المصرى الحديث - القاهرة - ١٩٧٦) .

(١٣) حافظ عفيفى (١٨٨٦ - ١٩٦١) حصل على دبلوم الطب فى سنة ١٩٠٧ وعمل جراحا مناوبا فى القصر العينى ثم سافر الى أيرلندا وباريس لاستكمال دراسة الطب ، وشارك فى الحرب التركية الايطالية فى ليبيا ، بدأ حياته السياسية عضوا فى الحزب الوطنى ، وفى عام ١٩١٩ انضم الى حزب الوفد وكان أحد زعمائه الذين سافروا مع سعد زغلول الى باريس واشتركوا فى الدعاية لوجهة نظر المفاوضين المصريين . وفى عام ١٩٢١ استقال من الوفد مع المجموعة التى ساهمت فيما بعد فى انشاء حزب الأحرار الدستوريين . وأصبح نائبا لرئيس الحزب ومديرا لسياسة جريدته اليومية « السياسة » ، وفى عام ١٩٢٦ انتخب عضوا فى البرلمان - وتولى وزارة الخارجية فى عام ١٩٢٩ ضمن وزارة محمد محمود . وعمل وزيرا مفوضا ببريطانيا بين ١٩٣٠ و ١٩٣٤ وكان عضوا بالوفد المصرى للمفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم سفيرا فى بريطانيا بين ١٩٣٦ و ١٩٣٨ .

وتولى رئاسة مجلس ادارة بنك مصر . وفى ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ عينه الملك فاروق فجأة رئيسا لديوانه بأمر ملكى ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ استقالة حسين سرى فى أبريل (نيسان) ١٩٥١ . وقد ذكر أن من بين أسباب تعيينه رغبة الملك فاروق فى اخلاء منصبه فى بنك مصر لالياس أندرواس أحد أفراد حاشيته المقربين ، والذى عين فعلا عضوا منتدبا لمجلس ادارة بنك مصر بعد تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان .

ولقى تعيين حافظ عفيفى معارضة شديدة من القوى الوطنية خاصة أنه قبل تعيينه بوقت قليل ، كان قد أدلى بحديث « لجريدة الأهرام » أعلن فيه أنه ضد إلغاء الحكومة الوفدية لمعاهدة ١٩٣٦ ، وأنه يؤيد دخول مصر فى اتفاقيات الأحلاف مع الدول الغربية . وقال فى تصريح سابق « أن السبيل لاستخلاص حقوقنا من غاصيبنا هو عقد محالفة ثلاثية مع انجلترا وأمريكا وهى خير ما أطمح فى الوصول اليه » (الأهرام - ٢٥ / ٨ / ١٩٥١) . وهو ما خلق احساسا عاما بأن الملك سوف يعمل على تصفية الحركة الشعبية (راجع : طارق البشرى - مرجع سابق ص ٥١٤ ، عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ص ٧٥ ، أحمد حسين قضية التحريض على حرق مدينة القاهرة - ص ٢٠٤) .

وحتى نهاية عام ١٩٤٤ كان حافظ عفيفى يشترك فى مجالس ادارة ٣١ شركة يرأس منها ٢١ شركة ، وكان مجموع رؤس أموال هذه الشركات حوالى ٢٢ مليون جنيه (جريدة الوفد المصرى ١٠ / ٦ / ١٩٤٦) ، ويذكر جمال الدين

سعيد] التطور الاقتصادى فى مصر ص ٩٥٢] أنه كان يجمع عضوية ٤١ شركة فى عام ١٩٥٠ وكان وكيلا لمجلس ادارة اتحاد الصناعات المصرية الذى كان يرأسه اسماعيل صدقى باشا (راجع : السيد محمد عشاوى - تطور الفكر السياسى والاجتماعى فى مصر عام ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - رسالة دكتوراه غير منشوره باشراف د. محمد احمد أنيس - كلية الآداب جامعة القاهرة ص ١١٩) .

(١٤) كان اللواء صالح حرب عضوا فى هيئة الكتائب . وهى هيئة الفت برئاسة عبد المجيد عبد الحق واللواء محمد فتوح واللواء حسين محمود واللواء الماوى للاشراف على كتائب الفدائيين بعد الغاء المعاهدة . وقد أدلى بشهادته أمام المحكمة فى الجلسة الرابعة من محاكمة فؤاد سراج الدين وهى وارده ضمن هذا الجزء .

(١٥) ولد ثروت عكاشة فى فبراير (شباط) ١٩٢١ وتخرج من الكلية الحربية فى دفعة ١٩٣٩ ثم من كلية أركان الحرب عام ١٩٤٨ واشترك فى حرب فلسطين الأولى وحصل على دبلوم معهد الصحافة من كلية الآداب عام ١٩٥١ ، ولما كان صهرا لأحمد أبو الفتوح - رئيس تحرير المصرى كبرى صحف الوفد حتى قيام الثورة - فقد كان همزة وصل بين الوفد والضباط الأحرار . عمل ثروت عكاشة بعد الثورة رئيسا لتحرير مجلة « التحرير » ، لسان حال القوات المسلحة فى بداية الثورة ، ثم وزيرا للثقافة .

(١٦) اشارة الى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة آنذاك . وسوف تأتى تفاصيل الصراع بين الوفد وبينه ضمن شهادة عبد الفتاح الطويل فى جزء لاحق من المحاكمة .

(١٧) يعود الشاهد هنا الى موضوع شهادته الأصلية وهو الخطاب الذى وجهته السفارة البريطانية لرئيس الوزراء على ماهر بشأن اعتقال فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن .

(١٨) الاشارة هنا الى مفاوضات اسماعيل صدقى مع بريطانيا فى عام ١٩٤٦ ، وكانت قد بدأت فى أبريل « نيسان » ١٩٤٦ بين « صدقى والسير رونالد كامبل » السفير البريطانى ، وشارك فيها اللورد ستانسجيت . وفى ٧ مايو (آيار) اذاعت السفارة البريطانية بيانا عن المفاوضات قالت فيه ان الحكومة الانجليزية « عرضت أن تسحب جميع قواتها البحرية والجوية من الأراضى المصرية وان تجرى المفاوضة لتحديد مراحل جلائها والموعد الذى يتم فيه والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية لتحقيق التعاون فى حالة الحرب ، أو

خطر حرب وشيكه الوقوع طبقا للمخالفة ، • وهو تصريح ربط الجلاء بالدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا •

(١٩) صدرت جريدة المصرى فى عام ١٩٣٦ وشارك فى اصدارها ثلاثة من أعلام الصحفيين آنذاك وهم محمود أبو الفتح ومحمد للتابعى وكريم ثابت ، وكان الأول والثانى وفديين وقد آلت مملكتها الى محمود أبو الفتح بعد أن انسحب الآخران • وما لبثت أن أصبحت من أهم الصحف اليومية ، واحتلت مكان الصحيفة للوفدية الأولى فى مصر • وفى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ ، قدم محمود أبو الفتح معه شقيقه حسين أبو الفتح للمحاكمة أمام محكمة الثورة بسبب موقف جريدة المصرى ابان الأزمة وقبلها حين كانت تعارض بقوة اتجاهات الضباط الأحرار نحو الحكم للعسكرى • وهو موقف كان المسئول عنه رئيس تحرير المصرى أحمد أبو الفتح • وصدر حكم محكمة الثورة بمصادرة أموال محمود وحسين أبو الفتح وتوقفت المصرى عن الصدور تطبيقا لحكم المصادرة ذاك (حول تفاصيل هذا الصدم راجع كتاب د • السيد أبو الفجا - تكريات عارية - دار المعارف ١٩٧٤ • وهناك اشارات أخرى فى كتاب أحمد أبو الفتح « التحدى » - المكتب المصرى الحديث - القاهرة - ١٩٧٨) •

(٢٠) المقصود الصحف البريطانية •

(٢١) كان عبد الفتاح عمرو وقتها مستشارا سياسيا للملك فاروق •

(٢٢) الأرجح أنه السفير الأمريكى •

(٢٣) صدر الأمر الملكى بدستور ١٩٢٣ فى يوم ١٥ مارس من ذلك العام وتقرر الاحتفال به رسميا كعيد للدستور وظل من الاعياد الرسمية للدولة حتى الغى الدستور فى ١٦ يناير ١٩٥٣ •

(٢٤) المقصود مرتضى الراغى ، وكان قد دخل وزارة على ماهر التى أعقبت حريق القاهرة وزيرا للداخلية ثم استمر وزيرا فى وزارة الهلالى الأولى ، وعاد معه فى وزارته الثانية التى لم تستمر سوى يوما واحدا • وكان معروفا بأنه ومحمد زكى عبد العال يعملان لحساب الملك فى مجلس الوزراء • وفى شهادة على ماهر التى ستورد فى الجزء الثانى من هذا الكتاب - تفصيلات عن موقفهما •

(٢٥) صدرت جريدة « السياسة » كجريدة يومية لتكون لسان حال حزب الاحرار الدستوريين فى عام ١٩٢٢ • وكان يرأس تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل • وقد ظلت لفترة من ألمع الصحف المصرية برغم ان اتجاهها السياسى كان بعيدا عن عواطف الشعب المصرى • ولكنها تدهورت فى فترتها

الأخيرة وتحولت الى جريدة أسبوعية محدودة الانتشار مع تقلص حزب
الأحرار .

(٢٦) لعب أحمد عبود باشا دورا هاما في الاقتصاد المصري وبالتالي لعب
أدوارا سياسية هامة . ولد عام ١٨٨٩ وتعلم الهندسة في القاهرة وجامعة
جلاسجو . بدأ حياته مهندسا مدنيا عام ١٩٠٩ وعمل في مشروعات مشتركة مع
البريطانيين في العراق ، وشارك في مشروع انشاء خط السكك الحديدية بين مصر
وفلسطين ومشروع التعلية الثاني لسد أسوان ، ثم أسس عددا كبيرا من
الشركات وكان عضوا بمجلس الشيوخ .

(٢٧) ادجار فيليب جلاذ ، ولد عام ١٩٠٠ وكان والده رئيسا للقسم
الأفرنجى بالقصر الملكى اشتغل بالصحافة وكان رئيسا لتحرير جريدة «لابورص»
الفرنسية ، ثم مديرا لتحرير « ليبرتيه » وأسس جريدة مصرية بالفرنسية هي
« الجورنال دي جيت » ، وأصدر جريدة الزمان ، وكان معروفا كصحفى مقرب
للملك فاروق .

(٢٨) المقطم جريدة يومية عاشت فترة طويلة منذ انشائها الدكتور يعقوب
صروف وفارس نمر عقب الاحتلال البريطانى مصر . وقد عرفت طوال عمرها
بأنها لسا حال الانجليز في مصر .

كان المتبع في الصحف الوفدية هو أن يخصص العمود الأول من صفحة
الحايات لنشر مقابلات الجليل مصطفى النحاس ، وفي مرحلة تالية خصص
عمود آخر لمقابلات وأخبار مكرم عبيد سكرتير الوفد بعنوان « المجاهد الكبير » .
والحادثة التي يشير اليها الشاهد هنا هي مشادة بين الاثنين في بداية الخلاف
بنيهما حول تركيز مكرم على الدعاية لنفسه في صحف الوفد لدرجة أن بعضها
كان ينشر مقابلاته في العمود الاول وليس الثانى بما اعتبره النحاس مساسا
بمكانته (راجع : محمد التابعى - أسرار السياسة والسياسة) .

(٣٠) كان مكرم عبيد مدرسا بمدرسة الحقوق بالجامعة المصرية القديمة
حين رشح عام ١٩١٩ للالتحاق بالوفد المصرى بباريس للعمل كمترجم ، وما لبث
أن أصبح عضوا بارزا في الوفد ونفى مع سعد زغلول عام ١٩٢٠ ، وكان مقربا
من سعد الذى كان يقول عنه أنه أبنة ، وعندما تولى النحاس رئاسة الوفد
عام ١٩٢٧ أصبح مكرم عبيد سكرتيه العام وتولى الوزارة أكثر من مرة . ولكنه
اختلف مع اصهار مصطفى النحاس ابان وزارة ١٩٤٢ فانشق على الوفد ،
ورفع الى الملك عريضة ضمنها وثائق عن استغلال النحاس وأسرته وأعضاء
الوفد لنفوذهم وسرقتهم لاموال الدولة . وطبعت في كتاب عرف « بالكتاب
الأسود للعهد الأسود » .

وقد ألف بعد ذلك « حزب الكتلة الوفدية » وستأتى شهادته فى جزء
قادم من هذا الكتاب . والحادثة التى يشير إليها هنا وردت فى الكتاب الأسود
وقد ذكر فيها مكرم عبيد أن مصطفى النحاس كلف السفارة المصرية بانجلترا
بشراء قطعتين من الفرو لزوجته ثمنهما ٥٠٠ جنيه لكل قطعة . وعقب صدور
الكتاب وجه النواب أسئلة لمصطفى النحاس حول ما ورد من وقائع ومنها
واقعة استغلال أجهزة الدولة لشراء فرو لزوجته . وقد رد فى المجلس على
السؤال فقال ان السفارة تعودت أن تؤدى خدمات من هذا النوع لكبار
الشخصيات ، وانه دفع ثمن الفراء الذى برهن للمجلس على أنه كان رخيصا
جدا .

(٣١) اشارة الى حادثة أخرى وردت فى الكتاب الأسود ، تقول بأن فؤاد
سراج الدين حين كان وزيرا للزراعة قد اصدر أمرا لبستانى المتحف الزراعى
التابع لوزارته بوضع صحبة من الزهور على قبر المرحوم عبد الواحد الوكيل
والد حرم مصطفى النحاس وقدم صورة زنكوغرافية لأمر ادارى بذلك ثبت فيما
بعد أنه مزور .

(٣٢) عقب إقالة حكومه الوفد فى ٤ فبراير ، اشترك مكرم عبيد فى
وزارة أحمد ماهر التى خلفتها وشكلت لجنة تحقيق فى وقائع الكتاب الأسود
وأصدرت تقريرها فى كتاب عن المطبعة الأميرية وهناك كتاب آخر طبعته المطبعة
الأميرية يتضمن رد مصطفى النحاس ووزراء الوفد على أسئلة النواب حول
الوقائع الواردة فى الكتاب الأسود وبينما يعتبر الأول عريضة اتهام فان الثانى
يعتبر عريضة دفاع والارجح أن ما وزعه الانجليز فى السودان هو الأول .

(٣٣) مشروع البر ، مشروع خيرى دعت اليه السيدة زينب الوكيل حرم
مصطفى النحاس زعيم الوفد وتولت جمع تبرعات لمكافحة الحفاء ، وقد اثار
خصوم الوفد كثيرا من الاقاويل والشائعات حول اختلاسات تعرضت لها
هذه التبرعات .

(٣٤) سيناقش هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلا فى شهادة مكرم عبيد
التي أدلى بها أمام محكمة فى جلسة ١٩٥٤/١/٢ وسترد فى الجزء الثانى من
هذا الكتاب .

(٣٥) هذا الجزء من شهادة أحمد نجيب الهلالي أدلى به فى الجلسة الرابعة
من المحاكمة التى عقدت يوم الاثنين ١٤ ديسمبر ١٩٥٣ . وكانت الجلسة قد
بدأت بكلمة للمدعى العسكرى عبد الرحمن صالح استأذن فيها المحكمة أن تسمح
بسماع شهادة كل من ابراهيم زكى الخولى محافظ السويس فى الفترة التى

انتهت لواء المعاهدة ، واللواء صالح حرب عضو لجنة الاشراف على كتائب
الفدائيين بشأن سلوك حكومة الوفد من الفدائيين ووافقت المحكمة على ذلك ،
وحين بدى سماع الجزء الثانى من شهادة الهلالى ، اشار رئيس المحكمة الى
سؤال الدفاع المعلق من الجلسة السابقة ، ولكن عبد الفتاح حسن قال أنه لا يود
أن يسأل ويبدو أن ذلك كان احتجاجا منه على طريقة رئيس المحكمة فى ادارة
المناقشة فى الجلسة السابقة .

(٣٦) هذه الواقعة من الوقائع التى رواها مكرم عبيد فى الكتاب الأسود
وهى تتعلق بأن مصطفى النحاس اخلى منزلا كانت تشغله احدى المدارس
التابعة لوزارة المعارف - ابان كان الهلالى وزيرا بها - ليتخذ منه مسكنا له فى
جاردن سيقى وانه حمل الدولة تكاليف اصلاحه .

(٣٧) يلاحظ أن عبد الفتاح حسن كان يواصل هنا موقفه الاحتجاجى من
رئيس المحكمة بسبب موقف البغدادي الذى نبهه فى جلسة سابقة الى أن الذى
يحاكم هو فؤاد سراج الدين وليس هو .

■ هوامش شهادة ابراهيم زكى الخولى ■

(١) فى الجزء الأول من هذه الجلسة ، وهى الجلسة الرابعة بتاريخ ١٤
ديسمبر ١٩٥٣ استمعت المحكمة الى بقية شهادة أحمد نجيب الهلالى .

■ هوامش شهادة أحمد عثمان حمزاوى ■

(١) كان أحمد عثمان حمزاوى وشقيقه محمود عثمان حمزاوى عضوين
وفديين بمجلس الشيوخ عن بعض دوائر الصعيد وقد نجح بسبب ترشيح
الوفد لهما وعقب حريق القاهرة واقالة الحكومة الوفدية شعر بأن حكومة الوفد
قد دالت دولتها وأن انتسايه الى الوفد قد يهدد مصالحه الخاصة ، فأسرع
بتوقيع عريضة مع قلة من الشيوخ والنواب الحزبيين ورفعها الى الملك يلتمس
منجلالته أن يجنب البلاد شر الحزبيه ، واما تبين للوفد هدى ولاء الشاهد
لمبادئ الهيئة التى ينتسب اليها قرر ان يكون اسمه ضمن أول كشف بأسماء

٣٠٢

الاعضاء الذين تم تطهيرهم فى ٧ أغسطس (آب) ١٩٥٣ والاشارة الواردة هنا
على لسان الشاهد تنبيه منه الى أن شقيقه محمود عثمان حمزاوى قد اعتذر
عن الشهادة بسبب مرضه مرضا حقيقيا وليس سياسيا (راجع فى هذا الصدد
ابراهيم طلعت : أيام الوفد الاخيرة - مجلة روز اليوسف القاهرية فى
١٩٧٧/٣/٧) .

(٢) الاشارة هنا الى قرار صدر فى نوفمبر ١٩٥٣ - اى بعد الثورة وقبل المحاكمة بقليل - كان موضع مشكلة بين اهالى « الروضة » و « المحرص » ،
والذى نشبت بسببه منازعات بين اهالى البلدين ، واتهم أحمد عثمان حمزاوى
فؤاد سراج الدين بسببه بتلقى رشوة منه .

(٣) رفعت الجلسة عقب ذلك والجزء التالى من شهادة أحمد عثمان حمزاوى
أدلى به فى الجلسة الخامسة التى انعقدت فى اليوم التالى (الثلاثاء ١٥ ديسمبر
١٩٥٣) وقد بدأت وقائع الجلسة بقرار من المحكمة باستدعاء كل من الاساتذة
على ماهر باشا وحافظ رمضان باشا للشهادة ، ثم بدأت وقائع الجلسة بمناقشة
الدفاع للشاهد أحمد عثمان حمزاوى .

■ ٥- وادش شهادة الدكتور عبد المتعال ■

(١) استمرت شهادة الدكتور زكى عبد المتعال شاهد - الادعاء الرئيس -
أسبوعاً كاملاً واستغرقت ما يقرب من عشرين ساعة متواصلة وقد بدأت بالجزء
الثانى من الجلسة الخامسة التى عقدت فى يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر . واستمرت
فى أيام الأربعاء ١٦ والخميس ١٧ والسبت ١٩ والأحد ٢٠ والثلاثاء ٢٢
والأربعاء ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ . وكانت أقصر تلك الجلسات هى جلسة
الأحد ٢٠ ديسمبر ، التى لم تستمر سوى خمس دقائق ، تلا فيها رئيس
المحكمة خطابين وصلاه من المليونير محمد فرغلى والدكتور عبد الجليل العمرى
تعليقاً على ما ورد على لسان فؤاد سراج الدين فى مناقشته لزكى عبد المتعال .
كما أن الجلسة العاشرة (التى عقدت بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣) قد تضمنت
شهادة للاستاذ أحمد نجيب رئيس لجنة القطن ، ذكر الادعاء أنه قصد منها
أن يعقد مؤتمراً للمناقشة حول موضوع القطن بين فؤاد سراج الدين وزكى
عبد المتعال وأحمد نجيب . وهذا الجزء من الشهادة أدلى به الدكتور زكى
عبد المتعال فى الجزء الثانى من الجلسة الخامسة من جلسات المحاكمة التى انعقدت
فى يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر ١٩٥٣ .

وكان الدكتور زكى عبد المتعال أستاذاً للاقتصاد والمالية العامة بكلية
الحقوق بالاسكندرية ثم عين مستشاراً للرأى لوزارات المالية والتجارة ، وعضواً
بمجلس إدارة البنك الأهلى ، الى أن أختير وزيراً فى وزارة الوفد ضمن
مجموعة من الخبراء ضمتهم الوزارة دون أن يكونوا فى الاصل أعضاء وفدين .
ومنهم الدكاترة حامد زكى وزكى عبد المتعال الذى قيل أن الذى رشحهم لدخول
الوزارة هو نجيب الهاللى .

وقد لعب زكى عبد المتعال دوراً مخرباً فى وزارة الوفد ، وانتهى الأمر

بإقالته فى سبتمبر ١٩٥١ حيث اختار موقعه كمحارب شرس للوفد ، واحد
فريق مستوزرى القصر . وقد دخل للوزارة مع على ماهر فى ٢٧ يناير ١٩٥٢
الوزراء ، حيث اعتُـسـد - وزميله مرتضى المراغى - أن ينقلا
للـقـصـر كل ما يجـرى فى المجلس مما سبب لعلـى ماهر
مراره سوف تبدو آثارها فى شهادته التى يتضمنها الجزء الثانى من هذا
الكتاب وقد دخلا معا وزيرين فى حكومة نجيب الهلالي التى أعقبت سقوط وزارة
على ماهر وجمع مرتضى المراغى فيها بين وزارة الحربية والبحرية ووزارة
الداخلية ، ولم ينضم الاثنان الى وزارة حسين سرى التى تولت الحكم عقب
استقالة وزارة الهلالي الاولى ، ولكنهما عادا مع عودة الهلالي فى وزارة اليوم
الواحد التى سبقت الثورة .

وكان الاثنان على صلة وثيقة بالمخابرات الأمريكية . ويقول «مايلز كوبلاند»
العضو المعروف فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى كتابه « لعبة الأمم » ،
ان مبعوثا خاصا من الوكالة هو كيرميت روزفلت
قـد واصل الى مصر فى فبراير ١٩٥٢ كى يشرف عن
كثب على تنفيذ مخطط ثورة سلمية فى مصر تحول دون انفجار ثورة شعبية ،
وقد اختار الأمريكيون الملك فاروق لى يقود بنفسه ثورة يصفى بها
النظام القديم ويشرف على ابداله بنظام جديد مطوقا بذلك محاولات الثورة
المتكررة ضده والتى كانت وكالة المخابرات المركزية على صلة بها قبل أكثر
من سنتين . ويقول كوبلاند أن الملك فاروق لم يكن مؤهلا لهذا الدور ، وأنه
برغم موافقته على كثير من الخطوات التى اقترحها روزفلت ، فانه - أى فاروق -
كان فى اليوم التالى يختفى عن الانظار مفضلا ممارسة هوايته فى العريده
والجنس . وكان من بين خطوات خطة روزفلت دفع رجلى الحكم القويين مرتضى
المراغى وزكى عبد المتعال لخلق أزمة وزارية (هى التى انتهت باستقالة على ماهر)
بينما أوـعـز الملك الى البوليس السرى لجمع الأدلة والوثائق ضدهما ، ليثبت حين
تحين الفرصة أنهما عميلين للمخابرات الأمريكية . (راجع - مايلز كوبلاند - لعبة
الأمم - ترجمة مروان خير - ص ٨٤ / ٨٥ / ٨٦ - راجع أيضا موسى صبرى -
قصة ملك وأربع وزارات ط ٢ - ص ٥٢) . وقد استمر زكى عبد المتعال يلعب
دور المشهر المحترف بحزب الوفد فى الصحف وفى المحاكمات ، الى أن وضعت
محكمة الثورة حدا لموقفه ذاك ، فمع أنه استخدم للتشهير بالوفد ابان محاكمة
فؤاد سراج الدين ، فان ذلك لم يمنع المحكمة من تسجيل أسفها لموقفه .

(٢) كان زكى عبد المتعال يسرب أخبار مجلس الوزراء للصحف المعارضة
للوفد ، وخاصة دار « أخبار اليوم » التى كانت معروفة بميولها الأمريكية ،
ومعظم الأخبار التى تسربت الى « أخبار اليوم » خلال عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١
أعيد نشرها فى كتاب « على أمين » ، هكذا تحكم مصر ، الذى صدر فى مارس

(آذار) ١٩٥٢ ، حين كان زكى عبد المتعال وزيرا فى وزارة على ماهر ، وتطابق عبيد من الوقائع التى يرويها عبد المتعال هنا مع الرواد فى الكتاب . ومنها واقعة الخلاف حول المنصب الذى يتولاه زكى عبد المتعال الواردة هنا ، أنظر [هكذا تحكم مصر ص ١٢ - ١٣] . وهناك أيضا رواية غير مؤكدة تتهم د . حامد زكى بأنه هو الذى كان يسرب تلك الأخبار . راجع فى هذا [طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر - ومى شاهين : شارع الصحافة] - دار المعارف - القاهرة ١٩٥٧ .

(٣) على القارىء أن يهتم بهذا التعريف « للفلياره » اذ سيدور قسم كبير من شهادة الشاهد عليه . وفى أبسط أشكال التعريف فان الفلياره هى عملية مضاربه تقوم على التنبؤ سلفا بارتفاع أو انخفاض أثمان البضاعة ، فيتم التعاقد على البيع بالاجل بأسعار محدده قبل حلول الموعد المتفق عليه ، فاذا صدق التنبؤ ربح المضارب ، واذا خاب خسر .

والكورنر هو حيازة غالبية المحصول فى يد واحد بقصد رفع سعر هذا المحصول رفعا مصطنعا والتحكم فى أسعاره وهى عملية تقوم على شقين أولهما شراء البضاعة الحاضرة ، ثم شراء العقود فى البورصة فيعجز التجار عن التسليم ولكى يفوا باتفاقاتهم فليس أمامهم الا الشراء من الشخص الذى احتكر البضاعة الحاضرة التى يمكن تسليمها .

والواقعة الواردة هنا وارده أيضا فى هكذا تحكم مصر ص ٤٢ .

الملاحضات

(٥) كانت جريدة البلاغ من أشهر الصحف الصباحية المصرية ، وقد بدأت حياتها موالية للقصر الملكى ، ثم أصبحت وفدية ، وكان فؤاد سراج الدين يدير سياستها فى السنوات الأخيرة ، وقد توقفت عن الصدور عام ١٩٥٢ .

(٥) الواقعة وارده بنصها فى كتاب على أمين [هكذا تحكم مصر ص ٤٤] .

(٦) راجع « هكذا تحكم مصر » ص ١٢٢ .

(٧) الاشارة هنا الى واقعة خروج مكرم عبيد سكرتير عام الوفد المصرى فى عام ١٩٤٤ والمقصود أن خروج زكى عبد المتعال مستقيلا تظهره بصورة « البطل » الذى يترك الحكم بسبب حرصه على نزاهته وهى النعمة التى روجها مكرم عبيد حين خرج من الوفد [راجع هكذا تحكم مصر ص ٤٦/٤٧] .

(٨) كان المتبع قبل الثورة ، أن ينتقل الملك بشكل رسمى الى الاسكندرية فى بداية فصل الصيف وتنتقل معه الوزارة ، حيث تصبح الاسكندرية هى للعاصمة التى تدار منها شئون الحكم حتى نهاية فصل الصيف .

(٩) راجع « هكذا تحكم مصر » ص ٦ .

(١٠) كان عبد العزيز فهمى باشا رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين ووزيرا للحقانية - العدل - فى وزارة زيور باشا عام ١٩٥٢ . وحدث أن أصدر « الشيخ على عبد الرزاق » وكان قاضيا شرعيا وينتمى لأسرة عبد الرزاق التى كانت من الأركان الهامة لحزب الأحرار الدستوريين ، كتابا بعنوان « الاسلام وأصول الحكم » ناقش فيه فكرة الخلافة الاسلامية معلنا أنها فى حد ذاتها ليست ركنا من أركان العقيدة الاسلامية ، واستفزز هذا الرأى ملك مصر آنذاك - الملك فؤاد - الذى كان يطمح فى أن ينصب خليفه للمسلمين بعد أن ألغت تركيا الخلافة . وهكذا حوكم الشيخ على عبد الرزاق أمام هيئة كبار العلماء بالازهر التى أوصت بطرده من منصبه كقاضى شرعى ، ورفع القرار الى عبد العزيز فهمى وزير الحقانية للتصديق عليه ، وكان عسيرا عليه أن يصدق - وهو رئيس حزب الأحرار - على قرار يمس شخصا تعتبر أسرته من أركان حزبه ، فاطل فى التصديق ، حتى فوجئ بأقالته من منصبه كوزير للحقانية لمأطلته فى ذلك .

(١١) هذا الجزء من شهادة زكى عبد المتعال أدلى به فى الجلسة السادسة التى انعقدت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٣ .

(١٢) كان « كافاتس » أحد أفراد حاشية الملك فاروق وكان مكلفا برعاية كلاب السراى الملكية .

(١٣) كان عبد اللطيف محمود أحد أعضاء الوفد الذى طهروا فى أعقاب الثورة .

(١٤) الإشارة هنا الى شهادة حسين سرى فى محاكمة سراج الدين وهى ضمن هذا الجزء .

(١٥) كان الأمير محمد على توفيق معروف بكراهيته لان أخيه الملك فاروق ، اذ كان يطمح فى خلافته على العرش . وكان معروف أيضا بولائه للإنجليز وبعلاقته الوثيقة بالسفارة البريطانية .

(١٦) كان مشروع الضمان الاجتماعى من أهم المشروعات التى تزايدت الدعوة لها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد تحمس له الدكتور أحمد حسين وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة الوفد ، وبمقتضاه تدفع الدولة للفقراء والمعوزين نوعان من المعونات المالية بعضها مؤقت وهى المساعدات ، وهى تصرف للعاجزين عن العمل عجزا جزئيا ، والمطلقات الفقيرات الى أن تتزوجن ، و . . . الخ . أما النوع الثانى فهو المعاشات وهى دائمة تقريبا ، وتدفع للارامل نوات الأولاد والعاجزين عجزا كيا . . . الخ . وفق شروط محدوده .

- (١٧) راجع الهامش رقم ١ فى شهادة حسين سرى باشا .
- (١٨) المصاريف السرية اعتمادات مالية تدرج فى ميزانية الدولة لصرفها فى أنشطة سرية تتعلق بأمن الدولة ، وكان المسئولون عن صرفها لا يقدمون مستندات صرف عن هذه المبالغ .
- (١٩) راجع توضيحا أرسله محمود سليمان غنام حول هذا الموضوع فى ملاحق هذه الجلسة .
- (٢٠) الاستثناءات مصطلح كان يستخدم للإشارة الى قرارات كان يصدرها مجلس الوزراء بمنح بعض الموظفين ترقيات استثنائية يتخطون بمقتضاها زملائهم . وقد أدى الصراع الحزبى فى مصر الى أن كل حزب كان يتولى الحكم كان يضطهد أنصار الحزب المنافس له ، وحين يتولى الحزب المضطهد الحكم كان يغتق على أعضائه استثناءات تعوضهم عن الاضطهاد . وهكذا .
- (٢١) إشارة الى مراسيم ١٧ يونيو ١٩٥٠ التى طرد بمقتضاها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ .
- (٢٢) إشارة الى السيد عبد الخالق حسونه ، وكان وزيرا للخارجية فى وزارة على ماهر التى تولت الحكم فى أعقاب حريق القاهرة . وقد أصبح حسونة أمينا عاما للجامعة العربية بعد ثورة ١٩٥٢ لمدة تصل الى عشرين عاما كاملة .
- (٢٣) يولكى أحد أحياء اسكندرية ، وكان المقر الصيفى لمجلس الوزراء يقع ضمن حدوده .
- (٢٤) الدكتور عبد الرازق السنهورى باشا (١٨٩٥ - ١٩٧١) . تخرج من مدرسة الحقوق وبدأ حياته موظفا بجمرك الاسكندرية ثم حصل على أكثر من دكتوراه فى القانون من جامعة باريس ثم عين بوزارة العدل عام ١٩٤٢ لاعداد القانون المدنى المصرى ، وعين وزيرا للمعارف عام ١٩٤٥ ، وعند تأسيس مجلس الدولة عين أول رئيس له ، وشارك فى وضع دساتير عدة دول عربية . حصل على جائزة الدولة فى العلوم الاجتماعية عام ١٩٧٠ .
- (٢٥) الإشارة هنا الى قرار اصدار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ يناير (ك ٢) ١٩٥١ بالغاء جريدة « مصر الفتاة الاشتراكية » ، وكانت هذه الجريدة قد صدرت لأول مرة فى عام ١٩٣٨ ، لتكون امتداد لجريدة « الصرخة » التى صدرت مع تأسيس مصر الفتاة كلسان حال لها فى سنة ١٩٣٣ . وقد شنت الجريدة خلال عام ١٩٥٠ حملة شديدة ضد السراى ، الامر الذى جعل فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ينبه فى مذكرة رفعها الى مجلس الوزراء الى أن الجريدة « دأبت على

محاولة قلب النظام الاجتماعى فى البلاد بأن عمدت الى الدعوة للسافرة للثورة وحرضت على إثارة الفتن بين مختلف الطوائف ، ولم تترك وسيلة لبلوغ هدفها الا سلكتها وقد افسحت الحكومة لها من صدرها علها تثوب عما أخذت به نفسها ثم أبلغت وزارة الداخلية النيابة العمومية التى تولت التحقيق مع المسئول عن تحريرها ، وأشار سراج الدين فى مذكرته الى أن « الدستور فى المادة ١٥ قد رخص فى وقف والغاء الصحف بالطريق الادارى ، اذا كان ذلك ضروريا اوقاية النظام الاجتماعى » واستنادا الى ذلك طلب من مجلس الوزراء موافقه على الغاء الجريدة المذكورة . وقد رفع صاحب الجريدة أحمد حسين دعوى مستعجلة أمام مجلس الدولة لايقاف تنفيذ القرار ، وفى نفس الوقت قدم ابراهيم شكرى - وكان نائبا لرئيس الحزب الاشتراكى وعضوا بمجلس النواب - وهو الآن ١٩٧٨ وزير استصلاح الاراضى - طلبا باصدار صحيفة جديدة باسم « الشعب الجديد » ، واعترضت الحكومة على ذلك : فرفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبا الغاء الاعتراض على حقه فى اصدار الصحيفة ، وفى ١١/٤/١٩٥١ صدر حكم مجلس الدولة بايقاف تنفيذ القرار الصادر بالاعتراض على اصدار جريدة « الشعب الجديد » . وبعدها أصدر المجلس حكمه بالغاء قرار مجلس الوزراء الصادر بالغاء جريدة « مصر الفتاة » . وكان التفكير فى اخراج السنهورى سابقا على صدور كل هذه الأحكام ، اذ كان ذلك فى خلال شهر يناير ١٩٥٠ وبعد تولى الوفد الحكم بأيام قليلة .

(٢٦) كان زكى عبد المتعال مستشارا سابقا فى مجلس الدولة ، وكان يعمل مع السنهورى قبل ذلك فى الجامعة ، وفى قسم لاحق من شهادته ستوضح أسباب تحمسه للطالبه باخراج السنهورى .

(٢٧) راجع على أمين : هكذا تحكم مصر .

(٢٨) عندما قدم مشروع قانون بزيادة الضريبة العامة على الايراد عارضه النواب الوفديون بالاجماع تقريبا وتصدى لهم فؤاد سراج الدين معلنا أنه يطرح مع المشروع الثقة بشخص وزير المالية ، وقد وافق النواب على المشروع بعد ذلك ، وكان رفع الضريبة ضروريا لتمويل المشروعات الواردة فى الميزانية .

(٢٩) هذا التقليد ما زال متبعاً الى الآن ، اذا يلجأ النواب الى تقديم طلبات تتعلق بمصالح أهالى دوائرهم الى الوزراء .

(٣٠) كان مصطفى النحاس قد تجاوز الخامسة والسبعين فى عام ١٩٥١ ، ولم تكن ظروفه الصحية تسمح له بمتابعة العمل التنفيذى ، ولم يكن يتردد على مبنى مجلس الوزراء الا فى النادر القليل .

(٣١) هذه الواقعة واردة ضمن فضائح كتاب على أمين : هكذا تحكم مصر ص ١٠٤ .
(٣٢) المرجع نفسه ص ١٠٥ .

(٣٣) كان كتاب المعذبون في الأرض قد نشر على حلقات في مجلة « الكاتب المصري » ، في عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، وأعيد للنشر ضمن سلسلة « كتب للجميع » - وكانت تصدر عن جريدة المصري لسان حال حزب الوفد - ولكن الرقابة صادرتة آنذاك وطبع في بيروت . وقد اعتبر للكتاب دعوة سافرة للثورة بسبب الافكار اليسارية الواردة به ، وقد أهداه طه حسين « الى الذين يؤرقهم الشوق الى العدل .. والى الذين لا يجدون ما ينفقون .. »
(٣٤) الرواية واردة في هكذا تحكم مصر .

(٣٥) هناك تفاصيل أخرى روتها « مى شاهين » في كتابها « شارع الصحافة » - الطبعة الثانية - دار المعارف ، ١٩٥٧ .

(٣٦) الأوجه المختلفة لواقعة نشر مرسوم حل مجلس النواب في « أخبار اليوم » - كجزء من مؤامرة ضد وزارة على ماهر - واردة في كتاب موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات ، وستأتى رواية على ماهر لها ضمن شهادته وقد أدان فيها زكى عبد المتعال ومرضى المراغى كعميلين للقصر في وزارته .

(٣٧) نشرت جريدة « المصري » هذا البيان في عددها الصادر في ١٨ ديسمبر (ك أ) ١٩٥٣ .

(٣٨) هنا تبدأ وقائع الجلسة السابعة من المحاكمة التى انعقدت بتاريخ الخميس ١٧ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٣٩) واضح أن السبب فى هذا هو ما ذكره زكى عبد المتعال عن « غنام » فى الجلسة السابقة ، والذي رد عليه غنام بالبيان السابق .

(٤٠) هذه الفكرة هى أساس نظام التسويق التعاونى للقطن الذى أخذت به ثورة يوليو بعد قيامها .

(٤١) أرسل الدكتور عبد الجليل العمري توضيحا حول موقفه من المرضى للذى قدمه له فؤاد سراج الدين بالطول محل زكى عبد المتعال فى وزارة المالية ، وقد تلا رئيس المحكمة التوضيح فى الجلسة التاسعة التى عقدت بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٣ وكانت أقصر جلسات المحاكمة وقد نشرناه فى نهاية وقائع للجلسة الحالية .

(٤٢) اشارة الى وزارة أحمد ماهر الأولى التى تولت الحكم عقب اقالة

وزارة للنحاس المعروفة بوزارة ٤ فبراير في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وكانت وزارة أحمد ماهر تضم الأحرار الدستوريين والسعديين والكتلة الوفدية والمستقلين .

(٤٣) كان هذا بعد أقل من أسبوعين على تولي وزارة الوفد الحكم .

(٤٤) راجع الهامش رقم ٢٥ ولم يكن لحكم السنهوري في قضايا صحف أحمد حسين أي علاقة بالمطالبة باخراجه كما سبق أن أوضحنا .

(٤٥) كانت المحكمة قد رفعت الجلسة للاستراحة وهذا هو أول سؤال بعد عودة الجلسة للانعقاد .

(٤٦) إشارة الى وزارة ابراهيم عبد الهادي التي حكمت بين ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ و ٢٥ يوليو ١٩٤٩ .

(٤٧) عقب اقالة حكومة الوفد بسبب حريق القاهرة ، خالف الوفد تقاليده المعروفة عندما تقال وزارته أو تجبر على الاستقالة ، فلم يقاطع السراي ، بل أن مجلس النواب الوفدي قرر بعد اقالة وزارة الوفد أن يرفع الى فاروق محضر للجلسة التي عقدها مساء السبت ١٩ يناير ١٩٥٢ والتي أبلغ فيها بمولد الأمير أحمد فؤاد نجل فاروق ، فكتب محضر الجلسة على صفحتين من ورق الغزال بخط جميل .

(٤٨) كانت مصلحة العمل جزء من وزارة الشؤون الاجتماعية ، وبعد الثورة أنشئت وزارة مستقلة للعمل .

(٤٩) هي أهنونات المرور التي كان يحملها عمال منطقة القنال ، والتي تسمح لهم بدخول المستعمرات وتدل على أنهم يعملون بها .

(٥٠) إشارة الى حكومة محمود فهمي النقراشي الأخيرة (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) .

(٥١) تولى أمين عثمان وزارة المالية في يونيو ١٩٤٣ .

(٥٢) صدر قانون تحويل البنك الأهلي الى بنك مركزي بعد ذلك بقليل .

(٥٣) المقصود « عائمة على النيل » .

(٥٤) المقصود سبتمبر وديسمبر ١٩٥٢ .

(٥٥) كان المتبع بعد استيلاء الضباط على السلطة أن يطلق مصطلح « حركة الجيش » على ثورة يوليو .

(٥٦) في سبتمبر ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة مصادرة أموال الملك

السابق فاروق فصولر ٢٤ قصرا وتفتيشا و ٤٨ ألف فسدان لفاروق .
وفى ٨ نوفمبر ١٩٥٣ قرر المجلس مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على
(٥٧) انظر رد حسين أبو الفتح حول هذا الموضوع فى نهاية
هذه الجلسة .

(٥٨) راجع توضيح عبد الجليل العمرى فى ملاحق هذه الجلسة .
(٥٩) عين الدكتور عبد الجليل العمرى وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر
التي تولت الحكم بطلب من الثوار فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ وظل وزيرا فى وزارة
محمد نجيب التي خلفتها فى ٧ سبتمبر من نفس العام وقد خرج من الوزارة
فى ١٧ أبريل ١٩٥٤ .

(٦٠) يشير سراج الدين هنا الى محاولات للضغط الاقتصادى على مصر
كانت تجرى أيامها كأحد آثار تعثر المفاوضات بين ضباط الثورة وبين
الانجليز .

(٦١) رفعت الجلسة عقب هذا . وأجلت الى ٢٠/١٢/١٩٥٣ .
(٦٢) بهذا السؤال تبدأ وقائع الجلسة الثامنة التي انعقدت فى
١٩/١٢/١٩٥٣ .

(٦٣) ذكر فؤاد سراج الدين لأحمد حمروش أنه عقب إلغاء المعاهدة
حضر السفير البريطانى محتجا فرد فؤاد سراج الدين قائلا ان للانجليز قواعد
أخرى مثل عدن وقبرص ومالطه ورد السفير قائلا انه لا يوجد فى أى قاعدة
منها المزايا التي تتوافر فى قاعدة السويس وعندما سأل سراج الدين عن
هذه المزايا قال السفير البريطانى ان قاعدة السويس تتميز بتوافر الأيدى
العاملة الرخيصة وأن وسائل النقل متوفرة لها من طائرات وبحر وسكة
حديد وأن الحياة الاجتماعية فى مدن القنال مسألة جوهرية للقوات .

ويذكر سراج الدين أنه التقط هذه المزايا لتبدأ منها سياسة الحكومة
بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ . (أحمد حمروش - قصة ثورة ٢٣ يوليو
سنة ١٩٥٢ - ص ١٥٦) .

(٦٤) كانت حكومة الوفد قد دخلت مفاوضات مع انجلترا استمرت أكثر
من عام ونصف وانتهت بإلغاء المعاهدة .

(٦٥) هو الكتاب الذى أصدرته وزارة الخارجية المصرية وضمنته محاضر
المفاوضات التي جرت مع ممثلى الجانب البريطانى فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

(٦٦) لاحظ المقاطعات المتعددة التي يشتت بها رئيس المحكمة ذهن الدفاع .

(٦٧) المتعهدين فئة من التجار الذين كانوا يوردون المواد الغذائية والسلع المختلفة الى القوات البريطانية بالقنال .

(٦٨) ينبه الدفاع هنا الى خطورة دور المتعهدين كفئة وسيطة ارتبطت مصالحها بوجود القوات الانجليزية في مصر .

(٦٩) هو اللواء محمد نجيب الذي كان قائدا عاما للقوات المسلحة وقائدا للثورة آنذاك .

(٧٠) كان محمود شكرى محمدا في جريدة المصرى . وقد حوكم أمام محكمة الثورة في أكتوبر ١٩٥٣ وقبل محاكمة سراج الدين بعدة أسابيع وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات .

(٧١) يلاحظ أن اتجاه المناقشة كله هو إبراز أن قرار الغاء المعاهدة قرار خاطئ .

(٧٢) نفس الملاحظة .

(٧٣) الإشارة هنا الى الحرب العالمية الثانية .

(٧٤) الإشارة هنا الى الحاكم العام للسودان ، وكان طبقا لاتفاقية السودان في ١٨٨٩ يعين بمرسوم ملكي .

(٧٥) ، (٧٦) على القارىء أن يتبع باهتمام اتجاهات أسئلة وتعليقات المحكمة التي تصر على أن تصل الى اعتراف من سراج الدين بأن الغاء المعاهدة كان عملا هزليا .

(٧٧) كان جورج انطونيادس ثريا يونانيا كبيرا من الذين ارتبطت مصالحه بالقوات البريطانية .

(٧٨) يحاول الدفاع هنا الربط بين حرق القاهرة وايقاف الكفاح المسلح في القنال .

(٧٩) إشارة الى مذبحة الاسكندرية الشهيرة في ١١ يونيو ١٨٨٢ ، والتي ثبت أنها كانت مؤامرة لطرد وزارة محمود سامي البارودي التي كانت مؤيدة من الثوار ، لتمهيد الجو للتدخل الاوربي في شئون مصر .

(٨٠) الإشارة هنا الى مصطفى النحاس زعيم الوفد .

(٨١) يلاحظ أن رئيس المحكمة هنا - على عكس ما يفعل مع المتهم - قد ترك الشاهد يسترسل دون مقاطعة .

- (٨٢) الإشارة هنا الى جلسات محكمة أخرى هي محكمة الغدر .
- (٨٣) سيحلى رشدى نعمان بشهادته في جلسة قادمة ننشرها في الجزء الثاني من هذا الكتاب .
- (٨٤) هو الدكتور محمود فوزى الذى ظل وزيرا لخارجية مصر طوال عهد الثورة وكان آخر منصب تولاه هو نائب رئيس الجمهورية في عهد الرئيس السادات .
- (٨٥) كان الدكتور محمود عزمى صحفيا كبيرا ، وقد تولى قبل وفاته بقليل منصب مندوب مصر الدائم في الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- (٨٦) تولى أحمد فراج طابع منصب وزارة الخارجية في وزارة اللواء محمد نجيب التي شكلت في ١٩٥٢/٩/٧ .
- (٨٧) كان آخر منصب تولاه هو مدير أمن القاهرة .
- (٨٨) صحفى وفدى قديم . سبق الحكم عليه في قضية تأمر في عام ١٩٥٧ . ويعمل الآن بجريدة الأهرام . راجع دوره المخزى في تلك المؤامرة في كتاب محمد السوادى : الرجل الذى تأمرت عليه - المطبعة العالمية ١٩٦٣ .
- (٨٩) هو القائم مقام (العقيد) اسماعيل شيرين، زوج شقيقة الملك فاروق . وقد تولى وزارة الحربية في وزارة حسين سرى التي تولت الحكم بين ٢ ، ٢٠ يوليو ١٩٥٢ .
- (٩٠) هو اسماعيل فهمى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في أعقاب حرب ١٩٧٣ وقد استقال في أكتوبر ١٩٧٧ .
- (٩١) أستاذ بجامعة القاهرة الآن .
- (٩٢) رئيس تحرير أخبار اليوم الآن .
- (٩٣) مجلة صغيرة لم يكن لها قيمة .
- (٩٤) كانت صوت الأمة صحيفة وفدية مسائية يصدرها ياسين سراج الحين .
- (٩٥) راجع رد أحمد أبو الفتح في ختام هذه الجلسة .
- (٩٦) لاحظ اتجاه رئيس المحكمة للايقاع بين الشاهد والمتهم .
- (٩٧) إشارة الى المدرسة الثانوية العسكرية التي اعتقل فيها زكى عبد المتعال في أعقاب الثورة .

- (٩٨) إشارة الى وزارة على ماهر التي تلت حريق القاهرة .
- (٩٩) كان للحرب الأهلية الأمريكية أثر كبير في ازدهار زراعة القطن في مصر . اذ أدت الى انقطاع تصدير القطن الأمريكى الى دول أوروبا وأدى الى التوسع في زراعة القطن المصرى ليحل محل القطن الأمريكى .
- (١٠٠) هو قصر اشترته حرم الرئيس السابق مصطفى النحاس فى إحدى ضواحي القاهرة وقد صودر بعد الثورة .
- (١٠١) كان صليب سامى وزيرا للتموين فى وزارة على ماهر التي تلت حريق القاهرة - راجع كتابه « ذكريات » ، - ١٩٥٣ .
- (١٠٢) جددت اقامة سراج الدين فى مارس ١٩٥٢ . راجع شهادة نجيب الهلالي فى بداية هذا الجزء .
- (١٠٣) كان أحمد رشدى محاميا معروفا آنذاك .
- (١٠٤) هو نادى التحرير الآن . وكان معروفا كمركز من مراكز السياسة المصرية .
- (١٠٥) نشر هذا التوضيح فى جريدة المصرى بعنوان « من أحمد أبو الفتوح الى رأى العام » بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٣ .
- (١٠٦) عقدت الجلسة التاسعة للمحاكمة فى ١٠ ديسمبر ولم تستمر سوى خمس دقائق تلا فيها رئيس المحكمة خطابا وصله من الدكتور عبد الجليل العمرى وقد نشرناه فى ملحق الجلسة السابعة لتعلقه بموضوعها ثم أعلن الرئيس تأجيل المحاكمة بسبب ظروف العمل والوقائع المذكورة هنا هى وقائع الجلسة العاشرة التى انعقدت يوم الثلاثاء ٢٢/١٢/١٩٥٣ .
- (١٠٧) المقصود من السؤال المقارنة بين السياسة القطنية فى عهد تولى سراج الدين لوزارة المالية وهى المرحلة التى سبقت ٢٦ يناير ١٩٥٢ والسياسة القطنية التى اتبعها زكى عبد المتعال الذى تولى وزارة المالية عقب هذا التاريخ فى وزارتي على ماهر ونجيب الهلالي .
- (١٠٨) انصرف الشاهد أحمد نجيب بعد هذا ورفعت الجلسة للاستراحة واصلت بعدها المحكمة مناقشتها مع الدكتور زكى عبد المتعال .
- (١٠٩) أثارت هذه العبارة ضجة عنيفة لتضمنها مساسا بالقضاء .
- (١١٠) يلاحظ أن رئيس المحكمة أدرك أن زكى عبد المتعال مصر على أن يضمن شهادته أكبر مجموعة من الفضائح التى تشين حزب الوفد . ومن هنا جاء هذا التعليق منه وهو يتضمن سخرية مقنعة من الشاهد .

- (١١١) راجع على أمين : هكذا تحكم مصر .
- (١١٢) يلاحظ أن السخرية في حديث رئيس المحكمة عن الشاهد .
- (١١٣) انظر رد الاستاذ حسين أبو الفتح في ملاحق هذه الجلسة .
- (١١٤) كانت السيدة قوت القلوب الدمرداشية على علاقة وثيقة بآل أبو الفتح . راجع كتاب الدكتور السيد أبو النجا « ذكريات عارية » - دار المعارف ، ١٩٧٤ .
- (١١٥) من الواضح أن رئيس المحكمة قد بدأ يتناول شهادة زكى عبد المتعال بطريقة هزلية على النحو الذى يعكسه تعليقه الوارد هنا .
- (١١٦) نشر هذا الرد بجريدة « المصرى » بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٣ وقد ذكرت الجريدة أن حسين أبو الفتح أرسله الى رئيس المحكمة .
- (١١٧) كانت جريدة المصرى تنشر وقائع الجلسات تحت مانشقات تعكس وجهة نظرها في وقائع المحاكمة وهذا ما يشير اليه الشاهد هنا وبهذه العبارة تبدأ وقائع الجلسة الحادية عشر من المحاكمة بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٣ .
- (١١٨) كانت سرايا (قصر) عابدين هي المقر الرسمى للملك .
- (١١٩) المتبع في أنظمة الحكم الملكية الدستورية أن الملك هو رمز الدولة وهو يملك ولا يحكم ويمارس سلطته عن طريق وزرائه . والمقارنة في الواقعة الواردة هنا هي مقارنة بين سفر الملك فاروق في عام ١٩٥٠ باسم مستعار دون أن يصطحب معه وزير الخارجية وبين اصرار عبد الخالق ثروت على أن يصحب الملك فؤاد حين سفره الى أوروبا عام ١٩٢٧ .
- (١٢٠) اشارة الى الملك جورج الخامس ملك انجلترا الذى أصر على الزواج من مطلقة أمريكية هي مسز سمبسون برغم معارضة مجلس الوزراء مما أدى الى تنازله عن العرش . راجع : مذكرات دوق ونديسور - كتاب اليوم - ١٩٥١ .
- (١٢١) الجنرال وليم سليم كان قائد القوات الامبراطورية البريطانية وقد تولى المفاوضة مع مصطفى النحاس عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .
- (١٢٢) الاشارة هنا الى خضوع زكى عبد المتعال لأوامر السراى وتنفيذه . طالب الملك عقب لفت النظر الذى وجهه اليه بشأن مسألة القطن .

(١٢٣) النادي السعدي هو نادي حزب الوفد وكان الوفديين يتخفون من بيت سعد زغلول مقرا لهم الى أن اختلف أحمد ماهر والنقراشي مع مصطفى النحاس فقررت أم المصريين أرملة سعد زغلول طردهم منه .

(١٢٤) هي قوانين مجانية التعليم التي قدمها الدكتور طه حسين حين كان وزيرا للمعارف في وزارة الوفد الأخيرة .

(١٢٥) اشارة الى كلمة مشهورة لسعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ .

(١٢٦) كان نجيب سالم يتولى الشئون المالية الخاصة بالملك فاروق .

(١٢٧) مات حسين فهمي صادق في الوقت الذي كان فيه الملك قد خطب ابنته ناريمان بشكل غير رسمي . وقد طلب من حسين سري أن يسير في الجنازة بصفته رئيسا للديوان الملكي ولكنه اعتذر بالمرض في الوقت الذي شوهد يتناول العشاء في نفس الليلة مع بعض الضيوف الأجانب .

(١٢٨) هي الملكة فريدة الزوجة الأولى للملك فاروق تزوجها في عام ١٩٣٧ وطلقها في عام ١٩٤٨ لأنها لم تكن تنجب سوى اناث .

(١٢٩) كان الأمير عبد المنعم هو الابن الأكبر للخديو عباس حلمي الثاني الذي عزل عن العرش في عام ١٩١٤ بسبب تأييده للأتراك ضد الانجليز في الحرب العالمية الأولى - وقد عين وصيا على العرش عقب عزل الملك فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

(١٣٠) عاد رئيس المحكمة هنا لتحريض الشاهد على رواية مزيد من الفضائح المالية .

(١٣١) كان فؤاد سراج الدين قد سافر الى الخارج في صيف ١٩٥١ في رحلة طبية لتقليل وزنه كانت محل هجوم شديد من الصحف المعارضة .

(١٣٢) كان أحمد كامل رئيسا لبوليس القصور الملكية وستاتي شهادته في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(١٣٣) استقالت حكومة الوفد عام ١٩٣٠ بسبب فشل المفاوضات التي أجراها مصطفى النحاس مع هندرسون وزير الخارجية البريطاني . بعد استئنافها .

(١٣٤) كانت المحكمة قد رفعت اللسة للاستراحة وهذا الجزء منها هو الذي أعقب الاستراحة .

(١٣٥) إشارة الى اعتقال فؤاد سراج الدين عقب الثورة .

(١٣٦) كان عزيز مizrأ صحفيا لبنانيا يتولى رئاسة تحرير الأهرام مع أحمد الصاوى محمد حتى عام ١٩٥٧ .

(١٣٧) لعب سليمان حافظ دورا هاما عقب الثورة وخاصة فى تحديد موقف الضباط من حزب الوفد اذ كان من مجموعة الحزب الوطنى المعادية للوفد ونجح فى أن ينقل هذا العداء للضباط .

(١٣٨) بهذه الجلسة انتهت شهادة زكى عبد المتعال التى استغرقت أسبوعا كاملا .

فهرس الكتاب

إهداء

■ البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة ... [من ص ٥ م - ١١٢ م]

٥	عصر السباب البرجوازي
١١	العودة الى الجنور
٢١	نحو أيديولوجية جديدة
٣٥	٤ فبراير بين تهمة الخيانة وعقدة الذنب
٥٧	لوفد والضباط : آخر الآمال
٦٢	لعبة للطرد خارج الحلبة
٨٤	من أطفأ سراج الوفد ؟

■ النص الكامل أوقائع محاكمة فؤاد سرج الدين ... [من ص ٥ الى ٢٧٣]

٥	جلسة الاجراءات
١٢	شهادة د. محمد حسين هيكل
٢٣	شهادة حسين سرى
٣٥	شهادة اللواء عبد العزيز صفوت
٤٢	شهادة نجيب الهلالي
٨١	شهادة ابراهيم زكى الخولى
٨٦	شهادة صالح حرب باشا
٩٢	شهادة أحمد عثمان حمزاوى
١١٦	شهادة زكى عبد المتعال
	مؤتمر مناقشة قضية القطن
٢٣٠	زكى عبد المتعال وأحمد نجيب
٢٣٩	بقية شهادة زكى عبد المتعال

■ هوامش جلسات المحاكمة ... [من ص ٢٧٤ - ٣١٧]

٢٧٤	هوامش جلسة الاجراءات
٢٨٠	هوامش شهادة د. هيكل
٢٨٩	هوامش شهادة حسين سرى
٢٩٢	هوامش شهادة اللواء عبد العزيز صفوت
٢٩٢	هوامش شهادة نجيب الهلالي
٣٠٢	هوامش شهادة أحمد عثمان حمزاوى
٣٠٢	هوامش شهادة ابراهيم زكى الخولى
٣٠٣	هوامش شهادة زكى عبد المتعال

كتب للمؤلف

- ١ - الثورة العرابية (نفذ)
المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت - ١٩٧٣
- ٢ - حكايات من مصر (نفذ)
[المجموعة الأولى]
دار الوطن العربي - بيروت - ١٩٧٤
- ٣ - الاخوان المسلمون : مأساة الماضي ومشكلة المستقبل
دراسة ضمن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل - الاخوان المسلمون
مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٧
- ٤ - محاكمة فؤاد سراج الدين باشا
دراسة ووثائق - مكتبة مدبولي
القاهرة - ١٩٧٨
- ٥ - البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة
دار ابن خلدون - بيروت - ١٩٧٨

تحت الطبع :

- ٦ - مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا [رواية]
- ٧ - جنرالات بلا جنود [مجموعة قصص]
- ٨ - حكايات من مصر [المجموعة الثانية - هوامش المقريري]
- ٩ - طلاقات لاتطيش على جبهة الفكر - الصراع بين اليمين واليسار في الثقا المصرية .
- ١٠ - مذكرات عرابي باشا وأوراقه [دراسة وتحقيق - ثلاثة مجلدات] .
- ١١ - أسطورة فرج الله الحلو [وثائق التحقيق في قضية تعذيبه واغتياله] .
- ١٢ - مستقبل الديمقراطية في مصر .
- ١٣ - عبد الرحمن الجبرتي : الانتلجتسيا المصرية في عصر القومية .
- ١٤ - اغتيال مصطفى خميس [الصدام الأول بين البروليتاريا العسكريةتاريا]
- ١٥ - أفيون وبنائق [ظاهرة العنف الجنائي والسياسي في مصر] .
- ١٦ - للصحافة المصرية في معركة الديمقراطية .

طبعته بالمطبعة الفنية القاهرة ١٩٦٤

Bibliotheca Alexandrina



0527435

الناشر: مكتبة مدبولي - القاهرة